



3 1761 06349990 9













451<sup>+</sup>

55

187

*[Faint, illegible handwritten text, likely bleed-through from the reverse side of the page]*



العشر الاول من الثلث الثاني من الجزء الثالث من العشر الخامس من الثلث الثالث  
 من العقد الثالث من الالف الثاني من النصف الثاني من الهجرة النبوية الى  
 المدينة المنورة على ساكنها افضل الصلوة والتحية وعلى آله واصحابه  
 اجمعين فن فهم هذا الكلام وبلغ المرام فقد وصل الى ما  
 لم يصل اليه العوام مدى الدهور والاعوام نسئل الله  
 تعالى بحياه حبيبه الترقى عن خفيض النقص  
 الى ذروة الكمال حتى تتحلى بحليته  
 الجمال ونصل الى غايه المنى التي  
 هي رؤية الجمال في  
 دار السلام بالاعزاز  
 والاكرام

م

قد تم طبع هذا الكتاب بعون الله الملك الوهاب بعرفة الحاج ابراهيم صائب  
 سنة اثنتين واربعين ومائتين والف

نكرة فاذا لم يكن نكرة وجب ان يكون تنبيه او جعلا وهنا ليس كذلك لان المضاف اليه  
 معرف بالاضافة المعنوية الى الضمير واما التوجيه بان يقال التقدير اعظم افرادا  
 فائدهما الاحتراز فركبك بحسب المعنى كما لا يخفى قوله قبل في قوله تعالى فكان في الالة  
 الكريمة على هذا اشارة الى شرف البرهان والجدل والخطابة والامر في نفسه كذلك  
 اذ بالبرهان يقال الى المطالب العالية وبالجدل يلزم الخصوم ويظهر الفهوم وبالخطابة  
 ينظم امر الخلاق بدفع الموانع والعلايق ويوصل الى الدرجات العالية في النشأة  
 الآخرة وكل ذلك من عادة بيان القرآن والاحاديث واما الشعر فبني على امور تخيلية  
 لا يليق الامر بها في الايات القرآنية وانما ذاك عادة اصحاب التخيلات للوصول الى المأرب  
 والحساجات فلا اعتداه لمن كان بصدد الترقى الى اعلى المقامات نعم قد كان دأب  
 الحكماء كما قاله صاحب المحاكمات اذا حاولوا التعليم ابتدؤا في الاستدلال بالشعر  
 لايرات التخيل ثم الخطابة حتى يجد الظن بالمطلوب ثم الجدل للاقتناع والالزام وعند  
 تمام استعداد المتعلم لتحقيق الحق انتهجوا له مناهج الحق اعني البراهين القاطعة انتهى  
 لكن ذاك لا يقتضى كون كل من الامور الاربعة عمدة عندهم بل العمدة عندهم على هذا  
 هو البرهان وما عداه تمهيد وتوطئة له فمن قال ان العمدة عند الحكماء على ما قاله  
 الحكم اربعة لاثلاثة كما قاله المحشي لم يأت بشيء والعجب ان المحشي يريد الجمع بين  
 الحكماء والشريعة وهذا القائل يريد الفرق بينهما جعلنا الله تعالى من اهل الجمع  
 الواصلين الى حق اليقين بل الى عين اليقين قوله ولهذا حصر المص العمدة  
 في البرهان بناء على ما تقرر في علم المعاني ان المبتدأ اذا عرف بلام الجنس يكون مقصورا  
 على الخبر سيما وضمير الفاصل ههنا يفيد هذا الحصر على ما نقل عن الزمخشري  
 من ان ضمير الفصل يفيد قصر المبتدأ على الخبر فيبدأ كد القصر المطلوب به نعم قد تقرر  
 في ذلك العلم ايضا ان الخبر المعروف بلام الجنس يكون مقصورا على المبتدأ وان ضمير  
 الفصل يفيد قصر المستند على المستند اليه فيبدأ كد القصر الثاني به ايضا لكن المطلوب ههنا  
 انما هو قصر العمدة على البرهان لا البرهان على العمدة اذ لا يلزم من كون البرهان مقصورا  
 على العمدة ان لا يكون ما عداه عمدة مع ان مقصود المص ههنا قصر العمدة على  
 البرهان وعدم كون ما عداه عمدة اذ غرضه اظهره شرف البرهان والترغيب اليه  
 وهذا لا يحصل الا بقصر المبتدأ على الخبر دون عكسه وبالجملة العمدة اى المعتمد عليه  
 هو البرهان لا غير اى غير البرهان وهو المستعان في كل حين وأن وعليه النكلان في جميع  
 الاحيان قوله جعلنا الله تعالى من الواصلين الى العمدة لا من السامعين اياها بدون  
 الوصلة اليها فيحرمون عن حقيقة الحقائق ويقنعون وبمجرد الاصفاء الى الدقائق  
 من غير تطلع عليها فيقعون في رمة النجوى بين ولا يترقون عن حضيض النقص والتقليد  
 حتى يدخلون في رمة العالمين ويرتفعون بعناية الله تعالى الى نهاية اليقين يقول  
 الفقير الى رحمة ربه الباري الشيخ عبد الله بن حسن الانصارى الكانقرى غفر ذنوبهم  
 وستر عيوبهم قد وقع خيام الاختتام بعون الله الملك السلام عن نقاييس عرايس  
 الانظار ولطائف فوائد الافكار مكتوبة بحمل البيان والاعلام مسبوكة بأيدي العبارات  
 ونقحات الافلام يوم السبت وقت الطلوع من ربيع الاول مع كونه ربيع الايام وهو



ومن حيث كونها مشهورات او مسلمات يكون جدلا ومن حيث كونها مقبولات  
او مظهرات يكون خطابة وهكذا قوله اما الامر سماوي من المعجزات اه لا يقال  
خبر النبي بقيد اليقين لا الظن مع انه قد تقرر في موضعه ان غاية الخطابة الاقتناع ولذا  
جاز استعمال الاستقراء والتثيل والضروب الغير المنتجة من الاشكال الاربع لان القول  
قد عرفت ان مقدمات الخطابة يجب ان تؤخذ من حيث اتها مقبولة او مظهرية  
وان كانت في الواقع يقينية او مشهورة او مسلمة والكلام كذلك في الامور السماوية  
على انه انما يكون يقينيا اذا ثبت بالتوازن وعلى تقدير نواته يجوز ان يكون دلالة  
على المطاطيا واما استعمال الاستقراء والتثيل والضروب الغير المنتجة فيه كما اشار  
اليه شارح الاشارات فبني على تقدير عدم لزوم قياسية الخطابة والمص لا يرضى به  
وقد اشرفنا اليه سابقا فتذكر قوله كما يفعله الخطباء والوعاظ لم يذكر الفقهاء لان اداتهم  
خارجة عن القياس كما سبق لان قياسهم تمثيل لا قياس مطفي وما قيل من ان اداتهم  
يقينية فلذا لم يذكرهم فخصالف للواقع لان الفقه عباره عن ظن المجتهد غايته انه  
يجب عليه العمل بما ادى اليه اجتهاده فيكون مقطوعا عنده على ما قالوا قوله ويزيد  
في ذلك ان يكون الشعراء يشير الى ان الوزن ليس يعتبر في الشعر انما الاعتبار فيه  
التخيل وهو ما عليه القدماء واما المحدثون فقد اعتبروها معا فيه والجمهور لا يعتبرون  
فيه الا الوزن والقافية كذا في شرح الاشارات والوزن هيئة تابعة لنظام ترتيب الحركات  
والسكنات وناسبتها في العدد والمقدار بحيث يجد النفس من ادراكها لذة مخصوصة  
يقال له النوق اعلم ان الكلام اذا كان على هذه الهيئة يسمى شعرا اذا كان المتكلم  
قاصدا له متعمدا ذلك الوزن فيه فوقوقه في القرآن والحديث انما هو على سبيل  
الاتفاق من غير قصد وتعتمد من الله تعالى ورسوله ذلك الوزن ولذا لا يجوز اطلاق  
الشاعر على الله تعالى ورسوله كذا قالوا والظاهر ان مرادهم ان ذلك الوزن ليس  
مقصودا اصليا لله تعالى ورسوله فيما وقع في القرآن والحديث ولو قليلا والافولم يكن  
مقصودا لهما اصلا لم يصح وقوعه في كلامهما فافهم فانه دقيق واما عدم اطلاق  
الشاعر على الله تعالى وعلى رسوله فلعدم ورود الاذن من الشرع بالاطلاق ولانه  
ما يوهى النقص في العادة وقد حقق في الكلام ان اسماء الله تعالى توقيفية قوله اما  
من جهة الصورة فكقولنا صورة اه والغلط فيه ان اطلاق لفظ الفرس على تلك  
الصورة ان كان بطريق الحقيقة فالصغرى كاذبة وان كان بطريق المجاز والتشبيه  
فالكبيرة كاذبة وان مجازا في الصغرى وحقيقة في الكبرى فهما وان كانتا صادقتين  
الا ان الوسط فيه ليس بمركر كذا قيل فاقيل ان الخطأ في هذا القياس انما هو في اطلاق  
الفرس على الصورة المنقوشة على الجدار والا فالقياس حق بحسب الصورة ليس  
بشيء اذ فساد في اطلاق الفرس على الصورة بطريق التشبيه ولو سلم فواجه التخصيص  
بهذا الاحتمال والجزم بحقيقة القياس بحسب الصورة وكأنه وهم ذلك من مقابلة  
الصورة المعنى وان يكون ذلك والحق ان ما ذكره هذا القائل بعد تسليمه قاصر  
قوله واعظم فائدتها اي منافع فائدتها على ما هو المتبادر المراد منه فاندفع المؤاخذة  
اللغظية فيه وهي ان اسم التفضيل اذا اضيف بشرط ان يكون ما اضيف اليه

قوله مثل خمسة عشر او اثني عشر او عشرين او اربعين على ما قيل هكذا في بعض النسخ وفي بعض النسخ زاد اوستين ولعل او الفاصلة سقطت في قوله خمسة عشر من الناسخين والافلامعني لتقديم خمسة عشر على اثني عشر وقوله في بعض النسخ اوستين تصحيف من الناسخين والاصل فيه سبعين وبين الخططين بخاتمة قطعا فعلى هذا اشار المحشي بهذا البيان الى المذاهب العديدة فيه لان كلا من خمسة والعشرة وما عداهما مما ذهب اليه الاثني فاندفع ما قيل من ان الصواب ان لفظه عشر بعد خمسة زائدة وان لفظ الستين محرف من السبعين يدل على ذلك انه لم ينقل عن احد القول بهما في شيء من الكتب وان المنقول القول بالخمسة وبالاثني عشر والعشرين وبالاربعين وبالسبعين وبالثلثة مائة وثلثة عشر وكان المحشي سهيا في الاول وتبع الخبالي في الثاني وكل ذلك عن قلة التابع انتهى وذلك لانا شربنا ان او الفاصلة في الاول سقطت من الناسخ وان القول بال عشرة واقع اختاره السيوطي في الفينة فراجع وار الواقع في الخبالي هو سبعين على ما تفقوا عليه هناك وان ستين هنا غير واقع في جمع النسخ في بعضها وقع التحريف من الناسخين الذين لا يميزون ستين من السبعين فلا يليق في ثلثه طعن بالمضامين قوله فيرتب في الحال اى عند تصور الطرفين وبه يمتاز عن الحدس اذ لا ترتيب للعقل فيه بل يوجد المبادئ المرتبة دفعة في الذهن واما القياس الخفي في كل مادة من الحدسيات وقضاياها قياساتها فلازم كما عرفت قوله فهو قضية قياسها معها هكذا في بعض النسخ وفي بعضها قياساتها معها والصواب هو الاول والقياس المرتب فيه هو ان الزج منقسم بمنساوين وما هو كذلك فهو زوج ولعل هذا مبنى على ان الانقسام بمنساوين يلزم ارجحية او لازمه المساوي والا يكون الوسط عين الطرف الا ان يكون من قبيل التنبيه بالحد على المحدود قوله اما شتماله على مصلحة عامة وهي التاثيريات التي فيها صلاح المعاش بل المعاد قوله واما في طباعتهم من الرقة وتسمى خفقات وجلبات قوله واما الفعالاتهم وتسمى انفعالات قوله او من شرايع وآداب ختمها مشهورات عند طائفة لا عند الجميع بخلاف التأديبات والجليات فانها مشهورات على الاطلاق قوله وربما تبلغ الشهرة الى حيث تلبس بالاوليات ويفرق بينهما بوجهين كما فصله كانه لا يرضى باجتماع اشهرة وايقينية في مادة لكنه مبنى على ما هو المشهور فيما بينهم والذي حققه التفاتاني في شرح الشمسية ان المشهورات قد تكون يقينية بل اولية بل الجلبات والخطابات والمشهورات ايضا كذلك فتحقيق المقام ان مقدمات البرهان تؤخذ من حيث انها يقينية وان اتفق كونهما مشهورة ووجب كونها مسئلة ومقدمات الجدل تؤخذ من حيث كونها مشهورة او مسئلة وان كانت في الواقع يقينية بل اولية ومقدمات الخطابة تؤخذ من حيث انها مقولة او مظنونة سواء كانت في واقع يقينية او مشهورة او مسئلة ومقدمات الشعر تؤخذ من حيث انها مؤثرة في النفس يقينية او مشهورة او مقولة او مظنونة وكذا الحال في الروميات فظهر ان الاقسام السبعة اعني اليقينية والمشهورات والمسلمات والمقبولات والمظنونات والمخيلات والموهومات متصادفة فلا بد من اعتبار قيود الحثيات في تعريفات الصناعات لان الدليل الواحد ان اعتبر المقدمات فيه من حيث كونها يقينية يكون برهاناً



يمكن ان يعبر عنه والافليس فيه الانتقال المذكور ايضا نعم يحتمل ان يوجد فيه الانتقال  
 الدفعي فيه من المطالب الى المبادئ هذا قوله فيحصل المط قد اشترنا الى ان هذا  
 التعقيب ذاتي اذ ليس في الحدس انتقال من المبادئ الى المطالب ولو دفعيا وان المنقول  
 عنهم في ذلك محمول على المسامحة قوله لان الفكر هو الانتقال اه يعني ان الفكر  
 عبارة عن مجموع الحركتين من المطالب الى المبادئ ومن المبادئ الى المطالب والحدس  
 ليس فيه شيء من الحركتين وهل يوجد فيه الانتقال الدفعي من المطالب الى المبادئ  
 بدون العكس ام لا والظاهر وجوده والمشهور مقابلة الحدس بالفكر بمعنى الحركة  
 الاولى بناء على ان الحدس عبارة عن عدم الحركة الثانية قيل لعل الحشيش عدل عن  
 هذا البيان لانه لا تقابل بينهما لجواز اجتماعهما في الوجود بالنسبة الى المطلوب  
 المعين بخلاف الفكر بمعنى مجموع الحركتين فانه لا يصح مجامعته مع الحدس في شيء  
 هذا وفيه ان التزام جمع الحدس والفكر مشكل ولعل الحشيش عدل عن المشهور لان فيه  
 ذلك انهما ذلك الالتزام المشكل ثم ان الفكر اما عبارة عن مجموع الحركتين كما ذهب  
 اليه القدماء او عن الترتيب اللازم للحركة الثانية كما ذهب اليه المتأخرون وكونه بمعنى  
 الحركة الاولى مجاز عند الاولين ولا ضرورة في ارتكابه سيما عند ما يوههم خلاف الواقع  
 قال الشارح واما في الحدس فليس الاختلاف الا بالقلة اى بالحصول للقليل من الناس  
 وبالكثرة اى بالحصول للكثير من الناس يعني ان ذلك يختلف باختلاف الاشخاص  
 بل باختلاف الاوقات ايضا حقق ذلك في محله قوله اعلم ان الحدسيات والتجربيات  
 اه يعني انهما يكونان حجة لمن حصل له الحدس والتجربة ولا يكونان حجة على غيرهما  
 لجواز ان لا يحصل له الحدس والتجربة والظاهر ان المتواترات كذلك وقد قبل التحقيق  
 ان كلا من الاحساس والتجربة والنزوات قد يكون كاملا يفيده القطع وقد يكون ناقضا  
 يفيد الظن فقط ولذا ذكر الامور الاربعة اعني الحسيات والتجربيات والحدسيات  
 والمتواترات في شرح القسطاس في قرن واحد والتحقيق ان العمدة هو الاوليات ثم  
 الفطريات واما البواقي فلا تكون حجة على الغير فلا يقع منكرها الا اذا شاركة في الامور  
 المختصة بها لكن لكون الاطلاع على المشاركة في المحسوسات ايسر يقينا بعد على  
 الاطلاع من العمدة وكون الاطلاع على وجدان الغير معنى في نفسه صعبا شهرا  
 ان الوجدان لعدم الاشتراك فيها لا تقوم حجة على الغير ثم اقول الفرق بين الحدسيات  
 والتجربيات ان حكم العقل في كل منهما يكون بواسطة قياس خفي هناك الا ان ذلك  
 القياس الخفي في الحدسيات يكون على انحاء مختلفة كدلائل الاحكام انما انه لكل  
 حكم دليل كذلك لكل قضية حدسية قياس خفي بخلاف القياس الخفي في التجربيات  
 فانه على نحو واحد في جميع المواد كما يقال لو كان اتفاقا لماسدات ترتب الحكم على التجربة  
 فاذا عرفت هذا فاعلم ان المتواترات وقضايا قياساتها معها يحتاجان الى قياس خفي  
 ايضا لكنه في الاول واحد كالتجربيات بان يقال لو كانت كاذبة لما اتفقوا على اخبارها  
 وفي الثانية متعدد وهو ظاهر هذا قوله بقريئة خارجية كخبر الاثنين بتسليم زيد عند  
 تسارع قومه الى داره فانه يفيد اليقين لا من ذاته وكونه خبرا متواترا بل من القريئة  
 الخارجية وهي تسارع قومه الى داره اذ لو كان هذا الخبر كاذبا لماسرعو الى داره



في صحة اضافة الصورة اليها وكون الفكر عبارة عن الحركتين غير صحيح ههنا لما ذكرناه قوله ولاشك انها اى الصورة لبس نفس المؤلف لانه عبارة عن الامور المرتبة والهيئة عارضة لهما مسببة عنها فكيف يكون العارض عين المعروض والمسبب عين السبب وكيف يكون الامر ما فهم من ظاهره ولو كان المؤلف عين الصورة و كان دلالة عليها بالمطابقة لامتنع حله على البرهان المعرف لما سبق آنفا من ان العلة مبين للمعلول وان معنى اخذ العلة في تعريف المعلول هو اخذ المحمول من العلة وحله عليها قوله لكنها فاعلة لتأليفها قد تقرر ان للنفس الناطقة بحسب تأثرها عما فوقها من المبادئ وبحسب تأثيرها فيما تحتها من الابدان قوتين الاول قوة نظرية والثاني قوة عملية فكل من القوتين آلة للنفس الناطقة في تأثيرها وتأثرها فلعل جعل القوة العاقلة فاعلة لتأليف مبنى على ظاهر الحال والا فالتحقيق انها آلة لافاعلة قوله والوسط ما يقرن بقولنا لانه اه هذا التعريف منقول عن الشيخ الرئيس عبد الله بن حسين ابن سينا وهذا بالنظر الى الشكل الاول و كانه مبنى على ملاحظة رجوع باقى الاشكال اليه او على التعريف بالافراد المشهورة قوله هو البصر وهى قوة مودعة في العصبين اللتين تتلاقيان في الدماغ ثم يفرقان فتأديان الى العينين والسمع وهى قوة مودعة في العصب المفروش في مقر الصماخ يدرك بها الاصوات والشم وهى قوة مودعة في الزائدين الثابتين من مقدم الدماغ الشبهتين بحلمتى الشدى والذوق وهى قوة منبثة في العصب المفروش على جزم اللسان يدرك بها الطعوم والمس وهى قوة منبثة في جميع البدن اى اكثرها هذه هى الحواس الظاهرة واما الحواس الباطنة فهى خمسة ايضا الحس المشترك وهى قوة مرتبة في مقدم التجويف الاول من التجاويف الثلاثة التى في الدماغ تقبل جميع الصور المنطبعة في الحواس الظاهرة فاحواس الظاهرة كحواس لها والخيال وهى قوة مرتبة في مؤخر التجويف الاول من الدماغ تحفظ جميع صور المحسوسات وتمثلها بعد الغيوبة وهى خزانة الحس المشترك والوهم قوة مرتبة في آخر التجويف الاوسط من الدماغ تدرك المعانى الجزئية الموجودة في المحسوسات كالقوة الحاكمة في الشاة بان الذئب مهروب عنه والولد معطوف عليه والحافظة قوة مرتبة في اول التجويف الاخير من الدماغ تحفظ ما يدرك القوة الوهمية من المعانى الجزئية الغير المحسوسة الموجودة في المحسوسات وهى خزانة القوة الوهمية واما المتصرفة فهو قوة مرتبة في مقدم البطن الاوسط من الدماغ من شأنها تركيب ما في الحافظ والخيال من المعانى والصور بعضها مع بعض كذا في الهداية للمص والتفصيل في الكتب الحكمية وانما اوردها هذا المقدار دفعا لدغدغة المتعلم فظهر ان الحافظة والخيال ليستا بمدركتين فاطلاق المشاعر على الجميع يحتاج الى توجيه لكونها و اضع الشعور وآلاتها فالمشاعر جمع مشاعر يتقحم الميم او كسرهما وقد عرفت ان الخيال والحافظة خزانة لآلة فالاطلاق المذكور منهم تسامح او على سبيل التغليب قال الشارح وهو اى سنوح المبادئ اى المرتبة والمطالب في الذهن دفعة اى من غير انتقال فيه من المبادئ الى المطالب فضلا عن الحركة المعنى اى المقصود بالحدس وما قيل من ان الحدس هو سرعة الانتقال من المبادئ الى المطالب فبنى على المسامحة لانه غاية ما

مقصودة لفاعله اذا تقرر هذا فاعلم انهم اختلفوا في ان افعاله تع معللة بالاغراض  
بعد الاتفاق على ان منافع تلك الافعال راجعة الى العباد الى الله تعالى لكونه تعالى غنيا  
مطلقا عن جميع ماسواه لا يحتاج في ذاته وصفاته الى شئ فغنىهم من اثبتها وهم المعتزلة وكثير  
من اهل السنة وقد عبروا عنها بالحكم والمصالح وهو الذي حققه صدر الشريعة حيث قال  
افعال الله تعالى عندنا معللة بالحكم والمصالح تفضلا وعند المعتزلة وجوبا ومن انكر التعليل  
فقد انكر النبوة قال الله تعالى وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون ثم رد دايمل من قال  
انه تع لا يفعل لغرض فراجع ومنهم من انكر كون افعاله تع معللة بالاغراض وهم  
جمهور الاشاعرة وقد حققه المولى خسرو في مرآته والحاصل انه لاتزاع بينهم  
في ان افعاله لا تكون معللة باغراض تعود اليه تع لانه تع غني عن جميع ماسواه وانما  
النزاع في ان الفوائد العائدة الى العباد هل هي باعثة له تعالى على الفعل وهو الذي  
ذهب اليه المعتزلة وجمهور اهل السنة وحققه صدر الشريعة على ما يقتضيه  
ظواهر النصوص اولا وهو الذي ذهب اليه جمهور الاشاعرة ومال اليه شارح المقاصد  
فظهر من هذا قصور تقرير المحشي لانه يدل على ان اهل السنة لا يقولون ههنا بما قاله  
المعتزلة وقد عرفت انه خلاف الواقع ثم الظاهر ان يقول بدل قوله ومع ذلك افعاله  
منزهة عن الغرض ومع ذلك فهو تعالى منزّه في افعاله عن الغرض او يقول ومع ذلك  
افعاله تعالى منزّهة عن العلة الغائية اذ عرفت اننا ان الغرض ينسب الى الفاعل والعلة  
الغائية تنسب الى الافعال الا ان يقال سابع في ذلك للاتحاد الذاتي بينهما كما سبق  
ويمكن ان يحجب عن القصور السابق بانه مال ههنا الى مذهب جمهور الاشاعرة  
فكانه قال اهل السنة لا يقولون الا بما قاله الاشاعرة فافهم قوله وقد عدوا من لطائف  
التعريف اه اشار بهذا العنوان الى ان التعريف لطائف وان الاشتغال على العمل الرابع  
من جللتها فلا يبعد ان يكون الاشتغال على كل واحد من العمل لطيفة واشتغاله على  
المجموع لطيفة اخرى وربما يعرف الشئ بالقياس الى علة واحدة او علتين او ثلث  
علل هذا ثم انهم انما يجعلون التعريف مشتملا على العمل الرابع اذا ارادوا بيان حقيقة  
المعرف اي ماهيته الموجودة بسانا على الوجه الاكمل لانه اذا وجد تلك العمل كلها  
في الذهن وهو معنى اخذ المحمول منها لزم وجوده اي المعارف فيه على الوجه الذي  
هو في نفسه ووجوده فيكون هذا تعريفا رسميا لاشتغاله على الامور الداخلة في المساهية  
والخارجة عنها بناء على ان الاثنين منها داخلتان والاثنين منها خارجتان لكنه اكمل  
من الحد التام لشموله الذاتيات باسرها مع بعض الخواص المكمل لقصورها من حيث  
وجودها كذا في الحاشية الكبرى فظهر من هذا ان قوله مفهومات بالنظر الى افراد  
مثل هذا التعريف فالأخوذ ههنا من العمل انما هو مفهوم واحد لامفهومات  
اذ المفهوم المأخوذ ههنا هو قول وما عده قيد له وقد وقع في الحاشية الصغرى محمولات  
بدل منهومات ههنا والمأل واحد والمراد بالجل المجمل الظاهري ولك ان تقول المجمل  
التفصيلي اذ لا حل حقيقة بين التعريف والمعرف هذا قوله لان صورة الفكر  
اي ترتيب امور معلومة والمراد بالترتيب المضاف اليه الحاصل بالمصدر لا المعنى المصدري  
اذ لا يصح اضافة الصورة اليه ولك ان تقول المراد بالفكر الامور المرتبة فلا كلام ح



اقبسة وما اشار اليه العلامة فبالنظر الى اختصاص القياس بالقياس العقلي وقد اشار  
 اليه الشيخ ايضا وفيه كلام لا يتحمله المقام قوله اى قوله مؤلف من مقدمات اه  
 اقول لما كان المخرج في الحقيقة للخطابة وغيرها من تعريف البرهان قوله يقينية وكان  
 هذا القول مختصا الى موصوف اعني مقدمات وكان كلمة من في هذا القول مختصا  
 ايضا الى متعلق نسب الاخراج المذكور الى مجموع قوله مؤلف من مقدمات اه  
 ومن لم يتفطن لهذا تكلم في التذكير والتأنيث قوله كل مركب صادراه محصولة ان الفاعل  
 اما مختار او موجب وعلى كلا التقديرين فالصادر منه اما بسيط او مركب فهذه  
 صور اربع فالفاعل اذا كان مختارا والصادر منه مركبا فلا بد هناك من علل اربعة  
 مادية وهى العلة التى يكون المعلوم معها بالقوة وصورية وهى العلة التى يكون المعلوم  
 معها بالفعل وفاعلية وهى العلة التى يكون منها وجود المعلوم وغائية وهى العلة التى  
 يكون لاجلها وجود المعلوم كالتدريس والتدريس للمدارس وان كان الفاعل موجبا  
 والصادر منه مركبا فيحتاج هنا الى علة مادية وصورية وفاعلية ولا يحتاج هنا الى العلة  
 الغائية اذ الموجب يصدر عنه المعلوم ايجابا ولا تصوره في فعله حتى يوجد الغرض  
 فيه وان كان الفاعل مختارا والصادر منه بسيطا يحتاج هنا الى امرين فقط العلة  
 الفاعلية والغائية وان كان الفاعل موجبا والصادر منه بسيطا يحتاج هنا الى امر واحد  
 فقط العلة الفاعلية هذا واما الشرائط وارتفاع المواضع في بعض الصور الاربع فاما  
 من جهة الفاعل اذ لابد لفاعلية الفاعل من استجماع الشرائط وارتفاع المواضع واما  
 من جهة للمادية لانه لابد في قابلية القابل من استجماع الشرائط وارتفاع المواضع  
 ولهذا تراهم لم يعدوا قسامين مستقلين برأسهما لا يقال عدم كونهما مؤثرة بتأني كونهما  
 من جهة الفاعل وكذا عدم كونهما داخلية بتأني ايضا كونهما من جهة المادة لانا نقول  
 ليس معنى كونهما من جهة الفاعل انهما من اجزائه بل ان لهما مدخلا في تأني ثير الفاعل  
 وكذا ليس معنى كونهما من جهة المادة انهما من اجزائهما بل ان لهما مدخلا في قابلية المادة  
 فكل من التوجيهين المذكورين ممكن من غير ان يكون في الحصر المذكور خلل قوله  
 واما البسيط الصادر عن المختاراه وتعلق ارادته وسبق العدم عليها من جهة الفاعلية  
 كما اشارنا اليه آنفا واما مكان المعلوم فاعتبر في جانب المعلوم لاني جانب العلة وقد حقق  
 ذلك في محله قوله واحتياج المركب الصادر عن المختار خص هذا البيان بالمركب  
 مع ان الامر كذلك في البسيط الصادر عن المختار اما لان العلة الاربع لا يوجد في الثاني  
 والكلام ههنا فيما يشتمل عليها واما لان غرضه بيان الاختلاف الواقع فيما بين المتكلمين  
 وهم لا يقولون بالمعلوم البسيط فاندفع ما قبل الصواب اسقاط لفظ المركب واطلاق  
 لفظ الصادر ليتنظم المركب والبسيط في نظام انتهى قوله ومع ذلك افعاله تعالى  
 منزوعة عن الغرض والغرض والعلة الغائية متحدان بالذات مختلفان بالاعتبار فان ما  
 لاجله اقدام الفاعل على الفعل اذا نسب الى الفعل يسمى علة غائية واذا نسب الى الفاعل  
 يسمى غرضا كما ان الغائية والغاية متحدان بالذات ومختلفان بالاعتبار لان المصلحة  
 المترتبة على فعل من حيث انها ثمرة ذلك الفعل تسمى فائدة ومن حيث انها على طرف  
 الفعل تسمى غاية والاخيران اعم من الاولين اذ ربما تترتب على الفعل فائدة لا تكون

وإذا موجود في البرهان الملى دون البرهان الاثني ولذا قبل التعرض ههنا ببيان الملية  
 في التصديق مما لا مدخل له في الفرق بينهما وانما الفرق بينهما بوجود الملية في الخارج  
 في احدهما والانية في الخارج في الآخر لكن بيان الامتياز بينهما انما يكون بعد بيان  
 ما به الاشتراك ولذا تعرضوا الامر بن ههنا ثم ان قولهم ههنا في الخارج ظرف لوجود  
 الاكبر في الاصغر على ما هو ظاهر كلام شارح المطالع فيلزم منه كون الاكبر موجودا  
 في الخارج لان الموجود الخارجى ما كان الخارج ظرفا لوجوده لان نفسه ومن البين ان الاكبر  
 في مثل قولنا العالم حادث غير موجود في الخارج لكون الحدوث من الامور الاعتبارية  
 وان كان ذلك القول ظرفا لوجود نسبة الاكبر في الاصغر على ما هو ظاهر تقرير  
 المحشى ههنا يلزم ان يكون النسبة من الامور الخارجية بناء على ما اشيرنا اليه من ان الموجود  
 الخارجى ما كان الخارج ظرفا لوجوده ومن البين ان النسبة ليست من الامور الخارجية  
 قطعا وما قاله بعض الافاضل من ان المراد بوجود تلك النسبة في الخارج لتحقيقها  
 بذاتها وهو وجودها في نفس الامر وان كان في الذهن ولا اشكال في وجود النسبة  
 في الخارج بهذا المعنى لا يدفعه لما حققناه من انه اذا كان الخارج ظرفا لوجود شيء فذلك  
 الشيء يكون موجودا خارجيا وقد حققه الشريف العلامة في حواشي المطول  
 فالوجه ان الوجود في كلام شارح المطالع بمعنى النسبة ومعنى كلامه ان الحد الاوسط  
 ان كان علة لنسبة الاكبر الى الاصغر كما قرره المحشى ههنا وان اضافة الوجود ههنا  
 الى النسبة بانية ومعنى الكلام ههنا فان كانت علة لتلك النسبة في الخارج فعلى هذا  
 يكون كلمة في الخارج ظرفا لنفس النسبة دون وجودها فلا يلزم ان يكون النسبة  
 موجودة في الخارج وان كانت من الامور الخارجية وذاليس بمحذور بل هو الواقع على ما  
 حقق في قولهم الخبر ما يكون لنفسه خارج تطابقه ولا تطابقه ثم ان المثال الذي  
 اورده المحشى لا يتخلو عن تسامح وذلك لان العلة والمعلول في نفس الامر انما هو تعقن  
 الاخلاط والحمى لا تعقن الاخلاط والمحموم وهو ظاهر وكذا المثال الذي ذكره  
 شارح المطالع والحد الاوسط في الامثلة المذكورة ليس علة في الحقيقة بل مأخوذ منها  
 ولوضوح الامر في مثله سامحوا في التقرير ههنا فلا حاجة الى ما قبل المثالان المذكوران  
 لبسا من البرهانين في شيء نعم قد يستعملان في غير البرهان من الادلة ايضا اما بالاشتراك  
 واما بالتجوز انتهى وان اراد بهذا الكلام معنى آخر فعليه البيان حتى يتكلم عليه ثم  
 اقول ما ذكره في تصوير البرهانين انما هو في الافتراض وكذا الحال في القياس الاستثنائي  
 ايضا واعلم تركه مقايسة او اراد ادراجه فيما ذكره بتعميم الاوسط والاكبر والاصغر  
 ههنا فاعلم هذا المقام فانك لا تجد في صدور الكرام قال شارح العلامة فالقياس  
 جنس له هذا مبنى على ما اشار اليه المص من اخذ القياس في تعريفات الصناعات  
 الخمس وقد حقق العلامة التفاتنا الى بان البرهان مخصوص بالقياس دون ماعداه  
 من الصناعات وقبل الحق ان البرهان ايضا غير مخصوص بالقياس كالصناعات الخمس  
 واقول اذا كان القياس اعم من الملفوظ والمعقول كما حققه شارح المحشى وهو الذى  
 اشار اليه شارح المطالع نفلا عن الشيخ الرئيس فكل من الصناعات مخصوص بالقياس  
 اذا استلزام الكللى الذاتي المعترف في القياس اللفظى ايضا انما يوجد في الصناعات اذا كانت



في الشرطية اه حاصلة ان الحكم في الشرطية الموجبة اللازمة انما هو بلزوم التالي  
 للمقدم بدون العكس سواء كانت الملازمة من الطرفين او من طرف واحد فعلى هذا  
 فاستثناء عين المقدم ينتج عين التالي واستثناء نقبض التالي ينتج نقبض المقدم وهذا  
 محقق في جميع المواد واما انتاج استثناء عين التالي عين المقدم وانتاج استثناء نقبض  
 المقدم نقبض التالي في مادة المساواة فن خصوص المادة واعتبار متصلة اخرى هنا  
 ومن البين ان الانتاج انما يكون لذات المقدمات من غير اعتبار امر آخر هنا والامر في مادة  
 المساواة ليس كذلك فلا اعتراض المذكور غير وارد عن اصله حتى يحتاج الى الجواب الذي  
 ارتكبه على خلاف القانون اقول قد عرفت ان غرض الشارح ايضا دفع الاعتراض  
 بالبناء على ان مثله من خصوص المادة واعتبار متصلة اخرى هنا وذلك لا يضر كون انتاج  
 المتصلة في جميع المواد تيجتين فما قيل من ان ما ذكره المحشي حق قد اشار اليه الشارح  
 في فصول البدائع يشعر بان ما ذكره ههنا مغاير لما اشار اليه هناك ولقد راجعناه فما وجدنا  
 كلامه ههنا مغاير لما اشار اليه هناك والحق ان ما اشار اليه الشارح يؤل الى ما ذكره المحشي  
 قوله اي كما يجب ان يبحث حمل المشبه والمشبه به في الموضعين على الوجوب وصرف  
 بذلك كلام الشارح عن ظاهره والامر ما اشار اليه فان المنطقي من حيث هو منطقي يجب له  
 البحث عن الصورة فكما يجب ذلك يجب له البحث عن المادة ايضا اذا اعصم عن  
 الخطأ في الفكر كما هو شان علم المنطق لا يحصل الا بهذين البحثين ففي هذا البيان رد  
 على كثير منهم حيث زعموا ان الواجب على المنطقي هو البحث عن الصورة ليس الاثم  
 ان يبحثهم عن المواد كمنطقي على جميع المواد فهو كالبحث عن الصورة والا فالبحث  
 عن جزئيات المواد من شان صائر العلوم فافهم قوله سواء كانت تلك المقدمات  
 البقية ضروريات او ممكنات الاولى ان يقول ضرورية او ممكنة من الضرورية  
 كما هو مقتضى العربية والمقدمات الضرورية ستة على ما يشير اليه المص اجلها  
 اوليات وهي قضايا تصورات فيها كاف في الجرم بينهما كقولنا الكل اعظم من الجزء  
 ويظهر من تعريفها ان نظرية الاطراف لاتساق بداهة الحكم فقد يكون الاطراف  
 او احدهما نظريا ومع ذلك يكون الحكم بداهيا وكذلك قد يكون الاطراف بداهية  
 ومع ذلك يكون الحكم كسبيا فالاعتبار في بداهة القضايا ونظريتها انما هو الى الحكم  
 ليس الا فلا يمكن هذا على ذكر منك قوله اعلم ان الحد الاوسط اه قال في شرح  
 المطالع البرهان قسمان برهان لمي وبرهان اتى لان الوسيط فيه لا بد ان يفيد الحكم بثبوت  
 الاكبر للاصغر فان كان مع ذلك علة لوجود الاكبر في الاصغر في الخارج يسمى برهانا  
 لميا لانه يعطي اللمية في الذهن وهو معنى اعطاء السبب في التصديق واللمية في الخارج  
 وهو معنى اعطاء السبب في الحكم في الوجود الخارجى والمراد بالحكم ههنا ثبوت الاكبر  
 للاصغر كقولنا هذه الخشبة مستها النار وكل ما مستها النار محترقة فهذه الخشبة محترقة  
 وان لم يكن كذلك يسمى برهانا لانيا لانه يفيد انية الحكم في الخارج دون لمية وان افاد  
 لمية التصديق كقولنا هذه الخشبة محترقة وكل محترقة مستها النار فهذه الخشبة  
 مستها النار انتهى فظهر ان ما يكون معلولا في الخارج كلاحتراق يكون علة في الذهن  
 وان اللمية في التصديق موجود في كلا البرهانين والفرق بينهما انما هو في اللمية في الخارج



وان نكون لزومية ايضا ان كانت متصلة وعنادية ان كانت منفصلة لان العلم يصدق  
الاتفاقية موقوف على العلم يصدق احد طرفيها او كذبه فلو استفيد العلم يصدق  
احد الطرفين او بكذبه من الاتفاقية لزوم الدور وان يكون الشرطية او الاستثنائية كلية  
ايضا فانه لو انتفى الامر ان احتمال ان يكون اللزوم او العناد على بعض الاوضاع  
والاستثناء على وضع آخر فلا يلزم من اثبات احد جزئي الشرطية او نفيه ثبوت  
الآخر وانتفاءه اللهم الا اذا كان وقت الاتصال والانفصال ووضعهما هو بعينه  
وقت الاستثناء ووضعهما فانه ينتج ح ضرورة كقولنا ان قدم زيد في وقت الظهر مع  
عمرو اكرمه لكنه قدم مع عمرو في ذلك الوقت فاكرمه كذا في شرح الشمسية هذا  
هو البيان الكافي ههنا والتفصيل في المطولات ثم ان حاصل كلام الشارح والحاشية  
ههنا ان الشرطية ان كانت متصلة لزومية فلها نتيجتان وضع المقدم ينتج وضع  
التالي لان المقدم ملزوم ووجود الملزوم مستلزم وجود اللازم بدون العكس اذلا يلزم  
من وجود اللازم وجود الملزوم لجواز كون اللازم اعم من الملزوم ووجود العام لا يستلزم  
وجود الخاص قطعا ورفع التالي ينتج رفع المقدم لان انتفاء اللازم يستلزم انتفاء  
الملزوم بدون العكس لجواز ان يكون الملزوم اخص من اللازم وانتفاء الخاص لا يستلزم  
انتفاء العام وان كانت منفصلة حقيقية فلها اربع نتایج وضع المقدم ينتج رفع التالي  
وبالعكس ورفعته ينتج وضع التالي وبالعكس لان هذا مقتضى العناد في الصدق والكذب معا  
وقد صرحوا في بحث تلازم الشرطيات ان كل منفصلة حقيقية تستلزم اربع متصلات  
مقدم الاثنين عين احد الجزئين وتاليهما نقيض الآخر ومقدم الاثنين نقيض  
احد الجزئين وتاليهما عين الآخر وان كانت مانعة الجمع فلها نتيجتان وضع المقدم  
ينتج رفع التالي ووضع التالي ينتج رفع المقدم وذلك لان عين كل من جزئي مانعة الجمع  
اخص من نقيض الآخر فوجود الاخص يستلزم وجود الاعم من غير عكس وقد قالوا  
في بحث التلازم ان مانعة الجمع تستلزم متصلتين مقدم كل منهما عين احد الجزئين  
وتاليهما نقيض الآخر وان كانت مانعة الخلو فلها نتيجتان ايضا رفع المقدم ينتج  
عين التالي ورفع التالي ينتج عين المقدم وذلك لان نقيض كل من جزئي مانعة الخلو  
اعم من عين الآخر فوجود الاعم يستلزم وجود الاخص من غير عكس وقد قالوا في ذلك  
البحث ايضا ان مانعة الخلو تستلزم متصلتين مقدم كل منهما نقيض احد الجزئين  
وتاليهما عين الآخر فظهر بهذا ان النتيجات عشرة اثنان في المتصلة واربع في المنفصلة  
الحقيقية واثنان في مانعة الجمع واثنان في مانعة الخلو والعقبات ستة اثنان في المتصلة  
واثنان في مانعة الجمع واثنان في مانعة الخلو هذا هو الكلام في هذا المقام ومن اراد  
التفصيل فليراجع الى كتب الاعلام الكرام قال الشارح العلامة الملازمة  
المساوية في الحقيقة ملازمان اه حاصله ان النتائج الاربع في المتصلة اثنا هو في مادة  
الملازمة المساوية من حيث ان تلك المادة في الحقيقة عبارة عن ملازمتين لكل منهما  
نتيجتان فتلك النتائج الاربع مخصوصة بتلك المادة وكلام المص ههنا انما هو بالنظر  
الى جميع المواد فالتصلة بالنظر الى جميع المواد تنتج نتيجتين لا غير وهذا هو المفهوم  
من فصول البدائع للشارح ايضا وبه يتدفع اعتراض المحشي ههنا قوله الحكم

اللازم لازم لكان اولى لكن الامر في مثله هين قوله الزوج ان قبل التصنيف اه حاصله  
 ان للزوج اقساماً ثلاثة زوج الفرد وهو القابل للتصنيف مرة واحدة وزوج الزوج وهو  
 القابل للتصنيف الى واحد كـ ستة عشر وزوج الزوج والفرد وهو القابل  
 للتصنيف لالي واحد كالعشر بن فاذا انضم هذه الاقسام الثلاثة الى الفرد يكون الاقسام  
 اربعة فلا يصح حصر النتيجة الى الثلاثة المذكورة مع ان الشارح بين الحصر المذكور  
 بما ذكره فهذا في الحقيقة منع لقول الشارح فالزوجة منحصرة في القسمين  
 فلا يخلص عن ذلك الا بان يجمع زوج الزوج اعم من زوج الزوج وزوج الزوج والفرد  
 ويدرج هذان القسمان فيه كما اشار اليه المحشي ويمكن ان يقال لعل الشارح بنى كلامه  
 على اصطلاح آخر وهو ان زوج الزوج ما ينقسم الى المتساويين سواء كانا منقسمين  
 الى المتساويين اولاً واما القول بان مقدمات القياس لا يجب ان تكون صادقة كما سبق  
 فالقياس المذكور من قبيل استلزام الكاذب للكاذب فهو وان دفع الاعتراض عن اصل  
 القياس لكنه لا يدفعه عن الشارح ومرض المحشي الايراد على الشارح فلا يدفع عنه  
 الا بما اشار اليه وبما اشترناه ايضا قال الشارح لان الصادق وهو الجسم ههنا على كل  
 ما صدق عليه اللازم وهو الحيوان ههنا وما صدق عبارة عن هذا الانسان وذلك  
 الانسان وهذا الفرس وذلك الفرس وغير ذلك صادق على الملزوم وهو الانسان  
 ههنا وهذا ظاهر وما قيل من ان الجنس يصدق على الحيوان الصادق على الانسان  
 فيلزم ان يصدق الجنس على الانسان وهو بطرف فوع بان الجنس انما يصدق على  
 طبيعة الحيوان ومفهومة لاعلى افراده والكلام ههنا في الثاني بشهده قوله على كل  
 ما صدق عليه قال الشارح العلامة لان انقسام كل ما صدق عليه اللازم وهو الحيوان  
 ههنا وما صدق عليه عبارة عن افراده الشخصية كما اشترنا اليه آنفاً فيلزم انقسام  
 الملزوم وهو الانسان ههنا فحاصله ان انقسام اللازم فيلزم انقسام الملزوم ويرد  
 عليه ان الكلمة منقسمة الى اقسام ثلاثة مع انها لازمة للاسم فيلزم انقسام الاسم الى الاقسام  
 الثلاثة وقد عرفت منادفحه آنفاً قال الشارح العلامة فهذه اى المذكورة ههنا المبينة  
 انتاجها هي الاقسام الخمسة الافتراضية الشرطية واما القسم الجملي منها فقد عرفت  
 تفصيله ومن قال بان الشارح سها ههنا ايضا فقد سها قوله قد عرفت ان القياس  
 اه في بعض النسخ المصححة عندي وجد هذه الحاشية ههنا كما هو حقه فلذا اخترناه  
 وحاصله ان القياس الاستثنائي كما عرفت ما يكون النتيجة او نقيضها مذكوراً فيه بالفعل  
 صورة اى على الترتيب الذي في النتيجة والى هذا اشار بقوله وظهر ان النتيجة او نقيضها  
 لا يجوز ان يكون احدى مقدمتيه والا يلزم في الاول المصادرة وعدم الاحتياج  
 الى الاستدلال ايضا والتصديق بالقيضين في الثاني واما عدم جواز كونها عين  
 المقدمتين فظاهر ولذا لم يلتفت اليه والتعرض في السابق لمجرد ارضاء العنان  
 فاذا كان الحال كذلك فلا بد ان يكون النتيجة او نقيضها جزءاً من احدى المقدمتين  
 وتلك المقدمة شرطية لا محالة وتلك الشرطية سواء كانت متصلة او منفصلة بشرط  
 ان تكون موجبة اذ لو كانت سالبة ومن البين ان معناها سلب اللزوم او العناد لم يكن  
 بين اجزائها لزوم او عناد فلا يلزم من وجود احدهما وجود الآخر او عدمه



انتاجها الاربعه وكذا شرطها انما هي بالنظر الى ذوات القضايا ومن البين ان مذكره  
 مخصوص بهذه المسألة لا يجري في غيرها وههنا انحاء لا يتحملها المقام قوله وكذا  
 باعتبار المقدمات كانه عرض بذلك ان الشارح المحقق في الحصر الذي اشار بقوله وانما  
 رتب هذا الترتيب اذ يستفاد منه ان ترتيب هذه الضروب انما هو باعتبار نتائجها دون  
 مقدماتها وليس كذلك بل ترتيبها باعتبار ضرورها ايضا اذا الاول من موجبتين كليتين  
 والثاني من موجبة كلية وسالبة كلية والثالث من موجبة جزئية وسالبة كلية والرابع  
 من موجبة جزئية وسالبة كلية ومن البين ان الاول اشرف من البواقي والثاني اشرف  
 من الاخيرين والثالث اشرف من الرابع ولا ينفع في دفعه القول بان ترتيب الضروب  
 في الشرف باعتبار المقدمات لا يوجد في ترتيب ضروب للمشكل الرابع بخلاف ترتيب  
 الضروب باعتبار النتائج فانه مطرد في الكل لان كلام الشارح ههنا في الشكل الاول  
 والترتيب فيه باعتبار المقدمات كالتسايج محقق قطعاً فلا خلاص عن ذلك الا بان يقال  
 هذا الحصر انما هو بالنظر الى ما هو المتي من الضروب وهو النتائج لا المقدمات او يقال  
 كلمة انما لا تفيد الحصر عند بعض فانما زيد قائم مثل ان زيدا قائم فعلى هذا لا يوجد  
 في كلام الشارح في اعتبار المقدمات في هذا الترتيب ولعل لهذا قال تأمل فتأمل  
 واما ما قيل من ان شارح المطالع قال انما رتب هذه الضروب هذا الترتيب اما بالنظر  
 الى ذواتها او باعتبار نتائجها فقد عدا الاشرف او لما ينتج الاشرف على غيره انتهى  
 فلاحتمالات في السبب ثلثة ولهذا قال فتأمل فليس بشيء لان النقل المذكور على  
 تقدير تسليم صحته لا يتجاوز الامر من على ما حققناه فالوجه في الامر بالتأمل ما شرنا  
 اليه ثم في ان كلام الشارح اشارة ايضا الى ترتيب الضروب في الشرف باعتبار المقدمات  
 ايضا وذلك لان ما ينتج الاشرف يكون اشرف قطعاً فثبت ان الشارح ايضا اشار الى  
 ما اشار اليه المحشي فالحصر المذكور في كلامه ليس الا بالنظر الى ما هو المقصود فافهم  
 قال الشارح العلامة والقياس الاقتراضي خمسة اقسام من وجه آخر اى غير القسم  
 المذكور فبما سبق وهو القياس الاقتراضي الجملي اذا لظ ان البيان السابق من المص بالنظر  
 الى الاقتراضي الجملي فغرضه ههنا انما هو بيان اقسام الاقتراضي الشرطي ففى كلام  
 الشارح ان القياس الاقتراضي خمسة اقسام من وجه آخر فبانضمامها اليها يكون ستة  
 اقسام فيظهر ح امتزاج قوله لانه اما من حليتين كما مر واما من متصلتين اه في حل  
 كلام الشارح ههنا على السهو فقد سدسها قال الشارح لان ملزوم الملزوم ملزوم فيكون  
 طلوع الشمس ملزوما لكون الارض مضبوطة وهو النتيجة ولعل هذا من الش وكذا بيان  
 الانتاجات في الاقسام الآتية للاشارة الى ان انتاج الاقتراضي الشرطي نظري واوشكلا  
 او لا وقد قيل ايضا ان شيئا من الاقتراضات الشرطية ليس بمفيد للبعين لكنه غير مرضي للش  
 والمصر وبهذا يظهر ان حل هذا على التنبية كما فعله المحشي محتاج الى البيان الا ان يكون  
 مراده بالنظر الى هذا القسم فقط واما القول بان هذه المقدمة منقوضة بان الاسم  
 ملزوم للكلمة الملزومة لا تقسم الى اقسام الثلاثة فيلزم انقسام الاسم الى الاقسام الثلاثة  
 ضد فوع بان اللازم للكلمة هو فرد من افراد الكلمة والملزوم للانقسام الى الثلاثة انما هو  
 الكلمة من حيث هي هي فتغابر الملزومان ضرورة فلا يلزم المحذور نعم لو قال لان لازم

لاشتراكهما في لزوم الاختلاف الموجب للعقم فلو كان مثل هذا الاكتفاء تعرضا  
للبيان لزم ان المص ماترك شيئا من شرائط الاشكال لا تعرض لبيانته انتهى وذلك  
لانك قد عرفت تعرض المص لبيان شرط انتاجهما على ما حققناه واورد هذا  
فانما يرد على قول المحشي سابقا لاشتراكهما في العلة ومن البين ان لبس معناه ان الاشتراك  
في العلة يقتضي التعرض لبيانته بل معناه انه يقتضي الاكتفاء بذكر احده الشرطين واما  
التعرض فامر آخر قد اشرنا اليه والمحج منه ومن غيره ان مثله واضح على التأمل الصادق  
وكيف يشك، ونعاليق بكعب المحشي المدقق قوله بالتأمل اذا قدر المشترك بين  
تلك الضروب لبس الايجاب الصغرى وكلية الكبرى ولما كان الاهتمام بالشكل  
الاول افقضى ذكر ضروره النتيجة وامكن ايضا استفادة شروطه من ضروره الكيفي  
بييان ضروره في التعرض بشروطه بخلاف الشكل الثاني فان الاهتمام به دون الاهتمام  
بالشكل الاول فللاشارة اليه ترك بيان ضروره فلزم بيان شرط انتاجه صراحة فيما  
يخالف شرط الاول قوله على مقتضى الشرطين اعني الاختلاف في مقدمته بالايجاب  
والسلب وبحسب هذا الشرط سقط من الاحتمالات الممكنة الانقضاء فيه ثمانية  
وكلية الكبرى وبحسبه سقط اربعة اخرى فبقى ضروره النتيجة اربعة ايضا كقولنا  
كل ج ب ولا شيء من ج اب فلا شيء من ج او كقولنا لا شيء من ج ب وكل اب فلا شيء  
من ج او كقولنا بعض ج ب وكل اب فبعض ج او كقولنا بعض ج لبس ب وكل اب  
فبعض ج لبس او التفصيل في المطولات قوله بناء على انه لا عبرة للشخصية والطبيعة  
في الانتاجات وهو التحقيق واما المهمة في قوة الجزئية فلا حاجة الى اعتبارها ههنا  
على الاستقلال او بناء على ان الشخصية في قوة الجزئية والكلية اما الاول فلوقوع  
موجبها صغرى في الضرب الثالث والرابع من الشكل الاول كقولنا زيد انسان وكل  
انسان حيوان ولا شيء من الانسان بفرس ووقوع سالبها صغرى في الضرب الرابع  
من الشكل الثاني كقولنا زيد لبس بحمار وكل ناهق حمار فزيد لبس بحمار واما الثاني  
فلوقوعها كبرى في الشكل الاول كقولنا هذا زيد وزيد انسان فهذا انسان هذا هو  
المشهور والتحقيق ان الشخصية لا تقع كبرى بل غير نافعة في العلوم وقد صرحوا  
بان الجزئي لا يبحث عنه في العلوم اصلا نعم يذكرون الشخصية في مقام تقسيم القضايا  
الى اقسامها بناء على ان الحكم في القضية الكلية على الافراد الشخصية فلا شخصية  
مدخل في ايضاح الكلية على ما حققناه سابقا نقلا عن شارح المطالع اكن الكلام  
ههنا في كونها نافعة في العلوم والانتاجات فالحق فيه ما اشار اليه اولا بقوله بناء على  
انه لا عبرة اه هذا هو تحقيق المقام قال المص وضروره النتيجة اربعة اي باعتبار  
الشرطين المذكورين وما قيل من ان الصغرى السالبة الكلية مع الكبرى الموجبة  
الجزئية المقصور على موضوعها محمولها ينتج سالبة كلية في هذا الشكل نحو لا شيء  
من الحمار بحمار وبعض الحيوان هو الصهايل فلا شيء من الحمار بصهايل فعلى هذا  
يبطل انحصار ضروره الاربعة وشرطية ايجاب الصغرى وكلية الكبرى وتبعية النتيجة  
لاخس المقدمتين فردود بان مثله من قبيل خصوص المسادة اذا التقيده بما هو خارج  
عن مفهوم القضية كالفصل لا ينفع القائل فيما ادعاه اذا الضرر بالمذكورة وكذا



جزئين او احدهما جزئية والاخرى كلية فهذه صور اربع ايضا مختلفة الانتاج  
الموجب للعقم فن ههنا سقط الاحتمالات الثمانية فيه من الضروب الممكنة الانعقاد  
التي هي ستة عشر في كل شكل كما سيحكي قوله وايضا ثبوت الحيوان اه واصل هذا  
برهان لمي لعدم انتاج الضروب السابقة لانه هو السبب لعدم الانتاج في الحقيقة  
واما الاختلاف في النتيجة فناس من مثله فلا استدلال بالاختلاف كما وقع ههنا فن قيل  
الاستدلال بالآثر على المؤثر ولما كان مثله واضحا على كل طالب اكتفوا به ههنا قوله وهو  
ظاهر اذ لا يلزم من ثبوت شيء لشئين كما في المثال المذكور ثبوت احد ذلك الشئين  
للاخر اذ الثبوت الاول لبس بعلة للثبوت الثاني ولا يعمل له وليس ايضا معلولى علة  
واحدة كما في المتضامتين وكذا الحال في المثال الثاني اعني مثال السالبة اذ لا يلزم  
من سلب شيء عن شئين سلب احدهما عن الآخر اذ السلب الاول لبس بعلة للسلب  
الثاني ولا يعمل له وليس ايضا معلولى علة واحدة ايضا وكل ذلك ظاهر في حد ذاته  
لا يحتاج في اثباته الى امر آخر كما اشار اليه بعضهم ههنا اذ الكلام ههنا ماهو بالظفر  
الى ذاته مع قطع النظر عن الواقع فاثباته بما هو في الواقع مخالف لما وصي به المحشي قوله  
لما مر اى في الشرح من الاختلاف الموجب لعدم الانتاج وايضا ثبوت شيء لشيء  
وسلبه عن شيء آخر لا يقتضى ثبوت الميث له للمسلوب عنه ولا عدم ثبوته له وهو  
ظاهر قوله واصل المص اكتفى في بيان شرط انتاج الشكل الثاني بذلك احد الشرطين  
اى الاختلاف في مقدمته بالانيجاب والسلب وترك بيان الشرط الآخر وهو كلية  
الكبرى لاشراكهما في العلة وهى لزوم الاختلاف الموجب لعدم الانتاج يعنى انه  
اشار بذلك احد شرطيه الى الاعتناء بهذا الشكل ولما كان الشرط الثاني مشاركا  
للاول في العلة تركه للاشارة الى ان ماهو علة للشرط الاول علة للشرط الثاني  
فكانهما من واد واحد على اننا نقول يستفاد من قول المص والذي له طبع مستقيم  
وعقل سليم اه مشاركة الثاني الاول في بعض الشروط قطعا وحين اشار بقوله وانما  
ينجى الثاني اه الى انه مخالف له في بعض الشروط تعين انه موافق له في الشرط  
الاخر وهو كلية الكبرى فلعل مراده من الاكتفاء المذكور الاكتفاء بحيث يستفاد  
ذلك من سوق كلام المص كما قررناه فاندفع مانوهم من ان الاحالة في مثله على الفهم  
بعيد جدا قوله وكان دستورا بضم الدال اى قانونا ومرجعا يرجع اليه عند الاشكال  
في الانتاج اذ قد عرفت ان الشكل مرتد اليه في الحقيقة بحيث لا يعلم الانتاج في سائر  
الاشكال الا بالارتداد اليه ولذا كان اجل الاشكال واقويها وافيد في تحصيل المطالب  
والوصول الى المأرب بحيث لا يقدر الاشكال الباقية على التكلم الا باذنه واشاراته  
فلذا لازال الهمم يتراخون عليه في تحصيل حاجاته وجمع شتاته قوله حيث تعرض  
ليان شرط انتاجهما اما تعرضه شرط انتاج الشكل الاول فقد علم من بيان ضروره  
كما يشير اليه واما تعرضه لبيان شرط انتاج الشكل الثاني فاشيرنا اليه من انه صرح  
بانه غير محتاج الى الرده الى الاول وذلك يقتضى قطعا اشراكه اياه في بعض الشروط  
ثم صرح بشرطه المخالف لشرطه فلزم منه تعرضه لبيان شرط انتاجه ايضا فاندفع  
ما قيل من ان المص لم يذكر صراحة كلية الكبرى في الشكل الثاني بل اكتفى بالمذكور





للم علي و لاني يا شيخ بل الامل منك ان تضعني عندك و تشهد  
لما مررت فشهدت يا شيخ اني كنت بك في زمان عندك و محال ان لا تجد  
قد صدق مني و اسلام عليك و رحمت الله و بسم عليك  
و الذي في وضوئي و سلم لنا علي الشيخ مصطفى الحلبي و علي  
كله من بسمك لنا يا الله لا تنزل منا رحمة و لا تنقص  
كرام المفهوم و البشارة

ع

آية الله العظمى  
آية الله العظمى

ع

ع

ع

ع

ع

بسم الله اجمعه و الهلاوة والسلام على رسول الله اما بعد  
 فيقول الفقير الى الله عبد الله ~~محمد بن عبد الله~~ من ذرية خير خلق الله  
 ابي اجينا في الله السبيد محمد حفظه الله المهدى اليكم اطلال الله  
 انه قد وصلني كتابكم في رجب و فرجت من تيل الارب فاطموني معلول  
 البعض مما ذكرته و ذلك في شية الجوهرة للبا جو ربي و حاشية  
 السلم والاستطارات و الهمد لله في له ايضا و حاشية الفطر للنهر  
 و حاشية عبد السلام للشوا في من رواته الله وكي ان كانت  
 موجوده من غير قطعك لتأته و حاشية الدجى على منج  
 الاسلام و حاشية الابر على الارزهرية و ان خذوا لنا بدل  
 حاشية الارزهرية حاشية المشيخ خالد كحاشيتكم اني هي عند الشيخ



اشتملت عليه اخس من المقدمة التي اشتملت على الموضوع قوله حتى اسقط بعضهم  
 كما لغاري وابن سينا عن درجة الاعتبار ولم يعدوه شكلا وهو الذي مال اليه صاحب  
 المواقف وان ادرجه بعضهم في الاول حيث فسروه كما نقلناه سابقا بما كان الاوسط محمولا  
 في احدى المقدمتين وموضوعا في الاخرى كما نقله الامام الرازي عن ارسطو ولكن لاشك  
 ان ادراجه في الاول بعيد جدا واول ما مراد ارسطو والله مندرج في القسم الاول من الاقسام  
 الثلاثة لافي الشكل الاول قال الشارح العلامة وبحسب الانتاج اي واما الفرق بحسب الانتاج  
 ووضوحه اختصره فلا ينبغي المناقشة على مثل هذه العبارة ثم اقول اراد الشارح بهذا البيان  
 شرائط انتاج الاشكال الاربعة ونتائجها والتفصيل في المطولات قال الشارح فللاول  
 بحسب الكيف اي الايجاب والسلب ايجاب الاصغرى والكم اي الكمية والجزئية  
 كلية الكبرى وبحسب هذين الشرطين سقط من الاحتمالات الممكنة الانعقاد اثنا عشر  
 احتمالا وبقي اربعة اضرب منتجة على ماسيجي قال الشارح وللثاني بحسب الكيف  
 اختلاف مقدمته بالايجاب والسلب وبحسب هذا الشرط سقط منه احتمالات ثمانية  
 والكم كلية الكبرى وبحسب هذا الشرط سقط منه احتمالات اربعة فبقي الضروب  
 المنتجة فيه اربعة ايضا قال الشارح وللثالث بحسب الكيف ايجاب الاصغرى  
 وبحسبه سقط احتمالات ثمانية والكم كلية احدى المقدمتين وبحسبه سقط منه  
 احتمالا لان فبقي الضروب المنتجة فيه ستة وللرابع بحسب الكيف والكم ايجاب  
 المقدمتين مع كلية الاصغرى وبحسبه يحصل فيه ضربان متجانان واختلاف مقدمته  
 بالايجاب والسلب مع كلية احدهما وبحسبه يحصل ضربون ستة فيكون الضروب  
 المنتجة فيه ثمانية والبراهين في المطولات قال الشارح العلامة ولاشك ان مجموع الاشكال  
 يرتد في الحقيقة الى الاول ولا يخفى ان هذا الكلام لا يقتضي صحة كون كل ضرب من  
 ضروبها مرتدا الى الشكل الاول فلا ينافي هذا ما اشار اليه الشارح في فصول البدائع  
 من ان الضرب الرابع من الشكل الثاني نحو كل بعض ب وكل اب لا يمكن  
 رده اليه هذا ثم انه لا يلزم من ذلك عدم امكان بيان انتاجه بطريق آخر وقد صرحوا  
 ببيان انتاج هذا الضرب بالخلف بل بالفراض ايضا ان كانت السالبة مركبة فلا يبعد  
 ان يكون مراد الشارح بالارتداد هو الارتداد من حيث يقينية انتاجه وذال يلزم ان يكون  
 بطريق العكس قوله وكذا القياس الاستثنائي يرتد الى الاقتراني والاقتراني يرتد الى الاستثنائي  
 هذا الكلام وقع في البين مثال الاول ما نقول في قولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود  
 لكن الشمس طالعة فالنهار موجود النهار لازم لطلوع الشمس الموجود وكل ما هو لازم  
 لطلوع الشمس الموجود فهو موجود ينتج ان النهار موجود ومثال الثاني ما نقول في قولنا  
 الاثنان زوج وكل ما هو زوج فليس بفرد الاثنان اما زوج واما فرد لكنه زوج فليس بفرد  
 ولا بحث طويل يطلب من محله قوله اي مع صدق ايجابها ومع صدق سلبها على ما يقتضيه  
 قوله صدق القياس اذ لا معنى لصدق القياس تارة مع نفس الايجاب وتارة مع نفس  
 السلب هذا قوله لان صدق قولنا الى قوله وكذا الامر اذا كان المقدمتان  
 الموجبتان جزئيتين او احدهما جزئية والاخرى كلية فهذه صور اربع مختلفة الانتاج  
 الموجب للعقم قوله وكذا صدق قولنا اه وكذا الامر اذا كان المقدمتان السالبتان



قف

فله بعد واجتباجه الى كلفة شاقة في بيان انتاجاته هذا وما قبل من ان بعده لعدم وقوعه في القرآن بخلاف الاشكال الثلاثة الاول فانها موجودة فيه قطعاً فليس بشئ لان عدم وقوع الرابع فيه على تقدير تسليمه لا يقتضي بعده على ان الحق ان الادلة الواقعة في القرآن على تقدير كونها افتراضية لابد ان تكون على هيئة الشكل الاول وكيف يزعم عاقل ان الحكمين تعالى صور الادلة على خلاف النظم الطبيعي الذي هو الشكل الاول وما يترأى في القرآن على هيئة الشكل الثاني او الثالث فبني على زعم القائل المذكور لا على الواقع ولبت شعري كيف يسوغ لعاقل التكلم بمثله والعصمة من فضله قال الشارح العلامة الى الواسطة التي يقتضي حكمه حكم المط الظاهر ان المراد بحكم الواسطة الحكم بالاكبر عليها فهو الذي يقتضي حكم المطلوب لاندراج حكم المطلوب في ذلك الحكم فان قيل فبح توقف العلم بكليته الكبرى على العلم بالتيقذ فيلزم الدور بل لا يحتاج ح الى الاستدلال عليه قطعاً قلنا الاحكام تختلف باختلاف العنوانات فالاحكام الجارية على خصوصيات افراد موضوع الكلية مند رجة فيها بالقوة فيستدل بالكلية عليها حتى تخرج من القوة الى الفعل نعم اذا كان العلم بحال الكلية مستفاداً من العلم بحال كل فرد بخصوصه لم يمكن الاستدلال بها على حكم الافراد هذا لكن المحشى حل الحكم ههنا على اندراج الاصغر تحت الاوسط واندراج الاوسط تحت الاكبر وهو المناسب لسباق كلام الشارح اعني قوله فان الطبيعة او فيكون معني كلامه على هذا ان الطبيعة تقتضي الانتقال من شئ اعني الموضوع الى الواضحة التي تقتضي حكمه اعني اندراج ذلك الموضوع فيها واندراجها في الاكبر حكم المطلوب لان ذلك الاندراج المذكور حكم الواسطة وحاله وذلك الاندراج يقتضي حكم المطلوب قطعاً وبه يظهر كون الانتقال فيه على النظم الطبيعي فهذا التقرير هو المناسب لسوق كلام الشارح ولا بد عليه الاعتراض المذكور آنفاً ايضاً وان كان دفعه ههنا على ما حققناه وبهذا اندفع الابهام التي سلطت على المحشى ههنا قوله والمراد بحكم الوسط او يعني انه ليس الحكم ههنا بمعنى المحكوم عليه بل بمعنى الار والصفة وقد عرفت آنفاً ماله ودفع ما عليه من الناظرين فتذكر قوله واذا كان بدهي الانتاج يكون اولى الانتاج ولما كان البديهي اعم من ان يكون اولياً وكان قول الشارح لانه بدهي الانتاج بظاهره غير منطبق على قوله فهو الشكل الاول راد هذا الكلام للتطبيق في المرام واقاد بذلك ان المراد بالاول في كلام المص هو اول البديهيات ليس الا فلا يلتفت الى ما صدر عن بعض الافاضل ههنا قال الشارح العلامة كل انسان حيوان ولا شئ من الفرس بحیوان اقول هذا قياس كاذب بعض مقدماته وقد عرفت ان القياس الكاذب المقدمات من افراد القياس اذا العبرة فيه بالصورة لا بالمواد فقدم اى الشكل الثاني على سائر الاشكال السابقة اى على باقيها وذلك الباقي من الثلاثة الشكل الثالث والاربع فيكون المقدم المذكور شكلاً ثانياً فقوله سائر بمعنى الباقي وقوله السابقة صفة الاشكال لئلا سائر كما يوههم تقرير البعض والمعنى قدم الشكل الثاني على الباقي من الاشكال الثلاثة والسابق بعد اخراج الشكل الثاني منها هو الثالث والرابع فيكون نفسه ثانياً قوله فيكون اى المحمول اخس من الموضوع فيكون المقدمة التي

التسمية من هذا القبيل ينبغي ان يسمى المقدمة اى مقدمة كانت بالصغرى والكبرى  
 لان الاصغر والاكبر كانتا اسمى الجزئين انسلخ عنهما معنى الوصفية فالتقل المذكور  
 انما هو من الاسمية الى الاسمية لا من الوصفية الى الاسمية فغلط لان كلا من لفظ  
 الاصغر والاكبر وان كان مقولا اصطلاحيا لكن لا بد ان يلاحظ فيهما المناسبة  
 الصحيحة للتقل على ما هو عادة المنقول فذلك المناسبة لا توجد في كل من الجزئين ولئن  
 تنزلنا عن ذلك فنقول كل من لفظ الاصغر والاكبر علم لجزء واحد منهما لا الجزئين  
 فلا يلزم ما ذكره قطعا قوله والباء للتأنيث هكذا في بعض النسخ ومعناه ان كلمة الباء  
 في آخر لفظ الصغرى والكبرى لكون كل منهما حال المقدمة لكن يقال لثله الف  
 مقصورة فالظاهر كافي بعض النسخ الآخر والتأنيث للتأنيث اى تأنيث الاسم لتأنيث  
 مسماه اعنى المقدمة وعلى كل تقدير يكون هذا الكلام جوابا عن سؤال كانه قيل اذا كان  
 هذه التسمية من قبيل تسمية الكل باسم الجزء فما وجه التأنيث فيه مع ان الجزء مذكر  
 وحاصل الجواب ظاهر قال المص وهيئة التأليف تسمى شكلا وقيل بل يسمى القياس  
 باعتبار الهيئة شكلا والظاهر ما ذكره المص اذ الشكل هو الهيئة الحاصلة من احاطة  
 الحد الواحد بالحدود بالمقدار ويؤيده انهم قالوا هذا القياس من شكل كذا وكذا ولم يقولوا  
 بشكل كذا وكذا والحق ان الاشكال معارة للاقضية اوصاف وهيئات لها قوله والمقدار  
 عبارة عن الامتداد الطولى وهو البعد المفروض اولا والعرضى وهو البعد المفروض  
 ثانيا والعنى وهو البعد المفروض ثالثا والاول يسمى فى اصطلاحهم خطا والثانى  
 يسمى سطحاً والثالث يسمى جسماً تعليمياً بالمقدار جنس للثلاثة المذكورة وهى انواع مندرجة  
 تحته والعجب من بعضهم انه فهم من ظاهر عبارة الحاشية ان كلاما من السطح والجسم  
 التعليمى عبارة عن امتداد واحد وزعم ان ما يشعر به لفظ المحشى غير مراد ولم يشعر  
 ان المراد بالامتداد العرضى هو البعد المفروض ثالثا وهو يستلزم الاول قطعاً وكذا  
 الحال فى الامتداد العميق الا يرى ان الامتداد العرضى لا يمكن اعتباره الا بعد اعتبار  
 الامتداد الطولى والامتداد العميق لا يمكن اعتباره الا بعد اعتبار الامتداد الطولى  
 والعرضى فمن ابن الاشعار الذى ادعاه فن غفل عن عمق الكلام وعرضه اطال على  
 المحشى فى عرضه قال المص والاشكال اربعة اه هذا الحصر مع بيانته بالوجه المردد  
 بين النقي والاثبات المقتضى لكون الحصر المذكور عقلياً مبنى على ما ذهب اليه المتأخرون  
 والذي اشار اليه القدماء هو ان الحد الاوسط اما ان يكون محجولاً فى احدى المقدمتين  
 موضوعاً فى الاخرى واما ان يكون محجولاً فيهما واما ان يكون موضوعاً فيهما فاخرجت  
 الاشكال الثلاثة من قسمتهم ولم يعتبروا تقسام القسم الاول الى قسمين فلم يخرج الشكل الرابع  
 منها والمتأخرون لما تنبهوا لذلك اعتذروا لهم بان الرابع قد حذفه لبعده من الطبع  
 وذلك لان الاول هو المرتب على الترتيب الطبيعى والرابع يخالف له فى مقدمته  
 جميعاً فهو بعيد عن الطبع جداً وان كان من عادتهم بيان الشكلىين الاخيرين بعكس  
 احدى المقدمتين يرجع الى الشكل الاول ولما كان بيان الرابع محتاجاً الى عكس المقدمتين  
 جميعاً حكموا بانه مشتمل على كثرة شاقة كذا فى شرح الاشارات فحصل كلام المتأخرين  
 ان الشكل الرابع محقق كالاشكال الثلاثة الاول واما عدم التفات المتقدمين اليه



عنها وكالمبحث من حيث يقع فيها البحث الى غير وكان المحشى يخص الاسمين المذكورين  
 بالذكر اذ لم يقع البحث في المتن الا بهما قوله من حيث تفرعها على القياس خصه بالذكر  
 لكون الكلام فيه والا فابتدع على مطلق الادلة يسمى نتيجة ايضا واما المطلوب فشامل  
 للمعرفات ايضا وقد قالوا في تعريف النظر الصحيح ما يمكن التوصل بصحح النظر فيه الى  
 مطلوب تصورى او تصديقي قوله ههنا اى في هذا الموضع اذ لها معان اخرى في غير  
 هذا الموضع ما يتوقف عليه صحة الدليل شرط او شرطا لمبا وعلما وما يتوقف عليه  
 الشروع في العلم وطائفة من اللفاظ قدمت امام الحق لينتفع بها الى غير ذلك قوله  
 جزء القياس وقد وقع في الاشارات هكذا جزء قياس اوجهة فقبل كلمة اوجهة  
 اشارة الى المذهبين في المقدمة وقبل للتخير في التعبير وقبل للتزدد من الشيخ والظاهر  
 ان المراد به ما عدا البرهان فكلمة او لتقسيم المحدود قوله والحد في اللغة المنع فبـ  
 وقد اشار الشارح في بحث القول الشارح ان الحد في اللغة المنع فبـ فتدافع منها  
 ان الحد مشترك افظا بين الطرفين والمنع قال المصنف والمكرر بين مقدمتى القياس  
 يسمى حدا اوسط فان قلت اللازم من تعريف القياس الاستلزام للنتيجة بالذات  
 واما تكرار الوسط فلا دليل عليه قلت الشروط المعتبرة في انتاج القياس نوعان  
 ماهو شرط لتحقيق الانتاج كالشروط المعتبرة في الاشكال الاربعة و ماهو شرط للعلم  
 بالانتاج كالشروط المعتبرة في الاقيسة الافتراضية الشرطية وتكرر الوسط ليس شرطا  
 للانتاج بل للعلم به بناء على ان القياس انما ضبط قواعده وعرف احكامه اذا تكرر  
 الوسط كذا في شرح المطالع قوله ويجوز انه لعل الفرق بينه وبين ما اشار اليه  
 الشارح ان المحفوظ فيما اشار اليه الشارح نفس الاصغر فبشبه قليل الافراد بالاصغر  
 ثم يطلق اللفظ الموضوع للشأنى على الاول وفيما ذكره المحشى يلاحظ الاصغر باجزائه  
 فبشبه قليل الافراد بقليل الاجزاء ويطلق اللفظ الموضوع للشأنى على الاول فالغبار  
 بين التوجيهين اعتبارى وكذلك الحال في تسمية المحمول اكبر وما قبل من ان ما ذكره  
 الشارح مبنى على تشبيه عنوان الموضوع والمحمول بالاناء الصغير والكبير فكان  
 الافراد في جوفهما وما ذكره المحشى مبنى على تشبيههما بالجسم الصغير قبلل الاجزاء  
 والجسم العظيم كثير الاجزاء فنقرى فاسد اذ كيف يعتبر الافراد التى في جانب المشبه  
 اعنى الموضوع والمحمول في المشبه به اعنى الانائين المذكورين وان اراد انه بعد التشبيه  
 والاستعارة يكون الافراد في جوفهما اعتبارا المبقى مدخل الافراد في التشبيه والاستعارة  
 فالحق ما اشرنا اليه من ان التغاير بين التوجيهين اعتبارى وما اشار اليه شارح الاشارات  
 ههنا من ان الاصغر يسمى اصغر لكونه جزئيا تحت الاوسط في الترتيب الطبيعى عند  
 اقتناص الحكم الكلى الایحسانى والاكبر يسمى اكبر لكونه كليا فوق الاوسط في ذلك  
 الترتيب انتهى فقريب الى ما ذكره الشارح بل عينه عند التحقيق قوله ويجوز  
 ان يكون من قبيل تسمية الكل اعنى مجموع الصغرى من الموضوع والمحمول باسم  
 الجزء اعنى الموضوع في الشكل الاول والثانى والمحمول فيما عداها بناء على ان اسم  
 الجزء المذكور هو الاصغر كما سبق وكذا الكلام في وجه التسمية بالكبرى يعنى انه يجوز  
 ان يكون التسمية المذكورة من قبيل تسمية الكل باسم الجزء وما قبل من انه لو كان



انفا ولائم ان العكس المستوي وعكس النقيض في القضية المركبة كذلك هذا  
ولا تلتفت الى تقولات الاوهام والحمد لله على نعمه الجسام قال الشارح العلامة ان  
لم يكن النتيجة او نقيضها مذكورا فيه بالفعل صورة هذا القيد مراد في تعريف الاستثنائي  
ايضا والمراد ان ذكر النتيجة او نقيضها في الاستثنائي وعدمه في الاقتراني انما هو بحسب  
الصورة اى على الترتيب الذي في الدليل بدون اعتبار الحكم معه لا بحسب الحقيقة  
اى بحسب اشتماله على الحكم والا لا يكون قول آخر في صورة ذكر عين النتيجة في الدليل  
ولزم التصديق بالنقيضين عند ذكر نقيضها فيه والكل بط بل يلزم ان لا يكون  
مطلوبا وان لا يكون ايضا محتاجا الى الاستدلال عليه فلذا قيد التعريفين المذكورين  
بالقيد المذكور هذا ما اختاره الفاضل المحشي ولك ان تقول لولم يقيد التعريفان بالقيد  
المذكور لانتقض تعريف الاستثنائي جعلا ان النتيجة او نقيضها ليست مذكورة فيه  
بالفعل لانها قضية مشتملة على الحكم واطراف الشرطيات لا يوجد فيها الحكم وانتقض  
تعريف الاقتراني من حيث يدخل صور الاستثنائي فيه وحاصل ما اشار  
اليه في الجواب ان المراد بذكر النتيجة او نقيضها فيه الذكر الصوري اى على الترتيب  
الذي في الدليل بدون اعتبار الحكم معها والامر كذلك في صور الاستثنائي في هذا  
القيد يسلم التعريفان عن الانتفاض وهذا ما اختاره بعض الافاضل وهذا وان كان  
واضحاً لكن الاول انسب الى ذوق المستدئين وافيد مع ان فيه اشارة الى التقرير الثاني  
بدون العكس فلذا اختاره والحمد لله وحده واما ما قيل من انه لو قال الش في تعريف  
الاستثنائي ما كان النتيجة او نقيضها مذكورة فيه بالقوة القريبة الى الفعل لم يرد عليه  
شيء ففيه ان تلك القوة ليست محض فعل وهو ظاهر ومن البين ان النتيجة او نقيضها  
مذكورة في الاقتراني ايضا بالقوة على ما صرحوا به فينتقض التعريفان ولا واسطة  
بين القوة والفعل تسمى قوة قريبة الى الفعل فالحق ما اشار اليه الشارح ومراده  
ما حزنه هذا والذي يستفاد من شرح الشمسية ان التعريفين لولم يقيدا بقيد بالفعل  
الدخل الاقترانيات في تعريف الاستثنائي ثم بعد هذا التقيد لولم يقيد بهذا القيد  
لكان الامر بالعكس وشارح الشمسية وان لم يقيد بهما بهذا القيد لكنه صرح بانه مراد  
والادخل الاستثنائيات في تعريف الاقتراني فلذا اورد الشارح العلامة هذا القيد  
فتبصرو انما سمي الاول اقترانيا لاقتران الحدود فيه والثاني استثنائيا لاشتماله على اداة  
الاستثناء اعني لكن كذا في شرح الشمسية قال المص وموضوع المطلوب اه الظاهر  
ان بيان هذه الاصطلاحات والاسامي انما هو بالنظر الى الاقترانيات في الجمليات صرح به  
في شرح الشمسية وشرح المطالع ونعمه الى الاقترانات الشرطية يجعل الموضوع  
والمحمول بمعنى المحكوم عليه والمحكوم به بحيث يشمل المقدم والتالي ايضا بأبي عنه  
سوق الكلام نعم يستفاد من كلام شارح الاشارات ان الجزء الاول من المط سواء كان  
موضوعا او مقدا ما يسمى اصغر والجزء الثاني منه سواء كان محمولا او تابا يسمى اكبر  
فعلى هذا الواقد احد الى التعميم المذكور لكان له مساع واما جريان الاشكال الاربعة  
في كل قسم من الاقترانات الشرطية فمما صرحوا به بأسرهم قوله اعلم ان النتيجة اه  
والنتيجة جدييات اخر باعتبارها تسمى بالاسامي الاخر كالمسئلة من حيث يستل

النفسا زاني وغيره والا يلزم الدور المهروب عنه كذلك لا يجوز اخذه في دليل الآخر  
 لمثل ما ذكر من المحذور فان اراد هذا القتائل بان بينهما توقفا مع قطع النظر عن وقوع  
 احدهما في دليل الآخر ولبس بمحال فهذا المقام لبس محله وامررى ان كثرة الكلام  
 كثير اما يوقع صاحبه في الملام قوله وايضا النتيجة مطلوبة غير مفروضة التسليم  
 بخلاف المقدمات فانها مفروضة التسليم فلو لم يكن النتيجة مقابرا لها بان تكون  
 مفروضة التسليم كالمقدمات لم يخرج هنا الى قياس والحاصل انه لو كانت النتيجة احدى  
 المقدمتين لم يخرج هنا الى قياس هكذا ذكر الشيخ في الشفاء ويلزمه ان يكون النتيجة  
 غرضيا للتركيب من الاقوال وعلمه مطلوب بامن علمها وكون الحركة اولا منها اليها ثم  
 من المقدمات اليها فلو كانت النتيجة عين احدهما لاخل تلك الامور لكن هذا  
 التحريم مما لا دليل عليه من الفاظ التعريف بل هو مستفاد من الواقع قال الشارح  
 العلامة كذا اجابوا اه احاله عليهم لعدم كونه مرضيا عنده اذ التعريف المذكور بظاهره  
 صادق عليها اذ هي قول مؤلف من اقوال وعدم تسميتها اقوالا لا يضر صدق  
 التعريف عليها ولذا لم يجب المحقق الرازي عن تلك المادة لافي شرح الشمسية ولا  
 في شرح المطالع فكأنه عرض عليهم بان جوابهم لا يدفع الاعتراض وان دفعه هين  
 اذ الموجود في المادة المذكورة انما هو الاستلزام لا لزوم عن الاقوال وان غفل المهرة  
 الا بطلان قوله اشارة الى ان في الجواب نظرا ووجهه صدق التعريف عليه بعد  
 التحريم المذكور فحريهم لا يغني من الحق شيئا وما قبل من ان ناقض التعريف مستدل  
 وبوجهه مانع فكأنه قال المراد من الاقوال ما لم يمتزج افتراجا شديدا ولذلك لا يخلو  
 القياس عن الادوات الدالة على الاقتران والدالة على الاستثناء والقضية المركبة لبست  
 كذلك ولذا دخلت في تعريف القضية ولم تدخل في تعريف القياس فحين قيل  
 التحريم بعد التحريم بما لا يدل عليه لفظ التعريف ولا ما حرره الجييون عليه عنه  
 والقول بان مرادهم ما ذكرناه والا يلزم تجهيلهم قرنا بعد قرن من قيل الاستدلال  
 بشأن الرجال على حال المقال ومقام المناظرة يقتضي ان يكون الامر بالعكس فالحق  
 ان التحريم المذكور لا ينفعهم في دفع الاعتراض عن ظاهر التعريف ولذا جزم المحشى  
 بعدم تماميته بقوله بلاريب ولبس مقصوده من قوله بلاريب دعوى البدهاه حتى  
 رد عليه ان دعوى البدهاه في محال النزاع غير مسموعة على انه لا فائدة في تحريمهم  
 المذكور حتى يصغى الى نزاعهم قوله والجواب الصحيح اه هذا ما اختاره الشارح  
 العلامة في فصول البدائع لكن بان زاد في التعريف قيد الكسب كما يشهد به الرجوع  
 واما المحشى فقد جعل اللزوم على اللزوم بطريق الاكتساب بقرينة اشتهار ان القياس  
 من الطرق الاكتسابية كالتعريف ومن البين ان القضية المركبة المستلزمة لعكسها  
 وعكس نقيضها وان كانت مركبة من اقوال لكن الاستلزام المذكور فيها لبس  
 بطريق الاكتساب وقد اشترنا الى ما هو غني عنه بان الموجود فيها هو الاستلزام  
 لا اللزوم عنها كما هو شأن القياس ولا يبعد ان يكون مراد المحشى هذا ايضا ويمكن  
 ان يجاب ايضا بان المراد بالاقوال القضايا بالفعل والجزء الثاني في القضية المركبة لبس  
 بقضية بالفعل على انه يمكن دفعه ايضا بان القول الآخر ما هو المط كاسبق من المحشى



احترار عن مثل اه لا يقال هذا قياس من الشكل الثاني فكيف يحترز عنه لانا نقول لاتم  
 انه قياس من الشكل الثاني وانما يكون كذلك لو لم يكن المقدمة الثانية موجبة لكننا  
 اوردناها موجبة فلا وسط هناك سلمناه لكن المدعى انه ليس بقياس بالنسبة الى جزء  
 الجوهر جوهر لا بالنسبة الى لاشئ من جزء الجوهر ليس بجوهر والقياسية امر اضافي  
 يختلف بحسب اختلاف ما نسب اليه كسائر الاضافات هذا ثم اورد ههنا بان الضرب  
 الاول من الشكل الاول كما ينتج موجبة كلية ينتج موجبة جزئية ايضا لان الثاني  
 اعم من الاول والمستلزم للاخص مستلزم للاعم وكذا الضرب الثاني منه كما ينتج  
 سالبة كلية ينتج سالبة جزئية بناء على ان الثاني اعم من الاول وما يستلزم للاخص  
 يستلزم للاعم مع ان الضربين المذكورين قياسان بالنسبة الى الكليتين لا بالنسبة  
 الى الجزئيتين فينتقض تعريف القياس بهما منعاً قطعاً اوجب عنه بان المراد بلزوم  
 القول الآخر هو اللزوم بلا واسطة في نفس الامر وجميع نتائج الاشكال كذلك وانما  
 الواسطة في ما عدا الشكل الاول في العلم بالانتاج لا في الانتاج نفسه وليس استلزام  
 الضرب الاول والثاني الجزئيتين المذكورتين ابواسطة استلزامهما للكليتين فاندفع  
 النقض المذكور ووجب ايضا بان القول الآخر هو الغرض من ترتيب المقدمات والغرض  
 من ترتيب المقدمات في الضرب الاول هو الموجبة الكلية لا الموجبة الجزئية وفي الثاني  
 هو السالبة الكلية لا السالبة الجزئية وبان القول الآخر هو المطلوب فكونا الجزئيتين  
 مطلوبين هنا ثم ولا يخفى فافيه فان كون اخاص غرضاً ومطلوباً يستلزم كون العام  
 غرضاً ومطلوباً مع ان هذا التحريز مما لا دليل عليه في التعريف فالجواب ان مثله خارج  
 عن التعريف بقيد لذاته قوله كما في المساواة والظرفية وكذا القول الاتي ينبغي ان يقدم  
 على تحشية قوله عن مثل جزء الجوهر ولعله وقع التأخير هنا من التباس معنى الكلام  
 وكذا التصوير بالامثلة ظاهر قال المص قول آخر اى لم عنها لذاتها قول آخر واللزوم  
 المذكور اما عادي كما ذهب اليه اهل السنة او اعدادى كما ذهب اليه الحكماء او توليدى  
 كما ذهب اليه المعتزلة او بطريق اللزوم كما ذهب اليه الامام والتفصيل في علم الكلام  
 ثم ان اللزوم المذكور اعم من ان لا يكون بواسطة اصلاً كما في القياس الكامل او يكون  
 بواسطة لكن لا تكون غريبة بان لا يكون شئ من طرفيها مغايراً لحدود القياس كما في غير  
 الكامل او يكون واحد من طرفيها مغايراً والاخر غير مغاير كما في الاقبسة الشرطية  
 فالتعريف يتناولها جميعاً كذا في شرح المطالع والمراد بالكامل هو ما كان من الشكل  
 الاول وبغير الكامل ما عداه من سائر الاشكال قوله اما عين المقدمتين وهذا وان كان  
 محالاً لاستلزام كون الشئ عين نفسه لكن على تقدير ان لا يكون القول اللازم مغايراً  
 يكون محتملاً والكلام ههنا في صدق ابطال مثله فلا يتوهم انه لا يكون محتملاً قوله لانها  
 اى المصادر في الاصطلاح كون المدعى جزء من الدليل اما نفسه او صحت كذا  
 قيل لكن الظاهر ان ما لهما واحد فعلى هذا يلزم توقف الشئ على نفسه وهو مح  
 فقول المستلزم للمحال بيان الواقع وما قيل من انه احتراز عن الدور المعنى كنوقف  
 الابوة على البنوة وبالعكس فان كلا منهما لا يتصور بدون الآخر مع انه ليس بمحال  
 فقد سها لان احد المتضامتين كما لا يجوز اخذه في تعريف الآخر على ما نص عليه



آخر غيرها الا ان يكون مراده بقوله الا ان يراد به اى بعباس المساواة المضاف اليه  
 للمثل مادة عنوان المساواة فيكون المثل شاملا لجميع المواد ولمادة المساواة ايضا على  
 طريق الكسائية كقولك مثلك لا يخل فالضمير المذكور في كذبه راجع الى المضاف اليه  
 لا الى المثل ولك ان تقول اذا حصل الاحتراز عن مادة المساواة يحصل الاحتراز عما عداها  
 ايضا لانها من اشهر افراده فلا حاجة الى التكلف المذكور في دفع اليراد قوله  
 ان يكون القضية التي تكون واسطة في لزوم لازمة لاحدى المقدمتين لكن يكون  
 حدها مغاير لحدود القياس بخلاف المنتج بواسطة عكس المستوى فان الانتاج  
 هنا وان كان بواسطة مقدمة لازمة لاحدى المقدمتين ايضا لكن لكون حدها غير  
 مغاير لحدود القياس لم تعد غريبة بل لم تعد واسطة والحاصل ان الخارج عن التعريف  
 بقيد لذاته امران الاول ما صكان الانتاج بواسطة مقدمة غير لازمة لاحدى  
 المقدمتين كما في قياس المساواة فالنتيجة فيه ليست لازمة لصورة القياس ولذا  
 تختلف عنها في صورة عدم صدق تلك الواسطة كما في النصفية والرابعة وغيرهما  
 الثاني القياس المبين بعكس النقيض فالنتيجة فيه وان كانت بواسطة مقدمة لازمة  
 لاحدى المقدمتين بحيث لا تختلف عن صورة القياس لكن لما كان حدها مغاير لحدود  
 القياس في كلا الطرفين كما في عكس النقيض على مذهب القدماء او في احدهما كما في عكس  
 النقيض على مذهب المتأخرين اخرجوه عن القياس نعم رد عليه انه ينبغي ان يخرج  
 عنه كما اشار اليه شارح المطالع وهو الذى مال اليه الشيخ كما اشار اليه الشن سائبا  
 بقوله والشيخ كثير اما يستنتج بعكس النقيض ولعل قوله تأمل اشارة اليه فعلى هذا  
 يكون اخراج الش الى عن تعريفه للمباشرة معهم والافه ولا يرضى بمخالفه الشيخ  
 كما سبق واما ما قيل من ان وجه الاخراج اليه عدم تكرار الحد الاوسط فيه وعدم  
 الانتقال منه الى النتيجة بالقياس الى القياس المبين بعكس المستوى فغيبه ان عدم  
 التكرار وان البعد لا يكون سببا للاخراج والازنههم ان يتركوا الشكل الرابع وان يخرجوه  
 عن تعريفه قال شارح المطالع واعلم انه لو جعل الاستلزام بطريق عكس النقيض  
 داخل في تعريف القياس واقتصر في الاحتراز على الاستلزام بواسطة المقدمة  
 الاجنبية لكان له وجه لان الغرض من وضع القياس استعمال المجهولات على وجه  
 اللزوم والمقدمات كما تستلزم المطالب بطريق عكس المستوى كذلك تستلزمها  
 بواسطة عكس النقيض من غير فرق في الاستلزام فانك كما تقول في عكس المستوى  
 متى صدقت المقدمتان صدقت احدهما مع عكس الاخرى ومتى صدقتا صدقت  
 النتيجة كذلك لك ان تقول ذلك بعينه في عكس النقيض بخلاف المقدمة الاجنبية  
 فان الملزوم بالحقيقة ليس هو المقدمتان بل معها وح يدخل في القياس ما لا يحتاج  
 الى البيان وما يحتاج اليه بحفظ حدود القياس ولا يضره التغيير بطرفيه او احده طرفيه  
 انتهى والحق ان ادخاله في تعريف القياس بالنظر الى اوساط الناس الذين دون  
 العلوم لاجلهم غير صحيح اذ لا يخلو عكس النقيض عن التلبس والتلبس نعم اصحاب  
 الازهان العالية كمثل الشيخ وغيره لا بأس في عده من القياس وادخاله فيه بالنظر  
 والبهم ولعل كلام ابى الفتح ههنا مبنى على ذلك فتأمل لما هنالك قال الشارح وايضا

لا يوجد فيه اللزوم عنها كما هو اللازم ههنا اذ لو بدلنا الكبرى بقولنا وكل حجر جسم او بدلنا الصغرى بقولنا لاشئ من الشجر بحجر او بدلنا هما بهما معا كان النتيجة الايجاب وهو ان كل انسان جسم وان كل شجر جساد وان كل شجر جسم فالمركب من الصغرى السالبة والموجبة لا يلزمه النتيجة السالبة وان استلزمها في المادة المذكورة فذلك استلزام لها اللزوم عنها ناشيا منها قوله لكن هذا يخرج بقوله لذاته بسبب ان مثله من خصوص المادة لالذاته يعني فلا حاجة الى اخراجها بقوله لذاتها وما قيل من ان شارح المطالع اخراجها عن التعريف بملاحظة الهيئة والصورة فعمل النقل المذكور مختل لبس بشئ لان الاخراج بملاحظة الصورة يؤل الى الاخراج بملاحظة اللزوم عنها يشهد به الرجوع الى شرح المطالع قوله يكون متعلق بمحول اولهما موضوع الاخرى اى بشرط ان يكون المحمولان في القضيةتين متحدين كما في المثال المذكور وبهذا الاشتراط يحصل الاحتراز عن القياس الغير المتعارف فانه ايضا مركب من قضيتين يكون متعلق بمحول احديهما جزءا من الاخرى موضوعا او محمولا فيكون المحمولان متغايرين فيه قطعاً وهذا اى القياس الغير المتعارف قطعى الاستلزام لاحتياج فيه الى مقدمة اجنبية وينعقد فيه الاشكال الاربعة على ما فصل في الرسائل المعمولة لذلك فعلى هذا لا يحتاج في اخراجه عن تعريف قياس المساواة الى الشرط المذكور بل يخرج بقوله يكون متعلق بمحول احديهما موضوع الاخرى اذ المراد به فقط ولا كذلك القياس الغير المتعارف لانه في الشكل الاول منه وان كان كذلك لكنه لا يكون كذلك في الاشكال الباقية منه فبملاحظة قيد فقط في تعريف قياس المساواة يخرج الغير المتعارف منه ولا حاجة الى الاشتراط المذكور وان اجمعوا عليه قوله بل بواسطة ان كل مساوى المساوى للشيء مساو لذلك الشيء وهى مقدمة اجنبية عن كلتا المقدماتين هذا ما اختاره بعضهم كما في شرح المطالع ثم قال فان المقدمات المذكورتين نتيجتان ان امساو لمساوى ج فاذا ضممتها الى تلك المقدمة انتجتان امساو ج فعلى هذا يكون داخل في تعريف القياس ويكون قياساً ثم قال وانت تعلم ان قياس المساواة مع تلك المقدمة لا ينتج بالذات اعدم تكرار الوسط لافى القياس الاول وهو ظاهر ولا فى القياس الثانى لان محمول الصغرى مساو لمساوى ج وموضوع الكبرى مساوى المساوى وهما متسايران قلتن قلت هب ان الوسط غير متكرر ولكن لاتم ان القياس انما ينتج بالذات اذا تكرر الوسط فنقول فبح كون احدهما من الامرين لازماً اما اختلال تعريف القياس بدخول قياس المساواة فيه واما بطلان القاعدة القائلة كل قياس اقتراني فهو مركب من مقدمتين يشتركان في حد لان قياس المساواة بالنسبة الى قولنا امساو ج ان لم يكن قياساً يلزم الاختلال وان كان قياساً بطل القاعدة لعدم اشتراك مقدمته في حد اوسط انتهى فظهر منه ان قياس المساواة وان ادخله بعضهم في التعريف بملاحظة الانضمام المذكور واعتباره قياساً مركباً من مقدمات ثلثة لكن التحقيق انه خارج عن التعريف كما انه خارج عن المعرف وهو المرص عند صاحب الكشف وههنا كلام لا يتحمله المقام قوله الا ان يراد به مادة عنوان المساواة مثل المثال المذكور فيرد عليه انه لا يفيدح الا الاحتراز عن عين تلك المادة مع ان للقياس المساواة مواد



في الموضوعين لكان فيه اشارة الى ان الهيئة جزء من القياس والدليل المنطقي على  
 ما هو مذ هبهم خلافا للاصوليين فانهم جعلوا الدليل اعم من المفرد والمقدّمات  
 المتفرقة المرتبة ايضا على ان يكون الهيئة خارجة عنه واما عند اهل المعقول  
 فلا يطلق الدليل الاعلى الثالثة مع الهيئة فيكون في توجيه الضميرين اشارة الى ان  
 الهيئة مأخوذة معها جعلتها شيئا واحدا وقد اشار اليه ابن الحاجب حيث قال في  
 تعريف الدليل المعقولي اقوال يكون عنه قول آخر ولوقيل اشار المص الى هذا الامر  
 بقوله قول حيث اتى بالافراد لكان له وجه لكنه يأبى عنه بعده قوله لم عنهما لذاتها  
 على انه يأبى عن حمل قوله قول وعلى هذا المعنى قوله مؤلف لعمومه المتفرقة والمرتبة  
 المأخوذة معها الهيئة اولا فالوجه ان يؤخذ هذا المعنى من قوله لم قول آخر اذ لزوم  
 القول الآخر من الاقوال لا يكون الا بان يكون الهيئة مأخوذة معها فافهم قوله المستقرئة  
 المنبثقة على وزن اسم المفعول على الكل متعلق بالاستدلال قوله يسمى قياسا مقسما  
 المشهور انه بكسر السين وجوز بعضهم بفتح السين بل رجه قوله لافادة اليقين  
 يستفاد منه ومن قول الش لكونهما ظنيين ان المراد بلزوم قول آخر اليقين قيل فيخرج  
 الصناعات الاربع ماعدا البرهان وفيه ان الصناعات الاربع مفيدة لليقين بمقتضى  
 صورتها على تقدير تسليم مقدماتها وهو المراد ههنا وان كانت تلك الصناعات بالنظر  
 الى ذوات المواد غير مفيدة له وقد سبق ما يتعلق به واما عدم اليقين في الاستقراء الناقص  
 والتمثيل فانما نشأ من عدم تمام صورتيهما الا يرى انه لو قيل كل حيوان يحرك فكه  
 الاسفل عند المضغ لان الانسان والسباع وسائر الحيوانات كذلك لا يكون صورة القياس  
 موجودة فيه لكون كلية الكبرى شرطا في الشكل الاول مثلا والامر في هذه الصورة  
 مبني على الغالب وكذا حال التمثيل فافهم قوله هذا اذا كان المراد اه اقول هذا  
 انما يد اذا كان المراد باللزوم في تعريف القياس هو الاعم من اللزوم بحسب  
 الصورة وبحسب ذات القياس واما اذا كان المراد منه هو اللزوم بحسب نفس الامر  
 بالنظر الى صورة القياس كما هو المراد ههنا فلا لان ذلك اللزوم لا يكون الا قطعيا  
 فلا يوجد في الاستقراء والتمثيل والا لما تخلف مدلولهما عنهما اصلا واعلم انما قال  
 ما قال لاجل الصناعات الاربع ماعدا البرهان لدخولها في التعريف مع ظنيتها لكن  
 قد عرفت ان دخولها في التعريف من حيث صورها وهي قطعية الاستلزام في الكل  
 وان كانت ظنية او كاذبة من حيث المواد صرح به الشريف في شرح الموافف ولا  
 كذلك الاستقراء والتمثيل قوله يعنى اه وحاصله ان معنى لزوم القول الاخر من الاقوال  
 حصول علمه من علمها ومن البين ان علم الجزء سابق على علم الكل فلا يوجد اللزوم  
 بالمعنى المذكور في المقدّمين المستلزمين لاحدهما وان وجد فيهما لزوم خارجي فالمراد  
 من الحصول في قوله دخلا في حصول القول وكذا في قوله الاترى اه الحصول في الذهن  
 لا الحصول في الخارج ولك ان تجعل الحصول الثاني اعم والحق ان هذه المادة خارجة  
 بكلمة عن فان الموجود في هذه المادة هو الاستلزام لا اللزوم عنها هذا قوله وايضا اه  
 هذا ما اشار اليه شارح المطالع في الصورة المذكورة اعنى قولنا لا شيء من الانسان  
 يحجر وكل حجر جاد وان وجد فيه الاستلزام لقولنا لا شيء من الانسان يحجر لكن



من اقوال توهم انه بعض من الاقوال مع ان القياس عين تلك الاقوال فلا يكون ذكر  
 مؤلف مستندوكا كازعمه شارح المطالع والمراد بالاقوال ما فوق الواحد وهكذا كل  
 جمع ذكر في التعريف فيتناول القياس البسيط المركب من المقدتين والمركب المؤلف  
 من اقوال ثلاثة فصاعدا وقد قيل ان القياس هو المركب من قولين وان المركب  
 من اقوال ثلاثة اوازيد اقبسة في الحقيقة فعلى هذا يكون المراد بالجمع الاثنين فقط  
 وانما قال من اقوال ولم يقل من مقدمات لئلا يلزم الدور اذ القياس مأخوذ في تعريف  
 المقدمة حيث قيل في تعريفها ما جعلت جزء قياس اوجبه فان قلت المراد من الاقوال  
 القضايا فان عني بها ما هي بالقوة دخلت القضية الشرطية واوعى بها ما هي بالفعل  
 خرج القياس الشعري وايضا ههنا قياسات هي قضايا مفردة كقولنا فلان متفلس  
 فهو سحى ولما كان الشمس طالعة فالتأخر موجود فلا يكون التعريف جامعا ايضا  
 قلت تحت الشق الاول والقضية الشرطية تخرج بقوله متى سلت فان اجزائها لا يحتمل  
 التمسك لوجود المانع اعني ادوات الشرط والاعتاد واختار الشق الثاني ونقول المراد  
 بالقضية ما يقتضي تصديقا او تخيلا فيدخل القياس الشعري فيه تضمنه التخيل  
 ويخرج الشرطية لعدم تضمنها شيئا من التصديق والتخيل ونقول ايضا في الجواب  
 عن الشق الثاني القياس الاول لا يتم الا بمقدمة محذوفة هي قولنا وكل متفلس فهو سحى  
 والقياس الثاني مشتمل على مقدمتين الاتصال ووضع المقدم لدلالة كلمة لما عليهما كذا  
 في شرح المطالع قوله ومعناها عطف تفسير لقوله وحقيقتها اذ المعروف ههنا عبارة  
 عن القضية المعقولة بدلالة قوله حقيقتها فبعد هذا القول لا يحتمل ان يكون المراد به  
 القضية الملقوفة حتى يحتمل ان يكون المراد بالعنى ههنا المدلول كما توهم ولعل  
 اخذه بعد قوله حقيقتها اشارة الى ان المراد بها حقيقته المعقولة دون حقيقته الخارجية  
 كما هو المتبادر من لفظ الحقيقة قوله بالفعل قيد للايجاب والسلب معا قوله لعكسها  
 وعكس تعريضها كانه لا يرضى بتعميم لفظ العكس اليهما بل راده على زعم الغاية  
 بينهما فقال ثانيا للعكسين ولم يقل للعكس على ان يكون المراد به كلا العكسين وفيه  
 نعر يض للشارح المطالع حيث يحتمل لفظ العكس اليهما قوله بل او كانت منكرا كاذبة  
 لكنها بحيث اوسلت لزعمها لذاتها قول آخر نسمي قياسا كما في قولنا زيد حمار وكل  
 حمار يأكل التبن فانهما بحيث اوسلتا لزعمهما لذاتهما قول آخر وهو زيد يأكل التبن  
 فان القياس من حيث هو قياس انما يجب ان يؤخذ بحيث يشمل البرهاني والجدلي  
 والخطابي والسوقي والشعري والجدلي والخطابي والسوقي فسطائي لا يجب  
 ان يكون مقدما لها حقيقة في نفسها بل تكون بحيث اوسلت لزعمها ما يلزم واما القياس  
 الشعري فانه وان لم يتناول التصديق بل التخيل لكن يظهر ارادة التصديق ويستعمل  
 مقدما على انها مسلمة فاذا قال فلان حسن فهو قرفكانه قال هكذا فلان  
 حسن وصكل حسن قرف فلان قرا وقال العسل مرة فهو بشع اى قبيح فكانه قال  
 العسل مرة وكل مرة فهو بشع فالعسل بشع فهو قول اذا سلم ما فيه لزعم عنه  
 قول آخر لكن الشاعر لا يعتذر هذا اللازم وان كان يظهر انه يريد حتى يحتمل  
 فيرغب او يفر كذا في شرح المطالع قوله قال المص لزعمها لذاتها لو افرد

ان مراده الشارح باب القياس الكائن في تعريفه وتقسيمه وما يتعلق به ولك ان تقول  
 في تقسيمه اقترانيا واستثنائيا ضروريا واشكالا ولعل لهذا قال تأمل وقبل في وجهه  
 ان رعاية الموافقة بين المقاصدين ليست بادون من رعايتها بين المقاصد ومباديها  
 فعمل صنيعه هذا وان لم يوافق لما قرره في قوله القضايا واحكامها لكنه موافق لما قرره  
 في القول الشارح فاورد المقاصدين على وتيرة واحدة وفيه ان كلامه ههنا ليس في اراد  
 لفظ القياس بلفظ المفرد فقط بل في ترك الشارح ضروب القياس واشكالها واراد  
 الاقبسة بلفظ الجمع استطرادى ومن البين ان مثله غير موجود في القول الشارح فالوجه  
 ما اشارنا اليه قوله الكائن في تعريفه وتقسيمه اشار به الى ان الظرف اعني قوله  
 في تعريفه اه صفة اسباب القياس وقد راعاه اسما معرفا لذلك وان كان المشهور تقديره  
 فعلا او اسما منكر او قد اصحاب في ذلك رعاية جانب المعنى اذ لا يجوز ان يكون ظرفا  
 لغوا معمولا اسباب القياس لكونه ليس بمعنى المصدر ولا يحسن جعله حالا لان المقصود  
 ههنا ان الباب الرابع باب القياس الكائن في تعريفه وتقسيمه لاسباب القياس حال كونه  
 في تعريفه وان كان المثال واحدا وقس عليه امثاله من التراكيب وزاع فيها جزالة  
 المعنى وان احوجتك الى زيادة تقدير هكذا اشار اليه الشريف في قول صاحب التلخيص  
 في قول المص والفصاحة في المفرد والفصاحة الكائنة في المفرد واما الاعتراض عليه  
 بان فيه حذف الموصول مع بعض الصلة وانفاء بعض آخر منها فردود بان اللام الداخلة  
 في مثل الكائن حرف تعريف بالاتفاق ولهذا البحث مقام آخر قوله والقول ههنا  
 كالقول في تعريف القضية بانه اما مشترك لفظي بين الملفوظ والمعقول واما حقيقة  
 في الثاني مجاز في الاول كما هو الظاهر في هذا الفن فان كان المراد به الملفوظ كان جنسا  
 للقياس الملفوظ وان كان المراد به المعقول كان جنسا للقياس المعقول كما سبق الاشارة  
 الى مثله في تعريف القضية فالقياس المعقول قول معقول مؤلف من قضايا في العقل  
 تأليفا يؤدي الى التصديق بشيء آخر والقياس الملفوظ ما ذكر ايضا ولا فرق بين  
 تعريفيهما في التوجيه الا ان القول والقضايا في الاول من المعقولات وفي الثاني من المسموعات  
 قال الشيخ في الشفاء القياس المسموع ليس بقياس من حيث اللفظ فان اللفظ من حيث  
 هو لفظ لا يستلزم لفظا آخر بل من حيث انه دال على معنى معقول لكن القياس  
 المعقول كاف في تحصيل المطالب البرهانية واما في الجدل والخطابة والسياسة  
 والشعر فان القياس المسموع لا يستغني عنه في افادة الاعراض المتعلقة بها فعلى هذا  
 كان الانسب ان يحتمل المعرف والتعريف على الملفوظ حيث ذكر المص الكل في عداد  
 القياس وما قيل من انه لو اريد بالقول الملفوظ لم يصح قوله لم عنها لذاتها قول  
 آخر اذ التلطف بالمقدمات لا يستلزم التلطف بالنتيجة فدفوع بان القول الملفوظ ما قصد  
 بجزء منه الدلالة على جزء معناه فهو لا يكون قولاً الا اذا دل على معناه فيكون القول  
 المعقول لازما للمسموع والنتيجة لازمة للقول المعقول فيكون لازمة للقول المعقول  
 ايضا وعلى هذا يكون المراد بالقول اللازم القول المعقول فان التلطف بالمقدمات  
 يستلزم تعقل معانيها وتعقل معانيها يستلزم تعقل النتيجة لا التلطف بها قال المص  
 مؤلف من اقوال ذكر المؤلف بعد القول ليعلم به قوله من اقوال ولانه لو قيل قول



وستمع لهذا زيادة تحقيق فانتظر قوله اى على تابعي الشيخ وطالبي استنتاجه بعكس  
 النقبض التفسير نشر على ترتيب اللف اذ الموجود في نسخ الشرح تقدم الكلمة التي  
 بالعين المهملة على التي بالعين المعجمة وان كان الامر بالعكس يكون التفسير على غير  
 ترتيبه ولا بأس في ذلك قوله ففيه تفكيك الضمير حيث كان الضمير الاول راجعا  
 الى الشيخ والضمير الثاني راجعا الى الاستنتاج المدلول بقوله يستتج قوله اوحذف  
 المضاف وهو لفظ الاستنتاج في الثاني اى الثاني في كلام الش والثاني ايضا في كلامه  
 على النسخة المحررة او الثاني في بيان المحشى فقط دون الشرح ان كان نسخ الحاشية  
 على عكس ما شرنا اليه اولا اذ قد وقع في بعضها اى على طالبي الشيخ وتابعي استنتاجه  
 لكن الظاهر هو النسخة الاولى فافهم قوله من الاتباع على وزن الافعال فتح يكون الكلمة  
 المذكورة من باب الافعال على وزن مفعليه وهذا هو الظاهر من قوله وتابعي ولك  
 ان تقول قوله من الاتباع بتشديد التاء من الافعال فيكون كلتا الكلمتين من الافعال  
 قوله اما اذا كان من التبع اخذاله من المضارع المحذوفة منه احدى التائين وهى تاء  
 الفعل اذ قد تقرر في علم الصرف ان احدى التائين من المضارع من تفعل وتفاعل  
 وتفعمل تحذف تخفيفا للاستتغال الحاصل من اجتماع التائين فالامر اظهر في شان  
 الكلمة المذكورة لكن الشان في انه هل يجوز الحذف المذكور فيما عدا المضارع وقد قرر  
 في محله ان الحذف المذكور مشروط بامرين احدهما كون كل منهما مفتوحا والثاني  
 امتناع الادغام بالجملة همزة الوصل كما في ادثر واثقل وازمل وازين وامشاله ومن المقرر  
 فيه ان شرط الادغام وجود حرف بعدها نقاربها في المخرج واما ادغام التاء في  
 التاء التي هى الفعل كما هو الموجود ههنا فغير معروف في ذلك العلم فالجواب ان اخذها  
 من التبع غير مطابق للعربية فالوجه ما اشار اليه اولا وثانيا فلا ينبغي ان يحمل هذه  
 الكلمة على سهو تامخيه بعدما كان التوجيه بالوجهين السابقين كما لا يخفى على المتساقين  
 قال الشارح الباب الرابع اى الالفاظ المخصوصة على ما هو المختار من الاحتمالات  
 السبعة المشهورة في امثاله في مقاصد التصديقات اى المباحث المتعلقة بها وهو اى الباب  
 الرابع باب القياس اى المباحث المتعلقة به من تعريفه وتقسيمه وما يتعلق به  
 من الضروب والاشكال وعلله او ضروحه حذفه في البيان وهذا البيان على نسق ما اشار  
 اليه في صدر الكتاب على ان الغرض ههنا بيان ان الباب الرابع لما ذاعقد ويلزم  
 لبيانه بيان ان مقاصد التصديقات باب القياس ايضا فاندفع ما اشار اليه المحشى ههنا  
 قوله ولو قال اى بدل قوله وهو باب القياس وهى اى مقاصد التصديقات الاقبسة  
 وضروبها واشكالها لكان اظهر اذ قد بين مما ذكره ان الباب الرابع لما ذاعقد فبق  
 التردد في ان مقاصد التصديقات لما ذاعقد وان لم ذلك من بيان ان الباب الرابع  
 باب القياس بناء على ان الباب الرابع عبارة عن مقاصد التصديقات وفيه ان الغرض  
 ههنا انما هو بيان ان الباب الرابع من الابواب اى باب منها نعم يلزم بيان ان الباب الرابع  
 الذى هو باب القياس لاي شئ هو لكننه وظيفة الشرح والكلام ههنا في توجيه  
 كلام المتن فالجواب ان اظهر به انما هو بالنسبة الى اخذ الاشكال وضروبها قوله واولي  
 الموافقة الظاهرة بينه وبين ما صنعه في المبادئ حيث قال في القضايا واحكامها وفيه



أولاً والسالبة الجزئية لا عكس لها الخواص كون الموضوع اعم وامتناع سلبه عن الآخر  
 ثم قال واما ان المتأخرين قالوا بانعكاس الخاصتين عرفة خاصة ورادوا لذلك في الشكل  
 الرابع ضمير وباء ثلثة فبناء على تعيين الموضوع ولذا ينفيه بالافتراض وذلك خروج عن  
 مفهوم الجزئية وبحث في الحقيقة عن الشخصية او الكلية وكما ان اول من تنبه لآخراجه  
 اثير الدين الاهرى فانا اول من تنبه لجوابه من طرف المتقدم انتهى فهذا يقتضي  
 ان معنى قول المص والسالبة الجزئية لا عكس لها لزوما انها لا عكس لها لزوما كلياً  
 اى في جميع المواد وان كان لها عكس اصطلاحى في بعض المواد كالسالبين الخاصتين  
 ويؤيده انهم لم يذكروا ههنا قيد لزوم بل المص ايضا لم يذكره في قوله والموجبة الكلية  
 لا انعكس كلية فاخذ هذا القيد ههنا يؤيد ما فهمه الش لكن يرد عليه ان كلام المص  
 ههنا في المطلقات لافى الوجهات فاخذ هذا المعنى منه بعيد الا ان يكون هذا الكلام منه  
 في كتاب آخر المص يبين فيه المطلقات والوجهات ولعله كتاب الهداية اذ القسم  
 الاول منه معقود لبيان المنطق بين فيه احكام القضايا غير مقصورة على المطلقات واخذ  
 صاد قته في اوان التحصيل في بعض بلاد الروم وبهذا البيان يتدفع المناقاة بين  
 ما قرره ههنا وبين مقاله في فصول البدايع قال الشارح العلامة واعلم اه غرضه  
 الاشارة اولا الى الاعتذار على مذاق الشاطرين عن ترك المص مباحث عكس النقيض  
 وحاصله ان عكس النقيض غير مستعمل في العلوم والانتاجات لعدم رطابة حدود القضية  
 فيه بخلاف عكس المستوى فخرى ان يترك في مثل هذه الرسالة المعقودة لبيان ما يجب  
 استحضاره في العلوم واما ارادهم مباحثه في المطولات فلو جود بعض النفع فيها وثانيا  
 الاعتراض عليهم بانه مستعمل في العلوم والانتاجات كما لا يخفى على من تتبع كتب الشيخ ففيه  
 تعرض للمص ايضا بان المناسب ان يشير الى بعض مباحثه لانه ايضا مما يجب  
 استحضاره في العلوم على ما اشار اليه رئيس القوم ومن لم يفهم المقال قال ما قال  
 واما تساهل الشيخ في بعض كتبه عن مباحثه فقلعه للاكتفاء بما ذكره في كثير من كتبه  
 اوللاشارة الى انه في الاستعمال في العلوم والانتاجات ليس كعكس المستوى ولذا اعنى به  
 في جميع كتبه المنطقية دون عكس النقيض فلو قال اخذ بانه لهذا اسقطه المص ههنا  
 لكان له وجه ويتدفع تعرض الش للمص قال الشارح العلامة يستنج بعكس النقيض  
 كقولنا جزء الجوهر يوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهر وكل ما ليس بجوهر لا يوجب  
 ارتفاعه ارتفاع الجوهر ينتج بواسطة عكس نقبض الكبرى ان جزء الجوهر جوهر  
 لانا اذا عكسنا الكبرى بعكس النقيض وقلنا كل ما يوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهر  
 فهو جوهر وضم هذا الى الضمري المذكورة يحصل النتيجة المذكورة من الشكل الاول  
 لكنه لكونه بواسطة اخرجوه عن القياس كما سيحكي الاشارة اليه من الش واما الاعتراض  
 على اخراجه عن تعريف القياس بانه من الطرق الموصلة الى التصديق كالقياس المبين  
 بالعكس المستوى فقد اجيب عنه بان الانتقال من القياس المبين بعكس النقيض الى النتيجة  
 بعيد بخلاف القياس المبين بعكس المستوى والقول بان الشكل الرابع بعيد عن الطبع ايضا مع  
 انهم ادرجوه في تعريف القياس وعدوه من عداد الاشكال مدفوع بان حدود القضية فيه  
 مرعية وان كان الانتقال فيه بعيدا عن الطبع ولا كذلك القياس بواسطة عكس النقيض

ايضا بخلاف الاول كما اشرنا اليه واذا عرفت هذا فاعلم ان الطرق الثلاثة تجري بعينها  
 في انعكاس الموجبة الجزئية موجبة جزئية كما فصلناها هذا هو البيان الاجالى الكافي  
 ههنا والتفصيل في المطولات قال الشارح العلامة والا فبعض الانسان حجرا اشار  
 بهذا الى بيان انعكاس السالبة سالبة كلية بطريق العكس كما فصله اول بقوله اذا صدق  
 سلب المحمول او حاصله انه لو لم يصدق لاشئ من الحجر بانسان صدق نقيضه  
 بعض الحجر انسان لامتناع ارتفاع النقيضين وقد ثبت ان الموجبة الجزئية تنعكس  
 جزئية فيعكس الى بعض الانسان حجر وقد كان الاصل لاشئ من الانسان بحجر  
 ههنا اذ يلزم اجتماع النقيضين وهذا المحال انما لازم من صدق نقيض العكس فهو محال  
 فيكون العكس حقا وهو المظ قال الشارح العلامة ونضمها اه اشارة الى بيان العكس  
 بطريق الخلف وبيانه ههنا انه لو لم يصدق لاشئ من الحجر بانسان صدق نقيضه  
 بعض الحجر انسان ونضمه الى الاصل ونقول هكذا بعض الحجر انسان ولاشئ  
 من الانسان بحجر ينتج ان بعض الحجر ليس بحجر هذا خلف وهذا الملح لا يلزم من الصورة  
 لانها على هيئة الشكل الاول ولا من الكبرى لانها مفروضة الصدق فتعين انه من الصغرى  
 فهو مح فيكون نقيضه اعني لاشئ من الحجر بانسان حقا وهو المطلوب واما ان السالبة  
 لا تقتضي وجود الموضوع فيكون سلب الشئ عن نفسه جائزا فهو وان كان واردا  
 لكنه لا يلتفت الى امثاله في مثل هذا المقام فظهر ان عكس السالبة الكلية الى نفسها  
 مبين بهذين الطريقتين واما الافتراض فقد عرفت انه مخصوص بالموجبات فعلى هذا  
 معنى قوله بين بنفسه انه بديهى بالنظر الى ذاته ولا يلزم من ذلك بدهية الحكم بدهيته  
 اذ ربما يكون الشئ بديهيا ويكون الحكم بدهيته نظريا على ما حقق في محله فالطريقان  
 المذكوران للشئ الاول او نقول معناه انه بديهى خفى يحتاج الى تنبيه كما اشار اليه المص  
 بالتنبيه المذكور او نقول معناه انه بين ظاهر بالطريقتين المذكورتين فيندفع ما توهموا ههنا  
 من ان دعوى البدهية يتاثر اثباتها باليهان وعلى الله التكلان قال المص والسالبة الجزئية  
 لا عكس لها لزوما فتدور في بعض نسخ الحاشية هذا فيه ان عكس القضية يعتبر  
 في كونها عكسا لزوما للقضية كما عرفت فيما سبق فقيدها لوما مستدرك بل لا بد  
 ان يقال والسالبة الجزئية لا عكس لها اذ القضية الحاصلة من تبديلها ليست بالارادة لها  
 لانها وان صدقت في بعض المواد لكنها لا تصدق في البعض الاخر فلا يكون عكسها لها  
 انتهى آجيب عنه بان قوله لوما قيد للنفي بمعنى ان عدم عكسها لازم اى واجب  
 اذ لو جاز لا يمكن عكسها فيلزم المحذور المذكور في الشرح وبانه يجوز ان يرجع النفي  
 الى لقيد والقيده معا فعلى هذا يكون المراد بالعكس معناه اللغوى وبالتقييد بالزوم  
 حصل المعنى الاصطلاحي فاننى في الحقيقة راجع الى المعنى الاصطلاحي فلا استدرك  
 هذا والذي يظهر من الشرح انه حال العكس ههنا على المعنى اللغوى حيث قال وليس  
 كذلك اى ليس يصدق العكس في كل وضع يصدق الاصل فيه يعنى وان صدق العكس  
 في بعض ذلك الموضوع وقال ايضا لجواز صدق عكسها احيانا بخصوص المادة فكلاهما  
 صريحان في وجود العكس في بعض المواد وما ذلك الا العكس اللغوى لكن الشرح  
 ههنا في فصول البديع على العكس الاصطلاحي مع ارجاع النفي الى القيد حيث قال



لاجل المناسبة لعدليها على وجه كلي فما قيل من ان عدم الانعكاس يثبت بمادة  
 جزئية فلا يحتاج الى تعديله على وجه كلي فما ذكره خبط ناش من عدم الاطلاع على  
 تقرير ائتم ليس بشيء نعم قال شارح الشمسية اعلم ان معنى انعكاس القضية انه يلزمها  
 العكس زوما كليا فهذا يحتاج الى براهان ينطبق على جميع المواد ومعنى عدم انعكاسها  
 انه ليس يلزمها زوما كليا فيتضح ذلك بالتخلف في مادة واحدة فلهذا اكتفى في بيان عدم  
 الانعكاس بمادة واحدة دون الانعكاس انتهى وقد بنى القائل المذكور عليه مادامه من خبط  
 المحشى لكنه لم يفهم كلام شارح الشمسية اذ كلامه انما هو في صورة الاكتفاء وهو لا ينفى  
 ان يكون بيان عدم الانعكاس ببرهان اولى واخرى ايضا يدل على ذلك انه نفسه بين هناك  
 عدم انعكاس الموجبة الكلية الى الموجبة الكلية بل الى انعكاسها موجبة جزئية بوجهين  
 كليين كما اشار اليه الش ههنا من غير فرق واعبري ان ما طول ههنا فريه ما فيها مريه  
 فذر الذين لا يعلمون في خوضهم بلعبون قوله وبالتصادق اى تصادق الموضوع  
 والمحمول على شيء واحد يعلم صدق الموجبة الجزئية من الطرفين اى الموجبة الكلية  
 والموجبة الجزئية اما الاول فلان الموجبة الكلية اخص من الموجبة الجزئية وصدق  
 الاخص مستلزم صدق الاعم واما الثانى فلان الموجبة الجزئية اللارمة هناك تنعكس  
 جزئية على ما سيحققه المص فثبت ان التصادق يقتضى صدق الجزئية من الطرفين  
 اى الاصل والعكس فيلزم صدق الجزئية من طرف العكس ولا يلزم صدق الكلية  
 وان كان لازما في مادة تساوى المحمول للموضوع فحاصل كلامه ان بالتصادق يصدق  
 الايجاب من الطرفين ولما بطل الكلية من طرف العكس تعين الجزئية وهو المط  
 وبهذا ظهر فساد من فسر الطرفين بالموضوع والمحمول لبالقضيتين اذ لا معنى لصدق  
 القضية الجزئية من طرفي الموضوع والمحمول اللذين هما من قبيل التصور قال المص  
 لانا اذا قلنا كل انسان حيوان اقول للقوم في بيان عكوس القضايا ثلث طرق الاول  
 طريق الافتراض وهو فرض ذات الموضوع شيئا معينا وحل وضع الموضوع  
 والمحمول عليه ليحصل مفهوم العكس وهو لا يجري الا في الموجبات وهو الذى اشار اليه  
 المص ههنا فنقول نفرض ذات الموضوع ههنا دمثلا ونقول زيد حيوان زيد انسان  
 فينتج من الشكل الثالث بعض الحيوان انسان وهو المط وفس عليه الثانى طريق  
 العكس وهو ان يعكس نقبض العكس ليحصل منه ما ينسب في الاصل فنقول ههنا لو  
 لم يصدق قولنا بعض الحيوان انسان الذى هو عكس قولنا كل انسان حيوان لصدق  
 نقبضه اعنى لاشئ من الحيوان بانسان فينعكس الى لاشئ من الانسان بحیوان وقد كان  
 الاصل كل انسان حيوان ههنا الثالث طريق الخلف وهو ضم نقبض العكس مع الاصل  
 لينتج محالا فنقول ههنا لو لم يصدق قولنا بعض الحيوان انسان الذى هو عكس قولنا  
 كل انسان حيوان لصدق نقبضه اعنى لاشئ من الحيوان بانسان ونضمه الى الاصل  
 ونقول كل انسان حيوان ولاشئ من الحيوان بانسان ينتج انه لاشئ من الانسان بانسان  
 وهو سلب الشئ عن نفسه وهذا المحال لا يلزم من الاصل لانه مفروض المصدق  
 ولا من الصورة لانه على هيئة الشكل الاول فتعين انه من الكبرى وهو محال فيكون نقبضه  
 اعنى بعض الانسان حيوان حقا وهو المط وهذان الطريقتان يجريان في السوال

لا كتابة عن موضوع معين محله

وانسحاب البقاء اليهما ثانيا وعلى كون بقاء المجموع كناية عن بقاء التصديق فقط ومثله غير مستبعد لاجل دفع فساد ظاهر الورد والقرينة على هذا قوله اطلاق اللفظ على احد محتملاته لان هذا الكلام على هذا المعنى يحتمل امورا ثلثة والمراد بقاء التصديق بحاله فقط فعلى هذا يندفع بحثه وماروجه بعضهم باوهام فاسدة لتاليق بمنصب الش قوله محل بحث اى السند المذكور فاسد لمخالفته المعروف فيما بينهم ولبس المراد منه انه ممنوع حتى يرد عليه ان ما اشار اليه منع وسند فيكون مقابلة المنع بالمنع وهو خارج عن قانون المناظرة ثم انك قد عرفت اننا اندفاعه عن الش فتذكر قوله تعليل لقوله معناه اه يعنى ان قول الشارح اطلاق اللفظ على احد محتملاته لا يصح ان يكون تعليل لقوله يراد به التصديق اه لان بقاء التصديق والتكذيب بحاله لا يراد به الاول فقط ولو اراد بالبقاء الوجود يأتى عنه قوله بحاله فهو تعليل لقوله سابقا معناه ان مجموع التصديق اه وفيه ان هذا الكلام ان كان مبنيا على ان يراد ببقاء التصديق والتكذيب بحاله بقاء كل منهما بحاله فلا يصح قول الشارح معناه ان مجموع اه وان كان مبنيا على ان يراد ببقاء التصديق اه بقاء المجموع من حيث هو مجموع بحاله كما هو الظاهر من قول الشارح فيصح تعليل قوله المذكور لقوله يراد كون التصديق بحاله والحق انه لا فرق بين كونه تعليل للسابق وبين قوله يراد اه فان صح الاول يصح الثانى قطعاً مع تبادره وقربه قوله والحق ان ذكر التكذيب وقع اه يعنى ان كلاما من الوجهين في تصحيح قوله والتكذيب مردود فالحق ان ذكره وقع استطرادا وتبعاً لقوله والتصديق لمناسبة بينهما وما قيل من ان هذا بحسب النظر الجليل واما بحسب النظر الدقيق فيفيد التعويل على الوجه الاول من الوجهين ففيه انك قد عرفت ما فى الوجه الاول بل التعويل على الوجه الثانى اولى من التعويل على الوجه الاول كما حققناه نعم اوقيل في مراد المحشى ان التكذيب لازم للتصديق بطريق عكس النقيض على ما قرر في الوجه الاول فلاجل المناسبة بينهما ذكر استطرادا لكان له وجه صحة في الجملة كما قرره بعضهم في الوجه الاول وان كان فيه ما فيه ولعل لهذا قال وقع استطرادا ولم يقل وقع سهوا كما قاله شارح الاشارات ويمكن ان يقال لم يقل وقع سهوا تأدياً معهم هذا قوله اقول لما كان ما ذكره المص في تعليل المسئلة اعنى قوله والموجبة الكلية لا تنعكس كلية لانها سالبة كلية اذ لو كانت رفع الایجاب الكلى لزم انعكاسه في بعض المواد ومن المعلوم ان الانعكاس في بعض المواد ليس بعكس عندهم وان كان عكساً بالمعنى اللغوى فثبت ان القول المذكور سالبة كلية واطلاق المسئلة عليها مع لزوم كونها موجبة كما تقرروا فافقه قوله بل تنعكس جزئية اذ لا شك انها مسئلة لكونها موجبة كلية وبالجملة ما ذكره المص في تعليل تلك السالبة الكلية مادة جزئية لا يثبت بها تلك الكلية من حيث هي كلية وان كان يثبت عدم الانعكاس بمادة جزئية على ما قرر في محله علل الش على وجه كلى وجعل ما ذكره المص كالنوير بالتمثيل على ان قوله بل تنعكس جزئية كلية عللها المص ببرهان كلى اشار اليه بقوله فانما نجد شيئاً معينا اه فلما نسب له ان يعمل قوله لا تنعكس كلية على وجه كلى ايضا فعلى هذا يجوز ان يراد من كلامه انه لما كان ما ذكره ههنا في تعليل ما كان على صورة المسئلة من حيث كليتها مادة جزئية عللها الش



لفظ البقاء وهو يقتضى ان الصدق الموجود في العكس موجود في الاصل ايضا وقد تنقروا  
في محله ان الشرطية تتركب من صادقين ومجرد الغرض والتقدير لا يقتضى اعتقاد  
صدقه فالحق ان عبارة القوم على المعنى المذكور وان شملت عكس الكواذب ايضا  
لكن شمول عبارة المص له على ما اشار اليه من المعنى اوضح وانه لا استندراك في تقريره  
وان نزاعه مع الشانما هو في وضوح هذا المعنى من عبارة المص وقد اعترف به القائل  
ايضا ثم قال اذا كان المعنى في عبارة القوم على الغرض والتقدير كما صرحوا به كان  
ما ذكره الشارح عين ما ذكره اى المحشى في التصديق واما حمل التكذيب على ما ذكره  
فلعل الداعي اليه ان التكذيب بذلك المعنى لما كان لازما للتصديق بالمعنى المذكور  
عكس نقيض هذه القضية فما ذكره ثانيا عكس نقيض القضية الاولى فالابق للمعتبر  
ان لا يهل اعتباره في مفهوم العكس فـ هذه الاسمى لا يتم بدون ذكره كما فعله صاحب  
المطاريحات نعم لفظ البقاء يأبى عنه نوع اباء لكن الامر فيه سهل لمن هو اهل انتهى  
واقول هذا غاية ما يتكلف في تصحيح عبارة المص وفيه بحث اما اولا فلان لا نم ان  
ما ذكره الشارح عين ما ذكره في التصديق والسند مامر آفا واما ثانيا فلان غاية ما ذكره  
ان التكذيب لازم للتصديق بطريق عكس النقيض واذا كان الثاني لازما للاول  
كان هناك ملحوظا قطعاً فلا وجه للتصريح به واما ثالثا فلان تمام الحسد لو كان  
بذكر لازمه لم يوجد لشيء من الاشياء احد اذ ما من حـد الاوله لازم بل لوازم لم تذكر  
فيه مع ان احدا من العقلاء لم يحكم بنقصان مثله على ان اعتراضه انما هو على ما يتبادر  
من مثله وبالتوجيه المذكور لا يتدفع ذلك واما القول بان الذين وقع في تعريفهم لفظ  
التكذيب هم اعلام التحقيقات والتدقيقات فخطئتهم غير مناسب فالاولى ان يوجه  
بالتوجيه المذكور وان كان ذلك تكلفا فكلام آخر لا يضر بما قرره المحشى ههنا من بعد  
التوجيه المذكور وفساده بحسب الظاهر والاستدلال بجلالة شان القائلين  
غير مقبول في المناظرة على ان مثل هذه العبارة غير موجودة في كثير من كلمات المتأخرين  
بل لم توجد ايضا في بعض نسخ الاشارات وقد قال المحقق شارحه هناك زيادة لفظ  
الكذب ههنا وقعت سهوا من ناسخى الكتاب فان اكثر كتب المنطقيين خالية عنها  
وقد رأيت بعض نسخ هذا الكتاب يعنى كتاب الاشارات خاليا عنها ايضا وكثير  
من المتأخرين لم يتنبهوا لهذا وذكروا قيد الكذب في مصنفاتهم انتهى فالعهدة في هذه  
الخطئة على الحكميم المحقق لاعلى المحشى والحق ان التوجيه المذكور بعيد جدا لاسميا  
في مقام يطلب فيه الايضاح والبيان وعلى الله التكلان قوله فيمان مثل اه يعنى ان  
ما اشار اليه الشارح ثانيا في توجيه قوله والتكذيب من قبيل اطلاق الكل وارادة الجزء  
والمعهود في مثله فيما بينهم ان يذكر اللفظ الدال على المعنى المركب ويراد به جزء  
المعنى مثل ان يذكر البيت ويراد به الجدران او السقف واما ذكر اللفظين الدالين  
على المعنيين ويراد به احدهما فغير معهود بل غير واقع فلا ينبغي ان يرتكب مثله سيما  
في مثل هذا المقام واقول مراده ليس ما فهمه بل المراد ان المجموع من التصديق  
والتكذيب بقاؤه عبارة عن بقاء احدهما اعنى التصديق بان يكون حكم المجموع  
حكم واحد منهما وكأنه مبنى على ملاحظة عطف والتكذيب على التصديق اولا

اهون من الحمل على السهو هذا وانما قال في كل مادة يكون المحمول اه اذ لو كان المحمول  
 اعم من الموضوع مثل قولنا كل انسان حيوان فيصدق العكس وان خالف الاصل  
 في اليجاب والسلب كما اذا قلنا في عكس القضية المذكورة بعض الحيوان لبس بانسان  
 لكنه تخلفه في مادة مساواة المحمول للموضوع لا يطلق على مثله العكس في الاصطلاح  
 اذ قواعد الفن عامة فاختلف منها في بعض الصور خارجة عن ذوق الفن قوله  
 فيه ان معناه اه اقول لما كان قول المص والتصديق والتكذيب بحاله مقتضيا بحسب اللفظ  
 كون صدق الاصل موجبا لصدق العكس وكذب الاصل موجبا لكذب العكس  
 مع ان الاول حق دون الثاني صرفه الش المحقق عن ظاهره وحرره بان التصديق  
 من جانب الاصل والتكذيب من جانب العكس وقال معناه ان صدق الاصل صدق العكس  
 وان كذب العكس كذب الاصل لان العكس لازم القضية وصدق الملزوم يستلزم صدق  
 اللازم كما ان كذب اللازم يستلزم كذب الملزوم ولما كان اخذ هذا المعنى من لفظ  
 التصديق والتكذيب بعيدا جدا مع ابقاء لفظ البقاء عنه قطعاً اورده عليه المحشي بان معناهما  
 لبس كما اشار اليه لان ما ذكره على تقدير تسليمه انما هو معنى لفظ الصدق والكذب  
 لا لفظ التصديق والتكذيب والكلام في الثاني بل معنى الاول انه ان كان الاصل صادقا  
 في اعتقاد المخبر يتي العكس صادقا كذلك لانهما صادقتان البتة كما اشار اليه الش  
 في معناه فعلى هذا يتناول عكس الكواذب قطعاً بخلاف ما ذكره الش فان قوله  
 ان صدق الاصل اه يتبادر منه انه ان صدق الاصل في نفس الامر صدق العكس  
 في نفس الامر فلا يتناول عكس الكواذب ظاهراً فلا يكون التعريف جامعاً وكذا المعنى  
 في قوله والتكذيب على ما يقتضيه لفظ البقاء ان كذب الاصل في اعتقاد المخبر  
 يتي العكس كذلك لان كذب العكس كذب الاصل اذ لا يدل على ما ذكره الش عبارة  
 التعريف قطعاً ولبس مراده ان قوله والتكذيب في موقعه بل مقصوده بيان المعنى  
 الذي دل عليه عبارة التعريف والافهوا كما بان قوله والتكذيب وقع ههنا استطراداً  
 كما سطلع عليه هذا لما قبل من ان مراده انه حمل التصديق على اعتقاد الصدق فعلى  
 هذا معنى بقاء التصديق الكائن قبل التبدل المذكور بعده ان اعتقاد الصدق واقع  
 في الاصل لم يزل بالتبدل البتة لانهما صادقتان البتة في نفس الامر ولهذا لم يوجد  
 في بعض النسخ القديمة لفظ ان كان اه فعلى هذا يكون قوله في اعتقاد المخبر على تقدير وجود  
 ان كان كما في النسخ المحدثه ضائعا مستدركا اذ الفرض والتقدير لا يكون الا بالنظر  
 الى الاعتقاد انتهى منظور فيه لان نزاعه مع الشارح لبس في ارادة الفرض والتقدير  
 ههنا كما زعمه حتى يكون قوله ان كان اه محدثاً ويكون ح قوله في اعتقاد المخبر ضائعا  
 وذلك لانهم اطبقوا على ان الفرض والتقدير مراد ههنا حيث قالوا معنى قولنا مع بقاء  
 الصدق اه انه بحيث لو فرض الاصل صادقا يكون العكس صادقا كما اشار اليه الش  
 وصرح به شارح الاشارات وشارح المطالع وغيرهما بل في اخذ هذا المعنى من لفظ  
 التصديق كما ههنا فالظاهر ان معناه ان كان الاصل صادقا في الاعتقاد كان العكس  
 كذلك فيتناول عكس الكواذب قطعاً بخلاف ما ذكره من انه ان كان الاصل صادقا  
 كان العكس صادقا فان المتبادر منه انهما صادقتان البتة لاسيما وقد اضيف اليه



لا عكس المنفصلات انه لا فائدة في عكسها فهم لا يتكرر ون اطلاق العكس عليه  
 اصطلاحا والله در شارخ المطالع حيث اشار الى المنع المذكور في شرح المطالع والى التوجيه  
 المذكور في شرح الشمسية وهو الذى مشى عليه الش والحشى هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام  
 واعلم ان شارح الاشارات قال ههنا ما حاصله انه قد ثبت المحمول بجزء الموضوع في مثل قولنا  
 لاشئ من الحائط في الوند فكذا لا يتعكس الى قولنا لاشئ من الوند في الحائط وكذا مثل قولنا  
 كل ملك على السرى وكل شيخ كان شابا لا يتصور فيه الانعكاس كما لا يخفى على ذوى الكياسة  
 قوله والمذكور العكس المستوى واما عكس النقيض اه الظاهر ان لفظ العكس مشترك  
 بينهما لفظا وسمى الاول عكسا مستويا لاستوائه واستقامته بحيث لا عوج فيه بخلاف  
 الثانى فانه يتغير فيه الجزآن من ظاهرها وان كان لازما للاصل ايضا قوله واما عكس  
 النقيض الذى اشار اليه هو عكس نقيض القدماء واما عكس نقيض المتأخرين  
 فهو عبارة عن جعل نقيض الجزء الثانى اولاً وعين الاول ثانياً مع الموافقة في الصدق  
 والمخالفة في الكيف كما اذا اردنا عكس قولنا كل انسان حيوان فنقول لاشئ مما ليس  
 بحيوان بانسان فالاصل موجبة كلية والعكس سالبة كلية معدولة الموضوع واما عند  
 القدماء فالاصل ان كان موجبة كلية يكون العكس موجبة كلية ايضا لكنها معدولة  
 الطرفين فالوجبة الكلية عند القدماء تنعكس بعكس النقيض الى الموجبة الكلية  
 والموجبة الجزئية لا عكس لها زوما والسالبة كلية او جزئية تنعكس سالبة جزئية  
 وكذا المتصلات كذا قرر في محله والمختار في عكس النقيض هو مذهب القدماء  
 وهو المستعمل في العلوم ولو على قلة فلذا اشرنا فيه الى بعض التفصيل قوله وانما يذكر  
 المصاه وسيجيى الاشارة من الش في آخر باب ما يتعلق بهذا الامر لكن الحشى اشار العذر  
 الى تركه حسدا لتردد السائل من اول الامر فلا يتوهم ان الحشى غفل عن اعتذار الش  
 بعده قوله ولهذا عرفوه اى العكس اى القضية الحاصلة من التبديل ولذا قالوا  
 بانها اخص قضية لازمة للقضية اى الاصل بطريق التبديل اه وبيانه انه قد يحصل  
 من تبديل القضية الواحدة قضايا متعددة متوافقة للاصل في الصدق والكيف مترتبة  
 بالعموم والخصوص فالعكس ما هو الاخص منها كما في السالبة الكلية فانه يحصل من تبديلها  
 سالبة كلية وسالبة جزئية والعكس هى الاولى دون الثانى وكما في السالبة الضرورية  
 فانها يحصل من تبديلها سالبة دائمة وسالبة مطلقة وسالبة ممكنة والعكس هو الاولى  
 دون الاخرين وقد لا يحصل من تبديلها الا قضية واحدة كما في الموجبة كلية كانت  
 او جزئية فانه لا يحصل من تبديلها الاموجبة جزئية فقوله اخص قضية انما هو  
 على الصورة الاولى دون الثانية فالمراد منه انها اخص قضية على تقدير حصول قضايا  
 متعددة من ذلك التبديل هذا قوله يكون المحمول مساويا للموضوع هذا انما يظهر  
 في مثال كل انسان ناطق دون مثال لاشئ من الانسان بحجج مع ان يانه بالنظر الى المثالبين  
 المذكورين كما صرح به فاتفق الناظرون على انه وقع ههنا سهوا من القلم والمراد  
 مساويا له او ما يناله ولو حمل المساواة على المساواة وجودا وعدمه بمعنى وجود احدهما  
 عند وجود الآخر ونفى احدهما عن وجود الآخر كليا لاستقام الكلام وتخصيصه ان المساواة  
 تستلزم الكلية فالمراد بها هو الكلية وجودا وانقضاء وهذا وان كان خلاف الظاهر جدا لكنه

على حالها فلا يلزم شيء من المحذورين اعني قلب الحقايق ومخالفة ما اطبقوا عليه  
وقوله او جعل عنوان المحمول او من قبيل التخيير في التعبير لاجل الموافقة لما اعتبر  
في الموضوع من عنوانه والا فالمحمول في القضية لا يراد به الاعنوانه ومفهومه فاضافة  
العنوان في قوله عنوان المحمول يمانية من قبيل خاتم فضة ولا كذلك قوله عنوان  
الموضوع فان الاضافة فيه لامية او يمانية بالمعنى اللغوي فظهر من هذا ان ذات  
الموضوع في الاصل هو ذات الموضوع في العكس وانما التبدل وقع في عنوان الموضوع  
ونفس المحمول وما وقع في شرح المطالع وغيره من ان ذات الموضوع في العكس ذات  
المحمول فلاجل تصادق الموضوع والمحمول في تلك الذات على ما يقتضيه الجمل لان  
للمحمول ذاتا ووصفا في الاصل وفي العكس يكون تلك الذات موضوع القضية  
كما توهمه بعضهم ههنا وزعم المنافاة بين ما في شرح المطالع وبين ما ذكره الش  
والمحشي ههنا اذ كيف يتصور من عاقل ان للمحمول في الاصل ذاتا ووصفا يكون  
تلك الذات في العكس موضوعا فان ذلك وهم فاسد لا يقول به من له ادنى تأمل فضلا  
عن مثل شارح المطالع بل تلك الذات انما هو ذات الموضوع لكن بمقتضى الاتحاد والجمل  
يكون ذات المحمول ايضا وفي مثل هذا لا يكون نزاع بين العقلاء فاجال في باله الا لاراء  
الكاسدة قوله هذا في عكس الجمليات او شروع في تحشية تعميم الش الموضوع  
والمحمول ههنا بالمقدم والتالى ايضا اذ المعروف فيما يبينهم في تعريف العكس المستوى  
جعل الجزء الاول ثانيا والثانى اولاه وهذا بظاهره يشمل عكس الجمليات والشرطيات  
ولما كان ظاهر تعريف المص له مقصورا على بيان عكوس الجمليات عممه الش بتعميم  
الموضوع والمحمول فاشار المحشي بهذا الكلام الى تحششته يعنى ان ما ذكرناه في الحاصل  
انما هو في عكس الجمليات وفي ارادة الموضوع والمحمول معنيهما المعروفان واما اذا ريد  
بهما الموضوع والمحمول الحكميان والقائمان مقامهما فلا حاجة الى التاويل المذكور  
اذ لا يلزم من جعل المقدم تاليا والتالى مقدا مائى من المحذورين لكون المراد منهما مفهوميهما  
قطعا بلا فائدة في عكس المنفصلات اذ المفهوم من قولنا العدد اما زوج او فرد اعنى  
معاندة الفردية للزوجية عين المفهوم من قولنا العدد اما فرد او زوج اعنى معاندة  
الزوجية للفردية فلا فائدة في ادخاله في تعريف العكس بارتكاب التكلف هذا واعل الش  
انما ارتكب ذلك التكلف لاجل ادخال عكوس المتصلات على ما ذكره فلا يرد عليه  
ما ذكره هذا ثم ان قوله بل لا فائدة في عكس المنفصلات مما اشار اليه شارح الشمسية  
حيث جعل قولهم لا عكس للمنفصلات على نفى الفائدة فيه لاهل نفى العكس نفسه  
حيث قال وكانهم ما عنوا بذلك بقولهم لا عكس للمنفصلات الا ذلك اعنى نفى الفائدة  
وكانه بذلك دفع المنافاة بين تعريفهم العكس وبين قولهم لا عكس للمنفصلات لظهور  
صدق تعريف العكس عليه فاشار بذلك الى ان التعريف وان كان صادقا عليه لكن  
لا ينافى ذلك ما ذكره لان مرادهم نفى الفائدة لا نفى نفس العكس فحصل كلامه ان لا يلزم  
ان تعريف العكس يصدق عليه لان المراد من التبدل في التعريف المذكور  
هو التبدل بحيث يتغير المعنى وحيث لا يتغير معنى المنفصلة في العكس فلا يصدق  
التعريف عليه ولو سلم صدق التعريف عليه فهو من افراد المعرف لان المراد من قولهم



تلك القضية المتساوية للرفع فيها كذا قبل ونقول ايضا لما كان التحقيق في المحصورة ان المحكوم عليه هو المفهوم ثم يسرى منه الى الافراد كان اعتبار اتحاد المفهوم في القضيتين كافيا في التناقض فيها واما في الخصوصات فلما كان المفهوم فيها عين الذات لاجرم وجب اعتبار خصوصية الذات فيها في هذا الاشتراط وهذا ومنهم من دفع وقال المراد من اتحاد الموضوع في المحصورات اما الاتحاد في اللفظ وهو يستلزم شغل المنطوق بالالفاظ وهو فاسد واما الاتحاد في المفهوم وهو مخالف لما ثبت بالدلائل القاطعة ان المراد من جانب الموضوع للذات لا المفهوم واما الاتحاد فيما صدق عليه وذا غير متصور بين الكلية والجزئية ثم اجاب بان البعض داخل في الكل فموضوع الكلية متحد مع موضوع الجزئية في البعض الذي اجتمعنا فيه غايته ان في الكلية بعضا آخر من الافراد وهو لا ينافي اتحاد الكلية والجزئية في الموضوع والعجب من هذا القائل انه سمي ما ذكره اولا تدقيقا وما ذكره ثانيا في الجواب سرا مع ظهور فساد تدقيقه وسره اذ لا يحتمل ان يكون المراد بالموضوع ههنا الموضوع في اللفظ ولا يجوز ان يكون المراد به ههنا ما صدق عليه والا لكان المتناقضان في المحصورات هما الكليتين والجزئيتين وهو بظ باتفاق اهل المعقول على خلافه وما ذكره في الجواب مدعيا انه من الاسرار فن اسرار الوهم لان اسرار العقل فالحق ما اشرنا اليه اولا وثانيا قال المص فالمحصورات لا يتحقق التناقض بينها هذا اجود النسخ وفي بعض منها بينهما بضمير التثنية فلعلمه راجع الى المحصورتين في ضمن المحصورات او الجمع في الاول فمحمول على التثنية بحسب انما وفي بعض منها فالمحصورتان بلفظ التثنية فضمير بينهما بلفظ التثنية ح كما في بعض آخر منها اجود وفي بعض آخر منها بينهما بلفظ الافراد والتأنيث فالضمير المذكور راجع الى المحصورات المتقدمة حكما فههنا نسخ اربعة اثنتان منها لا تحتجان الى التأويل واثنان تحتجان اليه والاولى منهما اولى من الثانية قال الشارح فحكمهما اى حكم المهمة حكمهما اى حكم الجزئية فالضمير الاول راجع الى المهمة والثاني راجع الى الجزئية كما اشار اليه المحشى والعكس في الضميرين جائزا ايضا لكن ما ذكرناه اوفق بالمقام اذ الجزئية لما كانت مذكورة في المتن فالمناسب ان يقاس حال المهمة عليها وذا انما يكون بما اشرنا اليه اولا قوله الحاصل اى حاصل الكلام في هذا المقام او حاصل كلام الشارح فيه اقول لما كان ظاهر التعريف مقتضيا لكون العكس جعل الموضوع الذي هو عبارة عن الافراد محمولا وجعل المحمول الذي هو عبارة عن المفهوم موضوعا فيلزم ان يكون الافراد وصفا والوصف افرادا وهو مع كونه قلب الحقائق يستلزم ان يكون الموضوع في العكس عبارة عن المفهوم والمحمول عبارة عن الافراد وهو مخالف لما اطبقوا عليه من ان المراد بالموضوع في القضية الافراد ومن المحمول المفهوم فسر الشارح عبارة المص بقوله اى بجعل الموضوع في الذكور اه ولما كان هذا غير واف بالحق من حيث ان المفهوم منه ان العكس ان يجعل الموضوع العنواي محمولا والمحمول موضوعا فيلزم عليه بحسب اللفظ ان يكون الموضوع في العكس عبارة عن الوصف والمفهوم وهو فاسد ايضا شرع المحشى بيان حاصل كلامه بان مراده جعل عنوان الموضوع ومفهومه محمولا والمحمول عنوان الموضوع مع بقاء افراد الموضوع على التقديرين

عن المولى العماد على انه ظن ان ما فصله المحشى انما هو في بيان وحدة ازمان و بيان  
ارجاعها ثم اعترض عليه بما اعترض وليس كذلك بل ما ذكره اولا انما هو في بيان وحدة  
الشرط و بيان ارجاعها كما هو صريح كلامه و لو كان الامر كما فهمه يكون كلامه منطبقا  
على ما ادعاه مع انه زعم عدم تمامية التقريب فالحق انه اضحوة للناس ظنين قوله  
بخلاف رد الكل الى النسبة الحكمية كما هو المنقول عن الغاربي ايضا اذ لا تعسف فيه  
اصلا مع انضباطها و كونها جامعة لجميع الوحدات بخلاف ما ذهب اليه القدماء  
لانتشاره و انتقاضه بالوحدات الغير الداخلة فيما ذكره و بخلاف ما ذكره المتأخرون  
لتعسفه و كونه ترجيحيا بلا مرجح اذ اعتبار الاندراج في الوحدتين دون الوحدة الواحدة  
ترجيح بلا مرجح بل ترجيح مرجوح و انما اطينا الكلام ليؤدى حق المقام قال الشارح  
العلامة و بهذا المقدار يعرف اه كانه اشار بهذا الى ربط قول المص و نقيض الموجبة  
الكلية اه بسابقه يعنى ان الوحدات الثمانية شروط تحقق التناقض في المخصوصتين  
و لا محصورتين معها شرط تاسع وهو الاختلاف في الكمية بعد الاتفاق فيها وهذا  
على تقدير ان يكون قوله فالمحصورات بالقاء المعجمة على ما هو الظاهر و اما على تقدير  
ان يكون ذلك القول بالواو كما في بعض النسخ فالمناسب ان يؤخر قوله و نقيض الموجبة  
الكلية عن ذلك القول كما هو الواقع في الرسائل المنطقية فعلى هذا يكون هذا القول  
جوابا عن سؤال مقدر كانه قبل اذا كان اتحاد الموضوع لازما يكون نقيض الموجبة  
الكلية السالبة الكلية و ليس كذلك اجاب بما ذكره و حاصله ان اتحاد الموضوع لا يقتضى  
ذلك بل نقيض الموجبة الكلية السالبة الجزئية مع وجود اتحاد الموضوع فيهما فالظاهر  
ما اشار اليه الشارح ثم اقول هذا كله في المطلقات و في الوجهيات شروط اخر غيرها  
و اما نقيض الشرطيات فلم تذكر في هذه الرسالة و لم يشر اليها الشارح ايضا قوله  
اى في الكلية و الجزئية انما فسر به اشارة الى انه لا يتصور من احد انكار الاتحاد في نفس  
الموضوع الذكرى و انما الانكار في الاتحاد في الكلية و الجزئية و لعل السائل حل الموضوع  
ههنا على ما صدق عليه كما في الشخصية فاورد ما ورد لان الموضوع في الكلية جميع  
الافراد اى كل واحد منها لا المجموع و الا لا يكون القضية كلية وهو خلاف المفروض  
و في الجزئية بعض الافراد و على هذا لا يتحد الموضوع في القضيتين فلا يوجد التناقض  
بينهما قوله لان المراد بالموضوع اه حاصله ان المراد بالموضوع في مسألة اتحاد الموضوع  
في القضيتين الموضوع الذكرى اى ما كان موضوعا في العنوان و هو مفهوم  
الموضوع دون خصوصية الذات اعنى ما صدق عليه الموضوع و من البين ان الكلية  
و الجزئية متحدان في عنوان الموضوع و مفهومه و ان لم يتحدا فيما صدق عليه لان هذا  
الاتحاد غير ملزم ههنا فان وجد هذا كما في الشخصية فيها و نعمت و الا فلا اتحاد  
في المفهوم كما في المحصورات كاف فيما فصدناه ههنا اقول و بيانه ان المقصود ههنا كما  
سبق تحصيل قضايا مساوية للرفع الذى هو النقيض الحقيقي و من البين ان رفع  
الكلى انما يساويه الجزئى و رفع الجزئى لا يساويه الا الكلى فلا جرم وجب الاقتصار  
في اعتبار وحدة الموضوع على اتحاد العنوان بدون خصوصية الذات في المحصورات  
و اما في المخصوصات فلا بد من اعتبار خصوصية الذات في هذا الاشرط و الا لا يحصل



ووحدة الزمان والمكان والاضافة والقوة والفعل مندرجة في وحدة المحمول وقد فصل  
 ذلك في محله قوله واكتفى الشيخ ابو نصر الفارابي وهو المعلم الثاني في علم المنطق  
 والناقل لعلوم الفلسفة من اللسان اليوناني الى اللسان العربي بوحدة الموضوع والمحمول  
 والزمان هكذا في شرح المطالع وقد قل في شرح الشمسية ان الفارابي ردها الى الوحدات  
 الثمانية الى وحدة واحدة وهي وحدة النسبة الحكيمة ثم فصل بعض التفصيل فكانه  
 ههنا روايتان عن الشيخ ابى نصر الفارابي اختار في كل من كتابيه رواية واحدة لكن  
 المشهور عن الفارابي هو ما اشار اليه في شرح الشمسية وهو الحق ايضا كما حققه الش  
 ههنا قوله وكل منهما اى من الارجاع الى الوحدات والارجاع الى وحدات ثلثة  
 لا يخفى من تعسف اما الاول فلانه ان عين بعض الوحدات للموضوع وبعضها للمحمول  
 كما هو المشهور عن المتأخرين فيرد عليه اما اول فلان تعيين تعلق بعض الوحدات  
 بالموضوع وبعضها بالمحمول تخصيص بلا تخصيص اذ يكون الامر منعكسا عند انعكاس  
 القضية واما ثانيا فلان من الوحدات ما لا تعلق لها بالموضوع ولا بالمحمول بل بالنسبة كما  
 اذا قلنا السراج مشتعل بشرط بقاء الدهن وليس بمشتعل بشرط انتفاؤه واما ثالثا  
 فلان الزمان خارج عن طرفي القضية اذ نسبة المحمول الى الموضوع لا بد لها من زمان  
 فلو كان الزمان داخلا في المحمول كما زعموا لكان نسبة ذلك المحمول الى الموضوع  
 واقعا في زمان فيلزم ان يكون للزمان زمان آخر وهذا الاخير غير وارد على الفارابي  
 وهو ظاهر وان لم يعين بعض الوحدات بالموضوع وبعضها بالمحمول فيرد عليه  
 الابرار الثالث المذكور آنفا اذ لما كانت النسبة محتاجة الى زمان خارجة عن الطرفين  
 ففي اى من الموضوع والمحمول يعتبر اندراج وحدة الزمان يلزم ان يكون للزمان زمان  
 ولذا اعتبر الفارابي وحدة الزمان مغاير للوحدتين الموضوع والمحمول ولم يعتبر اندراجه  
 في احدى الوحدتين واما تعسف الثاني اى ما ذهب اليه الفارابي فيرد عليه ما ورد  
 على المتأخرين في اعتبارهم الاندراج في الوحدتين ماعدا الابرار الثالث لكن يرد  
 عليه ايضا في ذلك ان وحدة الزمان ايضا مندرجة تحت وحدة المحمول كما اعتبره  
 المتأخرون فان قال بانه يلزم ان يكون للزمان زمان كما عرفت فلماذا لم يعتبر اندراجها  
 فيها فيرد عليه ان تعلق المكان كالزمان بحسب الظرفية اذ لا بد للنسبة من مكان  
 كما لا بد لها من زمان فلا وجه لاندراج وحدة المكان تحت وحدة المحمول واخراج  
 وحدة الزمان عنها هذا هو المفهوم من شرح المطالع في ترتيب المذهبين وما اشار  
 اليه المحشي ههنا وهو المذكور في شرح الاشارات يبين التعسف في اندراج الوحدات  
 في الوحدتين وليس فيه تعرض لكون اعتبار وحدة الزمان على سبيل الاستقلال  
 كما نقل عن الفارابي تعسفا مع ان كلامه مسوق لبيان ايضا الا ان يقال اعتبار الاندراج  
 فيها وفي غيرها لما كان تعسفا كما فصله كان اعتبار الاستقلال فيها دون غيرها تعسفا  
 ايضا والحاصل ان مراده بيان كون المذهبين تعسفا ويظهر ذلك مما ذكره وهذا القدر  
 كاف فيما قصده واما كون اعتبار الاستقلال في وحدة الزمان تعسفا ايضا فامر آخر  
 يؤيد ما ذكره من التعسف فلا يتوهم ان ما ذكره انما ثبت تعسف القول الاول لا تعسف  
 ما ذهب اليه الشيخ الفارابي فلا يتم التقريب انتهى لان هذا وهم لا يعتمد عليه وان صدر

وكانت تلك القضايا انما توجد عند وحدة النسبة لا غير احتاجوا الى اعتبار الشروط  
لتحصيل تلك الوحدة التي بها يحصل تلك القضايا المساوية فاعتبارهم تلك الشروط  
ليست لانفسهم بل لتحصيل تلك الوحدة حتى لو امكن تحصيلها بدون اعتبار تلك  
الشروط لاحتاجون الى اعتبارها اصلا فهذا يظهر ان الاعتبار في تحصيل تلك القضايا  
المساوية للرفع هو وحدة النسبة ليس الا وبهذا اندفع ما قيل ان قوله فاعتبارها لاجل  
تحقق وحدة النسبة مناف لما سلف في قوله نعم قد يعتبرون في التناقض ولما طبق عليه  
جمهور المتأخرين من ان العداء ذكرها هذه الوحدات شروطا لتحقيق التناقض  
اشبهى اما اندفاع الاول فظاهر واما اندفاع الثاني فلان التناقض انما يتحقق اذا تحددت  
النسبة على ما به ضيه تعريفه فإرادهم بتلك الشروط انما هو تحصيل تلك الوحدة  
الموجبة للتناقض فاللازم عليهم الاكتفاء بتلك الوحدة الواحدة واما ما قيل من ان الرد  
الى تلك الوحدة مبالة في الاخلال بالمقصود فالنافع المتعلم انما هو بيان الشروط  
التي هي غلا ماثمها لكونها ظاهرة على المتعلم فالصحيح اعتبار تلك الشروط ليس بشيء  
لان الكلام انما هو بالنظر الى من يعرف الموضوع والمحمول والنسبة بينهما ومن البين  
المكشوف ان من تصور النسبة وعرف وحدتها في القضية حصل له معرفة التناقض  
من غير احتياج الى النظر في تلك الوحدات والحق ان في اعتبار تلك الشروط انشारा  
على المتعلم بخلاف وحدة اعتبار وحدة النسبة الحكمية نعم في اعتبار تلك الشروط  
بعض نفع المبتدئ لكن لا يلزم بذلك ان يكون هو الصحيح الحق كما زعمه قوله اي وان  
لم يعتبر وحدة النسبة الحكمية بل اعتبر تلك الوحدات الثمانية في تحقيق التناقض فلا صحة له  
اذ لا ينحصر شروط التناقض فيما ذكروا بل لابد هنا من وحدات اخرى غيرها فقوله  
فلا ينحصر شرط التناقض على الجزاء المحذوف اقيم مقامه كما في قوله نعم وان يكذبوك  
فقد كذبت رسل من قبلك وله غير نظير فما قيل من ان الجزاء يترتب على نفي الشرط  
ايضا لانه يقال ان اعتبر وحدة النسبة وجعلت هذه الشروط آلة لها لا يصح الحصر  
مع ان مفهوم الشرط يفيد عدم الترتب وان مقدم هذه الشرطية بمنع الوقوع  
لما من ان الوحدات المذكورة شروط لتحقيق وحدة النسبة الحكمية فكيف تصور  
عدم اعتبارها ناهي وذلك لان هذا الكلام واقع في مقام الازام وان الجزاء محذوف  
اقيم عليه مقامه ومعناه انه لو لم يعتبر في تحقيق التناقض وحدة النسبة الحكمية  
ولم يكتف بها بل اعتبر تلك الوحدات الثمانية فلا صحة لما ذكره اذ اعتبار تلك الشروط  
انما هو لتحصيل تلك الوحدة ومن البين انها لا تحصل بتلك الشروط بل لابد هنا  
من شروط اخبر حيث لم يذكرها تلك الشروط الاخر يلزم عليهم ان يكتفوا بتلك  
الوحدة الجامعة لكل فن لم يفهم المرام زاد تشبيها في الكلام قوله بل لابد من وحدة  
الآلة والآلة والمبرر والمفعول به والحال الى غير ذلك فهم ان ارادوا الحصر بما ذكروا  
ففساده ظاهر والافا الداعي الى العدول من المضبوط الى المنتشر الغير الخالي من الكدر  
قوله مستلزما ايها اي الوحدات الغير المذكورة ههنا ايضا اي كما انها مستلزما لتلك  
الوحدات الثمانية قوله وقيل المعتبر ههنا هو المشهور في كتب المتأخرين كالشمسية وغيرها  
قوله والبواقي مردودة اليهما وحدة الشرط والجزء والكل مندرجة في وحدة الموضوع



من تلك المسألة الى ما ذكره بل يكفي ان يقال المراد من الاختلاف المذكور هو اختلاف  
 الغضبتين بحيث لا تحتجان ولا ترتفعان معا والموجود ههنا انما هو الاول لا الثاني اذ يجوز  
 ارتفاعهما معا انتهى ناش من عدم تحرير مراد المحشى بل ذلك مراد المحشى ايضا كما حررناه  
 والحق ان خصوص المادة قد يكون باجماع الغضبتين في الصدق دون الكذب كما في  
 قولنا بعض الحيوان انسان وبعض الحيوان ليس بانسان وقد يكون باجماع الغضبتين  
 في الكذب دون الصدق كما في قولنا كل حيوان انسان ولا شيء من الحيوان بانسان ومانحن  
 فيه من هذا القيل فلهذا در المحشى حيث اشار الى هذا البيان في تحشية قوله فخرج به الشيطان  
 اه كما وضعناه هناك في الحاشية فن حرر المقام بان يقال الاختلاف المذكور بخصوص المادة  
 والازم ذلك في كل شخصيتين مختلفتين بالايجاب والسلب مع عدم وحدة الزمان وليس  
 كذلك فان قولنا زيد كاتب امس زيد ليس بكاتب اليوم مثلا يجوز صدقهما معا وكذبا معا  
 ثم اعترض عليه بما اشار اليه القائل السابق لم يتفطن لما اراده المحشى ههنا وان كان ما ذكره  
 متبادرا من ظاهر الكلام قال المص والزمان والمكان اى زمان نسبة المحمول الى الموضوع  
 ومكانه لازمان التكلم ومكانه اذا الاختلاف في زمان التكلم ومكانه لا يدفع التناقض فافهم قال  
 الشارح بخلاف الجسم مفرق للبصر اى من زيل العين جعله بعضهم من الفرق بالقاء المجبة  
 واستدل على ذلك بقولهم الاسود جامع للبصر اى مع السواد ليس بجامع للبصر اى مع  
 اللاسود فاستفاد منه ان البصر لا يستقر على البياض ولا يتخفى ان الكلمة من المزيد لامن  
 الثلاثى فكونها من الفرق بعيد ثم ان قولهم المذكور لا يدل على ما دعاه ولودل لكان اثباتا للغة  
 بالقياس واما نحن فلم نجد من كتب اللغة التى عندنا ما يشي العليل قوله ان نعتبره على  
 صيغة المضارع المجهول وقوله وزد على صيغة المضارع المجهول ايضا عطف على  
 نعتبر السابق وحاصله ان الصحيح ان يعتبر في تحقق التناقض وحدة النسبة الحكمية وزد  
 كل الوحدات الى تلك الوحدة لوجود التناقض عنده ووجد الوحدة الواحدة المعهودة  
 دون الوحدات التى اعتبروها اذ لا حصر فيما ذكره هذا وهذا انما يرد اذا قصدوا الحصر  
 فيما ذكره والظاهر انهم ارادوا بيان ماهو الغالب فلا يرد ذلك عليهم وما قبل  
 من ان الاختلاف بالعلة والاكذ وغيرهما داخل في اختلاف المحمول فلذا لم يذكرهما  
 ليس بشيء لان الاختلاف بالزمان والمكان والاضافة والقوة والفعل داخل في اختلاف  
 المحمول على ما نص عليه كثير من المتأخرين فبح اذا اعتبروا الاندراج في العلة والاكذ  
 وغيرهما يلزم عليهم اعتباره ايضا في الزمان والمكان والاضافة والقوة والفعل والا  
 يلزم الترجيح بلامرجه فالحق ان من ذكر الوحدات الثمانية لم يعتبر الاندراج ههنا بل ذكر  
 ماهو الغالب ولما كان هذا ايضا غير خال من الكدر لم يلتفت اليه المحققون بل اعتبروا  
 وحدة النسبة الحكمية فكلمنا اتحدت النسبة في الغضبتين اتحدت جميع الوحدات  
 الثمانية وليس الامر بالعكس اذ يحتمل هنا ان يوجد اختلاف في الغضبتين بحسبة  
 من الجهات فبح لا يوجد اتحاد النسبة فيهما فلا يوجد التناقض هذا قوله واعلم اه  
 اشارة الى تحقيق في المقام مع التأييد لما صححه الشارح وحاصله ان الوحدات المذكورة  
 التى هي شروط تحقق التناقض انما اعتبروها لاجل تحقق وحدة النسبة الحكمية التى  
 بها يحصل التناقض ولما كان غرضهم ههنا تحصيل قضايا مساوية للرفع كما سبق

ههنا مقابلا لخصوص المادة كما اشار اليه شارح الشمسية والا فلا اختلاف بخصوص  
المادة من جزئيات الاختلاف بالواسطة ولعل لهذا ذكره الشارح ولما كان ما ذكره  
من المثال غير شامل للاختلاف بخصوص المادة اوردته المحشى قوله لما اختلف  
المقتضيات ضرورة ان مقتضى الطبيعة النوعية لا يختلف في افرادها وان اختلفت  
الافراد بشخصياتها فما قيل من انه كما ان الجنس ماهية مهمة متحصلة بالفصول  
كذلك الطبيعة النوعية متحصلة بالعوارض الشخصية فلم لا يجوز ان يختلف مقتضى  
الطبيعة النوعية ايضا ليس بشئ بل ناس من عدم الفرق بين الطبيعة النوعية  
وبين الشخصيات ولا يلزم من اختلاف الافراد اختلاف مقتضى الطبيعة النوعية  
فيم يلزم ان يختلف مقتضى الطبيعة النوعية في افرادها لكن ذلك اختلاف في الشخصيات  
لا في مقتضى الطبيعة كما هو المتيقن ههنا قوله قيل نقبض القضية اه فيه  
اشارة الى ان النقبض انما يكون للقضية كما عرفته والا فلا وجه للتخصيص  
بالقضية اذ نقبض المفرد على تقدير وجوده رفعه بعينه ايضا ولو قيل وجه  
التخصيص هو كون الكلام في القضية كان هذا رجوعا الى ما سبق فاقيل من ان  
في الاضافة المذكورة اشعارا بعموم النقبض للمفردات ليس بشئ قوله ولا حاجة الى  
والحال انه لا حاجة اه وبجمل ان يكون ابتداء كلام والاولى ان يقال فلا حاجة اه  
قوله الى اعتبار شئ من تلك الشرائط كما لوحدات الثمانية وغيرها قوله نعم  
قد يعتبرون اه ظاهره انهم قديمه يرون في النقابض ارتفاع القضايا وقد يعتبرون  
لوزنها المساوية فيحتاجون في تحصيل تلك اللوازم المساوية الى تلك الشرائط وان  
لم يحتاجوا في معرفة النقابض الحقيقية اليها وقد اشار الى هذا البيان شارح المطالع  
وغيره لكن هذا يقتضى ان يوجد لهم في القضايا نقابض حقيقية ولا يمكن لهم ذلك  
فلا بد ان يصرف هذه العبارة عن ظاهرها بان يحمل كلمة قدم على التحقيق وصيغة  
المضارع على الاستمرار بمعنى ان اعتبارهم تلك القضايا لتحقيق مستمر الى ان بلغ من الشهرة  
الى حيث لا يطلق اسم النقبض الاعلى تلك القضايا المساوية فصار حقيقة عرفة فيها  
فالمراد من النقبض ههنا ليس الا المساوى للنقبض الحقيقي كما اشار اليه شارح القسطاس  
واستحسنه الشريف في الحاشية الصغرى فمن لم يتفطن بهذا قال ما قال فظهر من هذا  
ان عرضهم من شرائط الوحدات وغيرها تحصيل تلك اللوازم المساوية غاية انهم  
اختلفوا في طريق تحصيل تلك اللوازم المساوية منهم من اكثر الشروط ومنهم من قلها  
وارجع بعضها الى بعض ومقصود الكل انما هو تحصيل تلك اللوازم المساوية فلا تراخ  
بينهم في المقصود والتكلاان على الملك المعبود قوله قلنا لا نمحقق النقض فيه لان  
الاختلاف المذكور ليس لذاته بل بخصوص المادة الاربى انه اذا تحقق القضية الاولى  
منها لم يتحقق الاخرى منها بناء على ان الابوة صفة لو تحققت امس تحققت اليوم فقد  
صدق الاولى وكذب الاخرى لكن لا يلزم من الاخرى كذب صدق الاولى ايضا على  
ما هو اللازم في التساقض اذ يجوز ان يكون زيدا بالعم وباليوم ولا يكون ابلا امس فظهر  
ان الاختلاف المذكور بعدم الاجتماع صدقا لا كذبا انما هو من خصوص المادة  
لذاته حتى يلزم وجود التساقض بدون الاتحاد في الزمان فاقبل من انه لا حاجة في التفصي



بان الوجود ينضم الى الماهية لا بشرط كونها موجودة بل في زمان كونها موجودة  
 بهذا الوجود لا بوجود آخر وحاصله ههنا ان ثبوت الشيء للشيء لا ينفك عن ثبوت الماهية  
 في نفسه ولو كان بهذا الثبوت وكذا الحال في حل الصفات السابقة على الوجود وههنا  
 كلام لا يتحمله المقام قوله وقد مر ان المتناقضين لا تأييد لعدم وجود التناقض  
 في المفهومين اللذين يجوز ارتفاعهما كما قررنا أولا قوله لذاتهما ويلزمه التماثل في جميع  
 الارزمنة والاحوال بل يلزمه التماثل اجتماعا وارتقا فاقوله اجتماعا وارتقا عاين للمتماثل  
 الذاتي ولذا اكتفى الشريف العلامة في تفسير المتناقضين بالتماثلين لذاتهما هذا  
 ولانتمت الى ما قبل هنا قوله فيه انها مفردة لكن التناقض فيها في قوة تناقض  
 القضايا اقول قد سبق منا ان تناقض المفردات لا يكون في قوة تناقض القضايا الاربعة  
 القياس الى ذات واحدة كما اعترف به المحشي سابقا فعلى هذا يكون التناقض باعتبار  
 الحكم فيها وهذا لا يتناقض في مراد الش ههنا من ان المفردات اذا اعتبر معها الحكم تحقق في  
 التناقض هناك حقيقة لكن لا يكون ما وقع فيها التناقض مفردة بل احكاما والحق  
 ان المفردات بدون اعتبار الحكم فيها لا يقع فيها التناقض وباعتبار الحكم فيها يكون  
 التناقض فيها من تناقض القضايا قوله اي الاختلاف بالايجاب والسلب يكون  
 مستقلا في ذلك الاقتضاء ولا يكون محتاجا الى امر آخر كذا في حواشي التجر يد للسيد  
 اقول وذلك لا يكون ابرعابة جميع الشروط اذ لو اتى شرط منها لم يتحقق ذلك الاختلاف  
 فلا يوجد التناقض فما قبل من انه ان اراد به ان الصورة عليه تامة لذلك الاقتضاء  
 ولا يدخل لخصوص المادة فيه كما هو المستفاد من كلام السيد لم ان لا يتحقق التناقض  
 بين قولنا كل انسان حيوان وليس كل انسان بحیوان لان صورتهما الموجبة الكلية  
 والتساوية الجزئية ليستا على مستقلة لذلك الاقتضاء والالزام ان يتحقق التناقض  
 في كل مادة يوجد فيها هاتان الصورتان مثل كل انسان حيوان وليس كل حيوان بانسان  
 وليس كذلك وان اراد به ان تلك الصورة مدخلا في ذلك لزم ان يتحقق التناقض  
 في قولنا كل انسان حيوان ولا شيء من الانسان بحیوان وليس كذلك ايضا انتهى  
 ليس بشيء لان المراد ان نفس الاختلاف بحيث يراد فيه جميع الشروط هنالك مستقل  
 في ذلك الاقتضاء ومن البين ان المواد المذكورة لم يراع فيها جميع الشروط ولخصه  
 ان نفس الاختلاف مستقل في ذلك الاقتضاء لكن لا يوجد الاختلاف المذكور ابرعابة  
 جميع الشروط هذا قوله وكذلك اي كما خرج المادة التي ذكرها الش لكون الاختلاف  
 المذكور فيها بالواسطة خرج المادة التي يكون الاختلاف فيها بخصوص المادة فان قولنا  
 كل انسان حيوان ولا شيء من الانسان بحیوان مختلفان ايجابا وسلبا بحيث يقتضي  
 صدق احدى هما وكذب الاخرى وان قولنا بعض الانسان حيوان وبعض الانسان  
 ليس بحیوان مختلفان ايجابا وسلبا بحيث يقتضي صدق احدى هما وكذب الاخرى ايضا  
 لكن كل من الاختلاف المذكور ليس لذاته بل بخصوص المادة وهي كون الموضوع  
 اخص من المحمول ولو كان الموضوع اعم من المحمول لكذب الكلين وان صدق  
 الجزئيتان مثل كل حيوان انسان ولا شيء من الحيوان بانسان وبعض الحيوان انسان  
 وبعض الحيوان ليس بانسان كما يشير اليه المص هذا واعل هذا مبني على جعل الواسطة

قال الشارح العلامة فان الشيء وعدوله يرتفعان لعدم الاثبات قبل معنى هذا الكلام ان الشيء المحصل مفهوم مفرد من حيث هو هو وعدوله ان يحصل معنى حرف السلب مضموما اليه صائرا معه شيئا واحدا ومن الذين ان الاثبات في المحصل حتى يكون عدوله رفعا لذلك الشيء وسلبه ونقيضا وانما هو وهو مفهوم مان مفردان يرتفعان بانفسهما فقط واقول لو كان معناه ما ذكره افهم منه فهما ظاهرا ان الشيء وعدوله لو اثبتا الى شيء آخر لم يجوز ارتفاعهما كذبا ولو عند عدم الموضوع وهو مع كونه مخالفا لما صرح به الشريف في حاشية المطالع من ان الشيء وعدوله اذا نسبا الى شيء يجوز ارتفاعهما كذبا حيث قال السيد فيحصل ح قضيتان متناقضتان صدقا لا كذبا بخلاف للواقع ايضا لان الشيء وعدوله مفهومان من المفهومات يجوز ارتفاعهما كذبا عن ذات الاحتمال انصافها بمفهوم مغاير لهما ولعله اشتبه عليه العدول والسلب فخاف مما يفسره المحشي في صورة السلب فوجه عبارة الش بما يقتضي ما يخالف الواقع وما حققه الشريف ايضا فالحق ان معناه ان الشيء وعدوله يرتفعان عن الموضوع المعدوم لان كلامهما عبارة عن مفهوم ثابت وح اذا كان الموضوع معدوما لا يوجد الاثبات بشيء منها عليه فيجوز ارتفاعهما ولا كذلك السلب بمعنى النقيض على ما سلف على ما حققناه وعلى هذا المعنى مشي المحشي في هذا المقام والعجب من القائل الفاضل انه قنع بظاهر عبارة الش فيه مع انه بصدد تسليم تحقيق الشريف والش ههنا والحال ان الثاني لا يتم الا بان يكون مراد الش ما قررناه كما اشار اليه المحشي ويشير اليه قوله اي حين هدم الموضوع لا متناع اه يعني ان مراد الش من قوله لان الشيء وعدوله يرتفعان لعدم الاثبات ان الشيء وعدوله يرتفعان عن الموضوع المعدوم لعدم وجود الاثبات بكل منهما ح لان الاثبات على غير الثابت من حيث انه غير ثابت ممتنع ضرورة ان ثبوت الشيء للشيء فرع ثبوت المثبت له ان في الذهن ففي الذهن وان في الخارج ففي الخارج ولما كان حرف السلب جزء من المعدول صائرا معه شيئا واحدا كان المعدول مفهوما من المفهومات كالمحصل المفرد فح يجوز ارتفاعهما عند عدم الموضوع ولا كذلك النقيض بمعنى السلب اذ كل مفهوم سوى الشيء ونقيضه بمعنى السلب يصدق عليه احدهما فلا يجوز ارتفاعهما كما فصله سابقا وهذا ما اشار اليه الشريف في حواشي المطالع من انه لا مانع بين التصورات بدون اعتبار النسبة واما اذا اعتبر النسبة الى شيء وح ان كان حرف السلب جزء من المفرد يحصل هنا قضيتان متناقضتان صدقا لا كذبا بقاء هلي انه يجوز ارتفاعهما عند عدم الموضوع هذا فلا يلتفت الى ما قيل من ان مراد الش ليس ما فهمه بل مراده انه لا اثبات للمحصل المفرد في نفسه فعدوله ليس نقيضا له فيجوز ارتفاعهما بانفسهما انتهى لانه قد عرفت انه ظاهر العبارة غير ملتفت اليه بل الحق فيه ما اشار اليه المحشي على ما حققناه وانما قيد بقوله من حيث انه غير ثابت اذ يمكن اثبات الضمك على زيد المعدوم في الخارج غايته ان يكون القضية كاذبة لكنه ليس من حيث انه غير ثابت بل من حيث انه ثابت في الخارج ثم ان قولهم ثبوت الشيء للشيء في ظرف فرع ثبوت المثبت له في ذلك الظرف منقوض بحمل الوجود المطلق وحمل الصفات السابقة على الوجود كالا مكان اجاب عنه شارح الموافيق في بحث الوجود



بان يكون المراد من القضايتين ما يطلق عليه القضيتان سواء كانا بالفعل او بالقوة  
 على طريق عموم ايجاز والايلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز ولهذا صدره بالامكان  
 وما قبل من انه لما كان هذا متخالفاً لما ذهب اليه الجمهور صدره بالامكان فالاولى  
 ما ذهب اليه الجمهور فقد عرفت اضمحلاله بما حققناه فلا نعيده بل المحشى معترف  
 بما حققه الشريف المحقق كما يدل عليه قوله كذا حققه المرتضى قدس سره قالوجه  
 ما اشترى اليه ثم ان حاصل الجواب ان مفهوم الانسان مثلاً المأخوذ بسلب صدقه  
 على ذات واحدة وان كان نقبضاً بمعنى السلب لكن استناقض بينه وبين الانسان  
 المأخوذ بصدقه على تلك الذات في قوة تنقض القضايا كيف لا وهما في المأل حكمان  
 متناقضان كالقضيتين اللتين هما محمولاهما فاستناقض المذكور بين المفردين في الحقيقة  
 تناقض بين القضيتين فلذا عرفت ان التناقض باختلاف القضيتين اه بحيث يندرج فيه جميع  
 افراد التناقض ويؤيده تصريح بعضهم ايضاً بأنه لاتناقض في التصورات فالتعريف  
 المذكور جامع لجميع الافراد قطعاً قوله كذا حققه المرتضى قدس سره في جواشي  
 التجريد بل في اكثر تصانيفه وتبعه كثير من المحققين كالش والخيالي وغيرهما وما قبل  
 من انه ربما يشعر كلامه في بعض قصائفه الى كون التناقض مشتركاً معنوياً بين القضايا  
 والمفردات بل بعض كلامه يشعر بكونه مشتركاً لفظياً بينهما فهو على تقدير تسليمه  
 كلام على مذاقهم لا على مذاقه ومثل هذا الاضطراب غير لائق بمنصبه الشريف  
 والقول بان نزاعه انما هو في كون ما ذهب اليه مختاراً لاحقا ليس بشيء بل الحق  
 ان السيد المرتضى قدس سره لا يرضى بما ذهبوا اليه وانهم في بيان التناقض للتصورات  
 متماثلون والحق ما اشاروا اليه في تعريف التناقض قوله واجيب عنه بوجه آخر  
 جواب تخصيص المعرف بحسب الغرض وهذا مما اشار اليه شارح المطالع حيث قال  
 في الجواب عن الاعتراض بان التناقض كما يقع في القضايا يقع في المفردات فانحصص  
 الاختلاف في الحسد بالقضيتين يحتمل التعريف غير جامع المراد من المعرف ههنا  
 التناقض بين القضايا لان الكلام في احكامها وانما خصصوا بحثهم بذلك وان وجب  
 ان يكون مباحثهم عامة منطبقة على جميع الجزئيات لان عموم مباحثهم انما يجب ان يكون  
 بالنسبة الى مقاصدهم واغراضهم ولما لم يتعلق لهم بالتناقض بين المفردات غرض  
 فبعد بل جعل غرضهم انما هو في التناقض بين القضايا حيث صار قياس الخلف  
 المتوقف على معرفته عمدة في اثبات المطالب في العلوم الحقيقية بل وفي اثبات احكامهم  
 من العكوس واتساج الاقدسة لاجرم اختص نظرهم بالتناقض بين القضايا ونهوا  
 في تعريفهم ياه على ذلك انتهى واحله مال بذلك التوجيه الى مذهب الجمهور ولا يخفى  
 على ذوي فطنة انهم كانوا اشاروا الى بيان نسب بين العينين اشاروا اليه ايضاً بين التقضيتين  
 كما يشهد به الرجوع الى جانب التصورات فلا بد عليهم ان يعرفوا التناقض في التصورات  
 في ذلك الجانب او يدرج ههنا فان زعموا انه لاتنفع في بيان التناقض في التصور فبدر عليهم  
 ان اللازم ان يترك بيان النسب بين التقضيتين ايضاً فالحق ان التناقض مخصوص  
 بالقضايا وان ما اشاروا اليه في ذلك الجانب ليس بتناقض حقيقي بل مجردى على سبيل  
 التأويل وان ما اشاروا اليه في بحث القضايا ما هو حقيقة الحال والتوفيق على ملاك المتعال

الشريف من ان المتناقضين هما المفهومان المتماثلان لذاتهما اجتماعا وارتقايا والشيء  
 مع عدوله لا يكون كذلك فهما ليسا متناقضين وقد عرفت انهما مدار ما حققه الشريف  
 قوله اجتماعا وارتقايا اي وجودا وهدما وتفسيره بقوله بالا اجتماع والارتقايا في جميع  
 الازمنة والاحوال ليس يجب بل ذلك ليس معنى الاجتماع والارتقايا وان لمهما قوله  
 اللهم الا ان يفسر المتناقضان اه هذا من كلام الشريف كما فصلناه واشار به الى بعد  
 التفسير المذكور جدا وقد عرفت وجهه فتذكر ايضا ولذا قال لكن ذلك انفسر  
 بعيد غاية البعد فلا يلتفت الى اطالة البعض ههنا ايضا قوله وبهذا المعنى اي بهذا  
 المعنى البعيد جدا ولذا قدم قوله لكن ذلك التفسير اه على هذا الكلام يعني انهم بنوا  
 ما قالوا رفع كل شيء نقيضه على ذلك التفسير البعيد فافالوه لا يعني من الحق شيئا فلا يلتفت  
 الى ما قبل من ان الاولى تقديم قوله وبهذا المعنى على قوله لكن ذلك التفسير اه ثم ان العبارة  
 المعروفة فيما بينهم نقيض كل شيء رفعه اه ولما كان هذا منقوضا بامر بن احدهما انه  
 لا يصدق على الاجتناب الذي هو نقيض السلب لان رفع السلب لا يوجب السلب لا الاجتناب  
 وثانيهما انه يقتضي ان يكون رفع الضاحك عن الشيء مثلاً نقيض الضاحك مع ان نقيضه  
 اثبات الضاحك للغير كما اوضحه المحشي في حواشيه على الخبالي غير الشريف تلك العبارة  
 الى ما ترى وتبعه المحشي وقد دفعنا النقيضين المذكورين هنالك مع اعترافنا ان الاولى  
 ما افاده السيد الشريف فراجع قوله بقي هناءه يشير الى ترويج مذهب الجمهور  
 مع الاعتراف بما حققه الشريف ايضا وحاصله ان النقيض بمعنى السلب المستلزم  
 للتناقض الحقيقي يوجد في المفرد ايضا اذا اعتبرنا نسبة المفردين المتناقضين كمفهوم صدق  
 الانسان ومفهوم سلبه الى ذات واحدة اذ لم يمكن اجتماعهما فيها ولا ارتفاعهما عنها  
 اذ كل مفهوم سواهما يصدق عليه انسان او يصدق عليه انه ليس بانسان فلا يخاو  
 مفهوم عن احدا الامرين ولا يجتمعان في مفهوم اصلا فهذا الاعتبار كانا متناقضين  
 كما لو اعتبرنا ههنا قضيتين يكونان محمولين لهما كانتا متناقضتين اذ الاولى منهما موجبة  
 محصلة والثاني موجبة سالبة المحمول وقد قرر في محله ان السالبة والموجبة سالبة  
 المحمول متلازمان فيكون هاتان القضيتان مختلفتين بالاجتناب والسلب فكانتا متناقضتين  
 كما ان المفهومين المفردين المقسسين الى ذات واحدة متناقضان فعلى هذا لا يكون  
 التعريف المذكور جامعا لخروج مثله عنه قطعاً واقول قد حقق الشريف في تصانيفه  
 انه لا تمنع بين التصورات بدون اعتبار النسبة الى شيء فالانسان والانسان فان اعتبر  
 نسبتهما الى شيء فمع ان لم يكن حرف السلب راجعا الى النسبة يحصل ههنا قضيتان  
 متناقضتان صدقا لا كذبا وان كان راجعا الى السلب كانا متناقضتين انتهى كما اوضحناه  
 آنفا فعلى هذا لا يكون ماصوره من المثال مغاير للقضيتين اللتين هما محمولاهما كما اعترف  
 بذلك بقوله وقبسا الى ذات واحدة وبقوله لان كل مفهوم سواهما خافق من ان الحق  
 ان هذا القول زائد بل حشو مفسدان كل مفهوم ايا كان لا يخرج له عن طرفي النقيض  
 ليس بصواب بل الصواب ان التماثل الذاتي لا يوجد بدون اعتبار الحكم كما يشهد به  
 الرجوع الى الوجدان وقد اعترف به المحشي فيما اجاب به بقوله ويمكن ان يجاب عنه  
 قوله ويمكن ان يجاب عنه كانه جواب بتعميم القضيتين الى ما بالفعل والى ما بالقول



في حواشي التهذيب وقال ما حاصله ان التناقض في الاصطلاح اعم من ان يكون  
 في القضايا وفي المفردات والاصل في الاستعمال الحقيقة وقد قالوا نقيض كل شيء رفعه  
 وجعلوا مطلق التناقض من اقسام التناقض بل واما تخصيص التعريف ههنا بتناقض  
 القضايا فلا يكون انكلام فيها وكون تناقض القضايا عمدة في اثبات العكوس وانتاج  
 الاقضية لان التناقض مخصوص بالقضايا فعلى هذا كان التناقض مشتركاً معنويًا  
 بين تناقض القضايا وتناقض المفردات ومنهم من زعم ان التناقض مشترك بينهما لفظيًا  
 والى رد كلا القولين اشار السيد السند في حواشي المختصر الحاشية حيث فسر اولاً  
 المتناقضين بالمتماثلين لاذنهما ثم قال وما ذكره المنطقيون من تباين اطراف القضايا  
 فعلى وجهين احدهما ان يعتبر نسبة الاطراف الى الذات تقييداً للحاشية او سلباً  
 ويسمون هذا تقييداً بمعنى السلب وثانيهما ان يلاحظ مفهوماتها من حيث هي هي  
 ويجعل معنى حرف السلب مضموماً اليها صائراً معها شيئاً واحداً ويسمونه تقييداً  
 بمعنى العدول وكلاهما مجاز على التأويل اللهم الا ان يقال المتناقضان هما المفهومان  
 المتماثلان لاذنهما والتناقض انما في التحقق والانتفاء كما في القضايا واما في المفهوم  
 بانه اذا قبس احدهما الى الآخر كان اشد بعداً مما سواه فيوجد ايضا في التصورات  
 كفهومي الفرس والافرس وبهذا المعنى قبل رفع كل شيء تقييده سواء صكان  
 رفعه في نفسه او رفعه عن شيء انتهى فقد اشار الى ان التناقض بالمعنى المختار  
 عنده لا يوجد في التصورات الا على سبيل المجاز والتأويل الا ان يعرف المتناقضان  
 بالمتماثلين لاذنهما فتح يوجب التناقض في التصورات ايضا بناء على ذلك المعنى  
 المصطلح كما فصله المحشي ونحن نقول بتوفيق الله تع التحقيق ما ذهب اليه الشريف  
 من ان المتناقضين هما اللذان يتماثلان لاذنهما اجتماعاً وارتقائاً لانهم اجمعوا  
 على ان اجتماع التقيضين مح وارتفاع التقيضين مح ولو وجد التناقض حقيقة  
 في التصورات ومن البين ان المفهومين المتماثلين وان لم يجز اجتماعهما صدفاً  
 لكن يجوز اتفاؤهما معا عن الموضوع المدوم كما لو قيل شريك الباري بصير  
 وشريك الباري لا بصير فكلاهما متباينان عن الموضوع لكون الموضوع معدوماً  
 لكان ما اجمعوا عليه من المقدمة الثانية فاسداً بل كان ارتفاع التقيضين جائزاً عندهم  
 مع انه لم يقل به احد منهم ولا من غيرهم فالحق ان التناقض الحقيقي انما يوجد في القضايا  
 كما اعترفوا به في اثبات تينك المقدنتين المسلمين وان اصطلاحهم في التناقض على المعنى  
 الثاني مما لا وجه له بل اصطلاحهم على ذلك المعنى متناقض مع اعتراف تينك المقدنتين  
 فلذا مال الشارح وكثير من المحققين الى ما حققه الشريف ولم يلتفت الى ما اشتهر  
 فيما بينهم وان صدر ذلك من مثل شارح المطالع وصاحب القسطاس ومن تبعهما  
 مثل ابى الفتح وغيره فلا يلتفت الى الطائفة بعضهم في ترويج مذهب الجمهور بمجرد  
 جلالة شأنهم فالحق ما اشار اليه الشريف وان ما اشاروا اليه من وجود التناقض  
 في التصورات مسامحة منهم وليس هذا اول حادث وقع منهم وقدز دنايانا له  
 في حواشينا على انطالى قوله بناء على ان المتناقضين اه لبس هذا استدلالاً بالتعريف  
 على المدعى بل بيان المبني عليه لما اشار اليه الش يعني ان ما اشار اليه الش مبني على ما حققه

وكذب الاخرى فمدفوع بان مثله من قبيل اغناء الثاني عن الاول ومثله لا يعد مستدركا  
والا لزم الاكتفاء في كل تعريف بالقيد الاخير والتحقيق ان القيد الواقعة في التعريف  
لا سيما في الحدود لتحقيق مفهوم المعرف وذلك لا يكون الا باخذ القيد ومع ذلك  
جملها على كونها قودا مخرجة ما يمكن ذلك كما فعله الشارح اولى واخرى قوله  
وبالعدول والتحصيل اه عطف المجموع على مجموع قوله بالحمل والشرط كما اشار  
اليه في الموضوعين بقوله بان يكون اه ونظيره ما اشار اليه ائمة التفسير في قوله تعالى هو  
الاول والاخر والظاهر والباطن هذا واعلم ان حرف السلب ان كان جزءا من احد  
الطرفين يسمى القضية معدولة فان من الموضوع معدولة الطرفين وان من المحمول  
معدولة المحمول وان من الطرفين معدولة الطرفين والاسمى محصلة وكذا الشرطية  
فالاختلاف السابق بالحمل والشرط هذا بالعدول والتحصيل سواء كانا حليتين  
او شرطيتين او مختلفتين قوله يشمل الصور المذكورة التي اشار اليها مفصلا وما قبل  
من ان القيد انما يخرج ما ينافيه لا ما يفياره في الجملة ففي هذه الصور كما يكون الاختلاف  
بالعدول والتحصيل والحمل والشرط يكون ايضا بالاجاب والسلب كما اشار اليه  
المحشي فلا بد للشارح ان يقال بالعدول والتحصيل والحمل والشرط فقط اولا غير  
وما يؤدي مؤداه مدفوع بان النظر ههنا انما هو الى الاختلاف بالعدول والتحصيل  
وغيرهما ومن البين ان الاختلاف بالعدول والتحصيل مثلا ولو كانا مختلفين ايجابا وسلبا  
يغابر الاختلاف بالاجاب والسلب فقط كما هو المراد من التعريف ههنا فالقول في دفعه  
بان للاختلاف بالعدول والتحصيل مثلا اعتبارين واخراج بهذا القيد اعني قيد  
الاختلاف بالاجاب والسلب انما هو اعتبار العدول والتحصيل فقط لامعاده ليس  
بشيء ناش من عدم الاطلاع على ماهو المراد من القيد في التعريف ثم ان القائل الاول لما  
اطلع على ما جرنا القيد في التعريف استشعر اعتراضا وقال فمح يتي قوله بحيث يقتضي لذاته  
مستدركا اذ يكفي ان يقال انه اختلاف القضيتين بالاجاب والسلب على ما حققه مفصلا  
في المطارحات فالحق ان قيد الاجاب والسلب ليس الاحتراز بل هو لتحقيق مفهوم  
التناقض وان اختلاف القضيتين بحيث يقتضي لذاته لا يكون الا بالاجاب والسلب  
كما اوضحه التفتازاني وفيه ان كون القيد في التعريف لتحقيق مفهوم المعرف لا ينافي  
كونه مخرجا ايضا على ما شرنا اليه وانه لا يكون اغناء القيد الثاني عن القيد الاول  
مستلزما لاستدراكه كما حققناه فالحق ان حمل القيد المذكور على كونه قيدا مخرجا  
مع كونه لتحقيق مفهوم التناقض اولى من كونه مقصورا على كونه لتحقيق المفهوم  
فقط كما لا يخفى على الفطن وما ذكر في المطارحات لا ينافي ما شرنا اليه فافهم قوله اى غير  
الحمل والشرط والعدول والتحصيل فيه اشارة الى ان الضمير في كلمة غيرهما ضمير  
التأنيث كما في بعض نسخ الشرح ولو كان ضميرا لتثنية كما في بعض آخر منها لقال  
اى غير الحمل والشرط وغير العدول والتحصيل الا ان يقال نباح في ذلك لظهوره قوله  
في زعم البعض فيه اشارة الى تزييفه وقد قيل الزعم مطية الكذب ولذا قال والتحقيق  
اه ثم ان هذا التحقيق مما صرح به الشريف العلامة في حواشي مختصر المنتهى وان كان  
محالفا لما قرره كثير منهم شارح المطالع وصاحب القسطاس وغيرهما وتبعهم ابو الفتح



منها عدم الاجتماع في الموضوع وعدم الخلو عنه اوعدم الاجتماع فيه اوعدم الخلو  
عند والقول بانه ح يكون حلية مرددة المحمول رجوع الى اول الكلام لابلتفت الى مثله  
في تحقيق المقام اذ لمجوز التركيب من الاجزاء الكثيرة ان يقول مقابل المتكلم ح حيث  
لم يورد الكلام بمفصلات عديدة بل اوردها بكلمات مختصرة فعلى هذا يكون التركيب  
المذكور تركبا بحسب الحقيقة لا بحسب الظاهر كما حققه الش ههنا اقتفاء بشارح  
المطالع والحق ان ما اشار اليه المحشى ههنا لا يخلو عن متانة وان خفي مراده على  
القاصرين وان الش العلامة اشار الى جواز تركيب المفصلات من الاجزاء المتكثرة  
في فصول البدائع وقد صرح بذلك صاحب المطارحات حيث قال واما المنفصلة  
فالمشهور انها تحتمل الكثرة الى غير النهاية ثم فصل وحقق ما حاصله انه يجوز تكرار  
الاجزاء اذ انسبت الى موضوع واحد وقبست الى ما يجمعها من زمان او مكان او حال  
انتهى فلعلم المحشى اخذ ما ذكره ههنا من كلامه ولا شبهة في علمه مقاله ويدل على ما قررنا  
ان صاحب المطارحات قال في بحث القياس الاستثنائي وان كانت المنفصلة ذات اجزاء  
يستثنى عين احدها حيث يتعين ذلك فيتيج نقبض البواقي او يستثنى نقبض احدها  
حيث يجب ذلك فيتيج منفصلة في البواقي ولا يتعين من ذلك احدها وهكذا اشار الش  
في فصول البدائع فلا ينبغي ان يترك كل ذلك بكلام صدر عن شارح المطالع وان اختاره  
الشارح ههنا على اننا نقول النزاع بين الشارح والمحشى ههنا انما هو في كون التركيب  
المذكور تركبا بحسب الظاهر كما قال به الش او بحسب الحقيقة كما قال به المحشى والظاهر  
هو هذا اذ المراد من امثال المنفصلة المتكثرة الاجزاء انما هو التردد الواحد بين  
الاجزاء وان قيل لمثله انه حلية مرددة المحمول ولا قول احد في مثله ان هناك انفصالات  
وترديدات بين الاجزاء وهذا القدر كاف في كون التركيب المذكور تركبا بحسب الحقيقة  
هذا لكن على هذا يكون النزاع لفظيا لان كلام الشارح ههنا على ان يكون المراد  
بالمنفصلة ههنا حقيقةا وذلك لا يكون الا بين القضيتين على ما هو صريح كلماتهم  
ومقتضى نعر بساتينهم للشرطية وكلام المحشى مبنى على ان يكون المراد بالمنفصلة المتكثرة  
الاجزاء ما هو اللازم لها اعني التردد بين الاجزاء فان اراد الشارح فيما سبق بالتركيب  
الظاهري هذا الذي ذكره المحشى لم يبق نزاع الا في القول بان التركيب المذكور  
ظاهري كما قال به الشارح او حقيقي كما قال به المحشى واعلم الشارح نظر الى حقيقة  
الانفصال فحكم بان التركيب المذكور ظاهري والمحشى نظر الى المراد من ذلك التركيب  
فحكم بان التركيب المذكور بحسب الحقيقة فيكون الحقيق ظاهريا والظاهري حقيقيا  
فاندفع بهذا اوهام الناظرين فافهم هذا المقام قوله على المطلقات اه احتراز  
عن الموجهات فان شيئا منها ومن احكامها من التناقض وغيره لم يذكر في هذه الرسالة  
قال الشارح يخرج اختلاف المفردى اشار به الى ان الاختلاف جنس بعيد والقضيتين  
فصل بعيد يخرج الصور المذكورة وما قبل من ان الصور المذكورة تخرج بقوله بالايجاب  
والسلب بل لا حاجة الى هذا القول ايضا لخراج الاختلاف الواقع بين القضيتين  
بغير الايجاب والسلب كالعدول والتحصيل وغيرهما لان ذلك خارج عن قوله بحيث  
يقضى لذاته اه فالظاهر ان يقال هذا الاختلاف المقتضى لذاته صدق احدى القضيتين

لزم  
وهو ان ما ذكره المحشى  
الكلام لا ينطوقه في الشرطية  
وهو الحكم بوقوع النفاة بين  
القضيتين وعدمها على ما قالوا  
وان ما ذكره حلية مرددة المحمول  
وانه بالتأويل المذكور يربط  
المنفصلات كلها الى الجملة وهو يربط  
ولا يصح استعمالها في الاتناجات  
وانهم عرفوا المنفصلات بما يكون  
الحكم بالنفاة بين القضايا على ما  
صرحوا انتهى و كل ذلك ناش  
من الحيرة وعدم فهم التركيب  
من كلامه اذ مراده ان مثل التركيب  
المذكور دليل على ان المراد فيه ترديد  
واحد لا ترديدات متعددة فان قال  
احد بان المراد في مثله ترديدات  
فعلية البيان ومثله حقيقى بان يكون  
التركيب المذكور تركبا حقيقيا  
وان كان تركبا بحسب الظاهر بالنظر  
الى ما ليس بمراد في مثله من حقيقة  
الانفصال وان استعملها الش  
في الاتناجات واقع وقد صرح به الش

ايراد الاول باطلب وجه ذلك الفرق ثم اشار على مذاقهم الفرق بين الحقيقة وبين مانعة الجمع  
 ومانعة الخلو في التركيب المذكور وعدمه ثم حقق بانه لا فرق بين الثلاثة في عدم جواز التركيب  
 من اكثر من اثنين فظهر بذلك ان الوجه الثاني كما اشار اليه الش بقوله والا فلا انفصال  
 الحقيقي اه اعقل من الوجه الثالث ان الوجه الاول الذي امضى عليه الش انم من الكل قال  
 الش واما الاخر بان اى مانعة الجمع ومانعة الخلو فتصدقان عند التركيب من الاجزاء الثلاثة  
 مثلا وان اريد منع الجمع ومنع الخلو بين جزئين معينين من اجزائها فيتصور في الاجزاء  
 الثلاثة مثلا منع الجمع او منع الخلو لثلاث كل منها صادق لان الاستحالة السابقة انما نشأت  
 من وجود منع الجمع ومنع الخلو بينهما معا كما في الحقيقة واذا خلصت الاجزاء لواحد  
 منهما خلصت المنفصلة من الفساد وذلك لان مانعة الجمع تصدق عن جزئين كاذبين كما  
 صرحوا به فتركب عن الكواذب ايضا من غير لزوم محذور مثل قولنا هذا الشيء اما  
 حجر او شجر او حيوان فيحتمل ان يكون الكل كاذبا مع صدق منع الجمع بينها قطعا ومانعة  
 الخلو تصدق عن صادقين كما صرحوا به ايضا فتركب من الصواب من غير لزوم  
 محذور ايضا مثل قولنا هذا الشيء اما لا حجر واما لا شجر واما لا حيوان فيحتمل ان يكون  
 الكل صادقا مع صدق منع الخلو بينها قطعا لكن هذا على تقدير ان يكونا معنيين  
 الاخصيين واما اذا كان المراد بهما المعنى الاعم فيجتمعان مع منفصلة الحقيقة فيلزم  
 فيهما ما يلزم فيها قال الشارح والحق اه يعنى ان غاية ما قيل في حكمهم المذكور  
 ما ذكرناه لكن الفرق المذكور ليس بتمام لانهم ان ارادوا بقولهم الحقيقة لا تركب من اكثر  
 من اثنين بخلاف مانعة الجمع ومانعة الخلو ان المنفصلة الواحدة الحقيقية لا تركب  
 من اكثر من اثنين بخلاف المنفصلة الواحدة المانعة الجمع ومانعة الخلو فانها يمكن  
 ان تركب من اكثر من اثنين فلانم ان المنفصلة القائلة بان هذا الشيء اما حجر او شجر او حيوان  
 او بانه لا حجر او لا شجر او لا حيوان منفصلة واحدة بل منفصلات متعددة وان ارادوا بها  
 المنفصلة الكثيرة فكما يتركب مانعة الجمع ومانعة الخلو من الاجزاء المتكثرة كذلك  
 الحقيقة تركب من اجزاء متكثرة وعلى كلا التقديرين لم يكن بين الحقيقة واختصاصها فرق  
 في ذلك كذا في شرح المطالع قوله اقول يمكن ان يكون المعنى حاصله ان مواد المنفصلة  
 المركبة من الاجزاء الكثيرة حاصلها ان مجموعها لا يجتمع في الموضوع ولا يخلو عنه اعم من  
 ان يكون بين كل جزئين منها انفصال او لا لان كل جزئين منها لا يجتمعان ولا يرتفعان وان كان  
 ذلك محتملا اذ لو كان ذلك مراد الاورد ذلك الكلام بمنفصلات متعددة وهذا المعنى انفصال  
 واحد تركب من اجزاء كثيرة وكذلك مواد المنفصلة المانعة الجمع المركبة من الاجزاء الكثيرة  
 حاصلها ان تلك الاجزاء لا يجتمع في الموضوع وهذا المعنى واحد ايضا قد وجد بين  
 الاجزاء وكذلك مواد المنفصلة المانعة الخلو المركب من الاجزاء المتكثرة حاصلها  
 انها لا تخلو عن موضوع وهذا ايضا انفصال واحد يتحقق بين المجموع لان هناك  
 انفصالات عديدة ولا يلزم فيه شئ من المحذورات لان ذلك مبني على اعتبار الانفصال  
 بين كل جزئين معينين وليس فليس وتلخيصه ان اراد الاجزاء الكثيرة بمنفصلة واحدة  
 اى منفصلة كانت قرينة قوية على ان المراد بها الانفصال الواحد بين تلك الاجزاء  
 لا الانفصالات المتعددة والانفصال الواحد بين الاجزاء الكثيرة يمكن بان يكون المراد



فيلزم ان لا يكون المنفصلة المركبة من اجزاء ثلاثة على ما هو المفروض مركبة من اجزاء  
 ثلاثة بل مركبة من جزئين فانها حلبة مرددة المحمول وهو محال لكونه خلاف المفروض  
 فظهر من هذا ان هذا البيان ليس رجوعا الى الوجه الاول كما توهم وان استمد ههنا  
 من بعض مقدمات الوجه الاول كما اشارنا اليه بقولنا لان الانفصال نسبة واحدة  
 وان ما ذكر فيه بقوله اما احسد الباقيين على التعيين كلام على سبيل الفرض والتقدير  
 لانه كلام محقق حتى يرد عليه انه يجب ان يكون الجزء الآخر نقبض الجزء الاول  
 او مساويه في المنفصلة الحقيقية وذا غير موجود ههنا ح انتهى على انه فساد آخر  
 لا يضر المستدل اذ عرضه ابطال هذا الوجه كما هو صريح قوله وبقي الاخر زائدا  
 حشوا فتأمل ولا يخبط قوله اقول كون التركيب من حلبة ومنفصلة بذلك المعنى  
 لا ينافي كونه منفصلة واحدة اقول نعم الا انه ينافي كونها منفصلة واحدة مركبة من ثلاثة  
 اجزاء كما هو المطلب ههنا بل غايته كونه منفصلة واحدة مركبة من حلبة بسيطة وحلبة  
 مرددة المحمول كما فصله المستدل ومن البين انه ليس بمط ههنا كما لا يخفى قوله وثالثها  
 ان تركبها من اجزاء ثلاثة اه حاصله انها لو تركبت من اجزاء ثلاثة مثلا فان تحقق  
 الجزء الاول يلزم عدم تحقق الجزء الثاني لثلا يبطل منع الجمع بينهما فح لا بد من تحقق  
 الجزء الثالث لثلا يبطل منع الخلو بين الاخيرين فيلزم تحقق الجزء الثالث على تقدير  
 تحقق الجزء الاول بقباس من الشكل الاول هكذا كلما تحقق الجزء الاول لم يتحقق الثاني  
 وكلما لم يتحقق الثاني تحقق الثالث ينتج انه كلما تحقق الاول تحقق الثالث وهو مح  
 لا امتناع الاجتماع بينهما وان لم يتحقق في الجزء الاول يلزم تحقق الثاني لثلا يبطل  
 منع الخلو بينهما فح لا بد من عدم تحقق الثالث لثلا يبطل منع الجمع بينهما فيلزم  
 عدم تحقق الثالث على تقدير عدم تحقق الاول بقباس من الشكل الاول ايضا  
 هكذا كلما لم يتحقق الاول تحقق الثاني وكلما تحقق الثاني لم يتحقق الثالث ينتج انه  
 كلما لم يتحقق الاول لم يتحقق الثالث وهو مح لا امتناع الخلو بينهما فهذا البيان جار  
 في جميع مواد المنفصلة الحقيقية المركبة من اجزاء ثلاثة وان صور المحشى الدليل المذكور  
 في مثال جزئي تقريبا الى فهم المبتدى فظهر ان هذا البيان مما اشار اليه الش ايضا  
 في جواب السؤال الثاني كما حققناه في تحضية قوله وجوها ثلاثة غايته انه اكنى بالشق  
 الاول واحال الثاني عليه قوله واما لم يذكر الش الوجهين الاخيرين اه قد عرفت  
 ان الش اشار اليهما ايضا في الجوابين وانه صرح ايضا بكون الوجه الثالث مختصا  
 بالمنفصلة الحقيقية نعم انه خص الوجه الاول بالذكر في ذيل قوله والحق لكونه جاريا  
 في المنفصلات الثلاثة وكونه مدار الوجه الثاني على ما اشارنا اليه بخلاف الوجه الثاني  
 والثالث قال الش تركبها بحسب النظاه جواب بتحرير مرادهم من التركيب المذكور  
 واقول كانه ما ل بذلك الى جعل النزاع افظبا اذ التركيب بحسب الظ مما لا ينكره  
 احد التركيب بحسب الحقيقة مما لا يقول به احد ايضا وقوله والا فلا انفصال دليل  
 لهذا التحرير فلا يلتفت الى ما تموله بعضهم ههنا ولا كان دليل التحرير عاما في جميع  
 المنفصلات وان قرره في مثال المنفصلة الحقيقية وكان هذا محال لما صرحوا  
 من ان التركيب المذكور غير جائز في الحقيقة وجاز في مانعة الجمع ومانعة الخلو وورد عليه

احدى الوجودين للآخر اورد ذلك لكن انى يكون ذلك والله الموفق لما نالك قوله  
 وقوله هدا معنى اصطلاحى ايضا لكن على عكس ما ذكره اش في الزائد والناقص  
 من حيث ان الزائد فيما ذكره الش يكون ناقصا في هذا الاصطلاحى والناقص هناك  
 يكون زائدا ههما والاعتراض السابق في المساواة مدفوع ههنا بما اشترنا به آتفا  
 فهذه ثلثة معان للزائد والناقص والمساوى احدها ما اشار اليه الش والثاني والثالث  
 اشار اليهما المحشى والفرق بينهما ان المعنى الاول والثالث يلاحظ فيهما انصاف  
 المتعلقة بالزيادة والمساواة وانقصان لزوجى الاسم على غيره كما هو حال المنقولات  
 وفي المعنى الثانى للفوضى يلاحظ الصحة الاطلاق كما هو حال الحقيقة والمجاز ولما كان المعنى  
 الثالث الاصطلاحى غير مشهور بينهم صدره بما يشعر التمرىض قال لش فان قلت اه  
 معارضة تقديريه اذ لا دليل للمص ههنا على ما ذكره قوله وجوه ثلثة اقول  
 اشار الش ههنا اليها جميعا اما الاول فهو صريح كلامه اولا واما الثانى فقد اشار اليه  
 بقوله في جواب السؤال الاول والا فلا انفصال لحقيقى في المثال المذكور على الحقيقة  
 بين ان يكون انعددا زائدا اولا يكون ثم على تقدير ان لا يكون زائدا بين كونه ناقصا او مساويا  
 اذ حاصله انه لا انفصال حقيقة بين الاجزاء الثلثة بل الانفصال الحقيقى بين الجزئ  
 الاول وبين عدده ومن البين ان علم الجزء الاول مردد بين الجزئين الاخيرين فكون  
 الانفصال حقيقة بين الجزء الاول وبين احدى الجزئين الاخيرين فيكون الانفصال  
 بين حلبة بسيطة وبين حلبة مرددة المحمول وهذا حاصل الوجه الثانى واما  
 الوجه الثالث فقد اشار اليه الش بقوله وجهه ان الحقيقة ان اريد بها اه وحاصله  
 ان الانفصال الحقيقى بين الاجزاء الثلاثة مما لا يتصور لان الجزء الاول منها  
 اذا صدق فان صدق الثانى يبطل منع الجمع بين الاولين وان لم يصدق فح ان لم يصدق  
 الجزء الثالث يبطل منع الخلو بين الاخيرين وان صدق يبطل منع الجمع بين الاول  
 والثالث والكل خلاف المفروض وكذا اذا لم يصدق الجزء الاول منها فان لم يصدق  
 الثانى يبطل منع الخلو بين الاولين وان صدق فح ان يصدق الجزء الثالث يبطل منع الجمع  
 بين الاخيرين وان لم يصدق يبطل منع الخلو بين الاول والثالث والكل خلاف  
 المفروض فظهر ان الوجوه الثلاثة مما اشار اليه الش مع التصريح باختصاص الوجه  
 الثالث بالمنفصلة الحقيقة فما ادعاه المحشى من خلل الوجهين لا يخفى عدم تمامته  
 على ذى العيين قوله فلا كلام لاحد فيه اى في جوازه فلا فائدة في ذكر تركها  
 اه اذ لا نزاع لاحد فيه فعلى هذا يكون قوله او متعددة اتوسيع الدائرة ومثله كثير  
 الوقوع في كلامهم قوله اذ لو كانت واحدة اه حاصله ان مثل هذه المنفصلة او كانت  
 واحدة كما زعموا يجب ان يتعين الجزآن منها الحكم بالانفصال لان الانفصال  
 نسبة واحدة لاسكون الابين الاثنين فبقرنه ان يكون احدى الاجزاء جزء اولا  
 والباقي جزء ثانيا ومن البين ان الباقي في المثال المذكور امر ان لا يار واحد وكان  
 الجزآن الثانى الواحد المعين منهما ثم المنفصلة به ويكون الآخر حشا وهو خلاف  
 المفروض وان كان واحدا منهما لا على التعيين يكون الجزء الثانى حلبة مرددة المحمول  
 فيكون الانفصال بين حلبة بسيطة وبين حلبة مرددة المحمول لابين اجزاء ثلثة



الش عام للكل ليس بجيد نعم لو كان مراد الش ان هذا مسئلة حسية فلا يراد بالزيادة  
 والمساواة والنقصان معانيها اللغوية لكان لما ذكره القائل وجه لكن ما ذكره المحشي  
 في بيان مراده ادق قوله اي حين اذا قيل العدداً لانه من مسائل الحساب وهم لم بصطلحوا  
 في هذه الالفاظ على معانيها اللغوية ولان المعنى اللغوي لا يصح في المساواة كما عرفت  
 آنفاً قوله الصواب ترك قيد التسعة كانه ارجع الضمير الى العدد مع استغراقه لافزاده كما اشار  
 اليه بقوله اذ ليس لكل عدد كسور ولو اريد بالضمير جنس العدد على طريقة الاستخدام  
 كما اشار اليه بقوله واعله اراد الاشارة الى ان الكسور تسعة اصح الكلام ولا يقع  
 الش في الملام فاندفع قوله فوقع فيما وقع فلا تقع فيما وقع والقول بان اضافة  
 الكسور الى الضمير الجنس والتسعة مرفوع على انه خبر مبتدأ تقديره هي التسعة  
 تعسف وارتكاب لما هو خلاف الظاهر قوله اي العدد الناقص ما يجتمع فاعل لقوله  
 الناقص ههنا عنه متعلق بقوله يجتمع يسمى ناقصا اشار به الى ان قول الش والناقص  
 ناقصا من قبيل العطف على معمولي عامل واحد اعني يسمى في كلام الش بان يكون  
 قوله والناقص عطفاً على نائب الفاعل المستتر فيه وقوله ناقصا عطفاً على مفعوله  
 ولك ان تقول اشار به الى انه من قبيل عطف الجملة على الجملة غايته انه حذف فيه الخبر  
 اعتمادا على السابق ان صح جواز حذف الفعل وابقاء معموله فاندفع قوله الا في  
 من انه لا وجه لهجة العطف ههنا قوله والعدد المساوي اشار به الى بيان معنى  
 قوله والمساوي مساويا ما يجتمع فاعل لقوله المساوي كما سبق اياه مفعول له يسمى  
 مساويا فقيه الوجهان السابقان آنفاً قوله تأمل قد عرفت آنفاً وجهه ونقل عنه ان وجه  
 التأمل ان عطف الاسم على الفعل لا يجوز الا ان الالف واللام في الناقص بمعنى الذي  
 والناقص بمعنى ينقص وخ يكون من عطف الفاعل على الفعل فيكون مناسباً بالتأويل  
 انتهى وهذا وجه مغاير لما اشارنا اليه من انه من قبيل العطف على معمولي عامل واحد  
 وان لم يعم بعضهم الاشعار الى ذلك لكن في المنقول ركازة ايضا اذ على ما ذكره يكون  
 من عطف الاسمية على الاسمية لا من عطف الفعلية على الفعلية فاذا ذكره صحيح ايضا  
 لكن لا بما ذكره فافهم والحق ان ضمير يسمى في كلام الش راجع الى الذي يزيد وهو  
 وازائه متساويان في المعنى وقوله والناقص والمساوي عطف على ذلك الضمير  
 المستتر مثله جائز عند عدم الفصل على ما هو المختار فبالاولى اذا وجد الفصل كما ههنا  
 وقوله ناقصا ومساويا عطف على مفعول يسمى فلا غبار في عبارة الش اصلا  
 قوله ويمكن ان يراد بها معانيها اللغوية فعلى هذا يكون الزيادة والمساواة والنقصان  
 حال الاجزاء لاحال العدد فيكون الكلام من قبيل صفة جرت على غير ما هي له  
 وما قيل من ان الايراد السابق بان مساواة العدد للعدد المغاير له غير موجودة وان غير  
 المغاير له محال وارد على من اراد المساواة اللغوية اجر بت على ما هي له او على غير ما  
 هي له كما انه وارد على من اراد المساواة الاصطلاحية فليس بشيء لان المساواة  
 على التقديرين الاخيرين حال الاجزاء والكسور لاحال العدد كما في الاول ومن البين  
 ان الاجزاء والكسور مغاير للعدد ولو اعتبرنا وبهذا القدر يصح التساوي الذي  
 يلزمه التفسير نعم لو كان التفسير اللازم في المساواة تغيرا اصطلاحيا اعني تغير

اما حجر واما شجر سالبه مانعة الجمع كاذبة والارزم اجتماع التقيضين وقد فرضنا منع  
 الخلو بين عينيهما هدف اذ قد سبق انه اذا كان بين العينين منع الخلو كان بين التقيضين منع  
 الجمع فظهر من هذان مراد الش من قوله فالصادق سالبه المتفق ان الصادق من المختلفين  
 في الكيف عند صدق الموجبة سالبه المتفق في النوع لاسالبه المختلف في النوع كما قررناه  
 ووضحناه بالامثلة وليس الامر كما توهمه الناظرون من ان الصادق انما هو السالبة لا الموجبة  
 لان هذا توهم فاسد ولعل تخصيص السالبة بالذكر لكونها محل احتمال الكذب لاسيما مع  
 ملاحظة قوله سابقا كل مادة صدق فيها الموجبة كذب فيها السالبة وظهر ايضا ان قوله  
 لكن هذا بعد الاغراق متضمن لاحتمالات اربعة في كل منها يصدق القضيتان وان قوله اما  
 بعد الاختلاف او متضمن لاحتمالات اربعة اثنان يصدق فيهما القضيتان اى مانعة  
 الجمع ومانعة الخلو واثنان يصدق فيهما احديهما ويكذب الاخرى كما قررنا بالامثلة  
 والبراهين وبهذا البيان وضح مجملات الحاشية في هذا المقام ولم يبق الحاجة ايضا الى  
 تحصيلها فتدبر وبالله التوفيق ويده اعنة التحقيق وانما اطبقنا الكلام في هذا المقام اذ قد  
 تحير فيه اقوام بعد اقوام والمجد لله على نعمه الجسام قال المص وقد يكون المنفصلات  
 اى الثلاثة ذوات اجزاء ثلاثة عطف على مقدر او استئناف وابتداء كلام اقول لما كان  
 ظاهر هذه العبارة غير واف بالمقصود وهو كون كل واحد من المنفصلات الثلاثة ذات  
 اجزاء ثلاثة وان امكن تصحيحها يجعل الجمعين لانقسام الآحاد على الآحاد على معنى  
 ان واحدا من المنفصلة ذات اجزاء واخرى منها كذلك واخرى منها كذلك قال  
 المحشى رحمه الله كافي بعض النسخ العبارة الصحيحة وقد يكون المنفصلة ذوات اجزاء  
 ثلاثة لكن لا يخفى ما فيه ايضا من لزوم حل الجمع على المفرد الا ان يقال الجمعية في جانب  
 المحمول اشارة الى تعدد اقسام المنفصلة فيؤول هذا الى ما وجهناه في عبارة المص فالعبارة  
 الصحيحة وقد يكون المنفصلة ذات اجزاء ثلاثة نعم يمكن ان يقال زيادة الواو في قول المحشى  
 في كلمة ذوات من التماسخين فيؤول الى ما صححناه هذا وكلمة ذوات جمع ذات بمعنى  
 الصاحب و اشار بما يفيد التقليل الى قلته اولى ضعفه فافهم وقولهم العدد اما زائد  
 او ناقص او مساو وليس المراد بالعدد فيه مطلق العدد ولا ينقص باحدى عشر مثلا  
 والزيادة والمساواة والنقصان محمولة على معناها الاصطلاحية الحسابية اذ معناها اللغوية  
 لا يجري في المساواة بناء على انه لا يتصور مساواة عدد لعدد الا ان يكون المساواة ح  
 بالنظر الى المعداد لا الى العدد وعلى تقدير ان يراد بها معانيها الاصطلاحية يكون حملها  
 على العدد حقيقة صرفية وان كان مجازا لغويا بالنظر الى معانيها اللغوية وهذا قال  
 الشارح العلامة ومثال المتن ايس معناه او يعنى انه ليس المراد بالزيادة والمساواة  
 والنقصان معناها اللغوية اذ لا يمكن ذلك في المساواة الا ان يراد ذلك بالنسبة الى المعداد  
 والكلام ههنا في العدد بل المراد بها معانيها الاصطلاحية قوله لان مساواة العدد للعدد او  
 حاصله انه لو كان المراد بها معانيها الاصطلاحية لم يصح ذلك في المساواة وان صح  
 ذلك في الزيادة والنقصان لان مساواة عدد لعدد مغايرة غير موجودة ولعدد مماثل له  
 صح اذا المساواة بين الشئين تقتضى المغايرة قطعاً وهو خلاف المفروض وقد عرفت  
 ان هذا مراد الش ايضا وان لم يصرح به فاقبل من ان ما علل به خاص بالمساواة وما علل به



اعتبار الربعة صادقة وثمانية كاذبة فظهر من هذا البيان ان الايجاب والسلب من نوع واحد اى مانعة الجمع او مانعة الخلو لا يجتمعان في الصدق ولا في الكذب ايضا ومن النوعين يجتمعان في الصدق فتدبر بالنأمل الصادق قال الشارح العلامة وان كل شيءين صدق بين عنيهما منع الجمع كقولنا هذا الشيء اما حجر واما شجر صدق بين نقبضيهما منع الخلو كقولنا هذا الشيء اما لا حجر واما لا شجر وذلك لانه لو لم يصدق ههنا منع الخلو لجاز الخلو عنهما والخلو عنهما يستلزم صدق العينين اعنى الحجرية والشجرية والارم ارتفاع النقضين من الجزئين وهو مح وصدق العينين بط ايضا لكونه خلاف افروض فثبت ح منع الخلو بين النقضين قطعاً وهو المط قال الشارح وبالعكس يعنى ان كل مادة صدق بين عنيهما منع الخلو كقولنا هذا الشيء اما لا حجر واما لا شجر على تقدير فرضهما عين صدق بين نقبضيهما منع الجمع كقولنا هذا الشيء اما حجر واما شجر وذلك لانه لو لم يصدق ههنا منع الجمع لجاز الجمع بينهما ويستلزم كذب العينين والارم اجتماع النقضين وهو مح وكذب العينين مح ايضا لكونه خلاف المفروض فثبت منع الجمع بين النقضين قطعاً وهو المط قال الشارح لكن هذا اى صدق منع الخلو بين النقضين عند صدق منع الجمع بين العينين في الصورة الاولى وصدق منع الجمع بين النقضين عند صدق منع الخلو بين العينين في الصورة الثانية بعد الاتفاق في الكيف اى بعد اتفاق القضيتين اى القضية الحاكمة بمنع الجمع بين العينين والقضية الحاكمة بمنع الخلو بين النقضين وكذا القضية الحاكمة بمنع الخلو بين العينين والقضية الحاكمة بمنع الجمع بين النقضين في الايجاب والسلب بان تكونا موجبتين وقد سبق مثالهما او سالبتين كقولنا ليس اما ان يكون هذا الشيء لا حجراً واما لا شجراً وهذه سالبة مانعة الجمع صادقة وقولنا ليس اما ان يكون هذا الشيء حجراً او شجراً وهذه سالبة مانعة الخلو صادقة ايضا ولو عكس الامر في المثالين لظهر ايضا صدق سالبة منع الجمع عند صدق سالبة منع الخلو فافهم قال الشارح اما بعد الاختلاف اى اختلاف القضيتين في الايجاب والسلب بان يكون منع الجمع بين العينين موجبة ومنع الخلو بين النقضين سالبة وبالعكس وبان يكون منع الخلو بين العينين موجبة ومنع الجمع بين النقضين سالبة وبالعكس فهذه اربعة احتمالات فالصادق من تلك الاحتمالات الاربعة عند صدق الموجبة سالبة المتفق في النوع اى مانعة الجمع او مانعة الخلو وذلك امران احدهما موجبة منع الجمع وسالبتة كقولنا هذا الشيء اما حجر او شجر وليس هذا الشيء اما لا حجر واما لا شجر الاول موجبة منع الجمع والثاني سالبة منع الجمع وكلاهما صادقان والثاني موجبة منع الخلو وسالبتة كقولنا هذا الشيء اما لا حجر واما لا شجر على تقدير فرض عنيهما وليس هذا الشيء اما حجر واما شجر الاول موجبة منع الخلو والثاني سالبتة وكلاهما صادقان ايضا واما الامران الاخران فهما المتخالفان في النوع كما كانا مختلفين في الكيف فهما ان صدق واحد منهما كذب الآخر وبالعكس كقولنا هذا الشيء اما حجر او شجر موجبة مانعة الجمع صادقة وقولنا ليس اما ان يكون هذا الشيء لا حجراً ولا شجراً سالبة مانعة الخلو كاذبة والارم اجتماع العينين هف وكقولنا هذا الشيء اما لا حجر واما لا شجر موجبة مانعة الخلو صادقة وقولنا ليس هذا الشيء

قد اشترنا الى ان كلامنا الجزئين فيها اخص من تقيض الآخر فكون الشيء حجرا اخص  
من كونه غير شجر وكونه شجرا اخص من كونه غير فلو صدقنا بزم اجتماع التقيضين  
لان وجود الاخص يستلزم وجود الاعم لكن لا يلزم من كذبها محذور لان انتفاء الاخص  
لا يستلزم انتفاء الاعم حتى يلزم ارتفاع التقيضين قال الشارح واما في الكذب فقط  
اي لا في الصدق كقولنا زيد اما ان يكون في البحر واما ان لا يفرق قد اشترنا الى ان  
كلامنا الجزئين فيها اعم من تقيض الآخر فكون زيد في البحر اعم من كونه غير بقا وعدم  
كونه غير بقا اعم من عدم كونه في البحر فلو كذبنا بزم ارتفاع التقيضين لان انتفاء الاعم يستلزم  
انتفاء الاخص لكن لا يلزم من صدقهما محذور اذ لا يلزم من وجود الاعم وجود الاخص  
حتى يلزم اجتماع التقيضين هذا وما ينبغي ان يعلم ان المراد بممانعة الجمع وممانعة الخلو  
ههنا هو المعنى الاخص منهما اعني منع الجمع ومنع الخلو با نظر الى الصدق فقط اولى  
الكذب فقط ولكل منهما معنى اخر اعم مما هو المذكور ههنا وهو ان منع الجمع ما يكون  
المنافاة فيه ح الصدق سواء في الكذب ايضا اولا وان منع الخلو ما يكون المنافاة فيه  
في الكذب سواء في الصدق ايضا ولا بهذا المعنى يكون كل منهما اعم مطلقا من الحقيقة  
ويكون كل منهما اعم من وجه من الآخر فعليك بالمواد محتثا عن العناد قال الشارح  
العلامة ومنه اي مما قررنا في ممانعة الجمع وممانعة الخلو بالمعنى الاخص منهما على ما ثبنا  
اليه يعلم ان كل مادة صدق فيها موجبة منع الجمع كقولنا هذا الشيء اما حجر او شجر  
كذب فيها سلبية ضرورة والازم اجتماع الايجاب والسلب ودون صدق فيها سلبية منع  
الخلو اذ المفروض عدم العناد في الكذب وهو عين سلبية منع الخلو وكذب فيها ايضا موجبة  
منع الخلو لكونه خلاف المفروض وقد تركه الشارح لوضوحه ولكون كذب الموجبة في مادة  
صدق السلبية فيها ضروريا وكل مادة صدق فيها موجبة منع الخلو كقولنا زيد اما  
ان يكون في البحر واما ان لا يفرق كذب فيها سلبية وذلك ظاهر مما ذكرنا وصافي  
فيها سلبية منع الجمع وذلك لان المفروض عدم العناد في الصدق ح وهذا عين معنى  
سلبية منع الجمع وكذب فيها موجبة منع الجمع لان كذب السلبية يقتضي صدق الموجبة قطعا  
وتركه الشارح لوضوحه وكذا اي الامر كما قررنا من جانب سالبتهما يعني ان كل مادة صدق  
فيها سلبية منع الجمع مثل قولنا ليس هذا الشيء اما لا حجر او اما لا شجر كذب فيها موجبة  
والازم اجتماع الايجاب والسلب وهو ظاهر لما وفادنا وصدق فيها موجبة منع الخلو  
وذلك لان المفروض عدم العناد في الجمع فقط دون الخلو فيكون العناد في الخلو ثابتا  
وهو عين موجبة منع الخلو وكذب فيها سلبية منع الخلو وهو ظاهر وار كل مادة صدق  
فيها سلبية منع الخلو كقولنا ليس زيد اما ان لا يكون في البحر واما ان يفرق كذب فيها  
موجبة والازم اجتماع الايجاب والسلب وهو ظاهر لما وفادنا وصدق فيها  
موجبة منع الجمع وذلك لان المفروض عدم العناد في الخلو فقط فيكون العناد في الجمع  
ثابتا وهو عين موجبة منع الجمع والامر كذلك في المثال المذكور وكذب فيها ايضا سلبية  
منع الجمع والازم اجتماع التقيضين فههنا اربع مواد موجبة منع الجمع وسالبة موجبة  
منع الخلو وسالبة لكل منها اعتبارات ثلثة با قياس الى الآخر واحد منها صادق واثنان  
منها كاذبان على ما حققناه وان سهى ههنا بعضهم فيكون المجموع اثنا عشر



شيء كالانسان ان يكون ثابتا لا يزلا وايدا كما في قولنا الله عالم ازلا وايدا الجواز ان ينعدم  
 الكل كما في المثال المذكور فينعدم الجزء بانعدامه ولا يتصور مثله في الضرورة الازلية  
 فالحق ان جواب ابي الفتح قريب الى جواب شارح المطالع كما اشار اليه الشارح ههنا  
 وان ما اشار اليه الدواني ويوح ذلك من كلمات المحشي مندفع بما حققناه فتلخص من هذا البيان  
 ان الدائمة اعم من الضرورة وان الدوام قد يخلو عن الضرورة كما ان الاتفاق قد يخلو  
 عن اللزم ولذا طبقوا على ان الاتفاقيات غير معتبرة في العلوم وان اخذه ههنا  
 استطرادى لا بصراح للزومية ويؤيده ما نقل عن الشيخ ان مهملات العلوم كليات  
 ومطلقا نهضت بآيات فافهم هذا المقام اذ قدسها فيه اعلام بعد اعلام والحمد لله  
 المفضل المنعم قوله وان كانت اى تلك الضرورة بالغير اى ناشية من خارج كانهلة  
 الموجبة لامن ذاته قال الشارح العلامة لان العناد اما في الصدق والكذب معا اقول فعلى  
 هذا الابدان يكون كل من جزئي المنفصلة تقيضا لا خروا ما يساوى تقيضه حتى يوجد  
 المناقاة بينهما في الصدق والكذب معا بخلاف المنفصلة المانعة الجمع فان كلا منهما اخص  
 من تقيض الآخر ولذا لم يجر اجتماعهما للزوم اجتماع التقيضين ح و جاز ارتضاعهما  
 لعدم لزوم ارتضاع التقيضين ح اذ لا يلزم من ارتضاع الاخص ارتضاع الاعم وبخلاف  
 المنفصلة المانعة الخوا فان كلا منهما اعم من تقيض الآخر ولذا لم يجر الخلو عنهما للزيم  
 ارتفاع التقيضين ح اذ يلزم من ارتفاع الاعم ارتفاع الاخص و جاز اجتماعهما لعدم  
 لزوم اجتماع التقيضين ح اذ لا يلزم من وجود الاعم وجود الاخص فليحاذر على ذلك  
 والله الموفق لما هنالك اعلم ان كلا من الحزبين في المنفصلة اما صادق واما كاذب  
 واما ان يكون احدهما صادقا والآخر كاذبا فهذه اربعة احتمالات فالمقضية تصدق  
 من صادق وكاذب وتكذب عن صادق وعن كاذبين ومانعة الخلو تصدق عن كاذبين  
 وعن صادق وكاذب وتكذب عن صادقين ومانعة الخلو تصدق عن صادقين  
 وعن صادق وكاذب وتكذب عن كاذبين والامثلة غير خافية على مثلك واما اذا كان  
 الشرطية متصلة فتصدق عن صادقين وعن كاذبين وعن مقدم كاذب وتال صادق  
 وذلك لان الاعتناء ههنا انما هو الى الحكم بين المقدم والتالى فعلى تقدير وجود المقدم  
 صادقا او كاذبا يلزمه وجود التالى كقولنا ان كان زيد حارا باكل الثين وقوله تعالى قل ار كان  
 للرحمن ولد فانا اول العابدين وكما في قولنا كلما كان زيد حارا كان خيوانا نعم اذا كان  
 المقدم صادقا والتالى كاذبا يكون المتصلة كاذبة لا شاع استلزام الصادق الكاذب ثم اعلم  
 ان الاعتبار في المتصلة والمنفصلة بالايجاب والسلب انما هو بالنظر الى الحكم بالاخص  
 والا تفصال لا بالنظر الى ايجاب المقدم والتالى وسلبهما كما ان النظر في ايجاب الحملية وسلبها  
 الى ايجاب الحكم وسلبه لا الى الموضوع والمحمول فاذا قلنا ان كانت الشمس طائعة  
 فليس الليل بموجود كان القضية موجبة كقولنا زيد لا بحجر واذا قلنا ليس ان كانت الشمس  
 طائعة فالليل موجود كان القضية سالبة كقولنا ليس زيد بحجر وفس على هذا المنفصلة  
 باسرها قال الشارح فهما اى كون العدد زوجا وكون العدد فردا لا يصدقان ولا يكذبان  
 لان كلا منهما مساو لتقيض الآخر فلو صدقا يلزم اجتماع التقيضين ولو كذبا يلزم ارتفاع  
 التقيضين قال الشارح واما في الصدق فقط كقولنا هذا الشيء اما بحجر واما شجر

على الغفول عن قول المحشي فيكون ضروريا ولو اعتبر بالغير لان مبنى ابراده على حل  
الضرورة على الضرورة مطلقا سواء كان من ذاته او من غيره فبح قول كلما صدق  
الدائمة صدقت الضرورة ولو مع عدم ملاحظة الضرورة اذ مدار الصدق على  
وجود نسبة المحمول الى الموضوع قطعاً وضرورة وهو ثابت في جميع مواد الدائمة بناء  
على ما ذكرنا ونخصه ان عدم الملاحظة ليس ملاحظة عدم فلا يلزم من الاول  
الذي هو من اوضاع المقدم الثاني حتى ينافي ذلك صدق الضرورية على ذلك التقدير  
لجواز ان يكون هناك ضرورة ولو من خارج ولك ان تقول لما حل المحشي الضرورة ههنا  
على مطلق الضرورة كان له ان يقول ان اردت انه لا يصدق كلما صدقت الدائمة صدقت  
الضرورة ولو مع عدم ملاحظة الضرورة الذاتية فسلم لكن المراد بالضرورة في قولهم  
الدائمة انهم من الضرورية مطلق الضرورة وان اردت انه لا يصدق كلما صدقت الدائمة  
صدقت الضرورة ولو مع عدم ملاحظة مطلق الضرورة ولو من خارج فسلم لكن ذلك اي  
عدم صدق الضرورية ح' عدم صدق المقدم اذ لا يتصور وجود الدوام بدون الضرورة  
من خارج والى كل هذا يشير فيما سياتي في رد القول الآتي ثم ان ابا الفتح بعد ما جزم عدم  
تمامية الجواب المذكور كما اشار اليه المحشي قال ويمكن تو جيد النسبة المذكورة بان المراد  
بها هو العموم والخصوص بحسب المفهوم مع قطع النظر عن الواقع واقول لعل مراده  
حل الضرورة ههنا على الضرورة الذاتية على ما ستحققه وابس مراده منه حل النسبة  
ههنا على النسبة بحسب المفهوم لا بحسب الصدق والتحقيق كما توهم البعض وتباهى بانه  
من سائحاته فان اراد به ما ذكرنا فلا يدل عليه كلامه قوله وقيل القائل المحقق الرازي ذكره  
في شرح الشمية وفصله في شرح المطالع وهو قريب مما اشار اليه الشارح ههنا  
وحاصله ان الضرورة عبارة عن استحالة الانفكاك بالنظر الى ذاته والدوام عبارة  
عن شمول النسبة جميع الازمان وان كان الانفكاك ممكنا بالنظر الى ذاته فيصدق الدائمة  
في مادة امكان الانفكاك دون الضرورة وحاصل رده بقوله وفيه انه انما يتم ما ذكره اذ اريد  
بالضرورة الضرورة الذاتية واما اذا اريد ما هو اعم مما بالذات وما بالغير فلاذ كل مادة يوجد  
فيها الدوام يوجد فيه مطلق الضرورة فلا يتم ما ذكره ايضا ونحن نقول ذكر في شرح  
المطالع ان المراد بالضرورة ههنا الضرورة المطلقة والضرورة الذاتية اذ لو كان المراد بها  
مطلق الضرورة ومن البين ان مواد الدوام لا تنفك عن ضرورة ما كان الضرورة  
والدوام متساويين فيختلح اكثر الاحكام في العكوس والتناقض والاصطلاحات  
ثم اشار الى بيان الاقسام الخمسة للضرورة وعل هذا مراد من قال بان المراد من النسبة  
ههنا هو العموم والخصوص بحسب المفهوم مع قطع النظر عن الواقع يعني ان كون  
الضرورة اخص من الدائمة انما هو بالنظر الى ذاته بحيث يقطع النظر ههنا من خارج  
والا فلامعنى لكون مفهوم الضرورة اخص من مفهوم الدائمة ولو سلم فذلك بالنظر  
الى الضرورة والدوام المذكورين في المفهومين فينقل الكلام اليهما فلا جرم يحتاج  
الى القول بان الضرورة ههنا بحسب ذات الموضوع كما عليه لو قال بذلك من اول الامر  
كما حققه شارح المطالع وما اشار اليه بعض المحققين من انه على هذا يلزم ان لا يكون  
الضرورة الازلية اخص منها فذوق بانه لا يلزم من كون شيء كالحبوان تشبا عن ذات



كونها معلول علتين متغايرتين اذ لو كانا معلولى علة واحدة يجزم الحاكم هنا بالجزم  
 باللزوم على ما شرنا اليه في تحرير الكلام والحاصل ان المادة المذكورة لبست من قبيل  
 الكون معلولى علة واحدة فلاقتضاء بالمعنى المراد ههنا غير موجود في المادة المذكورة  
 وبهذا ظهر فساد ما قبل كون ناطقة الانسان وناهية الجمار كذلك ظاهر بعد الرجوع  
 الى ما تقرر في الحكمة والكلام من وجوب استناد جميع الممكنات الى الواجب تع ابتداء  
 وانتهاء بل اتفاق العقلاء كلهم ملاهم ولاسقتهم على ان مبدأ الكل ابتداء هو الواجب تع  
 وان ما لفظوا به من الوسائط فاعلموا هي بمنزلة الالات والشرائط انتهى اذ لا شك  
 ان جهة صدور شئ عن الواجب تع مغاير لجهة صدور شئ آخر عنه تعالى فيحصل  
 هنالك علتان متغايرتان وان كان انكل مستندا اليه تع بالذات بل ابتداء هذا قال الشارح  
 العلامة واعلم انه تمهيد لدفع الاراد الا ترى بان الاتفاقيات كلها متدرجة في تعريف اللزومية  
 فينتقض التعريفان طردا وعكسا وحاصل الدفع ان لبس المراد بالعلاقة ما هو المطلق  
 بل العلاقة المشعور بها ولا شك ان العلاقة في مواد الاتفاقية على تقدير وجودها غير  
 مشعور بها فلا يرد الاعتراض المذكور كما لا يرد مثله على كون الدائمة اعم من الضرورية  
 على ما قالوا لان الاراد عليه من دفع ايضا بالتحرير المذكور فقلوه وبها يحل اه  
 فائدة زائدة اورده تحقيقا للمقام وتكميلا للقائدة قوله عدم العلم بها وعدم ملاحظتها  
 عطفه تنبيه على ان المراد بعدم العلم بها عدم الالتفات اليها وبناء الحكم عليها  
 فان الحاكم اذا لم يلتفت اليها ولم يبين الحكم عليها كان القضية دائمة واتفاقية وهذا  
 ما اشرنا اليه في الشرح من ان المراد بالعلاقة العلاقة المشعور بها لان الشعور يستلزم  
 الملاحظة والالتفات اليها فاذا لم تكن ملحوظة وملتفة لم تكن مشعورا بها قطعاً  
 قوله اعلم انه تمهيد لدفع الجواب الذى جوبه الش عن هذا الاراد وحاصله انه قد تقرر  
 ان النسب بين القضا يا بحسب التحقق لا بحسب الصدق اذ لا يصح حمل قضية  
 على قضية بمعنى كون الدائمة اعم من الضرورية انه كلما تحققت الضرورية في مادة مثل  
 كل انسان حيوان بالضرورة يصدق فيها الدائمة المطلقة مثل كل انسان حيوان دائماً  
 وابس كلما تحققت الدائمة تحققت الضرورية مثل كل فلك متحرك دائماً فان نسبة التحرك  
 الى الفلك دائمي غير ضرورى لجزا ان فلك الحركة عنه وبعرض له السكون فيج برد  
 عليه ما اورده وان اراد بعدم اعتبار الضرورية عدم ملاحظتها لان كل مادة يوجد  
 فيها الدوام يوجد فيها الضرورية بناء على ما ذكرنا من ان الممكن مادام دامت علته  
 اتمه فيكون ضرورياً ولونشاً تلك الضرورية من خارج لانه اذا لوحظ فيها الدوام  
 فقط يكون دائمة واذا لوحظت الضرورية تكون ضرورية فكما صدقت صدقت فتساوا  
 قبل قد سبق ان اثبت التالى المقدم فى الشرطية الكلية انما هو فى جميع الأزمان  
 والامضاءات المنكسة الاجتماع مع المقدم فح نقول يصدق افراد الدائمة مع وضع عدم  
 ملاحظة الضرورية وبناء الحكم عليها دون افراد الضرورية وتلخيصه اننا لانم انه كلما  
 صدقت الدائمة صدقت الضرورية لان من جملة امضاء المقدم عدم اعتبار الضرورية  
 فيه ومن البين انه لا يصدق الضرورية على هذا التقدير فثبت العموم المطلق بينهما  
 قطعاً وقد بينى هذا الكلام على ما ذكره ابو الفتح فى حواشى التهذيب ولا يخفى انه

لزومية أو اتفاقية والافتسamy متصلة مطلقة ولا يخفى انه لا وجود له الا في ضمن احد القسمين  
فلا وجه لعددها قسما على حدة فالظاهر ما هو المشهور قوله اى قولنا ان كان النهار  
اشارته الى ان المراد بالعكس معناه الاصطلاحي لان قولنا ان كانت الشمس طلعت  
فالنهار موجود موجبة مهمة في قوة الجزئية وهى تنعكس موجبة مهمة في قوة  
الجزئية ولك ان تقول اراد به معناه اللغوي قال الشارح اما بان يكون المقدم علة للتالى  
او بان يكون التالى علة للمقدم ومنه استلزام الكل للجزء نحو كلما كان الانسان موجودا  
فالحوان موجود ومنه استلزام المشرط للمشرط نحو كلما كان هذا الشيء عالما فهو حى  
ولابتنافى هذا كون تقدم المقدم واجبا بالطبع لان معنى التقدم الطحي هناك على محققاه  
توقف ذكر التالى على ذكر المقدم والامر فى المثال المذكور كذلك فقبل من ان التقدم  
الطبيعى للمقدم امر غالى لا كللى بسببى قوله اى مما يكونان معلولى علة اى من كونها  
معلولى علة واحدة التضاييف فكلية مامصدرية واللام يصح الحمل بقوله التضاييف  
قوله وهى التولد بينهما فهو يعطى الوالد الابوة ولوان النبوة فى زمان واحد  
فلا يمكن تقدم احدهما على الآخر ذاتا وزمانا والازم تقدم احد المتضائفين على الآخر  
ذاتا اور زمانا فيبطل التضاييف بينهما وهو خلاف المفروض نعم ذات الاب مقدم  
على ذات الابن لكن الكلام فى الابوة والنبوة وكذا الاخوة وما شاكلها قوله سواء كان  
هناك اقتضاء اى اقتضاء مشعوره او غير مشعوره على ما يدل عليه تنكير اقتضاء  
قوله فلا حاجة الى تأويل عدم الاقتضاء بعدم العلم به لان معنى الاتساق فيج  
لا يحتاج الى اعتبار عدم الاقتضاء حتى يرد الاراد الاتى ويحتاج الى دفعه بما ذكره وفيه  
ان معنى الاتساقية على ما اشار اليه الش ما يتبر فيه عدم الاقتضاء على ما هو صريح  
قوله بل يكون الحكم بالانصال بمجرد التوافق فان هذا القول صريح فى انه اعتبر فى الاتساقية  
عدم وجود الاقتضاء وسره ان التنى فى قوله واما ان لا يكون كذلك مسلط على المبني  
والمبني عليه فى قوله مبني على الاقتضاء ولئن تنزلنا عن ذلك فهذا السؤال وارد على  
من اعتبر الاقتضاء فى لزومية وعدمه فى الاتفاقية ويحتاج الى التوجيه الاتى من الش  
لدفعه فمح لوقبل ان مقصود الش تحقيق المقام لم يرد عليه شىء قوله بان يكون احدهما  
اى المقدم او التالى ملزوما للآخر لوجود علاقة مشعوره بها كالكلية والجزئية  
وغير ذلك قوله وهذا الاقتضاء بالمعنى الذى اشرنا اليه انما يتحقق بين العلة والمعلول  
وبين معلولى علة واحدة اذا كان صدورهما عن تلك العلة من جهة واحدة ان صح  
صدور الكثير عن الواحد والا فلما كان جهة صدور احدهما معيار الجهة صدور الآخر عنها  
لم يستلزم احد المعلولين الآخر ضرورة ان استلزام احد المعلولين العلة بجهة واستلزام  
العلة للمعلول الآخر بجهة اخرى فمح لا يستلزم احد المعلولين الآخر صرح به بعض الافاضل  
بل يكون هذا منسدرجا فى قوله ولا يتحقق بين معلولى علتين متغايرتين فانهم قوله  
مح لا نالانم كون ناطقية للانسان وناهية الجمار معلولى علة واحدة اذ يحتمل كونها  
معلولى علتين متغايرتين بان يكون صدور الناطقية من الواجب نوع من جهة وصدور الناهية  
من جهة اخرى فيكون هناك علتان متغايرتان قطعاً فيندفع الابراد المذكور فى الشرح  
والظ ان هذا مندرج فى جواب الش لان عدم علم الحاكم بالاقتضاء انما ينشأ من احتمال



المتبادر من ظاهر كلام المحشى البناء على ظاهر كلامه في شرح الشمسية في بحث القياس  
 تسامحا منه وقد عرفت آنفا توجيهها آخر لكلام المحشى هذا ولا تلتفت الى الاوهام  
 قال الشارح وهي التي حكى فيها على جزئيات الموضوع لا على طبيعته بنى هذا على  
 ان الشخصية غير معتبرة في العلوم كما حققوه وان اخذوها همنا توقف المحصورات عليها  
 ولك ان تقول استعمال الشخصية في الانتاجات قليل نادر والتعريف الافراد المشهورة  
 كما قال به شارح الشمسية فاندفع ما قبل يخرج من هذا التعريف الشخصية مع دخولها  
 في الاقسام ولو قال وهي التي حكى فيها على غير المفهوم لم يرد عليه شيء على ان التعريف يفح  
 يكون باطلا اذ الحكم على المفهوم يتحقق في كل قضية وان سرى الى الافراد في المحصورة كما  
 حققناه سابقا قال الشارح والسلب الجزئي ليس كل وليس بعض وبعض ايسر والاخير ان  
 ظاهر ان في كونها سورين للسلب الجزئي اما الاول فيدل على دفع الايجاب الكلي مطابقة  
 وعلى السلب الجزئي التزاما بناء على ان رفع الايجاب عن الكل يلزمه رفع الايجاب عن  
 البعض ولا يدل على ثبوت الايجاب للبعض الاخر ولا على رفع الايجاب عن البعض الاخر  
 لان كلا منهما اخص من رفع الايجاب عن الكل والعالم لا يدل على الخاص باحدى الدلالات  
 الثلاث فهمنا رفعات اربعة رفع الايجاب الكلي وهو المداول المطابق لليس كل ورفع  
 الايجاب عن البعض وهو المداول التزماني ورفع الايجاب عن البعض مع الرفع عن البعض  
 الاخر ايضا ومع الايجاب للبعض الاخر وكل منهما ليس بمداول لا مطابقة ولا التزاما هذا قال  
 الشارح العلامة لا الحصر وكيف لا لا حصر فيما ذكره فان طرأ وقاطبة وكافرة والام الاستغراق  
 يصح ان يكون سور الايجاب الكلي بل تجتمع الالفاظ العامة المذكورة في اصول الفقه سور  
 الكلية كما ذكرنا في سياق الذي والاضافة الاستغراقية بقي ههنا ان الاول مما بين فيه كية  
 افراد نحو عشرين حائرون قال بعض الافاضل مثله جزئية في البرهان وكية في المسائل  
 ويصلح كما في الجدليات والازاميات الثاني ان كان السور الكل او البعض المجموعيين يكون  
 القضية مخصوصة ومهمة نحو كل لزمان ما كول او بعض الزمان ما كول لا يفل هذا يتناقض  
 ما ذكره المبرزين من ان لفظ جميع سور الايجاب الكلي ولما ذكره الاصوليون من انه من  
 الالفاظ العامة لانا نقول فرق بين الكل المجموعى وبين لفظ جميع لان الثاني انما يدخل  
 على الافراد ويثبت الحكم لكل فرد في ضمنه بخلاف الكل المجموعى قوله اى ثبوت وانفاء لف  
 ونشر على الترتيب اذا لاطراد التلازم في الثبوت والعكس التلازم في الانقضاء اى كمال تحقيق  
 الحكم على الافراد في الجملة تحقق الحكم على بعض الافراد وبالعكس والا يلزم عدم  
 تحقق الحكم على تقدير تحققه وهو محتمل لا يتحقق الحكم على الافراد في الجملة لم يتحقق  
 الحكم على بعض الافراد وبالعكس والا يلزم تحقق الحكم على تقدير عدم تحققه وهو محتمل  
 قوله اى في زمان ما اراد به دفع لوهم الناسى من الانتشار بانه بمعنى الانبهاام لا بمعنى  
 السعة المتبادرة في الشمول ثم لما كان هذا متبادرا ايضا في الشمول بناء على ان زمان ما  
 شامل لجميع الارزمة دفعه بما ذكره بان الانبهاام بالنظر الى بعض الافراد لا بالنظر الى شموله  
 لجميع الارزمة ولما كان الانتقال من الانتشار الى هذا المعنى خفيا جدا احتج الى التفسيرين  
 فتبصر بالعينين قال الشارح قسمان هذا هو المشهور وقال بعض المحققين ههنا قسم  
 ثالث يسمى متصلة اذ الحكم فيها ان قيد باحد القيدين اى اللزوم والاتفاق تسمى

يحتمل ان لا يبقى الزوم او العناد وح لم يحصل الجزم بالزوم او العناد فلذا شرطوا  
 في الزوم والعناد عدم ما يتافيهما وهو كون كل منهما من الاوضاع الممكنة الاجتماع مع  
 المقدم قوله الممكنة الاجتماع اي اجتماعها فتأنيث قوله الممكنة بالنظر الى الفاعل المكتسب  
 التأنيث من المضاف اليه فاندفع ما قبل ان هذه العبارة من قبيل صفة جرت على غير من  
 هي له فهي في التأنيث تابع لتأنيث الفاعل وذا غير موجود هنا على ان المصدر يستوي  
 التذكير والتأنيث فيه وهذا القدر كاف في توجيه العبارة فلا ينبغي ان يحتمل على المسامحة  
 قوله وكون شريك الباري موجودا على ما في بعض النسخ فان كون شريك الباري موجودا  
 ممكن الاجتماع مع انسانية زيد وان كان هو محالا في نفسه قوله التقسيم غير حاصر ومن شرط  
 التقسيم الحصر ومعناه ان لا يترك في التقسيم ذكر بعض ما دخل في المقسم وههنا لم يذكر  
 الطبيعية في الاقسام مع دخوله في المقسم نعم يخلو التقسيم عن الحصر في صورة ذكره  
 مع من التبعية وقد التغلبيية والفظ تارة لكن ليس هما كذلك كما لا يخفى وحاصل  
 الجواب الذي جوبه الش ان الطبيعية كما انها خارجة عن الاقسام خارجة عن المقسم  
 ايضا فلا اختلال في الحصر المذكور هذا وما قيل من ان قصد الحصر في التقسيم  
 ظاهري فبعد تسليمه لا يتجس في امثال هذا المقام قوله كقولنا الانسان نوع والحيوان جنس  
 هذا في الموجبة وفي السالبة الحيوان ليس بنوع والانسان ليس بجنس ولعل ايراد  
 المثالين اشارة الى هذا فليفهم قوله والشخصية قد تستعمل في الانتاجات لانها نازلة منزلة  
 الكلية لا تتاجها في كبرى هذا الشكل فاذا قلنا هذا زيد وزيد انسان ينتج ان هذا  
 انسان كذا في شرح الشمسية وفيه ان اريد بقوله زيد انسان ان المسمى بزيد انسان  
 يكون محصورة لا شخصية وان اريد ان ذاته الشخصية انسان فمع يكون الكبرى شخصية  
 لكن ذلك مخالف لما صرح به نفسه في شرح المطالع ان الخصوصيات غير معتبرة  
 في الانتاج لكونها في معرض التغير والزوال ولما صرح المحقق في شرح الاشارات  
 من ان الشخصيات مما لا يدوم في العلوم ولذلك صارت القضايا المعتمدة هي المحصورات  
 الاربع ولما صرح به السيد ايضا من ان الشخصيات لا تعتبر في العلوم ونها لا يبحث  
 عنها في الفن اصلا ولذا قال الشيخ ابن مينا حجت قرر مثل هذا الكلام واما البحث  
 عن الافلاك الخصوصية والعقول العشرة والواجب مع بحث عن الكليات المحصورة  
 في اشخاصها انتهى ولاجل ما قررنا عدل شارح الشمسية عما ذكره وقال في شرح المطالع  
 في هذا المقام اعتبار القضية الكلية يوجب اعتبار القضية الشخصية لان الحكم فيها  
 على الافراد غاية ما في الباب انها لا تكون معتبرة بالذات لكن لا يدل ذلك على عدم  
 الاعتبار مطلقا فإفراد المحشى استعمالها ضمنا لا صريحا وان ساء شارح الشمسية فيما  
 ذكره في بحث القياس لا يقال اعتبار القضية الكلية انما يوجب اعتبار الاشخاص بمجمله  
 لا مفصلة والكلام ههنا في الثاني لا في الاول لانا نقول الكلام ههنا انما هو في اخذ  
 الشخصية وذكرها مع المحصورة دون الطبيعية وهذا القدر من المناسبة كاف في ذلك  
 والحق ان للشخصية مناسبة مع المحصورة تقتضي ذكرها معه دون الطبيعية فهي  
 وان لم تكن معتبرة في العلوم والانتاجات كما صرحوا به لكن يلقى اخذها ههنا فلذا  
 انفقوا عليه واختلفوا في اخذ الطبيعية ههنا هذا هو مراد شارح المطالع ههنا لكن



حقيق ثم يعمى الحكم منه الى الافراد فيماعد الطيفية كما حققه بعض المحققين او الموضوع  
 الحقيق هو الافراد فيماعد الطيفية كما هو المشهور فيما بينهم وعلى التفسيرين يتوزع  
 لاحد في ان موضوع القضية بحسب الذك فيماعد الشخصيه هو الكلى عد وهو تنصب  
 الى ما فوقه بعضهم هنا قال الش العلامة او بعضا كقولنا بعض الانسان حيوان  
 اقول الحكم على البعض لا ينساق الحكم على الكل فان بعض الناس حيوان كجا  
 ان كلهم حيوان بل الحكم الكلى يصدق معه الجزئ ولا ينعكس ولذلك كل الجزء  
 اعم صدقا من الكلى قال في شرح الاشارات وقد سبق الى بعض الاوهنم ان يخص  
 البعض بالحكم يدل على كون السابق بخلافه والافلا غائبة للتخصيص وذلك ظن لا يجب  
 ان يحكم على امثاله انما الواجب ان يحكم على ما يدل الكلام عليه باء مطع دون ما يحتمله  
 والحاصل ان صيغة المحصورة الجزئية تدل على الحكم الجزئى بالانقضاء مع الاحتمال الكلى  
 ان لم يتعرض للباقي ومع عدم احتماله ان تعرض وذكر ان الباقي بخلافه انتهى قوله اى  
 هذا في الجمليات واما في الشرطيات اشارة الى ان اياها ههنا لتفصيل المجمل  
 مع التوكيد ولا بد لها من دليل كما اشار اليه المحشى وهذا غالب احوالها والا فكلية اما  
 قد تستعمل لمجرد التوكيد كما في قواهم اما زيد فذاهب ونحوه اما المذكورة في اوائل  
 الكتب على ما ذكره بعضهم وتفصيل ما يتعلق بها في كتب اشعوقا الشارح بالجملة  
 اى حاصل الكلام الازمنة والاضاع اشارة الى هذا القيد غنا الى انه ملحوظ ايضا  
 في تفصيل انسام الشرطية المخصوصة والمحصورة والمهملة وان لم يذكره فيه اعتمادا  
 على ان الازمنة لا تخلو عن الاوضاع ثم في هذا اليسار رد على قوم ظنوا ان اقسام  
 الشرطية بسبب الاجزاء كان كناية كقولنا كلما كان كل انسان حيوانا وكل  
 حيوان كلبا وان كانت جزئية فجزئية وان كانت كلية فكلية وهذا غلط لانه  
 كان كناية الكلية وجزئيتها بالنظر الى الحكم كذلك كلمة الشرطية وجزئيتها بالنظر  
 الى الحكم اعني الاتصال والانفصال فان كان في جميع الازمنة والاضاع فكلية والا  
 فجزئية او شخصية وكذلك للزوم والعتاد قوله وهى الاحوال الحاصلة للمقدم بحسب اجتماعه  
 مع الامور الممكنة الاجتماع اى اجتماعها معه اى مع المفيدة وان كانت هى اى تلك  
 الامور الممكنة الاجتماع محالة في نفسها مع قطع النظر عن اجتماعها مع المقدم كقولنا  
 كلما كان زيد حارا كان حيوانا كان معناه لزوم حيوانيته لجارية في كل زمان وفي كل  
 وضع يمكن ان يجتمع مع جارية زيد من كونه آكل وشاربا وانما وكونه ذهبا الى غير  
 ذلك وكونه ماهيا بان ان يجتمع مع جارية زيد وان كان كونه باهقا متمعا في نفسه  
 واما وضع عدم المقدم ووضع عدم كونه جسما وامثاله فما لا يمكن اجتماعه مع المقدم  
 المذكور فلا يثبت التالى للمقدم في امثال هذه الاوضاع لعدم انكسار اجتماعها مع المقدم  
 وان كان بعضها ممكنة في نفسه كعدم المقدم في الشان المذكور فان عدم كون زيد  
 حارا ممكن بل واقع واما ما قاله صاحب ايضاح المنطق من ان تلك الامور الممكنة  
 الاجتماع مع المقدم مما لا يحتاج الى اعتبارها لان الموجبة الكلية اللازمة ومهمة انما تصدق  
 اذا كان طبيعة المقدم من حيث هى مقتضية للتالى فقد رد بانه لا يحصل الجزئ بالزوم  
 لان المقدم وان كان بحيث يقتضى اللزوم او العناد لكن اذا فرض مع عدم ذلك الافتضاء

والحمول والنسبة بين بين ووقوع النسبة اولا وقوعها والتقدمون ذهبوا الى انها  
ثلاثة الموضوع والحمول والنسبة التامة الخيرية وانكروا النسبة بين بين واحاطوا  
الى الوجدان فعند القدماء النسبة صفة المحمول ومعنى قولنا مثلا زيد قائم  
ان القيام متحد مع زيد ورماعيون عن النسبة التامة بالوقوع واللاوقوع لكن  
بمعنى الثبوت والانتفاء لا بمعنى وقوع النسبة واللاوقوعا وعندهم يتعلق كل من التصور  
والانصد ببق هذا الجزء الثالث ولا يخفى في التصور بل يتعلق بكل شيء فلا امتياز بينهما  
الاجحسب الذات لا باعتبار المتعلق ومن هنا قيل اجزاء القضية عند القدماء ثلاثة ذاتا  
واربعة اعتبارا واما المتأخرون فلما اثبتوا جزأ آخر وهي النسبة بين بين جعلوا الجزء الرابع  
اعنى وقوع النسبة واللاوقوعا صفة للنسبة بين بين ولم يجعلوه صفة المحمول  
فمعنى قولنا زيد قائم عندهم نسبة القيام الى زيد واقعة ومطابقة لما في نفس الامر  
فاجزاء القضية عندهم اربعة ذاتا واعتبارا فالنصديق كما يمتاز عندهم عن التصور ذاتا  
بممازونه بحسب المتعلق ايضا اذا عرفت هذا فاعلم ان قول الشارح سابقا لان القضية  
لا بد فيها من ايقاع النسبة الحكمية لما كان ظاهرا في مذهب المتأخرين اذ النسبة الحكمية  
عندهم اصطلاح في النسبة بين بين فسرهم هنا قوله بالايقاع بقوله وهو ادراك ان النسبة  
واقعة او ليست بواقعة فالمراد بالنسبة فيه النسبة بين بين ويقال لها النسبة الحكمية  
ايضا ثم شرع في تحقيق معنى القضية على مذهبهم بقوله اي مطابقة لما في نفس الامر  
كما اوأنا اليه آنفا ثم صرح بان هذا مراد الشارح على ما حققناه آنفا من ان التعبير بالنسبة  
الحكمية انما هو في اصطلاح المتأخرين ليس الاثم شرع بقوله واما اذا كانت اه  
الى تطبيق قوله ههنا بالايقاع على مذهب المتقدمين وان لم يرض به كلامه السابق بان  
الايقاع على مذهب القدماء يغاير الايقاع على مذهب المتأخرين لان الايقاع على مذهب  
الاولين اذ عان النسبة ايجابية اوسلبية وعند الاواخر اذ عان ان النسبة بين بين واقعة  
او ليست بواقعة وبعبارة اخرى اذ عان ان النسبة التقييدية واقعة او ليست بواقعة  
وبعبارة اخرى اذ عان ان النسبة الشوتية واقعة او ليست بواقعة وذلك لان النسبة  
بين بين والنسبة التقييدية والنسبة الشوتية الفاظ مترادفة اثبتتها المتأخرون دون القدماء  
وقد ادعى انقدماء في ذلك الوجدان وقالوا اذا راجعنا الى وجدانه علمنا انه ليس ههنا  
بعد تصور معنى الموضوع والحمول امر آخر سوى اتحاد المحمول بالموضوع في الموجبة  
وعدم اتحادها في السالبة فلا وجه لاثبات امر لا يقتضيه الوجدان الصادق هذا ودع  
عنك خرافات الساطرين في تحريك كلام المحشى واما كون احد المذهبين حدا دون الآخر  
وكون الوجدان ههنا حجة فله موضع آخر لا يليق بتحقيقه ههنا قوله اي على غير موضوع  
مشخص اشار به الى ان الضمير راجع الى قوله موضوع مشخص كما هو الظاهر اشار الى  
ان كلمة غير مسلط على القيد اعنى قوله مشخص كقيل في قوله تعالى مالا للضامين من حريم  
ولا شفع بطاع حيث قال وهو الموضوع الغير المشخص فاقبل لو ارجع الضمير الى قوله  
مشخص لم يخرج الى ما ذكره ساقط قوله فيكون اي الموضوع كبا صادقا على كثيرين كما هو  
شان الكلبي ولا شك فيما ذكره فان الموضوع فيما عدا القضية الشخصية كالى اذ الكلام  
في الموضوع المذكور لا الموضوع الحقيقي ثم ان هذا الموضوع المذكور هل هو موضوع



في الذكر اللفظي ومن ردد الامر ههنا بين الضم والكسر فقد حير بين التلغظ والتعقل  
واحجب منه انه حل انضم على القضية المعقولة مع ان الامر في الملوطة والمعنونة سواء  
قوله والقول كانه جواب عن سؤال قيل آخر المقدم عن التالي في الوضع انما هو  
على مذهب نحاة الكوفة ولا يجري على مذهب نحاة البصرة لانهم لا يجوزون  
تأخر المقدم عن التالي بل يقصدون في مثل قولنا الشمس طاعة كلما كان النهار موجودا  
جزاء مؤخرا بقريضة المذكور اجاب بان القول بحذف الجزاء في مثله انما هو رعاية  
جانب اللفظ والافق المعنى يكون الجزاء مؤخرا دائما وان كان مقدما في اللفظ في بعض الصور  
واحج ان تقدير مثله رعاية للتحكيح اللفظي فظهر من هذان مذهب نحاة البصرة اوفق  
بمذهب اهل المعقول من مذهب نحاة الكوفة لان تقديرهم يشير الى ان المقدم مقدم  
على الجراء طبع او وضع بحيث لم يلتفت الى المذكور ولم يحمله جزء فلذا كان مذهبهم  
ارجح من مذهب الكوفي في قول من ان كلامه يومهم اتفاق النحاة على الحذف وجعل  
مذهب الكوفيين كاعدم ولا يخفى فافيه فاللازم عليه ان يقول عند قوله وان تأخر وضعا  
وهذا مذهب الكوفيين لبس بشي لان الابهام المذكور من الزعم بل المسئلة معلومة  
لكل احد فلذا لم يصرح بالاختلاف ثم ان هذا المحل لبس بيان مذهب النحاة بل نقول  
اشار الشارح بقوله وان تأخر وضعا ان ضعف مذهب الكوفي وان المحشى اشار بقوله  
والقول اه الى رجحان مذهب البصري بان مذهبهم يوافق الرعاية اللفظية اللازمة  
مع الاشارة الى موافقتها لما هو بالطبع ايضا كما هو تحقيق عند اهل المعقول ثم ان التقدم  
بالطبع هو ان يكون المتقدم بحث بحث الباء تأخر ولا يكون علة له كما حقق في الحكمة  
ولامر كذلك في المحكوم عليه في كل من الجزئية والشرطية هذا قوله وفيه ما قيد قوله  
ومن هذا يعرف ان الشرطية اه وهو ان المعلوم مما سبق هو ان القضية لا بد فيها  
من ايقاع النسبة الحكمية او انتزاعها ولا يعلم منه ان القضية اما موجبة او سالبة  
بل ذلك اما يعلم بقول المص فالاولى ان يقول بد له ومما مر علم ان القضية مطلقة  
منقسمة الى قسمين الاولى تسمى موجبة والثانية سالبة كما قال المص القضية  
اما موجبة واما سالبة اقول قد عرفت اندفاع هذه الركائفة عن قوله ومن هذا يعرف اه  
واما اندفاعها عن هذا القول فبان يقال معنى قوله ومما مر علم انه من تقسيم القضية  
الى ما لا بد فيها من ايقاع النسبة الى ما لا بد فيها من انتزاع النسبة ومن اين ان ايقاع  
عبارة عن الايجاب والانتزاع عبارة عن السلب علم ان القضية مطلقة كما قال المص  
اما موجبة او سالبة فعلى هذا لا بد دفع الركائفة المذكورة قطعاً ويندفع الابهام ايضا  
في توجيه كلامه واما ما قيل من ان فيه مع الركائفة المذكورة زيادة القبح اللفظي حيث  
امتزج المتن بالشرح مع ان لفظ القضية في المتن مرفوع وفي الشرح منصوب لانه اسم  
ان ومن البين انه مرجح تغيير الاعراب والحال ان المزج المذكور انما يستحسن اذا لم يؤد  
الى تغيير الاعراب فلبس بشي لان المزج انما يكون فيها اذا أدى الى تغيير اعراب يؤدى  
الى تغيير المعنى ومن الدين ان هذا المزج يخفق المعنى المقصود ويؤكده فضلا عن التغيير  
فثله لايناسبه التغيير كما لا يخفى على المتصير قوله وهو ادراك ان النسبة واقعة اقول  
قد اشترنا الى انهم اختلفوا في اجزاء القضية فذهب المتأخرون الى انها اربعة لموضوع

لصرفه الى الثاني بل هو حاصل كون القضية شرطية فليفهم قوله ولو قال بدله اه  
قد عرفت ان هذا نشأ من صرف قوله ايضا الى التريديد في قوله وان كانت ثبوت مفهوم  
اه بناء على قرينه لكن الظاهر انه مصروف الى انقسام مطلق القضية الى قسمين  
فتح لا يرد عليه ما ذكره ولذا قال فالاولى ولم يقل فالصواب قال الشارح لانه وضع لان يحمل  
عليه والثاني محمولا لجملة عليه هذان الوجهان انما يظهران في الموجبة دون السالبة  
ولعله قاس السالبة في ذلك على الموجبة اذ التسمية بالمعنى الاصطلاحي لا تظهر فيها  
بخلاف التسمية بالجملية والمتصلة والمفصلة كما فصلناه سابقا ووجهه ان لفظ الموضوع  
في الاصطلاح هو الجزء الاول ولفظ المحمول هو الجزء الثاني فتح اذا اريد بيان التسمية  
بهما فلا بد ان تبني على المعنى اللغوي وانما يظهر ذلك في الموجبة دون السالبة فتح يحتاج  
في التسمية في السالبة الى نقل ثان من غير تعسف فاقبل من انه تعسف بل الاولى ان يقال  
لانه وضع ليحمل عليه بالاثبات والنفي لبس بشئ بل فساده ظاهر على الفطن وكذا  
القول بانه اراد يحكم عليه بالاثبات والنفي لانه بعد كونه خلاف الظاهر جدا لا يجزى  
في قوله لجملة عليه وكذا القول الاول ايضا فاجه ما اشترط اليه قوله ماهو بالطبع اى سواء  
كان جزءا اوليا بوضع ايضا كما في الجملة الاسمية او لا كما في الجملة الفعلية فقام ريد فان  
المعامل جزءا اوليا بالطبع وان كان ثانيا بالوضع قوله واعم مما هو بالطبع كما في الجملة الفعلية  
والاسمية وبما بالوضع كما في الجملة الفعلية وعلى كلا التقديرين يدخل فيه الجملة الفعلية ويدخل  
ايضا مثل في الدار رجل هذا فالفرق بين التوجيهين ان الاولية في الاول مصروفة  
على المتبادر منه بخلاف الثاني ولذا اخبره في البيان اشارة الى رد ما اشار اليه المولى  
ميرزا جان الشيرازي في بعض تصانيفه حيث قال تقسيم القضية الى اقسامها لا يشمل  
الفعلية ثم قال في الجواب المقسم هو القضية المستعملة في القياس والفعلية ليست مستعملة  
في القياس انتهى وحاصل رده اننا لم نعدم شمول تقسيم القضية حيا الى الجملة الفعلية  
وانما لم نعدم استعمال الفعلية في القياس فانها بعد التأويل مستعملة فيها قطعاً كما قبل  
من ان المتبادر من القضية في كلام المص القضية المستعملة في القياس ولذا لم يذكر  
الطبيعية ههنا فلا وجه لما ذكره من التأويل لبس بشئ على ان الطبيعية ليست كالجملة  
الفعلية وان خفي عليه فالحق ما اشار اليه المحشى على ما حررناه قوله فلو قال اه اى  
انما كان كلام المص محتاجا الى التأويل والتعميم فلو قال والمحكوم عليه اه لكان شاملا  
للمجملة الفعلية والاسمية التي تأخر جزؤه الاول عن الثاني ولا يحتاج هنا الى تأويل  
وتعميم لا يقال هذا يشمل جزئي الشرطية ايضا اذ المقدم محكوم عليه والثاني  
محكوم به على ما صرح به كثير منهم المحقق الدواني في شرح التهذيب لا نقول هذا  
مبنى على كون الحكم في الشرطية بين المقدم والثاني وقد عرفت ان الشارح والمحشى  
لا يرضيان به ولو سلم فغاية ما ذكره المص ان يكون لجزئي الشرطية اسمان آخران  
غير المحكوم عليه والمحكوم به وقد تقرر ان العام اذا قوبل بالخاص يراد به ماعدا الخاص  
فتأمل ولا تخطئ قال الشارح العلامة لتقديمه في الذكر بكسر الذال اى في الذكر  
اللفظي ولا يجوز ان يكون بضم الذال المجعولة بمعنى التعقل اذ يأتى عنه قوله وان تأخر وضعها  
لان الجزء الاول من الشرطية مقدم في التعقل على كل حال والتأخر فيه لا يتصور



نحاشي عن ان يكون المراد بالموضوع المفهوم مع ان المراد منه الافراد فلذلك جعل المفهوم على معنى شامل للافراد ايضا لكن لزمه ان يكون المفهوم في جانبي الموضوع والمحمول شاملا للافراد وهذا فاسد اذا المراد بالمحمول المفهوم قطعاً فالحق ان المراد بالمفهوم ههنا ما يقابل الذات وان الحكم في الجملة بالمفهوم على المفهوم ثم يسرى الى الافراد ان امكن ذلك كما حققه الدواني قوله اعلم ان تسمية القضية اه لما كان تسمية الموجبات بالجملية والمتصلة والمنفصلة ظاهرة لوجود الحمل والاتصال والانفصال فيها دون السوالب اراد ان يبين ان تسمية الموجبات والسوالب بالجملية والمتصلة والمنفصلة بالنظر الى المعنى الاصطلاحي فان القضية التي يحكم فيها بثبوت مفهوم لمفهوم او سلبه عنه تسمى جملية لوجود الحمل في بعض افرادها وان لم يوجد في جميعها وهذا القدر كاف في التسمية وكذا الامر في التسمية بالمتصلة والمنفصلة وقد سبق ان تسمية النوع بالذاتي اصطلاحاً وان كان المعنى اللغوي للفظ الذاتي اعني النسبة الى الذات موجوداً في بعض افراد ذلك المعنى الاصطلاحي اعني الجنس والفصل فقط فكذا الامر ههنا هذا وليس مراده من هذا الكلام ان هذه الاسامي نقلت اولاً من معانيها اللغوية الى الموجبات ثم الى السوالب على ما نوهى اذ لا يدل عليه كلامه اصلاً بل هو ظاهر فيما قررناه على انه لا ضرورة في ارتكاب نقلين كما لا يخفى على ذي عينين نعم ان قوله واما تسميتها شرطية اه يقتضي ان التسمية بالشرطية لغوية لا اصطلاحية لكن له وجه ايضا اذ التسمية بالنظر الى المعنى اللغوي اصل فمما امكن كما ههنا لا يعدل عنه واما التسمية بالمتصلة والمنفصلة فاجراً وهما على هذا الاصل يؤول الى ارتكاب نقلين وكل منها خلاف الظاهر فلذا فرق بين التسميتين فحمل التسمية بالشرطية على المعنى اللغوي وحمل التسمية بالجملية والمتصلة والمنفصلة على المعنى الاصطلاحي ومن لم يفرق المقال قال ماقال والعصمة من الحفظ المتعال قوله وهي الموجبات التأنيث اما باعتبار الخبر واما باعتبار اكتساب المضاف من المضاف اليه التأنيث قوله ثبوت مفهوم عند ثبوت مفهوم آخر مال المحشي كالشارح الى مذهب اهل العربية في الشرطية وقد عرفت ما هو الحق ههنا وما يمكن التأويل في هذا الكلام بان يكون المراد منه اتصال قضية بتحقيق قضية اخرى او سلبه عنه او منافية قضية بتحقيق قضية اخرى او سلبها عنه وهذا القدر من التأويل كاف في تطبيق هذا الكلام لما هو الحق ههنا وان اطال بعضهم في التطبيق بعبارة تخلو عن التوفيق فتدبر وبالله التوفيق قوله واما تسميتها شرطية اه اشار بهذا الى بيان المناسبة بين المعنى اللغوي والاصطلاحى وهذه لا ينبغي ان تفوت اذا وجدت كما اشرفنا اليه قال الشارح العلامة ومن هذا اي ومن قوله وان كانت ثبوت مفهوم الى هنا يعرف ان الشرطية ايضا اي كاصل القضية منقسمة الى قسمين وهو كما قاله المص اما متصلة واما منفصلة فالعلوم ههنا مما سبق انقسام الشرطية الى قسمين لانقسامه الى متصلة ومنفصلة حتى يرد عليه ان ذلك لم يعلم مما سبق فالاولى ان يقول فالاولى تسمى شرطية متصلة والثانية شرطية منفصلة كما قال المص واما شرطية منفصلة اه نعم لو صرف قوله ايضا الى التردد في قوله وان كانت ثبوت مفهوم اه لو رد عليه ذلك لكن الظاهر انه مصروف الى انقسام مطلق القضية اذ لا معنى

بمخلاف الانشائيات والتقييدات وان كان الثانية مشيرة الى نسب خبرية والاولى مستلزمة  
لنسب خبرية محتملة للصدق والكذب لكن الكلام ههنا في المدلولات المطابقة لبس  
الا قوله وليس كذلك اذ القضية من قبيل المعلوم فكيف يكون الايقاع والانزاع  
الذين هما من قبيل العلم جزءاً من المعلوم فلا بد من التأويل اما في الايقاع والانزاع  
بان يكونا عبارتين عن الوقوع والا وقوع وهذا وان كان ملائماً لسوق الكلام  
من حيث انه مسوق لبيان القضية التي هي من قبيل المعلوم لكن يتعذر ح تطبيق  
كلام الشارح على مذهب القدماء اذ عرفت انهم لم يقولوا بوقوع النسبة ولا وقوعها  
مع ان الظاهر الحق ههنا مذهب القدماء واما في قوله في القضية بان يذكر المعلوم  
وبراد العلم به كما اشار اليه المحشي فح يمكن تطبيق الكلام على المذهبين اما على القدماء  
فبان براد بالنسبة الحكمية النسبة التامة الخبرية واما على المتأخرين فبان يراد بها النسبة  
بين بين ولما كان هذا ظاهراً من التعبير بالنسبة الحكمية رجع المحشي فيما سأتى في التقسيم  
الى الموجبة والسالبة تطبيق كلامه على مذهب المتأخرين ومن هنا ظهر وجه اختيار ما  
اشار اليه من التوجيه ايضاً واما ما قيل من ان الادلى ان يقال لابد في تحقق القضية  
من ايقاع النسبة اه اذ الكلام ههنا في المعلوم لافي العلم فليس بشيء اذ القضية لا تحقق  
في الخارج بل في الذهن فيقول الى ما ذكره المحشي مع ان هذا التقدير يوهم خلاف الواقع  
فالاولى ما اشار اليه المحشي قال الشارح العلامة والنسبة اى مطلقاً جلية او اتصالية  
او انفصالية ان كانت ثبوت مفهوم اى مفهوم المحمول لمفهوم اى مفهوم الموضوع  
مال ههنا الى ما حققه الدواني من ان الحكم في القضية على المفهوم لكن على وجه  
لا يسرى الى الافراد في القضية الطبيعية وعلى وجه يسرى اليها في المحصورة والمهملية  
فما قيل من ان بعض كلامه ظاهر في المشهور من ان الحكم في غير الطبيعية على الافراد  
وفيها على المفهوم لبس بشيء قال الشارح فالقضية انفاً لا باقياً عنها اى من  
حيث العلم بها كما عرفت من المحشي انفاً قال الشارح وان كانت ثبوت مفهوم اى  
مفهوم التالى عند ثبوت مفهوم اى مفهوم المقدم اقول مال ههنا الى مذهب  
اهل العربية من حيث ان الحكم في الشرطية عندهم في الجزاء وان الشرط قيده  
وهو الذى حققه العلامة التفازاني وذهب اليه صاحب المفتاح والذى حققه الشريف  
ان الحكم في الشرطية عند اهل العربية بين الشرط والجزاء كما هو كذلك عند الميرانيين  
وان اهل العربية لا يخالقون الميرانيين في ذلك كيف وهم يصدد بيان مفهومات القضايا  
وان صاحب المفتاح معترف بذلك في مواضع من كتابه فعلى هذا لا يكون كلام الشارح  
ههنا موافقاً لمذهب الميرانيين على ما هو اللازم ههنا ولا لمذهب اهل العربية ايضاً  
على ما حققه الشريف ايضاً فالصواب ان يقال وان كانت اتصال قضية بتحقيق  
قضية اخرى او منافية قضية لتحقيق قضية اخرى الا ان يكون المراد ذلك وان كان  
خلاف الظاهر جداً وربما يشعر بما ذكرنا قوله او ثبوت مبانة مفهوم عن مفهوم آخر  
لانه ظاهر في ان الحكم في المنفصلة بين المقدم والتالى الا ان الظاهر فيه ايضاً ان يحذف  
لفظ الثبوت ويقال مبانة مفهوم اه لان النسبة الحكمية في المنفصلة عبارة عن المنافاة  
والمبانة هذا قوله قيل المراد بالمفهوم ما يفهم من اللفظ لا ما يقابل الذات كانه



في الاول وان الضمير في قوله او ادراك وقوعها محمول على الاستخدام اذ الوقوع  
 واللاوقوع يضاف الى النسبة بين بين لا الى النسبة التامة الخبرية وذلك مبنى على نزاع  
 معنوي بينهم وهو انه هل للفصية جزء آخر غير النسبة التامة الخبرية يضاف اليه الوقوع  
 واللاوقوع قال به المتأخرون اولابل الوقوع واللاوقوع عين النسبة التامة الخبرية  
 قال به القدماء واما استعمال الحكم باحد المعنيين المعلوم او النعم فينى على الاصطلاح لا نزاع  
 بينهم في ذلك كما اشار اليه المحشى وبهذا اندفع حيرة بعضهم في تحرير كلام المحشى حتى  
 حمله على القصور وظاهر ايضا فساد ما قيل من ان النزاع بين الفريقين معنوي راجع  
 الى امر تحقيقي لا لفظي راجع الى الاصطلاح ونفسه الالفاظ كما يوهمه عبارة المحشى  
 انتهى لان كل ذلك مبنى على عدم اتساق المقام فوجه التهم الا ان يحمل على  
 احد المعنيين العلم او المعلوم بنوع تتحمل وقد عرفت وجوه التحمل من الناظرين  
 ورعا كتبها وعرفت ان الظاهر ان هذا الكلام من الشارح محمول على المبالغة والمراد  
 ان الحكم ماله اداء للواقع من طرفي النسبة ولا شك ان الحكم سواء كان عبارة عن المعلوم  
 او عن العلم يكون سببا لاداء ما هو الواقع ومثل هذا التوجيه كثير في الكلام من غير تكبر  
 من الانام قوله فالاولى اى لما كان ما ذكره الشارح محتاجا الى التحمل فالاولى ان يورد  
 في بيان هذا المقام ما لا يحتاج فيه الى التحمل بل يقال بدل قوله ان الحكم اداء للواقع  
 انه ولا حكم في الانشائيات والتقييدات بطابق الواقع او لا يطابقه فالتنفي في قوله ولا حكم  
 انه منسحب على القيد اعني الحكم والتقييد اعني المطابقة وعدم المطابقة جميعا  
 لا على القيد فقط والالزام وجود الحكم في الانشائيات انه وهو خلاف الواقع وانما زاد  
 قوله بطابق الواقع انه اشارة الى ان مدار الكلام الذي وجد فيه الحكم على المطابقة  
 وعدم المطابقة بل مدار الحكم عليهما ليس الا فندفع ما قيل من ان هذا القيد ههنا  
 مفسد فكله حقق ان في الانشائيات حكما لكن لا واقع له حتى يتصور مطابقته او عدم  
 مطابقته انتهى لان ذلك مبنى على صرف النفي الى القيد فقط وان يكون ذلك  
 والله الموفق لما هلك ثم ان التقابل بين المطابقة وعدم المطابقة تقابل العدم والملكة  
 وهو طاهر في مجوز ارتفاعهم وان لم يجز اجتماعهم على ما هو شأن التقابلين بالعدم والملكة  
 فاقبل من انه يلزم منه ارتفاع النقيضين ليس بشئ قوله اما نفس النسبة التامة  
 اى الخبرية الايجابية في الوجبة والسلبية في السالبة وهذا البيان يفهم من تقييد النسبة  
 بالتامة فاقبل من ان التقييد بالخبرية لازم ليس بشئ قوله او الاذعان بها اى  
 بالنسبة التامة فقد اكتفى في بيان المقام بالبناء على مذهب القدماء وأشار الى معنى الحكم  
 عندهم واو قورر الكلام على مذهب المتأخرين لقبول ان الحكم ما وقع النسبة ولا وقوعها  
 او الاذعان باحدهما هذا ثم ان الاذعان عبارة عن اعتقاد الشئ مطابقا وغير مطابق  
 سواء كان في نفسه مطابقا ولا فيدخل الظنيات والجهليات فيه لكن دخول الشريات  
 فيه محمل تأمل قوله ولا نه لا يتصور فيها المطابقة في هذا التقرير اشارة الى ما حققناه  
 ان تقام ان النفي في قوله ولا حكم في الانشائيات والتقييدات يطابق الواقع انه مسلط  
 على القيد والقيد جميعا وقد حققنا سابقا الفرق بين النسب الانشائية والتقييدية  
 وبين النسب الخبرية وحاصله ان المدلول المطابق للخبر يحتمل الصدق والكذب

ولانه بمنزلة صورة الفرس المنقوش على الجدار ومن البين انه يجري فيها التخطئة بخلاف  
الانشائيات كبعث الانشائي فانها بمنزلة ايجاد نقش صورة غير موجودة في الخارج ولا يجري  
فيها التخطئة فلاداء للواقع فيها وكذا حال التقييدات نعم الانشائيات تستلزم نسباً  
خبرية باعتبارها يجري اداء الواقع فيها وكذا التقييدات نسباً الى خبرية باعتبارها  
يجري اداء الواقع فيها لكن الكلام ههنا فيما هو مدلول اللفظ بالمطابقة كذا اشار اليه  
الشريف في حواشي المطول فوله كما في بعث الانشائي اي بعث الصادر وقت الايجاب  
قيده لانه اذا صدر بعد العقد يكون خبراً فوله لانه اي البيع واقع مع قطع النظر  
عن هذا اللفظ وهذا اللفظ اداء للواقع حاصله ان الانشائيات لا يتصور فيها اداء للواقع  
حتى يتصور فيها الحكم وما قيل من ان الشبثين اللذين اعتبر بينهما نسبة في الكلام  
الانشائي لابد ان يكون بينهما مع قطع النظر عن الكلام الانشائي نسبة في الواقع  
بالضرورة ونهايته ان تكون سلبية فلا يصح الحكم بان لا واقع في الانشائيات نعم لا يقصد  
اداء ذلك الواقع فيها فقيه ان نفى الواقع في حد ذاته لم يصدر ههنا عن احد وقوله  
لانه واقع نفى للنسبة التي هي مدلول الانشاء وما قرره من النسبة السلبية لا تكون مدلول  
الانشاء والحق ان مانفاه الش والمحشى ههنا في الانشائيات والتقييدات انما هو اداء  
الواقع الامر آخر على ان تلك النسبة السلبية التي اعتبرها القائل عدم محض والكلام  
ههنا فيما يتصور ان يكون مدلول الكلام كما لا يخفى على ذوي الافهام فوله اذا الحكم اداء  
لواقع الانسب لسابقه ان يقال ادلاء للواقع فيها من طرفي النسبة فوله او وقوعها  
اي النسبة على ان تكون بمعنى النسبة التقييدية في الضمر استخدام وقد عرفت بحقيقته  
في صدر البحث فوله ولا وقوعها وهو الظن وفي بعض النسخ اول وقوعها باء الفاصلة  
وهو خلاف المعهود من انهم يعطون اللا وقوع على الوقوع بالواو والفاصلة فوله  
بمعنى ان النسبة واقعة اولست بواقعة اشار به الى ان الحكم عند المتأخرين ليس عبارة  
عن اداء الوقوع واللا وقوع المفردين ولا انها عبارة عن اداء مجموع المضاف  
ولمضاف اليه بل اداء امر اجمالي اذا فصل صار ان النسبة واقعة اولست بواقعة  
وذلك لان كلام الاولين من قبيل التصور وانما التصديق هو اداء الامر الثالث وانما عدلوا  
الى هذه العبارة المجملة بناء على ان الحكم لو كان عبارة عن هذا الامر المفصل مع اشتغاله  
على التصديق لاستلزم كل تصديق تصديقات غير متناهية ولذا راهم يعبرون عن الحكم  
بالنسبة التامة الخيرية وادراكها بوقوع النسبة اول وقوعها وادراك الوقوع النسبة وادراك  
لا وقوعها هذا فوله اعلم ان معنى لما حرر المقام الى هنا اراد ان يشير الى ما في عبارة الشارح  
من الركائز فكانه اشار بهذا التأخير الى ان دفعها هين وان الركائز المذكورة لا تنضرب اصل  
المقصود وحاصل كلامه ان الاداء هو ايصال الحكم بتكليم ما يدل عليه الى السامع فهو وصفة  
التكليم وليس هذا بحكم لان الحكم في اصطلاحهم اما عبارة عن المعلوم وهو النسبة التامة  
الخبرية عند القدماء ووقوع النسبة ولا وقوعها عند المتأخرين على ما حررناه واما  
عبارة عن العلم وهو ادراك النسبة التامة الخيرية عند القدماء وادراك وقوع النسبة  
وادراك لا وقوعها عند المتأخرين وعلى كل تقدير لا يصح تفسير الحكم بالاداء هذا فظهر  
ان في كلام المحشى صنعة احتباك اذ حذف في الاول نظير ما في الثاني وفي الثاني نظير ما



يكون ما في الذهن سببا لادائه اذ الوجود لا يكون سببا لاداء المعدوم فان كان المؤدى  
 هو ما في نفس الامر من اشئ أو الانتفاء أو الوقوع أو الا وقوع بان كان الحكم  
 باحد المعنيين سببا لاداء الثبوت أو الوقوع على المذهبين وكان ما في نفس الامر ايضا  
 هو الثبوت أو الوقوع او كان سببا لاداء الانتفاء أو الا وقوع وكان ما في نفس الامر  
 ايضا هو الانتفاء أو الا وقوع يكون الحكم الذي كان سببا لاداء مطابقا للواقع  
 والا اي وان لم يكن الحكم المؤدى هو ما في نفس الامر فلا يكون الحكم مطابقا للواقع  
 هذا فظهر من مدان قول الشان الحكم اداء للواقع في نفس الامر محمول على المبالغة  
 لكمال سببية الحكم لاداءه وله نظائر كقولهم في تعريف المعاني تمنع زكيت البنفاء  
 وقولهم الفقه معرفة النفس مالها وما عليها وامثل ذلك وهذا يندفع الاعتراض الآتي  
 من المحشى ومن الناظرين من دفعه بان المراد بالاداء هو المؤدى فذكر الاداء واريد به  
 المؤدى مجازا بقريضة شهرة كون الحكم جرته القضية والاداء لبس يجرى بل هو صفة  
 المؤدى بكسر الدال ولا يخفى ان الفساد لا يكون قريضة على المراد ومنهم من جعل الاداء  
 على اداء النفسى اى الادراك لاعلى الاداء اللفظي ولا يخفى انه بعد كونه خلاف اللفظ جدا  
 رد عليه انه يلزم ان يكون الحكم في كلام الشان معصورا على احد المعنيين اى العلم فيكون  
 بيانه قاصرا ومنهم من قال المراد بالاداء ادراك الواقع بطريق ذكر المألوم واردة اللازم  
 ويرد عليه لزوم القصور السابق آنفا واستعمال اخبار في التعريف بدون القريضة ومنهم  
 من جعل لام الواقع زائدة وتفسر اضافة الاداء الى الواقع فيكون مثل قولهم حصول  
 صورة الشئ فكذلك ان الحصول هنا مأول بالحاصل كذلك الاداء مأول بالمؤدى ولا يخفى بمداه  
 جدا فالوجه ما ذكرنا اليه اولا ولكور المقام خليقا بالاهتمام فضلا عن اعانة اللانام قوله  
 فلا بد ان يكون بين طرفي القضية اقوال لما كان الحكم عند كونه بمعنى النسبة التامة عبارة  
 عن اواقع وح لا ينصور التطابق بينهما فيصح قولهم الصدق مطابقا لمطابقة الحكم  
 للواقع ضرورة ان لتطابق بعض امر بن مطابقة مطابقا لاداءه الى ان التطابق  
 فيه بالاعتبارين المتباينين فالتسوية مطابق باعتبار حصولها في الذهن ومطابق  
 بفتح الباء باعتبار كونها في الواقع مع قطع النظر عن حصولها في الذهن واما اذا كان الحكم  
 عبارة عن الادراك فالتطابق بين الحكم وبين الواقع ظاهر جدا وقد عرفت من هذا ما فيه  
 ايضا ثم ان بيانه هذا كما يشمل القضايا الصادقة يشمل الكواذب ايضا وهو لا يضر غرضه  
 من هذا لتفصيل التمريض بالشان حيث يتبادر من كلامه ان البيان مختص بالقضايا  
 الصادقة كما توهم اذ لا يلزم من القول بكون الحكم اداء للواقع كونه وقدا بل المتبادر  
 منه ان الحكم ماله اداء للواقع سواء كان المؤدى وانما في نفس الامر اولا والحق انه  
 لا اختصاص في بيان الشان بالقضايا الصادقة ثم ان هذا البيان انما هو على مذهب الجمهور  
 ولم يلتفت الى مذهب النظام والحاظ والاف الحكم اداء للاعتقاد فقط والاعتقاد والواقع  
 معا ولكون مذهب الجمهور حقا كما سبق احتاره في تقرير هذا المقام قوله اى لاداء  
 للواقع في نفس الامر اذ الكلام في اداء الواقع لبس الا وادافسره به على ان ظاهره غير صحيح  
 قطعا اذ الاداء المطلق موجود في الانشائيات والقييديات وحاصل كلامه ان الحكم اداء  
 للواقع وحكاية عنه فلا بد هنا من واقع حتى يتصور الحكاية فلذلك يقبل الخبر الخطئة

قوله اولاً وقوعها هكذا في النسخ  
والمعهود عطفها بالواو الواصلة مثلاً

النسبة وانتفاءها وليس كذلك بل الثبوت عين النسبة في الموجبة والانتفاء عين النسبة في السالبة لان هذا الكلام اشارة الى مذهب المتقدمين وليس في مذهبهم الا النسبة الواحدة وهي الثبوتية في الموجبة والسلبية في السالبة وقوله او وقوعها اولاً وقوعها عطف على الثبوت والانتفاء اشارة الى مذهب المتأخرين والضمير راجع الى النسبة لكن على الاستخدام لانهم ائبنوا وراء الوقوع واللا وقوع جزأ آخر وهي النسبة الحكمية التي يعبر عنها بالنسبة بين بين وهي واحدة في الموجبة والسالبة وانما الايجاب والسلب بوقوعها ولا وقوعها ولما كانت النسبة السابقة عبارة عن النسبة التامة الثبوتية والسلبية كما اشترنا اليه فلا بد ان يكون مرجع الضمير ههنا عبارة عن النسبة بين بين اذ لا يتصور في النسبة التامة الثبوتية والسلبية امر آخر هو وقوعها ولا وقوعها بل هما عين النسبة التامة وتحقيق هذا المقام انهم اختلفوا في اجزاء القضية فذهب القدماء الى انها ثلثة الموضوع والمحمول والنسبة التامة الخبرية الثبوتية والسلبية ويقال لها عندهم الوقوع واللا وقوع لكن بمعنى الاتحاد وعدم الاتحاد لا بمعنى وقوع النسبة ولا وقوعها فكل من النسبة التامة والوقوع واللا وقوع صفة المحمول فأنتم به وليس ههنا جزء آخر فهذا الجزء الثالث يتعلق به التصور كما في صورة الشك ويتعلق به التصديق كما في صورة الجزم فالتصديق عندهم مغاير للتصور ذاتاً اذ الجزم يبين الشك قطعاً وان اتحد متعلقهما اعني النسبة التامة اذ لا يجز في التصور بل يتعلق بكل شيء فاجزاء القضية عندهم ثلثة ذاتاً واربعة اعتباراً وذهب المتأخرون الى انها اربعة الموضوع والمحمول والنسبة بين بين ووقوعها ولا وقوعها فالوقوع عندهم صفة للنسبة لا للمحمول كما عند الأوائل فهذا الجزء الرابع يتعلق به لتصديق ولا يتعلق به التصور فالتصديق عندهم كما يمتاز عن التصور ذاتاً يمتاز عنه ايضا باعتبار المتعلق فاجزاء القضية عندهم اربعة ذاتاً واعتباراً فليكن هذا على ذكر منك واما تحقيق ما يتعلق بالمذهبين ففي محله ولقد اشبعنا الكلام فيه في تعليقاتنا على الحواشي الفخمية اتهميدية واما ما قبل من ان تعريف القضية الكلية لا يشمل الجملة الفعلية اذ لا يتحد المحمول فيها بالموضوع مثل قام زيد فلا بد ان يخصص المقسم بالقضية الواقعة احدى مقدمتي القياس فليس بشيء لان العبرة في الفن بالمعاني لا بالالفاظ والاتحاد المذكور يوجد في الجمل الفعلية بالنظر الى معناها على انها يوجد فيها الاتحاد بعد التأويل وبابه مفتوح على اهل المعقول اذا عرفت هذا فاعلم ان المحشى اراد بهذا الكلام تطبيق كلام الشارح على المذهبين وتقرير دليله عند الفريقين فحاصل قوله اي اداء اه ان الحكم اي النسبة التامة او وقوع النسبة ولا وقوعها ما به اداء ان الواقع في نفس الامر هو الثبوت او الوقوع كما في الموجبة او ما به اداء ان الواقع في نفس الامر هو الانتفاء او الوقوع كما في السالبة سواء كان الحكم عبارة عن المعلوم كما هو المتبادر او عبارة عن العلم اي ادراك النسبة التامة او ادراك وقوعها ولا وقوعها كما هو معنى الحكم ايضا وانما كان الحكم باحده المعنيين سبب الاداء اي التكلم بلفظ الخبر اذ لو لم يوجد الحكم باحده المعنيين في الذهن لم يتصور ههنا من التكلم الاداء والتكلم بلفظ الخبر وهو ظاهر فاذا كان الامر كذلك فلا بد ان يكون بين طرفي القضية مع قطع النظر عما في الذهن ثبوت وانتفاء او وقوع اولاً وقوع حتى



بان الوقوع له اعتباران احدهما كونه مفهوما من الكلام مع قطع النظر عن الواقع  
والآخر كونه في الواقع مع قطع النظر عن الكلام والوقوع باحد الاعتبارين غيره بالاعتبار  
الاخر فيجوز ان يتحقق المطابقة بين المتغيرين بالاعتبار هذا ويرد على ما اختاره  
الشريف ايضا من ان التغير الذاتي انما يوجد اذا كان العلم والمعلوم متغيرين بالذات  
واما اذا كانا متحدين بالذات متغيرين بالاعتبار كما هو التحقيق فلا بدح ان يكون التغير  
بين المطابق الذي هو الحكم بمعنى الايقاع والمطابق الذي هو الواقع اعتباريا كما قررناه  
في توجيه ما هو المشهور فليفهم قوله على مذهب الجمهور كقول الفيلسفي العالم حادث  
فانه مطابق للواقع لا لاعتقاده قوله على مذهب النظام كقول الفيلسفي العالم قديم  
فانه مطابق لاعتقاده لا للواقع قوله على مذهب الجاحظ كقول المنكلم العالم حادث  
فانه مطابق للواقع ولا اعتقاده فذهب الجاحظ 2 اخص مطلقا من كل من المذهبين لانه يقول  
بكل واحد بما يقوله الاولان بدون العكس وهو وظ واما بين مذهب الجمهور ومذهب الجاحظ  
فعموم من وجه لتصادقهما في مثل قول المنكلم العالم حادث وصدق مذهب الجمهور فقط  
في مثل قول الفيلسفي العالم حادث وصدق مذهب النظام فقط في مثل قول الفيلسفي  
العالم قديم قوله عند الجمهور كقول الفيلسفي العالم قديم فانه غير مطابق للواقع  
وان كان مطابقا لاعتقاده قوله عند النظام كقول الفيلسفي العالم حادث فانه غير  
مطابق لاعتقاده وان كان مطابقا للواقع فيبينها عموم من وجه لتفارقهما في هذين المثالين  
وتصادقهما في مثل قول المنكلم العالم قديم فانه غير مطابق للواقع ولا اعتقاده ايضا قوله  
عند الجاحظ كقول المنكلم العالم حادث فانه مطابق للواقع ولا اعتقاده ايضا قوله عند الجاحظ  
كقول المنكلم العالم قديم فانه غير مطابق للواقع ولا اعتقاده ايضا فذهب اخص مطلقا  
من كل من المذهبين لان الكذب عند الاولين عبارة عن عدم المطابقة للواقع اول الاعتقاد سواء  
كان مطابقا للاخر او لا قوله بل يكون بينهما واسطة وتحقيق كلامه ان الخبر امام مطابق للواقع  
اولا وكل منهما امام اعتقاد انه مطابق او اعتقاد انه غير مطابق او بدون الاعتقاد فهذه ستة  
اقسام واحد منها صادق وهو المطابق للواقع مع اعتقاده مطابق وواحد منها كاذب وهو  
غير المطابق مع اعتقاده انه غير مطابق والاربعة الباقية ليست بصادقة ولا كاذبة فكل  
من الصادق والكذب بتفسيره اخص منه بتفسير الجمهور والنظام لانه اعتبر في كل منهما  
جميع الامرين اللذين اكتفوا بواحد منهما كذا اشار اليه التفتازاني قوله والحق مذهب  
الجمهور قال في المفتاح وهو العمد في المطولات لاجماع المسلمين على تكذيب اليهودي  
في قوله الاسلام باطل وتصديقه اذا قال الاسلام حق واقول هذا انما يتم اذا كان النظام  
والجاحظ مصدقين ومكذبين في صورتين المذكورتين وهو محل نظر الان يقال المقي منه  
بيان الواقع لا الارام عليهما ويرد ايضا انه هل يبقى الاجماع اذا كانا خارجين عنه وانه هل  
يكون الاجماع المذكور حجة ههنا وتحقيق الامر فيه يطلب من المطولات قوله من طرفي  
النسبة كلمة من تبعيضية اى بعض طرفي النسبة فلا وجه لتقدير المضاف بان قال من احد  
طرفي النسبة اى قسميها اى النسبة تفسير للطرفين وهما اى القسمين الثبوت اى النسبة  
النامية الخبرية الثبوتية في الموجبة والنسبة النامة الخبرية السلبية في السالبة ففيه تسامح  
حيث يتبادر من ظاهره لاسيما بالنظر الى قوله او وقوعها ان المراد بالثبوت والانتفاء ثبوت

و تعريض المولى قوله خليل حيث  
قصص اعتبار التغيرين الا اعتباري  
على ما هو المشهور دون ما اختاره  
الشريف والامر فيهما سواء  
على ما هو التحقيق

لا يخفى ان نسبة العيوب والخصوص  
ههنا الى المذاهب مجازية انما  
ارتكبتها تقريرا الى افهام المتبشرين  
والا فالنسب المشار اليها انما هي  
بين تفاسيرهم في الصادق والكذب  
على ما اشار اليه اخرا

ولابأس في ذلك سيما في التعريف الاعتباري كما ههنا كيف وهم جوزوا فيه كون بعض  
القيود اعم من وجه من الآخر فلا حاجة في الاطلاق الى اعتبار التغليب قوله لان الباقي  
وهو يصح ان يقال اه في تعريف المص ويحتمل الصدق والكذب على تحرير المحشى  
فلا تقصر قوله لان الباقي قيد واحد اه كانه جل الاضافة على اضافة الصفة  
الى الموصوف على ما هو المتبادر منه والمعنى القيود الباقية فاول جل الجمع ح على مافوق  
الواحد لم يصح ايضا لان الباقي قيد واحد لا قيدان قوله لكن المراد الباقي  
من القيود كانه جل الاضافة على اضافة الصفة اعني اسم الفاعل الى مفعولها فافادت  
تخفيفا في اللفظ بحذف اللام من الصفة وكلمة من من المفعول فعلى هذا يكون الجمع عبارة  
عمافوق الواحد ويصح اطلاق القيود وان لم يكن ذلك اطلاق القيد على الجنس لكن اضافة  
اسم الفاعل الى مفعوله سيما الى مفعوله الغدير الصريح بحذف الجر غير معهود بل ذلك  
انما هو في اسمي الفاعل والمفعول غير المتعديين هذا وما قبل من ان اضافة الباقي الى القيود  
امالامية او بيانية على ان يكون من اضافة الصفة الى الموصوف فاذا كره بقوله لان الباقي اه  
انما يتم على الثاني لا على الاول فلو حلت على الاول لم يرد عليه شيء ولا حاجة الى ما استدركه  
فليس بشيء اذ لا معنى لكون الباقي للقيود والحق ان الباقي من القيود لانه لا قيود فلا يتم  
التوجيه الا بما استدركه وقد عرفت ما فيه قوله اعلم اه اراد ان ما اشار اليه الش بقوله  
لان صدق القول وكذبه مطابقة حكمه للواقع او للاعتقاد اولهما معا وعدمها منطق  
على المذاهب الثلاثة وان كلمة اوفيه لتقسيم الحد على اختلاف المذاهب قوله انه صادق اه  
كلمة ان مع اسمه وخبره خبر لا بالسابقة والضمير راجع الى اقول بمعنى المقول فيستفاد منه  
ان الصدق والكذب حقيقة من صفات المقول بواسطة القول فالحقول واسطة  
في العروض كما قبل لكن الواسطة هي القول اللفظي واما القول العقلي فهو عين المقول  
المعقول قوله وصدق القول مطابقة حكمه اه وانما كان صدق القول اى المركب  
عبارة عن مطابقة حكمه الذي هو جزؤه لان رجوع الصدق وكذا الكذب الى الحكم  
اولا وبالذات والى القول ثانيا وبواسطة فالصدق والكذب من الصفات الذاتية  
الحكم وان كانا يطلقان على القول والمجموع المركب تبعاً لاطلاقه على حكمه قوله  
للواقع اى الخارج وما في نفس الامر من غير اعتبار معتبر ويسان هذه المطابقة ان الكلام  
الذي دل على وقوع نسبة بين شيئين اما بالثبوت بان هذا ذاك او بالنفي بان هذا ليس ذاك  
فقط انظر عما في الذهن من النسبة لا بد وان يكون بينهما نسبة ثبوتية او سلبية لانه  
امان يكون هذا ذاك او لم يكن فمطابقة هذه النسبة الحاصلة في الذهن المفهومة من الكلام  
لتلك النسبة الواقعة الخارجة بان نكون ثبوتيين او سلبيين صدق وعدمها كذب وهذا  
معنى مطابقة الكلام للواقع والخارج وما في نفس الامر هذا ثم انه اركان المراد بالحكم  
الوقوع او الالاقوع كان التغاير بين المطابق والمطابق اعتباريا وهو ظاهر  
وان كان المراد به ايقاع النسبة او انتزاعها كان التغاير بينهما ذاتيا لان المطابق بكسر الباء  
من قبيل العلم والمطابق بفتح الباء من قبيل المعلوم والمشهور هو الاول واختار  
الشريف الثاني وما قبل على الاول المشهور من ان الخبر لا يدل الاعلى الوقوع الواقعي  
وهو النسبة المفهومة والخارجية ايضا فهما متحدان فكيف يتصور تطابقهما فدفوع

في تعريفه يصح لفرقه خليل حيث قل  
الاولى ان يقال لان الباقي قيد  
لا متعدد



وعدمه له وحاصله انه اذا جرد النظر الى مفهوم المركب وقطع النظر عن خصوصية  
 المتكلم بل عن خصوصية ذلك المفهوم ونظر الى محصل مفهومه وماهية كان عندنا مثل  
 محتملا للصدق والكذب كذا اشار اليه الشريف فلا يرد السماء فوقنا بان هذه قضايا  
 لا تتحمل الصدق والكذب بل كلها صادقة فينقض التعريف المذكور جعل الانا والاحظنا  
 تلك القضايا وقطعنا النظر عن خصوصياتها وجدناها محتملة للصدق والكذب عند  
 العقل بلا شبهاء الا ترى ان قولنا لله واحد وواجب الوجود لو لم يكونا محتملين عند العقل  
 انكذب لم يحتاج في اثبات وجوده نعم وتوجبده نعم الى الدلائل الخارجية واسب كذلك  
 هذا وقد اوجب عن هذا الاراد مجرايين آخرين احدهما ان يحمل احتمال الصدق  
 والكذب على امكانهما بحسب نفس الامر بما هي المركب لتمام المجردة عن جميع الخصوصيات  
 على ما عرفت ولو في ضمن فردين منها والماصل ان كل خبر يمكن بحسب نوعه صدقه  
 وكذبه معا ولو باعتبار افراد متعددة بخلاف الانشائيات وثانيهما ان يحمل الاحتمال  
 على الامكان الخاص او العام المقيد بجانب الوجود اي ما لا يكون ذاته مقتضيا لوجود  
 صدقه ولا عدم صدقه ولا وجود كذبه ولا عدم كذبه او ما لا يكون ذاته مقتضيا لعدم صدقه  
 ولا عدم كذبه ومن الجائز ان يكون عدم الكذب في الاخبار الصادقة ناشيا عن امر خارج  
 عن ذاتها وكذا عدم الصدق في الاخبار الكاذبة بخلاف الانشائيات هذا قوله  
جنس القضية المفروضة ودم هذا الاحتمال لكونه انسابا في كلام المص في باب الكلليات  
 حيث اعتبر هناك التقسيم المجازي تقريرا الى فهم المستدئين ولانه المناسب لتعريف المص  
 قوله جنس القضية المعقولة لا يقال بأبي عند قوله لقائله ذاقائل لا يضاف الا الى اللفظ  
 لا نأقول على هذا التقدير بقدر فيه مضاف اي لقائل لفظه مع انه اذا كان المراد منه  
 ما اشار اليه المحشي في تفسيره يتقدم ذلك ولا حاجة الى التقدير قوله مشترك اي لفظيان  
 كما صرح به ابو الفتح قوله احتمال اي في احدهما ومجازيان في الآخر لفظيان هما حقيقيان  
 في المعقول مجازيان في الملفوظ تسمية للدال باسم المدلول ولا فائدة في ايهام احدهما  
 والاخر انكس ما ذكرناه ليس مما قرره وكذا احتمال كونهما مجازيين ثم ان كونهما  
 حقيقيين في المعقول مجازيين في الملفوظ انساب بنظر الفن وهو ظاهر وادق بقاعدة  
 الاصول حيث قال والمجاز خير من الاشتراك وقوقع في بعض النسخ او حقيقيان في احدهما  
 ومجازان في الآخر ولا يخفى فساد هذا المعنى لكون لفظ القضية وانط انقول حقيقة  
 في المعقول ومجازا في الملفوظ بل هما حقيقيان في المعقول ومجازان في الملفوظ فافهم  
 قوله كذا قرره احواله عليهم لزوم استعمال المشترك او المجاز في التعريف واحتمال  
 الاشتراك المعنوي بل محتمل كون كل منهما معنى مجازيا بالكل منهما وان امكن التقصي  
 عن الاول بان اشتهار كون بحث المنطقي عن المعاني بعين المعنى الحقيقي او المراد من المشترك  
 وعن الثاني كونه غير مناسب لنظر الفن وعن الثالث بانه لا بد اكل مجاز من حقيقة  
 وان لم يتم ذلك عند كثير من اهل المعاني قوله اذ لا يجوز الجمع اي في اطلاق واحد  
 على ما يشر به لفظ الجمع وبه يتم التقریب وما قيل من ان الدليل قاصر بعد الجواز وعموم  
 المجز فليس بشئ اذ لا معنى ههنا لكون ما يطلق عليه لفظ القضية ما يطلق عليه  
 لفظ القول فافهم قوله والقييد الاخير هذا بشعر باطلاق القيد على الجنس

٤ اي الفرق بين الحقيقة وبين  
 والمجاز بين وبين الحقيقة والمجازين  
 وجهة الاول دون الثاني بين علم

التعريف ما عهد الجنس شاملا للقسمين معا على ما هو علامة كون التقسيم للمحدود  
 وحاصله ان حال القائل المذكور لا يخفى عن احد الامر ان كان بين الحالتين منع الجمع  
 ايضا ثم ان هذا التعريف صادق على المذاهب الثلاثة في الصدق والكذب بخلاف قولهم  
 ما يحتمل الصدق والكذب فانه مبنى على مذهب الجمهور وليس الا قوله اى يحتمل الصدق  
 والكذب اه هذا تفسير باللازم لان صدق القائل وكذبه في قوله يلزمه صدق القول  
 وكذبه على ما يشير اليه ولعله انما ارتكبه لما سيجي منه ان الحق في الصدق والكذب  
 هو مذهب الجمهور وغرضه منه دفع الاعتراض الا انى عنه اذ لو ابقى التعريف على ظاهره  
 لورد عليه البداهات وامثالها لكن اخذ هذا المعنى من هذا التعريف بعيد جدا لان الاحتمال  
 المذكور وان لم يصدق القائل وكذبه لكنه لا يلزم صحة القول لقائله انه صادق فيه  
 او كاذب فيه على ما هو التعريف الا ان يعتبر التجربة عن الخصوصيات في تعريف المص  
 ايضا فيقول اهل تعريف المص الى ما ذكره ايضا وغاية ما لم كون كلمة الفاصلة بمعنى الواو  
 الواصلة كما اورد المحشى في تفسيره الواو الواصلة ولا بأس فيه عند ظهور الاسباب  
 لا يقال بل كلمة الواو الواصلة فيما اشار اليه المحشى بمعنى الواو الفاصلة اذ كل قول وقضية لا يحتمل  
 الا الصدق او الكذب لانا نقول لا يبقى ح الكلمة الاحتمال معنى اصلا بل الصواب ان يقال  
 القضية ماصدق وما كاذب فالحق ان كلمة الواو في تفسيره على معناها وان كلمة الواو الفاصلة  
 محمولة على الواو الواصلة على مذاقه قوله بمجرد مفهومه اى تصور مفهومه مفارقا  
 لقطع النظر عن خصوص المادة ونفس الامر والدليل بل عن خصوصية القائل واخباره  
 فقوله مع قطع النظر ظرف مستقر حال مبين للاحتمال بل لتجرد المفهوم وليس ذلك معنى  
 المجرد حتى يرد عليه انه على هذا يكون قوله مع قطع النظر اه مستندرا على انه من قبل  
 التصريح بما علم ضمنا ومثله غير عزيز قوله وهو ثبوت الشيء اى المحمول للشيء اى  
 الموضوع وهذا في الموجبة الجمالية رفس عليها السالبة ثم ان هذا مبنى على مذهب  
 المتقدمين من ان النسبة عندهم عبارة عن ثبوت المحمول للموضوع وارجح اختاره  
 ههنا وذلك الثبوت يقال له مضمون الخبر ايضا لانه عبارة عن اضافة مصدر المحمول  
 الى الموضوع فاندفع ما قيل فيه اولا ان الثبوت المذكور مضمون الخبر لا مفهومه  
 وثانيا انه اقتصار على الموجبات وثالثا ان تعريف الشئ لا يوافق التجربة المذكور  
 انتهى وذلك لان مفهوم القضية عبارة عن انصاف الموضوع بالمحمول فيقول  
 الى المضمون ولان الشر يف يقتصر عليه لشرفه على ان الغرض دفع الاعتراض الا انى  
 وما ذكره كاف فيما قصده ولان المراد بالشئين الموضوع والمحمول مطلقا لا عينايته بينهما  
 انما هو اتعين كون المراد منهما الموضوع والمحمول لامر آخر ولا يلزم منه كونهما معنيين  
 حتى ينافي التجربة الا انى قوله مع قطع النظر اه متعلق بقوله يحتمل حال عن فاعله ويحتمل  
 ان يكون حالا عن قوله بمجرد مفهومه ومعناه ان يقطع النظر في ذلك عن خارج القضية  
 من الدليل والواقع وغيرهما بل يكون النظر فيها الى ذاتها من حيث هى وان كانت  
 بالنظر الى الخارج مطابقا للواقع فاندفع ما قيل انه اذا قطع النظر عن نفس الامر  
 والواقع كيف يجوز العقل صدقه وكذبه اذ هما عبارتان عن المطابقة للواقع وعدمهما  
 انتهى لان قطع النظر انما هو عن التصديق الواقعي لا عن تجويز العقل مطابقة للواقع

طرسوسى

م

ما نقله خليل

م



لا نقول ماهية الصنف ماهية اعتبارية فلا يكون وقوع النوع فيه من حيث كونه نوعا حقيقيا  
 بل من حيث كونه جنسا اعتباريا فلا بأس في وقوعه بذلك الاعتبار جزء التعريف وانفاقهم انما  
 هو في ان النوع الحقيقي عين للماهية لاجزؤها وان ذكره في بحث الاجزاء استطرادى هذا  
 قال الشارح وبغيره ناقص اى بغير الجنس القريب والخاصة سواء كان بما يغير كليهما  
 كالعرض العام مع العصل او بما يغير الاول دون الثاني كالعرض العام مع الخاصة والجنس  
 البعيد مع الخاصة والفصل مع الخاصة او بما يغير الثاني دون الاول وهذا احتمال عقلي في قوله  
 وبغيره لكنهم لم يوجده صورة اذ لو انضم الى الجنس القريب ما يغير الخاصة فان كان ذلك  
 فصلا يكون حدا تاما وان كان عرضا عاما لا يكون التعريف مطردا وان كان عرضا غير  
 خاصة لا يكون التعريف منعكسا فالمضبوط ما ذكره من الاقسام كما لا يخفى على ذوي الافهام  
 هكذا ينبغي ان يحقق مباحث التصورات حتى يحسن الشروع في مباحث التصديقات  
 والمرجوب من قاضى الحاجات جل جلاله ان يعطى لنا قدرة على تكميل البافيات حتى يتم بذلك  
 الصالحات الخالصة لاذهان ارباب الكمالات قال المصنف القضايا القضية قول اه انما  
 اعاد القضية لان التعريف الماهية لالافراد فلو قال القضايا قول اه لكان التعريف  
 الافراد وهو ليس بممكن وانما لم يكتب بالضمير بان يقول هي قول اه على ان يكون راجعا  
 الى القضية التي دلت عليها القضايا فيكون التعريف ح ايضا للماهية كما قال ابن الحاجب  
 المرفوعات هو ما اشتمل اه بناء على انه يحتمل ان يرجع ذلك الضمير الى القضايا فيلزم ان يكون  
 بخلاف قول ابن الحاجب المرفوعات هو اه والمراد من القول المركب مطلقا تاما واناقضا  
 وما قيل عليه من ان الصدق والكذب صفة النسبة فيصدق ع التعريف على النسبة  
 السلبية اعني الال وقوع لكونها مركبة ويصدق ايضا على المركب من النسبة الحكمية  
 وقيدها كالجبهة والمحكوم عليه اوقيدته او المحكوم به اوقيدته او النسبة بين بين اوقيدتها  
 او الاثنين منها اوز بدنها فلا بد ان يكون المراد من القول المركب التام الذي يصح ان يكون  
 عليه حتى يندفع تلك المخذورات والفرينة على هذه الارادة مباحث الباب السابق  
 لانها متعلقة بالمركب النقص فانها ظاهر ان يكون مباحث هذا الباب متعلقة بالمركب التام  
 لاسيما وفي هذا الباب تقسيمات القضية وبيان احكامها بل يمكن ان يدعى التبادر ههنا  
 ولا يضر هذا التخصيص تعميم الش القول المذكور بحيث يشمل المركبات التامة والناقصة  
 لانا في مقام التوجيهه ويكتفي بهذا القدر فقيهه ان الابرار او ورد فانما يدعى من عرف  
 القضية بقول يحتمل الصدق والكذب وقد اشار اليه ابو الفتح سؤالا وتوجيهه في الحواشي  
 التهذبية واما ههنا فلا بد ذلك اذ لا يصدق تعريف المص على الصور المذكورة قطعا  
 حتى يحتاج الى التوجيه المذكور وكأنه لم يفرق بين التعريفين وقال ما قال نعم يمكن ان يرد  
 مثله على تفسير المحشى ويندفع بالتخصيص المذكور كما اشار اليه ابو الفتح لكن ابن هذا  
 من ذلك والحاصل ان هذه العهدة على تقدير تسليمها على المحشى لا على المص هذا  
 وقوله يصح بمعنى يمكن امكانا خاصا او عاما وقوله لقائله اللام فيه للتعليل ولو كانت صلة  
 لوجب ان يقال انك صادق فيه اه لما اشتهر ان القول المستعمل باللام بمعنى الخطأ مقابل  
 الغيبة والتكلم والضمير في قوله انه راجع الى القائل وفي قوله في راجع الى القول وعلى هذا  
 يكون الصادق والكاذب صفة للقائل لا للقول وكلمة اوله تقسيم الحدود لكون بعض الفاظ

اعني قوله يصح ان يقال لقائله

اشار به الى ان كلمة ان ليست واقعة في موقع التعليل على ان تكون مكسورة المهمزة وليست  
ايضا واقعة موقعه على ان تكون مفتوحة المهمزة بتقدير لام التعليل اذ كل منهما  
خلاف الظاهر وليس بتقدير الضمير مبنيا على لزوم كون جواب اما جملة كما توهم لانه  
مبتعض بمثل اما زيد فمطلق من التراكيب الشائعة بل لانه لا بد في جواب اما من ضمير يرجع  
الى المبتدأ ولو كان الواقع في موقع الجواب مفردا كالمثال الذي اشيرنا اليه ولما كان الخبر  
ههنا عاربا عن الضمير فسرره بما فسره ولعل وجهه ان ما وقع في موقع جوابه وان كان  
مفردا صورة لكنه جملة معنى فلا بد فيه من ضمير يربطه الى المبتدأ فاقبل من انه ان كان  
التقدير لاجل عدم صحة حمل قوله فان التصور اه على الحق فيرد عليه انه بعد التقدير  
ايضا يكون خبرا عن الضمير الرجوع اليه فلا يصح الحمل ايضا فالظاهراته تصوير المعنى  
لحصول الجزالة لا توجيه الاعراب ليس شئ بل لان التقدير لازم ههنا لكونه جملة  
معنى ولو لم بقدر لم يحصل الارتباط اللازم ههنا فالحق انه توجيه الاعراب بحيث  
يحصل منه الجزالة كما لا يخفى على ذوي الفطنة قوله فلا يكون قوله فكيف لا يكون لهما  
اه على ما ينبغي لان ما افاده هذه المواد من الفائدة خارج عن احدى الفائدةين المعنوية  
في التعريف ومطلق الفائدة لا يفيد كونها رسوما ناقصة والظاهر ان غرض الشارح  
الاعلام مع حصر الفائدة في التعريف الى احد الامرين لا اثبات مطلق الفائدة  
في المواد المذكورة فعنى قوله فكيف اه فكيف لا يكون لهما فائدة مقصودة من التعريف  
وهي الاكلمية والوضعية التي لا شك في كونها مقصودة في التعريف فالحصر المذكور  
منهم عبر نام فعلى هذا يؤول ما ذكره الى ما ذكره المحشى فالضرب بقوله بل الحق اه  
غير تام الا ان يقال هذا المعنى غير ظاهر من كلام الشارح ولذلك ترقى من الخفى الى  
الواضح قوله بل الحق الحقيق بالقول اه حاصله ان الغرض من التعريف لا ينحصر  
في احدى الفئتين اذ قد يكون الاطلاق على الشئ بما هو عرضي له مطلوبا ايضا  
فمح لا شك ان المركب من العرض العام والخاصة يكون اكمل من الخاصة لحصول  
الفائدة المطلوبة في الاول دون الثاني رقس على هذا وقد قالوا العلماء خير من علم  
واحيد الا يرى انهم قالوا الحيوان الناطق الضاحك رسم تام اكمل من الحد التام فاذا  
اعتبر مثل هذا في الحد التام بما به لا يعتبر في غيره فالحق ان المواد المذكورة من قبيل  
الرسوم الناقصة هذا وقد عرفت اندراج هذا المعنى في كلام الشارح وان لم يدل  
عليه دلالة ظاهرة قوله قد عرفت اندراج الخ قول نعم لما كان الاندراج  
المذكور محتاجا الى تكلفات ركيكة لم يلتفت اليه الشارح واعتبر وجهه انضبط بحيث  
يندرج هذه الاقسام في الرسم الناقص بلا كلفة وركاكة واعمله لهذا امر بالتأمل  
قال الشارح العلامة فالضبط اى ضبط اقسام التعريف بحيث يندرج فيه الاقسام  
المذكورة بلا كلفة ان يقال اه وقد عرفت ان هذا الضبط مبنى على مذهب المتقدمين بناء  
على ان المتأخرين لم يعتبروا الغرض العام في التعريف بل ذكره عندهم في باب الكلبيات  
على سبيل الاستطراد كما ذكرنا النوع في ذلك الباب استطرادى عند الفريخين لانه  
حين الماهية ومحت الكلبيات مقصور على بيان اجزائها لا يقال ان تعريف الصنف  
بالتنوع شائع مثل ان يقال الرومي انسان ولد في بلد كذا فقد وقع النوع جزء الماهية



كما ان التوجيهين الاولين مبني على مذهبهم من تجوزهم التعريف بالاعم اشمول التعريف  
 ح على الرسم النعام وقد ذكرناه وجهها آخر ولو تكلف في تقرير الحشوي وجعل موافقا  
 لما ذكرنا المكان اول قوله بل تأويل في مثل الشيء الصاحك وعلى المركب من الفصل  
 والخاصة اى فقط اومع الفصل البعيد او الجنس البعيد او العرض العام بالتأويل  
 اى تأويل التغليب وتأويل اطلاق اسم الكل على الجزء مع ان شيئا منها لم يعد من المعارف  
 فيكون تعريف المص المذكور متقضا طرد اشموله الاغبار مع ان المعارف ليس بشامل لها  
 قوله فضلا مفعول مطلق محذوف عام له وجوبا سماعا اى فضل فضلا وعناء كون  
 ما بعده البقي بالحكم مما قبله هذا لكن في صحة ههنا نظر اذا الرسم الناقص ادنى التعريف  
 فاذا لم يكن الشيء معدودا من التعريف كما اقتضاء ما قبله يلزمه ان لا يكون معدودا  
 من الرسم الناقص فكيف يكون الثانى البقي مما قبله وتلخيصه انه لازمة للرسم الناقص  
 على مطلق التعريف اما على غيره فظاهرا واما على نفسه فلا يلزم مزية الشيء  
 على نفسه الان يقال للمقيد مزية على المطلق والقول في دفع هذا اليراد بان المقسم  
 هو المعارف المتعبر عند المتأخرين اعني ماله دخل في الاطلاع على الذاتيات والامتناز  
 عن جميع ما عداه ليس بشيء لانه يقوى هذا الاعتراض وهو ظاهر وكذا القول بان مادة  
 النقص لا بد ان تكون محققة في التعريفات ليس بشيء نذ بعد التسليم لا يشك في تحقق  
 هذه المواد نعم او قبل ان التعريف المذكور مبني على مذهب المتأخرين على ان يكون المراد  
 بالعرضيات ماهى المفيدة لاحد الامرين لانه لا دفع اليراد المذكور لكنه بعيد جدا وكذا  
 لو قيل ان هذا التعريف مبني على مذهب المتقدمين من تجوزهم التعريف بالاعم لاندفع  
 هذا ايضا والحاصل ان هذا السؤال مبني على مذهب المتأخرين من ان ذكر العرض العام  
 في الكليات اسستطراذى وان الغرض من التعريف انما هو احدى الفائدتين فلو بنى على  
 مذهب المتقدمين من ان الغرض لا ينحصر في احدى الفائدتين وان العرض العام  
 يفيد تصورا لا يحصل بدونه وان المشتمل عليه رسم فقس لم يرد هذا السؤال وهذا  
 ما الجواب الآتى للشارح المحقق قوله او العرض العام عطف على قريبه والمعنى  
 وكذا المركب من الفصل والعرض العام ففيه تعريف للشارح وتركه والظاهر  
 ان المركب من الفصل والعرض العام رسم لكون المركب من الداخل والخارج خارجا  
 نعم قال شارح المواقف هذه الصورة حد ناقص عند من يجوز اخذ العرض العام  
 في الحد الناقص ولعل لهذا شارح في السؤال وعلى كل تقدير لا يلتفت الى من حكم  
 بان الصواب اسقاطه قوله لا فائدة اننى منسحب الى قوله مقصودة من التعريف  
 وقوله مقصودة صفة اسم لا وجود الفصل بينه وبينه بالنظر لا يجوز فيه البناء فهو  
 اما مرفوع واما منصوب هذا قوله على زعم ان التعريف اه في هذا التعبير اشارة  
 الى ضعف مذهب المتأخرين وستعرف تحقيقة قوله اى من غير اطلاع اه هذا القيد  
 استفاده من تردد الشارح بين كونه حقا وبين كونه كذبا لكن الظاهر ان يقال من غير  
 اطلاع على كونه حقا وباطلا او يقال صدقا او كذبا اذ الكذب انما يقابل الصدق  
 والحق يقابل الباطل على ما قرر في محله لكنه قلد في ذلك الشارح المحقق ويمكن  
 ان يقال في كلام كل منهما منعتا احتباك فافهم ما هنا لك قوله اى فهو ان التصور

الزمائل الاول والثاني هو الاول  
 من خايل

بل المركب من العرض العام والخاصة اقوى من الخاصة وحدها ومن الفصل وحده  
وكذا المركب من الفصل والخاصة اقوى من كل منهما وحده ثم لما كان دخول هذه الاقسام  
ههنا لازما وكان تعريف المص آيا عن ذلك لا يتكلف اشار الى وجه الضبط بحيث يندرج فيه  
جميع الاقسام فقد مال بذلك الى مذهب المتقدمين من جواز وقوع العرض العام في التعريف  
كما مال في التوجيه السابق الى مذهب المتقدمين من جواز التعريف بالاعم والاخص  
هذا هو تحقيق كلام الشارح بحيث يندفع عنه اعتراضات الناظرين مجازا قد عرفت  
كيفية مجازية كل منهما فتذكر قوله والاحترار عن لازم اه قلت نعم لكن لا بأس له  
في تعريف الرسم الناقص ههنا اذ الظاهر انه رسم ناقص ايضا كما لعرف يعني ان  
اطلاق العرضي على مثله مناسب ومشهور ببناء على ان المركب المذكور عرضي مع  
ان المركب من الذاتي والعرضي عرضي قوله مع انه ان اريد بمعنى العرضيات اه ذكر  
هذا الشق توطئة للشق الاخير الثالث والافهو غير مراد ههنا قوله وان اريد المعنى  
المجازي اه هذا انما يتم اذا اريد بالمجاز مقابل الحقيقة واما اذا اريد به المعنى المجازي العام  
للحقيقة والمجاز كمثل ما يطلق عليه العرضي على ما حققناه في الشرح فيتناول جميع المواد  
وليس يلزم عليه شيء الاستعمال المجاز في التعريف وقد عرفت ان امره هين ههنا  
وشموله ايضا للرسم التام وقد عرفت ان الشارح مال ههنا الى مذهب المتقدمين على  
ان الشمول المذكور غير مسلم ايضا اذ لا يلزم من اعتبار التغليب او اطلاق اسم الشكل  
على الجزء في مثل الجسم الضاحك اعتباره في مثل الحيوان الضاحك وبهذا يظهر ان قوله  
وان اريد كلاهما يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز انما يصح اذا لم يكن تلك الارادة بمعنى  
شامل لهما كما هو الظاهر واما اذا اريد كلاهما بمعنى شامل لهما كما اشيرنا اليه فلا يلزم الجمع  
المذكور بل استعمال لفظ مجازي شامل لهما وقد عرفت ما يلزم عليه مع اندفاعه وبهذا  
اندفع ما قبل لو اريد عموم المجاز لعاد السائل بالرسم التام واستعمال المجاز في التعريف  
ولا يخلص عنه ولو صير الى الاحتمالات البعيدة انتهى واقول قد عرفت آتفا حال  
استعمال المجاز ههنا وشمول التعريف للرسم التام بحيث لم يخرج في دفع الشمول المذكور  
الى اعتبار قرينة تقابل هذا التعريف بالرسم التام مع ان التعميم ثم التخصيص  
بقرينة المقابلة لم يعهد مثله في الحاورات فضلا عن التعريفات واما ما قيل في دفعه  
الرسم التام هو الذي يشتمل الذاتيات والعرضيات والرسم الناقص ما يقتصر فيه  
على العرضيات فليس بشيء اذ الجسم الضاحك رسم ناقص مع انه لم يقتصر فيه  
على العرضيات فان اراد ان التأويل المذكور يرتكب في الثاني دون الاول اذ لا ضرورة فيه  
فهو ما حققناه ولا يدل عليه كلامه والحق ان الشارح مال ههنا الى مذهب من لم يشترط  
الانعكاس والاطراد في التعاريف وأشار في التوجيهين الاولين الى الاول وفي الاخير  
الى الثاني فلا يلزم عليه محذور سوى استعمال المجاز اعني عموم المجاز في التعريف ومثله  
عند وضوح القرينة واقع قوله يعني اه يعني ان المعرف ههنا يخصص بما لا يشمل المادة  
المذكورة بان يكون المراد منه ما هو الغالب في الوقوع فيكون التعريف المذكور مساويا  
للمعرف واقول فتح مثل هذا الباب يشهد باب النقض بالنعكس فالظاهر ان مراد الشارح  
من التوجيه الثالث بناء التعريف على مذهب المتقدمين من تجوز تعريف بالخاص

في هذا التقرير اشارة الى ركاكة  
تقريرهم ههنا حيث قربوا ههنا  
احتمال عموم المجاز والظاهر ان  
يقرر هذا في الشق الثاني وان احتمل  
ههنا ايضا  
قوله بالنعكس  
الطر سوسى ههنا بدل بالنعكس  
بالطر والصواب ما ذكرناه لان  
الطر يلزم المنع على ما قرر في محله  
واللازم ههنا في صورة عدم التأويل  
انما هو عدم الجمع ويلزمه عدم  
النعكس فاذا اريد بالتأويل المذكور  
كان جامعا وكان منعكسا قطعاً  
فلمعل ما ذكره سهو والصواب  
ما اشيرنا اليه



غير ملتزم في تعريف من التعاريف وأورسما ناقصا والالوجب الاكتفاء فيها بالفصول  
 وليس كذلك ولو سلم ذلك فلو ورد مثله فأنما يرد في غير هذا المقام وأما ههنا فالمقصود  
 التمثيل ويكفي فيه فرض عدم الغنية ولقد اجاد المحشى بهذا البيان فجعل قول الشارح  
 والغرض التمثيل جوابا ثانيا سليما ولم يجعل من قبيل عطف العلة على المعلول على معنى  
 ان عدم الغنية غير ملتزم ههنا لان الغرض التمثيل لان الدعوى عام في جميع الموارد  
 والدلائل المذكورة لا يفيد على انه يشعر ان عدم الغنية ملتزم في سائر المواضع وليس كذلك  
 والالزم الاكتفاء بالفصول لا يقال هذا يرد على ما قرره المحشى ثانيا لا نقول بعد بيان  
 حقيقة الحال لا خلل في الاشعار لانه يكون ح كلاما على سبيل الفرض والتقدير فاقبل  
 من ان بيانه هذا بعيد كل البعد بل الاول ان يجعل قوله والغرض التمثيل من عطف العلة  
 على المعلول على ان يكون المعنى فان ذلك غير ملتزم ههنا لان الغرض التمثيل ولا يضره  
 تلك الغنية انتهى كلام فاصر على ما حققناه قال الشارح وأما التعريف بالضاك  
 كانه جواب عما قيل مثله خارج عن التعريف فلا بد ان يقال وبخاصته فقط وحاصل ما  
 اشار اليه في الجواب ان الصفة المذكورة لا بد لها من موصوف فان قدر بالحيوان الضاحك  
 فرسم تام داخل في تعريفه وان قدر بالشئ له الضحك فرسم ناقص داخل ههنا  
 فلا حاجة لادخاله الى قيد زائد وان قدر بالجسم الضاحك فقد ذكرنا ان مثله رسم ناقص  
 مع انه غير داخل في التعريف فلا بد من التأويل اما في بعض اجزاء التعريف وهو قوله  
 عن عرضيات بان يراد منه ما يطلق عليه العرضي سواء كان حقيقة كما في المثال المذكور  
 في المتن او مجازا سواء كان بطريق التغليب بان يطلق العرضي الذي هو اسم للضاك  
 ههنا على الجسم تغليب اسم احد الجزئين على الآخر كما في العبرين رضى الله عنهما  
 او بطريق الحلاق اسم الكل على الجزء فان المجموع المذكور اعني الجسم الضاحك  
 لكونه مركبا من الداخل والخارج خارج فهو عرضي يصدق عليه تعريف العرضي  
 الاصطلاحي كما ان النوع يطلق عليه الذاتي اصطلاحا وكون كل منهما من اوصاف المفرد  
 اصطلاح آخر لا تخالف بينهما فلا ينبغي ان ينازع في مثله واما في نفس التعريف بان يكون  
 تعريفا لافراده الغالبة الوقوع المشهورة الوجود ههنا ولعل الشارح مال في تصحيح  
 التعريف الى جعله مبنيا على مذهب المتقدمين من تجوزهم الرسم الناقص بالاعم والاخص  
 لان التعريف المذكور على التوجيهين الاولين يشمل الرسم التام وعلى التوجيه الاخير  
 الثالث لا يشمل مثل الجسم الضاحك مع انه رسم ناقص الا ان يقال التوجيهان الاولان  
 مبنيان على اعتبار المعبر فلعلة لا يلتفت الى مثله في صورة الرسم التام والتوجيه الثالث  
 مبني على تخصيص المعبر بما هو غاب الوقوع لاعلى جعل التعريف اخص من المعرف  
 تأمل هذا ثم اورد اى الشارح على جعل مثل الجسم الضاحك داخلا في التعريف  
 كما اشار اليه اولابان مثله لبس من افراد المعرف اذ الغرض من التعريف اما التمييز او الاطلاع  
 على الذاتي وكل منهما مفقود في العرض العام فمثله لبس برسم ناقص وكذا المركب من الفصل  
 والخاصة اذ الفصل يفيد كلا منهما والخاصة تفيد ما افاده الفصل من التمييز فذكره عبث  
 واجاب بان كون الغرض المذكور لازما في اجزاء التعريف قالوا به اى التأخرون لكنه  
 ليس بحق والحق ان الغرض من التعريف لا ينحصر في احدى القادتين المذكورتين

في تفسير الإشارة اى في كونه جنسا قريبا مفيدا بما يخصه بمعنى قوله في كونه اى في  
 كون المذكور فيه اى في الرسم التام لكن لا باعتبار خصوصه حتى يلزم الدور بل باعتبار  
 ذاته كما قالوا في قولهم من خواص الاسم الاسناد اليه ان ضمير البعير راجع الى الاسم لا باعتبار  
 خصوصيته بل باعتبار جنسه البعير حتى يفيد الحكم سالما عن الدور فاقيل من ان الاولى  
 في التفسير ان يقول في كون المذكور بدون لفظة فيه بئس شيء قوله اى عن تلك المشابهة  
 على ما يقتضيه السباق ولعله عدل عن ذلك للتصريح بما به النقصان وهو القصور  
 عن مرتبة التمام ولرعاية صنعة الطبايع بين النقصان والتسام قال المصنف وخواصه اللازمة  
 اى البيئة على ما سبق تحقيقه وانما قيدت باللازمة احترازا عن الاعراض المفارقة  
 اذ لا يجوز التعريف بها لوجوب المساواة بين التعريف والمعرف عند التأخيرين  
 واما تقييدها بالبيئة فليكونها اوضح واكشف وقد قالوا والمتفقع بها اغماهى الخواص  
 اللازمة الشاملة البيئة وصيغة الجمع محمولة على الموارد والافان تعريف بالخاصة الواحدة  
 اكثر من ان يخصى والبيئة على ذلك التمثيل بما يشمل الخاصة الواحدة قوله بل جميعها  
 اوجه ليرقى انه لا يلزم من وجود كل من الاوصاف الاربعة في غير الانسان وجود الجميع  
 فيه بناء على ان بين الكل الافرادى وبين الكل المجموعى عموما من وجه لصادقهما في مثل  
 كل رجل حيوان ووجود الكل الافرادى بدون المجموعى في مثل كل واحد من الانسان  
 يشعه هذا الرغبة ووجود اشئى بدون الاول في مثل عشرة رجال ترفع هذا الحجر  
 ولما فهم من كلام الشارح ان الجمع من حيث هو الجميع لا يوجد في غير الانسان  
 اشار بهذا الكلام الى رده والظاهر ان الغير بمعنى المتغير متبادر في الواحد ولو سلم انه  
 يشمل الواحد واكثر لكنه لا ينفع في دفع اراده لانه بالنظر الى ما يستفاد من الكل الافرادى  
 بل تعميم غير ان يفهم من الكلام ح ان الجميع لا يوجد في غير الانسان واحدا او  
 اكثر والكل خلاف الواقع اما الاول فلما ذكره المحشى واما الثاني فلان الجميع يوجد  
 في غير الانسان من اكثر لحيوان وعلى الله التكلان قوله وهو الحيوان البحرى الذى  
 صورته كصورة الانسان على ما نص عليه الامام الدميرى في حيوة الحيوان ونقل له  
 حكاية حاسلها انه صاده بعض الملوك واحضره في مجلسه وتكلم فيه بلسانه وفهمه  
 بعض ندائه وهذا القدر كاف ههنا وان لم يثبت عند صاحب القاموس حيث  
 قال انفساس بالفتح وبكسر جئس من الخلق يثب اخدمهم على رجل واحدة وفي الحديث  
 ان حيا من عاد عصورا هم فسخهم الله تعالى ناسا لكل انسان منهم يد ورجل  
 من شق واحد ينفرون كما تنفر الطائر ويرعون كما ترعى البهايم وقيل اولئك انقرضوا  
 والموجود على تلك الخلقة خلق على خدة او هم ثلاثة اجناس ناس ونسناس ونسائس  
 او انسانس الاناث منهم او هم ادفع قدرا من النسناس او هم بأجوج او هم قوم من بنى آدم  
 او خاق على صورة الناس وخالفوهم في اشاء انتهى كلامه على ان ما ذكره من الحديث  
 غير مضمي لاهل الحديث مع ان كلامه اولا وآخره يشعر القول بوقوع هذه الطائفة  
 وان كان كلامه خاليا عن بيان بحريته وهذا القدر كاف ههنا كما لا يخفى قوله اى  
 عدم الغنية اه بيان المشار اليه بذلك المطوى في الابرار المذكور لان حاصله ان في بعضها  
 غنية عن البعض فيلزم تكرار غير محتاج اليه وحاصل الجواب ان عدم الغنية المذكورة



يبين الفرق بان اعتبار التركيب المذكور انما هو في صورة الاكتفاء في التعريف بالنطاق  
 مثلا واما في صورة التعريف بالجسم الناطق مثلا فلا يحتاج الى اعتبار التركيب المذكور  
 حتى يلزم المحذور هذا قوله فلا خفا فيما فيه التكرار اي بلا حاجة ضرورية فيلزم  
 اشتمال التعريف على قيد مستدرك قطعيا واما اذا كان التكرار لاجته بدون ضرورة  
 كما في تعريف الانف الا فطس انف ذو تعقبن لا يكون الا في الانف او مع ضرورة كما في تعريف  
 المتضائق مثلا الاب حيوان تولد من نطفته حيوان آخر من نوعه من حيث تولد  
 من نطفته حيوان آخر من نوعه والابن حيوان تولد من نطفة حيوان آخر من نوعه من حيث  
 تولد من نطفة حيوان آخر من نوعه فقولنا من حيث تولداه في الموضوعين تكرار ضروري  
 يخص البيان بالاب في الاول وبالابن في الثاني ولولاه لصدق كل من الحدين على كل منهما  
 من جهات اخر مع ان الغرض تعريف المتضائق نص عليه الشريف في حواشي  
 المطالع فلا يكون القيد المكرر مستدركا بل عدم التكرار في الاول يخرج التعريف  
 عن الكمال وفي الثاني يخرج عن الصحة قوله واما اذا ذكر اي معه الموصوف كما  
 في الجسم الناطق وكذا في الحيوان الناطق وغيره فلا يكون معناه اي  
 الناطق مثلا كذلك اي شيء له النطق او جوهر له النطق حتى يلزم احد المحذورين  
 السابقين قول هذا مبني على ما اشار اليه الشريف في حواشي المطالع من ان ذكر الشيء  
 في تفسير المشتقات بيان لما يرجع اليه الضمير الذي يذكر فيه لان هذا صريح في انه اذا ذكر  
 الموصوف الذي هو مرجع الضمير في المشتق لا يحتاج الى القول بان معنى الناطق كذا وكذا  
 ويدل عليه ان اهل المعقول انما احتاجوا الى القول بان معنى الناطق مثلا شيء له النطق  
 لدفع الاعتراض الوارد على تعريف النظر بترتيب امور معلومة بمثل الناطق فحين اذا ذكر  
 الموصوف معه لا يرد الاعتراض حتى يحتاجوا الى اعتبار التركيب المذكور اذ ليس عادتهم  
 بيان وضع اللفاظ واذا عرفت هذا فاعلم ان الامر كذلك في مثل الحيوان الناطق واذا  
 اكتفى المحشي بما ذكره في السؤال والجواب على انه لو سلم ان معنى الناطق مثلا شيء له النطق  
 لكن الشيء المعتبر فيه مضمحل في الموصوف المذكور وعبرة عنه فلا يلزم التكرار  
 ولا كون الحد ناقص رسما ولا كون الحد التام رسما هذا هو تحقيق المقام فدع عنك  
 الاوهام ولعل لهذا الامر بالتأمل ومن زعم انه اشارة الى دفع الجواب المذكور يلزم الحمل  
 على التجريد فقد جرد هو نفسه عن التحقيق المفيد كن زعم انه اشارة الى التجريد قوله  
 لكون المركب من الداخل والخارج خارجا لان بعض الاجزاء اذا كان خارجا يكون السكل  
 خارجا على محاذاته ما تقرر من ان المركب اذا كان بعض اجزائه معدوما يكون السكل  
 معدوما ولان ذلك المركب ليس عينه ولا جزؤه ضرورة فيكون خارجا ضرورة قوله  
 ائذ ذلك الشيء لانه الحاصل بعد تمام ماهيته والرسم في اللغة الاثر فاسب ان يسمى رسما  
 ولا يلزم منه ان يسمى كل ما هو اثر رسما لعدم لزوم الاطراد في التسمية كما عرفت في التسمية  
 بالحد قال الشارح واكونه مشابها بالحد التام في ذلك اه لفظه ذلك اشارة الى قوله  
 لان المذكور فيه ان كان جنسا قريبا مفيدا بما يخصه لان الغرض من هذا انما هو بيان  
 وجه التسمية بالتامة وظاهر ان مشابهة الرسم التام بالحد التام التي اعتبرت ههنا  
 وجه الشبه انما هو في الاشتمال على الجنس القريب المفيد بما يخصه ولذا قال المحشي

اول مما قيل اذا صح ارادة كل منهما صح استعما له قوله يرد عليه التعريف بمثل الناطق  
اي التعريف بالمفرد وهو وان كان نادرا لكنه واقع مع عدم التركيب فيه لفظا وان كان مركبا  
معنى على ما حققه الشافعي قالوا في الجواب عنه بان العبرة بالمعاني فثقله مركب معنى  
لبس بشيء اذ لا كلام ههنا في التركيب المعنوي بل في اللفظي وقيل في الجواب ان المعنوي  
فيه لفظ حكمها كما تقر في النحو وفيه ان الكلام لبس في الضمير المستتر في الناطق الا ان يقال  
الضمير لا بد له من مرجع فهو مذكور حكما كالضمير لكن في كون هذا المقدر كافيا في كونه  
داخلا تحت القول المملوظ تردد والحق ان من التزم كون التعريف مركبا اراد به التركيب  
العقلي لا اللفظي كما قال في الاشارات فكل محدود مركب في المعنى وقال شارحه الطوسي  
ههنا صرح بانه يريد التركيب العقلي انتهى فالاراد المذكور مندفع قطعا قال الشافعي العلامة  
وهو اي الحمد اشار بهذا البيان الى ان التعريف المذكور لمطلق الحمد تاما وناقصا وهذا  
خلاف ما ساقه المصنف وقد عرفت آنفا حقيقة الحال فيه فنذكر قوله فتسميته حدا لا يقال معنى  
الحدا الذي هو المنع يوجد في الرسم ايضا فلم يسم به ايضا لاننا نقول وجه التسمية <sup>مع</sup> صحيح  
لا مطرد ومعناه ههنا ان المركب المذكور يسمى حدا لوجود المنع فيه ولا يلزم منه ان يكون  
كل ما وجد فيه المنع مسمى بالحدا كما ان الحمر تخامره العقل يسمى نخرا ولا يلزم منه  
ان يسمى كل ما يخامر العقل خرا هذا قوله اما من قيل تسمية الموصوفه وذلك لان التعريف  
بجميع الذاتيات موصوف بالمنع عن الاغيار فالمنع المذكور صفة له فالتسمية المذكورة  
من قيل تسمية الموصوف اعني ذات الحد بصفتها اعني الحديثة التي هي بمعنى المنع فلك ان تقول  
من قيل تسمية المتعلق بفتح اللام بالمتعلق بكسر اللام او من قيل جعل المصدره  
فعلي هذا الحاجة في التسمية الى اعتبار امر رائد غير الجدل المذكور وما قيل من انه  
على هذا يكون النقل نقلا للمصدر المطلق الى فاعله ثم العام الى الخاص فماسبه نقل العام  
الى الخاص اشد من المناسبة المعتبرة حين النقل ابتداء ففيه ان كون المصدر بمعنى الفاعل  
من قيل المجاز ولا يطلق عليه النقل واما نقل العام الى خاص فوجود في كل اعتباراته  
ولا وجه تخصيصه بالثاني واما كونه من قيل رجل عدل فد اخل في قوله من قيل تسمية  
الموصوف باسم الصفة وان لم يفتن له البعض واورد وجهنا ثانيا قوله ولما لم يتعرض له  
ههنا على تقدير عدم تحقق قول الشافعي ونقصانه كافي بعض النسخ واما على تقدير وجوده  
كافي بعض آخر منها فلا وجه لاحالة لان تفسير كلام الشرح هكذا باعتبار اشتغاله  
على الذاتيات جميعها او بعضها فيندرج وجهها التسمية ح في كلام الشافعي ولا يبق لقوله  
وبهذا علم اه وجه قال الشافعي فالحدا التام مبتدأ وقوله كالجوان الناطق خبر له ويكون قوله  
وهو الذي اه جملة معترضة بين المبتدأ والخبر قوله وان كان معناه حيوان له النطق اشار  
بهذا الى قصور التزديد الذي اشار اليه الشافعي ومحصل كلام الشارح ان مثل الناطق  
يحمل امورا ثلثة في واحد منها يكون حدا ناقصا مركبا من الجنس البعيد والفصل القريب  
فيكون ذكره تكرار وفيما عداه يكون حدا تاما او رسما ناقصا فلا يصح ذكره  
في تعريف الحد الناقص هذا فاورد عليه المحشي وقال ان مثل هذا الفساد جار في التعريف  
بالجسم الناطق لانه ان كان معنى الناطق جسم او جوهر له النطق يلزم التكرار وان كان  
معناه شيء له النطق يلزم ان يكون رسما ناقصا مع انه حد ناقص بالاتفاق واجاب عنه

قوله هذا على تقدير اه هذا كلام  
على مذاق بعضهم ههنا والظان  
قول المحشي وعدمه باني عن ذلك  
بل يقتضي وجود قوله ونقصانه  
في نسخة فخر بن كلامه ح ان قول  
الشافعي باعتبار الذاتيات لما كان متبادرا  
في جميع الذاتيات وكان هذا غير  
مطابق لقوله ونقصانه ونقصانه فسر  
اولاداه هو التبادر منه ثم عطف قوله  
وعدمه وحذف مثله شائع في كلام  
المحشي فحظوه وجه قوله وبهذا  
علم وجه التسمية وانما لم يتعرض له  
بل الصواب في تقرير كلامه هو هذا  
اذ لا معنى لقوله ونقصانه باعتبار  
الذاتيات مع ان الشارح في صدد  
بيان الحسين



التام ويكون قوله وهو الذي اه تعريفه له ولما كان كونه خدانا ما غير مصرح به صرح  
 بقوله وهو الخد التام وقوله والحد الناقص هو الذي يتركب اه استئناف تعريف للناقص  
 وقد اشار اعشى الى هذا المعنى في الحاشية واما على مذاق الش فبكون التعريف المذكور  
 لمطلق الحد والضمير راجع الى المقيد في ضمنه او محمول على الاستخدام وامر قوله وهو الحد  
 التام حين قوله اى دلالة الكاسب على المكتسب بقرينة اشتهار ان القول الش واقسامه  
 في الامور الكاسبة للمجهولات ولعل الغرض من التفسير بيان فائدة قيد الدال والا  
 فالامور الثلاثة الالفة تخرج عن التعريف بقوله على ماهية الشيء يعنى ان فائدة قيد الدال  
 اخراج هذه الامور لان اخذه لجرد تصحيح متعلق كلمة على اذ القيد الواقعة في التعريف  
 ما يمكن حملها على كونها مخرجة لا بصار الى كونها موضحة وبهذا البيان اندفع ما وقعوا  
 ههنا في حبض وبيض والعجب من بعضهم انه زعم ان هذا البيان انما يخرج عن التعريف  
 الملزوم المركب بالنسبة الى لازمه البين واما القضية بالنسبة الى عكسها وعكس نقبضها  
 واللفظ المركب بالنسبة الى ما وضع له فيخرج ان بقوله على كنه ماهية الشيء ولولم يفسر  
 الدال بالتفسير المذكور انتهى وهذا لانه لافرق بين الاول وبين الاخيرين في الاخراج  
 بقوله على كنه ماهية الشيء لان الملزوم لا يدل على كنه اللازم البين وان لم تصور الثاني  
 من تصور الاول سيما في اللازم المتقدم كالبحر بالنسبة الى العنبى فان اراد بهذا الفرق  
 انه لو لم يفسر الدال بالتفسير المذكور لبق الملزوم بالنسبة الى لازمه البين في التعريف  
 فهو خلاف الواقع وان اراد انه بعد التفسير المذكور يبقى ماعد الملزوم فيه وانما يخرج  
 بقوله على ماهية الشيء ففساده ظاهر ايضا اذ ليس القضية كاسبة لعكسها وعكس  
 نقبضها وكذا اللفظ المركب ليس كاسبا لدلولها فالوجه في تحرير مراده ما اشرنا اليه قوله  
 وانما زاد الش لفظ الكنه اه وذلك لانا قد بينا ان الش جعل الدال اعم من المطابقى  
 وغيره ولولم يقيد بالكنه لدخل الرسم فيه واما الواقي الدال على ماهو المتبادر منه اعنى الدال  
 بالمطابقة فلا يحتاج الى القيد المذكور لاجراخ الرسم قوله والقول جنس الحد للمفوض  
 قدمه لكونه مناسباً بحال المص في رعاية المتبدئين حيث اعتبر سابقا التقسيم المجازى  
 فى الكللى والجزئى تقريبا الى فهم المبتدئين فالمناسب ههنا ان يعتبر ما يعتبره سابقا قوله  
 وباقي القيد اى الباقي من القيد وهو قوله دال على كنه ماهية الشيء ففيه اطلاق القيد  
 على الجنس لكن العهد في ذلك على الش في تعريف القضية والتفسير المذكور  
 مما احتاره المحشى هنالك فانظر فعلى هذا كان اللازم عليه ان يقول يخرج الرسم  
 والقياس والمواد الثلاثة السابقة اعنى القضية الدالة على عكسها والملزوم المركب الدال  
 على لازمه البين واللفظ المركب الدال على ما وضع له لكن لما صرح بخروجها عن قوله دال  
 على ما حرره اكتفى ههنا بما ذكره كى لا يلزم خروج الخارج قوله ولا يجوز ان يكون  
 جنسا لهما لما سيجى في تعريف القضية ان القول امام مشترك لفظى او حقيقة في احدهما  
 ومجانى في الآخر وعلى الاول يلزم استعمال المشترك في معنياه وعلى الثاني يلزم الجمع  
 بين الحقيقة والمجانى لا يقال لا يصح استعمال المشترك ولا المجانى في التعريف بلا قرينة  
 ولا قرينة ههنا لانا نقول اشتهار ان بحث المنطقي من المعانى قرينة معينة لكون المراد  
 من القول القول المعقول وسباق كلام المص قرينة لكون المراد منه القول للمفوض وهذا

او خادثة ما على الثاني وظاهر واما على الاول فلان اعتبار النفس مشروط بالتعلق  
 بالبدن الحادث لئلا ينقطع الشئ فثبتا هي الاعتبار قطعا هكذا ينبغي ان يفهم قوله  
 ويمكن الجواب باحاصله ان في معرف المرف امرين ذاته اعني ما صدق عليه مفهوم المرف  
 ومفهومه وهو كونه معرفة التسلسل انما يلزم اذا احتاج الثاني الى معرف آخر اذ ينقل الكلام  
 اليه لا الى نهاية له دون الاول اذ ينتهي ذلك قطعا ولا يلزم من احتياج الاول الى معرف  
 احتياج الثاني والمقصود ههنا انما هو الثاني دون الاول وبهذا ظهر مغايرة هذا الجواب  
 للجواب الاول من جوابي الشارح اذ حاصله ان المقصود ههنا ذات معرف المرف واحتياجه  
 الى معرف آخر لا الى نهاية له غير مسلم حتى يلزم التسلسل وانما يلزم التسلسل من احتياج  
 المفهوم الى معرف آخر وهو غير مقصود ههنا ولو كان مقصودا فهو معلوم باعتبار  
 صدق المرف المحرود عليه وحاصل جواب الشارح ان ذاته مع قطع النظر عن وصف  
 المعرفة يجوز ان يكون بديهيا او معلوما ومع الوصف العبارض المعانوم يكون معلوما  
 وعلى التقديرين لا يلزم الاحتياج الى معرف آخر هذا لكن الحاصلين منحدان في المال  
 ولا مانع فيه بعضهم ولعل لهذا امر بالتأمل قوله فيكون الاعتراض المذكور في اول  
 البحث من قبيل اشتباه المعارض اي ما صدق عليه مفهوم معرف المرف بالمعارض اي  
 مفهوم معرف المرف حيث لم يفرق بينهما وجعل التسلسل اللازم للمعارض الغير المقصود  
 ههنا لازما للمعارض المقصود ههنا مع انه لا يلزم في المعارض التسلسل قطعا هكذا ينبغي  
 ان يفهم قوله الانسب ان يقال او في بعض النسخ الاولى وجه الانسية مناسبة هذا  
 البيان المتفرع على البيان السابق المتفرع عليه اذ الكلام ههنا فيما يكون تصويره سببا  
 لكن لما كان فيما ذكره الشئ بيان المراد بالكنه بانه عبارة عن الذاتيات كان هذا مناسباً  
 ايضا بل الاولى ما ذكره الشئ لا ايضا حده المراد منه ولوجازته المطلوب وما قيل في الاعتذار بان  
 عدوله للاشارة الى ان المراد بالكنه مجرد الذاتيات كما مر لاجمع الذاتيات كما يتبادر اليه  
 الوهم فليس بشئ لان الكنه المقابل للوجه لا يكون المراد منه المطلق الذاتيات وقد نص  
 الشئ سابقا على ان القسم الاول حد والثاني رسم فبعد هذا البيان لا حاجة الى امر  
 آخر يبين المراد من الكنه بانه مطلق الذاتيات فالوجه هو الاول قال المص قول اي مركب  
 ملفوظ او معقول دال اي بالمطابقة ان كان التعريف المذكور المحد التام على ما هو اللفظ  
 من صنيع المص او بالمطابقة وغيرها ان كان التعريف لمطلق الحد كما يظهر من صنيع  
 الشئ وما اشار اليه المص مبني على كون لفظ الحد مشتركا لفظيا بين التام والناقص  
 وهو الذي ذهب اليه المحقق الطوسي وما اشار اليه الشئ مبني على كون لفظ الحد مشتركا  
 معنويا بينهما وهو الذي اختار صاحب المحاكات فلأحاجة الى الجمع بين ما اشار اليه الشئ  
 وما اشار اليه المص ومنهم من جمع بينهما بان يجعل التعريف لمطلق الحد ويجعل  
 الضمير في قول المص وهو الذي ارجعنا الى المقيد في ضمن المطلق او محمولا على الاستخدام  
 ومنهم من جعل الضمير الى الحد المعروف المطلق وجعل قوله والحد الناقص عطفا  
 على آخر هذا المبدأ وجعل قوله وهو الحد التام معترضا بين قوله وهو الذي ارجعنا الى المقيد  
 والحد الناقص فيقول هذا الى تقسيم مطلق الحد الى قسمين ولا يخفى انه بعد تسليم مساعدة  
 العبارة خارج عن مذاق المص فالاولى على مذاق المص ان يكون التعريف للحد



فيه ان يقال المراد ان تلك الاجزاء يجوز ان تكون بديهية اولية او بديهية خفية معلومة وان كانت محتاجة الى تنبيه يزيل الخفاء عنها ومن البين ان ذلك لا يقتضي الاحتياج الى التعريف حتى يلزم الاحتياج المنفي اذ الظاهر ان التنبيه في مثله لا يطلق عليه التعريف اصطلاحاً قال الشارح العلامة وقد عرفت ان الخاص اه جواب سؤال نشأ من قوله كذلك هو غير محتاج الى المعرفة من حيث هو معرف اذ حاصل الجواب السابق ان معرف المعرفة لا يلاحظ فيه غير ذاته وذاته يجوز ان يكون بديهي او معلوما ولو سلم انه يلاحظ وصف المعرفة فذلك اى معرف المعرفة معلوم ايضا باعتبار ذلك الوصف العارض للمعلوم فورد عليه انه اذا لوحظ فيه ذلك الوصف المعلوم اعني كونه معرف المعرفة يكون اخص من المعرفة الذى هو مطلق المعرفة فيكون ذلك التعريف تعريفاً للعالم بالخاص وهذا غير جائز وحاصل الجواب ان لمعرفة المعرفة اعتبارين اعتبار ذاته واعتبار معرفته وهو وان كان اخص من المعرفة بالاعتبار الثاني لكنه مساو له بالاعتبار الاول والتعريف ههنا انما هو بهذا الاعتبار فلا يلزم فيه المحذور واعتبار الاعتبار الثاني انما هو لدفع محذور التسلسل بعد تمام التعريف قوله جواب سؤال مقدراه قد عرفت انفساً نشأه وحاصله وتقرر بالجواب عنه فتذكر قوله مثل ما سبق في تعريف الجنس حيث اورد عليه ان الكل في تعريفه جنس الجنس وجنس الجنس اخص من مطلق الجنس الذى هو المعرفة فيلزم تعريف العام بالخاص واجيب عنه بان للكل اعتبارين اعتبار ذاته واعتبار كونه جنساً للجنس وهو اى الكل وان كان اخص بالاعتبار الثاني لكنه اعم منه بالاعتبار الاول والتعريف انما هو بهذا الاعتبار وان اعتبر فيه الامر الثاني بعد حصول القوام قوله حاصل هذا منع بطلان اللازم اه لو قرر بالتريديد اكان له وجه بان يقال ان اردت بلزوم التسلسل لزوم التسلسل الملح فباللازمة ممنوعة اذا اللازم انما هو التسلسل في الاعتباريات وهو ليس محجج وان اردت بلزومه لزوم مطلق التسلسل فباللازمة مسلمة وبطلان التالى ممنوع لان هذا تسلسل في الاعتباريات وهو ليس بمحال وتقرر المحشى ربما يشعر بما ذكرناه بل نقول انه وان اشتهر فيما بينهم ان التسلسل في الاعتباريات والعدييات ليس بمحال لكن ما ذكره في بيانه يدل على انه ليس بواقع ولهذا صرح المولى ميرزا جان الشيرازى في حواشى رساله اثبات الواجب بانه ليس مرادهم انه واقع لكن ليس بمحال بل مرادهم من قولهم انه ليس بمحال انه ليس بواقع فعلى هذا يكون هذا الجواب ايضا في الحقيقة منعاً لللازمة لكن المحشى بنى الكلام على ظاهر الحال قوله فان العقل اه الاعتبار الاول والاعتبار الثاني كلاهما مأخوذان من اعتباري الجواب الاول كما سبق فهذا يؤيد ايضا ما اشيرنا اليه انفساً من ان هذا الجواب كالجواب الاول منع لللازمة فافهم قوله لما ذكر اى في الجواب الاول من انه يجوز ان يكون اجزاءه بديهية او معلومة وجعله ٩ اشارة ايضا الى الشق الثاني للجواب الاول بأبى عنه الحبيشة التى اعتبرت في هذا الاعتبار فافهم قوله وقد يعترضه من حيث هو معرف فحينئذ ان اعتبر معلوميته باعتبار صدق الوصف العارض للمعلوم عليه فالامرح كما اشير اليه في الجواب الاول وان لم يعتبر ذلك يحتاج معرف المعرفة الى معرف آخر لكن لا يعتبر العقل على هذا الوجه دائماً لعدم المبالاة به واما لعدم امكان الاعتبار المذكور سواء كانت النفس قديمة

والجاءل هو المولى جلى

بين الاعتبار الثلاثة والامر فيه واضح ومنهم من اورد على قوله لكونه معلوما باعتبار  
 عارض اه بان مفهوم مطلق المعرفة نظري يحتاج الى التعريف فلا يكون ذلك متصورا  
 بعد فكيف يكون صدقه عليه معلوما واجاب بوجهه السابق بان الصدق يتوقف على  
 تصور الصادق لما صدق بوجه ما فيجوز ان يكون تصور مطلق المعرفة مفصلا موقوفا  
 على تصويره بوجه ما ويكون ذلك التصور حاصل قبل التعريف بهذا المفهوم انتهى  
 ولا يخفى كونه هذيانا فان كلام الشارح انما هو في تجويز كون معرف المعرفة معلوما باعتبار  
 صدق المعرفة المحدود بالتعريف المذكور عليه ومن البين ان مطلق المعرفة بعد كونه  
 معرفا بالتعريف المذكور يكون معلوما مفصلا لا حين اذا صدق ذلك المعرفة المعلوم  
 على معرف المعرفة يكون ذلك معلوما ايضا بهذا التعريف فلا يحتاج الى تعريف آخر  
 فلا يلزم التسلسل وكيف يتصور من عاقل ان الشارح اراد بالمعلومية المعلومية بوجه ما  
 النكافي في تصور الصادق و لو كان كذلك لم يحتج مطلق المعرفة الى تعريف آخر على  
 تحرير الشارح مع ان الشارح في صدد دفع لزوم التسلسل على تقدير احتياج المعرفة  
 الى معرف آخر والحق ان فساد غنى عن البيان والعجب منه انه لم يثبت له فسادا اصلا ثم قرر  
 منع الشارح ههنا على هذا المنوال بان يقال لان لزوم التسلسل وانما يلزم ان لو كان علم معرفية  
 هذا المفهوم موقوفا على تصور مطلق المعرفة الحاصل من هذا التعريف وهو م لا ن  
 مطلق المعرفة متصور قبل هذا التعريف بوجه ما حتى يصح الطلب وهذا التصور  
 كاف في ذلك العلم انتهى ثم قال وهذا توضيح المقام بحيث لا يشبهه على الافهام واقول  
 قد عرفت فساد هذا التقرير ههنا من وجوه وان مثل هذا التوضيح لا توضيح وتلبس  
 على الاوهام فضلا عن الافهام وابت شعري كيف يتجسس من له ادنى تأمل على مثل  
 هذا الكلام وهل هذا الا بجمعا هو غلط فاحش منه فلعل تطويل الكلام قد اوقعه  
 في الملام والعصمة من الحفظ السلام قوله ان قيل اه لما ورد المنع المذكور على الملازمة  
 المدللة وقد تقرر ان المنع انما يكون على مقدمة الدليل لاعلى المدعى المدلل ورد عليه  
 ان الملازمة المذكورة لكونها مدللة لا يصح منعها فاشار بهذا البيان الى ان ذلك المنع راجع  
 الى دليلها اعني قوله لو احتاج المعرفة الى معرف آخر لا احتاج معرف المعرفة الى معرف آخر  
 فقوله ان قيل اه جواب عن سؤال مقدر كما عرفت تقرير السؤال والجواب فا قبل من ان قوله  
 اقبل اعادة المقدمة الممنوعة بعينها وهي غير مقبولة عند المناظرين لبس بشيء وانما  
 لم يقرر المنع او اعلى مقدمة الدليل بل اورد على المدعى او لا ثم اعتبر الارجاع لكونه البق  
 وامس بتقرير الشارح ولان الجلادة المقبولة في المناظرة اقوى في هذا البيان وعلى الله  
 التكلان وقد عرفت منا في الشرح حاصل قوله قلنا اه فلا حاجة الى الاعادة قوله  
 والظاهر اسقاط قوله او معلومة وهو الصواب وفي بعض النسخ ان اسقاط قوله  
 او معلومة هو الصواب وذلك لان المعلومية تستلزم البداية فلا وجه للمقابلة بينه  
 وبين قوله لبداية اجزائه واجيب عنه بان المراد من قوله لبداية اجزائه اول كونه اه  
 كون الاجزاء معلومة ابتداء او انتهاء فيصح المقابلة المذكورة وفيه ان الكلام ههنا  
 في عدم الاحتياج الى تعريف آخر وتلك الاجزاء اذا لم تكن معلومة ابتداء تكون محتاجة  
 الى التعريف فيلزم وجود الاحتياج المنفي فلذا بالغ في الحكم بصوابه اسقاطه فالوجه



ومن البين ان كلام الشارح ايس في ذلك والحاصل ان كلام الشارح في ذات السند  
وتوجيه القائل في وصف سنديته فا ذكره من قبيل اشتباه المعروض بالعارض  
كما هو مبني الاستدلال بلزوم التسلسل واستعرفه من الخشبي والعجب منه انه لم يتفطن  
بما قاله ثم افتخريه بتصريحه في بعض تأكيده والحال ان ذلك اى منع صلاحيته مشهور  
عندهم قد شخوبه كتبهم وانما الشأن في كونه مرادا للشارح ههنا وانى يكون ذلك  
قوله سواء كان مساويا للمنع اى لنقبض الممنوع على ما صرح حوايه كما استدل على عدم  
الضاحكية بعدم الانسانية فقال السائل لانم انه ايس بانسان لم لا يجوز ان يكون ناطقا  
فانناطق مساو لنقبض الممنوع اعني الانسان اولا اى اولم يكن مساويا بل اخص او اعم  
او مابيننا كما قال السائل في الصورة المذكورة لانم انه ليس بانسان لم لا يجوز ان يكون  
ذنبيا اولم لا يجوز ان يكون حيوانا اولم لا يجوز ان يكون حجرا فالكل لا يفيد منعه لعدم اداء  
ما هو الواجب على المعلل من اثبات المقدمة الممنوعة قوله نعم ابطال السند المساوي  
يفيد المعلل لانه لازم مساو لنقبض الممنوع فباطلا له يبطل النقيض ويثبت المقدمة  
الممنوعة كما لو ابطال الناطقية في الصورة السابقة يبطل الانسانية التي هي نقبض الممنوع  
ويثبت عينه اعني عدم الانسانية لكن كون السند المذكور ههنا مساويا لنقبض الممنوع  
دون بيانه خراط القناد قوله وما قيل القائل برهان الدين حيث قال المجيب ههنا معارض  
يدعى ان تعريف المعرفة جائز لانه لا يستلزم التسلسل بناء على العينية فلا يكون مستلزما  
للحتم والكل ما كان كذلك فهو جائز فيصير المعلل الاول حائلا مانعا مقدما من مقدمات  
المعلل الثاني فائلا لان العينية قوله فغير سديد لانه عدول عن الجادة المشهورة  
الواضحة و يأتى عنه ما قرره الش في الاجوبة المختارة عنده حيث اجاب ولا يمنع الملازمة  
وثانيا يمنع بطلان اللازم فالتوجيه المذكور على تقدير امكان ان يراد خارج عن طريق السداد  
الذي التزمه الش في دفع الاراد هذا ويمكن ان يقال ان المجيب المذكور وان كان مانعا لكنه  
جارم وقاطع في السند المذكور كما يقتضيه تأييده بكون وجود الوجود عينه وقد قرر  
في فن الآداب ان السند وتثويره اذا كانا في صورتى الا بطلان يتعلق به مطلق  
المؤاخذة فدل صنع الشارح ههنا من هذا القليل وقد اومأنا اليه في تقرير كلامه  
واعل هذا مراد من قال ههنا ان اراد بعدم السداد مخالفته للفظ فلا يضرننا وان اراد مخالفته  
الحق والواقع فعليه البيان انتهى والافالكلام ههنا انما هو في الكلام على قانون التوجيه  
ولا يرضى بخلافه اصحاب التوجيه قال الشارح بل يجاب اى باحد الجوابين اما يمنع  
لزوم التسلسل واما يمنع بطلانه اما الاول فبان يقال ان التسلسل انما يلزم لو احتاج معرف  
المعرف الى معرف آخر وهو ماما بالنظر الى ذاته فلجواز ان يكون اجزائه بديهية اولية  
او غير اولية واما بالنظر الى كونه معرف المعرفة من حيث هو معرف فلصديق مطلق المعرفة  
المحدود عليه وذلك قد علم اولاف يكون معرف المعرفة معلوما بهذا الاعتبار فلا يحتاج  
الى معرف آخر فههنا ثلاثة اشياء مطلق المعرفة وهو الذي اريد تعريفه ههنا ومعرف  
المعرف بالنظر الى ذاته وهو ذات ما يستلزم تصوره سبب الاكتساب تصوره مع قطع النظر  
عن كونه موصلا ومعرف المعرفة من حيث كونه معروفا اعني كونه موصلا الى المعرفة ههنا  
والجواب المذكور مبني على احد الاعتبارين الاخيرين وقد طول بعضهم ههنا الفرق

بل هو وجود بذاته لا بوجود زائد عليه كما قالوا الضوء مضي بذاته لا بضوء زائد عليه كما  
 قرئ في الكتب الحكمية فاليمين المذكورة كافية عن نفي الزيادة لضيق العبارة فالظن ان مراد  
 المحقق بان معرف المعرفة عين معرف المعرفة ان معرف المعرفة لا يحتاج الى معرف آخر  
 لان معرف المعرفة من حيث كونه معرفة معلوم بهذا التعريف فعلى هذا يقول هذا الجواب  
 الى الاحتمال الثاني من احتمالي الجواب الاول للشك لكن لما كان هذا ظاهرا في اخذ الامر من  
 اما ارادة ما صدق فقط واما ارادة الوصف العارض فقط ودعوى العينية في كل منهما  
 غير صحيحة لم يلتفت اليه الشرح واجاب بما يشق العليل هذا ودع عنك ما يقال وقيل قوله  
 على حذف المضاف او جعل اللام للعهد وذلك لان لزوم التسلسل على تقدير احتياج  
 المعرفة الى معرف آخر كما فرضه الناقض انما هو اذا احتاج ذلك المعرفة الى معرفة  
 اخرى ايضا وقد بينه فلا بد ان يكون في الجواب عنه منع الملازمة باعتبار امور ثلاثة المعرفة  
 ومعرفة معرف المعرفة ولما كان ظاهر الجواب آتيا عنه اوله باخذ الثاني وبين المذكورين  
 وان سأل في تقريره الا ترى ان بعد وضوح المراد لا يحتاج الى اعادة المقادير وما قيل من ان منع  
 لزوم التسلسل يتم ايضا بمنع كون ما احتاج اليه المعرفة ابتداء غيره فيقال لان ما احتاج اليه المعرفة  
 الذي احتاج اليه المعرفة غيره وجب لاحاجة الى ما تركبه المحشى وقد تفتن له في تقريره  
 الا ترى ففيه ان المنع المذكور انما هو للملازمة وذلك يحتاج الى ما تركبه المحشى وما اشار  
 اليه القائل انما هو منع للمقدم في الاستدلال المذكور ثم ان مغايرة المعرفة الذي احتاج اليه  
 المعرفة لمطلق المعرفة ولو بالاجمال والتفصيل امر ثابت قطعا بخلاف معرف معرفة  
 المعرفة الذي احتاج اليه معرفة المعرفة اذ لا مغايرة ههنا ولو بالاجمال والتفصيل فالحق  
 ان الجواب المذكور يحتاج الى ما اشار اليه من التوجيه وان سأل في تقريره الا ترى بعد بيانه  
 قوله الظاهر ان هذا الجواب اشار بهذا الى ان حمله على المعارضة كما صدر عن بعضهم  
 غير ظاهر كما سبشهر اليه بقوله فغير سديد وذلك لان المشهور ان ناقض التعريف مستدل  
 وموجه مانع فالجادة الواضحة ان يكون الجواب منعا وهو صريح ما جوبه الشارح  
 نفسه اولا ايضا وقد عرفت في الشرح تقرير المنع المذكور مع سنده وما عليه فتدكر  
 قوله على خلاف قانون المناظرة لان الظاهر ان المنع في قوله ممنوعة بمعنى طلب الدليل  
 وقد تقر في فن الآداب ان منع المنع ومنع ما يؤيده لا يوجب اثبات المقدمة الذي يجب  
 على المعلن عند المانع بناء على ان المانع طالب مسترشد لامين ومثبت فلا يفيد مثل المنع  
 المذكور ما هو الواجب على المستدل ههنا من اثبات المقدمة ممنوعة وما قيل من ان ممنوعة  
 ههنا يمكن ان تكون بمعنى الردودة بمعنى كلامه ان ما ذكره من السند غير صالح للسندية  
 ومثل هذا الاعتراض من المعلن وقع في كلمات المحققين وقد صرح به ابو القمح ايضا ففيه  
 انه لا فائدة لكون ممنوعة بمعنى الردودة في دفع الاعتراض المذكور اذ لا يشمل المنوع  
 الثلاثة فحمله على المعارضة والنقض غير سديد وعلى المنع خارج عن قانون المناظرة وما اشار اليه  
 من التوجيه فلا مساس له الكلام الشارح لان كلامه انما هو في ذات السند لا في صلاحيته  
 للسندية ولا يلزم من كون الشيء مردودا في نفسه كونه غير صالح للسندية والحق ان منع  
 صلاحية السند للسندية انما يكون بالاستناد بعمومه او ببيانته وكذا ابطال صلاحيته  
 للسندية لا يكون الا بالاستدلال بعمومه او ببيانته وهو المذكور في كلمات المحققين



وصف المعرفة والمستدل على بطلانه باستلزامه التس لا ينكر عدم لزومه على تقدير ارادة ماصدق اه مجردا او مع وصف المعرفة بل كلامه على تقدير ارادة المفهوم والوصف كما قررناه فلا يكون هذا في المقابلة وقد اشار المحشى الى هذا البيان فيما نقل عنه حيث قال لان توجيه التسلسل بحسب المفهوم والجواب بحسب الذات انتهى فاقبل من ان مبنى الجواب لا يلزم ان يكون موافقا لمبنى السؤال لبس بشئ مبناه على الغفول عما اراده المحشى من ان جواب الش بحسب الظ منع للملازمة المبينة على ارادة المفهوم فلا يلزمه قطعا ما اوردته في السند من ارادة ماصدق نعم لو اورد منعه او لا على دليل الملازمة لحصل الملازمة قطعا لكنه لم يقرر كلامه بذلك ولعل التعبير بعدم الملازمة دون عدم الصحة للاشارة الى ان منع المدللة راجع الى دليلها فجواب الش في الحقيقة منع لدليل الملازمة اعني الجزئية بان المراد ههنا اما ماصدق مجردا او مع الوصف العارض ومفهوم المعرفة مبين للاول عارض في الثاني فلا يكون جزء منه حتى يلزم التس فاقبل في توجيه النظر المذكور بان المفروض نظرية مفهوم مطلق المعرفة المستلزم نظرية الحصة العارضة لهذا المفهوم فلا يصح قول الش في الجواب لكونه معلوما باعتبار عارض وفي دفعه بان مفهوم مطلق المعرفة معلوم بوجه ما مجهول بوجه آخر كما هو شأن المعرفة بالشيء فكيف في الصدق كما تقرر في محله فناش من الحيرة اما اولا فلان الجواب الاول من الش هو ارادة ماصدق مجردا او مع الوصف العارض فكيف يزعم ان قوله لكونه معلوما باعتبار عارض جواب اول واما ثانيا فلان المعلومية في هذا القول حال ماصدق غايته بالاعتبار المذكور لاحال الوصف المذكور واما ثانيا فلان حال المعلومية في كلام الش على المعلومية بوجه ما الكافي في التصديق فاصدق قطعا بأبي عنه قول الش بعده وهو صدق مطلق المعرفة المحدود عليه لان هذا صريح في ان المراد منه المعلومية بحيث لا يحتاج الى تعريف آخر اصلا ومن البين ان ما هو معلوم بوجه ما لا يكون كذلك والعجب منه انه فسر قول المحشى سابقا لاحتاج مفهوم المعرفة اه بقوله اى المفهوم المعلوم بوجه ما متعهد بهذا البيان فح لو كان المراد من المعلوم في كلام الش هذا المعنى كما زعمه لا يصح فرض احتياجه الى معرف آخر على تحرير الش حتى يلزم التسلسل ويحتاج الى الجواب فن ابن يحصل الملازمة بذلك التوجيه فالحق في البيان ما اشرنا اليه اولا قال الش العلامة لا يجاب بان معرف المعرفة اى معرف معرف المعرفة عين معرف المعرفة اذ الكلام ههنا في المرتبة الثانية فلا بد من ثلثة اشياء المعرفة ومعرفة ومعرف معرفة يعنى لا يجاب عن الاعتراض المذكور بان التسلسل انما يلزم اذا كان معرف معرفة المعرفة غير معرف المعرفة فح يحتاج ذلك الى معرف آخر وهكذا فيلزم التس واما اذا كان عينه كما هو التحقيق كما قبل ان وجود الوجود عينه قطعا للتسلسل على ما حقق في علم الكلام فلا يلزم التس لان العينية متنوعة اى لانا نقول ان تلك العينية في كل منهما مردودة لانه يستلزم كون المضاف عين المضاف اليه ويستلزم ايضا ههنا تعريف الشئ بنفسه والكل فاصدق اما الاول فظ واما الثاني فلزوم المغارة بين التعريف والمعرفة بالاجمال والتفصيل قطعا واقول مراد من قال وجود الوجود عينه ان الوجود اذا كان موجودا لا يحتاج الى وجود آخر زائد عليه قطعا للتسلسل

خارج عنهما فلا يكون الانفصال لمنع الخلو وان كان لمنع الجمع فيؤول هذا الى ما ذكره الشارح  
 فليس ههنا علامة اجلي مما اشار اليه الشارح العلامة ثم ان هذا البيان مبني على ما  
 ذهب اليه بعض الأئمة كإيشير اليه بقوله كذا في شرح البرزوي وان كان هذا مخالفا  
 لما ذهب اليه صاحب التحقيق من ان تقسيم الحد باطل اذ مقصوده انما هو تصحيح ما جوزه  
 الشارح من كون التقسيم للحد والمحدود ثم صرح بان المراد ههنا الثاني دون الاول  
 ولو لم يكن الاول صحيحا اقال والتقسيم للمحدود وعلامة كونه بل لا يحتاج ح الى بيان  
 العلامة فتأمل في هذا المقام فانه من مزالق الاقدام على ما زعمه بعض الاقوام قوله من ان  
 تناول القسمين لفظ اي لفظ سوى لفظ الجنس البعيد على ما سيصرح بقوله وهو ما يكون  
 قصوره اه قوله وهو ما يكون قصوره سببا لا اكتساب قصور الشيء تناول هذا للقسمين اعني  
 الكنه والوجه المميز انما هو بالنظر الى ما هو المفهوم منه مع قطع النظر عما هو المتبادر منه  
 اعني الكنه فقط كما سبق ولا شك في التناول المذكور فاقبل قد سلف ان المتبادر هو الكنه  
 فيختص بالحد ساقط قوله انه لو احتاج المعرفة وفي بعض النسخ مفهوم المعرفة  
 والظاهر هو الاول اذا احتاج ههنا وان كان بالنظر الى المفهوم لكن تصريحه يشعر  
 بان المحتاج الى معرف آخر هو مفهوم المعرفة اعني ما يستلزم قصوره اه والحال ان ذلك  
 مأخوذ في جانب الجزاء فيلزم اتحاد الشرط والجزاء فالوجه على تقدير وجوده كافي  
 بعض النسخ ان يحمل على الاحتراز عن اللفظ فافهم قوله لا يحتاج مفهوم معرفة المعرفة  
 والكلام في لفظ المفهوم ههنا كما عرفت آنفا وتلخيص كلامه انه لو احتاج المعرفة الى  
 معرف آخر كما اقتضاه تعريفه لا يحتاج معرفة المعرفة الى معرف آخر لان الاحتياج  
 في الاول بحسب ظاهره من حيث كونه معرفة فهو موجود في معرفة المعرفة لان مطلق  
 المعرفة لكونه مطلقا جزء من معرفة المعرفة لكونه مقيدا ونظرية الجزء تستلزم  
 نظرية الكل فاذا كان الاول نظريا محتاجا الى المعرفة كان الثاني ايضا نظريا محتاجا  
 الى المعرفة وكذا الثالث والرابع الى ما لا يتناهي فيلزم النس في تحصيل ماهية المعرفة  
 واللازم باطل فكذا الملزوم هذا فلا حاجة في توضيح المقام الى ما قيل بان مطلق  
 المعرفة من قبيل الماهية النوعية ومعرفة المعرفة الى ما لا يتناهي من قبيل الحصص  
 ونظرية الاول تستلزم نظرية الثاني لكون الماهية النوعية جزءا من الحصص  
 واما الاعتراض عليه بان هذا من اشتباه العارض بالمعروض لان مفهوم المعرفة ليس جزءا  
 مما صدق عليه مفهوم معرفة المعرفة اعني ذات ما يستلزم قصوره اه وان كان جزءا  
 من معرفة المعرفة من حيث هو معرفة فناس من الجملة وهل جواب الش والمحشي الابه  
 على ان بيان الاشتباه المذكور لا يكون الا بتحرير المراد مع ان القائل لم يحرر المراد  
 فزاد الفساد قوله كذا وجهه السيد الشريف في حواشي شرح المطالع هكذا في كثير  
 من النسخ ولم يوجد البحث المذكور فيها فلعله تغيير من النسخين والصواب كما في بعض  
 النسخ في حواشي شرح الطوالع قوله وفي ملائمة الجواب الاول من جوابي الشارح  
 بهذا التوجيه المذكور للسيد الشريف نظر لان بناء هذا التوجيه على ارادة  
 المفهوم من معرفة المعرفة اعني معرفة المعرفة من حيث انه معرفة وبناء الجواب الاول  
 من جوابي الش على ارادة ما صدق عليه اعني ذات ما يستلزم قصوره اه اما مجرد اومع



المفهومين الدالين على الماهية ولو بالالتزام كما في غيرهما فلم لا يجوز ان يكون تلك الماهية  
 عينهما جميعا بصددهما عليها اذ العينية لا تصور في غير الحد التام فالمراد بقوله  
 عينهما جميعا بصددهما عليها قطـ فاوالا لا يصح التزديد من المحشى اذ الموجود في غير  
 الحد التام انما هو الصدق لا العينية واما ما قيل من انه يلزم حـ حل كلام القائل على  
 ما لا يقول به العاقل بل مراده هو الاول فالنظر المذكور مندفع بـ شيء لان هذا التزديد  
 هو المناسب لقوله احد المفهومين المتغايرين لكون المتبادر من المفهوم ماعواهم  
 من المطابقة على ان التزديد بمشـ له لترويج البحث شـ ابع مع ان غرض المحشى بيان  
 قصور التزديد بان يقال الالاق للقائل بيان هذا الشق ايضا فلم لا يجوز ان يكون الماهية  
 الواحدة عين المفهومين المتغايرين بصددهما عليها فحـ او كان التقسيم المحد لا يلزم  
 ان يكون الانفصال لمنع الجمع فلا يتم دـ له فان قلت فحـ يكون الانفصال لمنع الخلو  
 فيكون التقسيم للمحدود قلت ذاك كلام آخر غير نافع للقائل لانه لم يستدل بكون  
 الانفصال لمنع الخلو على كون التقسيم للمحدود كما حققناه اولا والحق ان ترديد القائل  
 الاول اوسع من ترديد هذا القائل فلذا قدمه قوله ولان المراداه هذا وارد على القائل  
 الاول ايضا لكن اخره الى هنا لكون وروده على هذا القائل اظهر من وروده على الاول  
 على انه لا يلزم من التأخير التخصيص فعلى القائل الاول اعتراضات غيره مع انه لا يعد  
 ان يكون هذا الاعتراض مشارا اليه بقوله هناك على ان المساواة وان لم يصرح به فليفهم  
 قوله يلزم ان يكون قسم الشيء وهو النصور بالكنه ههنا لا ندراجه تحت الوجه المميز  
 الشامل له ولغيره قسماله اى مبايناله حيث جعل الثانى مقابلا له والقول بان اللازم  
 كون احد المفهومين اخص والاخر اعم فليكن الاخص جدا تاما والاعم رسما ناقضا  
 ويجوز ان يكون اعم عند القدماء وذلك لان تلك المقابلة لا يجوز ان تكون على تقدير  
 كون المراد بهما ما صدق لوجوب صدق الاعم والاخص على شيء واحد فاذا كان المراد بهما  
 المفهومين فلم لا يجوز ان يكون الثانى اعم من الاول على معنى ان تعريف القول الشارح  
 اما المفهوم الاخص واما المفهوم الاعم بـ شيء اذ لا مقابلة بين المفهوم الاعم  
 والمفهوم الاخص فاذا كره المحشى وارد عليه بعينه والحق ان مثله مقابلة باول الكلام  
 لانه مبنى على كون الانفصال لمنع الخلو والمحشى في صدده قوله لو كان الانفصال  
 لمنع الجمع قطعا لا يمنع الخلو قطعا اذ يحتمل ان يكون له قسم ثالث غير هذين القسمين  
 فان لم يكن الانفصال حـ لمنع الخلو قطعا لم يتم قوله ولما كان الانفصال ههنا لمنع الخلو  
 وقد خفي هذا البيان على بعضهم وقال فيه انه حـ يكون لمنع الجمع ولينع الخلو معا وهو ظاهر  
 فلا تغفل انتهى فقد وقع هذا القائل فيما نهى عنه من الغفلة كما لا يخفى على ذوى الفطنة  
 قوله واعلم انه تناول اـ لما اشار الى ان ما وضعه الشارح العلامة علامة لكون التقسيم  
 للمحدود غير تام وان المعتبرين بـ سانه لم يأتوا بما يشق العليل اورد كلاما بين فيه علامة  
 لكون التقسيم للمحدود وعلامة لكون التقسيم المحد والموجود ههنا هو العلامة الاولى  
 فيكون التقسيم للمحدود هذا وانت خبير بانه غير خارج عما ذكره الشارح لانه اذا تناول  
 القسمين لفظ من الفاظ التعريف يلزم ان لا يخلو المعرف عنهما فيكون الانفصال  
 لمنع الخلو واما اذا لم يتناول القسمين لفظ من الفاظ فيحتمل ان يكون للمعرف ههنا قسم

وان جوز القدماء التعريف بالاعم والاخص لكن الابق للقائل ان يبنى كلامه ههنا على مذهب الاواخر لكون المص والشارح منهم فاندفع ما قبل من ان هذا مخالف لما هو التحقيق من جواز التعريف بالاعم والاخص كما ذهب اليه الاوائل على انه قد حقق لفظة النزاع بين الفريقين قوله لاسيما انما استثناء لكون الحد مركبا من الذاتيات ووجوب المساواة فيها اظهر من وجوب المساواة في العرضيات ولذلك يجوز من ذهب الى عدم وجوب المساواة اعني القدماء اخصية الحد الناقص وان جوز اخصية الرسم الناقص ايضا وان سها فيه بعضهم قوله فلا فرق بين كون اه يعنى ان التفصيل المذكور بعد كونه مشتملا على المقدمات المنظورة لاحاجة اليه بل يكفي له ان يقول لانه لو كان التقسيم للحد فسواء كان القسمان حدين تامين او ناقصين يجب ان يكونا متساويين وليس كذلك ولا حاجة الى باقى الكلام قوله بل عدم المساواة علامة اخرى اى لكون الانفصال لمنع الخلو وهو كما ذكره الشارح علامة لكون التقسيم للمحدود فيلزم منه كون عدم المساواة علامة لكون التقسيم للمحدود فمسقط ما قبل الصواب ان يقول علامة لعدم كون التقسيم للمحدود نعم هذا هو الملائم لسوق الكلام لكن بعد ما ذكرنا يندفع الملام ثم ان هذا الكلام ترقى من المنع الى الاستدلال بان ذلك مستلزم للمصادرة لان خلاصته ان التقسيم لو لم يكن للمحدود بل كان الحد يجب ان يكونا متساويين والثالى باطل لعدم المساواة المقتضى لكون التقسيم للمحدود فيقول الاستدلال الى ان التقسيم لو لم يكن للمحدود يلزم ان لا يكون التقسيم للمحدود بناء على انه على هذا التقدير يلزم وجوب المساواة المانع لكون التقسيم للمحدود فهذه مصادرة لا يصح الاستدلال بمثلها قط. عارفا قبل من ان حاصل اعتراض المحشى ان عدم المساواة لا يختص بالحدين التامين بل يجوز في النكل على ان عدم المساواة علامة اخرى غير ملائمة للانفصال لمنع الخلو والقائل خلط بين العلامتين ولم يفرق بين المقامين حيث ذكر في توضيح كون الانفصال لمنع الخلو علامة حديث عدم المساواة انتهى ناش من الحيرة والخلط في المقام قوله وقيل المراد به الفرق بينه وبين الاول ان القائل الاول جعل الانفصال لمنع الخلو دليلا على كون التقسيم للمحدود وهذا القائل جعله دليلا انما عليه كما هو صريح قوله فلما كان الانفصال ههنا لمنع الخلو علم ان التقسيم للمحدود لا الحد فاصل الاول ان كون الانفصال لمنع الخلو يقتضى كون التقسيم للمحدود بما ذكره من الدليل وحاصل لثاني ان كون الانفصال لمنع الخلو يعلم ذلك وان لم يكن مقتضاه ههنا قوله علم ان التقسيم للمحدود اه هذا من قبيل الاستدلال باحد الاثرين على وجود انور لانه اشار اولا انه اذا كان التقسيم للمحدود يجوز الامر ان كون الانفصال لمنع الخلو وكونه لمنع الجمع ومن ابيّن ان وجود احدهما لا يدل على وجود المؤثر وان لم يكن وجود المؤثر مستلزما لوجود كل من آثاره فاندفع ما قبل من ان هذا استنتاج باستثناء عين التالى وانه عقيم في غير الملازمة المتساوية انتهى وذلك لان هذا استدلال بوجود احدهما العلامتين على وجود ذى العلامة ولا شك في صحته قوله وفيه نظيره حاصله ان اراد ان الماهية الواحدة لا تكون الا احدها المفهومين الدالين على الماهية بالمطابقة كما في الحدين التامين فسلم لكنه غير مفيد وان اراد انها لا تكون الا احدها



قوله ليس بوجهه وجهه اذ لم يتحقق هنا انفصال حتى يكون لمنع الخلو بل المتحقق  
 هو التقسيم وبيان الخاصية الشاملة الا ان يكون مراده بالانفصال صورة الانفصال  
 ومنع الخلو استيفاء الاقسام وانه لم يبق شيء منها لم يذكر بقريته قوله والتقسيم المحدود  
 وجعله علامة اياه ذالك ان تقول في بيان عدم الوجهة الانفصال هنا كما يكون  
 لمنع الخلو يكون لمنع الجمع ايضا ذالك يجوز الجمع بين القسمين المذكورين ايضا وفي الجواب  
 عنه بان جعل الانفصال لمنع الخلو علامة له لا ينافي كونه لمنع الجمع ايضا غاية انه لما كان  
 المق ههنا استقصاء جميع الافراد صرح بذلك منع الخلو وبان المراد بمنع الخلو ههنا  
 معناه الاعم اعني ما لا يخلو عنهما سواء اجتمع القسمان اولا كما ههنا والظاهر ما قررناه  
 اول هذا قوله قيل القائل هو المولى برهان الدين قوله لانه لو كان التقسيم دليل  
 لعدم كون التقسيم المحدود على سبيل الانفصال لمنع الخلو على ما هو صريح كلام القائل  
 حيث قال فان قلت يجوز تقسيم المحدود على سبيل الانفصال لمنع الخلو دون تقسيم الحد  
 على هذا الوجه قلت لان التقسيم وحاصل استدلاله ان التقسيم لو كان المحدود على  
 هذا الوجه لزم احد الامرين اما وجوب تساوي القسمين واما عدم صدق منع الخلو  
 والاول خلاف الواقع لكون القسم الثاني اعم من الاول ههنا والثاني ايضا بط لكونه  
 مستلزما لعدم شمول التعريف جميع افراد المعرف مع استلزامه خلاف الواقع ايضا  
 وهو كون الانفصال المذكور على سبيل منع الخلو ولذا حكم به الشارح وبطلان اللازم  
 يقتضي بطلان المترجم فكون التقسيم المحدود على هذا الوجه بط فثبت ان التقسيم للمحدود  
 على هذا الوجه المذكور هذا ثم ان هذا التقرير انما هو بالنظر الى الحد مقابل الرسم  
 على ما هو المناسب لاصطلاح الفن وان كان البحث المذكور مما عني به اهل الاصول  
 على ان يكون الحد والمحدود بمعنى مطلق المعرف والتعريف الجامع المانع ولعل القائل  
 احال بيان الرسوم عليه وان لم يشير اليه اذ الدليل المذكور بخلافه جار فيما بان يقال  
 لو كان التقسيم للرسم فسواء كان تاما او ناقصا يجوز تعدد الخواص قطعا اذ لا كلام فيه  
 وانما الكلام في جواز تعدد الجنس البعيد على ما يشير اليه فلا يصدق منع الخلو هذا  
 فن قال بان هذا وان كان احتمالا لكنه بعيد من كلام القائل والاقوال وقس عليه الرسوم  
 ولذلك لم يصرح بالاعتراض بجواز كون الخواص اكثر من اثنين ساقط قوله وليس كذلك  
 فيه ان العام اذا قيل بالخاص يراد به ماعد الخاص المراد بالوجه ماعد الكنه ولعله  
 اكتفى بما سيذكره في رد كلام القائل الثاني حيث قال ولان المراد بالوجه المميز غير  
 الكنه فافهم قوله وفيه انه انما يتم مع الملازمة في قوله فلا يصدق اه وهذا على تقدير  
 كونهما حدين ناقصين ظاهر واما على تقدير كون احدهما حدا تاما والاخر حدا ناقصا  
 فلا حاجة الى كون الجنس البعيد اكثر من اثنين بل لو كان الجنس البعيد اثنين لزم المنع  
 المذكور اذ يوجد جنس واحد قريب وجنس بعيد متعدد فلا يصدق منع الخلو  
 فاعل قوله اكثر من اثنين بالنظر الى كونها ناقصين او بالنظر الى اندراج الجنس البعيد  
 في الجنس القريب فتح لا بد ان يكون اكثر من اثنين حتى يرد المنع المذكور او المراد من الاكثر  
 من الاثنين لازمه وهو عدم الكون اقل من اثنين سواء كان اكثر منهما اولا فليفهم  
 قوله واجبة بناء على اشتراط التساوي بين المعرف والتعريف على مذهب المتأخرين

بعبارة اخرى فيقال لفظة اول آخر ما ذكره المحشى ههنا في السؤال الثاني مع جوابه  
وامضى عليه شارحه الشريف فهذه انص في ان الوجهين المذكورين سؤالا وجوابا  
من قبل العبارتين المختلفتين فاقبل من ان الجواب الاول من الجوابين المذكورين مبنى  
على تسليم كون الحق تعريف مطلق المعرفة مستندا بان المعرفة في الحقيقة ماهو المستفاد  
من المذكور في مقام التعريف على ماوضحه والجواب الثاني مبنى على منع كون الحق  
تعريف مطلق المعرفة بل المعرفة في الحقيقة تعريف القسمين فعلى هذا ينبغي ان  
يقدم الجواب الثاني على الاول لان حق المنع ان يقدم على التسليم على ماقرر في الاذاب  
ليس شيء مناه على القول بماقررناه على ان ما ذكره انما يكون في الجوابين المنع  
والتسليم عن السؤال الواحد وههنا ليس كذلك لان لكل سؤال جوابا كماقررته ثم زاد  
هذا القائل تعميلا اخرى وقال مفصود صاحب التعريف اما تعريف القول الشارح  
واما تعريف اقسامه فالجواب الثاني يقتضى كون الحق الثاني والجواب الاول يقتضى  
كون الحق الاول فيبينهما تنافى انتهى فمذامبنى على زعمه السابق وليس هذا الامن فقبل  
اعادة السؤال المورد على ظاهر الترتيد فيرد عليه ان الترتيد بين المقصودين يتنافى مفصود  
صاحب التعريف الذى هو البيان فالحق ان التقسيم لا ينافى التعريف كما اشار اليه  
في الجواب الاول قوله المأهية من حيث هى هى اى مع قطع النظر عن الافراد وتعدد  
الاقسام وهذا التعريف اى تعريف المعرفة لاقسام التعريف وتعدد بان له قسمين  
الحد والرسم داخلين تحت المعرفة ودخول تعريف كل من الحد والرسم تحت المعرفة  
حين دخول كل منهما تحته فلا يرد ما قبل الاولى ان يقول تعريفان في الحقيقة قسمين  
داخلين تحت مطلق المعرفة قوله والانقسام اليهما الى كونه منقسمين اليهما او كونه  
على احدا الوصفين على ما ينقله عن شرح المقاصد فقبل ان مأل التعريف حان المعرفة  
ما ينقسم الى هذين القسمين على ما صرح به بعض المحققين وهذا ليس بصادق على شيء  
من افراد المعرفة ساقط نعم هذا المعنى لازم للكلام المذكور في مقام التعريف لكن  
بمعونة المقام يراد هذا اللازم فاقبل من ان دلالة الالتزام مهمجورة في التعازيف ساقط  
ايضا على ان كونها مهمجورة في الرسوم سيما في الناقصة ثم قوله ولم يرد على صبغة المجهول  
او المعلوم فافهم قوله كذا اى من قوله الاول الى هنا مذكور في شرح الموقف ومذكور  
في المواقف ايضا كما اشيرنا اليه والظاهر ان الإشارة الى حاصل الجواب الثاني على  
تفصيله فانه الذى اعتنى به شارح المواقف في هذا المقام قوله وفي شرح المقاصد  
الظاهر انه تأييد للجواب الثاني مع انه مأل الجواب الاول فقيه اشارة الى ما حققناه من ان  
مأل الجوابين واحد وان كانا بعبارتين مختلفتين ثم فيه اشارة الى انه يجوز ذكر الاعراض  
المفارقة في التعريف اذا كان المراد به تحصيل عرض لازم مساو للمعرفة والامر كذلك  
ههنا فان كلامهما عرض مفارق يحصل من المجموع عرض لازم يشمل جميع افراد  
وان وقع ذكر تلك الاعراض المفارقة فيه بكلمة او اشارة الى التقسيم قوله الابهض  
اقسامه مثلا قوله ما يكون تصويره ميبا لاكتساب تصور الشيء بكنهه يشمل الحدود  
دون الرسوم وقوله ما يكون تصويره ميبا لاكتساب تصور الشيء بوجهه بغيره عماده  
يشمل الرسوم دون الحدود فطلق التعريف لا يتناول عن احدهما وقس على هذا



ولا يلتفت في مثل هذا المقام اليه بل الظ بمعنى المنصوص عند غيرهم كما هو المتبادر ايضا من وصف الشمول بالظهور هذا فتلخص من هذا ان في هذا البيان تعريضا لما في شرح المطالع من الاكتفاء بالشق الاول نعم لم يذكر في شرح المطالع قيد الاكتساب ايضا لكنه مراد كما نص عليه شارح المطالع فسواء ذكر هذا القيد كما ههنا وترك كما في شرح المطالع يخرج المزمومات بالنسبة الى لوازمها البينة فاقبل من ان تخصص التزديد ببيان فائدة تحكيم لبس بشيء قوله لما كان طريق التقسيم وفي بعض النسخ صورة التقسيم وفي كل اشارة الى انه لبس ههنا تقسيم حقيقة وهو ظاهر وحاصل كلامه انه لما كان صورة التقسيم الواقعة في التعاريف اما لتقسيم المحدود واما لتقسيم الحدد لا للشك او التشكيك لعدم مناسبة كل منهما لمقام الحد والمحدود بين الشارح بهذا الكلام ان صورة التقسيم ههنا لتقسيم المحدود للعلامة المنقولة عن الاصفهاني للحد فقوله لكن لا على طريقه مربوط بقوله قد يكون للمحدود وقد يكون للحد واستدراك من المجموع لامن الاخير كما توهم من قال يشعر كلامه ان كلا القسمين صحيح لكن القسم الثاني مشروط بشرط ثم قال وهو فاسد لان صاحب التحقيق صرح بان تقسيم الحد باطل انتهى ولا يخفى ما فيه اما اولافلان الاستدراك من المجموع لامن الاخير وهو ظاهر وان خفي عليه واما ثانيافلانه في صدد توجيه كلام الشارح الذي يجوز تقسيم الحد على انه سبب صرح نقلا عن شرح الرزدي بان كلا منهما واقع في الكلام واما القول بان الاستدراك المذكور يحل السؤال الثاني مع جوابه مستند كما لبس بشيء لانه ههنا في صدد بيان الواقع ولا ينافيه تقرير السؤال الوارد على ظاهر الكلام والجواب عنه قوله لكن لا على طريق الشك اي من المتكلم او التشكيك اي تشكيك المتكلم المخاطب والمعنى لكن لا على طريق ان المتكلم قد شك فاورد كلمة او واما ولا على طريق انه لم يشك فيه ولكن قد اراد ان يوقع الشك على المخاطب فاورد اما او قوله صورة التزديد فائدة ايراد لفظ صورة قد سبقتنا في القول في توجيهه بان التقسيم قد يكون جمليا كما مر في تعريف النظر لبس بشيء لان معنى الجملي في السابق تناول القسم الاول والثاني في الواقع كما حققناه وان لم يكن بالنظر الى الجعل وههنا لبس كذلك قوله في التعاريف فيه اشارة الى ان المراد بالمحدود والحد ههنا هو مطلق المعرفة والتعريف ويؤيده ان الكلام المذكور مما اعتنى به اهل الاصول والحد عندهم بمعنى التعريف الجامع المانع اي تعريف كان ولذا صرح المحشي فيما سبقتي بكون هذا التعريف رسما قوله سؤال من وجهين والظاهر ان هذا سؤال واحد يقرر بعبارتين مختلفتين وكذلك الجواب واحد يقرر بعبارتين مختلفتين وذلك لان اصل السؤال منافية اول التعريف فيقررتارة بانه تعديد الاقسام وتارة بانه للتزديد والابهام وكل منهما ينافي ما هو المقصود من التعريف الذي هو البيان واصل الجواب منع منافية او لما هو المقصود من التعريف فيقررتارة بانه من تعديد الاقسام يحصل خاصية للمعرف مميزة له عما عداه وتارة بان كلمة او في امثاله للتقسيم لا لالابهام وعلى كلا التقديرين لا ينافي ما هو المقصود من التعريف الذي هو البيان ويدل على ما قرناه ان صاحب المواقف بعد ما قرر السؤال الاول مع جوابه في تعريف النظر اعني به الفكر الذي يطلب به علم او غلبة ظن قال وقد يقرر هذا السؤال في هذا الموضع وغيره من الحدود المشتملة على التزديد

البيئة اه ترق في البيان من الظ الى الاظهر اذ اللازم المتقدم كالبصر لفهوم العمى  
ادخل في عدم الحصول عن ملزومه اعني عدم البصر من اللازم المتأخر كا ضارب  
اللازم للضرب وذلك كيف يكون المتقدم حاصلًا من المتأخر بخلاف اللازم المتأخر  
قوله فلا يكون تصور الملزوم مبنيًا لتصور اللازم بفرضه بينا ولا كاسبًا لفرضه متقدمًا  
ولا كاشفًا لفرضه موقوفًا عليه فعلي هذا يكون هذا القول تقريرًا على قوله بل بعض  
اللوازم البيئة والظ انه تقرير على الوجه الثاني يدل عليه قوله بل سبب الحصول في الذهن اه  
والمعنى فاذا كان تصور اللازم البين بينهما فلا يكون تصور الملزوم مبنيًا  
لتصور اللازم لفرضه بينا ولا كاسبًا لفرضه بينهما ولا كاشفًا لفرضه مكشوفًا  
بينهما بينهما هذا واما ما قيل من ان الظ ان يؤخر هذا من الوجوه الثلاثة اذ لا اختصاص له  
بالاولين فقد وقع في غلطين ٧ وقد بينا الامر فيه لدى العيين فافهم قوله ولان الحصول  
بالاكتساب يكون بالقصد والاختيار اى قصد كسب ذلك المط واختياره وان كان المط  
مترتبًا على ذلك الكسب من غير كسب واختيار بناء على ان المط يحصل عقبيه توليدًا  
او اعدادًا اولزوما او بخلق الله تعالى اياه عقبيه عادة على اختلاف في ذلك لكن هذا لا يمنع  
كون الحصول بالقصد والاختيار لان مباشرة اسبابه مباشرة له على ما حقق في علم الكلام  
بخلاف تصورات اللوازم البيئة فانها لما كانت بديهية غير محتاجة الى التحصيل كما فصله  
في الوجه الثاني كانت حاصلة في نفسها من غير ان يتصور للقصد والاختيار مدخل فيها  
فاينما ان تصوراتها خطرت بالبال بتصورات الملزومات ولو كانت تصورات الملزومات  
اختيارية فقط ظهر من هذا ان هذا الوجه قريب الى الوجه الثاني بل الاوجه الثلاثة متقاربة  
ما لا كاشرة اليه اولًا وبهذا التقرير اندفع ما قيل ان اراد ان النظر اختياري يلزم ان يكون  
حصول تصور اللازم من تصور الملزوم اختياريًا كذلك وان اراد ان الحصول بعدم  
النظر وعقبيه اختياري فيرد عليه انه ليس كذلك والحاصل انه لا فرق بين الحصولين  
في الكون اختياريًا على تقدير وغير اختياري على تقدير آخر انتهى لاننا نختار الشق الاول  
ونمنع الملازمة والسند ما شربنا اليه من الفرق بين المقامين قوله يعني اه اشارة الى دفع  
سؤال مقدر كانه قيل لو اكتفى بقوله ما يكون تصويره سببًا لا اكتساب تصور الشيء  
وجعل التصور اعم من الكنه والوجه لكان شاملًا للحد والرسم ايضا كما فعله في شرح  
المطالع فسوق كلام الش انه لو اكتفى به لم يكن شاملًا لهما وهذا خلاف الواقع اجاب  
بما ذكره وحاصله انه لو اكتفى به لم يكن شاملًا لهما بناء على ما هو المتبادر من التصور  
بالكنه والالفاظ الواقعة في التعريف ينبغي ان تحمل على ما يتبادر منها وان امكن شموله  
مع قطع النظر عن التبادر فاورد قوله اما بكنهه او بوجهه اه ليشمل كليهما شمولًا ظاهرًا  
من غير ترك ما هو اللازم في التعريف والتحيصه ان الشمول عند ترك التزديد يحتاج الى ترك  
ما هو المتبادر ولما كان الترك المذكور غير ظاهر في التعريف كان الشمول المذكور  
غير ظاهر ايضا واما الشمول عند التزديد فظ جدا من غير ارتكاب خلاف ما هو الظاهر  
في التعريف اعني الحمل على التبادر فاندفع ما قيل من انه لو اعتبر التبادر لم يكن هناك  
شمول اصلا ولولم يعتبر لكان هناك شمول ظاهر فالتزديد المذكور يجعل الشمول المذكور  
منصوصا لا ظاهرا انتهى على ان الفرق بين الظاهر والنص مما اعني به الاصوليون

٦ جسد الرحمن  
٧ حيث جعله موطأ بالاول  
والثالث ايضا



تحقيقه لكن هذا انما يكون معنويا اذا كان النزاع في ان التصور المفرد هل يوقع تصورا  
آخر بطريق اختياري في الجملة او لا قال القدماء بالثاني وقال المتأخرون بالاول واما اذا  
كان النزاع في ان التعريف بالمفرد هل يوقع تصورا آخر بطريق معتبر عند ارباب الصناعة  
كان نزاعا لفظيا لا بئنا على تعريف النظر فان اعتبر ذلك القليل وفسر النظر بحيث  
يتناوله امكن الصناعي بالمفردات وان لم يلتفت اليه وفسر بحيث لا يتناوله لم يمكن التعريف  
الصناعي بالمفردات الا ان الجمهور لم يعتبره وفسر والنظر بمجموع الحركتين او بترتيب  
امور معلومة مع جواز اعتبار ذلك القليل وتفسيره بما يتناوله كما سبق هكذا نص عليه الشريف  
في حواشي المطالع تبعا لشارحه فلا يلتفت الى ما صدر عن بعضهم ههنا قوله البينة  
اي بالمعنى الاخص وهي التي يلزم من تصورات الملزومات تصوراتها على ما يقتضيه قوله  
الحاصلة اه قوله ايس حصولها كذلك اي بطريق الكسب اذ قد عرفت ان طريق  
الكسب ان يوضع المط المشعور به اولاً ثم ينتقل منه الى ما يحصله وهذا غير موجود ههنا  
بل الموجود انما هو تصور الملزومات بحيث يلزم منه تصور لوازمها قطعاً وحصوله  
ان ههنا انما هو الانتقال من تصورات الملزومات الى تصورات لوازمها فلهذا لا يطلق عليه  
الكسب اذ لا بد في الكسب من امور ثلثة الشعور اولاً بالمط ومجموع الحركتين والقصد  
بل القصدان وكل منها غير موجود في اللوازم البينة قوله فلا دخل لها اي لتصورات  
الملزومات بالنسبة الى تصورات لوازمها البينة في التعريف اي في دخولها في التعريف  
المذكور والمعنى فلا دخل لها اي لتلك الملزومات في التعريف اي في كونها تعريفاً  
حتى تدخل في تعريف التعريف ثم اقول هذا هو الموجود فيما عندنا من النسخ وهكذا  
في شرح المطالع ولو قيل فلا تدخل في التعريف لكان اظهر قوله ولان الاكتساب  
عطف على قوله لان الاكتساب وحاصله ان الاكتساب تحصيل ما لم يحصل بكونه سبباً  
لذلك التحصيل وتصورات الملزومات ليست سبباً لتحصيل تصورات اللوازم لان تصوراتها  
بدئية لا تحتاج الى شيء غير تصورات الملزومات وذا لا يمنع كون تصوراتها بدئية الا يرى  
ان تصورات اطراف القضايا لا يمنع بدايتها كما في قولنا الكل اعظم من الجزء ولو كان  
احتياج تصورات اللوازم الى تصورات ملزوماتها مقتضياً لنظريتها لكان امثال  
القضايا المذكورة نظرية وهو بط قصور الملزومات انما تكون سبباً لخطور تصورات  
لوازمها في القلب لا تحصيلها ولذلك اقال حتى لو فرض تصورها يعني لو فرض تصور اللازم  
غير بديهي لم يحصل ذلك التصور بمجرد تصور الملزوم بل يحتاج حصوله الى امر آخر  
غير تصور الملزوم فلما لم يحتاج تصوره الى امر آخر غيره علم ان تصوره بديهي وقد عرفت  
ان ذلك القدر من الاحتياج لا يمنع البداهة غاية ان تصور الملزوم يكون سبباً لخطوره  
في القلب لا لحصوله كسباً لبداهته وما قبل من ان البداهة لا تستلزم العلم اذ التوجه شرط  
فيحوز ان يكون تصور الملزوم سبباً لحصول تصور اللازم البديهي فليس بشيء اغاية  
التوجه الخطور لا الحصول كسباً لانه انما توجه الى ما يوجد في الحافظة واو كان الموجود  
ههنا الحصول كسباً يلزم ان لا يكون بديهياً وهو خلاف ما فرضه القائل والعجب انه لم يفتح  
عما تكلم به من الكلام المناقض لما قرره اولاً وزعم ان قوله حتى لو فرض اه حق الا انه لا يفيد  
في المقام وقد عرفت انه افاد في المقام ما افاد كما لا يخفى على اهل الوداد قوله بل بعض اللوازم

العقلية وكل من الاجزاء المذكورة اجزاء خارجية خارجة عن البحث قوله بناء  
على ان المراد بالتصور ما يقابل التصديق كما هو المتبادر من كون الكلام في التصورات  
وان كان التصور بمعنى حصول صورة الشيء في العقل شاملا للتصور والتصديق ولك  
ان نقول هو المتبادر من نفس التصور لما هو المتعارف من استعماله في مقابلة التصديق  
فالتبادر المذكور قرينة على هذه الارادة فلا يرد ان التصور من اللفاظ المشتركة  
ولا يجوز استعمالها في التعريف بلا قرينة لان استعمال لفظ التصور ههنا بالقرينة  
كما اشيرنا اليه ولو انحصرنا العين عن هذا التبادر لفتحها التردد المذكور باما واولانه  
مخصص له بما يقابل التصديق في بيان الواقع اقتضى الاعتناء بالتبادر المذكور هذا قوله  
وذلك اقول ذكر ابيانه وجوها ثلاثة متقاربة المأل لان الاكتساب اى اكتساب التصور  
لان الكلام فيه تمساق قوله بان يوضع المط التصورى على هذا المنوال من غير تعرض  
لجانب التصديق لعدم الحاجة ههنا لبيانه فاقبل ما ذكره مأخوذ من شرح المطالع وقد  
قال ههنا المراد بتصور الشيء في التعريف تصور الكسبي بطريق النظر ضرورة ان  
التعريفات انما تكون بالقياس الى التصورات الكسبية والشيء انما يكون سببا  
لتصور الكسبي بطريق النظر بان يوضع المط التصورى المشعوره اولا ثم بعد الى  
ذاتياته او عرضياته وبواف بعضها ببعض تأليف يودى الى المط كما يعمل ذلك  
في التصديقات انتهى فالايق له ان يورد قوله كما يعمل ذلك في التصديقات  
في ذيل قوله بان وضع المطلوب التصورى اى لوافق النقل المنقول عنه ايس لشيء  
اذ لا كلام ههنا في التصديقات وان ذكره شارح المطالع توضيحا للمقام وقصدا الى التعميم  
والعجب من عاقل كيف يتجاسر على الاعتراض بمثله باختلال نقله فهلى هذا الامن اختلال  
فهمه ورشده ويمكن ان يقال خصص جانب التصور بالبيان اذ لا نزاع لاحد في كون  
بعض التصديقات نظريا وكسبيا بخلاف جانب التصور فان منهم من ذهب الى  
ان التصورات كلها بديهية لا تحتاج الى الكسب وان توهم بعضهم ان هذا من الامام تشكيك  
لامذهب له في تخصيص جانب التصور بالبيان رد لما ذهب اليه الامام مع كفايته في توضيح  
المقام بل الواجب الاكتفاء به في تحرير المرام قوله المشعوره اولا اى المعلوم بوجه ما  
قبل التعريف اذ لو لم يكن مشعورا به اولا يلزم طلب الجهول المطلق كما سبق وهو مح  
قوله ثم بعد اى يقصد اشارة الى الحركة الاولى اعنى الحركة من المطالب الى المبادئ قوله وبواف  
بعضها مع بعض اشارة الى الحركة الثانية اعنى الحركة من المبادئ الى المطالب فعلى هذا يكون  
النظر عبارة عن مجموع الحركتين اعنى الحركة من المطالب الى المبادئ والحركة من المبادئ  
الى المطالب وهذا مذهب القدماء وعند المتأخرين النظر عبارة عن الترتيب اللازم  
للمحركة الثانية ولذا عرفوه بترتيب امور معلومة فاختر الحشى ههنا مذهب الاقدمين  
تبعنا لشرح المطالع ثم ان هذا البيان مبنى على وجوب تركيب التعريف كما ذهب اليه  
القدماء او على الاغلب كما ذهب اليه المتأخرون بناء على جواز التعريف بالفردية كما ذهب  
لاعتد الاوائل والظ ان النزاع بينهم معنوى وهو ان المعنى البسيط هل يصح منه الانتقال  
الى المط من غير ان يكون الوجه المعلوم به الماهية قبل التعريف جزأ من التعريف  
اولا يصح ذلك الانتقال بل لابد ان يكون ذلك الوجه جزأ من التعريف وقد سبق



لا  
الحديث

الى دفع فساد لزوم دخول العرض العام في الفصل ودفع لزوم كونه رسما فا قيل على قوله  
بل مقصودهم من انه زيفه الشريف بانه ح ينقلب مادة الامكان الخاص ضرورية  
فان الشيء له الضحك هو الانسان وثبوت الشيء لنفسه ضروري لبس بشي لان  
كلام الشريف انما هو على تقدير ارادة ماصدق على ما عرفته وكلام المحشي على تقدير  
ارادة المفهوم هذا قوله بل مقصودهم اي يعني ان لبس المقصود ان الاعتبار عنوان الشيء  
فقط حتى يلزم ان يكون الحد رسما بل المق ان الاعتبار فيه مفهوم يصدق عليه الشيء  
اي مفهوم كان عرضيا او ذاتيا جنسا بعيدا او قريبا ولا يعتبر فيه مفهوم بخصوصه  
فلا يلزم كون الحد الناقص رسما كما زعمه السائل ولا كونه حدانا كما توهم من قوله والحيوان  
ولا التكرار اذا قيل في تعريفه الجسم الناطق لان كلا من ذلك انما يلزم اذا اريد مفهوم  
بخصوصه وان لم يتفطن له بعض الناظرين واورد ههنا اثباتا ثلثة فاسدة بقي انه  
لا حاجة في دفع الاعتراض المذكور الى التزام ارادة المفهوم الاعم بل لو اريد ماصدق  
عليه ذلك المفهوم يندفع الاعتراض المذكور واما لزوم انقلاب مادة الامكان الخاص  
ضرورية ح على ما اشار اليه الشريف فمدفوع بانه انما يلزم الانقلاب على هذا  
التقدير اذا اعتبر ماصدق عليه مفهوم الذات مطقا بدون تقييده بصفة الضحك مثلا  
واما الاعتبر مقيدا بها كما هو الازم فلا ضرورة انه من قيل ثبوت المقيد المطلق لامن قيل  
ثبوت الشيء لنفسه هكذا ينبغي ان يفهم قال الشارح وهو الحد قال شارح الاشارات  
اسم الحيد يقع على التام والناقص بالاشتراك اللفظي لان التام دال على الماهية بالمطابقة  
كالاسم الا ان الاسم مفرد والحد مؤلف والناقص دال عليها لا بالمطابقة بل بالاتزام  
ويقع على الحدود التناقض بالتشكيك لان المشتمل على اجزاء اكثر احق بهذا الاسم  
من المشتمل على اجزاء اقل فاذا طابق هذا الاسم فالواجب ان يحتمل على التام الذي هو الحد  
الحقيقي وحده انتهى ورده صاحب المحاكات بان الحد عادل على مجرد الذاتيات فان دل  
على الجمع فتام والافتاقص فيكون مشتملا معنويا مقولا بالتشكيك وهذا وفق بسباق كلام  
الشارح بل باصطلاح القوم ايضا فا قيل من ان ما ذكره صاحب المحاكات لا يصلح الرد  
عليه لان الكلام في اصطلاح القوم وهو محل نزاع بعد مدفوع بان غرض المحاكم ترجيح ما  
قرره عليه وفاقره اوفق بالغرض والاصطلاح بعد تسليم موافقة ماقرره شارح  
الاشارات لاصطلاح القوم قوله اي بمجرد الذاتيات اي الخالي عن العرضي اذ لو اخذ  
العرضي في الحد خرج عن الحيدية والكلام ههنا في الحد فعلى هذا يكون المراد بقوله  
او بوجه يميزه عما عداه غير الكنه بمقتضى المقابلة ثم المراد من مجرد الذاتيات ما هو اعم  
سواء كان جمع الذاتيات او بعضها فيشكل الحد الناقص ايضا ففي هذا التفسير اشارة  
الى ان الكنه غير مختص بالحد التام كما هو المتبادر وقد اشار اليه الشريف في الحاشية  
الصغرى حيث قال ان تصور الماهية بالكنه لا يحصل الا من تصور جميع الاجزاء بالكنه  
هذا اذا كان حدانا ما وان كان غير الحد التام فجاز ان يكون بالكنه وان لا يكون بالكنه انتهى  
بقي انه قد تقر ان الرسم قد يفيد الكنه ايضا فلعل التفسير المذكور مبني على الاغلب  
او على مقتضى المقابلة فافهم ثم قيل ان المراد بالاجزاء ههنا الاجزاء المحمولة فيردان نحو البيت  
يحد بالسقف والجدران وليس بشي منهما بمحمول وليس بشي لان الكلام ههنا في الاجزاء

الاشارات ايضا حيث قال في قول الشيخ وكل محدود فهو مركب في المعنى ههنا صرح بانه  
 يريد التركيب العقلي وغرض المحشى من قوله يفهم منه اه بيان الواقع للاعتراض  
 على الشارح فن لم يتفطن بما ذكرنا قال ما قال والتكلا ن على الملك المتعال قوله يفهم منه اه  
 قد عرفت اننا ان الغرض منه بيان الواقع بان المراد من التركيب ههنا التركيب العقلي  
 لا الاعتراض عليه بانه مخالف لما في بحث الالفاظ من ان التركيب دلالة جزء اللفظ  
 على جزء المعنى فلا حاجة الى ما قيل من انهما معنيان لغويان للمفرد والمركب ولا يجب  
 ان نحمل الالفاظ المذكورة في فن على معانيها الاصطلاحية انتهى ولعل لما ذكرناه امر  
 بالفهم قوله وههنا نظراه وقد اشرنا الى دفعه بانه ليس غرض الشارح من قوله ولهذا  
 قالوا ان التعريف للزوم تركيبه قالو معنى الساطق اه بل غرضه انهم قالوا في دفع الاعتراض  
 على تعريف النظر بترتيب امور بالفصل والخاصة وحدثهما انهما مركبان معنى كما صرح به  
 الائمة العربية فيندفع الاعتراض المذكور والدليل على هذا انه ليس من عادتهم بيان  
 معاني الالفاظ فالمقصود انما هو الاستدلال بتصریح الائمة العربية على وجوب تركيب  
 المعرف حتى يتدفع به الاعتراض هذا قوله وايضا اه قد اشرنا الى ان الغرض من قوله  
 ولهذا قالوا معنى الناطق اه دفع الاعتراض الوارد على تعريف النظر بالفصل والخاصة  
 وحدثهما فكان الشارح ادعى ان التعريف بالمفرد انما يكون بالمشتقات وهى مركبة  
 من حيث اشتغالها على الذات والصفة وهذا الحصر مستفاد من تخصيص الناطق  
 والمضاحك بالذكر فاعتراض عليه المحشى بان هذا الجواب قاصر اذا يلزم ان يكون الفصل  
 والخاصة مشتقين فح لا يوجد فيهما التركيب فلا يتدفع به الاعتراض فلا يلتفت الى بعض  
 الاوهام ههنا وجوابه انه بعد كونه خارجا عن قانون المناظرة لكونه منعالمع النقض المذكور  
 على التعريف ان غرض الشارح انما هو بيان حال الاكبر ومعنى قوله ولهذا قالوا اه ولهذا  
 قالوا في دفع الاعتراض بالتعريف بالمفرد ان التعريف بالمفرد في الاكثر يكون بالمشتقات  
 وهى مركبة من الذات والصفة وقد وقع لفظ الاكثر ههنا في شرح المطالع في عبارته المسودة  
 كما اعترف به الشريف هنالك والحاصل ان غرض الشارح انما هو الاشارة الى دفع الاعتراض  
 بالفصل والخاصة المشتقين قوله فان قلت اه منشاؤه تفسير الناطق مثل اشئ له النطق  
 ومورده هو دفع الاعتراض المذكور بذلك التفسير وحاصله ان ذلك الجواب مستلزم  
 للفساد ثم ان هذا البحث مما اشار اليه الشريف في حواشي المطالع حيث قال يرد عليه اى  
 على دفع الاعتراض بالمعنى المذكور ان مفهوم اشئ لا يعتبر في معنى الناطق مثلا والالكان  
 العرض العام داخل في الفصل فيكون رسما لاحدا ولو اعتبر في المشتق ما صدق عليه  
 انقلب مادة الامكان الخاص ضرورة فان اشئ الذي له الضحك هو الانسان وثبوت  
 اشئ لنفسه ضروري فذكر اشئ في تفسير المشتقات بيان لما يرجع اليه الضمير الذي يذكر فيه  
 ثم قال فان قيل المشتق منه داخل في مفهومه ضرورة وكذا ثبوت الموضوع الذي ينسب اليه  
 فيكون مركبا قلنا ليس شئ منهما محمولا على ما قصد تعريفه بالمشتق فلا يصلح معرفاه  
 وان اخذ منهما محمول عليه كالثابت له المشتق منه عاد الكلام الى مفهوم الثابت والحال  
 ان اشئ ليس داخل فيه فان اعتبر محمول آخر لم اعتبار مفهومات متسلسلة الى ما لا يتناهى  
 انتهى فظهر من هذا ان الجواب الذي جوبه المحشى ههنا اختيار للشق الاول مع الاشارة



الضحك كما جزم به أهل العربية فيكون مركبا من الذات والصفة وهذا القدر من التركيب  
كاف ههنا وبهذا يدفع الاعتراضان الأولان من المحشى اعنى قوله يفهم منه وقوله وههنا  
نظر لان المعنى المذكور ليس لاجل ما ذكر بل لاجل اه فافهم واعلم ان الشارح المحقق  
ذكر ههنا كلاما جامع الاجوبة الثلاثة عن الاعتراض المذكور فاشاره الى ان ما ان الاجوبة  
الى شئ واحد وتوضح المقام ما ذكر في المواقف وشرحه ان من يرى ان النظر اكساب  
المجهول بالمعلومات وهم ارباب التعاليم قالوا النظر ترتيب امور معلومة او مظهرية  
للتأدي الى امر آخر واورد عليه انه غير جامع لخروج التعريف بالفصل والخاصة وحدهما  
واجب عنهما اما الاول فانه كما قاله ابن سينا ندر خداج لا يضر التعريف المذكور ورد بانه  
لا يشفى تحليل لان الحدائما هو المطلق النظر فيجب ان يندرج فيه جميع افراده العامة  
والناقصة قل استعما لها او كثر واما ثانيا فانه لا بد مع الفضل والخاصة من قرينة عقلية  
مخصصة لانها بحسب مفهومهما اعم من المحدود فلا يتصور الانتقال منهما الامع امر  
زائد يكون بينهما ترتيب واما ثالثا فلا تنهما مشتقان ومعنى المشتق شئ له المشتق منه  
فهناك تركيب قطعيا وكلاهما مردودان اما الاول فلان اعتبار القرينة مع الفصل بخارجه  
عن كونه حدا الان يجوز الحد الناقص بالمركب من الداخل والخارج واما الثاني فنعدم  
انحصار التعريف بالمفرد في المشتقات والى كلا الدين اشار المحشى بقوله وايضا الى آخر  
قوله ثم قال الشريف والحق ان التعريف بالمعاني المفردة جائز عقلا فيكون هناك حركة  
واحدة من المطلوب الى المبدأ الذي هو معنى بسيط تستلزم الانتقال الى المطلوب من غير  
قرينة الا لم ينضبط انضباط التعريف بالمعاني المركبة ولم يكن ايضا للصناعة والاختيار  
مزيد مدخل فيه فلم يلتفتوا اليه وخصوصا عند النظر عاوه والمعتبر منه وهذا تحقيق ما نقل  
من ابن سينا ومنهم من استصعب الاشكال فغير تعريف النظر الى انه تحصيل امر  
او ترتيب امور انتهى وزاد المولى جلال الدواني وجهها رابعا في الجواب عن الاعتراض  
المذكور وقال نقلا عن الغير ان المعرفة بالقبح لا بد ان يكون معلوما بوجهما فالتعريف  
بالمركب من ذلك الوجه والمفرد هذا فالشارح المحقق سرد الاجوبة الثلاثة على نسق  
وزعم ان البكل جواب واحد ثم نقول ان الشريف وان حكم بحقيقة جواز التعريف  
بالمفرد لكن قال شارح الاشارات اللازم الواحد وان كان مساويا فانه لا يكون من حيث  
هو واحد رسما وكذلك الفصل وحده لا يكون حدا ناقصا وذلك لان الواحد منها لا يدل  
على الشئ المطلوب بالمطابقة والا لكان اسمه بل انما يدل عليه بالالتزام وهو يشمل  
على قرينة عقلية من جهة انتقال الذهن من اللازم الى المألوم وتلك القرينة ان صرح  
بها اقتضت لفظا آخر فكان الدال بالحقيقة شيئين لاشياء واحدا ولهذا السبب  
بعد الحدود والرسوم في الاقوال دون المفردات في الالفاظ وايضا انتقال الذهن  
من شئ الى شئ على سبيل اللزوم امر ضروري ليس للصناعة تأليف مفرداتها لا غير  
فهى لا تكون الا مؤلفة انتهى وهذا صريح في كلام الشيخ في الحديث قال الحد قول  
دال على ماهية الشئ كما اشار اليه المص والى هذا التحقيق مال اليه الشارح وحكم  
بان الصحيح هو الاول ثم ان المراد بالتركيب ههنا هو التركيب العقلي وقد نص عليه شارح

التام انه يلزم ان لا يكون مثل الحيوان الناطق على ذلك التقدير حدا تاما اذا الحد التام  
 في الاصطلاح ما اشتمل على جميع الذاتيات وذلك الاشتمال موجود ههنا والاعتبار المذكور  
 لا يضر بذلك وهذا مما اشار اليه ابو الفتح حيث قال في الجواب عنه مدار الحد التام اصطلاحا  
 على كون المبادئ الموجودة بعد وضع المطلوب وتصوره بوجهه ما ذاتيات صرفة  
 لا على كون المبادئ المترتبة مطلقا فلا يقدح في الحد التام كون ذلك الوجه عرضيا هذا  
 وقد اجاب ايضا بالتام ان الصورة المفروضة حد تام لجواز ان يكون رسما تاما لكل من الحد  
 التام والحد التام انما يتحقق اذا تصور المطلوب بذاته ثم حصل باقي ذاتياته وعرف بها هذا  
 فكلام المحشي ههنا انما ينطبق على الجواب الاول على ان يكون منعنا للملازمة المذكورة  
 لا على الجواب الثاني على ان يكون منعنا لبطان التالي اعني قوله يلزم ان لا يكون حدا  
 تاما له نعم لو اكتفى المحشي في الجواب بقوله اللهم الا ان يلزم ذلك لامكن ذلك على ان يكون  
 الاشارة بقوله ذلك الى عدم كونه حدا له لكن قوله باعتبار اشتماله على جميع الذاتيات  
 كما عندنا من النسخ ياتي عنه قطع هذا ولا يلتفت الى غيره قوله وايضا لم لا يجوز ان يعطى  
 على قوله فيه ان وجوبه حاصله ان اللازم مما ذكره الشارح توقف ثبوت الوجه الثاني  
 للمعرف بالتمتع على الوجه الاول فلم لا يجوز ان يكون ذلك الوجه الاول شرطا للانتقال  
 من المعنى البسيط الى المعرف لاجزاء من التعريف فلا يلزم التركيب فيه وما قيل من انه  
 يجعل النزاع لفظيا الان يكون النزاع في ان الوجه الثاني ينتقل منه وحده الى المطلوب  
 او لا فدفوع بان هذا المنع من طرف المجوزين بالتعريف بالمفرد فيكون النزاع بينهم  
 في ان هذا الوجه المعلوم بعدلومه هل هو جزء من التعريف او شرط له وهذا نزاع  
 معنوي جدا فان اراد بالاستثناء هذا المعنى فرجحنا بالوافق والافلامعني له ثم اقول ولولا قوله  
 وهذان واردانه لجلت هذا القول اعني قوله وايضا لم لا يجوز على جواب آخر بدل قوله  
 اللهم الا ان يلزم اه فافهم قوله وهذا ان اى هذان الاشكالان نقضا ومنعنا واردان  
 على ما قيل الذي كان قريبا الى ما قرره المحشي وانما احتاج الى هذا التنبيه مع وحدة  
 مأل الوجهين فالوارد على احدهما وارد على الآخر لوضوح تفاوت الوجهين في التقرير  
 وكون ما قرره المحشي ظاهرا في شرطية احد الوجهين الآخر بخلاف ما قيل فانه  
 ظاهر في الجزئية فلعل قوله فليتأمل اشارة الى تفاوت ورود الاعتراض عليهما بان  
 الاعتراض الاول ظاهر الوجود على ما قيل دون الثاني بخلاف ما قرره المحشي فالظ فيه  
 ورود الثاني عليه دون الاول ويحتمل ان يكون اشارة الى دفع الاعتراض الثاني عنهما  
 بان القائل بالتركيب انما يقول به اصطلاحا ولا يناقش عليه بمثله هذا ما عندي وقد اطل  
 فيه بلاطائل قال الشارح العلامة وهذا اى كون المعرف لا بد فيه من ثبوت اه او كون المعرف  
 مركبا معنى قولهم في دفع الاعتراض الوارد على تعريف النظر بترتيب امور معلومة بالتعريف  
 بالمفرد لا بد من قرينة عقلية صحيحة للانتقال من المعنى البسيط الى الماهية فيكون  
 التعريف مركبا من تلك القرينة العقلية والمعنى البسيط هذا ودع عنك الاوهام  
 ولهذا اى ولانه لا بد في التعريف بالفصل وحده او الخاصة وحدها مثلا من  
 القرينة العقلية الصحيحة للانتقال قالوا في دفع الاعتراض على التعريف المذكور  
 بالفصل وحده او الخاصة وحدها بان معنى الناطق شئ له النطق ومعنى الضاحك شئ له

وفيه نوع من الغرض فيه خليل  
 حيث رجع ههنا الاحتمال الثاني  
 فالوجه فيه ما حققناه



يطلب علم الماهية به وانما علم الماهية به اذا علم ثبوت الوجه الاول الثابت للماهية كي يلزم ثبوت  
للماهية فتعلم به اذا يلزم من العلم بوجه الشئ العلم بذلك الشئ الا اذا علم ثبوت له فالتك اذا  
تصورت مثلا الانسان بوجه الحيوانية ثم تصورت الناطق ثم تصورت ثبوت الناطق للحيوان  
يلزم منه ان تصور ثبوت الناطق للانسان فالوجه الاول واسطة في ثبوت الوجه الغير  
المعلوم به الماهية للماهية لا واسطة في الاثبات كما توهم من ظاهر العبارة ههنا وفيما سياتي  
و يعترض عليه بانه يلزم منه اكساب التصور من التصديق فعلى هذا يكون الانتقال من  
ذلك المفرد البسيط الى الماهية بواسطة ذلك الوجه المعلوم سواء كان ذلك المعرف مركبا  
من المفرد البسيط وذلك الوجه المعلوم كما هو مقتضى كلام الشارح او كان المعرف هو ذلك  
المفرد البسيط بشرط ذلك الوجه المعلوم وعلى هذا بنى المحشى اعتراضه الآتى بقوله وايضا  
لم لا يجوز اه هذا ودع عنك خرافات الاوهام قوله وقرىب منه ما قيل القائل هو الغاضل  
الاصفهانى في شرح الطوالع وحاصله ان الشئ المطلوب تصوره لا بد ان يكون متصورا بوجه  
ما ولو لا ذلك لامتنع طلبه وذلك الوجه ضرورى والا لزم طلب المجهول المطلق كما اشارنا اليه  
ولا بد ايضا من تصور يستفاد منه المطلوب وهذا التصور امر اختياري مغاير للتصور السابق  
الغير الاختياري فوجب تحقق التصورين في حصول المطلوب على ان يكون كل منهما  
جزأ من المعرف فيكون التعريف بالركب لبس الا فعلى هذا يكون النزاع بين الفريقين اى  
القدماء والمتأخرين في ان التصور الاول جزء من التعريف ولا فاقيل من انه على هذا يكون  
النزاع بين الفريقين لفظيا اذا القائلون بجواز التعريف بالمفرد لا يتكرون وجوب تحقق  
التصورين في حصول المطلوب لبس بشئ والحق ان كلام هذا القائل صريح في ان المعرف  
البسيط مركب من مجموع التصورين بخلاف ما قرره المحشى اولا فانه وان كان ظاهرا فيه لكنه  
غير منصوص فيه فلذا قال وقرىب منه ما قيل اه ثم ان في الوجه الذى قرر المحشى بعض  
التفصيل وهو اعتبار الثبوت والواسطة فيه بخلاف الوجه الثانى فانه عار عن مثل هذا  
الاعتبار فاقيل من ان الفرق بين الوجهين ان الاول مبنى على عدم جواز الانتقال من المعنى  
البسيط الى المطلوب وان الثانى مبنى على وجوب اعتبار الوجه المعلوم به المطلوب وان جاز  
الانتقال المذكور فافتقر قالب لبس بشئ اذ لا يمكن الانتقال من المعنى البسيط الى المطلوب  
بدون اعتبار الوجه المعلوم به الماهية قبل التعريف فان اراد ان الوجه الثانى مبنى على  
جواز الانتقال بدون اعتبار الوجه المعلوم فذا مع كونه تناقضا خلاف الواقع وان اراد انه  
مبنى على جواز الانتقال مع ذلك الاعتبار وبدونه لا يجوز الانتقال فذا غير الوجه الاول  
فن ان الفرق فالوجه فيه ما قدمناه قوله فيه ان وجوب تصور ثبوت شئ اه اشار اليه  
الشريف العلامة في بعض نصائغه حاصله انه لو كان مثل هذا الاعتبار متضايا للتركيب  
المعرف من الثابت اعنى الوجه الثانى والمثبت له اعنى الوجه الاول المعلوم به الماهية قبل  
التعريف لزم ان لا يكون مثل الحيوان الناطق لتعريف الانسان حدا تاما له لان ذلك الوجه  
المعلوم اعنى الشئ من الامر عرضي له فيكون مركبا من الداخل والخارج فيكون رسما لاحد اعم  
انه حد تام قطعا واتفاقا فهو نقض اجمالى للدليل المذكور باستلزامه خصوص الفساد  
ولكون التركيب ظاهرا في كلام الش وقوة النقض ايضا قدمه على المنع بقوله وايضا لم  
لا يجوز اه قوله اللهم الان يلزم ذلك اى الحدية باعتبار اشتغاله على جميع الذاتيات وحاصله

في توجيه كلام المحشي قوله اشتمل التعريف على المذهبين اي مذهب القدماء  
والتأخرين بان يكون ما بعد كلمة او اشارة الى مذهب القدماء وما قبلها والجموع اشارة  
الى مذهب التأخرين على محاذاة ما قرره بعض الافاضل في تعريف الدليل الاصولي  
بقولهم ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه اوق احواله الى مطلوب خبري لا يفسد ذكر  
في المواقف وشرحه ان تعريف النظر بترتيب امور معلومة غير جامع لخروج التعريف  
بالمفرد عنه والجواب عنه بانه نادر لا يضر خروجه غير تام لانه تعريف لمطلق النظر  
فيجب ان يندرج فيه جميع افراده ومن هنا غير التعريف الى انه تخصيص امر او ترتيب  
امور كما هو المختار عند التأخرين فهذا يدل قطعاً على ان التعريف المذكور على  
مذهب التأخرين ليس الا لانقول لاشك ان التعريف المذكور على مذهبهم لكن لما كان  
مذهب القدماء مندرجاً في مذهبهم لان التأخرين يقولون بمثل ما قاله القدماء مع زيادة  
كان التعريف المبني على مذهبهم شاملاً للمذهبين على انه لا كلام في شمول التعريف المذكور  
للمذهبين بالاعتبار الذي اشرنا اليه آنفاً وله نظير كما عرفت ايضا فلا حاجة في توجيه الكلام  
الى ما قيل من ان المعنى ليكون التعريف جامعاً على اي مذهب اريد من مذهبي امكان افراده  
ووجوب تركيبه اذ لو اقتصر على ذكر الترتيب لم يكن جامعاً على مذهب امكان الافراد  
ولو اقتصر على ذكر التخصيص لم يتضح جمعه على مذهب وجوب التركيب انتهى  
وفي بعض النسخ يشتمل من الافعال وهو ظاهر مبني ومعنى قوله وهذا الترتيب جعلي  
لا واقعي لشمول الاول والثاني فالغاي بينهما انما هو بالنظر الى الجعل لا الى الواقع كما في قواهم  
في تعريف المقدمة ما جعلت جزء قياسه والغرض منه انما هو بيان شموله للتعريف بالمفرد  
وللتعريف بالتركيب شمولاً واضحاً وما قيل من ان الظاهر من مقابلة قوله او ترتيب امور  
لقوله تخصيص امر ان المراد تخصيص امر واحد او ترتيب امور متعددة بناء على ما  
صرح به الزمخشري من ان اسم الجنس حامل للمعنيين الجنسية والوحدة او العدد فالي  
ابهما يكون القصد يشفع بما يقويه فهمنا يكون المقابلة المذكورة قرينة على ان المراد  
بتخصيص امر تخصيص امر واحد فيكون الترتيب المذكور واقعياً لا جعلياً فغير وارد على المحشي  
لانه معترف بالتزايد الجعلي ومعناه ان الغاي بينهما ليس بالاعتبار وذلك ليس بالاعتبار  
ان الاول بالنظر الى الامر الواحد والثاني بالنظر الى ما عداه واما الترتيب الواقع في نفس الامر  
كما نقاه المحشي فلا يقول به احد ههنا اذ لا شك ان تخصيص امر في حد ذاته اهم سواء كان امراً  
واحد او اكثر والالفاظ الواقعة في التعريف يجب ان تحمل على ما يتبادر منها والحق ان  
هذا التزايد جعلي مبني على ما ذكره الزمخشري في مثله لا واقعي وان لم يتفطن له القائل  
قال الشارح بل لان المعرفة لا يد فيه اي في حصول المطلوب به من تصور ثبوت شيء  
لشيء سواء كان ذلك التصور جزءاً من المعرفة كما هو الظاهر من كلمة في المفيدة للجزئية فيكون  
قوله فيكون مركباً مسلماً او شرطاً له خارجاً عنه فيكون ذلك القول ممنوعاً فافهم قوله  
اذ لا بد في الماهية المعرفة اي التي قصد تعريفها من وجهين الاول الوجه المعلوم به الماهية  
قبل التعريف ولولا ذلك لا يصح ولا يمكن طلبها بالوجه الغير المعلوم لكونه مجهولاً  
مطلقاً وهذا الوجه المعلوم اضطراري غير داخل تحت الطلب والاي لم طلب المجهول  
المطلق ايضا والثاني الوجه الغير المعلوم به الماهية وهذا هو الذي



على وجوب كون المعرفة مركبا توقف كون المعرفة مركبا كلياً على كون النظر ترتيب  
 أمور معلومة حيث قال لان المعرفة من اقسام النظر الذي اهـ ولا يثبت بما ذكره الشارح  
 حيث قال في رده فان كون النظر ترتيب أمور معلومة مبنى على عدم صحة التعريف بالمفرد  
 توقف كون المعرفة مركبا كلياً على نفسه بل على عدم صحة التعريف بالمفرد ومن البين  
 ان هذا ليس بدور لانه توقف الشيء على ما يتوقف عليه بمرتبة او بمراتب فالاولى ان يقال  
 في رد الاستدلال المذكور باستلزامه الدور فان كون النظر ترتيب أمور معلومة مبنى  
 على كون النظر مركبا كلياً وكون النظر مركبا كلياً مبنى على كون المعرفة مركبا كلياً ينتج  
 ان كون النظر ترتيب أمور معلومة مبنى على كون المعرفة مركبا فلو كان الامر بالعكس  
 كما ذكره المستدل لم يلزم الدور قط - عا فالفارق بينه وبين ما ذكره الشارح ان فيما ذكره المحشى  
 مقدمة زائدة وهى قوله مبنى على كون النظر مركبا كلياً وانه اخذ قوله مبنى على كون المعرفة  
 مركبا كلياً بدل قول الشارح مبنى على عدم صحة التعريف بالمفرد وظاهر ان المقدمة التى  
 اعتبرها المحشى ههنا لا حاجة اليها وان مأل كون المعرفة مركبا كلياً وعدم صحة التعريف  
 بالمفرد واحد عند التأمل بل هما متلازمان لان كون المعرفة مركبا كلياً يلزمه عدم  
 صحة التعريف بالمفرد وبالعكس سيما اذا لوحظ ورود النفي في قوله عدم صحة اهـ  
 على القيد الذى هو قوله بالمفرد ولذا قال فالاولى ولم يقل فالصواب قوله اذا الواجب اهـ لتعليل  
 للبناء المذكور يعنى ان ترتيب أمور معلومة تفسير للنظر والتفسير فرع المفسر والمطابقة  
 انما هو من جانب الفرع فثبت ان كون النظر ترتيب أمور معلومة مبنى على كون النظر مركبا  
 كلياً هذا اولك ان تقول انما كان الواجب تطبيق المعرفة بالكسرى على المعرفة بالفتح  
 اذ لو كان الامر بالعكس لا يوجد تعريف غير جامع وغير مانع بل يكون الكل جامعاً ومانعاً  
 وهو خلاف الواقع فالواجب ان يستبدل بحال التعريف من العموم والخصوص على  
 حال المعرفة حتى يصح الاعتراض عليه في بعض الصور بعدم الجامعة وبعدم المانعية  
 وما قيل من انه انما يتم اذا كان التعريف المذكور للنظر متفقاً عليه وهو موهوم والسند  
 ما ذكره الشارح من انه لا يخصيل امره فليس بشئ لان الكلام ههنا مع القائلين بعدم  
 صحة التعريف بالمفرد مع ان اعتراض الشارح يلزم الدور انما هو بالنظر اليهم والكلام  
 ههنا في صدد لزومه فافهم ٧ قال الشارح اهـ هذا اى ولان كون النظر ترتيب أمور معلومة  
 مبنى على عدم صحة التعريف بالمفرد وكان التعريف بالمفرد ممكناً عند بعضهم فتح يكون  
 التعريف المذكور قاصراً غير ذلك البعض التعريف المذكور وعرفه بتحصيل امر او ترتيب  
 أمور لايكون التعريف موافقاً للمعرفة على مذهبه قوله ولان كون النظر ترتيب أمور معلومة  
 مبنى على عدم صحة التعريف بالمفرد اهـ قد عرفت آتفاً ان هذا القدر لا يكتفى ههنا بل المراد  
 ولان كون النظر ترتيب أمور معلومة مبنى على عدم صحة التعريف بالمفرد وكان التعريف  
 بالمفرد ممكناً عند بعضهم مع عدم تمامية التعريف المذكور عنده عرف ذلك البعض  
 النظر بتحصيل امر او ترتيب اهـ لكن لوضوح ما ذكرنا من سياق الكلام تركه المحشى فاقبل  
 من ان الظاهر ان الاشارة الى عدم تمام ذلك التعريف اى ولعدم تمام التعليل المذكور  
 لوجوب التركيب اعتقد بعضهم امكان الافراد وعرف النظر بتحصيل امر او ترتيب أمور  
 منبهاً على جواز افراده وعدم وجوب تركيبه تكلف لا حاجة اليه على انه مأل ما ذكرناه

٧ اشارة الى الدقة وهى ان لزوم  
 الدور انما يتم اذا كان التعريف  
 المذكور للنظر مسلماً مع انه مسلم  
 عند المستدل واما عدم كونه مسلماً  
 عند غيره فلا يدفع لزوم الدور  
 على استدلاله



فن قدر المضاف وقال اى فى بيان مباحث مقاصد التصورات فقد عدل عن سواء السبيل  
 واما التعبير عن مباحث القول الشارح بالمقاصد وعن مباحث الكلويات بالمبادئ فقد عرفت  
 وجهه فى بحث جهة الوحدة ولا مانع من ان يكون بعض مسائل الفن مبادئ لمسائل  
 اخر منها وقد كان الامر كذلك فى مسائل كلام المتأخرين قال الشارح ويرادفه المعرف  
 بكسر الراء اى عند المنطقى ويكون كل منهما مقسما للحد والرسم وكل منهما مقسما منه واما  
 هذاهل العربية والاصول فيرادفه الحد ايضا اذا الحد عندهم انما هو التعريف الجامع  
 المانع فلا تغفل عن تخالف الاصطلاحين قال الشارح والمعرف مركب كليا اى فى  
 جميع المواد عند قوم اى المتقدمين وغالبا اى فى اكثر المواد عند الآخرين اى المتأخرين  
 اذا التعريف بالمفرد جائز عندهم وكأنه اراد بالركب ههنا غير ما هو المعرف سابقا بما يدل  
 جزء لفظه على جزء معناه لان المركب ههنا انما يكون مركبا من القرينة العقلية  
 وشئ آخر من جنس اللفظ ومن البين ان القرينة العقلية ليست من مقولة الالفاظ  
 قال الشارح والصحيح هو الاول اى كون المعرف مركبا كليا لا لما ذكر من الدليل الذى  
 ذكره وهو الذى اشار اليه فى شرح المطالع لانه مستلزم للدور بل لان المعرف اه وحاصله  
 ان دليله باطل ولا يلزم من بطلان الدليل بطلان المدلول فله دليل آخر كما فصله بقوله  
 بل لان المعرف اه قال الشارح العلامة لان المعرف من اقسام النظر اى من الاقسام التى  
 يتعلق بها النظر فالاضافة لادنى ملائمة فائدة ما قبل من ان النظر ان كان مصدرا  
 معلوما فهو وصفة الناظر وان كان مصدرا مجهولا فهو وصفة الامور المرتبة وعلى كل تقدير  
 لا يصح ان يكون هو مقسما للمعرف حتى يكون من اقسامه هذا وحاصل الاستدلال  
 ان المعرف من اقسام النظر المركب فلا بد ان يكون مركبا مثله وقوله فان كون النظر  
 اه اشارة الى رد هذا الاستدلال وحاصله ان كون المعرف مركبا كليا مبنى على كون النظر  
 ترتيب امور معلومة كما اشار اليه المستدل وكون النظر كذلك مبنى على عدم صحة التعريف  
 بالمفرد اللازم لكون المعرف مركبا كليا ولكون النزاع بين القدماء والمتأخرين فيه صريح  
 بذكره فاندفع ما اورده المحشى ههنا فافهم فلو كان ذلك اى كون المعرف مركبا كليا مبنيا  
 على هذا اى كون النظر ترتيب امور كما زعمه المستدل لزم الدور لانك عرفت آتفا ان  
 كون النظر ترتيب امور معلومة مبنى ايضا على كون المعرف مركبا كليا الذى يلزمه عدم  
 صحة التعريف بالمفرد فيلزم على ما ذكره المستدل توقف كون المعرف مركبا كليا على نفسه  
 وهذا دور باطل فقوله ذلك اشارة الى كون المعرف مركبا كليا الذى ادعاه المستدل وقوله  
 هذا اشارة الى كون النظر ترتيب امور معلومة ولما كان الثانى قريبا بالنسبة الى الاول  
 اورد الاشارة اليه بلفظة هذا والاشارة الى الاول بلفظة ذلك فلا غبار فى قوله ذلك وهذا  
 لما قبل من ان ذلك اشارة الى عدم صحة التعريف بالمفرد وهذا اشارة الى كون المعرف  
 مركبا كليا فاللائق ان يقال فلو كان هذا مبنيا على ذلك لكون الاول قريبا والثانى بعيدا  
 لبس بشئ اذ لزوم الدور انما هو على ما استدل عليه القائل فلا اشارتان كما حققناه واوسم  
 ان ذلك اشارة الى عدم صحة التعريف بالمفرد وهذا اشارة الى كون النظر ترتيب امور  
 معلومة فذلك انما هو بالنظر الى وقوعه فى كلام المستدل وظاهره ان هذا الاعتبار بعيد  
 فيصح اليه الاشارة بقوله ذلك قوله فيه ان اللازم بما ذكر اى بما ذكره المستدل



العرض العام المحمودة على شيء آخر مطلقا لا المقولية في الجواب فلا يكون هذا منافيا  
لما تقرر من أن العرض العام لا يقع في الجواب اذ لا يلزم من عدم كونه واقعا في الجواب  
عدم كونه محمولا على شيء وهذا ما ساقيل في دفعه من أن العرض العام وإن لم يقع في الجواب  
من حيث أنه عرض عام لكنه يقع فيه من حيث أنه خاصية الجنس فيوضح المقولية التي  
ادعاه المصنف فإستدل بأنه اعترف بنفسه بالتعريف حيث لم يوجد للعرض العام افراد  
اصلا بل الكل خواص اعتاقية مع أنه يصدر وجبه التعريف والعجب منه أنه افسد بذلك  
ما سطره ههنا في مواضع من اعتبار قيد الخبيثة في تعريف العرض العام فما الحاجة  
إلى ذلك الا لاعتبار لو كان مقولية الكل الذي هو حاصل التعريف باعتبار كونها خواص  
ولعمري أنه لا يلحق أن يصدر مثل هذا الكلام عن العوام فضلا عما كان يصدر أن يكون  
من الخواص ثم أقول ههنا أمور لابد من التنبيه عليها الأول أن الكلمات الخمس  
قد تضادق على شيء واحد كاللون وقد أشار إليه الشارح سابقا بأن الملون جنس الاسود  
ونوع المكيف وفصل للكيف وخاصة للجسم وعرض عام الحيوان وكالحساس أيضا  
فإنه جنس السميع والبصير ونوع لخاصة أعني هذا الحساس وذلك الحساس وفضل  
الحيوان وخاصة الجسم وعرض عام للأضاحك على ما أشار إليه الشريف في حواشي المطالع  
فالتعابير المذمومة أشار إليه المصنف بين الكلمات الخمس إنما هو بالخبيثات المختلفة وثانيها  
أن النوع يجمع مع كل واحد من الأربعة الباقية لأن كلام الجنس والفصل والخاصة  
والعرض العام نوع بالنظر إلى خصوصه وإن كان جنسا وفضلا وخاصة وعرضا عاما  
بالنظر إلى افراده الحقيقية فالامتنان بينهما أيضا باعتبار الخبيثات وثالثها أن الكلمات  
الخمسة المنطقية عوارض لها معروضات تسمى اجناسا طبيعية وانواعا طبيعية وفضولا  
طبيعية وخواصا طبيعية وعرضا عامة طبيعية والمركب من تلك العوارض والمعروضات  
يسمى كليا عقليا والمنطقي وكذا العقلي لا وجود له في الخارج والنظر في ذلك من المباحث  
الحكمية وهل للطبيعي وجود في الخارج أم لا وعلى تقدير وجوده في الخارج هل هو  
موجود فيه بوجود مغاير أو وجود الافراد أو موجود بوجود هو عين وجود الافراد  
وهذه ثلثة اقوال ذهب إلى كل منها طائفة والتحقيق أنه غير موجود في الخارج بل هو امر  
اعتباري وانتراعى شترعية العقل من الافراد الموجودة اذ لو كان موجودا فيه فان كان  
موجودا بوجود مغاير لوجود الافراد على أن يكون كل من الوجود والموجود متعددا  
يلزم في مثل قولنا زيد انسان جل احد المتغايرين مع هو باوذا على الآخر وهو محتمل وإن كان  
موجودا بوجود هو عين وجود الافراد على أن يكون الوجود واحدا والموجود متعددا  
يلزم قيام المعنى الواحد بمحلقين متغايرين وهو محتمل فالحق ما ذهب إليه الطائفة الثالثة  
من أن وجود الكلي الطبيعي بمعنى وجود اشخاصه وتحقق هذا المرام مما لا يخفى له المقام  
هكذا ينبغي أن يحقق مباحث المبادئ حتى يحسن الشروع في مقاصدها قال الشارح  
العلامة الباب الثاني أي الالفاظ المخصوصة على ما هو المختار من الاحتمالات  
السبعة فيه في بيان مقاصد التصورات أي المباحث المتعلقة بالتصورات على ما  
حققناه في بحث جهة الوحدة في توجيه قوله ومقاصدها القول الشارح ولذا قال وهو  
أي الباب الثاني باب القول الشارح أي باب المباحث المتعلقة بالقول الشارح

قوله على تقدير ان يكون النوع ذاتيا المناسب ان يقال على تقدير ان لا يكون عرضيا كما يقتضيه  
قوله واما اذا كان عرضيا فافهم قوله واما اذا كان عرضيا على ما قرره الشارح فيما سبق  
من ان قول المص ما يدخل في حقيقة جزئياته ان ابقى على ظاهره يخرج النوع عن تعريف  
الذاتي وان اول بما لا يكون خارجا عن حقيقة جزئياته بدرجة النوع فيه فعلى الاحتمال الاول  
يكون النوع عرضيا ويكون من افراده فلو خرج ههنا من التعريف يلزم ان لا يكون  
تعريف الخاصة جامعة مع المساواة شرط عند المتأخرين وبالجملة ان كان النوع داخلا  
في تعريف العرضي على ما اشار اليه الشارح فيما سبق فان لم يكن عرضيا يلزم ان  
لا يكون تعريف العرضي مانعا وان كان ما ذكره ههنا صحيحا وان كان عرضيا يكون  
تعريف العرضي مانعا لكن بعد كون كلامه ههنا مخالفا لما سبق لا يكون تعريف الخاصة  
جامعة فاخذ الامر من لازم قطعا فلا بد ان يحمل التعريف السابق للذاتي على ما لا يكون  
خارجا عن حقيقة جزئياته حتى بدرجة النوع فيه ويكون تعريف العرضي مانعا  
وتعريف الخاصة ههنا جامعة ويندفع المخالفة بين كلاميه وبهذا يدفع ما اورده بعضهم  
من الابحاث الثلاثة ههنا لكن انت خبير بان الشارح لم يصرح فيما سبق بكون النوع عرضيا  
بل لم يشر اليه ايضا وغاية ما ذكره هناك ان تعريف الذاتي ان ابقى على ظاهره يكون  
المراد بالذاتي في مخرج تقسيمه الى الجنس والنوع والفصل غير الذاتي المعروف وان حل  
على التأويل يكون المعروف عين الذاتي في مخرج التقسيم ومن البين انه ليس في هذا الكلام  
اشارة الى التزام كون النوع عرضيا فضلا عن الصراحة وهل هذا الا تأكيد لزوم التأويل  
الذي ادعاه المحشي فيما سبق بل الحق ان غرض الشارح ان تقسيم الكل الى الذاتي  
والعرضي ان كان بالنظر الى اجزاء التعريف المفردة كما هو الظاهر يكون تعريف الذاتي  
على ظاهره ويخرج النوع عن تعريفه كما هو خارج عن المقسم الذي هو الكل المفرد وح  
يكون المراد بالذاتي في مخرج التقسيم الثاني غير الذاتي فيما سبق اذا الغرض منه تحصيل  
الكليات الثلاثة الذاتية والنوع وان لم يكن من الذاتي الذي هو من اجزاء التعريف  
لكنه ذاتي ايضا مقابل الجنس والفصل ينضح بذلك حالهما ويكمل به الكليات وانه  
منتهى الاجزاء فعلى هذا لا يلزم الاختلال في كلام الشارح لاهنا ولا فيما سبق لافي التعريف  
ولا في التقسيم والتكلان على الملك القويم قال المص فوق حقيقة واحدة لعله حافظ  
به انتفاض التعريف بما يقال على ما تحت حقيقين اذا المتبادر من قوله حقايق الافراد  
ولا اقل من ان يكون ثلاثة وان اشتهر ان الجمع المذكور في التعاريف براديه ما فوق الواحد  
فأقول من اراد قوله فرق حقيقة واحدة تأكيد لقوله حقايق ايس بشئ بل هو تأسيب قطعا  
ثم ان تلك الحقايق قد تكون اجناسا مختلفة فيكون العرض العام عرضا عاما لكل حقيقة  
جنسية وان كان خاصة لمجموعها كالاسود الشامل للحقايق المختلفة من الجمادات وغيرها  
والتحيز الشامل لهما مع كون كل واحد منهما خاصا بالجسم الشامل للجمادات وغيرها  
وقد تكون انواعا فيكون العرض العام عرضا عاما لكل حقيقة نوعية وان كان خاصة  
لمجموعها كالمساكن الشامل لانواع الحيوانات مع كونه خاصا بها لا يوجد في غيرها  
وكذا النائم والاكل والتنفس وقد عرفت ان قيود الحيثيات معتبرة في هذه التعاريف  
فلا يتنقض تعريف الخاصة بالعرض العام بالعكس وهذا المراد بالمقولة في تعريف



الخارجية ومن هنا حارل المحشى تطبيق هذا الكلام على التقسيم الثلاثي فحمل القسم الاول على لازم الماهية وعمم الوجود في الثاني من الخارجى والذهنى فحصل منه قسمان لازم ذهنى ولازم خارجى وان كان مثال الشا لاخير منهما فتوجيه الكلام ماشرنا اليه اولاً ان المراد بالماهية في تعريف اللازم الماهية الموجودة ومن الماهية في القسم الاول الماهية من حيث هى ومن الوجود في القسم الثانى احد الوجودين الخارجى والذهنى بخصوصه فالمقسم لازم الماهية الموجودة مطلقاً والاقسام لازم الماهية من حيث هى هى ولازم الماهية الموجودة في الخارج من حيث هى موجودة فيه ولازم الماهية الموجودة في الذهن من حيث هى موجودة فيه هذا ودع عنك ماوقع من خلط بعضهم بين الشرح والحاشية مع عدم تحرير المقام قوله اى يمنع انفكاكها عنها في الذهن والخارج جميعاً اى لا يكون لاحد الوجودين بخصوصه مدخل فيه كلوازم الماهيات التى يلزمها الينا وجدت كارجية للاربعة قوله اى امتنع انفكاكها عن الماهية اشار الى تقسيم القسم الثانى الواقع في كلام الشا الى قسمين ما يكون للوجود الذهنى بخصوصه مدخل فيه كالكلية والجزئية ويسمى لازماً ذهنياً وما يكون للوجود الخارجى بخصوصه مدخل فيه كالسواد والبياض ويسمى لازماً خارجياً قال الشارح كالسواد المحبش فانه لازم لوجوده الخارجى ونشخصه لماهيةه والالكان كل انسان اسود وليس كذلك والعجب من بعضهم انه غلط فظن ان السواد لازم للوجود الخارجى فاورد ههنا مايليق ان يطرح من بين المسودات قال المص وهو العرض اللازم ذهنياً او خارجياً او اعم على ما عرفت من التحقيق السابق واما اللزوم في الدلالة الالتزامية فهو لزوم عقلى كلى قال الشارح العلامة خرج به غير النوع والفصل القريب من الجنس وخاصة والعرض العام والفصل البعيد لانها مقولة على ماتحت حقايق ويرد عليه ان خاصة الجنس من افراد المعرفة فكيف يخرج عن التعريف المذكور وجوابه ان هذا التعريف تعريف خاصة النوع السافل على ما يقتضيه عطف قوله والفصل القريب عليه فلان خاصية الجنس من افراد المعرفة ههنا نعم يمكن بناء كلام المص على ما ذهب اليه بعضهم من ان الخاصة التى هى احدى الكليات الخمس اعم من الخاصة المطلقة والاضافية فعلى هذا يحمل قوله فقط على الحصر الاعناني اى بالنسبة الى ما لا يوجد فيه تلك الخاصة وان كان تلك الخاصة موجودة في حقايق مختلفة كما لماشى فانه مختص بحقيقة الانسان بالنسبة الى الجماد وان كان يوجد في غيره من انواع الحيوانات او يحمل الحقيقة الواحدة في التعريف على ما هو اعم من الحقيقة النوعية او الجنسية وعلى كل تقدير يشمل التعريف الخاصة الاضافية لا يقال يدخل العرض العام ح في التعريف فينتقض التعريفان طردا وعكسا لاننا نقول بقود الحيات معتبرة في امثاله فلا انتقاض والى ما فصلناه اشار الشيخ في الشفاء حيث قال الخاصة المعتبرة عند المنطقيين اعنى احد الخمسة هى المقولة على اشخاص نوع واحد في جواب اى شئ هو سواء كان نوعا خيرا او لا ولا يعيد ان يعنى احد بالخاصة كل عارض خاص باى كلى كان ولو جنسا اعلى وهذا المعنى مستحسن جدا لكن المتعارف في ايراد الخاصة على انها خاصة لنوع وتالية للفصل هذا فظهر مما قررنا ان الشا بنى كلام المص على ما هو المتعارف فيما بينهم وقد عرفت انه يمكن تطبيقه على الوجه الذى استحسنه الشيخ

على امر آخر ولو سلم فغاية ما لزم ان تصورهما يكفي في لزوم الماهية الخاصة والمطلوب  
 لزوم الخاصة لهما فافين احدهما من الآخر فلا يلزم ان يقال لما كان المطلوب من التعريف  
 ايضاح الماهية فاذا اريد ايضاحها بالصور الخارجية فلا بد ان يكون باقرب الامور  
 اليها اذ ليس في البعيد ايضاح وكشف يعتد به ولا خفا في ان اقرب الامور الخارجية الى  
 الماهية اللوازم الالهية فتعين التعريف بها كذا في شرح المطالع ايضا وانما اطيننا الكلام  
 لدفع اختلال كلمات بعض من اطال في المقام قال الشارح العلامة بحقيقة واحدة  
 المراد بالحقيقة هنا مطلق الماهية موجودة او اعتبارية فيشمل التعريف خواص الماهية  
 الاعتبارية نعم قبل ما به الشيء هو وباعتبار تحققه حقيقة وباعتبار تشخصه هوية  
 ومع قطع النظر عن ذلك ماهية فعلى هذا ينحصر الحقيقة بالماهية الموجودة ويخرج  
 خواص الماهية الاعتبارية عن التعريف لكن لا داعي الى اعتبار المعنى المنقول ههنا  
 قال الشارح فباعتبار هذا التقسيم اه غرضه دفع ما يرد على المص من انه على يانه يكون  
 اقسام العرضي اربعة وهي مع الاقسام الثلاثة للذاتي سبعة فيكون اقسام الكل سبعة  
 مع انه في بيان ايساغوجي الذي هو علم للكليات الخمس وحاصل ما اشار اليه ان المق  
 ههنا انما هو تقسيم العرضي الى الخاصة والعرض العام على ما يقتضيه اعتناؤه  
 بتعريفهما فهذا الاعتبار المسمى صار الكليات خمسة واما تقسيم كل منهما الى اللازم  
 والمفارق فامر وقع في البين لا يورث الغيب وبالجملة ان كان النظر الى ظاهر كلام المص  
 يكون الاقسام سبعة وان كان النظر الى زبدته تكون خمسة والمق ههنا هو الثاني فعلى هذا  
 تعبيرا الاندراج من الشارح للإشارة الى عدم كونه مقصودا في المقام قرب تابع ينسدرج  
 في المتبوع ويوضح فيه قال الشارح سواء امتنع انفكاكه اه اشار بهذا الكلام الى انقسام  
 اللازم الى قسمين لازم الماهية ولازم الوجود ويرد عليه ان المقسم هو ما يمتنع انفكاكه  
 عن الماهية وقد قسمه الى نفسه وهو الاول والى غيره وهو الثاني اجاب عنه الشريف  
 في الحاشية الصغرى بان المراد من الماهية في تعريف اللازم الماهية الموجودة فاللازم  
 ما يمتنع انفكاكه عن الماهية الموجودة وما يمتنع انفكاكه عن الماهية الموجودة اما ان يمتنع  
 انفكاكه عن الماهية من حيث هي او لا فالاول لازم الماهية وهو الذي يلزمها مطلقا  
 اى في الذهن والخارج معا والثاني لازم الوجود اى لازم الماهية الموجودة في الخارج  
 محققا او مقدر وهذا هو الظاهر ايضا من كلام الشافعي في قوله لا بد من كلام الشارح  
 ان لازم الماهية لازم نفسها مجردة عن وجودها مطلقا وليس كذلك لبس شيء واعلم  
 ان الظاهر من كلام الشافعي انه جعل التقسيم المذكور ثابتا حيث قسم لازم الماهية الى لازم  
 الماهية من حيث هي الى لازم الماهية المأخوذة مع بعض عوارضها وبمثل القسم الثاني  
 بالسواد الحبشي وهو الظاهر من كلام الشريف ايضا والمشهور ان هذا التقسيم ثلاثي  
 باعتبار ان اللازم منقسم الى اقسام ثلاثة لازم الماهية ولازم ذهني ولازم خارجي لانه اذا لم يكن  
 لاحد الوجودين اى الخارجى والذهني بخصوصه مدخل في الشيء يسمى لازم الماهية  
 كالزوجة للاربعة والفردية للثلاثة وان كان للوجود الذهني مدخل فيه بخصوصه يسمى  
 لازما ذهنيا كالكلية والجزئية وغير ذلك من المعقولات الثانية وان كان للوجود الخارجى  
 مدخل فيه بخصوصه يسمى لازما خارجيا كالسواد الحبشي وغير ذلك من العوارض



بالطبع للانسان وخاصة بالبعث كالكتاب له وقد تكون مفردة كالكتاب ومركبة  
 كمتنصب القائمة بادي البشرية له وقد تكون بالقياس الى شئ لا يوجد فيه وان لم تكن  
 خاصة بالموضوع على الاطلاق كذى الرجلين الانسان بالقياس الى الفرس دون الطائر  
 وبالقاس الى شئ بل بالاطلاق كما مر وكل خاصة نوع خاصة لجنسه وان علا ولا تنعكس  
 وربما تكون عرضا عاما لما تحته وربما لا تكون وكذا العرض العام قد يكون للجنس  
 العالي كالواحد للجوهر وللنوع الاخير كالابيض للانسان وقد يكون لازما كالزوج  
 للثنتين ومفارقا كالنائم للانسان وقد يكون عاما للجزئيات كالتحرك الحيوان وغير عام  
 كالابيض له كذا في شرح الاشارات فعلى هذا معنى قوله وان اشتمل على الحقايق فعرض  
 عام انه عرض عام من حيث اشتماله على الحقايق وان كان خاصة لجنس مثلا كالماشى فانه  
 عرض عام من حيث انه شامل لانواع الحيوان من الانسان وغيره وخاصة للحيوان من حيث  
 انه مختص بحقيقة لا يوجد في غيره على الاطلاق فباعثا للحقيقة يسلم التعريفان عن  
 الانتقاض جمعاً ومنعاً فالحقيقة الواحدة في تعريف الخاصة اعم من الحقيقة النوعية  
 والحقيقة الجنسية والمفهوم من سوق كلام الش هو الاول لبس الاثم الظاهر في قوله  
 فعرض عام ان يقال فعرض عام بقاء النسبة كما في المقسم لكنه خفف بحذف الباء المشددة  
 فصار اسم العرض مشتركا بينه وبين ماهو قسم الجوهر فصار مظنة الاتحاد فلذا  
 فرق بينهما بوجوه اما اولاً فلان العرض العام قد يكون جوهر احيوان بالنسبة  
 الى الناطق بخلاف العرض المقابل للجوهر واما ثانياً فلان العرض العام قد يكون  
 محمولا على الجوهر حلاً حقيقياً اي بالمواطاة كالماشى على الانسان دون العرض المقابل  
 للجوهر فانه لا يحمل عليه الا بالاشتقاق او بذو فلا يقال الجسم بياض بل ابيض  
 او ذو بياض واما ثالثاً فلان العرض المقابل للجوهر قد يكون جنساً كاللون للسواد  
 والبياض بخلاف ما نحن فيه فانه قسم للذاتي لكن في هذا الوجه نظر لانه ان اراد جنسية  
 ذلك العرض القسم للجوهر بالقياس الى معروضاته فهو ظاهر البطلان وان اراد  
 جنسية في الجملة فهذا العارض الذي نحن فيه ايضاً قد يكون جنساً كالحیوان فانه عرض  
 عام للناطق وجنس للانسان وكالماشى فانه جنس للماشى على قدمين والماشى على اربع  
 قوائم فلا يكون عروض الجنسية فارقاً بينهما كذا في شرح المطالع وحواشيه الشريفة  
 ثم اعلم ان اشرف الخواص الساملة اللازمة البيئة لانها هي المتشعبة في الرسوم اما الانتفاع  
 بالشمول فلانه لا يكون الرسوم اخص من الرسومات لما ستعرف من وجوب المساواة عند  
 المتأخرين وان جاز كونها اعم عند المتقدمين واما بكونها لازمة بيئة فلانها اولم تكن بيئة  
 لم يلزم من معرفتها معرفة ماهي خاصة له هذا او يرد عليه ان امر اللزوم بالعكس اذا لازم  
 هنا ان يلزم من معرفة ذي الخاصة معرفة الخاصة على ماهو شأن اللازم البين وعلى  
 ما ذكرته يكون الامر بالعكس فان قلت الماهية ملزومة للخاصة وتصورهما كاف  
 في جزم الذهن باللزوم بينهما لانها معرفة لهما فيكون تصورهما مستلزماً لتصور  
 الماهية فيكون تصورهما في اللزوم فيكون الخاصة لازمة بيئة بالمعنى الاعم وهو المراد  
 ههنا قلت لانهم انه اذا كان تصور الخاصة مستلزماً لتصور الماهية يكون تصورهما  
 كافياً في اللزوم وانما يكون كذلك او كان النسبة بينهما متصورة ولم يتوقف اللزوم







قد عرفت ان الخاص في هذا ما يكون بصورة الخ يقع تعريفه  
 باعتبار اي باعتبار مفهوم اجزائه غير اعتبار الخصوصيه اي كونه  
 اي اعتبار كونه وقع مفردا للمعرف

سنة سبع وسبعين	٧ ٥	محرمية ورمضان
١٠ ٩	٥ ٧	شهر عن تلك السنة
١ ٠ ٠	٧ ٥	عن سنة ثمان وسبعين
٠ ١ ١	٥ ٧	محرمية ورمضان
٠ ٢ ٢	٤ ٦ ٢	شهرية عن تلك السنة
٠ ٤ ٤	٣ ٧	شهرية عن تلك السنة
٢ ٧ ٤	٧ ٣ ٣	شهرية عن تلك السنة
٠ ٦ ٣		

الباقي لنا من سنة ثمان وسبعين

الباقي ٣ ٣ ٦  
 ٢ ٧ ٤  
 ٧ ٣ ٣  
 الباقي لنا ١ ٠ ٠  
 ٠ ٤ ٥  
 ٢ ٧ ٤  
 ٤ ٦ ٤



الى الاقتراح في اي برد الاستثناء  
 له وكذا القياس الاستثنائي نحو ان كانت الشمس طالعة  
 منها موجود لكن الشمس طالعة ينتج النهار موجود الى  
 وجبتين الضروريتين من الشكل الاول فان هذا القياس الاستثنائي  
 في قوه قولنا بهذا زمان طلوع الشمس بالضرورة  
 على زمان طلوع الشمس فهو زمان موجود النهار  
 بالضرورة ينتج بالضرورة بهذا زمان وجود النهار  
 من اول الاول  
 له بالعكس اي برد القياس الاقتراحي من اي شكل كان  
 به القياس الاستثنائي نحو العالم متغير وكل متغير  
 حادث ينتج ان العالم حادث فانه في قوه قولنا ان كان  
 العالم متغيرا فهو حادث لكنه متغير فهو حادث  
 مثلا  
 انه لان كل علم كثرة الخ اشارة الى الصغرى فقد يره علم المنطق  
 ثمة تضبطها جهة وحدة ذاتية وجهة وحدة عرضية الى وكل  
 قوله سابقا اعلم ان من حق طالب كثرة الخ اشارة الى الكبرى  
 صوره القياس هكذا علم المنطق كثرة تضبطها الى وكل كثرة  
 يعرف فمن حق كل سبها ان يتصورها بتلك الجهة فعلم  
 منطق من حق ما لب ان يتصور بتلك الجهة او نقول طالب المنطق  
 لب كثرة تضبطها الى وكل طالب كثرة كذلك من حقه ان يعرفها  
 تلك الجهة فحان طالب المنطق ينتج ان من حق ما لب  
 ان يتصوره بتلك الجهة

قوله علم العلم يطلق على ثلاث اشياء المسائل المدونة وعلى ادراك  
 تلك المسائل وعلى الملكة الحاصلة من الممارسة والمراد جهابذة هنا  
 المسائل الاعراض انما هي المنطق وهو الاريال او ما يتوقف  
 الاريال تقولنا الحق الحيوان ناطق موصول الى الانسان  
 والحيوان والناطق يتوقف عليه الاريال والعايا  
 متغير وكل متغير حادث موصول الى قولنا العايات  
 والعايا متغير يتوقف عليه الاريال قوله للمفقولات  
 الثانية كالحد والرسم والكميات الجنس والقياس والقضايا  
 احكامها قوله للتجولات اي المعلومات التصورية كالمثلة  
 السابقة وهي المفقولات الاولى وهي افراد الحد والجنس  
 والقياس والقياسات والكميات والكميات  
 والمصدقات اي المعلومات المتعلقة كافراد القياس وافراد  
 القضايا واحكامها فلهذه المفقولات الاولى في المصدقات  
 وهذه هي التي توصل او يتوقف عليها  
 الاريال الى التجولات التصديقية التي  
 هي اصحاب النتائج قوله للمفقولات الثانية  
 كالحد والرسم والكميات الجنس والقياس والقضايا  
 والقضية واحكامها وهذه هي المذكورات في المنطق  
 ولكنها ليست موصلة وانما الموصول افرادها كما تقدم  
 فببذلك اختلفوا في موضوع علم المنطق

والاريال الذي توصل  
 اليه من هذه المفقولات  
 هي المذكورة في  
 مقدمة المنطق

فلهذا اختلفوا في موضوع علم المنطق



قوله مركب كلياً  
أي من الجنس والفصل أو الخاصة أو الفصل والخاصة أو الوضائ

المحضة

قوله لا تكس العلة في وجوب كون المصرف مركباً دائماً إن المصرف  
فسيما من أقسام النظر إلى أن كون النظر ترتيباً لمور إلى مبني على  
عدم صحة التفرغ بالمفرد قوله لزم الدور لأن المصرف لو كان  
زكياً كلياً مبني على كون النظر ترتيباً لمور <sup>لو كان</sup> النظر  
ترتيباً لمور مبني على أن كون المصرف مركباً دائماً الذي  
نحو عدم معني صحة التفرغ بالمفرد قوله ولهذا ولا أن كون  
النظر ترتيباً لمور مبني على عدم صحة التفرغ بالمفرد عرف  
بعضهم أي الذين يجوزوا التفرغ بالمفرد النظر إلى قوله  
بل لأن أي بل العلة في كونه المصرف مركباً دائماً بمعنى أن المصرف  
الح ثبوت شئ الذي هو المميز فصلاً أو خاصة للشئ  
الذي هو العام جنساً أو غيره كوجود الوجود أي قيل  
أن الوجود ليس موجوداً لأنه لو كان موجوداً للزم أن  
يكون موجوداً وهو موجود واجب بالوجود الوجود عينه  
على معني أن الأشياء موجودة بالوجود والوجود  
موجود بنفسه لا بوجود آخر حتى يتسلسل كالتنوير  
من مظهر لنفسه ويظهر به الأشياء ولا يحتاج إلى  
نور آخر حتى يظهر به النور ولهذا هو التحقيق  
وأن يتفكر وجود الوجود للوجود المطلق أمر  
أعباري







وان جاز تعدد الفصل البعيد وكذا المطلق ويرد عليه ان الحساس فصل قريب  
 الحيوان وان كان فصلا بعيدا للانسان مع ان الحيوان فصلا قريبا آخر وهو المتحرك  
 بالارادة حيث قيل في تعريف الحيوان جسم نام حساس متحرك بالارادة اجاب عنه  
 شارح المواقف بان كلا منهما ليس فصلا للحيوان بل هو اثر لفصله فان حقيقة الفصل  
 اذا جهلت عبر عنها باقرب آثارها كالنطق لفصل الانسان ولما اشبهه تقدم كل من الحس  
 والحركة الارادية على الآخر غيرهما معا من فصل الحيوان قوله في الجسم النامي وهو الجنس  
 البعيد للانسان لوجود واسطة بينهما وهو الحيوان وما اشتهر من المناقشة فيه بان الجنس  
 من اقسام الكل المفرد فكيف يكون هذا المركب جنسا مدفوع بان الجنس ههنا  
 هو الجسم المقيد بالنامي كما قيل في العمى انه العدم المقيد بالبصر ويرد عليه ان هذا  
 الاعتبار لا يجعله مفردا لكونه ح مركبا من المقيد والتقييد الا ان يقال التقييد  
 معنوي لا يدخل له في كون الشيء مركبا وانما التركيب باللفاظ قوله وهما اي الجسم النامي  
 والجسم الجنسان البعيدان له قد اشترنا الى ان المحشى حل قول الش كالحساس والنامي  
 على كون كل منهما فصلا بعيدا للانسان لكن لا معنى لذلك مثال الجنس البعيد  
 في هذا الشق مع ايراد مثال الجنس القريب في الشق الاول فالاولى ان يحمل كلام الش  
 على تقدير الجسم ههنا حتى يحسن التقابل بين القسمين من كل وجه والحق ان هذه الصفة  
 لا بد له من موصوف فهو مع موصوفه المحذوف جنس بعيد مقابل الحساس قال الش  
 يخرج به الجنس والنوع لعدم مقولتهما في جواب اي شيء هو بل في جواب ما هو وورد عليه  
 انه ان اعتبر في جواب اي شيء التميز عن جميع الاغيار خرج من التعريف الفصل  
 البعيد مقبسا الى ما هو فصل بعيد له وان كان داخلا فيه بالقياس الى ما هو فصل  
 قريب له وان اكتفى بالتميز عن بعض الاغيار دخل في التعريف الجنس والنوع ايضا  
 اذ كل واحد منهما مميز للشيء عن البعض والجواب اننا نختار الاكتفاء ونقول المراد من المقول  
 في جواب اي المميز الذي لا يصلح لجواب ما هو وح يخرج الجنس والنوع عن التعريف  
 الا انه يلزم اعتبار العرض العام في جواب اي شيء اذ يصلح للتميز في الجملة عن المشاركات  
 في الشبهة او في اخص منها فاحد الامرين لازم اما خروج الفصل البعيد عن التعريف  
 واما اعتبار العرض العام في جواب اي شيء ولا يخلص عنه الا بان يقال العرض  
 العام لا يميز الشيء عن الشيء اصلا من حيث نه عرض عام بل من حيث انه خاصة اضافية  
 كذا في الحاشية الكبرى والمجب من بعضهم انه نقل هذا الكلام في قول المص واما غير  
 مقول في جواب ما هو ا ثم احال هذا المقام على ما سبق فاشانه لو اورد البحث في موضعه  
 الابق به واحال المقام المناسب عليه ولبس مثل هذه الصيغة الاتغير الامكنة ومن فيها  
 من المتمكنة قال المص والش واما العرضي فقسمان خاصة وعرض عام اقول لما فرغ  
 من المحمولات الذاتية شرع في ذكر المحمولات العرضية وهي تنقسم الى ما لا يعرض  
 لغير موضوعاته والى ما يعرض الاول خاصة والثاني عرض عام وبشرط فيهما ان يكون  
 الموضوع كلياً فالخاصة قد تكون الجنس العالي كالموجود لا في موضوع الجوهر  
 والمتوسط كالمولود للجسم والنوع الاخير كالكتاب للانسان وقد تكون لازمة كذى الزوايا  
 الثلث المثلث ومعارفة كالمشي للحيوان وقد تكون عامة لاشخاص موضوعها كالضاحك



واما ما قيل من ان عطف قوله وتنبها على قوله ولذا كما استحسنة المحشى لا يخفى عن شئ  
 وهو ان تقديم قوله اذا على قال اذا كان المحصر فالعطف عليه بعد قال ينقض ذلك المحصر  
 فقيه انما يتم اولم يكن ذلك القول مقيدا كما اشترنا اليه فتح يكون المعطوف عليه علة للتقديم  
 والمعطوف علة للتقديم من غير خلل في المحصر الحاصل من التقديم ومنهم من جعل قوله  
 تنبها حالا عن فاعل قال فازاح بذلك الاشكال وهذا وان كان من محال الاشكال لكنه بعيد  
 معنى ولذا لم يلتفت اليه المحشى على ان ما ذكرناه آتفا يؤل الى هذا فافهم قال الشارح لها  
 فصل اراد الفصل المقسم لا الفصل المقوم والايرد عليه ان الجوهر وهو الجنس العالى ليس له  
 فصل يقوم عند القد ماء لامتناع تركبه من امرين متساويين عندهم وان جوزه المتأخرون  
 مع ان الشارح ههنا في صدد بيان مذهب القدماء فلا بد ان يكون المراد بالفصل هو المقسم  
 قوله امتناع تركب الماهية من امرين متساويين كما هيئة الجنس العالى والفصل الاخير  
 وان لم يقم عليه اى على ذلك الامتناع دليل اى دليل تام عار عن المفسد والافقد  
 اوردوا عليه وان لم تكن تامة لكن تركبها من غير واقع قطعا اذ لا فائدة في التركيب المذكور  
 فعلى هذا المراد من جوازه عند المتأخرين الا ان كان الوقوع على معنى انه ليس في التركيب  
 المذكور مانع وان لم يقع فاقبل من ان معنى قوله غير واقع غير مجزوم الوقوع لان عدمه  
 مجزوم به فكلام خل عن الوجه قال الشارح ولم يذكره في حده اى تعريفه لئلا يخالف  
 ما سبق من اختياره كونه رسما في الجميع ولئلا يخالف ما في المتن ايضا ويمكن ان يقال  
 اشار بذلك الى اختيار ما قبل ان التعاريف الخمسة حدود كما هو مختار الشفاء فذكر الحد  
 هنا يناسب نقل الكلام المذكور من الشفاء على انك قد عرفت ان الشارح وان جزم  
 في هذا الكلام بكونها رسوما لكنه مضطرب في بعض تصانيفه كسائر الكملة قال الشارح  
 فكان المص اختار مذهب المتقدمين واما الشارح نفسه فقد اختار في فصول البدايع  
 مذهب المتأخرين قال وهو الحق وكان له لهذا جعل المص ثانيا مترددا بين مذهب القدماء  
 ومذهب المتأخرين ولم يجعله على سبيل القطع ذاهبا الى مذهب القدماء مع ان  
 كلام المص صريح في اختيار مذهب القدماء هذا قال الشارح العلامة في الجنس  
 القريب الذى اه اشار بهذا الى ان الجنس كالفصل منقسم الى قريب وبعيد ففى كلامه  
 تقسيمان تقسيم الفصل الى قريب وبعيد وتقسيم الجنس الى قريب وبعيد ايضا  
 مثال القريبين لاطاق والحيوان فالناطق بغير الانسان عن جميع ما يشاركه في الحيوانية  
 من الفرس والبغل وغيرهما ومثال البعيدين الحساس والنامى والجسم النامى والجسم  
 فان الحساس بغير الانسان عما يشاركه في الجسمية النامية من الاشجار والنباتات وكذا النامى  
 بغير الانسان عما يشاركه في مطلق الجسمية من الاحجار فعلى الاول الجسم النامى جنس  
 بعيد له وعلى الثانى مطلق الجسم جنس بعيد له هذا على مذاق المحشى لكن الظاهر  
 من كلام الشارح حيث اورد مثالين للفصل والجنس القريبين ان يكون المراد من النامى  
 الجسم النامى حتى يوجد في هذا الشق ايضا مثالان للفصل والجنس البعيدين اذ لوجه  
 لترك مثال الجنس البعيد في هذا الشق الثانى وايراد مثالين للفصل البعيد مع انه  
 اورد في الشق الاول مثالين للفصل والجنس القريبين هذا ثم انه قد قيل ان الفصل  
 القريب لا يجوز تعدده والا لا يجمع على المعلول الواحد بالذات علتان مستقلتان

اى ههنا انما تضاف الى لفظ الشئ مع شموله لجميع مواد المسئول عنه قوله فيه ان محمله اه  
 قد اشترنا الى ان هذا محمله اللابقي به من غير حاجة هنا الى تقدير قوله وهو المميز الذاتي ولعل  
 لهذا قال فتأمل وما قبل لم لا يجوز ان يكون التعليل تعليل المنافاة التي اشعر بها كلام المص  
 اعنى بها المنافاة بين المقولية في جواب ما هو وبين المقولية في جواب اى شئ هو فبعد جدا  
 وان كان له وجه قوله اللهم الا ان بقدره قد عرفت انه لا حاجة الى التقدير الا ان يكون  
 مراد المحشى بيان المستفاد من التقييد لانه قدر امر غير منفهم من السابق وما قبل من انه  
 على صورة التقدير يلزم الاستدراك في قول المص فبعد تسليمه يد عليه انه ان اراد لزوم  
 الاستدراك بالنظر الى كلام المص فم وان اراد بالنظر الى المقدر فليس بمحذور لان ذلك  
 انما قدر لتصحح التعليل الغير المذكور في كلام المص ولو سلم انه ملحوظ في كلام المص  
 فالمميز الذاتي غير معلوم حتى يكون قوله وهو الذى يميز الشئ اه مستدركا قوله اى  
 ولان السؤال باى شئ انما هو عن المميز اه حل الاشارة الى ما حل بناء على ما تقدم  
 من الشارح من ان السؤال باى شئ هو انما هو عن المميز اذ الظاهر ان الشارح جعل كلامه  
 المذكور علة لقول المص وهو الذى اه لان غرض المص بيان حال المقول في جواب اى شئ  
 هو مطلقا سواء كان في ذاته او في عرضه وان كان الواقع هنا هو الاول واما كونه فصلا  
 فامر آخر يشتر اليه بعده فالضمير في قوله هنا وهو الذى اه راجع الى المقول في جواب اى شئ  
 هو فقط وفيما بعده من قوله وهو الفصل راجع الى المقول في جواب اى شئ هو في ذاته  
 اولى قوله الذى يميز الشئ عما يشار كة في الجنس فاقبل من ان الظاهر ان المشار اليه  
 كون المقول في جواب اى شئ هو في ذاته المميز الذاتى وان ضمير هو راجع الى المقول  
 في جواب اى شئ هو في ذاته كما مر نظيره في الجنس والنوع فليس بشئ لما عرفت ان الغرض  
 من هذا انما هو بيان حال المقول في جواب اى شئ هو لان ذلك المقول كلى غير الجنس  
 والنوع فقد اشبه عليه الفرق بين الامرين وغفل عما يقال لكل مقام مقال قوله  
 ارفال وتنبهها او قال اه لكان اولى اذ يلزم على ما ذكره كون الشئ الواحد اعنى قال معللا  
 بعلمتين احدهما قوله اذ او الاخر قوله تنبيهها من غير عطف احدهما على الآخر وذا غير جار  
 فلا بد من احدا الامرين اما الواو حتى يكون من عطف احدى العلمتين على الاخرى واما  
 ان يقال وانما قال اه حتى يكون قوله تنبيهها علة له هذا والظاهر ان غرض الشارح  
 من العلة السابقة بيان ان السؤال باى شئ هو انما هو عن المميز وجعل كلام المص برهانا  
 انبساطيه فم لو قال المص وهو الذى يميز الشئ عما يشار كة لكفى في ذلك فالمشار اليه  
 في كلام الشارح انما هو علة لذلك القدر فالزائد عليه اعنى قوله في الجنس يحتاج الى نكتة  
 اخرى فكانه قال الشارح ولكون السؤال باى شئ هو انما هو عن المميز قال وهو الذى  
 يميز الشئ عن المشارك وقيد المشارك بكونه في الجنس تنبيهها على ان كل ماهية اه ولك  
 ان تقول فكانه قال ولذا قال هذا القدر وزاد عليه قوله في الجنس تنبيهها اه ولعل المحشى  
 نبه على هذا المعنى في القول السابق حيث جعل الاشارة مصروفة الى كون السؤال  
 باى شئ هو عن المميز ولم يجعلها مصروفة الى كون السؤال باى شئ هو عن المميز الذاتى  
 اذ لو كانت الاشارة مصروفة الى الشئ لم يتم هذا التوجيه ههنا فن زعم ان صرف الاشارة  
 الى الثانى اولى ثم كان ههنا بصدد توجيه قوله تنبيهها بما يقرب الى ما ذكرنا لم يفهم المقام



الحيوان مشترك بينهما وبين الملك والحيوان فصل له يميزه عن الملك فقد انعكس الحال  
 بين الجنس والفصل في الانسان بالقياس الى نوعي الملك والفرس فالتقابل الذي ذكرته  
 غير صحيح بل الشيء الواحد كما يكون مقولا في جواب اى شئ هو يكون مقولا في جواب  
 ما هو قلت اورد هذه المادة على قولهم لا يكون فصل الجنس جنسا للفصل باعتبار نوعين  
 والا لكان كل منهما علة للآخر بناء على ان الفصل علة للجنس فيلزم كون الشئ علة لنفسه  
 وهو محال لكن اجاب استحباب هذه القاعدة عن تلك المادة بان المراد بالنطاق ان كان  
 هو الجواهر الذي له النطق فذا ليس مشتركا بين الانسان والملك بل يختلف بالماهية  
 فيها فلا يكون جنسا لهما وان كان المراد بالنطاق هو مفهوم هذا العارض اعني مفهوم  
 ماله قوة ادراك المعقولات لم يكن فصلا للانسان بل هو اثر من آثار فصله فظهر من هذا  
 ان تلك المادة لا تكون نقضا على القاعدة المذكورة وان الشئ الواحد لا يكون جنسا  
 وفصلا وانه لا يكون مقولا في جواب ما هو ومقولا في جواب اى شئ هو كما جزم به المص  
 لكن قال شارح المواقف تعا كس الحال بين الجنس والفصل لامنع منه لجواز ان يكون  
 مفهوما في كل منهما ابهام من وجه فيتحصل بالآخر نعم يمتنع ذلك في الماهيات الحقيقية  
 اذ لم يجوز ان يكون بين اجزائها عموم من وجه فعلى هذا يمتنع كل من الجنس والفصل  
 المحتملين في مادة في الماهيات الاعتبارية بقيد الحيثية فيكون جنسا باعتبار وفصلا باعتبار آخر  
 فالتقابل الذي اشار اليه المص ههنا تقابل اعتباري في الماهيات الاعتبارية وتقابل  
 حقيقي في الماهيات الحقيقية هذا ودع عنك خرافات الاوهام قال شارح العلامة  
 فان السؤال اه لعله علة لتفديد اى شئ بقوله في ذاته وحاصل كلامه انما قيد المص السؤال  
 باى شئ هو بما قيده به لان السؤال باى شئ هو انما هو عن المميز فان قيد بقوله في ذاته  
 فمن المميز الذاتي وان قيد بقوله في عرضه فعن المميز العرضي وان لم يقيد باحد هما فعن المميز  
 المطلق ولما كان الفصل ممرا ذاتيا قيد السؤال المذكور بقوله في ذاته فعلى هذا لا حاجة  
 الى تدبير قوله وهو المميز الذاتي هنا التصحيح العلية المذكورة كما زعمه المحشي ثم ان ذكر  
 لفظ شئ في السؤال انما هو لجملة شاملا لجميع مواد السؤال عنه اذ السائل باى يطلب  
 ما يمتاز به الشئ عن الاضبار ولا يكون مقولا في جواب ما هو فان كان السؤال به عن الذات  
 لجوابه فصل وان كان عن العرضيات لجوابه خاصة ثم ان الفصول قد تكون بعدة  
 وقد تكون قريبة فالجواب بها تابع للسؤال باى شئ هو وبالجملة لفظ شئ كناية عن  
 السؤال عنه غير مختص بمادة مخصوصة ولو كان السؤال عن الشئ ايضا لاحتاج هذا السؤال  
 ايضا الى ان يقال اى شئ هو اى الشئ ومعناه اى شئ يميز الشئ عما يشاركه في معنى الشبئية  
 وهذا واضح وان خفي على من قال ذكر شئ ههنا انما هو بطريق التمثيل فان اى قيد يضاف  
 الى غيره فاذا اضيف الى غيره فالامر ظاهر وان اضيف اليه وقيل اى شئ فال المطلوب ما به  
 الامتياز في معنى الشبئية فقط فيصلح الجواب اى فصل قريبا او بعيدا انتهى والمجيب  
 انه خفي عليه ان كلمة اى تحتاج الى مسؤل عنه ومسؤل به فلا بد من ذكرهما معا وهو ظاهر  
 وقد عزي هذا الفاصل الكلام المذكور الى صاحب المحاكمات فان صدر عنه فلا بد  
 من تدبير في السؤال عن شئ باى شئ اى اى شئ بشئ فمح لا يدل هذا على ما ادعاه من ان  
 ذكر شئ ههنا وقع على سبيل التمثيل وان كلمة اى قد تضاف الى غيره والحق ان كلمة

الاعتراض عن المص يندفع عن القائل بالمتفقين بالحقيقة مع ان هذا مناف لقوله  
 هذا ان ورد قائما برد على من يحتزاه لاننا نقول فرق بين التصريح والالتزام وقد قرر  
 ان الثاني مهبجور في التعاريف ولذا لم يلتفت اليه المص واتى بقيد دون الحقيقة ولعل  
 من اكتفى بقيد الاتفاق واخرج الجنس به عن التعريف كصاحب الشمسية بناء على دلالة  
 الالتزام لكن بملاحظة كون اولئك المتفقين مقولا عليهم كما بيناه سابقا وبهذا التحقيق  
 يندفع الاعتراض المذكور عن يكتفى بقيد الاتفاق ايضا فتدبرو بالله التوفيق هذا  
 وذو الذين لا يعلمون في خوضهم يلعبون قوله واعلم انه لو قرراه اقول لما زعم ان جواب  
 الش مبني على ملاحظة في جواب ماهو وانه لا يرد الاعتراض بالامثال بل الاعتراض  
 انما هو بالجنس ودفعه انما هو بالنظر اليه وان جواب الش غير منطبق على الاعتراض  
 المذكور صور ههنا اعتراضا موافقا لما فهمه في المقام واجاب عنه بجوابين الاول مأخوذ  
 مما ذكره الشارح في قوله على ان صحة ما والثاني بتحرير المراد من المقولية بالمقولية صراحة  
 لاضمنا والكل ظاهر لكن التحرير المذكور بما لا دليل عليه سوى الفساد ثم العجب منه انه  
 لو حرر بهذا التحرير لا تدفع الايراد المذكور عن اصله فالحاجة الى تغيير الاعتراض وتقريره  
 بوجه آخر على انه يمكن ان يكون هذا التحرير مراد الشارح ايضا فان قوله فان الحيوان  
 لا يقع جوابا لمتفق الحقيقة الا اذا اشتمل السؤال على مختلفين بالحقيقة معناه ان الجنس  
 يقع جوابا عن تينك الطائفتين ولما كان الطائفة المختلفة الحقيقة مدار الوقوع الجواب  
 بالجنس عن الطائفة المتفقة بالحقيقة يلزمه ان يكون الجنس مقولا اولاً على الطائفة الاولى  
 ومقولا ثانياً على الطائفة الثانية وليس للصراحة والضمنية معنى غير هذا فقد آل ما ذكره  
 من التحرير الى ما اشار اليه الشارح التحرير كما لا يخفى على العالم الخبير قوله لكان اسماً  
 قد بينا ان ما قرره الشارح ايضا اسماً واشد ملازمة بين السؤال والجواب قوله لمن تأمل حتى  
 التأمل ولقد تأملنا كلام الشارح حتى التأمل فوجدنا فيه شيئاً من العيوب غير انه مشتمل  
 على التحقيق الذي يلوح انواره من كوة التدقيق بقوة التوفيق وان تكلموا ههنا بما لا يرضى  
 العاقل الرفيق قال المص واما غير مقول في جواب ماهو بل مقول في جواب اى شيء اه كلمة  
 بل ههنا لا تنفاه الحكم عن المتبوع قطعاً كما قيل في مثل ما جاء في زيد بل عمرو انه يفيد عدم  
 مجيء زيد البتة كما يشهر به كلام اهل المعاني في بحث القصر وانما حملنا على ذلك لانها  
 لو كانت للاضراب ومعنى الاضراب ان يجعل المتبوع في حكم المسكوت عنه يلزم ان يحتمل  
 ان يكون الفصل مقولاً في جواب ماهو بناء على ما قالوا في مثل ما جاء في زيد بل عمرو  
 ان معناه ثبوت المجيء لعمرو مع احتمال مجيء زيد وعدم مجيئه مع ان الفصل لا يكون مقولاً  
 في جواب ماهو قطعاً فالوجه هو الاول وبيان تفصيل استعماله يطالب من محله فظهر  
 من هذا ان المص انما لم يكتف بقوله واما مقول في جواب اى شيء هو انه نصرت بحال الكمال  
 المقابلة بينه وبين الجنس والنوع واعداً ما بان المقول في جواب اى شيء هو  
 لا يكون مقولاً في جواب ماهو بل قد قيل ان معنى المقول في جواب اى شيء هو عدم القول  
 في جواب ماهو على ما سنحققه في تعريف الفصل فان قيل قد يكون الشيء جنساً  
 وفصلاً كالحیوان والناطق فان كلامهما جنس وفصل لا آخر فان الحيوان جنس  
 والانسان مشترك بينه وبين الفرس مثلاً والناطق فصل يميزه عن الفرس والناطق جنس



المختلفين بالعدد دون الحقيقة مقولا عليهم وتقرير الشئ منطبق على الوجهين على ما  
 حققناه وانما اطينا الكلام في المقام لانهم جعلوه من مزالق الاقدام وسهوا فيه اعواما  
 بعد اعوام فلا بد من الاطالة في الكلام والحمد لله المفضل المنعم قوله ولا يرد اى هذا  
 اليراد على المص لانه نفي الاختلاف بالحقيقة مع اثبات الاختلاف بالعدد ولا يوجد  
 شئ مما ذكر من الجنس وامثاله يقال على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة  
 في جواب ماهو اذ يقال في جواب ما زيد وعمرو مثلا حيوان وحساس وماش بل يقال  
 بمثله في جواب ما زيد وعمرو وهذا الفرس وذلك الفرس هذا وقد عرفت ان هذا التقرير  
 لا يرضى به الشارح قطعاً مع انه لا يتصور وقوع الفصل والعرض العام في جواب  
 ماهو ومنشاء هذا التقرير قول الشارح في تقرير السؤال كالحبوان في جواب ما زيد  
 وعمروا وتبادر بهذا المعنى من قول الشارح في الجواب فان الحيوان اه وقد عرفت  
 ان الاول محمول على زويع السؤال وتصويره وان الثاني ليس ان خروج الجنس وامثاله  
 عن التعريف لان المراد منه ان الخروج انما هو بملاحظة في جواب ماهو اذ لا ينطبق  
 الجواب على السؤال قطعاً فالحق ان مراد الشئ احد الامرين اما ككون قوله دون  
 الحقيقة بمعنى فقط كما في المطالع وانما ملاحظة ككون مختلفين بالعدد دون الحقيقة  
 مقولا عليهم وعلى التقديرين ينطبق جواب الشارح ويحصل الاحتراز المذكور  
 بدون ملاحظة في جواب ماهو كما فصلناه آنفاً الا ان يكون مراد المحشى بهذا التقرير  
 الاشارة الى الثاني من التوجيهين اذ ملاحظة المقولية يستلزم كونه في جواب  
 ماهو لكن قد عرفت ما فيه ايضا من الفرق بين اللزوم والملاحظة كما ادعاها  
 المحشى واللازم لملاحظة المقولية انما هو الوقوع في الجواب في نفس الامر لملاحظة  
 الجواب كما لا يخفى وامامنا قيل من ان حل كلام الشارح على ما حمله مكابرة فالجواب  
 بحصول دون الحقيقة قيداً لقوله مقولا حتى يكون للكلام وجه فقد عرفت ما فيه مع انه  
 توجيه لكلام المص لتحقيق مراد الشئ والحال انه بصدد قوله فلانه ان كان السؤال اه  
 قد عرفت منا ان المراد هو هذا الشئ الاول وعرفت ايضا اندفاع الاعتراض المذكور  
 بالجواب الذي قرره الشئ فتذكر قوله وان كان السؤال على الاحتراز اه قد عرفت  
 منا ان هذا الشئ الثاني غير مراد لافي السؤال ولا في الجواب لكن الجواب ليس مبنياً  
 على جعل قوله دون الحقيقة متعلقاً بقوله مقولا حتى يكون لكلام الشئ وجه كما نوهى بل  
 هو مبنى على احد الامرين اللذين فصلناهما عن قريب قوله متلازمان اه لاشك في التلازم  
 بين نفي الاختلاف بالحقيقة وبين الاتفاق بالحقيقة لكن لا يترتب عليه قوله فلان تفاوت  
 في ورود هذا الاعتراض اه لانه كما ان نفي الاختلاف بالحقيقة والاتفاق بالحقيقة متلازمان  
 كذلك بين الاول وبين الاختلاف بالعدد تلازم فبعد ذكر الثاني لاحاجة الى ذكر الاول  
 فهو محمول على معنى فقط فيحصل الاحتراز بالمجموع قطعاً على ما بيناه ولو سلم انه  
 من قبيل التكرار لكن بملاحظة المقولية عليهم يحصل الاحتراز كما حققناه ايضا وكذلك  
 قيد الاتفاق بالحقيقة اذ لا يتصور فيه احد التوجيهين فلا يحصل الاحتراز به كما اشار اليه  
 المعترض وان امكن دفعه بما اشار اليه الشارح في آخر كلامه لا يقال الاتفاق بالحقيقة  
 يلزمه نفي الاختلاف بالحقيقة على ما قرره واشار اليه المحشى فعلى ما ذكرته من اندفاع





صرح كلام المحترز وان كان السؤال المذكور مبني على الذهول عن قيد دون الحقيقة ايضا  
ليصح المقابلة بينه وبين الجواب قوله لكن ما احتز عنها احد بمجرد قولنا مختلفين  
بالعدد قد اشترنا نفسا ان معنى قوله مختلفين بالعدد متفقين بالحقيقة كما وقع في الشمسية  
وقد احتز به عن الجنس وامثاله واعترض عليه التفتازاني بما نقله الشارح غايته ان الشارح  
ذكره ههنا وادرج فيه ما درج ابيان فائدة ازدياد قيد دون الحقيقة فالسلب الكلي غير  
صحيح جدا الا ان يكون مراده انه لم يحتز ههنا احد بقوله مختلفين بالعدد لكن بعد  
وضوح المراد لا يبق فائدة لهذا اليراد فاقبل من ان وجود المحتز به غير لازم فعنى كلام  
الشارح ان هذا اليراد انما يراد لو كان الاحتراز بهذا دون ذلك ولم يوجد ذلك لبس بشئ  
قال الشارح العلامة هذا ان ورد فانما يراد به ان هذا السؤال لو ورد فانما يراد على من اكتفى  
في التعريف بقيد مختلفين بالعدد المساوي لقيد متفقين بالحقيقة كما في الشمسية ولذا قال  
بوصف الكثيرين بالمتفقين بالحقيقة فلم اكتفى بالثاني مكثف بالاول جدا واما من زاد عليه  
دون الحقيقة كما ههنا فلا يراد عليه شئ كما فصله الشارح بل لا يراد على من لم يزد هذا القيد ايضا  
كما بينه في العلوة هذا واعلم ان ظاهر تقرير الشارح في الجواب ان الجنس لا يكون جوابا  
الا اذا اشتمل السؤال على الحقائق المختلفة ومن البين ان هذا القدر لا يدفع اليراد المذكور  
لان الجنس يكون في هذه الصورة ايضا مقولا على المختلفين بالعدد دون الحقيقة فاذا كره  
لا يدفع اليراد سيما وقد جعل قوله دون الحقيقة قيد الاختلاف على ما هو صريح قوله  
فلما انفي الاختلاف بالحقيقة بقوله دون الحقيقة فلذا اضطرب الناظر في توجيه كلامه  
منهم الفاضل المحشي حمله على ان القيد المذكور مع ملاحظة قوله في جواب ما هو  
يخرج الجنس وامثاله وقدي بذل على ظاهر قوله لا يصح ان يقع جوابا وحل هذا الجواب  
على جواب ما هو ثم اورد عليه ايرادين ستطلع عليهما ومنهم من جعل قول المص  
دون الحقيقة قيد الاختلاف كما هو صريح كلام المص والشارح لكن على معنى كون  
ذلك الاختلاف مانعا من كون الكلي مقولا على اولئك الكثيرين وحل جواب الشارح  
على هذا المعنى وان كان فيه بعض تفصيل مما شاة مع السائل ولا يخفى ما فيه ومنهم  
من جعل هذا المقام من مزلق الاقدام وسرد كلمات طويلة حاصليها ان قوله دون الحقيقة  
لبس قيد الاختلاف على ما فهم من ظاهر قوله فلما انفي الاختلاف اه اذ لا يدفع بذلك اليراد  
المذكور بل مراده ان قولنا مختلفين بالعدد في قوة قولنا مقول على كثيرين متفقين بالحقيقة  
وان قولنا دون الحقيقة في قوة قولنا غير مقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة فقوله  
دون الحقيقة متعلق بمقول وقيله ومن البين ان ما يكون مقولا على المختلفين بالعدد غير  
مقول على المختلفين بالحقيقة لبس الا النوع لا غير وهذا التوجيه وان لم يكن كلام الشارح  
صرحا فيه لكن لا يأتى عنه بيان انه الا قوله فلما انفي الاختلاف اه حيث كان ذلك ظاهرا  
في كون قوله دون الحقيقة قيد الاختلاف لكن لا يلتفت الى هذا القدر من الابهاء اذ مع  
وجود الحمل الصحيح لكلامه لا ينبغي ان يحمل كلامه على وجه ظاهر الفساد غير دافع  
الاراد ثم ايد هذا القائل ما ذكره بحاشيته نقل عن المحشي ههنا وهي انه لو جعل قوله  
دون الحقيقة متعلقا بقوله مقول لا تدفع السؤال المذكور لكن تقرير الشارح بعيد عنه على  
انه تكلف انتهى والتزم هذا الوجه البعيد المشتمل على التكلف تصحيفا لكلام الشارح

الى هذا التعميم قوله فيه انه انما يكون احترازاه اذ كل من الجنس وخاصة  
والعرض العام والفصل البعيد يقال على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة فيقال  
كل انسان حيوان وماش وحساس فالاحتراز عنها انما يحصل اذا زيد في التعريف قيد فقط  
بان يقال مقول على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة فقط لان ذلك انما هو النوع  
فقط بخلاف المذكورات فانها مقولة على كثيرين مختلفين بالحقيقة ايضا واما اذا لم يزد  
هذا القيد ولم يرد ايضا فالاحتراز عنها انما يحصل بانضمام قوله في جواب ما هو  
لانها وان كانت مقولة على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة لكن لا تكون مقولة على  
اولئك الكثيرين في جواب ما هو اذ لابد في الجواب به ان اشتمال السؤال على حقايق مختلفة  
فلا حاجة في تحصيل الاحتراز عنها بقوله في جواب ما هو الى جعل المراد من المقول  
مع المقول بالذات نعم ما كان مقولا على حقايق مختلفة كان مقولا على افرادها لكن لا داعي  
ههنا الى هذه الارادة فافهم ولا تلتفت الى ما يطيل في المرام والقول في دفع هذا اليراد  
بان المتبادر من المقولة على كثيرين متفقى الحقيقة المقوية عليها فقط لكونه مذكورا  
في مقام التمييز فلا حاجة الى الذكر والتقدير المذكورين ولا الى ملاحظة في جواب ما هو  
لبس بشئ اذ لا دليل على هذه الارادة سوى الفساد وهو لا يكون دليلا على المراد وكذا  
القول بان المحتاج الى قيد في جواب ما هو في تحصيل الاحتراز انما هو الجنس دون الفصل  
والخاصة لبس بشئ لان احتياجهما الى هذا القيد في الاخراج اشد من احتياج الجنس اليه  
كيف وقد حقق الشرع ان اسناد اخراج الفصول والخواص الى هذا القيد اولي هذا ونحن  
نقول في دفع هذا اليراد ان قوله دون الحقيقة وقع بدل قيد فقط كما في المطالع ههنا وحققه  
شارحه فمعنى قوله مختلفين بالعدد دون الحقيقة مختلفين بالعدد فقط وهو مراد الشارح ايضا  
على ما سنحققه فلا كلام في الاحتراز المذكور ولا يحتاج هذا الى قيد آخر جداول المحشى قال ما  
قال اقتداء بظاهر قول الشارح الآتي كالحيوان في جواب ما زيد وعمرو وهذا الفرس وذلك  
الفرس وسعره قال الشارح العلامة فان قلت الجنس اه غرضه من هذا السؤال والجواب  
بيان فائدة قيد دون الحقيقة اذ لم يوجد هذا القيد في الشمسية ولذا اعترض الفاضل  
التفتازاني هناك بهذا الاعتراض فلماذا بين الشارح اولا فائدة قيد دون الحقيقة كما ههنا ثم  
اشار الى الجواب عن اعتراض التفتازاني ثانيا ثم انه لا يشك احد في كون الاختلاف بالعدد  
مأل الاتفاق بالحقيقة فابرد على الثاني يرد على الاول قطعاً اشارة اليه المحشى من انه  
لم يحتز احد ههنا عن الجنس وامثاله بقوله مختلفين بالعدد ساقط قال الشارح وامثاله اي  
الجنس من الفصل البعيد وخاصة الجنس والعرض العام اذ الكل مقول على المختلفين  
بالعدد نحو كل واحد من زيد وعمرو وهذا الفرس وذلك الفرس ماش وحساس والقول  
بان المراد بالمقوية المقوية بالذات وكل منها انما يكون مقولا على المختلفين بالعدد  
بواسطة قداشترنا الى دفعه بان هذا التحرير لا دليل عليه سوى الفساد وهو لا يدفع اليراد  
نعم يتدفع الكل بجعل دون الحقيقة بمعنى فقط كما اشترنا اليه آنفا قوله يفهم منه  
اه اقول الامر كذلك لكن انما ذكر ما ذكرته ويحتمل السؤاله اذ لا يجزئى بمبر على ان يقول بمثاله  
في امثاله فقصود الشارح انما هو بيان ان الجنس مقول على كثيرين مختلفين بالعدد  
وهذا المقصود قائم في الامثال كما لا يخفى قوله مع ان الاحتراز عنها كان بمجرد ايهما هو



فالحمل المذكور فيه انما هو باعتبار الاول دون الثاني فلا يلزم فيه حمل الخاص على العام  
كما لا يخفى على ذوي الافهام قوله ليس المراد ههنا المعية الزمانية كما هو المتبادر  
ولا يلزم ان يكون الجواب بالنوع منحصرا في صورة الاجتماع بان يكون السائل متعددا  
احدهما سائل عن فرد والاخر سائل عن فردين فيكون الجواب الواحد جوابا لكليهما  
في الزمان الواحد وانما نفي ذلك لكونه تكلفا ولعدم شموله لصوره الافتراق فالمراد  
مطلق الاجتماع في الوجود بان يكون النوع جوابا لفرد وفردين سواء كان في زمان  
او في زمانين فيكون كالنأ كبدلانا كيدا حقيقة اذ قد تقرر في محله ان كلمة مع اذا استعملت  
مفردة تنون وتكون حالا على ان تكون من الاحوال المؤكدة لصاحبها كلفظة جميعا  
بمعزلة جميعا قال في المغني هي في الافراد بمعنى جميعا عند ابن مالك وهو قول ثعلب اذا قلت  
جاءا جميعا احتمل ان فعلهما في وقت او في وقتين فاذا قلت جاءا معا فالوقت واحد  
انتهى فاعلمه اختار قول ثعلب والا فعلى قول ابن مالك يلزم ان يقول بمعنى جميعا  
فافهم وتفصيل ما يتعلق بتلك الكلمة يطلب من محله قبل انما زيد هذه الكلمة ههنا لان  
كون الواو بمعنى اوشاب مع المنافاة بين الشراكة والخصوصية ظاهرا تدعو اليه ايضا  
مع كونه غير مراد ههنا فزيدت دفعا لهذا التوهم وفيه ان كون الواو بمعنى اوزيفه  
ابن هشام في المغني ولا منافاة بين الشراكة والخصوصية لافي السؤال ولا في الجواب فالظ  
ان اتيانها ههنا مجرد التقرير وهو مقتضى كونها من الاحوال المؤكدة كما اشارنا اليه اولا  
قوله اي وان كان فرضيا اي وان كان العدد المذكور فرضيا اصلا كما في الكليات الفرضية  
او تعددا كما في الكلي الذي انحصر في شخصه كالواجب والشمس اذ اوابقى كلامه  
على ما هو المتبادر منه من كون العدد المذكور في نفس الامر يخرج منه مثل الكليات  
الفرضية والكليات المتحصرة في شخص مع ان قواعد الفن عامة لجمعها على ما سبق  
في تعريف الكلي وبهذا البيان اندفع ما قبل من ان اللازم عليه ان يقول ايضا وحتى  
يدخل فيه النوع المعلوم كالاعتناء او يترك ما ذكره ويذكر هذا بدله انتهى اذ المراد بالعدد  
المذكور على ما ذكره اعم من ان يكون جميع آحاده فرضيا او بعضها موجودا في الخارج وبعضه  
فرضيا وكأنه زعم ان العدد لا بد ان يكون بعض آحاده موجودا في الخارج ولبس كذلك  
ثم انه بعد التقيد المذكور دخول الكليات الفرضية واضح وانما الاشتباه في دخول الكليات  
المتحصرة في شخص فلذا صرح بدخوله واما ما قبل من انه لم يتعرض لمثله في تعريف  
الجنس متابعة لمن لم يجوز انحصاره في نوع لكونه امرا مباحا محتاجا الى التخصيص فلا اقل له  
من نوعين موجودين في الخارج بخلاف النوع بناء على ان انحصاره في الخارج في شخص  
لا يضر نوعيته خلافا لما حققه الشريف العلامة في حواشي المطالع انتهى وزعم  
ان المحشى بل الش ايضا بنى الكلام ههنا على خلاف التحقيق فلم يسبى لانك  
قد عرفت ان الش حكم في تعريف الجنس بكون لفظ الكلي جنسا ومن البين ان معنى  
الكلمة امكان فرض الصدق على كثرين كما اشار اليه المحشى فمح لا بد ان يكون المراد  
من المقول الصالح للمقولة على كثيرين لا المقول بالفعل كائن عليه الشريف في حواشي  
المطالع فمح يكون الجنس عند الش كالنوع في التفصيل المذكور لانه لما طال العهد  
وكان المتبادر من العدد العدد الخارجى مع انه لم يذهب اليه احد في النوع اشار

او تعابرا بانفكلك احدهما عن الآخر فم لانه اذا تعابرا الاعتباران ومن البين ان التعريف  
انما هو بالنظر الى المفهوم لا الى الخصوصية العارضة يجوز تعريف العام بالخاص المذكور  
وهذا معنى قوله لان الكلى بمفهومه معرف واعيم غايته ان الشارح ترك التصريح هنا  
باقول بان التعريف انما هو بهذا الاعتبار لاشتهار ان التعريف انما هو بالنظر الى المفهوم  
لا بالنظر الى العارض فقوله فيفهم منه ان التعريف بالخاص اه مبنى على فهمه وعلى ما يفهم  
من ظاهر الكلام في النظرة الاولى واما على ما قررناه فلا يفهم منه ما يوجب خلاف الواقع  
ويظهر منه امتزاج السند لنبهه واعله اشار الى ما قررنا في هذا المقام بقوله كما لا يخفى  
على المتأمل فلا حاجة في دفعه الى التردد في رد قوله ولبس كذلك بانه ان اريد انه  
يفهم منه ان التعريف بالخاص عند اختلاف جهتي المعرفة والخصوصية لا يجوز مطلقا  
فهم وان اريد ان التعريف بالخاص من حيث الخصوصية غير جائز فسلم لكن هذا غير مفهوم  
من عبارة الشارح انتهى اذ كلام المحشى انما هو في المفهوم المذكور ورده بعد تسليمه  
بما ذكره الشارح غير مناسب بل المناسب ان يتكلم في الفهم المذكور كما اشترنا اليه قوله  
اي كونه اعم ومعرفة الاولى ترك الاخير اذ الامر ان عبارة عن كونه اعم وخصص  
لكنه اوردته اشارة الى ان المعرفة انما هو بهذا الاعتبار فينبهها مناسبة تامة جدا  
فيل ههنا وجه مناسب يورث تشخيذ الاذهان ونشاط الخلال وهو ان قوله الكلى  
جنس الجنس يستلزم حمل النوع على الجنس وذلك لان الجنس احد الكليات فالكلى  
شامل له وغيره فالحمل المذكور من قبيل حمل النوع على الجنس وهو بطل وجوابه ان الحمل  
المذكور بالنظر الى ذاته لا باعتبار عارضه الذي هو كون الجنس احد الكليات فالكلى بالنظر  
الى ذاته ومفهومه جنس الجنس وبالنظر الى عارضه كونه جنس الجنس نوع لكونه  
بذلك الاعتبار احد الكليات ولا امتناع في كون الشيء بالنظر الى ذاته جنسا وبالنظر  
الى عارضه نوعا هذا ولا يخفى ما فيه فان هذا مع كونه غير متعلق بالتعريف غير متعلق  
بمفهوم القضية المذكورة ايضا بل بما يعتبر فيها من الخارج والفحوى فيلحق ان يترك  
من البين مع انه يمكن ان يجري في كثير من المواضع مثل ما اذا قلنا زيد انسان يلزم فيه  
حمل النوع على الشخص لان الانسان نوع ومحمول على زيد فيلزم كون زيد نوعا  
والجواب مثل الجواب السابق بان زيد باعتبار ذاته انسان وباعتبار عارضه الذي  
هو كون الانسان نوعا نوع ولا امتناع في كون الشيء غير نوع باعتبار ذاته نوعا باعتبار عارضه  
فمثل هذا من اشتباه العارض بالمعروض لا يفيد شيئا سوى الاطالة ونحن نذكر ذلك  
ههنا وجهنا مناسب لما ذكره الشارح تشخيذا للاذهان وتذكرا للخلال وهو ان قوله الكلى  
جنس الجنس فاسد مستلزم حمل الخاص على العام وذلك لان الكلى عام للكليات  
وجنس الجنس لكونه اخص من مطلق الجنس فرد من افراد الكلى فحملة عليه  
حمل الخاص على العام بل نقول لو قبل الكلى جنس لزم هذا المحذور ايضا لعموم الكلى  
وكون الجنس من افراد وجوابه ان الكلى اعتبارا من اعتبار ذاته ومفهومه واعتبار  
عارضه فباعتبار ذاته جنس شامل لجميع الكليات وباعتبار عارضه الذي هو كونه  
جنس الجنس في الاول او كونه جنسا في الثاني واحد من افراد الكلى خاص منه  
ولا فساد في كون الشيء عاما باعتبار ذاته وخصوصا باعتبار عارضه الذي هو الجنسية



قد اشترنا الى ان هذا هو مراد الشارح غايته انه لم يصرح بالقول بان التعريف باعتبار المفهوم لا باعتبار العارض اوضحه قوله فلا يكون هذا تعريفا للعام بالخاص هذا من قبيل تعريف نقبض المقدمة المند على السند كما هو العادة ولعله منع نقبض القياس الاول على تقدير تدبير ومنع تكرار الوسط او التقريب في القياس الثاني على تقدير آخر ونقرر به ان اردت بقولك ان الكلّي اخص انه اخص بحسب ذاته فذا لا يلزم من القياس الاول وان كان التعريف المذكور بهذا الاعتبار وان اردت انه اخص بحسب عارضه الذي هو جنس الجنس فالتعريف في الاول مسلم لكن تكرار الوسط في الثاني ثم اذا المراد من الكبرى فيه ان الاخص بحسب مفهومه لا يجوز تعريف العام به ولو سلم التكرار فالتعريف فيه ثم اذا التعريف انما هو باعتبار المفهوم لا باعتبار العارض فلا يكون هذا تعريفا للعام بالخاص نعم لو قال في التعريف كما اشترنا اليه في الشرح ان اردت ان الكلّي الاخص باعتبار خصوصيته لا يجوز تعريف العام به فسلم لكن الكلام ليس فيه وان اردت ان الكلّي الاخص بحسب مفهومه لا يجوز التعريف به فالكبرى ممة لكان اخصر واوضح بل لو قال لانم ان الاخص لا يجوز التعريف به وانما لا يجوز اذا كان ذلك التعريف باعتبار خصوصيته التي هي الجنسية وهو ثم بل التعريف به باعتبار المفهوم الذي هو الاعم لكان او جز قوله فان قلت هذا التعريف اماحد وامارسه اه كانه عرض بذلك الشارح في تخصيص الاعتراض المذكور بصورة كون التعاريف رسوما مع ان هذا الابرار مشترك بين كونها حدودا ورسوما ويحتمل ان يكون اشارة الى اضطراب الكملة في كونها حدودا ورسوما كما فصلناه سابقا وان الابرار المذكور وارد على كل تقدير فاندفع بهذا ما قيل من ان الشارح اختار سابقا كونها رسوما فلا يناسبه هذا التردد ولا حاجة في دفعه الى القول بانه لو سيع الدائرة وحاصله ان هذا التعريف اماحد وامارسه وكل منهما مركب من الجنس والمميز ينتج ان هذا التعريف مركب من الجنس والمميز فقد اعتبر فيه الجنسية التي هي اخص من مطلق الجنس فيلزم ان يكون هذا التعريف باعتبار العارض الذي هو الاخص ولا يجوز تعريف العام باحد خواصه فقد ثبت تلك المقدمة المهمة هذا والظاهر ان هذا السؤال والجواب من قبيل الاعادة للسؤال والجواب السابقين وانما فعله ازالة للوهم الحاصل من تخصيص الشارح بصورة الرسم كما اشترنا اليه آنفا والافدار البحثين على اعتبار كون الكلّي جنس الجنس في السؤالين وعلى عدم اعتبار الوصفية العارضة في الجوابين نعم ان هذا اوضح من تقرير الشارح سؤالا وجوابا وللإشارة الى ما قلنا جعل هذا الكلام متصلا بما قبله وتصدى بعده لرد ما في الشرح بقوله وامافي الشرح فاقبل من ان المناسب تقديم قوله واما ما في الشرح اه على قوله فان قلت اه ليس بشيء معتد به قوله وامافي الشرح اه يعني هذا هو الظاهر في تقرير هذا البحث وامافي الشرح فيه فهم منه اى من قوله وان اريد مطلقا فهم ان التعريف بالخاص جائز عند عدم اتحاد الاعتبارين كما هو الراجح في النظر الاول وليس كذلك اذ لا يجوز التعريف بالخاص هذا مع ان ما اورده في سند هذا المنع بقوله لان الكلّي بمفهومه اعم لا يناسبه بل يتناقضه اذ المفهوم من المنع ان التعريف بالخاص جائز والمفهوم من منعه انه لا يجوز التعريف بالخاص هذا وقد عرفت منا ان معنى قوله وان اريد مطلقا اه ان اريد ان التعريف بالكلّي الذي هو الاخص لا يجوز تعريف العام به مطلقا سواء اتحد الاعتباران

مقبسة الى الغير فيقتضى الخروج وهو مردود بان ذلك الاقتضاء في الماهيات المحققة  
ثم قال والحق ان الامور المذكورة ان كانت عين اعتبار المعبرين بحدود والا فرسوم وحين  
لم يتحقق فتعاريف انتهى واللاج من هذا ان كونها حدودا اظهر عند الشئ من كونها  
رسوما وهذا هو الذي قصده المحشي واستشفي به وان رجح الشئ ههنا كونها رسوما  
للاشارة الى اعانة ما في المتن بل لا يبعد ان يكون لترجيح ما في الاشارات لكونه منتهى الكمالات  
قوله يعني اه يعني ان ههنا قياسا مركبا من قياسين وان قول الشئ جنس الجنس اخص  
من مطلق الجنس اشارة الى كبرى القياس الاول وصغراه مطوية وكذا قوله ولا يجوز  
تعريف العام باحد خواصه اشارة الى كبرى القياس الثاني وصغراه هي النتيجة الحاصلة  
من الاول وتقريره ان الكلبي جنس الجنس وجنس الجنس اخص من مطلق الجنس لكونه  
فردا من افراده فالكلبي اخص من مطلق الجنس فتجعله صغرى ونقول الكلبي اخص من  
مطلق الجنس وما هو اخص لا يجوز تعريف العام الذي هو مطلق الجنس به ينتج ان الكلبي  
لا يجوز تعريف مطلق الجنس به والاختصار قال فلا يجوز تعريف الجنس بالكلبي وقوله لانه  
فردي من افراده من ضميمه اشارة الى ان الخواص في كلام الشئ جمع خاص لاجع خاصة  
اذ الكلام في الاخص الذي هو المندرج تحت المطلق الاعم ولذلك فسر الخواص بالافراد  
فذلك البيان تمهيد لهذا التفسير فاقبل من ان كبرى القياس الاول اعني قوله جنس الجنس  
اخص قضية طبيعية وهي لا تنتج اذ الحكم فيها على مفهوم الجنس ليس بشئ اذ الحكم فيها  
بالاخصية بمعنى كونه فردا من افراد الكلبي على ما نص عليه المحشي فكيف يكون الحكم فيها  
على المفهوم دون الافراد وما قيل من انه لو كان الحكم فيها على ما صدق عليه الحكم كان  
ممنوعا اذ المقول بما صدق عليه هذا المفهوم مع انه اعم ليس بشئ ايضا اذ انصاف ذات  
الموضوع بعنوانه معتبر قطعا في الحمل فعني القضية ان كل فرد متصف بجنسية الجنس فهو  
اخص من مطلق الجنس ولا يشك الفطن في كونه قضية محصورة ولا في صدقها ايضا قال  
الشارح العلامة قلت ان اريد اه حاصله ان اريد بقولك الاخص لا يجوز تعريف العام به ان  
الاخص من حيث خصوصيته اه فهو مسلم لكنه غير مفيد اذ التعريف بالاخص المذكور  
ليس بالنظر الى اتحاد الاعتبارين اي مفهومه وخصوصيته وعدم انفكاك احدهما عن الآخر  
حتى يكون التعريف به تعريفا بالاخص وان اريد ان الاخص مطلقا سواء اتحد الاعتباران  
اولا لا يجوز تعريف العام به فهو ملامه اذ انفاير الاعتباران وانفكاك احدهما عن الآخر ومن  
البيان ان التعريف انما هو بالنظر الى الاعتبار الاول اعني مفهومه لا بالنظر الى الاعتبار الثاني  
اعني خصوصيته فيجوز التعريف به قطعا لانه بهذا الاعتبار اعم وان كان باعتبار خصوصيته  
اخص وهذا معنى قوله وذلك لان الكلبي بمفهومه ادغابته ان الشارح ترك ان يقول ان التعريف  
بالاعتبار الاول اعني المفهوم دون اعتبار العارض اعني الخصوصية اوضح ان التعاريف  
انما هي بالنظر الى المفهومات لا باعتبار عوارضها وهذا البيان يتدفع اضطراب المحشي  
ههنا ولما ورد عليه انه يفهم من تقرير الشارح ان الاخص اعتبارين مفهومه وخصوصيته  
وانه باعتبار الاول اعم منه بالاعتبار الثاني فيحيز كونه الشئ اعم واخص وهو غير جائز  
اشار الى دفعه بقوله فالامر ان اه يعني ان كونه الشئ اعم واخص جائز بالاعتبارين المتغيرين  
فالكلبي اعم باعتبار المفهوم واخص باعتبار خصوصيته هذا قوله والظاهر في تقرير الجواب اه



في الجواب عارض له بعد التقوم بقربة ان الكلام في هذه المقولة المعهودة لاني مطلق  
 الصلاحية للمقولة على كثيرين ومن البين ان الكون صالحا للمقولة على كثيرين  
 في الجواب عارض له بعد التقوم لان الكلمة ليست الا عبارة عن الصلاحية للمقولة على  
 كثيرين واما صلاحيتها لها في الجواب فتخرج عنها عارض لها وانما قلنا في تقرير الجواب  
 في الجواب ولم نقول في جواب ما هو كما هو صريح عبارة المحشى اشارة الى دفع ما يمكن  
 ان يورد ههنا من ان جوابه بظاهره انما ينطبق على الجنس والنوع لاعلى ما عده مع  
 ان كلام الش ههنا وهذا السؤال والجواب يجري فيما عدا الجنس والنوع وحاصل الدفع  
 ان المراد بقوله في جواب ما هو الوقوع في مطلق الجواب سواء كان في جواب ما هو او في  
 جواب اى شئ في ذاته او في عرضه حتى يتم الكلام في الجمع اكن بعد هذا التخرير لا يتم  
 الجواب المذكور في العرض العام لانه وان كان مقولا على كثيرين مختلفين بالحقايق  
 لكن لا يكون مقولا في الجواب اصلا ولهذا امر بالنسأل الا ان بيني الكلام على الاغلب  
 قال الشارح العلامة فلا يلتفت الى ما قبله القائل الشيخ في الشفاء وتبعه كثير من المحققين  
 منهم شارح الشمسية حيث قال الكلمات امور اعتبارية حصلت مفهوماتها ولا وضعت  
 اسمائها بازا فلما لم يفسد لها معان غير تلك المفهومات فتكون هي حدودا اى اسمية  
 وبهذا التحقيق ظهر اندفاع ما قيل من انه انما كان هذه التعريفات رسوما للكلمات  
 لا حدودا لجواز ان يكون لها ماهيات وراء تلك المفهومات ملزومات متساوية لها بحيث  
 لم يتحقق ذلك اطلاق عليها الرسم انتهى على ان غاية هذا عدم العلم بانها حدود ومن البين  
 ان ذلك لا يوجب العلم بانها رسوم نعم لو ذكر التعريف مكان الرسم لكان اولى واشمل انتهى  
 كلام شارح الشمسية مالا فظهر من هذا ان شارح الشمسية وان كان جاز ما من اول الامر  
 في انها حدود لكنه تنزل عن ذلك ثانيا و اشار الى ان الجزم بانها رسوم غير مناسب  
 بل المناسب ذكر التعريف الذى هو اعم فعلى هذا الجزم المذكور من الشارح غير مناسب  
 ايضا ولعله بنى ذلك على ما في الاشارات وشرحه كما اشرنا اليه قوله كما صرح  
 به الشيخ في الشفاء اه يعنى ان القول بانها حدود لكونها امور اعتبارية حصلت  
 مفهوماتها اولا وضعت اسمائها بازا فلا يكون لها حقايق غير تلك المفهومات  
 فيكون التعريف بها حدودا رسوما مما صرح به الشيخ في الشفاء وتبعه كثير من المحققين  
 فغرض المحشى من هذا البيان تقرير كلام القائل لا الرد عليه وان قائله هو قائل ما  
 التزمه الش وهو الشيخ ايضا فلا يلىق ترجيح احد قوليه على الآخر فان كان لما ذكره  
 وجه ترجيح فلا قول الاخر وجه رجحان ايضا الا ان يكون ما ذكره الش اقوى مما ذكره  
 المحشى وهو محل نظر ثم ان المحشى اشار بهذا الى انه كما ان القائل بانها رسوم مصيب  
 من وجه كذلك القائل بانها حدود مصيب من وجه ولذا اشار الشيخ اليهما في كتابه  
 الشفاء والاشارات فلا وجه لجزم الش بواحد منهما ورد الآخر والحق ان جزم الش  
 ههنا لاجل توجيه ما في المتن لا لفساد ما في الشفاء وحقيقة ما في الاشارات بل هو مضطرب  
 كالشيخ وغيره ولذا قال في فصول البدائع قبل هذه التعاريف رسوم لاحتمال ان يكون  
 المذكورات لوازم المفهومات وقبل حدود لانها ماهيات اعتبارية تخفى عنها هذه الامور  
 المتغيرة والاحتمال يوجب عدم العلم بانها حدود والعلم بانها رسوم ورجح الاول بان المقولة

في البسيط مثل النقطة والوحدة فكيف يصح الحصر ويحتاج في دفعه الى اختيار مذهب  
 كون النوع الاضافي اعم مطلقا من النوع الحقيقي حتى يصير الحصر المذكور بناء على  
 ان التفسير المذكور نفي النوع الاضافي فالباقى يقال له نوع الانواع والنوع الحقيقي على انه  
 على مذهب بعض المحققين من كون النوع الحقيقي اعم مطلقا من النوع الاضافي يرد عليه  
 ايضا ان النوع الحقيقي يوجد في غير نوع الانواع كالنوع الاضافي فكيف يصح الحصر  
 المذكور والحاصل انه لو كان مراد المحشى ههنا حصر النوع الحقيقي على نوع الانواع  
 فعلى مذهب الجمهور لا يصح ذلك لوجود النوع الحقيقي في البسيط مثل النقطة وعلى  
 مذهب بعض المحققين لا يصح ايضا لوجوده في مثل الحيوان والجسم النامي ولا وجه  
 له ٨ مبنيا على مذهب مرجوح هو كونه اخص مطلقا من النوع الاضافي وكونه متحدا  
 في المال مع نوع الانواع اذ لا داعي الى ذلك فالمراد ان نوع الانواع نوع حقيقي سواء  
 تحقق النوع الحقيقي في موضع آخر كما في المذهبين او لم يتحقق كما في مذهب آخر هذا  
 ودع عنك خرافات الاوهام قال الشارح العلامة فتحكم اى تخصص بل اختصاص  
 فان قوله مختلفين بالحقايق كما يخرج النوع يخرج الخاصة والفصل ايضا لانها ليسا  
 بمقولين على كثيرين مختلفين بالحقايق بل على كثيرين متفقين بالحقيقة لكن هذا  
 قبل الحاجة الى الاخراج ولا حسن في مثله ولذا قال الشريف في الحاشية الصغرى القيد  
 الاخير اعني في جواب ما هو يخرج الفصول مطلقا سواء كانت قريية او بعيدة ويخرج  
 الخواص ايضا مطلقا سواء كانت خواص الاجناس والانواع فكان اسناد اخراج الفصول  
 والخواص الى القيد الاخير اولى قال الشارح وانما كان هذا التعريف اه قد صرح الشيخ في  
 اشاراته بكون هذه التعاريف رسوما واوضحه الحكيم الطوسي في شرحه بما ذكره الشارح  
 فرجحه الش العلامة في هذا الكتاب على ما صرح به الشيخ في الشفاء فكانه نفي ذلك  
 على ان ما في اشاراته منتهى امر الشيخ في هذا المقام قوله فان قيل الكون صالحا  
 كانه جعل المقولية معهوده اعني المقولية على كثيرين اذ الكلام في ذلك لافي المقولية المطلقة  
 فيرد عليه ما اوردته ولما عطف الش قوله وكونه صالحا لها عليهم اشارة الى ان المراد بالمقولية  
 الواقعة في التعريف الصلاحية للمقولية لا المقولية بالفعل كما اشترنا اليه سابقا كان معنى كلامه  
 واما صلاحية المقولية فما يعرض اه فلذا قال الكون صالحا يعني ان الكون صالحا للمقولية  
 المعهودة عين معنى الكلية فلا يكون عارضا والالكان الكلية ايضا عارضا مع انه اعترف  
 بان الكلية ذاتية حيث قال الجنس في نفسه كللى ذاتى اه وبهذا الدفع ما قيل من ان ما ذكره  
 الش في سياق قوله وذلك لان الجنس اه بيان مختص بالجنس وان المقولية على مختلفات الحقيقة  
 او الكون صالحا لها عارضة له بعد التقوم اذ لا حقيقة له الا الكلى الذاتى لمختلفات الحقيقة  
 وليس فيه التزام ان المقولية على كثيرين والكون صالحا لها عارض للكليات بعد التقوم  
 حتى يرد عليه هذا السؤال ويحتاج الى الجواب انتهى لان هذا القائل اشتبه عليه المراد  
 من المقولية ههنا واشتبه عليه ايضا المراد من الكلية في قول المحشى عين معنى الكلية  
 واشتبه عليه تحريره مراده فيعد ظهور الصباح لاحاجة الى المصباح قوله قلنا اه  
 حاصله انه ايس مراده ان الكون صالحا للمقولية على كثيرين فقط عارض له بعد  
 التقوم حتى يرد عليه ذلك بل مراده ان الكون صالحا للمقولية على كثيرين

المعامل هو المولى فرد خليل عليه



الظاهر منها ما اشار اليه الشارح وبجمل ان يكون المراد منها ما اشار اليه المحشي  
فعلى هذا يكون ما ذكره المحشي مندرجا فيما اشار اليه الشارح وبول كلام الشارح  
الى ترجيح القرينة التي ذكرها لقرينها على القرينة الا تبينة فافهم قال الشارح شامل  
لسائر الكليات اى شامل لباقي الكليات او لجمعها على الاختلاف في كلمة سائر من السور  
بمعنى الجميع او بمعنى البقية وقوله شامل صفة لقوله جنس مفيدة للمناسبة وعلة لها ومعنى  
كلامه جنس الخمسة كما وقع في شرح الشمسية وشرح المطالع فكانه قال ما قال تمهيدا  
للسؤال الا في ثمان غرضه من ذلك رد شارح المطالع حيث قال لفظ الكلى مستندرك  
يفنى عنه المقول على كثيرين وصرح به ايضا في شرح الشمسية لالان المقول على كثيرين  
مرادف للكلى اذ المراد بالمقولية على كثيرين الصلاحية للحمل على كثيرين لا المقوابة  
بالفعل على ما فصله الشريف العلامة في الحاشية الكبرى وهذا بعينه معنى الكلية  
فيكون بينهما ترادف اصطلاحا فلا حاجة الى ذكره والشارح لم يلتفت اليه اذ الغرض  
تحقيق معنى الجنس وهو لا يكون الا بذكر جميع القبود الواقعة في نفس الامر صراحة  
فلا بد من ذكر الكلى فيبين لذكر المقول وجهها آخر وقد نقرر ان القبود الواقعة  
في التعريفات قد تكون موضحة لبست الا قوله اى عن نوع الانواع وهو النوع الحقيقي  
اقول النوع اما حقيقي وهو المذكور في المتن واما اضافي وهو الداخل تحت الاعم  
وقد قيل في تعريفه ماهية يقال عليها وعلى غيرها الجنس في جواب ما هو قول اوليا  
ويسمى اضافيا لان نوعيته بالاضافة الى ما فوقه وللنوع مطلقا مراتب اربعة لانه  
اما اعم الانواع وهو النوع العالى كالجسم او اخصها وهو النوع السافل كالانسان  
ويسمى نوع الانواع او اعم من السافل واخص من العالى كالجسم التامى وهو النوع  
المتوسط او مابين للكل وهو النوع المفرد كالعقل ان قلنا ان الجوهر جنس له فظهر  
من هذا ان النوع السافل ونوع الانواع والنوع الحقيقي شئ واحد ثم انهم اختلفوا  
في النسبة بين النوع الاضافي وبين النوع الحقيقي منهم من ذهب الى ان الاول اعم مطلقا  
من الثاني لاجتماعهما في مثل الانسان ووجود الاول بدون الثاني في مثل الحيوان  
والجسم التامى والجمهور ذهبوا الى ان بينهما عموما وخصوصا من وجه لتصادفهما  
في الانسان ووجود الاول بدون الثاني في الحيوان ووجود الثاني بدون الاول في مثل النقطة  
والوحدة ومن المحققين من ذهب الى ان الثاني اعم مطلقا من الاول بناء على ما حقق  
من ان كل كلى له افراد في نفس الامر نوع بالقياس الى حصصه المضافة الى تلك الافراد  
وان كان بالقياس الى تلك الافراد الموجودة في نفس الامر واحدا من الاقسام الباقية  
مثلا الحيوان جنس بالقياس الى الافراد الانسانية والفرسية ونوع بالقياس الى حصصه  
المضافة اليها فعلى هذا كل نوع اضافي نوع حقيقي ولو بالقياس الى حصصه من غير  
عكس كافي المفهومات الشاملة اذ لا نوع فوقها حتى يتصور كونها انواعا اضافية  
فهى انواع حقيقية اذ عرفت هذا فاعلم ان المحشي فسر اول النوع بنوع الانواع احترازا  
عن النوع الاضافي لانه من افراد المعرف فلا يصح اخراجه عن التعريف ثم فسر  
نوع الانواع بالنوع الحقيقي والظاهر ان مقصوده بيان الواقع لان النوع الحقيقي  
منحصر في نوع الانواع حتى يرد عليه ان النوع الحقيقي على مذهب الجمهور يتحقق

و ابو الفتح في حواشي التهذيب عليه

الورد والجيب هو البول من خليل

الحيوان الناطق واذا قيل ما زيد وعمرو كان الجواب الحيوان الناطق ايضا لان السائل  
 المذكور يطلب تمام الماهية المختصة بالحيوان الناطق كما انه تمام الحقيقة المختصة  
 للانسان كذلك هو تمام الحقيقة المختصة لزيد وعمرو فالمراد بالمعنى المعية الاصطلاحية  
 اى صحة وقوع الجواب في الصورتين المذكورتين لا بالمعنى الزمانية وان امكن ذلك ههنا  
 بان يتعدد السؤال بان يسئل عن الماهية وعن افرادها في زمان واحد وهذا تفصيل ما  
 سيحكي من الشارح فظهر من هذا حال الجنس والنوع وكيفية وقوع الجواب فيهما  
 والظاهر ان السؤال عن شخص واحد والجواب عنه مثل ما اذا قيل ما زيد وقيل  
 في جوابه الحيوان الناطق داخل في النوع لان المقول ههنا كل حي على الشيء  
 في جواب ما هو ولو كان مثل هذا خارجا لكان مثل ما قيل ما زيد وعمرو وقيل في الجواب  
 الحيوان الناطق خارجا وفساده ظاهر فمن جعل المقسم ههنا عبارة عن المفرد الكلي  
 واخرج مثل هذا عنه وعن الاقسام ايضا فقد وقع في خبط عظيم نعم ان مثله خارج  
 عن مقسم الجنس والفصل بالتحريم المذكور لكن المقسم ههنا مقسم الجنس والنوع  
 والفصل لا مقسم الاشياء والحق ان مثل هذا السؤال والجواب بالتحريم المذكور انما هو  
 بالنظر الى جزء الماهية الذي هو مقسم الجنس والفصل فقط كما اشارنا اليه في صدر البحث  
 قوله قيد لقوله حقيقة اه على ان يكون حالا من الضمير الذي اضيف اليه لفظ الحقيقة  
 والمعنى بل تمام حقيقة كاشا مع الفرس ولا يلتفت فيه الى اهم نسبة الحقيقة الى الانسان  
 بقيد المقارنة للفرس والحال ان المقى نسبتها الى الانسان والفرس اذ المقى ظاهر كما  
 لا يلتفت الى اهم متبوعه الفرس بناء على ان الاصل في كلمة مع ان تدخل على المتبوع قوله  
 غير صحيح اما على انه ظرف لغيره فلان صلة الاشتراك الباء او بين دون مع واما على انه ظرف  
 مستقر فلا نهح يكون حالا من الضمير المستتر في كلمة المشتركة الرجوع الى الحقيقة فيفيد  
 ضم الفرس الى الحقيقة والمقى ضمه الى الانسان وذلك ان تقول يلزم ان يكون الفرس مع  
 تلك الحقيقة التي هي الحيوان مشتركة فيهم مساواة الفرس للحيوان قوله فكان المراد اه  
 تفريع على عدم صحة قوله المذكور على تقدير عدم ارادة القيد المذكور وانما اتى  
 بكلمة كان المفيدة للظن اشارة الى عدم جزمه في ذلك لاحتمال ان يكون تلك الارادة  
 مستفادة من المقابلة لقوله بحسب الشركة والخصوصية معا لكنه لقرنه رجح اسناد  
 تلك الارادة الى قوله وهو الجنس دون قوله الآتى وعلى هذا يحتمل ان يكون اتيان كلمة كان  
 الاشارة الى انه مختاره كما هو عادة الشيخ الرئيس حيث يعبر عن مختاراته بلعل وكان وبهذا  
 اضمحل ما قبل من انه انما عبر بكلمة الظن للاشارة الى ضعف استدلاله لانه لو تم مثله  
 لم يرد الاعتراض على احد حيث قال والالم يصح قوله وهو الجنس وذلك لان هذا استدلال  
 بظهور الفساد لا بالفساد نفسه على انه من قبيل الترجيح لامن قبيل الاستدلال كما اشارنا  
 اليه قوله الاول ان يقال اه قد اشارنا الى دفعه آنفا فنذكر قوله بل لا تكلف اى تكلف  
 الحذف على ما زعمه الشارح وما قيل يحتمل ان يكون لام الشركة للعهد الخارجى  
 اى الشركة المحضة المعهودة بقريئة المقابلة فيكون الكلام سالما عن الحذف فلم يعهد  
 مثله ولم يسبق اذ الشئ الآتى لا يكون قريئة على العهد نعم يمكن ان يقال المطلق  
 يحمل على اطلاقه فيفيد محضية الشركة هذا قوله اعتمادا على تلك القريئة



للماهية من حيث انها مقترنة بالشخص المأخوذ معها على وجه التقييد دون التركيب  
وهذا القدر من التغاير كاف لتصحيح النسبة على قانون اللغة الا ان الشيخ لم يلتفت اليه لكون  
المتبادر من انتساب شيء الى آخر تغايرهما بالذات فالشارح بعد ما نقل جواب الشيخ  
عن ذلك الاعتراض تنزل عن ذلك وأشار ثانيا الى هذا الجواب المحرر بما حررناه وعزاه  
الى نفسه اشارة الى كونه مرضيا له وان لم يرتض به الشيخ والى هذا الترتيب اشار شارح المطالع  
ههنا حيث قال وهذه التسمية اصطلاحية لا لغوية على انه لو جعل الماهية ذاتية للماهية  
من حيث انها مقترنة بالشخص لاندفع الاشكال على قانون اللغة ايضا وبهذا التحقيق  
ظهرت امانة ترتيب الشارح في الجوابين ووجه عز والثاني الى نفسه وحقيقة مراده منه اى  
من الجواب الثاني واندفع الاوهام باذن الله الملك العلام قال الشارح العلامة قد سبق  
بيان ماهو المراد منه اى قد علم من البحث السابق في تعريف الذاتى ان المراد بالذاتى  
ههنا ما لا يخرج عن حقيقة جزئية انه سواء كان داخلا فيها او عينها لانه المنقسم  
الى الاقسام الثلاثة المذكورة ههنا وليس المراد ان المراد بالذاتى ههنا سبق لان التعريف  
السابق محتمل للذاتى بكلا المعنيين ليس نصا فى واحد منهما قال الشارح وهو اقسام  
ثلاثة بالاستقراء لا يقبل حصر جزء الماهية فى الجنس والفصل كما سيأتى فى كلام المص  
باطل لان الجوهر الناطق او الجوهر الحساس مثلا جزء ماهية الانسان مع انه ليس بجنس  
ولا فصل لانا نقول الكلام هناك فى الاجزاء المفردة لا فى مطلق الاجزاء وبهذا يندفع  
ما قيل انه اذا قيل ما زيد وقيل فى الجواب حيوان ناطق فهذا مقول فى جواب ماهو مع انه  
ليس بجنس ولا فصل واما ما قيل ان مثل الجسم الناحى جنس متوسط على ما قالوا مع انه  
مركب فدفعه ان القيد فيه خارج وان كان التقييد داخلا به يندفع ما قيل ايضا من اهم  
جعلوا الذاتى قسما للعرضى مع انه اجتمع فى مثله الامر ان قال الشارح اوفى جواب اى شيء اى  
او مقول فى جواب اى شيء فهو عطف على غديله مع المحذوف حذف ذلك للعلم به وقوله  
فى ذاته احتراز عن الخاصة فانه مقول فى جواب اى شيء هو فى عرضه قال الشارح والمقول  
فى جواب ماهو المقول بمعنى المحمول والمعتبر فى حمل الكلى على جزئياته حمل المواطة  
لا غير وقد ثبتنا ذلك فى تعريف الكلى ومعنى فى جواب ماهو فى جواب السؤال عن الذاتى  
سواء كان ذلك السؤال عن امر واحد كفى النوع او عن اثنين واكثر كفى الجنس وافراد  
النوع فقوله فى جواب ماهو بظاهره ينطبق على النوع فقط فقوله ماهو ههنا كناية  
عن السؤال عن الحقيقة سواء كانت حقيقة مختصة كفى النوع فيكون السؤال بماهو  
بالافراد او حقيقة مشتركة كفى الجنس وافراد النوع فيكون السؤال بماههما او بماههم  
كما اشار اليه بقوله اما بحسب الشركة فقط وهو الجنس او بحسب الشركة والخصوصية  
معاهو والنوع ومعنى قوله بحسب الشركة فقط انه يصح ان يكون جوابا عن الشيء مع غيره  
ولا يصح ذلك الجواب حالة افراد ذلك الشيء مثلا اذا قيل ما الانسان والفرس كان الجواب  
الحيوان لانه تمام الماهية المشتركة بينهما واما اذا قيل ما الانسان فلا يصح ان يقال  
فى جوابه الحيوان لانه تمام الماهية المشتركة لا تمام الحقيقة المختصة به والسائل بقوله  
ماهو يطلب تمام الحقيقة المختصة ومعنى قوله بحسب الشركة والخصوصية معانه يصح  
ان يكون جوابا عن الشيء وحده ومع غيره كالانسان فانه اذا قيل ما الانسان كان الجواب

بعرضي لعدم وجودها في الخارج لكونها امورا اعتبارية ففيه انها وان كانت امورا  
 اعتبارية لکنها ثابتة في نفس الامر وهذا القدر يكفي في كونها مأخذا واما المعنى المصدري  
 فلا يتصور كونه مأخذا لكونه اعتباريا محضاً جداً على ان لا نلتزم وجود الحاصل  
 بالمصدر في الخارج في جميع المواد بل ذلك في الاعراض الموجودة في الخارج مع ان  
 من العقلاء من التزم وجود مثل الامكان والامتناع والعلم في الخارج فارجع البصر  
 الى الكلام هل ترى من فطور وبما قررنا في قوله واما اطلاق العرضي انه اندفع ما قبل من  
 ان هذا تبرع بما لا فائدة فيه كقوله واطلاقه على المفهوم الاصطلاحي لان مقصود المحشي  
 اولاً من بيان الاطلاق والمناسبة بين المنقول والمنقول اليه يحتاج الى كمال ايضاح وذلك  
 لا يحصل الا بآراء هذين القولين وقد تقرر ان الاشياء تتكشف باضدادها نعم يمكن ان يقال  
 قوله وكذا اطلاق الذاتي والعرضي على مفهومات الجنس والفصل اه تبرع وان كان  
 ذلك الاطلاق باعتبار افراد تلك المفهومات اذ الكلام ههنا انما هو في اطلاقهما على الكليات  
 الخمس باعتبار المفهومين كما عرفت لا عليها باعتبار مفهوماتها الخمسة بل قد قيل  
 ان هذا الاطلاق الاخير مما لم يوجد في كتب القوم الا ان يقال هذا الاطلاق يناسب  
 الاطلاق الاول في كون كل منهما باعتبار الافراد بل يلزمه لانه اذا كان اطلاق الذاتي  
 والعرضي على ذنبك المعنيين الشاملين للكليات الخمس باعتبار الافراد كان اطلاقهما  
 على المفهومات الخمسة للكليات باعتبار الافراد وتخصيصه ان اطلاق الذاتي والعرضي  
 على ذنبك المفهومين لكونهما مفهومي الكليات فهذا جار في المفهومات الخمسة  
 فيكون اطلاق الذاتي والعرضي على المفهومات مناسباً على ان يكون باعتبار الافراد  
 فعلى هذا يلزم ان يوجد هذا الاطلاق في كتب القوم صريحاً بل يكون هذا من فوائدهم  
 قال الشارح العلامة واقول الذات اه اشارة الى جواب آخر غير الجواب السابق على تقدير  
 التسليم وحاصل الجوابين ان اطلاق الذاتي على النوع بالمعنى اللغوي حتى يلزم  
 كون الشيء منسوباً الى نفسه بل اطلاق الذاتي عليه اصطلاحاً لا يلاحظ فيه النسبة  
 فلا يلزم فيه محذور ولئن سلمنا ان اطلاق الذاتي على الماهية بالمعنى اللغوي لكن انما يلزم  
 فيه المحذور المذكور ان او كان الذات المنسوب اليه بمعنى نفس الحقيقة فقط  
 وهو بمثل الذات كما يطلق على نفس الحقيقة يطلق على ما صدق عليه الحقيقة  
 اعني معروض الشخص من حيث هو معروض له فيراد بالذات ههنا المعنى الثاني فيمكن  
 نسبة نفس الحقيقة الى الذات بهذا المعنى كما يمكن نسبتها الى جزئها واما فسرنا  
 ما صدق عليه الحقيقة بمعروض الشخص من حيث هو معروض له على معنى كونه مقيداً  
 بالعارض لان ما صدق عليه الحقيقة لو كان جملة مركبة من الماهية والشخص لم يكن الماهية  
 عين تلك الجملة بل جزء منها وحينئذ يلزم ان لا يكون الانسان من حيث هو ذاتي للشخص  
 الابان يكون للامور العرضية الشخصية بالقياس اليه مدخل فلا يكون الجواب والانسان  
 وما يجري مجرىهما ذاتيات لشخص مشخص فقط بل يشاركها في الذاتية العوارض  
 الداخلة في الشخص من حيث هي اشخاص وذلك بط اتصافاً فلا يصح اطلاق الذاتي  
 على معنى يؤدي الى ذلك البطلان واما اذا كان المراد بما صدق ما شرنا اليه فلا يؤدي  
 ذلك النسبة الى البطلان المذكور اذ لا شك ان الماهية من حيث هي مغايرة بالاعتبار



المقضية للغايرة بين المنسوب والمنسوب اليه بحسب اللغة والالزام كون الشيء منسوباً الى نفسه  
 وهو بطبيعة وحاصل ما اشار اليه في الجواب ان الالزام هنا لزوم كون الشيء منسوباً  
 الى نفسه وانما يلزم ان لو كان هذه النسبة مرادة ههنا وهو مح بل اطلاق الذاتي  
 على النوع اصطلاحى لا لغوى يعنى اطلقوا لفظ الذاتي على النوع من غير ان يريدوا  
 بذلك نسبة الى الذات بل ارادوا به ما لا يخرج عن حقيقة جزئياته والى هذا السؤال  
 والجواب اشار الشيخ في الشفاء حيث قال ههنا موضع نظر فان الذاتي ماله نسبة الى  
 ذات الشيء وذات الشيء لا يكون منسوباً الى ذات الشيء بل انما ينسب الى الشيء ما لبس هو  
 ثم قال الذاتي وان دل على النسبة بحسب اللغة لكن لا كلام فيه انما الكلام فيما وقع عليه  
 الاصطلاح وهو لا يشتمل على نسبة اصلاً قوله وانما محجة اطلاق لفظ الذاتي اه جواب  
 عن سؤال مقدر كانه قيل هب ان اطلاق الذاتي على النوع اصطلاحى لكن يحكى  
 منقولاً والمنقول ما وضع اولاً يعنى ثم نقل الى معنى آخر لمناسبة بين المعنيين وظاهر ان المعنى  
 الاول ما هو المنسوب الى الذات ولا مناسبة بينه وبين المعنى الاصطلاحى اذا النوع لا يوجد  
 فيه ذلك المعنى وحاصل الجواب ان الالزام انتفاء تلك المناسبة لوجود ذلك المعنى في بعض  
 افراده اعنى الجنس والفصل وهذا القدر من المناسبة كافية في النقل ولا يلزم فيه وجودها  
 بالنسبة الى جميع افراده ولو سلم لزوم تلك المناسبة بالنسبة الى جميع افراده فنقول المراد بالذات  
 ما صدق عليه الماهية من الاشخاص والنوع اعنى الماهية منسوب الى الذات بهذا المعنى  
 انتساب المعروض الى المعروض المقيّد بالعارض على ما سنحققه فعلى هذا يوجد  
 تلك المناسبة بين الذاتي بحسب اللغة وبين الذاتي بالمعنى الاصطلاحى بالنسبة الى جميع  
 افراده والى ما قررناه اشار ثانياً بقوله وباعتبار جميع افراده لكن هذا مأخوذ مما ذكره  
 الش بقوله اقول اه كما ستقف عليه لا يقال كيف يكون النوع من افراده والحال انه خارج  
 عن تعريفه لانا نقول على ما صوبه المحشى يكون داخل فيه على ان الكلام ههنا  
 في اطلاق الذاتي على النوع ودخوله في تعريفه وعدم دخوله فيه كلام آخر قوله  
 واما اطلاق العرضى اه جواب عن مقدر كانه قيل انك حققت ان اطلاق الذاتي على النوع  
 اصطلاحى واطلاقه على ذلك المعنى الاصطلاحى بحسب اللغة ما باعتبار بعض افراده  
 واما باعتبار جميع افراده فما حال اطلاق العرضى على الخاصة والعرض العام واطلاقه على  
 ذلك المعنى الاصطلاحى هل هو باعتبار بعض الافراد او باعتبار جميع الافراد وحاصل  
 الجواب ان الاطلاق الاول باعتبار نسبتهما الى ما اخذ الاشتقاق الذى هو العرض ومن البين  
 ان النسبة الى ما اخذ الاشتقاق يوجد في الخاصة والعرض العام فيكون النسبة اللغوية في هذه  
 الصورة صحيحة بخلافها في الصورة السابقة لكن هذا مبنى على ان الكلى العرضى عبارة عن  
 المشتقات كما هو ظاهر كلام المص لا عن مبادئها وانما فعله المص كذلك اشارة الى ان المعتبر  
 في حل الكلمات على الجزئيات حل المواطأة فيقال زيد ناطق ومضاحك وماش لا حل ذو وحل  
 الاشتقاق فافهم وان الاطلاق الثانى اعنى اطلاقه على ذلك المعنى الاصطلاحى باعتبار جميع  
 افراده لان جميع افراده منسوب الى العرض هذا والمراد بالماخذ الحاصل بالمصدر الذى  
 هو الموجود في الخارج الى المعنى المصدري اذ لا يتصور كونه من العرض الذى هو الموجود  
 في الخارج وما قبل من ان مثل الممكن والمتنع والمعلوم من العرضى مع ان ما اخذها لبست

يدخل الجزئية وبما يخالفه عدم الجزئية سواء كان عينه او خارجا عنه ينتقض تعريف  
 العرضي معنا لدخوله فيه مع عدم كونه منه فالصواب حمل تعريف الذاتي على التأويل  
 المذكور اعني تأويل الدخول بعدم الخروج ليكون سالما عن الانتقاض ولاشك في  
 هذا الكلام اذ كلام المص صريح في ان النوع من افراد الذاتي فلولم يحمل التعريف  
 على التأويل المذكور لزم احد الامرين اما فساد التعريفين ههنا واما فساد التقسيم  
 اما التقسيم الآتي من المص بعدم المنع واما تقسيم الكلّي الى الذاتي والعرضي بعدم الجمع  
 والكل بطغبت الصواب الذي ادعاه المحشي فاقيل من ان السلامة عن الانتقاض  
 يحصل ايضا بحمل المخالفة في تعريف العرضي على تقابل التضاد فالدخول ضد الخروج  
 واما حديث انصراف المطلق الى الكمال فاصلي بصار اليه في بعض الاحيان فصوابه  
 لبس بصواب من دفع بما قررناه اذ يبطل ح احد التقسيمين بعدم الجمع او بعدم المنع وما قيل  
 ايضا من ان تقسيم الذاتي وتقسيم العرضي يدلان على ان النوع لبس بعرضي فالمراد بالمخالف  
 هو الخارج عن الماهية غاية ما في الباب لزوم الواسطة في تقسيم الكلّي الى الذاتي والعرضي  
 وهو جائز بناء على ان قصد الحصر في التقسيم غالبي لا كلي كما صرح به العصام فادعاه  
 من الصواب لبس بصواب مدفوع بان عدم قصد الحصر في التقسيم انما يكون في غير  
 مثل هذا المقام والتقسيمات الواقعة قبل هذا التقسيم وبعده كلها تقسيمات عقلية  
 واستقرائية قطعية فمن اين يستفاد عدم قصد الحصر ههنا فثله عند المحشي كصير باب  
 وظنين ذباب فان قلت فاقول في توجيه كلام الشارح حيث مال الى جواز ابقاء التعريف  
 على ظاهره قلت قد اشرنا الى انهم انما اخذوا النوع ههنا لتكميل الكلمات او لتوضيح  
 الاخوة فلذا قسم الذاتي الى الثلاثة لتحصيل الكلمات الثلاثة والمقصود من تقسيم الكلّي  
 الى الذاتي والعرضي انما هو تحصيل اجزاء التعريف ومن البين ان النوع لا يكون جزءا  
 من التعريف بل عينه فبهذه القرينة يكون المراد بالكلّي المنقسم الى الذاتي والعرضي  
 ما هو جزء التعريف فيخرج النوع عن المقسم كما يخرج عن الاقسام وتعارفها وعلى هذا  
 يكون تعريف الذاتي على ظاهره من غير خلل فيه ولا في التقسيم مطلقا ولا وجه في ذلك  
 لالترام عدم قصد الحصر ولقد اطينا الكلام في هذا المقام اذ قد سهف فيه كرام بعد كرام  
 قال الشارح فاقد مها يعتبر ذاتيا في ادراج كلمة الاعتبار اشارة الى ان الاطلاع على  
 كون الشيء ذاتيا متعذر او متعسر وانما غاية ذلك اعتبار المتعسر وكذا الاطلاع على  
 كون الشيء عرضيا صعب بل غاية ما هنالك الاعتبار كما اشار اليه المحشي بقوله فيعتبر  
 خارجا ولذا قيل تمييز الاجناس من الاعراض العامة وتمييز الفصول من الخواص  
 اللازمة في غاية الصعوبة قال الشارح في فصول البدايع الاطلاع على ذاتيات الماهيات  
 صعب اما الحقيقية فطلقا واما الاعتبارية فبالنسبة الى غير المعبر فلذا نظروا في الآثار  
 الفائضة عليها واشتقوا منها ما يحمل على الماهية وجعلوا المستنع العام جنسا والخاص  
 فصلا وان لم يعلم ذاتيتهما وتابعيهما عرضا ما وخصا انتهى فظهر من هذا ان الاطلاع  
 على الذاتيات والعرضيات امر صعب والموجود هنا اعتبار المتعسر لبس الا كما نص عليه  
 ههنا قال الشارح العلامة فكيف يكون ذاتيا اذا الذاتي بمعنى المنسوب الى الذات  
 ومن البين ان النوع الذي هو المنسوب عين الذات المنسوب اليها فلا يصور هنا النسبة



ولذا اعاده مظهرا اى لكون المراد بالذاتى فى مشرح التقسيم المعنى الثانى اعاده مظهرا  
اذ لو اكتفى بالمضمع كون الغالب فيه العينية لكان ظاهرا فى المعنى الاول للذاتى وان امكن  
حله على المعنى الثانى بطريق الاستخدام ومثله يكنى للاعادة مظهرا فى المقام الخطاى  
لافادة المغيرة كاههنا وحديث عينية المعاد المعرف الاول اصل يعدل عنه كثيرا  
للقرائن كاههنا فان تقسيم الذاتى الى الاقسام الثلاثة يدل قطعا على ان المراد منه الذاتى  
بالمعنى الثانى والا لاختل التقسيم المذكور بعدم المنع والحاصل انه اذا جمل تعريف المص  
على ظاهره فلا بد من اعاده المظهر فى مشرح التقسيم على ان يكون المراد بالذاتى فيه المعنى  
الثانى لاجل صحة التقسيم ولا يجرى ههنا القاعدة المذكورة لاجل القرينة المذكورة  
اذ لو اعاده مضمعا مع كون الغالب فيه العينية لاختل التقسيم المذكور وبهذا اندفع ما قاله  
الحشى الانسب ان يقال وبوجه اعادته مظهر ابتداء على ان الموجود ههنا التأييد  
للا دلالة على ما فهمه وذلك لانه ايس المراد من العينية والدلالة المستفادتين من كلمة  
لذا المفيدة لعينية ما قبله لما بعده ودللية ما بعده لما قبله على ماهو المشهور فبما ينهم العلية  
والدلالة القطعتين بل المراد منهما العلية والدلالة الظنيتان الكافيتان فى امثال هذا المقام  
وذلك موجود ههنا كما قررناه ولعل لهذا قال الانسب اه قوله وفيه مناقشة اى فى قوله  
ولذا اعاده مظهرا مناقشة اذ الموجود ههنا التأييد لا الدلالة ولعل هذا فى الحقيقة بيان  
وجه الانسبة كما قررناه فالاولى ان يترك قوله وفيه مناقشة من البين ويقال لان اعادة الشيء  
مظهرا اه وقد عرفت آتفا اندفاعه ايضا قوله وهذا المقام ليس كذلك بناء على انه  
يحتل ان يعود الضمير الى العرضى الذى هو قربه فاعادته مظهرا بمحتمل ان يكون لدفع  
هذا الوهم لا لدفع توهم ان يكون المراد به عين الذاتى السابق مع كونه خلاف الواقع وفيه  
ان النظر الى سوق الكلام يدفع هذا الوهم فاعادته مظهرا لدفع توهم ان يكون المراد به  
عين الاول فقط وهذا القدر كاف فى مثل هذا المقام ولعل لهذا قال فتأمل وما قبل من ان  
مقام الضمير هو سبق المرجع فى الذكر حقيقة او حكما وهو ههنا متحقق قطعا وما يوهم  
رجوعه الى غيره مانع ولبس ارتفاعه جزء من المقضى فكلام بعيد ههنا لان مثل ذلك  
انما يكون فى المقام الذى يطلب فيه البقين واما فى مثل هذا المقام فيكفى هذا القدر  
من الوهم لاعادته مظهرا فلا بد ان ينشأ فى دفعه بسوق الكلام حتى لا يبقى لاعادته مظهرا  
الا لاشارة الى التفسير بين المقامين كما حققه الشارح على ان عدم المانع جزء من المقضى  
عند الجمهور وان وجهه بعضهم بان معنى الجزئية هو الكشف عن الامر الوجودى  
وتفصيل الكلام لا يتحمله المقام قوله اى حديث انه اذا عيى الشيء اه اشار بهذا الى  
ان الشارح اشار بكلامه الى القضية المعروفة فيما ينهم واورد خلاصة شرطها وترك  
جزءا هالالاختصار والى ان اضافة الحديث للبيان فهو عبارة عن المضاف اليه بالمعهود  
فاندفع بهذا ما يمكن ان يتوهم من ان اضافة الحديث فى مثله للبيان وما اضيف اليه ههنا  
لا يصح ان يكون بيانا لان الحديث كلام تام والمضاف اليه ليس كذلك ووجه الاندفاع انه  
وان لم يكن المضاف اليه بصريحه ببيان الحديث لكنه باشارته الى القضية المعروفة  
يصح ان يكون بيانه كما اشار اليه فاقبل من ان الاولى للشارح ان يقول واما حديث  
عينية المعاد المعرف الاول ساقط قوله فيه انه على هذا اى على ان يكون المراد

اه اى عدم كون ارتفاع المانع  
جزء من المقضى

ملزوم به بيان العلاقة المجاز المرسل ههنا بانها اللازمة والملزومية بناء على ان الدخول  
 ملزوم وعدم الخروج لازمه فذكر الملزوم واريد لازمه قيل كان اللازم عليه ان يبين القرينة  
 المحصلة حتى يظهر استقامة استعمال المجاز واقول القرينة ظهور فساد التقسيم الى الذاتي  
 والعرضي لولم يحمل الدخول ههنا على عدم الخروج لان التقسيم اما عقلي واما استقرائي  
 وعلى كل تقدير لولم يحمل التعريف على هذا المعنى يخرج النوع عن الذاتي ومن البين  
 انه ليس بعرضي فينتقض التقسيم به انتقاضا ظاهر الامدفع له الابهـ هذا التوجيه خصوصا  
 اذا انضم اليه الصنيع الاتي من المص حيث قسم الذاتي الى اقسام ثلاثة ومن ههنا  
 ظهر وجه حكم المحشى فيما سأتى بان المراد ههنا المعنى الثاني وانه لا بد من التأويل  
 ومن هذا البيان ظهر ان تردد الشارح بل تصديره التأويل بالامكان غير لائق جدا الا  
 ان يقال مراد المص ههنا بيان الذاتي الذي هو من اجزاء الحد فهو لا يكون الا داخلا  
 بظرفي الجزئية واما تقسيمه الذاتي ثانيا الى ثلاثة اقسام وذكره النوع ههنا فلتكميل الكلمات  
 او توضيح الاخوة فلهذا رجع الشارح المعنى الاول على الثاني وصدر الثاني بالامكان لكن  
 لما كان هذا بعيدا عن ظاهر التقسيمات حكم المحشى فيما سأتى بصوابية الثاني هذا ودع  
 عنك الاوهام قوله على الاستخدام وقع هذا القول فيما عندنا من النسخ مقديما على  
 تحشية قوله ولذا اعاده مظهره قد مره لثلايق الفصل بين تحشية قوله ولذا اعاده مظهره  
 وبين ما يتعلق به ولكونه متعلقا بفن آخر حقيقة بان يخرج به والاستخدام بالخاء المعجمة  
 وبالمدال المهملة كما هو المشهور وقد صححه السيد الشريف بالخاء والمدال المعجمتين  
 وبالمهملتين ايضا قوله له معنيان حقيقيان فيكون ذلك اللفظ مشتركا بين ذين المعنيين  
 كما ههنا وكان المحشى لم يجد له مثالا فلم يورد المثال المنطبق لما نحن فيه او اكتفى بما هو  
 المشهور قوله او مختلفان او اكثر على ما في الاطول فاذا ذكره من قبيل الاكتفاء بالاكثر وكذا  
 الامر في قوله احد معنيه وقوله او يراد اشارة الى تقسيم المحدود فخاصة ان الاستخدام لا يخ  
 عن احد القسمين وهذا مبنى على الاكثر ايضا والافقد يراد باحد اللفظ نفسه وبالضمير  
 معناه او باحد الضميرين نفس اللفظ وبالاخر معناه فلا حاجة الى ادخاله في التعريف  
 بشوع تكلف ولذا ان تقول ان مثله ليس باستخدام بل لمحق به كما صرح به العاصم بل نقول  
 جعل القسم الاول من هذين القسمين من الاستخدام او لمحق به بعيد وان كان جعل  
 القسم الثاني منهما لمحقه لا يخ عن الوجه بقى انه اذا اريد باللفظ معناه الحقيقي وبالضمير  
 معناه الحقيقي او المجازي يلزم استعمال اللفظ المشترك في المعنيين في الاول والجمع بين الحقيقة  
 والمجاز في الثاني وجوابه ان الضمير الغائب انما يقتضى ذكر المرجع لاستعماله في معنى يراد  
 بالمرجع فلا يلزم شيء من المحذورين وكذا السؤال والجواب في القسم الثاني فتبصر  
 قوله كما في قول الشاعر مثال لما يراد باللفظ احد معنيه المجازيين وبالضمير لراجع اليه معناه  
 الآخر المجازي اذا المراد من السماء في قوله اذا نزل السماء اه الغيث والمطر اذ لا يتصور نزول  
 السماء الحقيقي ومن الضمير لراجع اليه في قوله رعيته النبات الحاصل من الغيث اذ لا يتصور  
 رعي الغيث والسكك مجاز مرسل بعلاقة السببية والاول من قبيل ذكر السبب واردة المسبب  
 والثاني بالعكس قوله وان كانوا غضا باجمع غضبان كعطاش جمع عطشان وصف الشاعر  
 قومه بالغلبة على من عاداهم بانهم يععون كلاهم من غير رضاهم قال الشارح العسلامة



حقيقة جزئياته الاضافية مثل التركي والهندي والزنجي وغير ذلك لان كلا منها جزئي  
 اضافي للضاحك لدخوله تحته او الحقيقة مثل زيد وعمرو وبكر وغيرها فان كلامها  
 جزئي حقيقي له وبهذا البيان ظهر رجحان ما ذكره المحشي من التوجيه لان التزديد المذكور  
 من الش لا يجري ههنا ولو ابقى على ظاهره لانتطبق على الممثل فلا بد من تقدير المضاف  
 بان يقال بالنسبة الى افراد الانسان من نحو زيد وعمرو ولاجل تأييد ما ذكره اولا اوردها  
 البيان ثانيا وبهذا التقرير ظهر اندفاع ما قيل ههنا من انه ان اعتبر احد المتساويين  
 جزئيا اضافيا الاخر كما هو المستفاد من قوله كالضاحك اه كان الحساس جزئيا اضافيا  
 الحيوان ولبس الانسان والفرس تمام حقيقة الحساس وهو ظاهر وان لم يعتبر لم يكن  
 الانسان جزئيا اضافيا للضاحك فلا يصح ما ذكره من المعنى في قوله كالضاحك اه  
 لانتخار الشق الثاني ونقول لبس المراد من الانسان ماهيته النوعية اذح لا ينطبق  
 على المثال اعدم التعدد فيه بل المراد منه اصنافه من التركي والرومي والزنجي وغير ذلك  
 هكذا يجب ان يفهم هذا المقام قال الشارح العلامة واعلم ان الذاتي قد يطلق بالاشتراك  
 على معنيين اى في كتاب ايساغوجي اى في بحث الكليات الخمس وامافي غير هذا الموضع  
 فيطلق بالاشتراك على معان وهى على كثرتها ترجع الى اربعة اقسام الاول ما يتعلق  
 بالمحمول وهى اربعة الثاني ما يتعلق بالحل وهى ثمانية الثالث ما يتعلق بالسبب الرابع  
 ما يتعلق بالوجود وتفصيله في شرح المطالع ثم ان للذاتي المذكور ههنا خواص ثلاثة  
 الاولى ان يمنع دفعه عن الماهية على معنى انه اذا تصور الذاتي وتصور معه الماهية  
 امتنع الحكم بسلبه عنها بل لابد من ان يحكم بثبوتها القابضة ان يجب اثباته للماهية  
 على معنى انه ليس يمكن تصور الماهية الا مع تصور موصوفه به اى مع التصديق بثبوتها  
 وهى اخص من الاولى لان التصديق اذا لزم من مجرد تصور الماهية يلزم من التصورين  
 بدون العكس وقد قيل عليه انهما ليسا بخاصتين مطلقتين لان الاولى تشمل اللوازم  
 البينة بالمعنى الاعم والثانية بالمعنى الاخص الثالثة وهى خاصة مطلقة لا توجد  
 في غير الذاتي ان يتقدم على الماهية في الوجودين بمعنى ان الذاتي والماهية اذا وجدت  
 باحد الوجودين كان وجود الذاتي متقدما عليها بالذات اى العقل يحكم بانه وجود الذاتي  
 اولا فوجدت الماهية وكذا في العدمين لكن التقدم في الوجود بالنسبة الى جميع الاجزاء  
 وفي العدم بالقياس الى جزء واحد لا يقال انهم صرحوا باتحاد الجنس والفصل مع النوع  
 في الوجود وهو مناف لهذه الحكم وايضا المتقدم الذي عليه امتنع حله عليه لاستدعاء الحل  
 الاتحاد في الوجود ووجوب المغالبة بين الوجود المتقدم والوجود المتأخر وايضا يلزم  
 ان يكون كل ماهية مركبة في العقل مركبة في الخارج لان الاجزاء لما كانت متقدمة عليها  
 في الخارج كانت متحققة وهى مركبة عنها الا نأقول لبس المراد بذلك الا ان الاجزاء  
 متقدمة عليها حيث تكون اجزاء فان كانت اجزاء في الخارج فهو متقدم عليها في الخارج  
 وان كانت في العقل في العقل فاندفع الكل وتفصيل الكلام مما لا يتحمل المقام ومن هنا  
 ظهر ان الذاتي عندهم بمعنى ما يدخل في حقيقة جزئياته على ان يكون الدخول مقابل  
 الخروج واما جعله بمعنى ما لا يكون خارجا عن حقيقة جزئياته فلمجرد تصحيح الكلام  
 في هذا المقام وادراج النوع فيه لا لاطلاقهم الذاتي عليه قوله تسمية للشئ باسم

لشامل قال المص في حقيقة جزئياته الحقيقية الماهية التي يحاسب بها عن السؤال  
بما هو اوهى فهي مشتقة عما هو اوهى وقد يقال ان ما به الشيء هو هو باعتبار تحققه  
حقيقة وباعتبار تشخصه هوية ومع قطع النظر عن ذلك ماهية والجزئيات جمع  
جزئي لاجزئية وانما جمع على ذلك اعتبارا لتغليب غير العاقل لكثرة على العاقل  
لقلته والمراد منه ما فوق الواحد فيدخل فيه الاثنان واكثر قوله اى يدخل مفهومه  
اشاره به الى ان الدخول وصف للمفهوم وانما احتاج الى ذلك لان التقسيم للفظ لا للمعنى على  
ما سبق فلو لم يفسر به لزم دخول اللفظ في حقيقة جزئياته وذلك مما لا يتصور فلا بد  
من التوجيه المذكور وذلك اما بان يكون اسناد الدخول الى الضمير الراجع الى اللفظ اسنادا  
مجازيا للملازمة بين المعنى واللفظ او بان يكون مجازيا في الاعراب كما قيل في قوله تع وجاء ربك  
اى امر ربك لكن اللفظ هو الاول فان اعتبار حذف المضاف في صورة الاسناد الى الضمير تكلف  
وما قيل من ان هذا اذا كان الموصول في التعريف عبارة عن اللفظ كما هو اللفظ فلو قدر ما يحمل  
على اللفظ على ان يكون المعنى دال المفهوم الذى يدخل اه لم يحتج الى التوجيه المذكور مع كونه  
اقل حذفا واطبق بالمثل فلا يخفى ركائمه على الامثال اذ لا بد للتقدير من قرينة ولا قرينة هنا  
بخلاف التقدير في يدخل على ما قررناه على ان مثل هذا التقدير احق بان يقال في حقه هذا  
كترع الحذف قبل الوصول الى الماء قوله ايضا اى آض ايضا بمعنى عاد عودا اى كان نسبة  
يدخل الى اللفظ محتاج الى التقدير كذلك اضافة الجزئيات الى الضمير الراجع الى اللفظ محتاج  
الى ذلك التقدير بالوجهين المذكورين قوله اى الذين هما انما اما اراد ان المراد  
بالانسان والفرس تمام حقيقتهما بقرينة كونهما مثالا لتمام الحقيقة على ما هو المذكور  
في التعريف سواء كان المراد من الجزئيات الجزئيات الاضافية كالانسان الكلى والفرس الكلى  
او الحقيقة كالانسان والفرس الجزئيين مثل زيد وعمرو وهذا الفرس وذاك الفرس فلا حاجة  
الى التزديد الذى ذكره الشارح فعلى هذا يكون المراد بالجزئي في التعريف ما يطلق عليه لفظ  
الجزئي على سبيل غوم المجاز حقيقيا وهو ما يمنع نفس تصوره عن وقوع الشركة او اضافيا  
وهو المندرج تحت الاعم هذا وكان انش احتراز عن استعمال المجاز في التعريف من غير قرينة  
سوى عدم انطباق المثال على الممثل على ما هو المتبادر من الجزئيات الجزئيات الحقيقية زديدا  
ردد اذ لو اراد بها الجزئيات الحقيقية والاضافية معا يلزم استعمال المشترك في معنيين لاسيما  
في التعريف وكان المحشى اختار الشق الثالث بان يقال المراد بهما تماما حقيقة الجزئيات حقيقة  
او اضافية فتمام الحقيقة شامل لهما من غير احتياج الى التزديد المذكور في تطبيق المثال لكن  
الاولى ما ذكره انش اذ اظ انهما مثالان للجزئيات لتمام حقيقتها والا لكانى ان يقول كالحيوان  
بالنسبة الى الانسان وما قيل من انه يحتمل ان يكون المراد كالحيوان بالنسبة الى افراد الانسان  
والفرس كزيد وعمرو وهذا الفرس وذاك الفرس على ان يعتبر هنا مضاف محذوف فيرد عليه  
انه بعد كونه خلاف اللفظ لا حاجة الى ايرادهما بل يكفي الواحد من المثالين والحق ان المثال  
ظ في التمثيل بالجزئيات الاضافية ولما كان المذكور فيما سبق هو معنى الجزئي الحقيقي وكان  
ذلك متبادرا في التعريف مع عدم انطباق المثال ح او رد الش ذلك التزديد وقدم ما هو الاظهر  
في المثال واورد بعده ما هو المتبادر من التعريف قوله الاضافية والحقيقة صفة الجزئيات  
قوله وكذلك المعنى اه يعنى ان معنى قوله كالمضاحك بالنسبة الى الانسان الذى هو تمام

لا قوة خيل



فهذا هو الوجه في الجواب لاما ذكره لبس بشئ لان هذا معنى كلامه كما قررناه والمجيب  
منه انه قال في تفسير قوله واللازم الثاني يعني ان المانع لا يصدق على نفسه لعدم المغايرة  
بل يصدق عليه اللامانع فانظر ان هذا عين الاحتمال الثالث الذي ادعى مغايرته لاحتمالي  
المحشى والمجيب منه انه بنى مأل جوابي المحشى عليه في المقامين ثم زعم انه مغاير له وانه  
خليق بان يجاب به ههنا فاعجب هذا المقال والعصمة من الحفيظ المتعال قوله بل هو  
كذلك اى سلب الشئ عن نفسه لبس بيج بل صدقه على نفسه مح لان ثبوت الشئ اه  
ترق من المنع الى الاستدلال على انتفاء المقدمة المنة بعد منعها ولعل السائل ادعى بدهة  
بطلان تلك المقدمة كما هو الاليج من الحزم بكونه محالا فنعلم المجيب اولا وابطالها بالدليل  
ثانياً وتوجها فاقيل من ان ابطال المقدمة بعد منعها غصب غير مسموع عند المحققين  
وان سمعه المحشى مدفوع على انه يقال لمثله النقص الاجالى الشبهى بخصوص الفساد  
فامر به سهل على من هو اهل قوله فان قلت اه نقض اجالى بالخراب والتخلف وتقريره  
انك زعمت ان صدق الشئ على نفسه مح لان ثبوت الشئ للشئ يستلزم المغايرة مع ان  
في قولهم الكلى ما لا يمنع نفس تصور مفهومه ثبوت الشئ لنفسه الثابت من غير مغايرة  
بينهما اذ الثابت عين المثبت له فيلزم صدق الشئ على نفسه وهو مح على ما ذكرت مع  
ان مثله مقبول عند الكل حتى قالوا ان ثبوت الشئ لنفسه ضرورى ولك ان تقرره بان الدليل  
المذكور مستلزم بخصوص الفساد اذ يلزمه ان يكون مثل قولهم الكلى ما لا يمنع نفس  
تصوره مستلزما للصح اعني صدق الشئ على نفسه وهو خلاف الواقع قوله قلت  
مفهوم الكلى اى لفظ الكلى اه حاصله ما لا يلزم ثبوت الشئ لنفسه وصدقه عليه ههنا  
اذ المراد بالكلى ههنا هو مفهوم الكلى باعتبار صدقه على كثيرين والمراد بما لا يمنع نفس  
تصوره هو المفهوم من حيث هو وهو مع قطع النظر عن الصدق المذكور  
وهذا القدر من المغايرة الاعتبارية كاف في مثله ولك ان تقول المراد من الموضوع الكلى  
بشرط شئ اعني الصدق على كثيرين ومن المحمول هو ما لا يمنع لا بشرط شئ  
ومن البين ان الثانى اعم من الاول وهو كاف في المغايرة اللازمة ولعل وجه التأمل  
المأمور به ان هذه الشبهة جارية فيما بين كل حد ومحدد بخلاف دفعها اذ لا يجرى  
في مثل الانسان الحيوان الناطق اذ المراد من كل منهما هو الماهية من غير اعتبار شئ  
آخر اصلا فالاولى في دفعها ان يقال الموضوع بمجمل والمحمول مفصل والتغاير بالاجمال  
والانفصال كاف في دفع لزوم الصح او يقال لا ثبوت لشيء على شئ في مثله حقيقة  
وانما الوجود هناك البيان وعلى الله التكلان وما قبل من ان الكلى له معنيان احدهما  
ما ذكره وهو مفهوم مجازى له والثانى ما لا يمنع نفس تصوره اه وهذا مفهوم حقيقى له والاول  
معنى لفظ الكلى دون مفهومه فلا كلام في صدق هذا المعنى عليه والمغايرة بينهما  
فلا يتوهم الاشكال المذكور على ما ذكره وانما ذلك اذا اخذ في بيان الكلى معناه الحقيقى  
اعني الثانى فبحسب دفع ما ذكره ولهذا امر بالتأمل ففيه ما فيه لان غرضه انما هو بيان  
حال حل المفهوم المذكور على مفهوم لفظه الكلى لاعلى لفظه يدل عليه سوق السؤال  
والجواب غاية انه لم يغير عبارة المص في تعريفه على ان السؤال والجواب المذكورين  
جاريان عند كونه تعريفا لمفهوم الكلى كما اعترف به القائل فلا يكون مثل هذا وجهها

التعريفين فلا يتوهم ان المتبادر من المنع المنع بحسب نفس الامر فلا بد ان يقال ما يمنع  
 نفس تصور مفهومه لان ذلك التبادر انما يكون لو لم يسبق تحرير التعريفين وقد  
 وضع الامر في ذلك لدى العيينين قوله ولو كان اى مفهوم لفظ الجزئى المعروف  
 بالتعريف المذكور كلياً يلزم ان يكون ما يمنع وهو الواقع في مفهوم الجزئى ما يمنع  
 وهو الواقع في مفهوم الكلى على معنى انه يلزم ان يكون المانع ليس بمانع على ما يشير اليه  
 في السؤال الا ترى فيلزم صدق الشئ على نقيضه وهو محال اذا النقيضان لا يتحدان  
 كما لا يجتمعان في امر واحد وقد عرفت آنفاً ان المنع بالنظر الى المفهومات الجزئية  
 وعدم المنع بالنظر الى مفهوم صادق عليها فالاول متصف بالثاني فلان مانعة بينهما كما اشار  
 اليه في الجواب قوله قلت اه منع الملازمة على تقدير ومنع استحالة اللازم على تقدير آخر  
 وتقريره ان اريد بقوله فيلزم صدق الشئ على نقيضه صدق الشئ على ما يصدق عليه  
 نقيضه فالملازمة ممة وان اريد صدق الشئ على نفس نقيضه فالملازمة مسئلة وبطلان  
 التالى مما اذ الشئ كما لا يمنع ههنا صادق على نفس نقيضه كما يمنع ههنا فعلى هذا يؤل  
 هذا الجواب الى ما شرنا اليه آنفاً قوله فواقع في غير موضع اى في غير موضع واحد بل  
 في مواضع كالشئ يصدق على الاشئ وكالممكن يصدق على الاممكن فان كلامنا الاشئ  
 والاممكن لكونه مفهوماً من المفهومات يصدق عليه انه شئ او ممكن قوله  
 فان قلت يلزم من هذا اى من كون ما يمنع ما لا يمنع ان يكون المانع لا مانع  
 لان كلامنا لا يمنع ولا مانع متصف بعدم المانعية وهذا بيان فساد آخر  
 بانه وان لم يلزم فيه صدق الشئ على نقيضه لكنه يلزم منه سلب الشئ عن نفسه  
 وهو محال فعلى هذا كل من السؤالين يؤل الى ابطال منع الشارح خلف النتيجة  
 واثبات بطلان النتيجة المذكورة الذى صدر من المستدل وقد عرفت انه معالطة  
 منشاؤها عدم الفرق بين المفهوم الكلى والمفهومات الجزئية والاول متصف  
 بعدم المنع لصدقه على المفهومات الجزئية المتصفة بالمانعية فغايتة صدق عدم المانع  
 على المانع فليس ههنا سلب الشئ عن نفسه قوله قلت الممة منع الملازمة  
 على تقدير ومنع بطلان اللازم على تقدير آخر كافى السابق وتقريره ان اريد بسلب الشئ  
 عن نفسه ان هذا ليس نفسه فالملازمة ممة وان اريد به ان هذا ليس بصادق على نفسه  
 وثابت له فالملازمة مسئلة وبطلانه مما والحاصل ان سلب الشئ عن نفسه بالمعنى الاول  
 ليس بلازم واللازم ههنا انما هو بالمعنى الثانى وهو ليس بمنع وهذا معنى قوله واللازم  
 الثانى لا الاول هذا وقد عرفت ان هذا الاراد كالايراد الاول ودفعه كما اشرنا اليه  
 فلا وجه لقوله واما بمعنى ان هذا ليس بصادق على نفسه لان هذا يشعر بكون قوله  
 ان يكون المانع لا مانع سلبية وقد تحققت انه موجبة معدولة اذ الوجود هنا اتصاف المانع  
 اعنى المفهومات الصادقة على المفهومات الجزئية بعدم المانعية بمعنى ان المفهوم  
 الصادق عليها شامل لجمعها غير مختص بها الا ان يكون معنى قوله المذكور ان هذا ليس  
 بصادق على نفسه بل الصادق هناك عدمه عليه والامر ههنا كذلك اذ لا مانع  
 يصدق على المانع ولعله قرره بما قرره لاجل الانتقال الى السؤال والجواب الا تبين فافهم  
 فاقبل من ان ههنا احتمالاً ثالثاً وهو ان المانع ليس بمانع على معنى لا يتصف بالمانع بل بعدم المنع



على الموجود الخارجى فالمطابق مفهوم هذا والمطابق بفتح الباء ذات الموجود الخارجى  
 فلا يلزم ان يكون الجزئية وصفا للموجود الخارجى وما يقال من ان كل ما فى الخارج  
 فهو جزئى فغناه انه اذا حصل فى العقل انصف بالجزئية وهذا بخلاف تصور  
 مفهوم الذات فانه اى مفهوم الذات من حيث انه متصور عين حقيقة النوع فهو غير مانع  
 من الشراكة فلا تعين هننا حتى يكون حيثية التطبيق على الموجود الخارجى داخلية  
 فيه فيلزم ان يكون الكلى جزئيا والحاصل ان اعتبار جزئية التعيين يقتضى ان يكون  
 حيثية التطبيق داخلية فى المفهوم كما فى الجزئى واعتبار عدم جزئيته يقتضى ان يكون  
 خارجه عنه كما فى الكلى فلا يرد عليه ان الكلى ايضا منطبق على الموجود الخارجى كما فى زيد  
 انسان فيلزم ان يكون جزئيا هكذا ينبغي ان يقرر هذا المقام قال الشارح قلت اه حاصله انه  
 ان كان المراد من المحكوم عليه فى التسمية هو ما صدق عليه مفهوم لفظ الجزئى فلا بد ح  
 ان يكون المراد من مفهوم لفظ الجزئى فى الصغرى هو الماصدق فذلك الصغرى ممنوعة كيف  
 وانها كاذبة بل سائلة مع ان ايجاب الصغرى شرط فى الشكل الاول وان امكن دفعه بمجعلها  
 معدولة كما هو الظاهر فعلى هذا لم يلزم النتيجة المذكورة من القياس المذكور  
 ايضا واولو ضوحه تركه الشارح لان ما لا يكون صفرا مسلما لا يكون نتيجته مسلما ايضا  
 وان كان المراد من المحكوم عليه مفهوم لفظ الجزئى كما هو الواقع فالقياس المذكور على  
 تقدير تسليم انتاجه بناء على ان صفرا ه ح تكون طبيعية والطبيعية وان لم تكن متبعة  
 اذا كانت كبرى كما صرحوا فى باب المغالطة لكنها متبعة اذا كانت صغرى كما صرح به  
 بعضهم فتح يكون نتيجته حقة فدعوى الخلف فيها ممنوع جدا وهذا من لم يفهم الكلام  
 وزعم ان ههنا تقريرين آخرين فلم يتصور بالعين بل كل ما يمكن ان يقرر ههنا فهو  
 داخل فى تقرير العلامة كما لا يخفى على ذوى الفطنة قوله مفهوم لفظ الجزئى اجتزاعا عن  
 المفهومات الجزئية المانعة عن الشراكة من مفهوم زيد ومفهوم عمرو وغيرهما وفيه  
 اشارة الى ان لفظ الجزئى فى الموضوعين من الشرح على حذف مضاف كما اشرنا اليه  
 فى اثناء التقرير قوله ما يمنع عن وقوع الشراكة اى مفهومه ذلك لانه شامل للجمع  
 المفهومات الجزئية المانعة من وقوع الشراكة فيها واو كان الجزئى كليا كما زعمه المحبب  
 ومن شأنه المنع كما هو مقتضى تعريفه يلزم ان يكون ما يمنع ما لا يمنع اذا لا وصف  
 الجزئى والثانى وصف الكلى فلو كان الجزئى كليا يلزم المحذور المذكور فحاصله  
 اثبات ما فى النتيجة المذكورة من الخلف بانها لو كانت مستقيمة لزم صدق  
 الشيء على نقيضه وهو مح واقول لعل هذه مغالطة نشأت من اشتراك لفظ المنع بين  
 المفهومات الجزئية وبين مفهوم لفظ الجزئى فيصدق على الكل انه مانع لكن من البين  
 ان المنع فى الاول بالنظر الى ما صدق عليه مفهوم لفظ الجزئى وفى الثانى بالنظر الى مفهوم  
 لفظ الجزئى فلا يلزم ههنا صدق الشيء على نقيضه قطعا لان احدهما ليس نقيض  
 الآخر لكون المراد من احدهما نفس المفهوم ومن الآخر ما صدق عليه ذلك المفهوم  
 ومن شرط التناقض الاتحاد فالمنع صفة الماصدق وعدم المنع صفة المفهوم فلا تناقض هذا  
 ومن هذا يظهر ان هذا قريب الى المغالطة التى اوردها الش ههنا ثم ان المراد من قوله ما يمنع  
 عن وقوع الشراكة اه منع المفهوم من حيث انه متصور فى الذهن كما سبق بيانه فى تحرير

على العفلة عن المقام اذ الكلام ههنا في المنع وعدمه وكل منهما ناش عن الاعتبار المذكور  
 وحيث لا اعتبار فلا منع ولا عدم المنع نعم قد تقرر في محله ان الماهية لا بشرط شيء اعم  
 من الماهية بشرط شيء ومن الماهية بشرط لاشي لكن الكلام ههنا ليس في ذلك فتدبر  
 والله الموفق لما هنا لك قوله فلا يكون اي تعريف الكلبي مانعا ولا مانعا وقد بينا  
 وجهه وفي بعض النسخ فلا يكون جامعاً ولا مانعاً وفي بعضها فلا يكون مانعاً ولا جامعاً  
 فواحد من كلنا التسخين اشارة الى تعريف الكلبي والاخر الى تعريف الجزئي والكل  
 غلط نشأ من عبارة الشرح وصوابه مانعا ولا مانعا وتفسيره ما بيناه قوله ايضا  
 اي كما لا يحصل فائدة الاحتراز عن مثل الواجب اذا اكتفى بقيد النفس وقد سبق ولعله  
 اخبر بان هذه الفائدة لاجل تأخر قيد التصور عن قيد النفس في التعريف اولان  
 الاكتفاء بقيد النفس يستلزم ايضا خروج الكلمات الفرضية بخلاف الاكتفاء الثاني  
 فكان الاكتفاء الاول اقوى فسادا من الثاني وما قيل من ان الاكتفاء الثاني لا يستلزم  
 محذورا على سبيل القطع بل زيادة قيد النفس بعد قيد التصور اتماهي لدفع الوهم المرجوح  
 على ما حققه شارح المطالع ومحمب الشريفة فهو وان كان وجه التأخير هذه الفائدة  
 لكنه لا يرضي به الشارح العلامة والمحشي كما عرفت لتحقيق المقام في شرح الشرح  
 فتذكر قوله مانع ذكره باعتبار ان اضافة الضميمة الى البرهان بانية او باعتبار ان التاء  
 في الضميمة لازمة للكلمة فتذكرها وتأتيه سببان والا فاطاها ان يقال مانعة قوله ايضا  
 اي كان اعتبار الوجود الخارجي مانع او المعنى لكانه بدون ضميمة البرهان مانع اذ عدم  
 ضميمة البرهان لازم لاعتبار الوجود الخارجي وقد اشرنا اليه قوله لاحقا فان  
 عدم الخفاء لا يدخل فيه للانصاف وان فهم ذلك من كلام الشارح بناء على ان تعليق  
 عدم الخفاء بالمنصف يشعر بعلمية ما خذ الاشتقاق اعني الانصاف لعدم الخفاء وظاهر  
 انه لا دخل له في ذلك اذ رب شخص يكون منصفا ويحفي عليه ذلك لعدم فطنته اولا عدم  
 تأمله وتفكره ورب شخص لا يكون منصفا ولا يكون المقام خافيا عليه لفطنته اولا تأمله  
 وتفكره فلا بد ان يقال بما يكون علته لعدم الخفاء مثل ان يقال كالا يخفى على الفطن او  
 المتأمل او المتفكر او غير ذلك ويمكن ان يقال الانصاف من آثار الفطنة او التأمل والتفكر  
 فلهذا من قبيل ذكر اللازم واردة الملزوم وانما قال ما قال اشارة الى ان هذا المقام غير خفي  
 على منصف فطنا او غيره ومتأملا او غيره وفيه من المبالغة ما لا يخفى وقبل الانصاف له مدخل  
 في الظهور اذ العناد يمنع ادراك المقدمات على الوجه اللائق فيكون الانصاف سببا للتأمل  
 على ان في كلام الشارح حذفا وهو المتأمل او الفطن وفيه اننا لانم ان العناد يمنع ادراك  
 المقدمات قال الله تعالى الذين آتيناهم الكتاب يعرفونه كما يعرفون وكان الانصاف سببا للتأمل  
 ليس بكلبي بل جزئي وعكسه اي كون التأمل سببا للانصاف اظهر كما اشرنا اليه واما حال  
 الحذف فخرى ان يحذف من البين قال الشارح فان مفهومه الذات اي الماهية الغير المانعة عن  
 الشراكة مع التعيين اي ما به الامتياز يعني ان مفهومه هذا المجموع وباعتباره يمنع الاشتراك فهو  
 جزئي مشخص في الذهن ولعل الشخص الذهني انما نشأ من حيث تطبيق ذلك المفهوم  
 على الموجود الخارجي فبئس التطبيق داخل في ذلك المفهوم كما اشار اليه بقوله كما يمنع  
 تصور نفس تصور الهذبة اي مفهوم هذا من حيث انه متصور في الذهن من حيث تطبيقها

لا قيد تعريف بعض لهذه القائل حيث  
 اختار ما مال اليه المحققان المذكوران  
 ثم زعم ان المحشي لو قدم هذه الفائدة  
 لكان اقيد ولم يشعر انه لو كان الامر  
 كما مال اليه واختاره هذا القائل  
 لكان تأخير هذه الفائدة مناسباً لهذا  
 م

لا فيه لطيفة

م



كالبرهان في الواجب فخرج عن التعريف مثل الواجب لان تصور مفهومه مع  
ضميمة البرهان مانع كما سبق والظاهر المتبادر من اسناد المنع الى التصور استقلاله  
في ذلك فيحمل عليه فلا يخرج عن التعريف مثل الواجب فن زيادة النفس انما هو  
لازالة الوهم المرجوح وزيادة التوضيح لا لزومه انتهى والحق مع الشارح العلامة  
لانا لان سلم ان المتبادر من اسناد المنع الى التصور استقلاله في ذلك المنع بل المتبادر منه كونه  
في العقل سواء كان مستقلا او لا على ان هذا جار في الاكتفاء بقيد النفس اذ لو قيل لا يمنع  
نفس مفهومه كان المتبادر منه استقلال المفهوم في ذلك المنع مع قطع النظر عن كونه  
متصورا في العقل بل بالنظر الى الوجود الخارجي فخرج مثل الواجب فلا بد من زيادة  
قيد التصور لزالة هذا الوهم فاهو جوابه فهو جوابنا مع ان امثال هذا الوهم تكفي  
في انتقاض التعريف كبق لا وقد اوردوا عليه النقص بالمواد المفروضة فلا يلتفت ههنا  
الى قول من يؤيد جانب السبب وشارح المطالع وقوله واما ذكر المفهوم جواب عما قيل  
انك قد حققت لزوم قبدي النفس والتصور فهلا يكون قيد المفهوم مستدركا بل مستلزما  
للزوم ان يكون المفهوم مفهوم وحاصله ان المحذورين انما يلزمان ان لو كان مورد القسمة  
المفهوم وقد عرفت انه اعتبر بالقسم المجازي فورد القسمة اللفظ فلا يلزم الاستدراك  
ولان يكون المفهوم مفهوم قوله لان نفس مفهوم ما شاع يعني انه لو قيل ما لا يمنع  
نفس مفهومه عن وقوع الشركة كان المتبادر منه ان ذلك باعتبار الوجود الخارجي  
فيخرج عن التعريف مثل الواجب والكميات لقرضية لان نفس مفهوم ما باعتبار الوجود  
الخارجي مانع عنه اما مثل الواجب فلعدم اشتراكه فيه واما الكميات لقرضية فلعدم وجودها  
فيه كما اشار اليه الشارح والقول بان اعتبار الوجود الخارجي نافي عن البرهان الى مفهومه  
فيكون معنى التعريف لا يمنع نفس مفهومه من غير ضميمة البرهان عن وقوع الشركة  
وظاهر ان المنع في الواجب انما هو باعتبار ضميمة البرهان لا بدونها فيدخل الواجب  
ح في التعريف ليس بشيء بل هو من اشتباه اللازم بالزوم فغايتها ان اعتبار الوجود  
الخارجي يلزمه عدم ضميمة البرهان فالمحوظ في التعريف حين الاكتفاء بقيد النفس  
انما هو الاول لا الثاني من البين ان احدهما ليس عين الآخر ولا مساويا له وقوله ولو كان  
المراد نفس المفهوم اه كانه جواب عما قيل فلم لا يجوز ان يكون المراد نفس المفهوم  
من غير اعتبار شيء اصلا لا الوجود الخارجي ولا الوجود الذهني فاجاب بهذا وحاصله  
ان المراد لو كان نفس المفهوم من حيث هو هو مع قطع النظر عن الاعتبارين لزم ان  
لا يكون التعريف مانعا ولا مانعا اي لزم ان لا ينصف باحدهما اذا انصاف باحدهما  
فرع احد الوجودين ضرورة ان ثبوت الشيء للشيء فرع ثبوت المثله ان ذهنا فذهن  
وان ظاهرا فآخارج ومن البين ان نفس المفهوم مع قطع النظر عن كلا الاعتبارين لا يثبت له  
في احد الوجودين بالنظر الى ما هو اللازم ههنا من المنع وعدمه عن وقوع الشركة  
فيكون ذلك المفهوم معدوما مطلقا فيجوز ارتفاع المانع والامتناع عنه قطعيا  
وما قيل من انه لا يلزم من عدم اعتبار شيء اعتبار عدمه اذ الاول اعم من الثاني فلا يكون  
ذلك المفهوم معدوما مطلقا فلا يجوز ارتفاع المانع والامتناع عنه فالصواب ان يقال  
من اعتبار عدم شيء ولذا فسر هذا القول بعضهم بقوله اي بشرط اعتبار شيء فبني

واما ما وقع في بعض نسخ هذا  
القائل من قوله لا ينافي بلا ضميمة  
البرهان بلاء النافية في قوله لا ينافي  
ففساده اظهر من ان يجني

فخلاف الواقع وان اراد مذهب الحكماء فكذلك خلاف الواقع ايضا وان اراد الخلط  
 بين المذهبين فقد وقع فيما وقع اعلم ان الكلّي منقسم الى ستة اقسام لان افراده المتوهمة  
 اما ان تكون متمتعة الوجود في الخارج كشرىك الباري او تكون ممكنة الوجود وح فاما  
 لا توجد في الخارج اصلا كالاعتناء او يكون بعضها موجودا فيه وح اما ان يكون الموجود  
 منها واحدا فقط اما مع امتناع الغير كالواجب تعالى واما مع امكانه كالشمس واما ان  
 يكون الموجود منها كثيرا وح فاما ان يكون متناهيًا كالكوكب السبعة السيارة او غير  
 متناه كالنفوس الناطقة على مذهب الحكماء بشاء على ان النفوس الناطقة المفارقة  
 عن الابدان غير متناهية بالفعل عند هم ولكونها مجتمعة غير مرتبة لا يجري فيها التطبيق  
 عندهم على ما قرر في الحكمة فلا يلتفت الى ما قبل ههنا هذا ولا يصح تمثيل هذا القسم  
 السادس بالاعداد وعلومات الله تعالى الغير المتناهين فان اللاتناهى فيهما بمعنى  
 لا تنف عند حد باتفاق الحكماء والمتكلمين ثم اعلم ان كلية الكلّي انما هي بالقياس الى افراده  
 لا بالقياس الى المحل القسائم هو به اذا كان من العرضيات نحو البياض فان كليته انما هي  
 بالقياس الى بياض هذا الجسم وذلك الجسم وغير ذلك دون الجسم القسائم هو به وكالعلم  
 فان كليته انما هي بالقياس الى علم زيد وعلم عمرو وهكذا بالقياس الى زيد وعمرو مثلا  
 ومن ههنا تسميهم بقواون ان حل الكلّي على جزئياته حل المواظاة اى الحل به هو  
 ولا يعتبر فيه حل الاشتقاق ولا الاعم فلا يكون البياض مثلا كليا الابصدقه على بياض  
 هذا الجسم وذلك الجسم وكذا لا يكون العلم كليا الابصدقه على علم زيد وعمرو وهكذا  
 واما حل البياض على هذا الجسم وذلك الجسم وحل العلم على زيد وعمرو وحمل الاشتقاق  
 فيقال هذا الجسم ابيض وذلك الجسم ابيض وزيد عالم وعمرو عالم او حل ذه فيقال هذا  
 الجسم ذو بياض وزيد ذو علم حقق ذلك في محله وههنا كلام لا يخمله المقام قال الشارح  
 العلامة ان في الاكتفاء بالنفس او التصور لا يحصل هذه الفائدة اى الاحتراز المذكور كانه  
 جواب عما قيل انك خصصت الفائدة المذكورة بمجموع اقتيدن فهلا يحصل تلك الفائدة  
 بالاكتفاء باحدهما وحاصل الجواب انه لا يحصل تلك الفائدة بالاكتفاء باحدهما اما  
 في الاكتفاء بالتصور فلانه اذا قيل لا يمنع تصور مفهومه كان ظاهرا في العقل اذا  
 التصور لا يكون الا فيه ومن البين انه لا يمنع ضمنية البرهان فخرج عن تعريف الكلّي  
 مثل الواجب تعالى لان تصور مفهومه مع ضمنية البرهان يمنع وقوع الشر كة فيه  
 وانما ظهر انه لا يخرج عن التعريف الكليات القرضية لان تصور مفهوماتها غير مانع  
 ولا تصور فيها ضمنية البرهان واما في الاكتفاء بالنفس فلانه اذا قيل لا يمنع نفس مفهومه  
 كان ههنا متبادرا بالنظر الى الخارج فخرج عن التعريف مثل الواجب والكليات  
 القرضية لان نفس مفهوماتها مانعة من الشر كة بالنظر الى الخارج كما اشار  
 اليه الشارح آتفا والحاصل ان التصور ظنى العقل والنفس متبادر في الخارج فبايهما اكتفى  
 لا يحصل الاحتراز المذكور فلو ترك القيدان وقيل لا يمنع مفهومه فبالاولى ان لا يحصل  
 الفائدة المذكورة وقوله كما لا يخفى للمصنف كانه تعريض لشارح المطالع والشرىف حيث قال  
 ما حاصله ان زيادة النفس لازالة الوهم لا لوجودها اذ لو قيل لا يمنع تصور مفهومه يفهم  
 من اسناد المنع الى التصور ان له مدخلا فيه اما بالاستقلال او بانضمام امر آخر اليه



في انفسها اعني امتناعها عن الاشتراك في نفس الامر وعدم امتناعها عنه ولم يجعلوا  
تلك المذكورات داخلية في الجزئيات بناء على ان مقصودهم هو التوصل ببعض المفهومات  
الى بعض وذلك انما هو باعتبار حصولها في الذهن فالمناسب لغرضهم انما هو اعتبار  
احوالها الذهنية هذا قوله ولا يتقضاى التعريفان عطف على قوله يدخل اى وحتى  
لا يتقضا ونون التثنية ساقطة وفي بعض النسخ فلا يتقضان بالنون فهو تفرع على ما  
تقدم قوله من مسامحاته جمع مسامحة وهى استعمال اللفظ في غير معناه المتبادر  
لوضوح الامر فيه وانما حمله على المسامحة دون المجاز لانه مشروط بالقرينة والعلاقة  
مع انه يجب الاحتراز عنه في التعريفات كذا قيل وفيه تأمل قوله من حيث القاعدة  
العربية اى من حيث مراعاتها قوله اذ على اعتبار العربية اى على اعتبار قاعدتها  
قوله يجب ان لا يكون الكثيرون اقل من ستة بناء على ان الكثيرين جمع كثير وهو  
لا يطلق على اقل من اثنين واقل افراد الجمع ثلاثة فيكون الانسان ثلث مرات ستة ولولم  
يطلق الكثير على اقل من ثلاثة كما عند بعضهم يجب ان لا يطلق الكثيرون على اقل  
من تسعة ولو بنى الكلام على ان اقل الجمع اثنان كما ذهب اليه بعضهم يجب ان لا  
يطلق الكثيرون على اقل من اربعة على الاحتمال الاول في الكثير وعلى اقل من ستة  
ايضا على الاحتمال الثاني فيه قوله وان يكون من ذوى العقول وما جاء من غيرهم  
من الجمع بالواو والياء والنون فتشاذ لا يقاس عليه كما بين في النحو قوله وان يكون  
الجنسية والنوعية اعل وجه التخصيص كونها اشهر الكلمات وابقها مقبس عليها  
فقوله باعتبار الصديق معناه باعتبار امكان فرض الصديق كما بينه آتيا فاقبل من ان  
هذا المحذور يجرى في كل كلى حتى الفرضيات فلا وجه لتخصيص المذكورات بالذكر  
ساقط على ان النوعية يمكن ان تكون شاملة للكليات الفرضية نعم يمكن ان يقال ان هذا  
يقضى ان يوجد لفظ الكثيرين في تعريف الجنس والنوع والفصل جميعا مع انه لا يوجد  
الا في تعريف الاولين الا ان يقال انهم وان لم يذكره في تعريف الفصل لفظا لكنه  
مذكور فيه معنى قوله اذ لا يوجد صفة الكثرة اه فاحاد هذا الجمع كل اثنين اثنين وهذا  
تعليل للاخير وترك تعليل الثاني لظهوره من النحو واما تعليل الاول فاشترنا اليه آتيا  
كما نقل عنه في الحاشية قيل ان علة الاول تنوقف على امرين احدهما ان اقل الجمع ثلاثة  
وهو شائع والثاني ان صفة الكثرة لا توجد في اقل من اثنين وهذا مستفاد من هذا التعليل  
فلذا لم يتعرض لتعليل الاول وجعله علة الاول بملاحظة الشائع بعيد مع ان الاخير طالب  
للعلة ايضا بل تعسف جدا قال الشارح العلامة وهذا المنع اى المنع من حيث النظر الى الوجود  
الخارجي قال الشارح اما بان لا يكون له وجود خارجي وذلك بان يكون المنع مسلطا الى قيد  
الوجود الخارجي فافهم قال الشارح واما بان يكون له وجود خارجي غير مشترك وذلك بان  
يكون المنع مسلطا على وقوع الشركة ثم ان انتفاء الاشتراك امام امكان الغير او مع امتناعه  
فقوله كالشمس الظاهر انه مثال على الاحتمال الاول كما يشهد به الكتب المنطقية ويحتمل  
ان يكون مثالا على الاحتمال الثاني كما يقتضيه القواعد الحكمية كما بينا ذلك في حواشينا  
على العقائد الجلالية فاقبل ههنا من انه يحتمل المذهبين مذهب امكان شمس آخر  
خارجي ومذهب امتناع شمس آخر خارجي ان اراد من المذهبين مذهبي المنطقيين

٧ واقبل من انهم انما اخطاروا بجمع  
الكثرة وقالوا اكثر من اشارة الى ان جمع  
الكليات متساوية باعتبار التصور  
الكل من كلى الا وهو صادق  
حتى انه ما من كلى الا وهو صادق  
على ذوى عقول متكررة بنفس الامر  
وان كان مباثا اليها محسباً على المؤثر  
واما اختيار صيغة الذكر على المؤثر  
فليكونه اشرف هذا فلا يخفى انه  
نصرف على خارج عما يتعلق  
بالعبارة فالحق انه محمول على المسامحة  
كما اشار اليه المحشى

قالوا في حد العلم حصول صورة الشيء في العقل مع ان الصورة الحاصلة من الشيء لا تكون  
 الا في القول بان الاستدراك المذكور مندفع بان يجعل كلمة في متعلقة بقوله لا يمنع اه  
 بعيد جدا ويرده ايضا قولهم حصول صورة الشيء في العقل قوله اي اشتراكه بين  
 كثيرين الخ لما كان تفسير الشارح مقتضيا لكون الشركة من جانب الافراد لان جانب  
 المفهوم مع ان الظاهر ان يكون الامر بالعكس فسمه بذلك والظاهر انه تفسير باللازم  
 لان كون الافراد مشتركا في المفهوم يلزمه كون المفهوم مشتركا بين الافراد واعل الشارح  
 ظن التساوي بين الامرين ففسر باحدهما ههنا وبالاخر في تعريف الجزئي لكن  
 الظاهر ما اشار اليه المحشي قوله امكان فرض صدقه على كثيرين اه بناء على ما  
 حققه الشريفي وغيره من ان الكلية امكان فرض الاشتراك والجزئية استحالة فان قلت  
 فعلى هذا يكون الجزئي داخل في تعريف الكلي لان كل جزئي يمكن فرض صدقه على  
 كثيرين بمجرد النظر اليه لصحة وقوعه مقدما للشرطية مثل قولنا ان كان زيد صادقا  
 على كثيرين كان كليا لجميع الجزئيات يكون داخل في تعريف الكلي فلا يكون مانعا  
 بل لا يكون تعريف الجزئي جامع ايضا قلت الفرض ههنا بمعنى التجويز اي الحكم  
 بالجواز لا بمعنى التقدير المعنوي في مقدم الشرطية ولا شك ان العقل اذا جرد النظر  
 الى المفهوم عن الخصوصيات يحكم في البعض يجوز صدقه على كثيرين فهو الكلي  
 وفي البعض لم يحكم به فهو الجزئي وقد قال شارح المطالع ٩ بان ما نحن فيه فرض ممتنع  
 بالوصف وما وقع مقدما للشرطية فرض ممتنع بالاضافة فالعرض والمفروض في الجزئي  
 الغير الواقع مقدما للشرطية كلاهما محالان والفرض فيما وقع مقدما للشرطية ممكن  
 وان كان المفروض ممتنعا فالحاصل ان مجرد فرض صدقه على كثيرين لا بالفعل ولا في  
 نفس الامر بل بالامكان كاف في اعتبار الكلية وفي الجزئية لا بد ان يكون ذلك الفرض  
 ممتنعا ايضا ولا كذلك ما وقع مقدما للشرطية قوله لا اشتراك في الواقع وان اعتبره  
 بعضهم لكن الحق عند المحققين ومنهم الشيخ ما اشار اليه المحشي قوله حتى يدخل  
 الكليات الفرضية فالشريف في الحاشية الصغرى هي اي الكليات الفرضية التي  
 لا يمكن صدقها في نفس الامر على شيء من الاشياء الخارجية والذهنية كاللشيء فان كل  
 ما يفرض في الخارج فهو شيء في الخارج وكل ما يفرض في الذهن فهو شيء في الذهن  
 ضرورة فلا يصدق على شيء منهما انه لشيء وكالا يمكن بالامكان العام فان كل مفهوم  
 يصدق عليه في نفس الامر انه ممكن عام فبمتنع صدق نقيضه في نفس الامر على مفهوم  
 من المفومات وكالا وجود فان كل ماهو في الخارج فهو موجود فيه وكل ماهو  
 في الذهن فهو موجود في الذهن فلا يمكن صدق نقيضه على شيء اصلا لكن هذه الكليات  
 الفرضية مع امتناع صدقها على شيء لا يمنع العقل بمجرد حصولها فيه عن فرض الاشتراك  
 بين كثيرين بل يمكنه فرض اشتراكها بمجرد حصولها مع قطع النظر عن شمول نقيضها  
 لجميع الاشياء وانما اعتبر انقوم في التقسيم الى الكلي والجزئي حال المفومات في العقل  
 اعني امتناعها عن فرض العقل لاشتراكها بين كثيرين وعدم امتناعها عنه فجعلوا  
 امثال مفهوم واجب الوجود ونقيض المفومات الشاملة بجميع الاشياء الذهنية  
 والخارجية المحققة والمقدرة داخل في الكليات دون الجزئيات ولم يعتبروا حال المفومات

لهذا السؤال والجواب مشهودان  
 فيبينهم ههنا  
 واقول كلام شارح المطالع وان كان  
 في الكليات الفرضية لكن لا فرق  
 بينها وبين امثال الشرطية المذكورة  
 في كون الفرض فيها فرض ممتنع  
 بالاضافة فلذا لا بد ان المقام بما قرره فيه  
 مفيد



في المركب بتركيب اللفظ بل بدلالة جزء اللفظ على جزء المعنى فمن ابن يفهم منه ان الافراد  
 والتركيب صفتان للمعنى اولا وبالذات بل هو صريح ايضا ٧ فيما اشار اليه المحشى وقد قال  
 الشريف في الحاشية الصغرى ان الافراد والتركيب صفتان للالفاظ اصاله وبوصف  
 المعاني بهما تبعا فبقال المعنى المفرد ما يستفاد من اللفظ المفرد والمعنى المركب ما يستفاد  
 من اللفظ المركب وبعبارة اخرى المعنى المركب ما يستفاد جزؤه من جزء اللفظ والمعنى  
 المفرد ما يستفاد جزؤه من جزء اللفظ فالحق ان كلام المحشى لا يخفى عن متأنه ثم انه قد نقل  
 عن الشيخ الرضى ان الافراد والتركيب صفتان لللفظ عند المنطقيين والمعنى عند النحاة  
 وهذا يؤيد ايضا ما ذكره المحشى ههنا فعلى هذا لو بنى كلام الش العلامة في الافراد  
 والتركيب على ما ذهب اليه النحاة كما نقله الرضى لم يكن بعيد من وجوه لا تخفى قال الش  
 العلامة اى لا يمنع مفهومه لما كان ظاهرا العبارة ان غير المانع من الشركة هو تصور  
 المفهوم مع ان المتبادر من التصور المضاف الى المفهوم المعنى المصدري ولا يتصور  
 كونه مانعا اشار بهذا التفسير الى ان اسناد المنع الى التصور اسناد مجازى وان المراد عدم  
 منع ذلك المنع من حيث انه متصور وانما عدل الى المجاز تنبيها على ان مدار المنع وعدمه  
 هو التصور هذا ولك ان تقول فسر بهذا اشارة الى ان التصور بمعنى التصور واضافته  
 الى المفهوم بيانية وتعلق المنع بالتصور يشعر بالحبيثة وما قبل من ان نفس التصور لقيامه  
 بالنفس الجزئية جزئى لكون جزئية المحل مستلزما لجزئية الحال فمح لا يصح الانقسام  
 الى الجزئى والكلى فلا يخفى ما فيه لانه يقتضى ان يصح بقاء تعريف الجزئى على ظاهره مع  
 انه محتاج الى هذا التفسير ايضا قطعاً على ان المقسم في الحقيقة عبارة عن المفهوم الذى  
 حصل في العقل فلا يناول الجزئى كما صرح به شارح المطالع في الابحاث التى اوردها ههنا  
 والحق ان ما ذكره القائل لا يتعلق بما ذكره الشارح ههنا فالوجه فيه ما ذكرناه وامامنا ذكره  
 شارح المطالع فدفعه محتاج الى كلام طويل لا يلبق ابراده ههنا قوله اى بمجرد انه  
 متصور ظن المحشى ان بيان الش قاصر عن تفسير لفظ النفس الواقع في عبارة المسئ  
 ففسره بذلك واشار بالباء السببية الى ان كلمة حيث للتعليل لا للتفديد لكن الظاهر ان بيان  
 الشارح بقيد ما افاده لفظ النفس لان الظاهر ان الحبيثة تعليلية فتفيد ان المنع وعدم المنع  
 انما هو من هذه الجهة لا من غيرها وهذا المعنى بعينه مفاد لفظ النفس فلا غبار في تفسير الش  
 الا ان يقال ان مراده بيان هذا المعنى لا تعريفه بل هو الذى لا يخفى على ما يفيد  
 قيد النفس وحاصل معنى الكلام على التفسيرين ان الكلية والجزئية لا يلاحظ فيهما  
 امر خارج عن المفهوم مثل ملاحظة البرهان والوجود الخارجى فيظهر به ان الكلية  
 والجزئية من المعقولات الثانية العارضة للماهية بشرط حصولها في العقل وقيد  
 في الذهن بما لاحاجة اليه وان كان فيه فائدة من حيث ان فيه تنصبصا على ان الكلية  
 من نواتي المعقولات قبل لم يقبل بما لا يصح له الجوارح التصور على المعنى اللغوى فعنى انه  
 متصوراته ذو صورة ولا يخفى ان المعنى اللغوى وان كان متبادرا في عبارة المتن لكن بعد تفسير  
 الش لا يبق له وجه قوله فتأمل اشارة الى ان حق الحدود التامة الاسمية ان يذكر فيها جميع  
 القبولات المتغيرة في معرفتها بالمطابقة والتصریح اذا لاكتفاء بالتضمن والالتزام بما يورث فيها  
 نقصانا وقد تقرر ان القبول الواقعة في التعاريف قد تكون موضحة ويدل على ما قررنا انهم

٧ الا يرى الى قوله فانما كان المعنى  
 واحداً بان لا يدل الجزئ من اللفظ  
 فقد جعل جزئ المعنى سبباً لكون  
 اللفظ مفرداً وهذا ادل دلائل على ما  
 قرناه كما اشار اليه ان كون المعنى  
 الصغرى والخفى عند المناطق انما هو  
 مفرداً ومركباً عند اجزاء اللفظ على  
 بالنظر الى دلالة اجزائها عليها فها  
 اجزائه وعدم اصاله وان كان  
 صفتان للالفاظ اصاله في المعنى  
 نظراً الى الاصلى الا يرى انهم  
 ولا كذلك الكلية والجزئية من المعقولات  
 جعلوا الكلية والجزئية من المعقولات  
 الثانية دون الافراد والتركيب جعلوا  
 على ما ذكرنا ايضا انهم مباحث  
 مباحث الافراد والتركيب من مباحث  
 الالفاظ ومباحث الكلية والجزئية  
 من مباحث المعاني فراجع  
 الى مثل الشريعة







هذا القسم وقد سبق منا ان ههنا قسما آخر ما لا يكون للفظ جزء ولا معناه جزء كق  
 علما لبيسط فهذا البيان صار اقسام المفرد سبعة كما حققه بعض المحققين ٨ الاربعة كما عند  
 الجمهور ولا خمسة كما عند الشارح ولا ستة كما عند صاحب القسطاس والظاهر ما اشار اليه  
 الشارح لقلة جدوى القسمين المذكورين مع امكان اندراج القسم الثاني في بيان الش  
 سابقا كما اشيرنا اليه فتذكر قال الش العلامة وبالحجارة الاجسام المعينة اى بالتعين  
 النوعى اعنى التجريدية بناء على ان اللام للعهد الذهبى وتعين فرد ما يكون نوعيا لاشخصيا  
 ومعنى التعيين النوعى ان المرمى من نوع الحجر لامن نوع آخر لان النوع متعين في ضمن تعين  
 المفرد كما توهم ٣ اذ لا تعين للفرد ههنا حتى يكون النوع متعينا في ضمنه مع ان تعين الفرد لا يقتضى  
 تعين النوع فالحق ان التعيين النوعى ههنا بمعنى ان المرمى حجر لاشجر مثلا وذلك كاف ههنا  
 قال الش العلامة لان القصد مصدر اه حاصله ان مقصود المص ههنا تقسيم اللفظ الى  
 المفرد والمركب حيث صدر الكلام باللفظ المنقسم الى قسمين وتعريف المفرد والمركب  
 تبعي واستطردى ولك ان تقول ان مقى المص من قوله وهو الذى اه في الموضعين بيان وجه  
 الانحصار وان لم يصدره بالام التعليل فالق انما هو التقسيم والتعريف ضمنى بحيث يحصل  
 من التقسيم تعريف كل قسم على ما تقرر من ان التقسيم قد يتضمن تعريفات الاقسام وعلى  
 كل تقدير يتدفع ما يمكن ان يورده ههنا من ان قوله والتعريف ضمنى غير صحيح لكون كلام  
 المص صريحا في تعريف كل منهما ووجه الاندفاع ظ مما قررنا قوله لانه عدمى لكونه عبارة  
 عن عدم ارادة دلالة جزئية على جزء معناه ومفهوم المركب وجودى لكونه عبارة عن ارادة  
 دلالة جزئية على جزء معناه والاعدام لكونها مضافة الى ملكاتها المتعارف بملكاتها لان  
 معرفة المضاف موقوفة على معرفة المضاف اليه ثم ان حاصل مفهوم المركب تحقق القيود  
 الخمسة فيه وحاصل مفهوم المفرد عدم تحقق هذا المجموع سواء اتى بعضها او جميعها وقد  
 سبق ما يتعلق به والملاك جمع ملكة وهى كيفية راسخة في النفس والكيفية هيئة في الشئ  
 لا تقتضى لذاتها قسمة ولا نسبة وهو اربعة اقسام كصفات كصفات راسخة او غير راسخة  
 وكصفات نفسانية حالات كالكتابة في استثناء الخلقة وملكات كالكتابة بعد الرسوخ  
 والعلم وغير ذلك وكصفات استعدادية وكصفات مختصة بالكميات كالمثلثية والمربعية  
 والنقصية صلب في الحكمة فظهر ان الملكية كيفية راسخة في النفس ههنا قوله بالمعنى  
 المذكورة ههنا اى في المنى اوصاف للفظ ولا تصدق على المفهوم وذلك لان المفرد  
 ما لا يراد بالجزء منه دلالة على جزء معناه والمركب ما يراد اه فهما وصفان للفظ ولو كانا  
 وصفين للمفهوم يلزم ان يكون لجزء المعنى دلالة على جزء المعنى وعدم دلالة عليه وهو وظ  
 البطلان وكذلك مفهوم الكلى ههنا ما لا يمنع نفس تصور مفهومه عن وقوع الشركة  
 والجزئى ما يمنع نفس تصور مفهومه عن الوقوع وظ ان هذين المفهومين وصفان  
 للفظ ولو كانا وصفين للمفهوم يلزم ان يكون للمفهوم مفهوم وهذا واضح وما فسادا  
 والحاصل انه على هذا التقدير يلزم ان يكون في الاولين المعنى معنى وفي الاخيرين يلزم ان يكون  
 المفهوم مفهوم والكل فاسد قوله قلت المق اى مقصود الش ان المعانى الحقيقية  
 لها ماهو وصف للمفهومات يعنى ليس مقصود الش ان هذه الاقسام اقسام مطلقة  
 للمفهومات اولا وبالذات بل مقصوده ان هذه الاقسام اقسام حقيقة للمفهومات اولا

١ اربع الفصح في حواشى التهذيب عليه  
 ٢ النورهم مولانا محى الدين دادة  
 ٣ فى حواشى الشرح الحسامية الكتابية عليه

لتخصيص المقدّر بالجزء المنوي بل هو شامل الحرف المحذوف كالواو والالف والياء ههنا  
وللفاعل المستتر ايضا فانيته اجتماع القسمين في لفظ ق مع قطع النظر عن الفاعل المستتر  
قوله ايضا اي كما يكون للفظ جزء قوله ويكون ذلك المعنى معناه ٨ مقصودا منه قوله  
والمراد بالقصد اه لا يقال هذا تحرير من غير رضى صاحبه اذ الموجود في التعريف  
هو الارادة لا نقول اشار بذلك الى اتحاد القصد والارادة على ان هذا البيان شامل  
لما وقع القصد فيه كتعريف الشمسية وغيره قوله القصد الجارى على قانون الوضع  
اي وضع اللغة الموافق له فلا ينتقض تعريف المركب منعاً ولا تعريف المفرد جمعاً يزيد  
اذا اريد بجزء منه مثل ازاء الدلالة على شيء من اجزائه مثل رأسه او ظهره او رجله وكذا  
اذا اريد بالياء والادال الدلالة المذكورة لان تلك الارادة ليست على قانون الوضع وهو  
ظاهر ولك ان تقول المعنى اذا اريد بجزء منه مثل ازاء والياء والادال العدد ٩ لان تلك الارادة  
ليست على قانون الوضع بل على قانون الحساب وما قيل من انه ح داخل في  
تعريف المركب لصدقه عليه فلا وجه للتحرير المذكور فلبس بشيء لا نالنا سئل انه حينئذ  
مركب على الاصطلاح المراد ههنا وان كان مركباً على الاصطلاح الآخر فلا بد  
من التحرير المذكور قوله وبالجزء الجزء المرتب في السمع بان يسمع بعض الاجزاء اولاً  
وبعضها تالياً وثالثاً لا يقال ارادة الجزء المعقد من المطلق ارادة مجازية فتحتاج الى قرينة ولا  
قرينة ههنا لا نقول الكلام في جزء اللفظ لا في جزء الدال والاول اخص من الثاني لكونه مرتباً  
في السمع بخلاف الثاني فانه اعم وقد حققنا ان المراد باللفظ المقسم اللفظ الحقيقي دون  
ما هو اعم من الحقيقي والحكمي وان كان يطلق اللفظ على الهيئة مجازاً الا اننا لا نشك ان المتبادر  
ما هو الحقيقي فيجب حله عليه وكذا الفاظ التعريف ايضا فالعمل باعتبار هيئته خارج  
عن القسمين وعن المقسم ايضا فافراده انما هو باعتبار مادته وان دل على الزمان باعتبار  
هيئته ثم اقول هذا على تقدير عدم مسموعة الهيئة واما على تقدير مسموعة عيتها على ما وقع  
في الحاشية الصغرى حيث قال ان المادة والهيئة مسموعتان معا فنقول الاعتبار  
في الدلالة وعددها بالمادة بناء على ان الهيئة ليست بلفظ حقيقة والكلام فيه فالمراد  
بالجزء جزء اللفظ الحقيقي فهي خارجة عن التعريف ايضا والحق ان مسموعة الهيئة تابعة  
لمسموعة المادة والا فلا يتصور السماع في الهيئة استقلالاً ولعل هذا معنى المعية  
الواقعة في كلام الشريف فالمراد بالجزء الجزء المسموع اتصالاً على ما هو المتبادر منه  
فيندفع الاعتراض المذكور جسداً ولو جعل كلام المحشى على هذا لم يكن بعيداً ايضا  
هكذا ينبغي ان يحقق هذا المقام قوله وبصيغة اي الهيئة الحاصلة باعتبار ترتيب  
الحروف وحرركاتها نحو ضرب او حرركاتها وسكناتها نحو يضرب اشار بهذا العطف  
الى ان بناء الازداد المذكور على استقلال المادة في الدلالة على الحدث واستقلال الهيئة  
في الدلالة على الزمان ولو قيل ان الهيئة انما تدل على الزمان باعتبار دلالة المادة على الحدث  
فالهيئة في دلالتها تابعة لدلالة المادة على الحدث لا تدفع الازداد المذكور ايضا كما حققنا  
بمثله في المسموعة ثم اقول اذا كان المراد بالجزء الجزء المرتب في السمع حصل المفرد  
باعتبار ذلك الجزء قسمين احدهما ما لا يكون له جزء وقد سبق ذلك في الشرح وثانيهما  
ما يكون له جزء لكن لا يكون مرتباً في السمع كضرب الدال بهيئته على الزمان ولم يذكر الشرح

المقصود اه هذا القسم مأخوذ  
من اضافة المعنى الى الضمير الراجع  
الى اللفظ اذ المتبادر منه ان يكون  
ذلك المعنى معني صريح  
بان يراد من ازاء السبعة ومن الياء  
المشير فوضي الدال الاربعة



نهاية الخط آفة للوضع فتح يكون وضعه من قبيل الوضع العام للموضوع له الخاص كما  
 في المضمرات فلا بد اني ههنا من دليل فخرق لاجماع اهل العربية على انهم انما ارتكبه  
 في مثل المضمرات لاجل الضرورة اذ لا تستعمل المضمرات مثلاً الا في الافراد ولا ضرورة  
 في امثال النقطة بقى انه اذا كان قوله كالنقطة تمثيلاً لقوله لا لعناء وكان المراد بالنقطة  
 ما صدق عليه المفهوم الكلي كما قرره المحشى كيف يصح اطلاق المعنى عليه وقد سبق  
 ان المعنى هو الصورة الذهنية وجوابه انه حمل المعنى في كلام الشارح على ما هو المعروف  
 فيما بينهم وهو ما يقصد بالمفهوم سواء كان صورة ذهنية او لا كما ههنا في كلام الشارح لا يكون  
 سنداً على مثل الشارح سيما اذا كان فيما قرره فائدة كما سبق ولو سلم ان ما يقصد باللفظ  
 لا يكون الا بصورة ذهنية لكن لا يكون ما صدق عليه النقطة صورة ذهنية الا بآراء  
 لفظ آخر بآرائه كما يشير اليه المحشى في توجيه كلام الشارح قوله اعني اذا وضع لفظه  
 اقول لما كان الكلام في بيان اقسام اللفظ ومن البين ان المعنى بدون اللفظ لا يكون منها  
 ولا يصح ذكره ههنا اشارة بهذا الكلام الى تصحيح كلام الشارح بقدر الامكان وليس  
 غرضه انه لا يصح اطلاق المعنى الا اذا وضع بآرائه لفظ بالفاعل حتى يرد عليه ان الصلاحية  
 كائنة فيه على ان ما صدق عليه النقطة لا يكون صالحاً لان يقصد بلفظ النقطة لكونه  
 خلاف المفروض فاصدق المذكور لا يكون معنى الا باعتبار وضع لفظ آخر بآرائه  
 سواء كان ذلك الوضع بالفعل او بالقوة حتى يكون صالحاً لان يكون معنى له فافهم قوله  
 واذا لم يكن مراد الم يكن الدلالة عليه مرادة زاد ههنا الكلام لاجل تطبيق الدليل  
 على المدعى اذ المدعى كونه عدم الدلالة مرادة كما هو صريح قوله لكن لا يكون دلالة  
 مرادة ومن البين ان قوله اذ ليس شئ من معنى الحيوان اه لا يتطابق عليه ما لم ينضم اليه  
 ما ذكره المحشى ههنا واما اخذ الارادة في التعريفين فقد سبق انه مسلك التأخرين  
 وان لم يكن ذلك صافياً عن الكدر وقد حققنا ذلك بما لا مزيد عليه في شرح كلام الشارح  
 فليس هذا المقام مقام ذلك الكلام وان ذكره بعضهم ههنا بكلام قاصر مختلط قوله  
 ثم راع في تقرير قول المص بان يقول والثاني المؤلف كما اشار اليه بقوله واما المؤلف فكان  
 انسب لحصول المعادلة التامة بين القسمين في البيان يمكن ان يقال طول الكلام كان  
 باعثاً لطرحة في المقام على ان الاجاز في البيان مطلوب الا انام قوله اى الذى يكون  
 القبول الخمسة متحققة فيه بخلاف المفرد فان انتفاء قيد واحد منها يكتفى في تحققة وقد سبق  
 الاحتمالات الثلاث في التعريفين فتذكر قوله ملفوظ حقيقة لا اعم من الحقيقة والحكمى  
 كالهية كما نوهم لانك ستعرف ان المراد بالجزء الجزء المرتب في السمع فيكون الهية  
 خارجة عنه فيعد خروجها لوجه لادخالها بالتعميم فعلى هذا ينبغي ان يراد من المقسم  
 اعنى اللفظ اللفظ الحقيقي لا يلزم دخول ما هو خارج عن القسمين في المقسم نعم المراد  
 بالموضوع المراد في قوله واللفظ اعم من الموضوع حقيقة او حكماً يشمل مثل قولنا جنى ففهم  
 فافهم قوله او مقدر كق اى كضمير ق فعلى هذا يكون قوله كق مثال المقدر ويحتمل  
 ان يكون المراد كق المأخوذ مع فاعله فعلى هذا يكون ههنا مثال المركب من الملفوظ  
 والمقدر والخالق المقدر على الفاعل المستتر وقع في كلامهم كشارح المطالع فالمراد به  
 المنزى لا المحذوف اذ لا يجوز حذف الفاعل هذا ما ذكره الناظرين وعندى انه لا وجه

٨ واما ما قبل من انه لو مثل بالجلال انما  
 للذات الواجب منع وتقدس لم يخرج  
 الى مثل هذا الفرض وكذا ضربه  
 الغائب الذى ارجع اليه اولى اى  
 بسبب كان كما لا يخفى فبنى على النقول  
 من مذاق الش فى ايراد النقطة مثلاً  
 ههنا على ان البساطة العقلية  
 فى الذات الواجب منع لم يقيم عليها  
 برهان كما قرر فى الكتب الحكمية مثلاً

بابو القمح في حواشي الهندية

القصبة باللفظ أي عند التلفظ بهذا اللفظ يلزم أن يخرج المركبات عند عدم قصد معانيها  
عن تعريف المركب ويدخل في تعريف المفرد وإن أراد صلاحية القصد عاد النقص  
بمثل عبد الله والحيوان الباطق عليان إلا أن يعتبر قيد الحتمية فتح لا حاجة إلى زيادة القصد  
كما لا يخفى على المقصدين هذا عصاره ما حققه بعض الأعلام وإن غفل عنه بعض الأنام  
قوله أي ما صدق عليه همزة الاستفهام أي مفهوم همزة الاستفهام وإنما فسر المحشى به لأن  
لفظ همزة الاستفهام مركب إضافي لا يصح التمثيل به ههنا ثم إن هذا حال جميع الحروف  
الوحدانية وقد قيل إن الحروف الوحدانية يكتب اسمها ويراد سميتها فاصدق  
عليه همزة الاستفهام مثل أفي أزيد قائم ولا شك أنه لفظ لا جزء له وإن كان لمعناه جزء  
فتمثيل الشارح أشمل فأقبل ولو قال نحوق إذا كان علما كافي في شرح القسطاس لكان أولى  
فغافل عما ذكرناه على أن في تمثيل الشارح فائدة أخرى ستظهر قال الشارح العلامة  
أو كان له جزء لا لمعناه كالفظة اشارية إلى انقسام المعنى إلى ماله جزء وإلى ما ليس له جزء  
خلاف ما أشار إليه بعضهم كصاحب القسطاس حيث جعل أقسام المفرد أربعة  
فرد عليه بهذا البيان ولذا صرح بأن أقسام المفرد خمسة فالقسم الأول ما ليس للفظه جزء  
لكن يكون لمعناه جزء والقسم الثاني بالعكس فيبين القسمين تعاكسا وأما ما ليس للفظه  
ولمعه جزء كقوله إذا كان علما المعنى بسيط فقليل الجدوى ومندرج في هذين القسمين أيضا  
ولذا لم يلتفت إليه الشارح وإن لم يتفطن له بعض الناظرين قوله فإن قلت أه حاصله  
أن التمثيل المذكور لا يصح لانه إن كان المراد بها نهاية الخط يكون لمعناه جزء وإن كان  
المراد بها ما صدق عليه ذلك المعنى فهو ليس بمعناه وعلى كل تقدير لا يصح التمثيل ههنا  
والقول بأننا نختار الأول ونقول المضاف إليه خارج فيكون معناه بسيط ليس بشيء  
لأن المضاف إليه وإن كان خارجا لكن الإضافة داحضة كما سبق في تفسير العمى أعني  
عدم البصر فيكون المعنى مركبا قطعا وقوله نهاية الخط نهاية بمعنى ما ينتهي إليه  
والخط نهاية السطح والسطح نهاية الجسم التعليمي فالكل أقسام المقدار وتخصيله  
في علم الحكمة قواه فهو أي ما صدق عليه ذلك المعنى الكلي ليس بمعناها إلى النقطة إذا المعنى  
هو الصورة اندهية من حيث أنها وضع بارزاتها الألفاظ ومن البين أن ما صدق عبارة  
عن أمر موجود في الخارج فلا يصح أن يكون معنى قطعا نعم قد يكتفى في إطلاق المعنى  
على الصورة بمجرد صلاحية أن يقصد باللفظ سواء وضع بارزاته لفظ أولا على ما أشار  
إليه الشريف في الحاشية الصفري لكنه لا يصح كون ما صدق معنى النقطة على معنى  
صلاحية لوضع النقطة بارزته على ما توهمه بعضهم ههنا مدعيا بذلك صحة التمثيل  
المذكور لأن كلام الشريف في الاكتفاء المذكور إنما هو في إطلاق المعنى على الصورة  
ومن البين أن ما صدق ليس بصورة ذهنية فيقال له ثبت العرش ثم انقشه فالخفي أن قوله  
كالنقطة تمثيل لقوله لا لمعناه وإن كان مخالفا للسباق والسباق من حيث أن كلا منهما  
تمثيل للفظ وإنما ارتكبه الشارح للإشارة إلى أن المفرد قسمان خاصا باعتبار انقسام  
معناه إلى ما ليس له جزء وإلى ماله جزء كما سبق تحقيقه عن قريب قوله قلت أه حاصله  
أنه صرف التمثيل عن الظاهر ولا بأس به لارتكابه عند وجود فائدة كما قررناها آنفا  
وما قبل من أنه يجوز أن يكون الموضوع له هو ما صدق ويكون المفهوم الكلي أعني

له جزء خليل



من اجسام مختلفة الطبايع وله عندهم معان اخر ذكرت في محله ويحتمل ان يكون اطلاق البسيط  
 على المفرد مجازاً ما حوزا من المعنى المذكور للفلاسفة بعلاقة التشبيه فافهم ثم ان المفرد ثلثة  
 معان اخر استعمله النحاة ما ليس بمثنى ولا مجموع وما ليس بمضاف ولا شبه مضاف وما ليس  
 بجمله هذا قال الشارح العلامة ومركب فيه اشارة الى انه لا فرق بين المؤلف والمركب  
 وقد اختاره الشيخ الرئيس وربما يفرق بينهما ويثالث القسمة فيقال اللفظ اما ان  
 لا يبدل جزؤه على شئ اصلا وهو المفرد او يبدل على شئ فاما ان يبدل على جزء معناه  
 وهو المؤلف اولا على جزء معناه مثل عبدالله علما وهو المركب اقول لعل هذا اشبه  
 باصطلاح النحاة ولذا قال المحقق الطوسي في شرح الاشارات هذا اصطلاح  
 جديد لا فائدة له في هذا العلم قال الشارح لانه اما ان لا يراد اشارته الى وجهه المحصر  
 على ما هو وظيفة الشرح قال الشارح اعلم من ان لا يكون له جزء اه اشارته الى  
 ان النفي في قوله لا يراد مسلط على كل واحد من القود الخمسة في التعريف فباتفاه  
 واحد منها بالتحقق المفرد واما ان حاصل تعريف المركب ايجاب جزئي وحاصل  
 تعريف المفرد سلب كلي او ان حاصل تعريف المركب ايجاب جزئي وحاصل  
 تعريف المفرد سلب جزئي او ان حاصل تعريف المركب ايجاب كلي وحاصل  
 تعريف المفرد سلب جزئي فيجبت آخر لم يتصله الشارح والمحشى فلكل محتمل وان كان  
 الاول اظهر واولى اشار اليه ابو الفتح واعلم ان تعريف المركب والمفرد على ما وقع من العلم  
 الاول ان المركب لفظ يبدل جزؤه على معنى والمفرد لفظ لا يبدل جزؤه على معنى واعتراض  
 عليه بعضهم بان التعريفين ينفضان طرفا وعكسا بمثل عبدالله علما فزاد دفع هذا الاشكال  
 فيه دافيهما وقال المركب ما يبدل جزؤه على معنى هو جزء معنى الكل والمفرد ليس كذلك  
 واجاب عنه الشيخ في الشفاء بان الدلالة تابعة للقصد فلا يصدق على عبدالله علما  
 انه يبدل جزؤه على معنى بل كل من جزئه عند قصد معناه العلمي بمنزلة زاء زيد فلا يحتاج  
 الى تلك الزيادة للتبميز بل للتعلم بالكل منظور فيه اما الجواب فلان القول بتبعية الدلالة  
 للقصد ظاهر البطلان لان الدلالة على ما عرفها الشيخ وغيره هي كون الشئ بحيث  
 متى التففت اليه التففت الى شئ آخر لعلاقة بينها وهذا المعنى لا يقتضي القصد بل يكفي  
 ثبوت العلاقة في نفس الامر وان لم يكن مشعورا بها واما زيادة قيد الجزئية فلا نها  
 غير حاسمة لمادة الشبهة لورود الاشكال معها بمثل الحيوان الناطق علما الشخص انساني  
 واما اصل الاشكال فلانه يتدفع بان الافراد والتركيب مفهومان اضافيان وقيد الحبيبية  
 معتبر في تعريفات المفهومات الاعتبارية وان لم يصرح به اعتمادا على انفهامه  
 بمعونة المقام وعلى هذا الاشكال في تعريف العلم الاول لان معناه ان المركب ما يبدل  
 جزؤه على معنى باعتبار وضعه من الاوضاع من حيث هو كذلك والمفرد ما كان باعتبار  
 وضعه من الاوضاع بحيث لا يبدل جزؤه على معنى من حيث هو كذلك ولا شك انه يصدق  
 تعريف المفرد على عبدالله الله باعتبار وضعه الافرادي وتعريف المركب باعتبار  
 وضعه الاضافي وكذا الحيوان الناطق في حال العلية ولما كان جواب الشيخ سخيفا جدا  
 ولم يقدر المتأخرون على دفع الاشكال عن تلك التعريفات بوجه آخر زادوا في التعريفين  
 قصدا للمعنى وقصدا للدلالة ليندفع الاشكال بخذا فيه وفيه نظر ايضا لانه ان اراد

الامام وبهذا اندفع ما اورد عليه ان كلام المحشى ههنا في الحقيقة اعادة للسؤال  
 والجواب المذكورين في الشرح على انه لو سلم انه من قبيل الاعادة لكنه لا يخفى عن الفائدة  
 حيث حل قوله وبهذا القدر يصح التمثيل على جواب وحل قوله واما كفاية اه على جواب  
 آخر فمما تلخيص تلخيصه لكن الظ من بيانه ما اشرنا اليه اولا واما ما قيل في دفعه من انه  
 يمكن ان يكون مراد الش على ما ينسب عليه آخر كلامه ان اشتراط الاخص لكون الالتزام  
 مقبولا يوجب اشتراط اعم لكونه متحققا ابتداء لعدم تحقق الاخص بدون اعم وعدم  
 تحقق المقبولة بدون اصل التحقق فلا بعد في كون اعم شرطا للتحقق - حين كون الاخص  
 شرطا للقبول فدلالة الالتزام بتحقيق يحقق اعم فقط وان لم تكن مقبولة وبهذا القدر  
 يصح التمثيل ففيه ما فيه لانه اذا كان اشتراط الاخص موجبا لاشتراط اعم كما اشر  
 اليه الش فان كان اشتراط الاخص للقبول كان اشتراط اعم للقبول ايضا اذ لا معنى  
 لكون اشتراط الاخص للقبول موجبا لاشتراط اعم للتحقق وهل هذا الاقول بان اشتراط  
 الاخص لا يوجب اشتراط اعم ومن يقول بذلك واما ما اشار اليه آخر كلامه  
 فليس معناه ان المعنى اعم غير كاف للقبول عند الجمهور وان كفي في اصل التحقق  
 بل معناه ان المعنى اعم مقبول عند الامام دون الجمهور ومن البين ان المفهوم من ان المعنى  
 اعم غير مقبول عند الجمهور في الدلالة الالتزامية ولا يفهم منه ان شرط الدلالة  
 الالتزامية متحقق ح عندهم وان لم يوجد ما هو شرط القبول اذ كون المعنى اعم  
 شرطا عند هم اول الكلام بل الشرط هو المعنى الاخص المستلزم للمعنى اعم والحق  
 ان غرض الش من الجواب انما هو بيان المناسبة في الجملة بين المثال والمثال بحيث يصح  
 التمثيل من غير حاجة الى الفرض والتقدير وغرض المحشى بيان ان هذا القدر من المناسبة  
 لا يصحح التمثيل فلا بد ان يبين التمثيل على الفرض والتقدير او يجعل التمثيل على مذهب  
 الامام وقد اشرنا ايضا ان غرضه يجوز ان يكون تحقيق جواب الش ايضا فافهم  
 هذا المقام ولا تلتفت الى ما طوله بعض الانام اذ لا يفيد شيئا سوى الملالة في الفهم نعم  
 بعد في الزوايا خبايا يطالع عليه التأمل الصادق عند الركوب على المطايا ارجاء من الله  
 العظيم حل الرموز والحفايا والله ذو الفضل العظيم ويده اعنة التحقيق القويم قال المصريح  
 ثم اللفظ اما مفرد اه قد سبق ان نظر المنطقي في الالفاظ من جهة انها دلائل طرق  
 الانتقال فلم يكن له بد من البحث عن الدلالة اللفظية ولما كان طريق الانتقال  
 اما القول الشارح او الحجة وهي معان مركبة من مفردات اراد بعد البحث عن الدلالات  
 ان يبحث عن الالفاظ فاخذ في تقسيم اللفظ الى المفرد والمركب فكلما ثم ههنا لمجرد  
 الانتقال من بحث الى بحث فهي اشارة الى تغاير البحثين ولها معان اخرى في مثل  
 هذا المقام وعنى باللفظ الذي هو مورد القسمة اللفظ الموضوع لمعنى وترك هذا القيد  
 لما سبق من ان نظر المنطقي مختص بالدلالة الوضعية وذلك لانه لو اراد مطلق اللفظ لانتقض  
 حد المفرد بالالفاظ الغير الدالة على معنى وبالالفاظ الدالة على معنى بالطبع او بالعقل  
 فانها ليست الفاظا مفردة وقد عرفت بعض ما يتعلق بالوضع فتذكر قال الشارح  
 السلامة وبسيط فيه اشارة الى ان البسيط يطلق بمعنى المفرد مقابل المركب وكانه  
 اصطلاح من اهل المعقول في لفظ البسيط والا فالبسيط عند اهل الحكمة ما لم يترك

وتلك المناسبة ظاهر جدا فلا حاجة  
 الى ما قيل في تحرير مراد الش من انه  
 تمثيل للشرط الضمني الذي هو  
 المعنى الاعم لا الشرط الصريح  
 الذي هو المعنى الاخص ولا الى ما قيل  
 ايضا من ان مراده انه تمثيل لبعض  
 الشرط لانه لا يمكن ان يعمد  
 كلاهما بعد تسليبه لا يصح التمثيل  
 فالوجه هو ادعاء المناسبة فان كفت  
 في التمثيل صح والافلا  
 بمقتضى الاستبعاد فان كفت  
 يعرفون نعمة الله ثم ينكرونها وقد  
 يجعل تقارب البحثين والكلامين بمنزلة  
 النزاع في الزمان وقد نبه في التنبيه  
 على انه ينبغي ان يسادر السامع  
 في تحقيق ما تقدم وقد نبه في فصحة  
 وقد نبه في مجرد الترتيب في الاخبار وقد نبه في مجرد  
 للترتيب في الاخبار وقد نبه في مجرد  
 استقناع الكلام وقد نبه في مجرد  
 والتفصيل في معنى اليبس



الواسطة بين البين وغير البين كما استرنا اليه لكنه كلام آخر ولعل لهذه الوجوه قال  
 تأمل ٧ ثم ان المراد باللزوم في تعريف اللزوم البين بالمعنى الاعم وبالمعنى الاخص مطلق  
 اللزوم اذ لو كان المراد به اللزوم الذهني البين بالمعنى الاخص لزم في الاول كون الاخص  
 معتبرا في مفهوم الاعم وفي الثاني تعريف الشيء بنفسه ولو كان المراد به اللزوم الذهني  
 البين بالمعنى الاعم لزم في الاول تعريف الشيء بنفسه وفي الثاني كون المعنى الاعم  
 معتبرا في مفهوم الاخص فلا يكون مانعا ولو كان المراد به اللزوم الخارجى لزم ان يكون  
 اللزوم الخارجى شرطا للدلالة الالتزامية لان اللزوم الذهني بالمعنيين المذكورين  
 شرط للدلالة الالتزامية وما يكون معتبرا في مفهومها يكون شرطا لها ايضا والوارث  
 المذكورة باسرها باطلة فلا بد ان يكون المراد باللزوم في تعريفهما مطلق اللزوم هذا  
 وامثاله واضح لكننا خفنا على القاصرين من ان يتخذوا امثاله هذه المباحث شريفة  
 كانوا هم بعضهم قال الش العلامة والتمثيل له الاخص وبهذا القدر اى بهذه المناسبة  
 يصح التمثيل يعنى ان المثال المذكور ليس باجنبي للممثل المذكور جسدا حتى يحتاج  
 الى افترض بل له مناسبة له وبهذه المناسبة يصح التمثيل لان الغرض من التمثيل هو  
 ايضاح الامر انكلى ومن البين انه يصح بدون المناسبة بينه وبين الممثل فاذا وجد هذا القدر  
 من المناسبة فالاولى ان يصح التمثيل به ولما ورد عليه انه هل يكون هذا المثال من افراد  
 الممثل ويكون التمثيل به صحيحا من كل وجه ام لا اشار الى الجواب عنه بقوله واما كفاية اه  
 يعنى ان كونه مثالا صحيحا من كل وجه وكونه من افراد الممثل فبنى على كفاية المعنى  
 الاعم لكون الالتزام مقولا فان كان ذلك كافيا فيه كان المثال من افراد الممثل لكن  
 كفايته في المقولية وعدم كفايته بحث آخر فيه خلاف بين الامام والجمهور كما عرف  
 في موضعه والكلام ههنا في تقرير مذهب الجمهور فلا يكون المعنى الاعم كافيا لكون  
 الالتزام مقبولا عندهم فالمثال المذكور على مذهبهم ليس من افراد الممثل لكنه  
 مناسب له مناسبة يصح بها التمثيل ولا حاجة الى الغرض والتقدير وبهذا البيان  
 اندفع حيرة الناظرين في توجيه عبارة الشرح قوله فيه ان ايجاب اشتراط  
 الاخص اشتراط الاعم اه لم يلتفت الى المناقشة في قوله واشتراط الاخص  
 يوجب اشتراط الاعم بانه انما يتم اذا كان الاعم ذاتيا للاخص وهو م  
 لان الاعم ههنا ذاتي للاخص واما لان اشتراط الاخص من حيث هو اخص  
 يوجب اشتراط الاعم من حيث هو اعم ولو كان الاعم عرضا عما للاخص وعلى كلا  
 التقديرين فالنفع المذكور مندفع هذا قوله وفي هذا المثال لم يتحقق الاخص فلا يتحقق  
 الدلالة المشروطة بالاخص والاعم معا لان تحقق جزء الشرط لا يستلزم تحقق  
 كله فلا يتحقق الدلالة المشروطة بمجموع الاعم والاخص اقول لعل السائل المذكور  
 في الشرح ظن التباين بين المثال والممثل والش صحيح التمثيل بان المثال غير مبان له  
 من كل وجه بل له مناسبة له على ما قرناه فاورد عليه المحشى بان المقصود ههنا تمثيل  
 الدلالة الالتزامية المشروطة باللزوم الذهني البين بالمعنى الاخص وظاهر ان المثال المذكور  
 مبان له بالنظر اليه فلا يصح التمثيل بالنظر اليه وان كان له مناسبة من بعض الوجوه  
 فالصواب في الجواب ان يقال ٢ بكفاية الغرض في التمثيل او يجعل التمثيل على مذهب

لا تعجل رد ما اورد به بعضهم هنا وسماه  
 مجنا شريفا

في حيث زعم بعضهم ان كلام الش  
 ههنا لا معنى له  
 في هذا التفسير اشار الى ارفوله  
 في هذا متعلق بالمقدر وعلى هذا  
 بكفاية جعل اه بصيغة المضارع  
 قوله او يجعل اه على ذلك المقدر ويجتمل  
 عطف على ذلك المقدر مصدر على  
 ان يكون مجرورا بالباء وعلى هذا  
 ان يكون معطوفا على قوله بكفاية اه  
 يكون معطوفا على قوله بكفاية اه  
 من غير حاجة هنا الى تقدير ولا تأويل



فكيف يصح ان يكون احدهما اعم من الآخر والظان الاطلاق المذكور من قبيل  
اطلاق الشيء على ما يندرج تحته وكلا المعنيين يندرجان تحت البين وان كان احدهما اعم  
من الآخر قوله احدهما كون اللازم اه جعل للزوم الذهني عبارة عن الكون انقاسم  
باللازم وان كان يمكن ان يجعل عبارة عن الكون القاسم بالملزوم لظهور الاول ورجحانه  
اذ الكلام في الدلالة على اللازم فلا بد ان يكون للزوم الذهني عبارة عن الوصف  
القاسم باللازم بما في الحاشية الكبرى من انه بالمعنى الاخص ما يلزم من تصور الملزوم  
تصوره فهو تعريف اللازم البين بالمعنى الاخص للزوم الذهني وكذا ما في الحاشية  
الصغرى من انه عبارة عن كون تصور الملزوم كافيا في تصور اللازم محمول على المسامحة  
بناء على تقدم تصور الملزوم على تصور اللازم والافلاشك في ظهور كون الزوم الذهني  
عبارة عن الوصف القاسم باللازم كما اختاره المحشي قوله وهذا المعنى اعم من الاول لانه  
علم من كونه اى المعنى المذكور بينا ان التصورين اى تصور الملزوم وتصور اللازم  
كافيان في الجزم بالزوم بينهما في المعنى الاول ايضا اى كما كفى ذلك في المعنى الثاني  
وذلك لان معنى البين هو كفاية التصورين في الجزم بالزوم بينهما وان كان بين البين  
وغير البين اى المحتاج في الجزم بالزوم بينهما الى الوسط ح واسطة من حيث ان المحتاج  
في الجزم بالزوم بينهما الى الحدس او التجربة او غير ذلك يكون واسطة بين البين  
وغير البين لكنه كلام آخر لا يضر عموم البين بالمعنى المذكور للمعنيين ولما كان البين بهذا  
المعنى معتبرا في كل منهما مع اعتبار امر زائد في المعنى الاول وهو استلزام تصور الملزوم  
تصور اللازم دون المعنى الثاني بل بالمعترفيه مجرد كون التصورين كافيين في الجزم  
بالزوم بينهما **كان المعنى الاول** لا اعتبار امر زائد فيه اخص من الثاني على ما هو  
شان الخاص ولعل هذا هو مأل ما قاله ٩ الشارح العلامة في فصول البدايع في بيان  
العموم والخصوص من انه اذا كفى تصور الملزوم في فهم اللازم كفى التصوران  
ولا ينعكس انتهى معنى لا يلزم من كفاية التصورين كفاية التصور الواحد اذ لا بد  
في كفاية التصور الواحد من استلزام تصور الملزوم تصور اللازم وذا غير موجود  
في المعنى الثاني على ما اشار اليه الشريف في الحاشية الصغرى من ان المعنى في الاول كون تصور  
وهم واما ما اشار اليه الشريف في الحاشية الصغرى من ان المعنى في الاول كون تصور  
الملزوم كافيا في تصور اللازم وبهذا المقدار لم يبين كونه اخص من الثاني اذ بما كان  
تصور الملزوم كافيا في تصور اللازم ولا يكون التصوران كافيين في الجزم بالزوم  
بينهما بل يحتاج الى الحدس او التجربة او غير ذلك نعم لو فسر البين بالمعنى الاول بما يكون  
تصور الملزوم كافيا في تصور اللازم مع الجزم بالزوم بينهما كان هذا المعنى اخص  
من الثاني بلا شبهة لكن لم يثبت هذا التفسير في كلامهم انتهى فغير وارد على المحشي  
ههنا اذ البين لما كان مفسرا بما كفى التصوران في الجزم بالزوم بينهما وكان معنى الاول  
بيننا ايضا مع اعتبار امر زائد فيه يلزم ان يكون اخص من الاول والذي يستفاد مما ذكره  
الشريف ان اطلاق البين على المعنى الاول مغاير لاطلاقه على المعنى الثاني وهو  
وان كان مستفادا من ظاهر قول المحشي سابقا يطلق على معنيين لكن اللفظ من كون  
احدهما اعم من الآخر اندراج المعنيين المذكورين تحت مطلق البين نعم ح يبقى

٩ وتحقيق هذا المقام لهم بعد ما عرفوا  
البين بما يكون تصور اللازم مع تصور  
الملزوم كافيا في جزم الذهني بالزوم  
بينهما اطلقوه على ما يكون تصور  
ملزومه مستلزما لتصور لازمه والظن  
منه ان يكون ذلك التصور لازمه والظن  
كافيا في الجزم بالزوم بينهما ايضا  
الاراد بوجود الواسطة بينهما واما  
تقسيم اللازم الى البين بينهما واما  
المذكور والى غير البين بمعنى المحتاج  
الى الوسط وبهذا اذ فمع ما قاله  
الشريف وبهذا اذ فمع ما قاله  
البين بالمعنى الاخص والتفسير المذكور  
في كلامهم لكنه زعمهم على انه يمكن  
ان يكون المراد بالوسط هو الواسطة  
مطلقا سواء كان دليلا او غيره وعلى  
هذا يندرج الواسطة في اللازم  
التفسير البين كما يلوح بهذا التوجيه  
من كلام بعض المحققين مع انه يمكن  
ان يدعى ايضا بالمتصور اللازم لا يحتاج  
سوى تصور الملزوم وهو المناسب  
للمحققه الش في فصول البدايع  
وبالحسنة فكلام المحشي ههنا لا يخ  
عن مثله وان لم ينقطن له الناظرون  
علا



لنوماينا بالمعنى الاخص اذ لا يكون الشخص عالما الابد كونه قابلا للعلم فبلزم من تصور  
 مفهوم الانسان اعنى الحيوان الناطق تصور قابليته للعلم ببناء على ان القابلية للعلم من اوازم  
 جزء الانسان باللزوم البين بالمعنى الاخص وان لم يوجد ذلك للزوم بين الانسان وقابل  
 صنعة الكتابة التى هى عبارة عن الحركة الارادية المخصوصة الصادرة عن الحيوان  
 المستندة الى الروية والفكر ببناء على ان كون اللزوم بينا بالمعنى الاخص مبنى على تقرر  
 اللزوم بسرعة الانتقال لاعلى تكرر اللزوم ونعده ومن البين ان الانتقال من الناطق  
 الذى هو العالم الى قابل العلم اسرع من الانتقال من الحساس الى المتحرك بالارادة ومنه  
 الى العالم المدرك ومنه الى قابل صنعة الكتابة التى هى عبارة عن الحركة المخصوصة  
 المبنية على الروية والفكر فيصح التمثيل الاول دون الثانى انتهى فنظور فيه لان غايته  
 وجود الواسطة بين المزموم وبين اللازم فى المثال الثانى دون الاول ومن البين ان  
 عدم الواسطة بين شئ وشئ لا يقتضى لزوم الثانى الاول بحيث يلزم من تصويره تصويره  
 فعلى تقدير تمامه يكون بينهما لزوم واقعى ولبس الكلام فيه فاننا تصور الحيوان الناطق  
 ولم نخطر ببالنا القابلية فضلا عن كونه قابلا للعلم وكذا لا يخطر ببالنا الحركة المخصوصة  
 الصادرة عن الحيوان المستندة الى الروية فضلا عن كونه متحركا بهذه الحركة وهذا الكلام  
 وان وصفه القائل بالدقة لكنه اشتغال بما لا يعنيه قوله لان الفرض كافى فى التمثيل  
 اذا فرض منه ايضاح الامر الكلى لاستيفاس المتعلم به ومن البين انه لا يلزم ان يكون ما اورد  
 الايضاح من افراده بل يكفى فى الايضاح فرضه من افراده لكن لو كان من افراده  
 لكان اولى اذح يتدفع حيرة المتعلم ويحصل الوضوح له قطعاً قوله الا ان فيه ما فيه  
 اى فى التمثيل بزوجة الاثنين ما فيه من عدم مطابقتها للممثل ايضا لاننا تصور الاثنين  
 ولم نخطر ببالنا زوجيته وان كان لازماله فى نفس الامر لا يقال قولنا الاثنان زوج  
 فضية قياسها معها كما تقرر فى محله فعلى هذا يلزم من تصور الاثنين التصديق بالزوجية  
 فضلا عن لزوم تصور الزوجية له لاننا نقول غايته ان يحصل الحد الاوسط عند تصور  
 الطرفين وهذا لا يكفى فى حصول النتيجة اعنى الحكم بزوجة الاثنين بل لابد من وضع  
 ذلك الحد الاوسط بينهما فح لا يلزم من تصور الاثنين تصور الزوجية ولا التصديق بها  
 بل احتياج الى وضع الحد الاوسط بينهما وذلك مانع من كون اللزوم بينهما لنوماينا  
 بالمعنى الاخص قوله بل الاولى التمثيل بدلالة العمى على البصر فيه ان فهم البصر  
 متقدم على فهم العمى فكيف يكون دلالة العمى على البصر التزامية مع ان الواجب  
 تأخر المدلول الالتزامى عن المدلول المطابقى وما قيل من ان السيد صرح فى حاشيته  
 المطالع بان فهم المدلول الالتزامى قد يكون متقدما على فهم المسمى كالمساكن بالقياس  
 الى عدماتها فلا يدفع هذا السؤال بل انوجه فى دفعه ان يقال ان كون فهم البصر  
 متقدما على فهم العمى لا ينافى كونه لازما لتصور العمى ايضا غايته انه متصور مرتين  
 مرة متصور اولاً كونه وجوداً ومرة متصور ثانياً بطريق التبعية والمدلول الالتزامى  
 انما هو المتصور بطريق التبعية لا يقال يلزم تصور المتصور لاننا نقول التغير الاعتبارى  
 كاف هناك وبالجملة ان البصر المحفوظ فى ذاته غير البصر المحفوظ المقيد بكونه  
 مضافاً اليه لعدم هذا قوله بطلق على معينين يتبادر منه ان هذين المعنيين متغايران

ولان معنى يكون دلالة العمى على البصر التزامية الا هذا وبهذا اندفع ما اورد عليه  
 من ان اللزوم الذهني هو كونه بحيث يلزم من تصور الملزوم تصويره ومقتضى هذا ان يكون  
 تصور اللازم متأخرا عن تصور الملزوم لان الثاني منشأ الاول مع ان السيد الشريف  
 صرح في حاشية المطالع بان فهم الملكية مقدم على فهم العدم المتأخوذ من حيث  
 هو مضاف اليها فالمطابقة في هذه الصورة تابعة للالتزام انتهى وذلك لان ما  
 ذكره الشريف انما هو لرد قولهم الالتزام تابع للمطابقة ومن البين ان عدم كونه تابعا  
 للمطابقة في هذه الصور لا ينافي ان يكون دلالة العمى على البصر التزامية فغايته  
 ان يكون البصر متصورا مرتين مرة في ذاته ومرة من تصور العدم المقيد بالبصر  
 وبين التصورين تغاير اعتباري كاف في الدلالة الالتزامية ههنا فتدبر ٧ وبالله التوفيق  
 قوله فيتحقق الالتزام مع المعاندة بينهما في الخارج وذلك لان المدار في الالتزام على  
 انتقال الذهن من المسمى الى اللازم وذلك متحقق في الاعداد بالنسبة الى ملكاتها  
 ولا بضره وجود المعاندة الخارجية بينهما فحاصل الكلام ان شرط الالتزام انما  
 هو اللزوم الذهني اى انتقال الذهن منه اليه لا المطلق ولا اللزوم الخارجى اذ لو كان  
 هذا شرطا يلزم ان لا يوجد الالتزام في الاعداد بالنسبة الى ملكاتها لعدم تحقق المشروط  
 عند انتفاء الشرط والتالى بط اذ الدلالة الالتزامية ثابتة في امثالها قطعاً وما قبل من  
 ان اللزوم الذهني عبارة عن كون اللازم بحيث يلزم من تصور المسمى تصويره وهذا  
 هو معنى الدلالة الالتزامية فلو كان اللزوم الذهني شرطاً لكان عدم التغاير  
 بين الشرط والمشروط وهو فاسد فوهم اذ الدلالة الالتزامية صفة اللفظ لا صفة المعنى  
 كاللزوم الذهني فالدلالة الالتزامية دلالة اللفظ على المعنى الخارج عن الموضوع له  
 مشروطاً بتلك الدلالة بحيث يلزم من تصور الموضوع له تصور ذلك المعنى الخارج حتى  
 يحصل الدلالة المذكورة وهذا وامثاله واضحة على من له ادنى تأمل فلا يلحق المتأمل  
 ان يتكلم فيه وفي اشباهه قال الشارح العلامة ار قابل العلم وصنعة الكتابة لا يصح  
 في التخصيص المذكور اشارة الى ان تمثيل المطابقة والتضمن صحيح وهو كذلك لان الانسان  
 موضوع الحيوان الناطق كما يشهده كتب اللغة كما كان في نفس الامر كذلك وقد قرر  
 في موضعه انه اتحاد الحد الاسمي والحقيق ههنا فاقبل ٨ من ان تمثيلهما انما يتم اذا لم يكن  
 لفظ الانسان موضوعاً بازاء امر مجمل وهو م لان كثيراً من يعلم مفهوم الانسان لا يخاطر  
 بياله مفهوم الحيوان الناطق والا لكان كل من هو عالم بمعنى الانسان كان عالماً بالجنس  
 والفصل وليس كذلك انتهى لبس بشئ ثمان الكلام انما هو في ذات المفهوم لاني اوصافه  
 فمن اين يلزم ان يكون العالم بمفهوم الانسان عالماً بالجنس والفصل وان اراد انه يلزم ح  
 ان يكون العالم بمفهوم الانسان عالماً بالذات الجنس والفصل ولو اجاب فلا شك في ذلك  
 وفي حصول الدلاتين المذكورتين به ايضا وتخصيصه انه لا يلزم من دلالة اللفظ على معنى  
 واجزائه دلالاته على اجزاء اجزائه والتمثيل بالمطابقة والتضمن انما هو بالنظر الى دلالة  
 لفظ الانسان على الحيوان الناطق لا بالنظر الى دلالاته على اجزاء مفهوم الحيوان  
 ومفهوم الناطق ولا بالنظر الى دلالة لفظ الحيوان والناطق على مفهوميهما واجزائهما  
 واما ما قبل ٣ في تصحيح التمثيل بقابل العلم من ان القابلية المذكورة يلزم الناطق اى العالم

٧ اشارة الى ان فيه ما قيد وهو انه على  
 هذا يكون الدلالة  
 الدلالة اعني باللزم من العلم في تعريف  
 بشئ آخر اعني من الحصول لبدء  
 ومن الاثبات اليه ولا شك انه خلاف  
 الظاهر لكن الحق ان كون الشيء  
 متفرداً لا ينافي كونه لازماً وقد قرر  
 في اصول الفقه المتقدم على ذات ما يفهم  
 من الكلام مع انهم صرحوا بكونه  
 لازماً له فانظروا ان الملكات بالنسبة  
 الى اعدادها من هذا القبيل ولا ينافي  
 تقديمها كونها لازمة لاعدادها  
 ومتصورة تالياً بتصور اعدادها  
 والمضاف اليها صوراً ٨  
 قره خليل  
 ٣ بهان الدين



هذا السؤال عن عاقل بل الحق ان النزاع انما هو في كون اللزوم الخارجى شرطاً بعد  
 كون اللزوم الذهنى شرطاً ايضا فالوجه ما شرنا اليه قال الشارح لانه عدم البصر  
 عما من شأنه ان يكون بصيراً سواء كان من شأن شخصه فقط كافي لعدم والملكة  
 المشهور بين اومن شأن شخصه او نوعه واجنسها القريب او البعيد كافي لعدم والملكة  
 الحقيقين والتفصيل في الحكمة ولما كان ظاهر هذا الكلام مقضيا لكون البصر جزءاً  
 من مفهوم العمى وكان ذلك منافياً للمقيد اذا الكلام في الدلالة الالتزامية اشار الشارح  
 الى دفعه بقوله وعدم البصر يكون البصر لازماً له في الذهن يعنى ان مفهوم العمى  
 انما هو العدم المقيد بالبصر على ان يكون التقييد داخلاً والتقييد خارجاً لا مجموع العدم  
 والبصر فلا يلزم ان يكون البصر جزءاً من مفهوم العمى حتى يكون دلالة العمى عليه  
 تضمنية ويكون منافياً لما قصده الشارح قوله اى العدم المضاف الى البصر اشار به  
 الى دفع ما يرد عليه من ان العمى اذا كان معناه عدم البصر كان البصر جزءاً من مفهومه  
 فيكون دلالة عليه تضمنية لالتزامية وحاصل ما اشار اليه انه انما يلزم ذلك اذا كان  
 معناه مجموع العدم والبصر ولك ان تقول العدم والبصر او العدم مع البصر وليس  
 كذلك بل المراد العدم المضاف الى البصر على ان يكون المضاف اليه خارجاً والاضافة  
 اى نسبة العدم اليه داخلة فيكون دلالة العمى على البصر دلالة على ما هو خارج  
 عن معناه فتكون التزامية فان قلت اذا كان الاضافة اى نسبة العدم الى البصر  
 داخلة في مفهومه يلزم ان يكون المنسوب اليه ايضاً داخلاً في المفهوم فيكون الدلالة  
 المذكورة تضمنية قلت لا يلزم من دخول النسبة في شئ دخول المنسوب اليه فيه الا يرى ان  
 النسبة الى فاعل ما وعلى فاعل معين على اختلاف بينهم جزء من مفهوم الفعل مع انه لم يقل  
 احد من النحاة بان الفاعل المعين او فاعل ما جزء من مفهوم الفعل كيف ولو كان الفاعل  
 داخلاً في مفهوم الفعل لزم التكرار في جميع صور الافعال المسندة الى فواعلها وهكذا شأن  
 جميع الامور النسبية من جهة ان دلالة الالفاظ الدالة عليها على المنسوب اليها التزامية  
 كدلالة الضرب على الضارب والمضروب وغير ذلك وبهذا ظهر فساد ما قيل من ان البصر  
 وان لم يكن جزء مما صدق عليه العمى لكنه جزء من مفهومه فدلالته عليه تضمنية لا  
 التزامية انتهى وذلك لان كونه جزء مما صدق عليه العمى لا يمكن ان يتصوره بصير وكونه  
 جزء من مفهومه لا يلىق ايضاً ان يصدر من البصير وكيف يكون البصر جزء  
 من مفهوم العمى ولو كان كذلك لزم اجتماع المتقابلين وقد قال الله تعالى فانها  
 لانعمى الابصار فقد استند العمى الى البصر ولو كان البصر جزء من مفهومه لما صح  
 هذا الاستناد وان كان الابصار في الآية الكريمة بمعنى الحواس وهذا الامر فريد واضح  
 وان خفي على بعضهم فتزد في هذا الكلام واطال في المرام ونعم ما قال الله تعالى فانها  
 لانعمى الابصار ولكن نعمى القلوب التى فى الصدور قوله اى ينتقل الذهن منه  
 اى من العمى الى البصر اذ العمى عدم البصر عما من شأنه ان يكون بصيراً حين  
 تصور العدم المقيد بالبصر يلزم تصور البصر لان من تصور النسبة يلزم تصور المنتسبين  
 وان كان ذات المنسوب مقدماً على ذات النسبة ولو سلم ان فهم المنسوب مقدم على  
 فهم النسبة كما ان ذاته مقدم عليها لكن بعد تصور النسبة يلزم تصور المنسوب ايضاً

والا لم يكن اللزوم لزوما لا تقرر في فن المناظرة ان منع المدلل راجع الى دلبه وكان الشارح  
المحقق سكت عنه اظهروه وكفاية ما ذكره في جواب السائل ولك ان تقول هذا  
منع آخر بعد منع الشارح على ما جوزه بعض الاديبين حيث قال ورأيتنا من بعض العظماء  
منع المدعى المدلل بسند اولاً ثم منع مقدّمه من مقدّمات دلبه ولعل ما في بعض النسخ  
بدون الواو يؤيد هذا فافهم قوله قلنا اي في جوابه او في رده وبهذا يظهر بط قوله  
قلنا بقوله وقوله اه وحاصله ان اراد السائل بقوله والام يكن اللزوم لزوما للزوم الذهني  
على ان يكون معنى قوله والام يكن اه وان لم يحصل الانتقال والضبط بمطلق اللزوم  
لم يكن اللزوم الذهني لزوماً للملازمة مسلمة واضحة لكنها غير مفيدة اذ ليس النزاع  
في اللزوم الذهني بل في مطلق اللزوم او في اللزوم الخارجي على ما عرفت من ان حصول  
الانتقال والضبط باللزوم الذهني مسلم عند الكل لا ينكره احد وان اراد بقوله المذكور  
بمطلق اللزوم او اللزوم الخارجي على ان يكون معنى قوله والام يكن اه وان لم يحصل  
الانتقال والضبط بمطلق اللزوم لم يكن اللزوم المطلق او اللزوم الخارجي لزوماً للملازمة  
ممة اذ لا انتقال والضبط من شأن اللزوم الذهني لامن شأن مطلق اللزوم او اللزوم  
الخارجي ولا يضر في كون مطلق اللزوم او اللزوم الخارجي لزوماً عدم حصول الانتقال  
والضبط فيه وبالجملة فمطلق اللزوم او اللزوم الخارجي لزوم سواء حصل هناك الانتقال  
والضبط او لم يحصل هكذا ينبغي ان يقرر هذا المقام قال الشارح العلامة كيف  
ولو كان اللزوم اه اي كيف يلزم من ذلك انتقال الذهن منه اليه اذ لو لم يكن ذلك  
انتقال الذهن منه اليه لكان ذلك اللزوم الخارجي شرطاً للدلالة الالتزامية لان مدارها  
على الانتقال ففي اي لزوم يوجد ذلك يكون شرطاً له لكن التالي بط اذ لو كان اللزوم  
الخارجي شرطاً يلزم ان لا يتحقق الالتزام بدون ذلك اللزوم لامتناع تحقق المشروط  
بدون الشرط لكن التالي بط ايضا لتحقيق الدلالة الالتزامية بدون اللزوم الخارجي  
كافي لدلالة العمى على البصر وهذا هو حل عبارة الشارح وبه يظهر وجه تخصيص  
الشارح اللزوم الخارجي بالذكر هذا قوله فيه ان السؤال بكفاية مطلق اللزوم حيث  
قال وهما حاصلان باي لزوم كان لافي شرطية اللزوم الخارجي فلا يكون كلام الشارح  
في مقابلة السائل وقد اشيرنا الى اندفاعه لان كلام السائل وان كان بحسب الظاهر  
في مطلق اللزوم لكن غرضه طلب وجهه للتقييد بقوله في الذهن فكانه يقول ان كلا  
من الانتقال والضبط مسلم في اللزوم الذهني لكن لا وجه تخصيصها باللزوم الذهني  
بل هما حاصلان بمطلق اللزوم ذهني او خارجي فمدار السؤال انما هو على ترك الاشتراط  
باللزوم الخارجي ولذلك خصص الشارح اللزوم الخارجي بالذكر وقال لا يصح كونه  
شرطاً ولا ازم الفساد كما فصله فلا كلام على موافقة هذا الجواب للسؤال بل فيه بيان  
مراد السائل وبيان الواقع هذا هو الوجه في دفع اليراد المذكور وامام قيل من ان المحشى  
اعتمد على ظهر السؤال وجعل حاصله كفاية مطلق اللزوم وقال ما قال ولو جعل  
حاصل السؤال ان الشرط هو اللزوم الخارجي دون الذهني اكان اول كلام الشارح  
ملا على الاخره وهو الاول اذ السائل والمجيب واحد انتهى فليس بشيء اذ لا يصح جعل  
حاصل السؤال ان الشرط هو اللزوم الخارجي دون الذهني اذ لا يتصور مثل



بل هو جاري سائر اللوازم والمعاني التضمنية وغيرها انتهى فظهر من هذا ان ما قاله القائل  
السابق من انه لو كفي مطلق اللزوم لكان للفظ واحد مدلولات غير متناهية مبنى على تقدير  
عدم كفاية اصل اللزوم وكلام السائل ههنا على تقدير كفايته فغاية ما ذكره ايضا لزوم  
التقييد المذكور وهل الكلام الا فيه ومن البين انه لا يلزم من ذلك ترك هذا البحث واثبات  
بحث آخر بدله على ما زعمه سابقا على ان المنقول منهم مستبعد جدا ولذا اوله شارح المطالع بان  
مرادهم استعمال الدلالة مبهجورة لاصل الدلالة فالانصاف ان ما ذكره القائل خلط بين  
المقامين مع عدم تحرير مرادهم في المقام الثاني ايضا وقد صرفت آنفا حقيقة الحال فيه قال  
الش العلامة ان الانتم حصولهما اي الانتقال والضبط باللزوم الخارجي يعني ان الانتم حصولهما  
بمطلق اللزوم على ما هو مدعى السائل ولما كان مطلق اللزوم شاملا للزوم الذهني والخارجي  
وكان حصول الانتقال والضبط باللزوم الذهني مسلما بين السائل والمجيب صرح بما يريد  
عليه المنع فكانه قال لان حصولهما بمطلق اللزوم اذ لو حصل بمطلق اللزوم حصل بكل  
من اللزوم الذهني والخارجي لكن حصولهما باللزوم الخارجي مم وان كان حصولهما باللزوم  
الذهني مسلما ثم شرع في بيان حصولهما باللزوم الذهني حيث قال فان اللزوم الذهني كونه  
بحيث اه وبين ثانيا عدم حصولهما باللزوم الخارجي حيث قال واللزوم الخارجي الى قوله ولا  
يلزم من ذلك انتقال الذهن منه اليه وبهذا البيان اندفع اعتراض المحشي ههنا بالاستدراك وان  
ادعى بعضهم ظهور وروده فتدبر قوله مستدرك اذ لا دخل له في السندية للمنع المذكور قد اشترنا  
الى اندفاعه الان يقال مراده انه مستدرك بالنظر الى ما هو مذكور في اللفظ وان امكن ربطه  
بما لم يكن مذكورا في اللفظ كما اشترنا اليه لكن انت خير بانه لا يلتفت الى الاستدراك في اللفظ  
في امثال هذه المباحث كبحف واللازم على المانع تحقيق منعه لئتم مقصوده ولا يحصل  
تحقيقه بالامفصلة الشارح وقد اشترنا الى ان الغرض من هذا البحث بيان فائدة التقييد  
بقوله في الذهن فلا بد من التكلم في شان اللزوم الذهني فنعم البيان ببيان الشارح قوله  
اي لا يلزم من استلزام تحقق المسمى في الخارج تحقق اللازم فيه اي في الخارج انتقال الذهن  
من المسمى الى ذلك اللازم الخارجي فلا يتم قول السائل وهما حاصلان باي لزوم كان  
فلا يتم اشتراط مطلق اللزوم اي اللزوم الخارجي اما الثاني فظاهر واما الاول فلان  
اشتراط مطلق اللزوم يقتضي ان يكون كل من اللزوم الذهني والخارجي شرطا واشتراط  
في الثاني لا يتم فكذا في المطلق ضرورة ان نزاع السائل مع المجيب انما وقع في هذا الفرد  
من المطلق فانتفاؤه يستلزم انتفاء المطلق وهذا هو الوجه في تخصيص الشارح الجواب  
بنفي اشتراط اللزوم الخارجي وبهذا سقط الاعتراض الاتي على الشارح بعدم مقابلة  
كلامه الكلام السائل فتبصر وتحقيق الجواب ان اللزوم الذهني يقتضي صحة  
الانتقال من الملزوم الى اللازم على ما يقتضيه مفهومه بخلاف اللزوم الخارجي اذ غاية  
عدم الانفكاك بينهما ولا يلزم من ذلك عدم الانفكاك بينهما في الذهن ضرورة ان الوجود  
الذهني مغاير للوجود الخارجي ولكل منهما حكم مغاير لحكم الآخر فمطلق اللزوم  
اما جنس تحت نوعان او عرض عام تحته حقيقةتان وعلى كل تقدير لا يلزم اشتراك  
اللزومين في الآثار والاحكام والا لارتفع التعدد والمفروض خلافه قوله وقوله والا  
لم يكن اه في النسخ الصحيحة بالواو اشارة الى ارجاع ذلك المنع الى دليل السائل اعني قوله

حاصلان باي لزوم كان سواء كان ذهنيا او خارجيا والارزم ان لا يكون ما فرضناه لزوما  
لزوما هف فالتقييد المذكور مستدرك بل مضر لانه يوهم عدم كفاية مطلق اللزوم  
وقد عرفت انه لو كان كذلك لزم خلاف المقروض وبهذا اندفع ما قبل من ان قوله والا  
لم يكن اللزوم لزوما اول المسئلة لكونه عين دعوى كفاية مطلق اللزوم وانه لا حاجة الى  
هذا التطويل بل الاخصر ان يقال ان قيد في الذهن مستدرك لان مطلق اللزوم  
كاف في الضبط والانتقال والالم يكن اللزوم لزوما انتهى اما الاول فلان المغايرة بين  
قوله والالم يكن اللزم لزوما وبين مدعى الشارح ظاهرة جدا فدعوى المصادرة في مثله  
مكبرة ومصادرة واما الثاني فلانه من قبيل تعيين الطريق اذ لا غبار في بيان الشارح  
وكم من عائب قولنا صحيحا ثم ان غرض الشارح من السؤال الثاني وجوابه انما هو بيان  
قاعدة التقييد بقوله في الذهن كما هو المشهور في كتب الفن في هذا المقام ومن البين ان  
لهذا البحث نفعا للمبتدئين وغيرهم والشرح انما هو لا تنفصاع الكل فلهذا اورد هذا البحث  
واما البحث بان دلالة الالتزام مهجورة في العلوم دون المحاورات فهو بحث عظيم وزاع  
بين الائمة بحيث صار معركة للاراء لانفع فيه للمبتدى بل هو زاع قليل الجدوى  
على ما صرح به شارح المطالع فالقول بان الابراد بكفاية مطلق اللزوم مما لا ينبغي  
فانه ظاهر الفساد بل اللايق الابراد بان دلالة الالتزام مهجورة لعدم كفاية اللزوم  
الذهني لاختلاف الاشخاص ثم الجواب بان الاعتبارية اللزوم البين بالمعنى الاخص بالنسبة  
الى الكل لان هذا البحث افيد وانفع للطالب ايس بشئ اذ النفع للطالب انما هو في البحث  
الاول لافي الثاني على ان الشارح ههنا يحكي البحث المعروف فيما بينهم فلا يناقش عليه هذا  
قوله بل يكفي مطلق اللزوم ذهنيا او خارجيا فلا حاجة الى تقييده بالذهني بعد حصول المقي  
من مطلق اللزوم بل التقييد مضر لاشعاره عدم حصول المقي من مطلق اللزوم ومن  
اللزوم الخارجي هذا وما قبل من انه لو كفي المطلق لكان للفظ واحد مدلولات غير متناهية  
لعدم تنهاى اللوازم اذ كل شئ لا يخفى عن مطلق اللازم وذلك اللازم ايضا لا يخفى عن لازم  
آخر وهكذا بل لا يكتفى البين بالمعنى الاخص لعدم انضباطه بناء على انه ربما يكون بينا بالنسبة  
الى شخص دون شخص ولذا قال صاحب الكشف ان الاعتبار هو البين بالنسبة الى الكل فلا يراد  
المذكور من الشارح مما لا ينبغي لظهور فساد فقيه ما فيه لان هذا كلام متعلق بكون الدلالة  
الالتزامية مهجورة في العلوم على ما هو المشهور فيما بينهم والكلام ههنا في بيان قاعدة التقييد  
بقوله في الذهن فاستنباه احد النزاعين بالآخر مما لا ينبغي والحق ان بحث الشارح ههنا مبني  
على كفاية اصل اللزوم في الدلالة الالتزامية وعدم كفايته بحث آخر لا يتعلق به غرض  
الشارح على ان شارح المطالع قال الانصاف ان اللفظ اذا استعمل في المدلول الالتزامي  
فان لم يكن هناك قرينة صارفة عن المدلول المطابقى دالة على المراد لم يصح اذ السابق  
الى الفهم من الالفاظ معانيها المطابقة فلم يعلم ان اللوازم مقصودة اما اذا قام قرينة  
معينة للمراد فلا خفا في جوازه غاية ما في الباب لزوم التجوز لكنه مستفيض شائع في العلوم  
حتى ان ائمة هذا الفن صرحوا بتجوزة في التعريفات بل هم في عين هذه الدعوى متجاوزون  
اذ مرادهم ايس انتفاء الدلالة بل عدم الاستعمال فلا يكون الدلالة مهجورة بل الاستعمال  
مهجور فاطلقوا الدلالة وارادوا الاستعمال ثم قال هذا البحث لا يختص بالمدلول الالتزامي



على الناظرين همنا حيث جعلوا الحكم المرتب التسمية بالمطابقة وبالتضمن وبالالتزام على ما هو ظاهر كلامه من غير مسابحة فيه ثم منهم ٧ من حل المشتق على صيغة الماضي المجهول وبني ذلك على ظاهر قول الشارح اتمامه او جزئه او ملزومه ولا يخفى ما فيه من الخُرْزَة والراككة والمخالفة للتحقيق ومنهم من حل المشتق على صيغة المضارع المعلوم اعني قوله بدل وهذا هو من السابق لكن بذلك لا يخلص كلام الشارح عن المسابحة اذ لابد ح ان يورد صلات الدلالة لاضلات الوضع ثم انه لا معنى لاعتبار الحكم بالتسمية وترك الحكم بالدلالة كما هو الظاهر من المتن فلا بد ان يصرف كلام الشارح الى ما هو الظاهر من المتن وما ذلك الا بما حققه المحشى قوله فيه ان الظاهر ان مرجع اه اشار به الى بيان المسابحة التي ادعاها في كلام الشارح بل نقول فيه اشارة الى بيان فساد غير ما اشار اليه سابقا كما لا يخفى على ذوى فهم وقد تم هذا الاحتمال لان الكلام في الدلالة لاقى الوضع وان كان الاول لا يتخلو عن الثاني وكل من الاحتمالين فاسد لاستلزامه الفساد كما اشار اليه المحشى قوله المعنى المدلول سواء كان ذلك المدلول مطابقا او تضمنيا او التزاميا ولا وجه للتخصيص باحدهما وهو ظاهر فلا يلتفت الى ترديد ذكره بعضهم فينه اي في المعنى المدلول قوله فليرمز ان يكون المعنى التضمني الكل بناء على ان الجزء اذا كان موضوعا له كما هو صريح العبارة وكان المدلول مقابرا لذلك الجزء على ما يقتضيه اضافة الجزء اليه يلزم ان يكون الجزء متبوعا والكل تابعه له ويلزم قطعا ان يكون الكل المعنى التضمني ويلزم ايضا ان يكون الجزء موضوعا له لكن تركه لكونه مشتركا بين الشقين قوله وان كان المرجع ما وضع له يلزم ان يكون ما وضع له في الالتزام اللازم كما يلزم ان يكون ما وضع له فيه الملزوم ايضا وان لم يلزم في هذه الصورة ان يكون الكل المعنى التضمني نعم يلزم ايضا ان يكون الجزء موضوعا له كما اشرنا اليه قوله والظاهر ان قوله او جزئه من قبيل سهو القلم اي على كلا التقديرين المذكورين اذ لا وضع للجزء قطعا وتعميم الوضع ههنا من الوضع بالذات ومن الوضع التضمني لا يدفع السهو بالنظر الى ظاهره والمتبادر من الوضع وكذلك حل اضافة الجزء على البيانية وجعل المضاف اليه عبارة عن المدلول كما في الشق الاول لا يدفعه ايضا وكذا حل اضافة الملزوم على البيانية وجعل المضاف اليه عبارة عن الموضوع له كما في الشق الثاني لا يدفع المحذور في الشق الثاني لان كلا منهما خلاف الظاهر وكلام المحشى على ما هو الظاهر نعم او كان كلمة التام بمعنى على في المواضع الثلاثة وبدل الملزوم باللازم في قوله او الملزومه وجعل كل من الامور الثلاثة صلة للدلالة لاصلة للوضع لا تدفع الفسادات كلها وهذا هو الذي حققه المحشى سابقا قبل رأيت في بعض نسخ الشرح بالوضع لتمامه او كله بدل او جزئه فعلى هذا لا غبار عليه اقول بل يبقى الغبار في قوله او الملزومه ان كان المراد بالمرجع ما وضع له وهو ظاهر بل نقول هذا ايضا مما لا يستحسنه المحشى اذ يلاحظ في الوضع سوى ان يكون المعنى موضوعا له والكلمة واللزومية بل التمامية خارجة عن الوضع فالوجه ان يكون هذه الامور صلة للدلالة كما حققه سابقا قال الشارح العلامة الثاني ان تقييد الدلالة اه يعني ان قوله في الذهن ههنا مستدرك اذ الغرض من اشتراط الملزوم في الدلالة الالتزامية تصحيح الانتقال وضبط الدلالة وكلاهما

٢ وهو المولى بهان الدين حيث حل  
اولا الحكم المرتب على التسمية  
والمشتق على اسم الفاعل اعني قوله  
الادل بالوضع وحل قول الش فترتب  
الادل باللات الثالث على حذف  
كل من الدلالات الثالث على حذف  
المضاف اي فترتب تسمية كل  
من الدلالات الثالث ثم لما كان قول  
الشارح اتمامه او جزئه او الملزوم  
بالوضع اتمامه او جزئه او الملزوم  
آيا عن ذلك في زعمه رجع عنه وقال  
الاظهر ان المراد بالحل المجهول  
ايضا ومن المشتق الماضي وهذا  
في قوله على ما وضع له وعلى الجزئه  
لا يكون في قول الش اتمامه او جزئه  
او الملزومه مسابحة على ان يكون  
المراد بالوضع اعني كما في الاخبار  
او بالوضع ايضا كما في الاخبار  
ولم يشعر كل من الدلالات لاقى الوضع  
فترتب كل من الدلالات لاقى الوضع  
المقام اذ الكلام في الدلالة لاقى الوضع  
بل لا يقتضيه الواقع على ما حققناه  
م

الثالثة مرتبة على الدال بالوضع وصلة هذا الوضع للمعنى المدلول اولها جزء منه اولها هو  
 خارج عنه على ما دل عليه كلام الشافعي ان صلة الدلالات مختلفة بذلك الاختلاف فهذه  
 الدلالات اثلث مرتبة على تلك الدلالات المختلفة فامتياز كل منها عن الآخر بصفة  
 فالمقصود اعني دفع الانتقاض بقاعدة الترتيب انما يحصل اذا اخذ للوضع ثلث صلوات  
 متعاطفة وللدال ايضا ثلث صلوات متعاطفة فاما اشار اليه من ان صلوات الوضع متحدة  
 وصلوات الدلالة مختلفة ليس بصواب فالصواب ما اشرنا اليه ثم قال اعتبار قيد الحيشية  
 في هذا التوجيه مما لا حاجة اليه على ما اشرنا اليه بل هو خلط بين التوجيهين لان ذلك  
 الاعتبار وحده كاف في دفع النقض فلا دخل لاعتبار قاعدة ترتيب الحكم على المشتق فيه  
 اصلا بل لادلالة لما اخذ الاشتقاق على اعتبار قيد الحيشية وبالجملة فالظاهر من كلام الشافعي  
 كفاية قاعدة ترتيب الحكم على المشتق في دفع الانتقاض من غير ملاحظة قيد الحيشية  
 فتوجيه كلام الشافعي بما ذكره توجيهه بما لا يرتضيه بل بما لا يرتضيه صلة الوضع وطبع  
 الكلام انتهى لمخلصا ولا يخفى ما فيه اما اولا فلان جعل صلوات الوضع مختلفة  
 كصلوات الدلالة يورث الاشتباه بين الوضع والدلالة والحقي ان الاختلاف انما يلاحظ  
 في صلوات الدلالة لافي صلوات الوضع وهو الظاهر من كلام المصنف فالحق ما اشار اليه المحشي  
 وامانا فلانا قد اشرنا ان مقصود المحشي انما هو تقوية الوجه الثاني المبني على القاعدة  
 المذكورة اصولية بالوجه الاول المسلم عند الكل في ان يلزم من كلامه خلط  
 التوجيه الثاني بالتوجيه الاول وادعاء عدم كفايته مع قطع النظر عن اعتبار قيد الحيشية  
 والعجب من هذا القائل ان يقرر كلمات يزعم انه تحقيق للمقام ولا ينظر الى سوق كلمات المحشي  
 وكيف يسوغ لثله الاقدام عليه والحال انه سوى بين صلوات الوضع وبين صلوات  
 الدلالة مع وضوح الفرق بينهما واشتباه عليه الفرق بين التأييد والخلط مع وضوح الفرق  
 بينهما ايضا فافهم المقام قوله فيكون معنى التعريفات الثلاثة ان الدال بالوضع اه  
 على ان يكون صلوات الوضع متحدة وصلوات الدلالة مختلفة على ما حققناه قوله هذا  
 اي كون المراد بالحكم الدلالة بالمطابقة والدلالة بالتضمن والدلالة بالالتزام وكون صلوات  
 الوضع متحدة وصلوات الدلالة مختلفة على ما قررناه هو التقرير الموافق بهذا المقام  
 اذ الكلام في الدلالات الثلاثة لافي التسمية بها فالمناسب له ان يكون المراد بالحكم تلك  
 الدلالات وان الكلام ههنا في تفاوت الدلالات وتميز بعضها عن بعض فالمناسب له  
 ان يعتبر صلواتها لاصلوات الوضع كما هو المتبادر من كلام الشارح ثم ان ما اخذ الاشتقاق  
 ههنا انما هو الدلالة فالمناسب له ان يعتبر صلواتها في البيان قوله ولا يخفى ما في تقرير  
 الشارح من المسامحة والمساهلة عطف تفسير المسامحة اذ هي استعمال اللفظ في غير  
 معناه المتبادر ولا يكون ذلك الا بالمساهلة وقد ظهر مما بيناه وجه المسامحة في كلامه حيث  
 جعل الحكم المترتب التسمية بالمطابقة والتضمن والالتزام والظاهر ان الحكم المترتب  
 هو الدلالات الثلاثة كما فصله المحشي وانه جعل ما هو صلة الدلالة صلة الوضع حيث  
 قال لتمامه اوجزته او للزوم والحال انه في صدق بيان ما اخذ وصلاته فالظاهر  
 ان يجعل تلك الامور الثلاثة صلوات الدلالة ويورد كلمة على بدل اللام ويورد ايضا  
 صلوات الوضع متحدة في المواضع الثلاثة كما بينه المحشي والمق من هذا الكلام هو التعريض



عن حقيقة الحال وسوء الظن بالحشي الفاضل في تقرير المقال قال الشارح العلامة  
 ان ترتيب الحكم على المشتق اعم من ترتيبه ابتداء ومن ترتيبه بواسطة الموصوف وههنا كذلك  
 لان الحكم مرتب على الصفة المشتقة اعني قوله الدال بواسطة ترتيبه على الموصوف اعني  
 اللفظ والمراد بالحكم الاثر المرتب على الشيء كما هو مصطلح الاصوليين والمسئلة اصولية قوله  
 يدل على علية المأخذ دلالة عرفية لاعقلية ولا وضعية اما الثاني فظ واما الاول فلانه يحتمل  
 ان يكون علة ذلك الحكم امر آخر غير المأخذ لكن لاشك ان مثل ذلك يدل على علية المأخذ  
 دلالة ظنية فافهم قوله فان ترتيب القطع اى الواجب بناء على ان الامر المطلق للوجوب ولا  
 حاجة الى ان يقال المراد وجوب القطع المشتق باعتبار صورة اللفظين فلا يرد ان الثاني لكونه  
 مشتقا على بناء التأييد لا يشتق من السرفة ولا حاجة في دفعه الى اعتبار التغليب قوله والمراد  
 بالحكم ههنا اى في تعريفات الدلالات يدل بالمطابقة اه اى مضمون هذه الجمل الثلاثة اى الدلالة  
 بالمطابقة والدلالة بالتضمن والدلالة بالانترام اذ هي الآثار المترتبة على ما هو المراد بالحكم  
 ههنا فهذه الدلالات مرتبة على الدال بالوضع وصلة هذا الوضع تمام ما وضع له في المواضع  
 الثلاثة على ما حققنا سابقا ان المعبر في الوضع انما هو الموضوع له غير ملحوظ فيه امر آخر  
 وصلة الدلالات مختلفة لانها اما على تمام ما وضع له او على جزئه او على ما يلازمه في الذهن  
 واما ما دل عليه كلام الش من اصلة هذا الوضع مختلفة ففيه مسامحة كما ستعرفه قوله  
 وباشترق اى المراد بالمشتق الدال بالوضع على ان يكون صلات الوضع في المواضع الثلاثة امرا  
 واحدا وصلات الدلالة مختلفة على ما شرنا اليه آنفا وهو الظاهر وان لم يساعده ظاهر  
 بيان الشارح حيث جعل صلات الوضع مختلفة وترك صلات الدلالة فعلى هذا محصل  
 الكلام ظاهر كالاندفاع قوله فترتب الحكم بانه بدل كلمة الباء طريقة وتفسير للحكم  
 واسم ان خبرها في تأويل المصدر وحاصل المعنى فترتب الدلالة بالمطابقة والدلالة  
 بالتضمن اه فاقبل من انه جل الحكم ههنا على صفة الحاكم وقد عرفت ان المراد بالحكم  
 في هذه القاعدة هو الاثر المرتب وهم قوله بسبب الدلالة بالوضع وهو مأخذ المشتق اعني  
 الدال المعقد بالوضع على ان يكون صلات الوضع منجدة وصلات الدلالة مختلفة قوله  
 ولا خفاء في حصول اعتبار قيد الحيثية اه اقول لما حذر التعريفات المذكورة بما حذر به البناء  
 على القاعدة المذكورة و اشار به الى دفع الانتقاضات المذكورة على ما فصله بنى ذلك على ما هو  
 المسلم فيما بينهم وهو اعتبار قيد الحيثية فيها ودفع الانتقاضات بها لان ذلك الاعتبار والدفع  
 مسلم عند الكل مقصوده انما هو تقوية الوجه الثاني بالوجه الاول بانه دافع للانتقاض كما ان  
 الاول دافع للانتقاض ايضا والفرق بينهما ان قبود الحيثيات مما لا يدل عليها الفاظ  
 التعريفات بخلاف الوجه الثاني فانه ما يدل عليه الفاظ التعريفات ولو بطريق الدلالة  
 وان الاول مشهور معروف في جميع التعاريف الاعتبارية بخلاف الثاني فانه انما يعتبر اذا وجد  
 شرط اعتباره كما ههنا ومن البين ان كون الشبثين مفيدين لشيء واحد كدفع الانتقاض  
 ههنا لا يقتضى كون احدهما عين الآخر فالحق ان مقصوده انما هو تقوية الوجه الثاني  
 بانه يفيد ما يفيد الوجه الاول المسلم عند الكل ففيه ايضا اشارة الى مرجوحية اخذ  
 قيد بتوسط الوضع في التعاريف دفعا للانتقاض اذ لا حاجة الى اخذ ذلك القيد ح  
 بل هو مستدرك عند نظر الاصوليين ومنهم من قال في تقرير هذا الوجه الثاني الدلالات

وخاصة وعرضا عاما اما الاول فلانه جنس الاسود ولا يبيض مثلا اذ هو تمام الجزء  
المشترك بينهما واما الثاني فلانه نوع للمكيف لانه جنس تحته انواع كالمشهور المكيف  
بكيفية الشم من الروائح الطيبة والكراهية والمطعموم المكيف بكيفية الطعم من الخلاوة  
 والمرارة وغيرهما والملبوس المكيف بكيفية التمس من الخشونة والملاسة وغيرهما  
 والملون المكيف بكيفية اللون من السواد والبياض وغيرهما قبل المكيف هو الذي  
 لا يتأني منه النور وكونه ملونا خارج عنه لكن المناقشة في المثال ليست من العادة فيه  
 انهم جعلوا حجرة الخجل وصفرة الوجع بل جميع الالوان من الكيفيات المحسوسة فاذكره  
 في بيان المكيف غير صحيح ثم ان كونه ملونا وان كان خارجا عن المكيف لكنه غير خارج  
 عن المكيف والكلام فيه واما الثالث فلانه فصل للكشف بناء على ان الكشف هو الجسم  
 الملون والمطيف هو الجسم الغير الملون كالهواء واما الرابع فلانه خاصة للجسم  
 لان المجردات كالعقول والنفوس لالون لها والظواهر خاصة غير شاملة لجميع افراد الجسم  
 لعدم وجود اللون في مثل الهواء من الاجسام اللطيفة واما الخامس فلانه عرض عام  
 للحيوان لوجوده في غيره وخروجه عن الحقيقة والظاهر ان ماهو خاصة او عرض عام  
 انما هو اللون لا الملون بل نقول ماهو جنس ونوع وفصل هو اللون على ما يستفاد  
 من كلام شارح المطالع ويدل عليه ان الذاتيات عبارة عن المفهومات والملون عبارة  
 عن الموجود الخارجي ففي التمثيل المذكور بالنظر الى الجميع تسامح فتدبر قوله من غير  
 ذكرها وانما جاز حذفها لشهرتها ووضوحها كما حذفوها في تعريفات الكليات  
 ولا بأس في ترك بعض القيود اعتمادا على الشهرة والوضوح قوله من حيث انه دال  
 على تمام ما وضع له وقوله من حيث انه دال على جزئه وقوله من حيث انه دال على ما يلزمه  
 في الذهن خالف في اعتبار الحشية ههنا لما هو المشهور بينهم حيث قالوا من حيث  
 انه تمام ما وضع له ومن حيث انه جزء ما وضع له ومن حيث انه لازم ما وضع له كما في شرح  
 المطالع وغيره فاعتبروا الحشية بالنظر الى الدوال بناء على ان الكلام في الدلالة لافي المدلول  
 فاعتبار الحشية المحفوظة هنا بالنظر الى الدوال اولى من اعتبارها بالنظر الى المدلولات  
 وان لم يتفطن له بعضهم وزعم ان تقريره مخالف لما هو التحقيقي المذكور في شرح المطالع  
 وغيره قوله فنبه اى المص على ان ذكر قيد بتوسط الوضع لا يدفع الانتقاض  
 ولودفعه فاما بدفع عن تعريف المطابقة لا عن تعريف التضمن والالتزام وقد عرفت  
 منا ان هذا التنبيه حق لان صلة الوضع لا تكون الا ما وضع له ولا يلاحظ فيه الكلية  
 والملزومية بل لا يلاحظ المطابقة ايضا لان كل ذلك مترتب على الدلالة ففي الاكتفاء  
 بقيد بتوسط الوضع لا يندفع الانتقاض نعم لو صرح في التعريف صلات الوضع  
 مختلفة لاندفع النقض المذكور لكنه خلاف السوق ايضا اذ الوضع لا يكون الا للمعنى  
 غير ملحوظ فيه امر آخر فالحق ان اعتبار الحشية في التعاريف الثلاثة ههنا اولى من  
 ذكر قيد بتوسط الوضع وهو الذي قصده المص ههنا وهو مسلك القدماء المحققين  
 فاقبل من ان ما ذكره المحشى ههنا نشأ من الغفلة عن التقييد بقوله كما فعلوه وان خلاصة  
 الكلام ان صلة الوضع غير مذكورة فيجوز ان يكون المعنى بتوسط الوضع للمعنى المدلول  
 اولاهو اى المدلول جزء منه او لما خرج عنه المدلول بقربنة قوله كما فعلوه ناش عن الغفلة

قوله فنبه بصيغة الماضي من التنبيه  
 هذا هو الظاهر على ما في بعض  
 النسخ وفي اكثر النسخ لفظه فيه  
 على ان تكون مركبة من كلمة في  
 والضحية فعلى هذا يكون فيه متعلقا  
 بقوله لا انتقاض اه ويكون فيه متعلقا  
 على ان ذكره متعلقا بما سبق  
 من قوله اكنى المص ههنا ولا ينبغي  
 ما فيه من البعد فالوجه ما في بعض  
 النسخ وهو الذي اخترناه

ملا



وانما ذلك امر خارجي يترتب عليه في الواقع والقول بان هذا وان كان خلاف السوق  
 لكن مراد السائل هو التقييد بمثل ما فعلوه في التعاريف الثلاثة يدل عليه قوله كما فعلوه  
 فعلى هذا يتدفع انتقاض حد المطابقة بالآخر بين ايضا والحاصل ان ذلك التقييد  
 دافع للانتقاض ولا كلام فيه بل الكلام في انه هل يجب ذلك التقييد لذلك الدافع  
 ام له طريق آخر فالسائل حصر طريق الدافع الى الاول والش يقول بان له طريقا  
 آخر غير المذكور وهو اعتبار قيد الحيثية في تلك التعاريف كما في تعريفات الكلمات  
 الخمس منظورة فيه لاننا لم نمراد السائل ذلك بل مراده مطلق التقييد بقيد بتوسط  
 الوضع ولو سلم ما فعلوه انما هو التقييد بما اشار اليه المحشي بقوله فان قيل اه يشهد به التبع  
 والحق ان سوق كلام الش وان اقتضى التسوية بين التقييد بالقيد المذكور وبين اعتبار  
 قيد الحيثية في التعاريف الثلاثة وان رد الش انما هو بالنظر الى ادعاء السائل وجوب التقييد  
 بالقيد المذكور لا يمكن من البين ان اعتبار القيد المحذوف في التعاريف انما هو لاجل  
 الضرورة فلا وجه للعدول عن القيد المذكور الدافع للانتقاض الى اعتبار قيد  
 الحيثية لاجل دفع الانتقاض فعدول المص عن اعتبار القيد الذي فعلوه الى اعتبار  
 الحيثية انما هو لاجل ان ذلك القيد غير دافع للاعتراض بالكلمة كما اشار اليه المحشي  
 ههنا ولعل هذا هو مراد الش وانما يتفطن له الناظرون قوله لا يتدفع به انتقاض  
 حد المطابقة بالآخرين لان حاصل تعريف المطابقة ان اللفظ الدال بالوضع  
 يدل على تمام المعنى بسبب ان اللفظ موضوع لمعناه ومن البين ان هذا صادق على دلالة  
 لفظ الشمس على الضوء مطابقة وتضمنا والتزاما لان كلامها بسبب وضع لفظ  
 الشمس لمعناه والقول بانه يمكن ان يكون المعنى ان اللفظ الدال بالوضع يدل على تمام المعنى  
 بتوسط الوضع لذلك المعنى المطابق مما لا دليل عليه وجعل المطابقة قرينة عليه  
 لا يخرج عن شوب المصادرة هذا واما اندفاع انتقاض الحدين الاخيرين عند هذا التحريك  
 اذ لا يصح على دلالة لفظ الشمس على الضوء مطابقة والتزاما انها دلالة اللفظ  
 على جزء ما وضع له بتوسط الوضع للكل ضرورة تحقق تلك الدلالة على تقدير عدم  
 وضعه للكل ولا يصدق ايضا على دلالة لفظ الشمس على الضوء مطابقة وتضمنا  
 انها دلالة اللفظ على ما يلزمه في الذهن بتوسط الوضع للكل ضرورة تحقق تلك  
 الدلالة على تقدير عدم وضعه للكل وهذا ولان قلت الى غيره وان نسب الى المحشي  
 قال الشارح العلامة فلما اکتفوا كلهم بارادتها من غير الذكر في تعريفات الكلمات  
 الى قوله اکتفی المص ههنا يعني كما ان الشيء الواحد يمكن ان يكون جنسا ونوعا وفصلا  
 وخاصة وعرضا كما كذلك يمكن ان يكون الدلالة الواحدة مطابقة وتضمنا والتزاما  
 وكما انه اذا اورد على الاول انه كيف يكون الشيء الواحد جنسا ونوعا وفصلا اه اذ يلزم  
 تداخل الاقسام وعدم تميزها وانتقاض حدود بعضها ببعض يحاسب عنه بان قيود  
 الحيثيات مرادة في مفهوماتها فيمتاز بعضها عن بعض كذلك اذا اورد على الثاني بانه  
 كيف يكون الدلالة الواحدة مطابقة وتضمنا والتزاما اذ يلزم التداخل وعدم التمايز  
 وانتقاض حدود بعضها ببعض يحاسب عنه ايضا بان قيود الحيثيات مرادة في تعاريفها  
 فيمتاز بعضها عن بعض قال الشارح العلامة كالملون فانه يكون جنسا ونوعا وفصلا

لا بل لان ما ذكره ايضا غير حقيقي  
 بالقبول اذ لا بد من حفظ في الوضع امر  
 غير الموضوع له والكلمة والملزومية  
 وغيرها انما هي بالنظر الى الدلالة  
 ليس الا

عدم الوضع لما اعتبر الضوء لازما ذهنياله وكل ذلك ظاهر وان خفي على المحشى انتهى  
ففيه ما فيه لانا لان عدم صدق التعريف الاول ح على دلالة لفظ الشمس على الضوء  
تضمنا والتزاما لان كون الوضع لما وضع له واسطة وسببا للدلالة على تمام ما وضع له  
لا ينافي كونه واسطة وسببا للدلالة على الجزء او اللازم على ما هو مقتضى التقييد  
بذلك القيد فتلك الواسطة واسطة في كل من الدلالات الثلاث وحل ما وضع له في قوله  
بتوسط الوضع لما وضع له في التعريف الاول على تمام المعنى المطابق وفي الثاني على المجموع  
وفي الثالث على المزموم بما لا دليل عليه ولو سلم فيقول هذا الى ما يشير اليه المحشى بقوله  
فان قيل يمكن ان يقدر القيداء وستعرف انه لا يندفع به انتقاض حد المطابقة بالاخيرين  
فانظر قوله يجوز ان يكون مفعولا للقيد باعتبار زومه بمعنى الكلام انه لا بد من التقييد  
بالقيد المذكور احتراماه ولك ان تقول لفظ القيد ههنا بالمعنى المصدرى اى التقييد واصله  
الى قوله بتوسط الوضع من اضافته الى مفعوله وان كان المتبادر من القيد كونه جامدا والاضافة  
بيانية فلا حاجة الى تقدير المضاعف على معنى من ذكر القيد وعلى كل تقدير يندفع ما يمكن  
ان يتوهم من ان لفظ القيد جامد لا يعمل في المفعول له قوله ويجوز ان يكون اه واعلم  
هذا هو الظاهر لعدم احتياجه الى التأويل كما احتاج الى التأويل عند كونه مفعولا  
للقيد لكنه رجع الاول لجزالة من حيث المعنى اذا احتراز من شان القيد كما هو المعروف  
فيما بينهم ايضا ولك ان تقول اختار فيه مذهب الكوفيين بناء على ان العمل عندهم  
عند التنازع المتقدم قوله وفيه نظرا لانه على تقدير التقييد بذلك القيد ايضا على  
تقدير عدم التقييد بذلك القيد لا يندفع الانتقاض بالمادة المذكورة بناء على ان المتبادر من القيد  
المذكور ح هو الامر الواحد وهو توسط الوضع لما وضع له كما سبق من المحشى انفا  
وسبب صرح به وهذا موجود في دلالة لفظ الشمس على الضوء مطابقة وتضمنا والتزاما  
فينتقض حد كل منهما بالدلتين الاخرين كما فصلناه وللإشارة الى ايضاح هذا المعنى  
اورد قوله اذ يصدق على دلالة اه قوله تضمنا والتزاما اى دلالة تضمينية او التزامية  
او دلالة تضمن والتزام او حال كونها تضمنا والتزاما او سواء كانت تضمنا والتزاما قوله  
فان قيل اه منشأ هذا السؤال قول الشارح ههنا كما فعلوا اذ المتبادر منه ان مدعى  
السائل انما هو التقييد بالقيود المختلفة في صلة الوضع في المواضع الثلاثة لكن اكونه  
خلاف المتبادر مرضه قوله بتوسط الوضع له اى تمام ما وضع له وقد عرفت انه عين  
تعريف المطابقة الذي اورد عليه النقض ففائدة هذا السؤال والجواب انما هو  
دفع الفساد عن تعريف التضمن والالتزام وما قيل من ان التقدير الصحيح في المطابقة  
ايضا كون صلة الوضع عين المعنى المطابق بقى فيندفع ذلك الانتقاض  
عن تعريف المطابقة ايضا فكلام لا دليل عليه وستعرف حقيقة الحال ايضا  
قوله مع انه اى هذا التقدير في التضمن والالتزام غير متبادر من السوق اى سوق  
التعريفات للدلالات اذ لما كان صلة الوضع في تعريف المطابقة هو تمام ما وضع له  
فالمناسب له ان يكون صلة الوضع في تعريف التضمن والالتزام هو تمام ما وضع له  
وتخصيصه بالكل والمزوم بقريضة الجزء واللازم لايح عن شوب مصادرة والحق  
ان المحوظ في الوضع انما هو تمام المعنى بل نفس المعنى ولا يلاحظ فيه كلياته ولا ملزميته

ووسطه من ان صلة الوضع واحدة  
في الحدود الثلاثة وصلات الدلالة  
مختلفة فلا بد ان يعتبر الاختلاف  
في صلة الوضع بناء على ان المتبادر  
من الوضع هو الوضع بالذات  
ولا يكون ذلك الا للمعنى  
لا وما ذكره ايضا من الامور المختلفة  
في صلة الوضع حيث قالوا دلالة  
المعنى على المعنى بتوسط الوضع  
وتمتدحله مطابقة وتوسط الوضع  
لمعنى دخل فيه المعنى المدلول تضمن  
وتمتدحله التزام بما خرج عنه  
ايضا فانهم



حيث قالوا دلالة اللفظ على المعنى بتوسط الوضع لذلك المعنى مطابقة وتوسط الوضع  
 لمعنى دخل فيه ذلك المعنى المدلول تضمن وتوسط الوضع لمعنى خرج عنه ذلك المعنى  
 المدلول التزام انتهى فعلى هذا يندفع الانتفاض المذكور قطعاً وأما اعتبار القيد  
 المذكور على ما اعتبره المحشي فغير موافق لمذاق السائل مع أنه لا يفيد امرأاً على قوله  
 بالوضع لأنه يفيد أيضاً كون الوضع سبباً للدلالات الثلاث على أن ما اعتبره المحشي  
 يخالف ما سيجي من قوله وثنيهما أن ترتب الحكم اه اذ يدل ذلك على أن قيد بتوسط الوضع  
 معتبرهنا كما اعتبروه لا كما اعتبره المحشي انتهى فقيه ما فيه أما ولا فلان قيد بتوسط الوضع  
 في كلام السائل مطلق فالمتبادر منه ما ذكره وقوله كما فعلوا متعلق بالقيد لا بالمقيد  
 والقيد الذي اعتبروه وأما ثانياً فلان ما ذكره السائل امرأاً إلى المحشي بقوله الآتي  
 فإن قيل اه وسنعرف منه أن الاعتبار المذكور إنما يدفع انتفاض حدى التضمن والالتزام  
 لا انتفاض حد المطابقة بالآخرين وأما ثالثاً فلان لا يتم أن ما اعتبره المحشي لا يفيد  
 امرأاً على قوله بالوضع إذ السببية والسببية المستفادة وأما رابعاً فلأنه لودل قوله وثنيهما  
 فرق بين صريح السببية والسببية المستفادة في التعاريف الثلاثة مختلفة لكان اعتبارهم القيد  
 المذكور بما اعتبروه مستندركاً وإن كان يمكن دفعه بأنه من قبيل التصريح بما علم التزاماً  
 فلا نضاف أن تحرير المحشي هو مقتضى السوق قوله بأن يقال الدال بالوضع يدل  
 على تمام ما وضع له بتوسط الوضع لما وضع له مطابقة أقول فهذا يصدق على دلالة  
 لفظ الشمس على الضوء سواء كانت الدلالة مطابقة أو تضمناً والتزاماً أما الأول فظاهر  
 وأما الثاني والثالث فلأن تلك الدلالة أيضاً دلالة على معناه بتوسط الوضع لما وضع له  
 وكذا يصدق قوله الدال بالوضع يدل على جزئه بتوسط الوضع لما وضع له تضمناً على  
 دلالة لفظ الشمس على الضوء سواء كانت الدلالة مطابقة وتضمناً والتزاماً أما الثاني  
 فظاهر وأما الأول والثالث فلأن كلاهما دلالة على جزء المعنى بتوسط الوضع لما وضع له  
 وإن كان كل منهما دلالة أيضاً على تمام المعنى أو على لازمه بتوسط الوضع لما وضع له وكذا  
 يصدق قوله الدال بالوضع يدل على ما يلازمه ما وضع له في الذهن بتوسط الوضع  
 لما وضع له التزاماً على دلالة لفظ الشمس على الضوء سواء كانت الدلالة مطابقة أو تضمناً  
 أو التزاماً أما الثالث فظاهر وأما الأول والثاني فلأن كلاهما دلالة على لازم المعنى  
 بتوسط الوضع لما وضع له وإن كان كل منهما أيضاً دلالة على جزء المعنى أو على تمامه  
 بتوسط الوضع لما وضع له وما قيل من أن لفظ ما في الموضوعين موصولة معرفة عبارة  
 عن معنى واحد كما هو مقتضى إعادة الشيء معرفة فدفع الانتفاض ظاهر إذ لا يصدق  
 على دلالة لفظ الشمس على الضوء تضمناً والتزاماً أنها دلالة اللفظ على تمام وضع له  
 بتوسط الوضع لما وضع له ضرورة تحقق التضمن والالتزام هناك وإن فرض عدم وضعه له  
 وكذا قوله وعلى جزء ما وضع له بتوسط الوضع لما وضع له أيضاً دلالة  
 الشمس على الضوء مطابقة والتزاماً ضرورة تحققهما عند فرض عدم الوضع لما اعتبر  
 الضوء جزءاً له وكذا قوله وعلى ما يلازم ما وضع له في الذهن بتوسط الوضع لما وضع له اه  
 لا يصدق أيضاً على الدلالة على الضوء مطابقة وتضمناً ضرورة تحققهما عند فرض

٤ وأما خامساً فلاك شعرف من  
 المحشي في بيان الوجه الثاني أن الاعتبار  
 المذكور من الشئ مساحد بل التحقيقي  
 أن المذكور فيه صلات الدلالة  
 لا صلات الوضع وإن ساهل فيه  
 الشئ وستطلع منا عليه

على كون كل واحد منهما متضمنا واحدا مدفوع بان الحكم بشئ على المشتل على الكل  
 الافراي يتضمن احكاما متعددة منفردا كل واحد منها عن الآخر كما يشهد به تتبع الموارد  
 فكذلك الامر ههنا فن ان يلزم الوهمان المصدقان نعم يد على الش وعلى ما ذكره  
 المحشي ان الدلالة التضمنية انما هي الدلالة على احدهما او على كل واحد منهما في ضمن  
 الدلالة على المجموع لا مطلقا كما يتبادر من العبارتين ولعل هذا هو وجه التأمل ايضا وقوله  
 اي ينتقض منع كل واحد اه اشارة الى ان المراد بالانتقاض هنا هو الانتقاض بالمنع لا بالجمع  
 يعني انه لا يكون تعريف المطابقة مانعا عن دخول التضمن والالتزام فيه ولا يكون  
 تعريف التضمن ايضا مانعا عن دخول المطابقة والالتزام فيه ولا يكون تعريف الالتزام  
 ايضا مانعا عن دخول المطابقة والتضمن فيه فيكون كل من التعاريف الثلاثة فاسدا لكونه  
 تعريفيا بالاعم وليس مراده ان في الكلام مسامحة او مضاعفا محذوفا وقوله بنفس الداليتين  
 الاخيرتين اشارة الى ان في قول الش بالآخرين على ما في بعض النسخ مسامحة اذ لا معنى  
 لانتقاض الحد بنفس الحدين الاخيرين واما على ما في البعض الاخر من النسخ من قوله  
 بالآخرين وان لم يكن هذه غير ملائمة لقوله ان حدود الدلالات اه فلا مسامحة فيه فافهم  
 قوله فيه ان مادة الانتقاض اه هذا معني على ما هو المشهور من ان مادة الانتقاض في التعريفات  
 والتقسيمات الاستقرائية لابد وان تكون من الحقائق لان الغرض من التعريف تحصيل  
 صورة مساوية للمعرف ثابتة لافراد الحقيقة والاعتبارية ومن التقسيم الاستقرائي بيان  
 اقسامه الواقعة في الخارج في مجرد امكان مادة النقض لا يتخلل مقصود المعرفة والقاسم  
 منهما واما على ما هو التحقيق من ان الغرض من التعريف بيان حقيقة المعرفة مع قطع النظر  
 عن امكانه وامتناعه ووجوده وعدمه فبرده عليه النقض بالمادة الممكنة قطعاً ثم انك قد عرفت  
 سابقا ان التقسيم الى المطابقة والتضمن والالتزام تقسيم عقلي لاستقرائي فان كان المقصود  
 ههنا هو التقسيم لا التعريف فذا متفق ايضا بالمادة المذكورة فاندفع ههنا ما قيل او يقال ٩  
 قوله وايما كان اي سواء كانت مطابقة وتضمنا والالتزام اصدق عليها حد الاخرين اي حد  
 الداليتين الاخرين فينتقض حد كل منها بالداليتين الاخرين فلا يكون شئ من الحدود  
 الثلاثة مانعا لدخول الاغار فيه هذا حل عبارته ولا تلتفت الى غيره فدلالة لفظ الشمس  
 على الضوء مطابقة باعتبار تمام الموضوع له وتضمن باعتبار انه جزء الموضوع له اعني مجموع  
 الجرم والضوء والالتزام باعتبار انه لازم الموضوع له اعني الجرم ولما اجتمع فيه الاعتبارات  
 الثلاثة اجتمع فيه الدلالات الثلاثة فانتقض تعريف كل منها بالداليتين الاخرين قطعاً  
 فاصل الانتقاض هو ابطال التعريف باستلزامه خصوص الفساد من عدم المسانعة  
 والجواب بالمنع بتحرير المراد وهو ظاهر فلا حاجة الى جعل مثله معارضة للدلائل المطوى  
 القائم على صحة كل من التعاريف قوله اي من قيد بتوسط الوضع لما وضع له في كل  
 من الحدود الثلاث بناء على ما هو المتبادر من اكتفاء السائل بقيد بتوسط الوضع وان كان  
 ما وضع له في الدلالة المطابقة عبارة عن تمام الموضوع له وفي التضمنية عبارة عن الكل  
 وفي الالتزام عبارة عن الملزوم فعلى هذا المتبادر سابق البيان وقال بان يقال الدال بالوضع  
 يدل اه فاورد قيد بتوسط الوضع على نسق واحد في التعريفات الثلاثة هذا وما قيل  
 من ان قول الش كقوله او قرينه على ان قيد بتوسط الوضع معتبر عند السائل كما اعتبره

ما ديفوت ح حسن المقابلة لان  
 موضوع القضية الحد ومجموعه  
 الدلالة ههنا

وهو ايضا للطر سوسي وغيره



ذهنا ان هذا لا يفيد الاتسعية بالزوم لان الالتزام كما هو المدعى واما على ما هو الاولى  
 فلا يرد عليه شيء بل يفيد التسمية بالالتزام لانه كما ان الزوم البين بالمعنى الاخص اقوى  
 مراتب الزوم كذلك الالتزام اقوى من الزوم لان زيادة الحرف تدل على زيادة المعنى  
 فكان في لفظ الالتزام دلالة على ان ذلك الزوم ملتزم لا ينفك عن الملزوم بحال وهو الزوم  
 البين بالمعنى الاخص وما قبل من ان هذا انما يتم اذا تحقق الفرق بحسب الاصطلاح  
 بين الالتزام وبين الاستلزام والزم والملازمة قد فوع بان تسميتهم بالدلالة المذكورة  
 بالالتزام دون ما عده دليل على ان اصطلاحهم واقع على ذلك والله الموفق لما هالك قوله  
 وهو خلاف الواقع اى كون كل شيء دالا على كل شيء خلاف الواقع اشارة الى بطلان التالى  
 المذكور واما الملازمة في قوله والا لكان كل شيء دالا على كل شيء فلان اللفظ لودل على امر  
 خارج فعلة الدلالة لا تكون الا خروج ذلك الامر عن مدلوله ومن البين ان كل شيء خارج  
 عن كل شيء فلودل اللفظ على امر خارج لازم دلالة كل شيء على كل شيء ولو وضوح هذه  
 الملازمة بمثل هذا البيان الواضح اكتفى ببيان بطلان التالى قوله بضابط يوجب  
 الفهم بحيث يلزم من تصويره وذلك لبس الالتزام الذهني البين بالمعنى الاخص فانه  
 بين بالنسبة الى الكل لا يختلف عنه فهم دون فهم فاقبل ٧ انه يجوز ان يكون بينا بالنسبة  
 الى شخص دون شخص فلا يكون ضابطا يوجب الفهم ساقط بما قررناه واما كون  
 دلالة الالتزام مهجورة في العلوم فانما هو بالنظر الى مطلق الزوم وهو غير منناه  
 او بالنظر الى مطلق البين وهو غير منضبط بل يختلف باختلاف الاشخاص والكلام ههنا  
 فيما هو بين بالنسبة الى الكل على ان قولهم دلالة الالتزام مهجورة معناه ان استعمالها  
 مهجورة لا ان نفس الدلالة مهجورة والكلام في التالى فقوله بضابط اه قيد للتبني  
 لا للتبني اورده ههنا ايضا طاعدا المصنوعة اذا اعدام انما تعرف بملكانها فاقبل  
 من ان هذا الكلام لبس في محله ومحلها هو القول الاكثى عقبيه ساقط قوله لازم له ذهنا  
 وقد عرفت آنفا انه بعض مضبوط بضابط يوجب الفهم بالنسبة الى كل من تصور  
 الملزوم قوله فيكون هذه الدلالة بسبب الزوم اى الزوم الذهني الكلى فسميت  
 انتراما في هذا اشعار بان قول الش لا يبدل على كل امر خارج اه علة للتسمية بالالتزام  
 فيكون التسمية من قبيل تسمية المسبب باسم السبب كما بينه سابقا في نظيره من المطابقة  
 والتضمن ومن هنا ادعى المحشى سابقا استدراك كلام الش وقد عرفت مناته يجوز  
 ان يكون غرض الشارح تحقيق مقام اشتراط الالتزام بالزوم الذهني وان يكون غرض  
 المحشى كونه مستدركا بالنظر الى كونه علة للتسمية لا بالنظر الى كونه تحقيقا للاشتراط  
 فتذكر قوله الظ ان يقال وعلى كل واحد منهما تأمل اى في وجه رجحان ما قلنا  
 وهوان المستفاد من عبارة المص ان الدلالة التضمنية هي الدلالة على احد المعنيين فقط  
 ولبس كذلك بل هي الدلالة على كل واحد من المعنيين وان امكن دفعه بان اضافة الاحد  
 الى الضمير للاستغراق فيؤول الى ما ذكره المحشى وحل الاضافة على العهد الذهني على ما  
 هو المتبادر من تفسير الش لا يدفعه ادغايته كون الدلالة على كل واحد منهما لا على التعيين  
 وظاهرنا لست بدلالة تضمنية ايضا فانظاهر ما ذكره المحشى والقول بان ما ذكره ايضا  
 يوهم اشتراط كون الدلالة على احد هما تضمنا بالدلالة على الآخر او كون الدلالة

قد عرفت  
 قوله نكاحا

عنها وما قبل يجوز الخطور مع القول عنه اذ العلم بالعلم ليس بالازم فليس بشئ اذ الكلام  
 في استلزام الماهية بسلب الغيرية عنها ومن البين انه اذا وقع الغفلة ههنا لا يوجد  
 الاستلزام فلا فائدة للكلام المذكور قطعاً على ان العلم بالعلم بعد التوجه والانتفات  
 قطعي الحصول على ما قالوا وظاهره انه لا علم بالغير ههنا فضلاً عن العلم بالعلم والحق  
 ان الموجود في تصور ماهية من الماهيات انما هو تميزها عن غيرها في نفسها لكن  
 لا يستلزم ذلك علمنا بالغير ولا بامتيازها عن ذلك الغير والازم من كل تصور تصديق  
 وليس كذلك قوله مستدرك لا حاجة الى ذكره ههنا لان الغرض من قوله لانه لا يدل  
 الى قوله فالدلالة انما هو بيان وجه التسمية بالالتزام كما هو الغرض من التعليلين  
 السابقين فح لا حاجة في التعليل المذكور الى هذا التطويل بل يكفي ان يقال لدلالته على  
 اللازم ذهناً فسميت بالالتزام كما قال سابقاً الموافقة بابه ولدلالته على ما في ضمن الموضوعه  
 وما قبل ان المص ذكر ههنا امرين الملازمة كما اشار اليه بقوله على ما يلزمه وكونه في الذهن  
 كما اشار اليه بقوله في الذهن فقوله لانه لا يدل اه تعليل للقيدين المذكورين لا لتعليل  
 للتسمية ووجه التسمية ظ منه فيندفع الاستدراك فليس بشئ اذ كلام المحشى من حكمه  
 بالاستدراك انما هو النظر الى سياق كلامه والامر كذلك كما قررناه ثم انه لا معنى لكون  
 وجه التسمية ظاهراً لانه اذا كان تعليلاً للقيدين المذكورين يخلو قوله بالالتزام  
 عن بيان وجه التسمية به نعم اوقبل كان الش ههنا في مقام التحقيق لمقام الاشتراط  
 بالزوم الذهني على ما هو المتبادر من القيد المذكورين لكان كلاماً جيداً فعلى هذا  
 يكون معنى كلامه ان هذا مستدرك في بيان وجه التسمية كما هو المتبادر وان كان محتاجاً اليه  
 في تحقيق اشتراط الالتزام بالزوم الذهني قوله بل الاولى ان يقال اه وذلك لان الغرض  
 ههنا لما كان بيان وجه التسمية بالالتزام كما هو المتبادر المناسب للسابق وكان المعبر  
 في الالتزام عندهم للزوم البين بالمعنى الاخص بالمعنى الاعم كما عند الامام كان الاولى  
 في ذلك البيان ان يصرح بما هو المعبر عندهم فيفيد ايضا اختيار الالتزام على الزوم  
 انبلاكتفاء بقوله لدلالته على اللازم ذهناً كما سبق آنفاً لا يحصل فائدة اختيار الالتزام  
 على الزوم مع ان التسمية انما هو بلفظ الالتزام لا بلفظ الزوم ولو اكتفى بما سبق لا يظهر  
 منه وجه اختيار الالتزام في التسمية على الزوم هذا وما قبل من ان الامام كما للجمهور يسمى  
 تلك الدلالة بالالتزام مع ان الوجه الاولى غير قائم عليه فالاولى ان يكتفى بما ذكره او لا  
 من قوله لدلالته على اللازم ذهناً قد فوج بان المص والش ههنا بصدد بيان الدلالة  
 الالتزامية على مذهب الجمهور لا على مذهب الامام وكلام المحشى انما هو على مذاق الش  
 هذا قوله وهو البين احتراز عن اللازم الغير البين وهو ما يحتاج الجزم بالزوم بينهما  
 الى وسط بالمعنى الاخص احتراز عن البين بالمعنى الاعم وهو ما يكون تصور المزوم  
 مع تصور اللازم كافياً في الجزم بالزوم بينهما واما المعنى الاخص فهو ما يكون تصور  
 المزوم مستلزماً لتصور اللازم ولا يحتاج فيه الى تصور اللازم مستقلاً عن تصور المزوم  
 فكما كفى تصور واحد كفى فيه تصوران بدون العكس قوله حتى يفيد جهة اختيار  
 الالتزام على الزوم وذلك لان التسمية انما هي بالالتزام لا بلفظ الزوم فلا بد ان يذكر  
 في وجه التسمية ما يفيد والالورد عليه كما لو اكتفى في بيان التعليل بقوله لدلالته على اللازم

واشارة الى بيان الاختصية والاعمية  
 عليه



بالمعنى الاعم ودليله على تقدير تمامه يفيد كون المعبر في الالتزام اللزوم البين بالمعنى الاخص  
 على ان عدم الموافقة غير مسلم ايضا لان ما يفيد اشتراط الاخص يفيد اشتراط الاعم  
 الذى هو مدعى الامام والحاصل ان صحيح هذا الدليل افاد مدعى الامام ايضا وان كان  
 يشعر بحسب الظاهر عدم وجود الخلاف بينهم في معنى اللزوم فالحجج في ذلك  
 على الامام وعلى ناقل ٧ استدلاله لاعلى المحشى قوله وليس بتحقيق لان استلزام  
 اه يعنى اننا لا نأخذ اذا تصورنا ماهية من الماهيات يلزمنا تصور ان تلك الماهية ليست  
 غيرها بل لا يلزمنا ههنا تصور شئ لاننا نتصور كثيرا من الماهيات ولا يخطر ببالنا غيرها  
 فضلا عن نفى الغيرية عنها وهذا الرد ايضا على ظاهر ما استدلل به الامام على مدعاه  
 ونقلوه على ما أسرتنا اليه آنفا فلا رد عليه ما قبل من ان هذا يشعر ايضا بان النزاع  
 في الاستلزام بعد الاتفاق في معنى اللزوم وليس كذلك بل المعبر عند الامام اللزوم  
 البين بالمعنى الاعم وعند هم اللزوم البين بالمعنى الاخص فلا خلاف في الحقيقة الا في المعبر  
 فان كان المعبر المعنى الاعم فلا يشك في الاستلزام وان كان المعنى الاخص فلا يشك  
 في عدم الاستلزام ايضا انتهى وذلك لان الامام استدلل بهذا الدليل على مدعاه  
 ومن البين انه لو تم لدل على ما ادعاه من اشتراط المعنى الاعم اذا اشتراط الاخص  
 يوجب اشتراط الاعم والقوم منعه بعدم مجزومية الاستلزام في الصورة المذكورة  
 بل بمقتضى عدم الاستلزام ايضا فان ابن يلزم من هذا الكلام ان النزاع  
 انما هو في الاستلزام بعد الاتفاق في معنى اللزوم المعبر ثم ان الجمهور انما لم يجزوا  
 بعدم الاستلزام ههنا مع ان المعبر عند هم اللزوم البين بالمعنى الاخص وهو غير  
 موجود في الصورة المذكورة لكون كلامهم مقابلا لاستدلال الامام حيث  
 ادعى الاستلزام وهم منعه واكتفوا بما يكون كافيا في الرد ولذا رقى ٧ شارح المطالع  
 ههنا من المنع الى الاستدلال وادعى عدم وجود الاستلزام ههنا كما اشار اليه المحشى  
 بقوله بل عدم الاستلزام مجزوم به وبهذا البيان يدفع ما قيل ايضا من ان ما ذكره من جزم  
 عدم اللزوم على تقدير تمامه يدل على عدم استلزام المطابقة للالتزام مع ان المصرح به  
 في المطولات عدم التيقن به وقد اشار اليه بقوله وليس بتحقيق فالترقي ابس في محله  
 مع ان كون عدم الاستلزام مجزوما به انما هو على تقدير كون اللزوم بالمعنى الاخص فلا شك  
 في عدم الاستلزام ولا يجوز ان ينازعه الامام انتهى لان ما ذكره من عدم جزم اللزوم ههنا  
 انما هو لاجل المقابلة لاستدلال الامام وان كان عدم الاستلزام مجزوما به على ما هو المعبر  
 عندهم ونزاع الامام قد وقع معهم كما يشهد به الكتب وفساد مسلكه لا يقتضى فساد  
 تقريره والحق ان القوم انما ادعوا ههنا عدم الجزم بالاستلزام لانه الطريق الاسلم  
 لان الادعاء بعدم الاستلزام يحتاج الى اثبات ان الماهية ابس لها لازم لها ذهني اصلا  
 يلزم من تصورهما تصويره وهذا الاثبات مشكل كما اشكل الامر على الامام فلذا اكتفوا  
 بما اكتفوا به نعم ادعى بعضهم كشارح المطالع عدم الاستلزام لكن لا مطلقا  
 بل في مادة الامام فيحفظ هذا المقام فانه مما لا يجده في صدور الكرام قوله ولا يخطر  
 ببالنا غيرها اى غير تلك الماهية فضلا عن نفى الغيرية عنها اذ خطور نفى الغيرية عنها  
 لكونه تصديقا بتوقف على خطور الغير واذا خطور للغير ههنا فلا يخطر نفى الغيرية

٧ كصاحب المطالع والشبهة  
 وغيرها

٧ حيث قال ان دليلهم ههنا هو انه  
 يجوز ان لا يكون المعبر لزم بين  
 يلزم من فهمه من فهم المسمى اى  
 البين بالمعنى الاخص هو انما يفيد  
 عدم العلم بالاستلزام لا العلم بعدم  
 الاستلزام كما هو مدعى المص  
 والاول ان يقال لو تحقق الاستلزام  
 لكان كلما نعلم بالضرورة اننا نعلم  
 شيئا آخر لكان نعلم بالضرورة اننا نعلم  
 كثيرا من الاشياء مع الذهول  
 من سائر اغياره هذا ككلامه  
 ويستفاد منه ان صاحب المطالع  
 ايضا جازم بعدم الاستلزام  
 وان لم يفقه دليله



كونه سالبه كلية ثم رد ما قرره بوجه آخر سد الجمع طرق توجيهه هذا قوله اما استلزام  
التضمن اه جواب عن سؤال كانه قبل لما حال التضمن مع الالتزام وقد تركه الشارح  
اجاب بان حال التضمن مع الالتزام كحال المطابقة مع الالتزام فكما ان استلزام المطابقة  
للاستلزام غير متحقق عند الجمهور ومتحقق عند الامام على ما اشار اليه الشارح كذلك  
استلزام التضمن له غير متحقق عندهم ومتحقق عنده وذلك لان مدار استلزام المطابقة  
للاستلزام عند الامام وجود لازم ذهني لكل ماهية يلزم من تصورها تصويره ومدار  
عدم تحقق الاستلزام المذكور عدم التيقن بوجود ذلك اللازم عندهم وهذا بعينه جار  
في التضمن مع الالتزام فلذا ترك الشارح بيانه واحاله الى ما ذكره فغنى قوله ايضا على ما  
حرره ان ذلك الاستلزام ليس بمتحقق كعدم تحقق استلزام المطابقة للاستلزام  
وما قبل ان ايضا مفعول مطلق للفعل المقدر اي اض اى عاد عدم تحقق الاستلزام  
المذكور عودا مع انه لم يذكر بعد بل يذكر الشارح فساقت لان عدم تحقق الاستلزام  
المذكور يؤخذ منها مسما بقرينة البيان الآتي من الشارح واما كون ايضا متعلقا بعدم  
استلزام الالتزام التضمن على معنى ان ذلك الاستلزام ليس بمتحقق كما ان استلزام الالتزام  
التضمن غير متحقق فليس بصحيح لان عدم استلزام الالتزام التضمن قطعي لاحتمال  
كون الملزوم من البدائيات ولا كذلك عدم استلزام التضمن الالتزام فانه بمعنى عدم المعلوماتية  
الا ان يبنى الكلام على ما اشار اليه شارح المطالع من ان عدم استلزام المطابقة للاستلزام  
مقطوع به وسببها اليه المحشى بقوله بل عدم الاستلزام مجزوم به لكن فيه ٧ ما فيه قوله  
يعرف بالتدبر اى يعرف حال استلزام التضمن للاستلزام بالتدبر في حال استلزام المطابقة  
للاستلزام كما بيناه بان يقال التضمن مستلزم للمطابقة والمطابقة استلزامها الالتزام  
غير معلوم عند الجمهور ومعلوم عند الامام ينتج ان التضمن استلزامه للاستلزام غير معلوم  
هذهم ومعلوم عند الامام ومن قصر في التقرير بان يقال ان استلزام التضمن للاستلزام  
موقوف على وجود لازم ذهني لكل ماهية وذاتا عند الامام لا عندهم فالتضمن يستلزم  
الاستلزام عنده لا عندهم فلا مشاحة في ذلك قوله اى حكمه اشارة الى ان القول  
بمعنى الحكم وقد اشتهر ان القول المعنى بالباء يكون بمعنى الحكم قوله بناء على زعم  
ان تصوره اى ان الامام زعم ان كل مطابقة تستلزم الالتزام لان من تصور كل ماهية  
يلزمه تصور لازم من لوازمها واقله ان تلك الماهية ليست غير ما ورد على هذا البناء  
انه يقتضى ان لا خلاف بينهم في ان شرط الالتزام هو اللزوم البين بالمعنى الاخص وهو  
ما يلزم من تصور الملزوم تصور اللازم وانما الخلاف في انه هل هو متحقق في نفى التغير به  
بالنسبة الى كل ماهية كما قال به الامام ولا كما قال به الجمهور مع ان المحشى سيعترف بان الاعتبار  
عند الامام في الالتزام هو اللزوم البين بالمعنى الاعم موافقا لما قاله الشارح في فصول البدايع  
مراجع الخلاف بينهم الى ان الاعتبار في دلالة الالتزام اللزوم البين بالمعنى الاخص كما هو الحق  
الذي ذهب اليه الجمهور وهو لزوم تصور من تصور الملزوم او بالمعنى الاعم وهو اللزوم المجزوم  
من تصور اللازم والملزوم جميعا وهو الذى ذهب اليه الامام وجوابه ان هذا امر استدلل به  
الامام على مدعاه كما هو المذكور في المطالع والشمسية وشروحه ما فغنى ما ذكر عدم موافقة  
دليله ظاهر ما ادعاه من حيث ان مدعاه كون الاعتبار في دلالة الالتزامية هو اللزوم البين

وهو يخص هذا البيان انه اما ان زاد  
بالاستلزام وهو الموافق لعدم الجزم  
الشي في فصول البدايع وانص عليه  
القطع والجزم بعدم الاستلزام  
وهو الموافق لما ادعى شارح المطالع  
ومابق على الثاني والخيار هو الاول

واما اول فلان كما ايضا ليس بالنظر  
الى قوله فليس بمتحقق فقط بل  
بالنظر الى قوله فليس بمتحقق على  
رأى الجمهور وليس بمتحقق على  
الامام واما ثانيا فلا نسوق قوله  
اما استلزام التضمن للاستلزام  
يفتضى ان يكون معنى ايضا ما ذكرنا  
اولا كما لا يخفى على ذي فهم سليم  
والورد هو المولى الطرسوسى  
وتبعه غيره خليل



بالعكس في كلام الشارح معناه اللغوي يتدفع ذلك الاعتراض المذكور فلا حاجة  
 الى جوابه المذكور واوسم ان المراد بالعكس معناه الاصطلاحي فاذا ذكره من الاعتراض  
 مدفوع بوجهين آخرين فنخلص من هذا ان المردود ههنا تقر به المقام لا مقصوده منه  
 قوله على ان قولنا المطابقة اه يعني سلمنا ان المراد بالعكس هنا معناه الاصطلاحي  
 لكن لانم ان هذا القول سالبه كلية وانما تكون سالبه كلية اذا كان اللام في قوله المطابقة  
 للاستغراق على معنى كل مطابقة لا تستلزم التضمن وكان تلك القضية على تقدير الاستغراق  
 سالبه كلية لاسالبة جزئية على ان يكون رفع الايجاب الكلي وكل منهما لم يلبس  
 ان يكون اللام في قوله المطابقة للعهد الذهني وعلى هذا يكون سالبه كلية في قوة  
 الجزئية وعلى تقدير كون اللام للاستغراق يجوز ان يكون رفع الايجاب الكلي وعلى هذا  
 يكون سالبه جزئية وعلى كلا التقديرين لا يعكس قولنا المطابقة لا تستلزم التضمن  
 لانه اما سالبه كلية ومعناه بعض المطابقة لا تستلزم التضمن واما رفع الايجاب الكلي  
 ومعناه ليس كل مطابقة تستلزم التضمن وكل منهما سالبه جزئية وهي لا يعكس لهما زوما  
 على ما سيحكي من المص وبهذا البيان ظهر ان طبع البحث يقتضي تقديم احتمال  
 عدم الاستغراق على احتمال الاستغراق الا انه قد مد لظهوره واكونه وجودا والقول  
 بان اللام في قوله المطابقة للجنس فالمعنى نفي استلزام التضمن عن جنس المطابقة  
 ونفي الشيء عن الجنس نفي له عن جميع افراده قطعاً مدقوعاً به ان اراد ان اللام  
 للجنس قطعاً فلا دليل على ذلك وان اراد انها يجوز ان تكون للجنس فلا يقابل هذا  
 بكلام المحشي لانه بصدد المنع وهذا واضح وان خفي عليه وكذا ما يمكن ان يقال  
 من انهم فرقوا بين كل انسان لم يقيم وبين كل انسان بان جعلوا الاول سالبه كلية  
 والثاني رفع الايجاب الكلي وظاهراً ما نحن فيه من قبيل الاول لامن قبيل الثاني  
 فيكون سالبه كلية لان هذا لا يدفع المنع المذكور كما لا يخفى واما ما قيل من ان الشيخ  
 ابا علي صرح في الاشارات بانه لا مهملة في لغة العرب فليس بشيء لان ذلك اكثري  
 ومع ذلك مقيد بما اذا كان اللام للاستغراق وهل الكلام الا فيه قوله والسالبة  
 الجزئية لا يعكس لهما زوما لانه يصدق بعض الحيوان ليس بانسان ولا يصدق عكسه  
 وهو بعض الانسان ليس بحیوان والاولى ان يقال السالبة الجزئية لا تعكس اذا انعكس  
 الاصطلاحي لا يكون الا لازماً كلياً الا انه اورد عبارة المص بعينها وسيجيء تحقيقها  
 ان شاء الله تعالى قوله مع ان عكس قولنا رد ابيان القائل بوجه آخر يعني سلمنا  
 ان المراد بالعكس ههنا معناه الاصطلاحي وان هذا القول سالبه كلية لتبادر ان لام  
 المطابقة للاستغراق وانه سلب كلي لارفع الايجاب الكلي لكن لانم ان هذا القول يعكس  
 الى قولنا التضمن لا تستلزم المطابقة لان العكس جعل الموضوع محمولاً والمحمول  
 موضوعاً وههنا جعل متعلق المحمول موضوعاً والموضوع متعلق المحمول ومن البين  
 ان هذا ليس بعكس اصطلاحى واما ما قيل من انه يرد على القائل اننا لانم ان قولنا  
 المطابقة لا تستلزم التضمن سالبه كلية ان لو كان هذا سالبه كلية لكان في قوة قولنا  
 لا شيء من المطابقة يستلزم التضمن وهو كاذب وقد خفي هذا السؤال على الفاضل  
 المحشي فليس بشيء لان ذلك داخل في العلاوة السابقة غايته انه تنزل عن هذا وسلم

لا وهذا ما خطب بنسب في قوله  
 كلام القائل ودفع منع المحشي  
 بقوله على ان قولنا اه



الى ما لا يرتضيه الشارح لانه بصدد بيان فائدة التقييد بقوله ان كان له جزء نعم الاولى للحشي  
 ان يقول من ان البسيط لا يتصور فيه التضمن او ان البسائط لا يتصور فيها التضمن لكنه  
 اقنى الشارح في الاتيان بلفظ الجمع ووحيد الضمير للإشارة الى التوحيد في البسائط  
 ولك ان تقول معنى قوله ان البسائط اه ان كل بسيط لا يتصور فيه التضمن على ما هو  
 القاعدة في الجمع المعرف بلام الاستغراق هذا قال الشارح العلامة وكذا الالتزام  
 الى قوله واما استلزامها الالتزام اه اقول ترك بيان حال التضمن مع الالتزام لظهوره  
 بما ذكره بقوله واما استلزامها اه لان حال استلزام التضمن للالتزام كحال استلزام  
 المطابقة له والحاصل ان ههنا ثلث نسب ٩ نسبة المطابقة الى التضمن ونسبتها الى الالتزام  
 ونسبة التضمن الى الالتزام فالتضمن يستلزم المطابقة وهي لا تستلزمه والالتزام  
 يستلزم المطابقة واما العكس اى استلزام المطابقة الالتزام فالامام حكم بذلك  
 الاستلزام وليس بمحقق والالتزام لا يستلزم التضمن كما اشار اليه الشارح واما العكس  
 فالامام حكم به ايضا وليس بمحقق ايضا قوله يعنى ان الداليتين اى المطابقة والتضمن  
 ليستا بمعنا كستين في حكم الاستلزام يعنى ان المراد بالعكس في قوله بخلاف العكس  
 معناه اللغوى وهو التعاكس فعناه انهما غير متعاكستين في ذلك الحكم بل الاستلزام  
 من جانب التضمن وعدمه من جانب المطابقة ولما كان هذا الاستلزام بحسب التحقيق  
 لا بحسب الصدق ففسره بقوله اى ليس كلما تحققت المطابقة تحقق التضمن لكن كلما  
 تحقق التضمن تحقق المطابقة اما الاول فظاهر من تقرير الشارح واما الثانى فلان التضمن  
 فرع وجود الموضوع له المستلزم لتحقيق المطابقة والاولى ان يقدم قوله كلما تحقق التضمن  
 اه على قوله ليس كلما تحققت المطابقة اه لكنه راعى ترتيب الشارح فافهم قوله  
 وكذلك المعنى في قوله والالتزام لا يستلزم التضمن ويستلزم المطابقة اى ليس كلما  
 تحقق الالتزام تحقق التضمن اذ ربما يكون المزوم من البسائط لكن كلما تحقق الالتزام  
 تحقق المطابقة ضرورة ان الالتزام فرع وجود الموضوع له فالالتزام يستلزم المطابقة  
 قطعاً فالاستلزام ههنا بين الامور الثلاثة الالتزام والتضمن والمطابقة كما قررناه  
 لابين الالتزام والتضمن فقط كما توهم ٤ حتى يرد عليه ان الاستلزام من جانب التضمن غير  
 مقطوع به الا عند الامام فلا يصح الموجبة الكلية وذلك لان بيان استلزام التضمن  
 للالتزام متروك في الشرح سيصرح به الحشى فكيف يتدرج هذا في قول الشارح قوله  
 فلا يرد ما قيل يعنى اذا كان المراد بالعكس في كلام الشارح معناه اللغوى وكان معناه  
 ان الداليتين ليستا بمعنا كستين في حكم الاستلزام لا يرد ما قيل اه اقول القائل هو المولى  
 برهان الدين حيث فسر اولا قوله بخلاف العكس بقوله يعنى ان قولنا المطابقة  
 لا يستلزم التضمن لا ينعكس الى قولنا التضمن لا يستلزم المطابقة بناء على انه يستلزمها  
 ثم اعترض عليه وقال ان قولنا المطابقة لا يستلزم التضمن سائبة وهي تنعكس كنفسها  
 فتعكس الى قولنا التضمن لا يستلزم المطابقة واجاب عنه بان القاعدة المذكورة  
 في الجمليات وهذه القضية في قوة الشرطية بناء على ان المطابقة لازم عام للتضمن والتضمن  
 ملزوم خاص للمطابقة وقد تقرر ان وجود العام لا يستلزم وجود الخاص وان كان  
 وجود الخاص مستلزماً لوجود الخاص هذا فحاصل كلام الحشى انه اذا كان المراد

٩ اقول هذا بالنظر الى نفس النسبة  
 بين الامور الثلاثة واما بالنظر الى نسبة  
 كل واحدة منها الى الاخرى فستة  
 ثلث منها من جانب وثلث اخرى  
 من جانب آخر من كل منها فافهم  
 ٩ التوهم هو المولى العمد حيث قال  
 في تفسير قوله وكذلك المعنى اه اى  
 ليس كلما تحقق الالتزام تحقق  
 التضمن لكن كلما تحقق التضمن  
 تحقق الالتزام ثم قال وفيه نظر لان  
 استلزام التضمن للالتزام ليس  
 بمحقق عند الجمهور الا ان يبنى على  
 مذهب الامام هذا كلامه وكل هذا  
 عنقول عن اراد الشارح ههنا الالتزام  
 والتضمن والمطابقة



على ما في ضمن الموضوع له وفي قوله لانه لا يدل على كل امره لان الظاهر ان كلاما من التعليم  
 تعليل للسببية ومن البين ان كلاما من التضمن والالتزام صفة المعنى والتعليل انما هو  
 بصفة اللفظ التي هي الدلالة ولوسلم ان المدعى هو ان الدلالة بسبب التضمن والدلالة  
 بسبب الالتزام فهو مستلزم المصادرة واعل لهذه الوجوه قال تأمل لابقال  
 واما رابعا فلان المطابقة موقوفة على دلالة اللفظ على تمام ما وضع له فلو توقفت  
 دلالة اللفظ على تمام ما وضع له على المطابقة كما هو مقتضى البناء السببية يلزم الدور  
 وقس على هذا لانا نقول لانم ان المطابقة موقوفة على دلالة اللفظ على تمام ما وضع له  
 بل موقوفة على ان يكون المعنى المراد تمام الموضوع له ولا يلزم فيه محذور سوى ما ذكرنا  
 آنفا قال المص رحمه الله يدل على تمام ما وضع له لم يقل على جميع ما وضع له لاشعاره  
 بالتركيب ولا على عين ما وضع له مع انه اخصرتنبيهها على ان التمام لا يشعر بالتركيب لان مقابله  
 النقص بخلاف الجميع فان مقابله البعض كذا قال الدواني وايضا لم يكتف بقوله  
 ما وضع له مع ان ما وضع له لا يصدق الاعلى تمام ما وضع له قصدا الى التاكيد اورعاية  
 لمباقتضيه حسن التقابل بجزء ما وضع له بحسب العرف كذا في شرح القسطاس قال المص رح  
 وعلى جزئه بان يتنقل الذهن من الكل اليه فان قيل ينبغي ان يكون الامر بالعكس لان فهم  
 الجزء سابق على فهم الكل فالفهم من الانسان اولا هو الجسم ثم الحيوان ثم الانسان  
 اجيب بان الامر كذلك لكنهم لما صرحوا بان التضمن تابع للمطابقة بناء على ان المعنى  
 التضمني انما يتنقل الذهن اليه من الموضوع له بنوا هذا على ان التضمن هو فهم الجزء  
 وملاحظته بعد فهم الكل وكثيرا ما يفهم الكل من غير التفات الى الاجزاء كما ذكر الشيخ  
 في الشفاء ان الجنس ما لم يخطر بالبال ومعنى النوع بالبال ولم تراعى النسبة بينهما  
 في هذه الحال امكن ان يغيب عن الذهن فيجوز ان يخطر النوع بالبال ولا يلتفت الذهن  
 الى الجنس وكذا في شرح التلخيص ومحصوله ان الانتقال فيه من الاجمال الى التفصيل  
 وهما مباحث شريفة فليطلب من حواشي المطول للشرىف العلامة قال الش  
 العلامة اما اذا لم يكن له جزء كما في البساطات بيان فائدة التقييد بقوله ان كان له جزء  
 يعني اذا لم يكن هنا جزء يوجد فيه المطابقة دون التضمن واما وجود المطابقة في صورة  
 وجود التضمن فواضح ومسلم ولذا قال الش ومنه اي ومن ان البساط لا يتصور فيها  
 التضمن يعلم ان المطابقة لا يستلزم التضمن بخلاف العكس ففرع على ان البساط  
 لا يتصور فيها التضمن هذين الامرين عدم استلزام المطابقة التضمن وهذا ظاهر  
 واستلزام التضمن للمطابقة على ما يشير اليه قوله بخلاف العكس اما الاول فلفظ واما الثاني  
 فلو ضوحه لان التضمن هو الدلالة على جزء الموضوع له ومن البين انه يستلزم وجود  
 الموضوع له قطعيا على ان قوله بخلاف العكس خارج عن التفرع وانما عدم المفرع  
 عليه هو عدم استلزام المطابقة التضمن وقوله بخلاف العكس مأخوذ ههنا مسليا  
 فاندفع بهذا ما اورد ٨ على تفسير المحشى حيث قال ومنه اي من ان البساط  
 لا يتصور فيها التضمن يعلمه من انه لا يلائم قوله بخلاف العكس وهو ظاهر والاولى  
 ان يقول اي يعلم بما مر من جواز كون الموضوع له بسيط او من كون التضمن مشروطا  
 بالمطابقة هذان الامران ٤ الاول من الاول والثاني انتهى بل ذلك صرف الكلام

على  
 ١ اي على السابق  
 ٢ المورد هو المولى قوله خليل  
 ٣ اي عدم استلزام المطابقة التضمن  
 ٤ واستلزام التضمن المطابقة



المتبادر اذ الشايح في التقسيم بيان اسماء الاقسام ولكونه الموافق لما اعتادوا ههنا من بيان  
الاقسام الثلاثة بهذه الاسماء مع انه على هذا يكون تعليل الشارح في المواضع الثلاثة على ما هو  
اللائق الظاهر قوله لان معناه اى معنى قول المص المذكور يدل عليه الدلالة المطابقة  
فقد ادعى المص ان تلك الدلالة دلالة مطابقة ومسماة بها فيكون قول الش موافقة اياه  
تعليل له وكذا الحال في الاخيرين فظهر من هذا ان الموصوف في قوله بالمطابقة محذوف  
اى الدلالة المطابقة والاسم انما هو الصفة لكن قدر الموصوف لكون الكلام هنا  
في الدلالة ونظير هذا ما صرحوا من ان لفظ العلم ليس جزءا من اسامي العلوم ومع ذلك  
يقولون مثلا علم النحو وعلم المنطق فكما لو قيل هنا النحو والمنطق لا يلزم تغيير الاعلام  
كذلك لا يلزم ذلك على المحشى ايضا فقوله بالمطابقة متعلق بقوله يدل اه والباء فيه ليست  
برائدة بل هى متعلقة يدل على ان يكون التسمية مستفادة من سوق الكلام والمقام او ظرف  
مستقر مفعول مطلق محازا اى يدل دلالة كاشة بالدلالة المطابقة او مسماة بها وقد قرر  
في محله ان تعد يرتفع الظرف فعلا خاصا لا يخرج عن كونه ظرفا مستقرا هذا  
فاقيل الباء في قوله بالمطابقة زائدة اى يدل الدلالة المسماة بالمطابقة فيكون المفعول  
المطلق للنوع ويجوز ان يكون قوله بالمطابقة صفة لمصدر محذوف اى يدل دلالة مسماة  
بالمطابقة فاذا ذكره المحشى تصوير المعنى لا توجيه الاعراب كلام ضعيف عجيب وعجب منه  
انه جعل الباء زائدة ثم اعتبر معناها فيما ذكره من التوجيهين فالوجه فيه ما ذكرناه  
وجعل الباء فيه للابسة على معنى يدل دلالة ملايسة بالمطابقة او بمعنى على ان يكون  
المعنى يدل دلالة حاصلة في ضمن المطابقة فاسد جدا بالنظر الى ما ذكره الش ثم ان الظ  
ان التسمية المذكورة في الاقسام الثلاثة من قبيل تسمية السبب باسم السبب وهو الظ  
من البيان الاتى من المحشى فان قلت السبب الوضع على ما يفيد تقييد للفظ بالدال  
بالوضع قلت السبب لمطلق الدلالة الوضع لكن السبب للدلالة على تمام ما وضع له هو  
المطابقة غايته ان للوضع مدخلا في ذلك وكذا الحال في الاخيرين ويجوز ان يكون التسمية  
من قبيل تسمية احد المجاورين باسم المجاور الآخر بناء على ان الدلالة والمطابقة صفتان  
لفظ الدال فسمى الدلالة باسم الوصف المجاور له بعلاقة المجاورة هذا في التسمية بالمطابقة  
واما في التسمية بالتضمن والالتزام فلان كلامهما امامتى المفعول اى التضمنية بفتح النون  
فهو وصف للمعنى الجزئى والملزومية فهو وصف للمعنى المطابق وامامتى للفاعل  
اى التضمنية بكسر النون فهو وصف للمعنى المطابق او اللزومية فهو وصف للمعنى  
اللازمى وعلى كلا التقديرين يكون التسمية من قبيل التسمية باسم وصف للمعنى مجاور له  
ولما كانت التسمية بالوجه الاول اعنى التسمية باسم السبب على نسق واحد في الاقسام  
الثلاثة كان ذلك اولى من التسمية بالوجه الثانى لكون التسمية بالمطابقة فيه مغايرة للتسمية  
بالتضمن والالتزام كما لا يخفى على ذوى الافهام قوله ويمكن ان يقال اه صدره بالامكان  
اشارة الى ضعفه اما اولا فلانه خلاف المتبادر ولبقاء الاقسام ح بلا تسمية بالاسماء مع انه  
خلاف ما هو الشايح ههنا واما ثانيا فلان قول الش موافقة اياه يستلزم المضادة ح  
اذ المطابقة هى الموافقة يقال طابق الفعل بالفعل اذ توافقا ولا يلزم ذلك على تقدير كونه  
حالة للتسمية فافهم الفرق واما ثالثا فلانه على هذا لا يصح التعليل في قوله للدلالة

لا ونخلصه ان الدلالة صفة للفظ  
والمطابقة صفة للفظ ايضا  
والتضمن والالتزام صفة للمعنى  
فالتسمية في الثلاثة من قبيل تسمية  
احد المجاورين باسم الآخر لكن  
المجاورين في التسمية بالوجه الاول صفتا  
اللفظ وفى الاخيرين احداهما صفة  
واشارة الى ذلك الفرق بينهما



سابقا لا حين الاطلاق وفهم المعنى حين الاطلاق يتوقف على العلم بالوضع فالموقوف عليه  
اعني فهم المعنى مقيد بالزمان السابق والموقوف اعني فهم المعنى ايضا مقيد بالزمان الحالي  
فتغاير زماننا فلا يلزم توقف الشيء على نفسه ولك ان تقول في تقريرهما ان فهم المعنى من  
اللفظ او حين الاطلاق يتوقف على العلم بالوضع والعلم بالوضع انما يتوقف على فهم المعنى  
مطلقا وسابقا لا حين الاطلاق فتوقف فهم المعنى من اللفظ او حين الاطلاق على فهم المعنى  
مطلقا وسابقا فلا يلزم توقف الشيء على نفسه وثا اشترانا العلم بالوضع انما يتوقف على فهم  
المعنى وحصوله في ذهنه ابتداء قبل الالفاظ والمتوقف على العلم بالوضع انما هو فهم المعنى من  
اللفظ وخطوره في القلب من اللفظ بعد حصوله فالموقوف عليه هو الحصول والموقوف  
هو الخطور فلا يلزم الدور المذكور ولك ان تقر بطريق آخر كما اشترنا اليه في الاولين هذا  
واعلم ان شارح المطالع قرر عن الاعتراض المذكور جوابين متغايرين وهما اللذان اشترنا اليهما  
اولا وبني الجواب الثاني على التحقيق الذي اشار اليه المحشي ونقله عن الشفاء فكانه ادعى ان  
الجواب الاول غير مبني عليه والمحشي جمع بين ذلك الجوابين لان فهم المعنى مطلقا كما في الجواب  
الاول وسابقا كما في الجواب الثاني يؤل الى واحد مبنيهما على حصول المعنى في النفس ابتداء  
كما في التحقيق وكذا فهم المعنى من اللفظ كما في الجواب الاول وحين الاطلاق كما في الجواب  
الثاني يؤل الى واحد مبنيهما على الخطور من اللفظ كما في التحقيق فكان المحشي يقول  
لا وجه لجل الاولين جوابين متغايرين وبناء الثاني منهما على التحقيق دون الاول فالحق  
انهما جواب واحد في الحقيقة مبني على التحقيق المذكور والذين غفلوا عن هذا البيان  
قالوا ما قالوا قوله وتحقيقه اي تحقيق ما ذكر في الجواب وبين مبناه لان تحقيق الجواب  
هو هذا دون ما ذكر قبله كما توهم قوله انما يتوقف على حصول المعنى في الذهن ابتداء  
اي ارتسام ذلك المعنى في النفس اعم من ان يكون في ذاتها او في آلتها كما في حال ذهول  
النفس عنه وبهذا يندفع ما يمكن ان يورد على قوله والمتوقف على العلم بالوضع انما هو  
خطور المعنى في القلب من اللفظ من ان صورة المعنى لما كانت مرسمة في النفس محفوظة  
لها لم يتصور فهم المعنى من اللفظ لا عند التخيل ولا عند اطلاقه اذ يلزم فهم المفهوم  
ووجه الاندفاع ان الارتسام المذكور لما كان اعم كما اشترنا اليه فاذا اطلق اللفظ ارتسم  
في ذات النفس بعد زوال ارتسامه منها فيكون ادراكا ثانيا بعد زوال الادراك الاول فلا يلزم  
اجتماع الفهمين لشيء واحد لكن بقي ان يقال اذا كان المعنى حاصلا في ذات النفس  
مشاهدا لها واطلق اللفظ فلا محالة يكون له ح دلالة مع انه يتمتع بفهم المعنى في هذه الحالة  
وهذا القدر كاف في نقض التعريف المذكور فالصواب ان يقال على محاذاة ما في الشفاء  
الدلالة هي كون الشيء بحيث متى اطلق التفت النفس الى معناه للعلم بوضعه فانه شامل  
للكل الا يرى انه اذا اطلق اللفظ مراد متعاقبة فان النفس في كل مرة تنتقل من اللفظ  
الى التفت المعنى كذا في حواشي المطالع للسيد الشريف ويمكن ان يقال ان العلم الحاصل  
من سماع اللفظ غير المشاهدة الحاصلة بغيره وان كان ذلك التغاير اعتباريا على انه  
انما يرد ذلك اذا كان المراد من فهم المعنى هو فهمه ابتداء واما اذا كان اعم من ذلك  
فلا كما لا يخفى قوله تعليل للتسمية بالمطابقة المفهومة صفة للتسمية فكانه جواب  
عما قيل من ان تلك التسمية حتى يعلل به فدفعه بما ترى وقدم هذا الاحتمال لكونه

٩ ومنهم من قال ان الجواب المذكور  
في الحقيقة جوابان على ما في شرح  
المطالع والمحشي خلط بينهما وازاد  
تحقيقه الا وجهها آخر من الخلط  
حيث اخذ الموقوف عليه من الجواب  
الثاني والموقوف من قال ان الجواب  
انتهى ومنهم من قال ان الجواب واحد  
المذكور ثلاثة اجوبة لا جواب واحد  
كما يوهمه سابق كلام المحشي وانما  
زعمه تحقيق فيه ما اشترنا اليه من  
بل التحقيق في توجيه كلامه  
الاجوبة الثلاثة انتهى في توجيه كلامه  
احطت ما قرناه في توجيه كلامه  
اطلعت على ان امثال هذا لا يليق  
ان تصدق من هو بصدد تجشبه  
كلام المحشي المدقق



فيليق ان يعتنى بشأنها ويبحث عنها ههنا ومن لم يفهم دقة تقرير المحشى ههنا وزعم  
ان في تقريره قصورا حيث اورد قوله ولان الدلالة اللفظية دليلا مستقلا ولبس كذلك  
بل الامور الثلاثة دليل واحد فاقول لانها الطريقة المعتادة المنضبطة الشاملة  
بخلاف الباقي من الدلالات لكان اولى فقد غفل عن حقيقة الحال وقال ما قال  
وكذا ما قبل ذكر المحشى ههنا وجهين الاول لمحاسن اللفظية الوضعية والثاني  
لمفاسد الاخيرين مع تضمين محاسن اخرى الاولى اذ يد عليه انه ماله تعرض اولا  
بالمحاسن وثانيا بالمفاسد فاباله لم يتعرض بالمحاسن دفعة كما قال الفاضل الاول فقد قنع  
بما هو الراجح عن عبارته ولم يصرف ذهنه الى لطافة عصارته ومن الله التوفيق  
قال الشارح العلامة كون اللفظ بحيث متى اطلق اه اورد كلمة متى وهو سور الكلى اشارة الى  
ان المعتبر في الدلالة الالترامية عند اهل المعقول لزوم الذهني الكلى فهم لم يجعلوا المجازات  
والكتابات دالة على معانيها بمعونة قرائنها وفسروا الدلالة بكون اللفظ بحيث اذا اطلق  
اه واخذوا كلمة اذا المقيدة الالهال الذى يلزمه البعضية فهم جعلوا القرائن خارجة  
عن الدال واهل المعقول جعلوها داخلية فكان تفسير الدلالة عند اهل المعقول مغايرا  
لما عند اهل العربية هذا كلام شريف اشار اليه الشريف في حاشية المطول وان خفي  
على بعضهم هنا قوله مشهور ان اشارة الى الاعتذار عن ابرادها بانها مشهور ان فلا بد  
من التنبيه عليهما لئلا يرد عليه انه غفل عن المشهورات فضلا عن غيرها او اشارة  
الى ان جوابه مشهور خلا عن التحقيق فلا بد من تحقيقه كما اشار اليه بقوله وتحقيقه اه  
قوله تقرير السؤال ان العلم بالوضع لكون الوضع نسبة بين اللفظ الموضوع والمعنى الموضوع له  
اذ الوضع ههنا تعيين اللفظ للمعنى اه فهو نسبة بينهما بتوقف ذلك العلم على فهم  
المعنى كما يتوقف على فهم اللفظ اذ فهم النسبة يتوقف على فهم المنتسبين فالوقوف  
فهم المعنى ايضا على العلم بالوضع كما يقتضيه التعريف المذكور حيث جعل فيه  
فهم المعنى لاجل العلم بالوضع لزوم الدور اى توقف الشيء على نفسه حيث توقف العلم  
بالوضع على فهم المعنى المتوقف على العلم بالوضع فيلزم توقف العلم بالوضع على نفسه  
لان المتوقف على المتوقف على الشيء متوقف على ذلك الشيء ولك ان تقول في تقريره  
لزوم الدور المذكور ان فهم المعنى متوقف على العلم بالوضع على ما هو مقتضى التعريف  
ومن البين ان العلم بالوضع متوقف على فهم المعنى فيلزم توقف فهم المعنى على فهم المعنى  
لان المتوقف اعنى فهم المعنى على المتوقف اعنى العلم بالوضع على الشيء اعنى فهم المعنى  
متوقف على ذلك الشيء وهو ظاهر وحاصل السؤال ابطال التعريف باستلزامه  
خصوص الفساد اعنى الدور الباطل وتقريره ان هذا التعريف مستلزم للدور الباطل  
وكل تعريف شانه كذا فهو فاسد فهذا هو الجادة الادبية فلا حاجة الى جعله معارضة  
للدلائل المطوى القائل على صحة كلام الش قواه وتقرير الجواب اه اقول هذا في الحقيقة  
جواب واحد متضمن لتقريرات ثلاثة اشار الى الاثنين منها فيما قبل التحقيق والى واحد منها  
فبما بعده وتقرير الاول ان العلم بالوضع انما يتوقف على فهم المعنى مطلقا لا من اللفظ  
وفهم المعنى من اللفظ لا مطلقا يتوقف على العلم بالوضع فالوقوف عليه مطلق والموقوف  
مقيد فلا يلزم توقف الشيء على نفسه وتقرير الثانى ان العلم بالوضع يتوقف على فهم المعنى

عبد الدال عليها فندم هو المجموع  
المركب منها ومن قرائنها الخالية  
المعالية واماهل العربية في اشتراط  
اللزوم الكلى فيها وجعلوا المجازات  
والكتابات دالة على معانيها  
واعلم ان المحشى قرر معانيها صح  
ان يكون فهم المعنى متوقفا على  
موقوفها ومن البين انه لا يحصل  
هذا القدر استلزام التعريف للدور  
مالم يكن الموقوف عليه والموقوف  
على فهم المعنى ايضا شيئا واحدا  
وهو العلم بالوضع لكن لما كان وحدة  
في الدورين واضحا اعنى في تقرير  
الصورتين بفهم المعنى ووحدة في  
اطلاقا وتقييدا وزمانا فقاوون تقرير  
الدور ههنا ما شرنا اليه ثانيا  
هذا هو التقرير الموافق لتقرير  
لزوم الدور فى امثاله وان كان  
مال التعريفين واحدا  
علا

الاجل هو المولى فله خليل



لاستفاد من الدليل فقوله لبطهر دلالة اللفظ على الاول من الظهور بمعنى الوجود  
وعلى الثاني من الظهور بمعنى الحصول وهذا معنى ما قبل ٧ على الاول من الظهور بمعنى  
اشكاله شدة وعلى الثاني من الظهور بمعنى بدا شدة فلا يلتفت الى ما قبل ٩ ههنا  
من ان التوجيه الاول مخالف لما في حاشية المطالع من ان تقييد اللفظ بكونه مسموعا  
من وراء الحد ارشاد الى ان اللفظ اذا كان مشاهدا كان وجوده معلوما بحس البصر  
لا بدالة اللفظ انتهى لان قوله لا بدالة اللفظ يحتمل معنيين اى فقط او اصلا كما حققناه  
انها قوله لا بالطريق المعتاد في تفهيم المعلم المعاني الى المتعلم وتفهيمها اى  
تفهيم المتعلم من المعلم او تفهيم المعلم في نفسه فكان المعلم يناجى نفسه بالفاظ مخجلة  
ولو اراد تجريد عنها اشكل عليه الامر هذا هو المستفاد من شرح المطالع وقد اوضحه  
الشريف حيث قال نعلم هذا الفن متوقف على معرفة الالفاظ لانه بالافادة والاستفادة  
المتوقفتين عليها ودمعلمه ان اراد العالم به تحصيل مجهول لشخص فلا بد له من الالفاظ  
وان اراد تحصيله لنفسه احتاج بيانه اليها البسهل عليه انتهى فقوله او في نفسه معطوف  
على المعلم والخبر راجع اليه على ان يكون ذلك المعلم فاعل التفهيم لاما هو المذكور حتى  
يرد عليه انه غير مسبوق الذ كرغايته ان التفهيم بالنظر الى قوله من المعلم صفة المتعلم والنظر  
الى قوله في نفسه صفة المعلم ذلك ان يقول غمير في نفسه راجع الى التفهيم المستفاد من التفهيم  
وهو عين المعلم لكونه مصدر تفهيم فنعم البيان بيانه وان خفي على الناظرين ٣ مقاله وقوله ولان  
الدلالة الطبيعية والعقلية اى اللفظيتين اذ الكلام ههنا في الدلالة اللفظية غير منضبطة  
اى كل منها ٦ لا خلاف الطبايع والافهام اى العقول على ما هو المعروف من استعمال  
افهم في الفعل ولك ان تقول اختلاف الافهام يستلزم اختلاف العقول فلا غبار عليه ٨  
وعدم انضباط الدلالة الطبيعية والعقلية الغير اللفظيتين يعلم ٩ من ذلك بالمقايسة ثم ضم اليه  
قوله ومع ذلك لا تشابه اى معنى انك الدلائل مع عدم الانضباط فيها لا تشتمل الاعلى  
معان قليلة بقله لافظهما والمراد بالمعان القليلة مدلولاتها المطابقة اذ المدلولات التضمنية  
والانترامية انما تجرى في الالفاظ الوضعية فالمراد بالمعاني القليلة على الاول افراد  
القليلة بالنظر الى قلها والها وعلى الثاني الافراد القليلة بالنظر الى ذواتها فافهم بخلاف  
الدلالة اللفظية الوضعية فانها جامعة بين وصفى الانضباط والشمول المعاني الكثيرة  
بالنظر الى لفظها الكثيرة والى ذواتها ايضا من المطابقة والتضمن والالتزام وحاصل ما  
اشار اليه ههنا في بيان الاعتناء بالدلالة اللفظية الوضعية امور ثثة كونها طريقا معتادا وكونها  
منضبطة وكونها شاملة لمعان كثيرة فاورد الاول بصر محه والثاني والثالث بلمر ومهما وهو  
قوله ولان الدلالة الطبيعية اه لان كونها غير منضبتين وغير شاملين بلمر ومهما كون الدلالة  
اللفظية الوضعية منضبطة وشاملة فلا بد في الالفاظ الدالة من المنضبطة الشاملة وجب  
لم تكن الدلالة الطبيعية والعقلية كذلك يكون الدلالة الوضعية منضبطة شاملة ففي هذا  
البيان سلوك طريقه البرهان وانما فعل ذلك لان الطريق المعتاد لا يتصور في غير الدلالة  
الوضعية بخلاف الانضباط والشمول اذ يحتمل ان يوجد في غيرها ايضا فلما اشار الى  
دفعه اورد قوله ولان الدلالة الطبيعية اه دليلا مستقلا فيحصل من المجموع ان الدلالة  
اللفظية الوضعية طريق معتاد منضبطة شاملة لمعان كثيرة بخلاف الدلائل الاخريتين

١٠ سلكوا  
١١ قوله خليل لا بها الطريق  
١٢ قوله في تفهيم المعلم المعاني الى  
المعتاد في تفهيمها اى تفهيم ذلك  
التفهم وتفهيمها اى نفس ذلك  
من المعلم او في نفسه اى تفهيمها  
لكان صوابا ايضا لكن راجع الى قوله  
المذكور في الاصل لاجل قوله  
من المعلم فافهم  
٣ منهم المولى العباد  
٦ في هذا التفسير اشارة الى دفع ما  
يمكن ان توهم ان يقال ان يقال  
غير منضبتين ووجه الاندفاع  
ظاهرا بوضوح المولى العباد حيث قال  
٨ انه ان يقول والعقول بدل  
الاولى والافهام  
٩ وفيه تعريض للمولى عبيد الرحمن  
حيث جعل قوله ولان الدلالة اه على  
عمومه وزعم ان ترتيب الدليل غير تام  
ولا يخفى اندفاعه بما ذكرناه



فان العلاقة في الاولى التأثير وفي الثانية الایجاب والتأثير اقوى من الایجاب انتهى  
وفيه انه لو سلم كون تلك العوارض آثارا لانفس الكيفيات والمزاج المخصوص لكن لان  
انه لا يكون للطبيعة مدخل في تلك الدلالة لان تلك الكيفيات النفسانية والمزاج  
المخصوص صادرة عن الطبيعة ايضا على ان المزاج المخصوص عين الطبيعة  
المخصوصة فيكون الصادر منه صادرا عن الطبيعة فالظاهر ما اشار اليه المحشي هذا  
قوله كدلالة اح بفتح الهمزة اوضحها والحاء المهملة على السعال اى على وجع الصدر  
واذا يقال اح الرجل اح اذا سعل فهذا السعال مدلول هذا اللفظ كما انه نفسه  
في الصورة السابقة دال على فساد المزاج بالطبع واما ان يضم الهمزة وسكون الخاء المعجمة  
فدال على الوجع مطلقا واذا فتحت الهمزة تدل على الحزن والتحسر كذا في حاشية  
المطالع وقبل بفتح الهمزة والحاء المعجمة تدل على مطلق الوجع وبالضم والحاء المعجمة  
تدل على التلذذ والسرور فوه فان طبيعة الالفاظ اختاره لظهوره قال في حاشية  
المطالع ويحتمل ان يراد به طبع الالفاظ لانه يقتضى التلغظه وان يراد به طبع السامع فان  
طبعه يتأدى الى فهم ذلك المعنى عند سماع الالفاظ لاجل العلم بالوضع الان هذا الاخير  
مشارك بين الطبيعية والعقائية اذ ليس الفهم فيهما مستندا الى العلم بالوضع فلا يصلح  
فرقا فتعويل في الفرق على احد الطبعين الاولين انتهى وتفصيل الاحتمالات الثلاثة  
ان الطبع والطبيعة والطباع بالكسر السجبة التي جبل عليها الانسان كذا في القاموس  
وفي الاصطلاح يطلق على مبدأ الأكار المختصة بالشئ سواء كان بشعورا ولا على الحقيقة  
فان اريد به طبع الالفاظ فالمراد به المعنى الاول الاصطلاحى فان صورته النوعية  
او نفسه الناطقة يقتضى التلغظه عند عروض المعنى وان اريد به طبع اللفظ اى طبع  
مدلوله فالمراد به المعنى الثانى الاصطلاحى وان اريد به طبع السامع فانه يتأدى اليه  
عند سماع اللفظ من غير احتياج الى الوضع فالمراد به مبدأ الادراك اى النفس الناطقة  
اولا عقل وهو من مشمولات المعنى الاول ايضا فاختيار الاحتمال الاول انما هو لكون الكلام  
في التلغظه وطبع الالفاظ يقتضيه عند عروض ذلك المعنى ولا كذلك الاحتمال الثالث  
بل الاحتمال الثانى ايضا فليفهم قوله فيكون الدلالة منسوبة الى الطبيعة لكونها  
منشأ للتلفظ بذلك للفظ الدال والمنسوبة الى الطبيعة طبيعية والظاهر ان يقال  
في النسبة الى الطبيعة طبيعية بفتح الطاء والباء الموحدة كما قالوا في النسبة الى مثل  
حقيقة حتى لكنهم تسامحوا في ذلك والله الموفق لما هنالك قال الشارح العلامة  
كدلالة اللفظ المسموع من وراء الجدار على وجود الالفاظ انما اعتبر هذا القيد ليطهر دلالة  
اللفظ على وجود الالفاظ عقلا فان المسموع من المشاهد ٨ يعلم وجود الالفاظ به لا بدلالة اللفظ  
عليه عقلا واما المسموع من وراء الجدار فلا يعلم وجود الالفاظ بالبدلالة اللفظ عليه عقلا  
كذا في الحاشية الصغرى فقوله فلا يعلم وجود الالفاظ بالبدلالة اللفظ عليه عقلا يشعر  
بان مراده من قوله سابقا لبدلالة اللفظ الالفاظ بالبدلالة اللفظ عليه فقط بل بهما معا حيث  
اعتبر الحصر في قوله واما المسموع او تركه في سابقه وهذا مبنى على ان العلم بالمشاهدة  
يجامع العلم بدلالة اللفظ اذ لا منافاة بين الطريقين ح ويحتمل ان يكون مراده  
لا بدلالة اللفظ أصلا ان قيل بعدم مجامعة العلمين بناء على ان المعلوم بالضرورة

وهذا على ما في كثير من النسخ  
من قوله طبيعية على وزن فاعلية واما  
على ما في بعض النسخ من قوله  
طبيعة على وزن فاعلية فليس فيه  
مساخطة نعم قد اشهر فيهم سكون  
الباء الموحدة وقاعدة التبيين  
ان تكون بفتح الباء الموحدة والمذكور  
في الحاشية الصغرى هو هذا فيكون  
الدلالة منسوبة الى الطبع كما  
ان صدور اللفظ منسوب الى الطبع  
ايضا ففعل هذا الاتساع في النسبة  
الذكرة فافهم  
على  
ما من شواهد واحد بالبصر



ولو نوعيا وهو الذي حقق في اصول الفقه والمراد بالوضع ههنا اعم من الشخصي  
وهو وضع جوهر اللفظ للمعنى ومن النوعى وهو ما يكون بقاعدة كلية كوضع المشتقات  
والمركبات والامور الاصطلاحية وكل منهما اما وضع خاص لموضع له خاص واما  
وضع عام لموضع له عام واما وضع عام لموضع له خاص وعكسه غير موجود  
وان كان من الاحتمالات العقلية وتفصيل الاحتمالات المذكورة في علم الوضع فاندفع  
ما قيل ٩ من انه ان كان المراد الاول يلزم خروج دلالة المركبات والمجازات على معانيها  
التركيبية والمجازية عن تعريف الدلالة وان كان المراد الثاني يلزم خروج دلالة المفردات  
عنه انتهى على ان وجود الوضع ولونوعيا في المجازات غير مسلم كما عرفت المسلك  
الشريف ثم ان توسط الوضع في الدلالة اللفظية الوضعية ان حصل على التوسط  
بالذات او بالواسطة يوجد ذلك في كل من الدلالة المطابقة والتضمنية والالتزامية  
بناء على ان الوضع واسطة في المطابقة بالذات والواسطة في التضمن والالتزام بالواسطة  
لان اللفظ لو لم يكن موضوعا لسماء لم يكن جزؤه ولا لازمه ايضا مستقدا منه وهو الظاهر  
من كلام المص ههنا وبه صرح صاحب المحاكمات حيث قال دلالة المطابقة  
بمجرد الوضع ودلالة التضمن والالتزام بمشاركة من العقل والوضع وان حل ٨ على  
توسط الوضع بالذات ينحصر ذلك في الدلالة المطابقة وهو الذي مال اليه الامام  
في شرح الاشارات حيث قال دلالة اللفظ هي دلالة المطابقة واما دلالة التضمن  
والالتزام ففعليتان وهو الموافق لما اختاره اهل البيان من ان الدلالة المطابقة وضعية  
والدلالة التضمنية والالتزامية عقليتان لكن على ما حررناه ٩ يكون النزاع بين الفريقين  
قليل الجدوى قوله على ما قيل فانه شارح المطالع لان ما قرره الشارح ههنا  
من التقسيمات الثلاثة عين ما قرره شارح المطالع هناك والشريف العلامة قرر كلامه ٢  
على مذاقه وليس حصر الدلالة الغير اللفظية في الوضعية والعقلية مذهباله هناك نعم  
اكتفى ايضا ببيان هذين القسمين في الحاشية الصغرى لكن الحصر فيهما ليس  
مقصودا له ايضا على ما يظهر بالرجوع الى كلامه وبالجمله الحصر المذكور ليس  
مذهبا للشريف وان خفي ذلك على بعضهم ٤ قوله لكن الحق انها اى الدلالة  
الغير اللفظية ثلاثة اقسام اما الثالثة فلان دلالة السعال الذي ليس بلفظ وان كان صوتا  
في الجملة ٣ و دلالة حجرة الخجل وصفرة الوجع على مداواتها من فساد المزاج  
والجباله والخوف طيبة وكذا دلالة حر كفة النبض على المزاج المخصوص ودلالة  
بعض الاوضاع العارضة لوجه التألم وحاجبه على شدة ألمه وغير ذلك فان السعال  
دلالات غير لفظية وغير عقلية فتكون دلالات طيبة فيكون مجموع اقسام الدلالات  
سنة لاجتماعه قبل ٦ لعله اراد ان تحققها اللفظي قطعي فان لفظ اح لا يصدر عن الوجع  
وكذا الاصوات الصادرة عن الحيوانات عند دعاء بعضها بعضا لا تصدر من الحالات  
العارضة لها بل انما تصدر عن طبعها بخلاف ما عدا اللفظ فانه يجوز ان يكون  
تلك العوارض منبثقة من الطبيعة بواسطة الكيفيات النفسانية والمزاج المخصوص  
فيكون الدلالة طيبة ويجوز ان يكون آثار الانفس الكيفيات والمزاج فلا يكون  
للاطبيعة مدخل في تلك الدلالة فتكون عقلية وبهذا تبين الفرق بين العقلية والطبيعية

٩ عباد  
٨ عطف على قوله سابقا

ان حل ٨  
٩ من الترتيب في توسط الوضع  
ان يكون المراد منه اما بالذات او بالواسطة  
هو اعم من ذلك فافهم

باحث قال في كلام الشارح  
على ان دلالة ما ليس بلفظ قسما  
وضعية كدلالة الأثر على المؤثر  
وعقلية فهذا صريح في انه بين ما  
انتهى فها شارح عليه  
ينبذ هو الأفضل ابو الفتح في حواشي  
وهو القاضى وتبعه خليل  
التهذيب المولى فيه ههنا  
ههنا منهم المولى فان المراد به ههنا  
٣ قيد به اذا كان المراد به ههنا  
ذات السعال وان كان في الجملة  
ذلك عن صوت في الجملة  
٦ سلب كون



وعاد وفره خيليل

ما لشرنا اليه وان كان مراد هذا القائل ما ذكرناه فرجبا بالوافق وامام اقبل ٩ من ان  
ايراد الحشى ههنا وتصويبه بما صوبه مبنى على اشتراط المساواة بين التعريف والمعرف  
كما هو مذهب المتأخرين ولونى على مذهب القيد ماء من تجوز هم التعريف بالاعم  
او الاخص وهو المختار عند الشريف على ما فى الحاشية الصغرى فلا يرد ذلك انتهى  
فما لا يلتفت اليه لان ايراده انما هو على مذاق المتأخرين وقد اختاره الشارح على  
ان التجوز المذكور انما هو فى الحدود والرسوم النافضة والظاهر ان التعريف المذكور  
جدنا مسمى اورسم تام كذلك وقد اتفقوا على اشتراط المساواة فيهما قوله والدليل  
ان كان مقيدا ام اى الدليل المعقول المركب من المقدمات العقلية على ما هو المتبادر منه  
ومن التقسيم ايضا فعلى هذا فالمبتدأ من الافادة افادة المقدمات العقلية فلا يرد  
النقص بالقضية اللفظية التى يقيد مدلولها بقينا مثل الكل اعظم من الجزء وامشاله  
ويمكن ان يقال المتبادر من الافادة ما هو بطريق النظر والكسب لشوع كون الدليل  
طريق الكسب والنظر فيندفع النقص بالقضية اللفظية المذكورة ايضا وكذا الكلام  
فى قوله وان كان مقيدا للظن فاما ان يخص الافادة المذكورة فيه بافادة المقدمات  
العقلية واما يكونها بطريق النظر والكسب فيندفع النقص عنه بالقضايا اللفظية التى  
يقيد مدلولها نظاما مثل قولنا كل من يطوف بالليل فهو سارق قال الشارح العلامة  
وتقسيمها ان الدلالة تقسم الى اللفظية وغيرها تقسيم عقلى لكونه مرددا  
بين النقي والاثبات مع عدم تجوز العقل قسم آخر والتقسيم العقلى هو ما يحزم العقل بالانحصار  
بمجرد ملاحظة مفهوم التسمية والاقسام وتقسيم الدلالة اللفظية الى الوضعية والطبيعية  
والعقلية تقسيم استقرائى لتجوز العقل هنا قسم آخر مع عدم وجوده فى الواقع والتقسيم  
الاستقرائى هو ما يكون الاقسام بحسب وجودها فى الواقع وان جوز العقل ٨ فيه قسم آخر غير  
موجود فى الواقع والظاهر ان الامر كذلك فى تقسيم الدلالة الغير اللفظية الى الوضعية  
والعقلية والى الوضعية والطبيعية والعقلية على الاختلاف فيه كما ستطلع عليه واما تقسيم  
الدلالة اللفظية الوضعية الى المطابقة والتضمن والالتزام فتقسيم عقلى فان لزوم  
شروط للدلالة الا الزامية وليس يعتبر فى تحقيقها حتى يجوز العقل هنا قسم آخر  
وههنا مباحث نفيسة لا يلىق ايرادها ههنا قوله اى ان كان الوضع واسطة فى تلك  
الدلالة اى فى كونها لا فى عروضها ولا فى اثباتها فافهم اشار هذا التفسير الى ان معنى  
توسط الوضع هو كون الوضع سببا ووسيلة لتلك الدلالة وهو الظاهر من قولهم ههنا  
لدلالة اللفظ على المعنى بتوسط الوضع مطابقة ومن الحشية التى اعتبروها فى تعريف  
الدلالات ان الحشية المذكورة انما هى للتبلييل على ما سبصر به الشارح وقبل اشارته  
الى دفع توهم لزوم كون الوضع مفادا على قياس ما سبق من قوله ان لم يتخلل الظن  
شيء على ان التخلل والتوسط من اللفاظ المترادفات انتهى وهذا كما ترى والمراد من الوضع  
هنا هو مطابق الوضع وهو تخصيص شىء بشىء متى اطلق او احس الشىء الاول ففهم منه الشىء  
الثانى سواء كان وضع غير اللفظ او وضع اللفظ وهو تعيين اللفظ للمعنى للدلالة عليه بنفسه  
وتعيين اللفظ للمعنى للدلالة عليه ولو بقرينة وعلى الاول لا يوجد فى الجاز وضع لاشخصها  
ولا نوعها وهو الذى حققه الشريف العلامة فى تصانيفه وعلى الثانى يوجد فيه الوضع

وذلك لان المعنى فى الدلالة العقلية  
هو العلاقة الذاتية ومن الجائز  
ان يتحقق دلالة غير مستندة الى شىء  
من العلاقة الذاتية والوضعية  
والطبيعية لكنها لم توجد صريحة  
ابو الفتح فى حاشية التهذيب وكون  
حصر الدلالة اللفظية الوضعية فى  
الثلاثة حصر اعقب ما صرح به المول  
الدواني وغيره وفيه كلام طويل  
فليطلب من عمله



كما قررناه وبالجمله الانتقاض في هذه الصورة داخل في الشقين معا فلذا تركه هذا الجواب عنه  
بعض من لم يتفطن بما حررناه بان المراد الشق الثاني لان المقابلة للظن تدفع الحمل  
على مطلق الادراك ولان اطلاق العلم على اليقين شائع والشبوع قريبة على هذه الارادة  
ولان كون التعريف للبرهان قريبة على ذلك ايضا لانه المركب من المقدمات البقينية  
على ما سبق في الشرح فتريد المحشى انما هو اسعة دائرة الاستراض فبعد التحرير  
المذكور لا وجه للانتقاض ولا يخفى ما فيه من سوء الفهم اذ الكلام ليس في تعريف  
البرهان فقط بل في كون التعريف المذكور تعريفا للبرهان وللدلالة معا فلا شبهة  
في ورود التردد المذكور قطعا وكذا ما قبل ٧ ايضا في الجواب بان قول الشارح والشيء الاول  
يسمى دليلا مهملة اي قد يسمى دليلا لظهور ان الدليل معلوم تصديقي والشيء الاول  
اعم منه ومن المعلوم التصوري ولذا قال في فصول البدائع فالشيء الاول الدال الا يرى  
ان الخيال قال في تعريف الدليل ما يلزم من العلم به العلم بشيء آخر المراد به العلم  
التصديقي بقريته ان التعريف للدليل فيخرج الحد بالنسبة الى المحدود والمزوم بالنسبة  
الى اللازم و يلزم العلم من آخر كونه ناشئا وحاصلا منه كما يقتضيه كلمة من فانه فرق  
بين اللازم للشيء واللازم منه فيخرج القضية الواحدة المستلزمة لقضية اخرى وان ورد  
ما عدا الشكل الاول من الاشكال الثلاثة انتهى فعلى هذا نختار ان المراد بالعلم المذكور  
في تعريف البرهان هو اليقين لشبوع كون البرهان من اليقنيات وشبوع اطلاق العلم  
عليه سيما اذا انضم اليه مقابله للظن فلا ينتقض تعريف البرهان بشيء من الامور  
الثلاثة ولا يرد ايضا قوله ويبتل تعريف الدلالة لان ذلك انما يرد لو كان قوله والشيء  
الاول اه محمولا على الكلية وقد عرفت ان المراد به قد يسمى دليلا وذا انما هو في صورة  
افادة اليقين وما عداه باق على عمومته بحيث يشمل التعريف جميع الصور الثلاثة  
للدلالة انتهى وذلك لان ما ذكره اولاً الى قوله ولا يرد اه انما يتم بعد تسليمه  
اذا كان التعريف المذكور تعريفا للبرهان فقط وليس كذلك وما ذكره ثانيا  
من كون القول المذكور مهملة بلوح عليه اثر الاهمال وهمل الكلام الا فيه  
نعم يمكن ان يقال ان كونه تعريفا للبرهان مغاير لكونه تعريفا للدلالة فاختار  
عند كونه تعريفا للبرهان ان المراد بالعلم اليقين بالقرائن المذكورة فيندفع المواد الثلاثة  
ونختار عند كونه تعريفا للدلالة ان المراد به مطلق الادراك على ما هو المتبادر منه  
فيشمل الامور الثلاثة فلا انتقاض ههنا بهذا قوله فالصواب ان يقال اه يعني انه لما كان  
التعريف المذكور مشتركا بين الدليل البرهاني ومطلق الدلالة وكان متقضا بالمواد  
المذكورة بالنظر الى كل منهما على ما عرفت كان الصواب ان يمتاز كل منهما عن الآخر  
لئلا يرد الانتقاض المذكورة وقد عرفت آتفا التلخيص من ذلك فتذكر وما قبل ٨  
من ان تسمية الاول بالبرهان وبالاشارة لم يكن ذكرها معنادة في هذا المقام كاعتداد  
التسمية بالدال فاطهر ما خفي واعرض عما ظهر فكان تسميته بالدال امر مفروغ عنه ولذا  
قال الشارح وتسميتهما ان الدال ان كان لفظا اه فالمقصود ههنا انما هو تسميته  
بالبرهان وتعريفه فيحمل العلم الواقع فيه على اليقين ويندفع المواد الثلاثة انتهى لا بدفع  
ما صوره المحشى بالنظر الى ظاهر تقرير الشارح على ما حررناه فالوجه في دفعه

لا يرد خيل وقد اخذه من غيره

\*

الحسوسى

اجمع والنسخة الاولى اظهر قد برقد غلطه فيه بعض الناظرين وخبر الاخر لا منهم قوله  
اي وان لم يكن كذلك اى مثل ما لم يتخلل الظن بل يتخلل الظن بان يكون مقيد للظن  
سواء كان ذلك المفيد مضمونا او معلوما كما اشار اليه في القول السابق ففى هذين القسمين  
يسمى دليلا اقناعيا وامارة قوله والدليل البرهاني والبرهان ما يلزم من العلم به العلم  
بشيء آخر اورد على تعريف البرهان المذكور بانه يخرج منه الادلة الغير البينة الانتاج  
والدليل الفاسد الصورة سواء كان على زعم الصحة او على قصد التغليب ويدخل  
فيه المعرفات بالنسبة الى معرفاتها والمزومات بالنسبة الى لوازمها البينة فينتقض التعريف  
المذكور جعلا ومنعوا واجب عن الانتقاض منعان المراد بكلمة ماهو المفهوم التصديقي  
او المراد بالعلم هو التصديق لا يقال كل منهما خلاف الظاهر لانا نقول المقام قرينة  
واضحة على هذين التخصيصين ثم ان النقص بالمزومات مندفع عنه ايضا اما بان المراد  
من اللزوم اللزوم بطريق النظر ولا نظرفيها واما بان كلمة من تدل على العلية والمزومات  
ليست عللا للواز منها والقول بان اعتبار النظر والعلية خلاف الظاهر محل تأمل  
وعن الانتقاض جعلا بان المراد باللزوم اللزوم في الجملة او المراد بلزوم العلم بشيء آخر  
من العلم به لزوم العلم بشيء آخر من العلم به فقط اومع انضمام امر آخر او الكلام مبني  
على ارجاع ما عدا الشكل الاول من الادلة الغير البينة الانتاج اليه فاندفع النقص  
بالادلة الغير البينة الانتاج وبان المراد باللزوم اهم من ان يكون بحسب نفس الامر  
او بزعم المستدل ظاهرا فيندفع النقص بالدليل الفاسد الصورة هذا لكن كل ذلك  
تكلف وتعسف فليكن هذا على ذكر منك قوله وفيه ان تعريف البرهان اه  
منشأ السؤال قوله والشيء الاول يسمى دليلا برهانيا حيث استفيد منه انه جعل  
قوله كون الشيء بحيث يلزم من العلم به اه تعريف للبرهان وللدلالة معا من غير تفاوت  
بينهما ومورده التعريف وحاصله انه ان اريد بالعلم في التعريف المذكور  
مطلق الادراك تصورا كان او تصديقا يقينيا او غيره ينتقض التعريف المذكور بالنظر  
الى كونه للبرهان منعابا به بصدق على ما يفيد العلم التصوري مثل المعرفات بالنسبة  
الى معرفاتها والمزومات بالنسبة الى لوازمها البينة وعلى ما يتركب من المفدمات  
التقليدية مثل قولنا هذا امر قال به الامام الاعظم وما هو كذلك فهو حق فهذا حق  
وعلى الالفاظ بالنسبة الى المعاني لانها تدل على المعاني بالنسبة الى العالم بالوضع  
فيعلم المعاني ويفهمها عند سماع الالفاظ مع ان شيئا منها ليس ببرهان لكن  
لا ينتقض التعريف حينئذ بالنظر الى كونه للدلالة اذ الدلالة موجودة في هذه الصور  
قطعا وان اريد بالعلم فيه الادراك اليقيني ينتقض التعريف المذكور بالنظر الى كونه  
للدلالة جعلا بالامور الثلاثة المذكورة وان لم ينتقض حينئذ بالنظر الى كونه للبرهان  
وهو ظاهر هذا ولواريد بالعلم مطلق التصديق يقينيا او غيره ينتقض ايضا بالنظر الى كونه  
تعريفا للدلالة جعلا بما عدا دلالة الدليل المركب من التقليديات والنظر الى كونه تعريفا  
للبرهان ينتقض منعابا بصدق على الدليل المركب من التقليديات ففي صورة الحمل  
على التصديق المطلق يوجد الانتقاض جعلا ومنعابا بخلاف ما ذاحل على مطلق  
الادراك او الادراك البقيني اذ الانتقاض على الاول منعابا وعلى الثاني جعلا

المولى العماد  
بقره خبيل  
الزاد والجواب كلاهما مجهور  
الناظرين في هذا المقام



وان كانت موقوفا عليها لها قوله يعلم ان المص لم يعدها اه واولعدها با مستقلام بوردها  
 في باب ايساغوجي بل اوردها بعد تمام الخطبة وقال بعدها مباحث الالفاظ ثم يقول  
 بعدها ايساغوجي هذا قوله اي اذا كان ذكر تعريف الدلالة وتقسيمها اشار به الى ان الفاء  
 جزائية ولا منع في اطلاق فاء الفصيحة عليها ايضا على ما حقق في قوله تعالى فانفجرت  
 وقد سبق فقيه تعريف ٨ بالمص بانه ترك هذه المقدمة مع التعرض لمقدمة اخرى لكن  
 قد عرفت اندفاع بيان مبنى الرسالة على الاجاز فاللازم عليه ان يكتبني بقدر الكفاية قوله  
 مقدمة لمباحث الالفاظ وتلك المقدمة التي ذكرها الشارح هي تعريف مطلق  
 الدلالة الشامل للدلالة اللفظية الوضعية وتقسيمها الى اللفظية وغير اللفظية وتقسيم  
 كل منهما الى اقسامها ثم تعريف الدلالة اللفظية الوضعية وتقسيمها الى الثلاث لكن  
 تقسيم الدلالة اللفظية الى الثلاث اعتنى به المص فالص ذكر مباحث الالفاظ التي هي مقدمة  
 لمباحث ايساغوجي وذكر بعض مقدمة تلك المقدمة ايضا وقيل المراد بالمقدمة  
 ههنا هي تعريف الدلالة اللفظية الوضعية وتقسيمها الى الثلاث ٣ وباقي الكلام فيها  
 للنوضح اقول وهذا وان كان ظاهرا من قول الشارح سابقا ولما كان فهم المعنى من اللفظ  
 اه حيث يستفاد منه ان الموقوف عليه لمباحث الالفاظ هو تعريف الدلالة الوضعية  
 وتقسيمها الى الثلاث لكن الاولى ما اشرنا اليه اذ العلم بالخاص موقوف على العلم بالعام  
 فالمناسبة ان يعدها ايضا مطلق تعريف الدلالة ومطلق تقسيمها مقدمة لمباحث الالفاظ  
 قال الشارح العلامة كون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم والظن بشئ آخر او من الظن به  
 الظن بشئ آخر اه كلمة اوفيه للتويع لا للتشكيك اشار بها الى ان للدلالة ثلاثة اقسام  
 لاربع لها لزوم العلم من العلم وهو اقوى ولزوم الظن من العلم ولزوم الظن من الظن  
 والامثلة غير خافية واما لزوم العلم من الظن فغير موجود كما ستعرف ولكون الحق منه  
 تحصيل تلك الاقسام الثلاثة لا يرد عليه ان المتبادر من العلم المقابل للظن البقين فلا يكون  
 تعريف الدلالة جامعا ولا يرد ايضا انه على هذا اي على تقدير عموم العلم البقين وغيره يتدرج  
 الظن تحته فلا وجه لتخصيصه بالذكر لان هذا مبني على الغفلة عما قصده الشارح من تحصيل  
 الاقسام الثلاثة وبالجملة فالمراد تعريف الاقسام الثلاثة للدلالة وكل تعريف قسم مستقل  
 منفصل عن الاخر وان جمعها في الظاهر في تعريف واحد فلا يرد عليه شئ مما ذكرناه واما  
 لزوم العلم من الظن اي من حيث هو ظن فلا يكاد يوجد بل هو محال وانما قيدنا بذلك لان لزوم  
 العلم من الظن من حيث هو مناط الحكم شرعي لا يكاد يوجد من ينكره لكون ظن المجتهد  
 مناطا لقطعية الحكم عنده على ما تقرر في اصول الفقه وقد نص به ائمة العلامة  
 في فصول البدائع ايضا لكن ذلك ليس من حيث انه ظن بل من حيث هو مناط للحكم  
 الشرعي عند المجتهد ولنا فيه كلام ذكرناه في المعاني على الخيالي قوله بان يكون مفيدا  
 للظن قبل للنفي وبين ان له وفي بعض النسخ بان لا يكون مفيدا للظن فتح يكون بيانا  
 للنفي وقبيح له وقوله سواء كان مضمونا او معلوما تعميم المفيد للظن على النسختين  
 فعلى النسخة الاولى يكون قوله بان يكون مفيدا اه اشارة الى قسمي الدلالة من الاقسام  
 الثلاثة التي ذكرناها آنفا وعلى الثانية يكون قوله بان لا يكون مفيدا للظن اشارة الى قسم  
 لزوم العلم من العلم وقوله سواء كان اه اشارة الى القسمين الباقيين فالنسخة الثانية

وفيه تعريف للمولى قره خليل حيث  
 رد اطلاق فاء الفصيحة عليها  
 وهذا الكلام لا طر سوسى لكنه اشار  
 الى اندفاعه بقوله لكن اه  
 ٣ اقول فان كان مراد القائل بتقسيمها  
 الى الثلاث هو تقسيم الدلالة الى لزوم  
 العلم من العلم والى لزوم الظن من العلم  
 والى لزوم الظن من الظن كما يستفاد  
 من سياق كلامه فهذا بعيد جد  
 لان الموقوف عليه لمباحث الالفاظ  
 هو تقسيم الدلالة الى المطابقة  
 والنقض والالتزام كما اشار اليه  
 الشارح ولو سلم فوجه جعل باقي  
 التقسيم من المقدمة وعدم جعل باقي  
 التقسيمات التي اشار اليها الشارح للتوضيح  
 منها بل مما ورده الشارح للتوضيح  
 فالظاهر ان المراد بتقسيمها الثلاث  
 هو ما اشرنا اليه  
 ٤ فعلى ما ذكره الشارح فقول اه الى  
 ان يكون فهم المعنى اتمهيد المقدمة  
 مباحث الالفاظ لا نفس المقدمة  
 ولا يخفى بعينه



ولانتم ذلك التوجيه الابعاد كره وكون فهم المعنى لاجل الدلالة انما يقتضى تقديم بحث  
الدلالة على فهم المعنى ولا كلام لتأنيده ثم ان الاعتبار صفة المتكلم وليس فهم المعنى  
من اللفظ لاجل اعتباره بل المعنى متفهم منه سواء اعتبره اولا فالبیان الصحيح الوافى  
بالمق أن يقال لما كان البحث عن اللفظ بسبب دلالة عليه وجب التعرض لمباحث  
الدلالة ايضا هذا خلاصة كلام المحشى وقد عرفت اندفاعه بما قررناه لان الشارح  
قصر المسافة لوضوح ان الكلام في توجيه تقديم بحث الدلالة على بحث الالفاظ ولذا  
قال لما كان فهم المعنى افاظهر ما خفى واعرض عما ظهر ثم ان الاعتبار مقحم لاعتباره  
ويحتمل ان يكون الاضافة فيه بيانية فيقول كلامه الى ما اشار اليه المحشى ولذا قال على ان اللفظ  
الصحيح اه ولم يقل فالصواب ان يقال فلان مسامحة في كلام الش في تقرير المقام وان ادعاه  
البعض ههنا فان قيل لعل الشارح اشار بقوله باعتبار دلالة دون ان يقول بسبب  
دلالة الى اختيار ما ذهب اليه البعض من ان فهم المعنى من اللفظ لا يتحقق بمجرد  
الدلالة بل يتوقف بعد تحققها على اعتبارها ايضا فلو لم يعتبر تلك الدلالة لم يفهم  
المعنى فعلى هذا لاغبار على لفظ الش قلت هذا بالنظر الى لفظ الاعتبار توجيه  
غير بعيد لكن الكلام ههنا ليس في مجرد الاعتبار المذكور بل في كون فهم المعنى لاجل  
الاعتبار المذكور ومن الين ان العالم بالوضع يفهم المعنى من اللفظ عند سماعه سواء  
اعتبر المتكلم دلالة عليه وارادها اولا فالحق ان التوجيه المذكور غير صحيح ههنا  
بل الوجه فيه ما شربنا اليه آتفا ولعل قوله يعرف بالتأمل اشارة الى ما فصلناه في توجيه  
العبارة وعدم صحة حملها على ظاهرها قوله اى من اراد المص مباحث الالفاظ اه  
فيه اشارة الى ان قوله ومنه يعلم مربوط بقوله سابقا ولما كان المنقسم اليها هو الذاتى اه  
لا بقوله ولما كان فهم المعنى من اللفظ اه وانما لم يفسر بما فسر به المولى رهان الدين حيث قال  
اى من وجوب التعرض لمباحث الالفاظ باعتبار كون اللفظ منقسما الى المفرد المنقسم  
الى الكللى اذ لا يستفاد من ذلك كون مباحث الالفاظ مقدمة لمباحث ايساغوجى بخلاف  
ما قرره المحشى لا يقال كون مباحث الالفاظ مقدمة لاستيفاد في بيانه السابق فهذا  
مستدرك في البيان لانا نقول هذا من قبيل التصريح بما علم التزاما لاحتمال الغفلة  
وبهذا اندفع ما قيل من انه بعد تصحيح مرجع الضمير بما ذكره يلزم اتحاد الدليل مع المدلول  
اذ يصير الحاصل هكذا ومن اراد المص مباحث اللفظ في باب ايساغوجى لكونه مقدمة  
لمباحثه يعلم ان المص ذكرها في باب ايساغوجى مقدمة لمباحثه فالحق ان هذا القول  
من الش مستدرك في البيان انتهى وذلك لانا لانم ان مرجع الضمير على ما ذكره  
المحشى ما ذكره ولو سلم فذلك انما هو بالنظر الى ما في نفس الامر والكلام ههنا انما هو  
في افادة علمه على ما يقتضيه قوله يعلم اه على ان المسق ههنا بيان عدم عده بابا مستقلا  
كما عده بعض المتأخرين فالحق انه غير مستدرك في البيان واما ما قيل من انه لا يظهر  
من صنيع المص جعل مباحث الالفاظ مقدمة لمباحث ايساغوجى بل غاية انه ذكرها  
في باب ايساغوجى فلم لا يجوز ان يكون تلك المباحث من مسائل هذا الباب كما يكون  
مباحث ايساغوجى من مسائله فليس بشئ اذ لا بد ان يكون المسائل المذكورة في باب  
ايساغوجى راجعة الى الكليات الخمس ومباحث الالفاظ غير راجعة اليها قطعاً

وهذه اشارة الى رد ما قيل من ان هذا  
التوجيه خطأ لان الارادة غير اعتبار  
ومتعلق الاعتبار هو الارادة هو المعنى  
وصفة اللفظ فينهما يوجب بعد انتهى  
وذلك لاننا انم ان متعلق الارادة هو  
المعنى فقط بل هو دلالة اللفظ على  
المعنى كما ان متعلق الاعتبار ههنا  
كذلك وهذا واضح وان خفى عليه



الخمسين اقسام اللفظ بالواسطة بناء على انه اعتبر التقسيم المجازي تقريرا لفهم المبتدى  
 ولو ضو حيه تركه وسبب صرح به ومعرفة الاقسام موقوفة على معرفة المقسم فلماذا  
 صدر البحث بما حث الالفاظ فقصوده انما هو ابضاح كلام الش لان في تعليقه قصورا  
 كما توهم ثم قال انه فاصم بعد والظاهر ان يقال ولما اعتبر المص اللفظ مقسما  
 للكليات اثارا للتقسيم المجازي تقريبا الى فهم المبتدى اه وذلك لان مقصوده انما هو  
 ايضاح مراده للادهان الفاضرة ثم ان الاعتبار المذكور امر واضح لان كون اللفظ  
 مقسما للكليات انما هو بالنظر الى التقسيم المجازي ولو ضو حيه تركه الش فاعلم هذه  
 في ذلك على تقدير وجودها على الش لا على الحشوي واما ما قبل من ان معرفة الاقسام  
 انما تكون موقوفة على معرفة المقسم اذا كان المقسم ذاتيا للاقسام وكان معرفة الاقسام  
 بالكنه وكلاهما محل تأمل فدفع به انه اذا كان المراد ههنا التقسيم المجازي تقريبا الى فهم  
 المبتدى كان المقسم هنا اي اللفظ ذاتيا للاقسام اي الكليات الخمس التي هي عبارة  
 عن الالفاظ نعم لو كان المراد بالكليات الخمس ههنا المعاني لايتم تلك المقدمة  
 قطعنا فلا حاجة في دفعه الى ما يقال بان مفهوم المقسم جزء من مفهوم المقسم ضرورة  
 ان التقسيم ضم القبول الى المقسم ومعرفة مفهومات الاقسام موقوفة على معرفة المقسم  
 توقف الكل على الجزء انتهى بل لا وجه له لان ذلك ايضا انما يتم اذا كان المقسم ذاتيا  
 للاقسام وكان معرفة الاقسام بالكنه وكلاهما محل تأمل ههنا فلا بد من ان يصار  
 الى ما ذكرناه قوله لان اللفظ مقسم مقسم مقسم مقسم الكليات الخمس اه اراد بالمقسم  
 الاول اللفظ الدال وبالشئ في اللفظ المفرد وبالثالث اللفظ الكلوي وبالرابع اللفظين  
 الذاتي والعرضي وهذه المقدمة صحيحة بناء على ان المقسم معتبر في الاقسام فمقسم مقسم  
 مقسم المقسم للشئ مقسم لذلك الشئ قطعنا فلا يلتفت الى ما نقل عنه ههنا قوله  
 يعني ان البحث عن الالفاظ يعني ان في كلامه مطويا ذالك الكلام في توجبه تقديم بحث الدلالة  
 على بحث الالفاظ لا في توجبه تقديم بحثها على فهم المعنى منه فالاولى ان يقال  
 ان البحث عن اللفظ لاجل فهم المعنى منه وفهم المعنى منه بسبب الدلالة عليه ينتج  
 ان البحث عن اللفظ بسبب الدلالة عليه فلذا قدم بحث الدلالة على بحث الالفاظ  
 وقد عرفت ان الكلام المذكور من الشارح جواب عن سؤال مقدر كانه قيل اذا كان  
 مباحث الالفاظ مقدمة لمباحث ايساغوجي فلم يشغل بها وحاصل الجواب الذي  
 افاده الش وقرره الحشوي ان البحث عن اللفظ اي عن احواله من الافراد والتركيب  
 والكلية والجزئية والذاتية والعرضية وغيرها لاجل كونه دالا على المعنى اذ لو لم يكن  
 دالا على المعنى لم يكن محموتا عن احواله المذكورة فتلك المباحث موقوفة على الدلالة  
 فلا بد من تعريفها وتقسيمها ولكون مبنى الرسالة على الابتجاز ترك المص تعريفها  
 وبعض تقسيمها واشتغل الشارح المحقق بما تركه المص استيفاء للموقوف عليه بتمامه  
 كما اشار اليه بقوله فتقول اه قوله فالاولى اه يعني انه لما كان المقى ههنا بيان ان البحث  
 عن اللفظ لاجل الدلالة عليه ولم يكن عبارة الش وافيا بذلك فالاولى ان يقال لما كان البحث  
 عن اللفظ من حيث دلالة عليه بل العبارة الصحيحة ان يترك الاعتبار ويقال بسبب  
 دلالة اه وذلك لما عرفت ان الكلام ههنا في توجبه تقديم بحث الدلالة على بحث الالفاظ

ومن ان هذه المقدمة على اطلاقها  
 غير صحيحة لان الجنس مقسم  
 وغيره والحيوان مقسم  
 وغيره مع ان الجنس ليس مقسم  
 الانسان وغيره انتهى وذلك لان  
 الانسان وان كان للماهية لكن  
 التقسيم وان كان مقصوده فيه  
 السراية الى الافراد او غيره  
 فقولنا الجنس قولنا الحيوان اما  
 قضية طبيعية وقضية حكم فيها على  
 انسان او غيره قضية حكم في الوسط  
 افراد فلم يترك الوسط  
 في المقدمات فانهم



مباحث الكلبيات فلم لم يشرع فيها اجاب بان الكلبيات الخمس اقسام للذاتي  
والعرضي وهما قسمان من الكلبي وهو قسم من المفرد وهو قسم من اللفظ ومعرفة  
الاقسام موقوفة على معرفة المقسم فوجب التعرض لمباحث اللفظ الذي هو مقسم  
الكلبيات الخمس فالمراد بالكلبيات الخمس معانيها المجازية اعني الفاظها  
لا مفهوماتها الاصطلاحية وانما اعتبر ذلك التقسيم المجازي تقريبا الى فهم مبتدى  
على ما يصرح به الش في بحث المفرد والمركب فلبس في بيان الش قصورا صلا  
وان توهمه بعضهم ٤ وقوله ولما كان فهمه اجواب عن سؤال مقدر على هذا الجواب كانه  
قبيل اذا كان التعرض لمباحث اللفظ واجبا عليه فلم لم يتعرض لها واشتغل بتقسيم  
الدلالة اجاب بان البحث عن اللفظ انما هو لاجل فهم المعنى منه ولوضوح هذه المقدمة  
تركها وقال فهم المعنى من اللفظ الذي كان البحث عن اللفظ لاجله بسبب دلالاته  
على ذلك المعنى اذ لو لم يوجد الدلالة لم يفهم المعنى منه فلا جرم يكون البحث عن اللفظ  
بسبب الدلالة على المعنى فوجب التعرض لتعريف الدلالة وتقسيمها فان قلت  
فلم يشتغل ح بتعريف الدلالة كما اشتغل بتقسيمها قلت المي ههنا تحصيل  
الكلبيات الخمس وذلك انما يترتب على التقسيم فلذا عتني بالتقسيمات واما تعريف  
الدلالة فعلوم من موضعه كتعريف اللفظ ٩ فلا وجه ههنا لما قيل او يقال فظهر  
من التقرير ان الباء في قوله باعتبار دلالاته سببية وان كلمة الاعتبار مفهم او اضافته  
للبيان وانما اتى به جريا على ما هو المعروف في امثاله فلا يرد ما توهم ٦ من ان فهم المعنى  
موقوف على الدلالة التي هي صفة اللفظ لاعلى الاعتبار الذي هو صفة التكلم او السماع  
فالصحيح ان يقال بسبب دلالاته عليه وسنسمع لهذا زيادة توضيح فلا مسامحة في قوله  
ولما كان فهم المعنى ٨ من وجه فضلا عن الوجهين فتبصر بالعينين ثم لما رز من بيان  
الشارح المذكور ان يكون مباحث الالفاظ موقوفا عليها لمباحث ايساغوجي لما بيناه  
وكان يمكن ان يغفل عنه صرح بالمراد ايضا لطريق السداد فقال ومنه اى  
ومن كون مباحث الالفاظ موقوفا عليها لمباحث ايساغوجي وايراد المص اياها  
انما هو لذلك يعلم ان المص لم يعد مباحث الالفاظ بابا من الفن بل ذكرها في باب  
ايساغوجي مقدمة لمباحثه فاقبل من ان هذا القول مستدرك لبس فيه زيادة شئ  
على ما افاده بقوله ولما كان المنقسم ٨ خروج عن الانصاف لان الاستدراك في حد  
ذاته غير مسلم ولو سلم فهذا من قبيل افادة العلم على ما هو صريح قوله يعلم ان فان قلت  
البحث عن الالفاظ ههنا انما هو لتوقف الافادة والاستفادة عليها وظاهر انه مشترك  
بين جميع المباحث المنطقية فلم جعلها مقدمة لمباحث ايساغوجي خاصة قلت  
لعل الوجه ٨ في ذلك ان مباحث ايساغوجي موقوف عليها لسائر المباحث المنطقية  
وذلك ظاهر عند التأمل فاما كان مقدمة لمباحث ايساغوجي مقدمة لسائر المباحث  
ايضا فبعد جعلها مقدمة لمباحث ايساغوجي لما ذكره من الوجه لا حاجة الى جعلها  
مقدمة لسائر المباحث قوله اى انما اورد مباحث الالفاظ اشارة الى ان قوله ولما كان  
المنقسم اجواب عن سؤال مقدر كما قررناه في الشرح وحاصله انه انما اورد مباحث الالفاظ  
ههنا ولم يورد مباحث ايساغوجي مع انه اللازم اعقد الباب المذكور لان الكلبيات

نظر سومي  
واى كان تعريف اللفظ معلوم  
من موضعه وهو النحو  
والمزوم قرره خليل  
واعلم ان بعض الناظرين ادعى  
ان قول الشارح ولما كان فهم المعنى  
من اللفظ باعتبار دلالاته  
من وجهين الاول جعل اللفظ  
فهم المعنى والثاني جعل اللفظ  
الاعتبار مع ان الموقوف عليه  
البحث اللفظ وان الموقوف  
الدلالة نفسها وكل ذلك مندفع بما  
قررناه انما الاول ترك مقدما  
واضحته والثاني بناء على ما هو  
المعروف في امثاله ومثل ذلك لا يعد  
مسامحة ان المسامحة استعمال اللفظ  
في غير معناه التبادر المعروف  
غير موجود ههنا  
٨ اقول ومن هذا ظهر وجه التعرض  
لمباحث الالفاظ في باب ايساغوجي  
والدفع ما قيل من انه انما وجب  
التعرض لمباحث الالفاظ قبل  
الكلبيات الخمس ولما وجب التعرض  
في باب ايساغوجي فلابد ان يكون ذلك منه  
انتهى وجه الاندفاع ظاهر



اذا التقديم لا يقدم على الترتيب على ان الكلام في تصحيح التعقيب الذي يفيد كلة الفاء  
 ولا يصح ذلك الا بما اشار اليه المحشي واعلم لما ذكرنا من الوجوه قال تأمل قوله تعبيراً  
 اه اما حال اي معبراً واما مفعول مطلق اي غير تعبيراً واما خبر كان المقدر اي فكان هذا  
 تعبيراً وجعله مفعولاً بعد جدا قوله فلا يكون على وفق ما اشار اليه لمخالفة ترتيب الشارح  
 ترتيب المص فلا يصح قول الشارح رب الابواب على وفق ما اشرنا اليه واجب  
 عنه بانه مبنى على التقلب وبانه كانت نسخة المص كما ذكره الشرح ثم غيرها الناسخون  
 وبان نسخ المتن في الاصل مختلفة فيجوز ان يكون نسخة الشارح موافقا لما اختاره  
 من الترتيب وبان المعنى على وفق ما اشرنا اليه من حيث الابتداء او بالنظر الى الاربعة  
 منها والاثني منها والكل مبنى على الذهول عن سياق كلام الشارح لانه قال بعد الترتيب  
 المذكور فالصناعات الخمس مع الاقسام الاربعة ابواب المنطق ففرض الشارح من قوله  
 ترتيب الابواب على وفق ما اشرنا اليه انما هو ترتيب المص الابواب التسعة وبيانها بحيث يكون  
 مباحث الافاظ مفيدة لبعض مباحثه فالمراد من قوله على وفق ما اشرنا اليه هو الابواب  
 التسعة بحيث يخرج عنها مباحث الافاظ ومن الين انه لا يلزم في ذلك ان يكون  
 هذا الترتيب عين ترتيب المص في هذا البيان اشارة الى اختيار مذهب الاكثرين  
 فلا قوة لهذا السؤال كما توهم فان قلت اي الترتيبين اولى لا يجب بان ترتيب الشارح اولى  
 لما قال لامام في شرح الاشارات من ان البرهان اشرف الاقضية وان القوم اختلفوا  
 في ان الجدل اشرف ام الخطابة فالشيخ قدم الخطابة لان الجدل لا يقيد اليقين الخاصة  
 وهو ضعيف بالقياس الى ظن العامة فان الجدل اذا ازمهم شيئاً ظنوا ان ذلك مغالطة  
 اضلهم ولم يأت لهم الجواب وان ذلك اقوة القائل لاصواب القول فهم لا يعلمون  
 ان الحق بوجوب عجزهم فلا جرم لا يقيد ذلك القياس اعتقاداً فالصانع عتات المقيدين  
 للناس تصديقاً للبرهان والخطابة ويمكن ان يقال الازام الحاصل في الجدل  
 انما يكون باعتراف فساد المدعى وبعد الاعتراف المذكور لو لم يقبل  
 مادعاه الخصم والزمه لزم ارتفاع النقيضين بالنظر الى اعتقاده فلا جرم يحصل له الجزم  
 الاقوى من الجزم الحاصل بالخطابة فلهذا قدم المص الجدل على الخطابة نعم اذا  
 لم يكن الخصم متعباً يكون الخطابة بالنسبة اليه ارجح من الجدل واليه الاشارة بقوله تع  
 ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي احسن فليدبر قوله  
 اي فقد م قال اشارة الى ان الفاء فصحة كما في قوله تعالى فان تجرت اي فضر به بها  
 فان تجرت ويجوز ان يقدر فاذا قدمه فقد قال كما جاز ذلك في الآية المذكورة على ان يكون  
 التقدير فان ضربت بها فقد انجرت نعم هذا التقدير ربك ههنا من حيث المعنى كما لا يخفى  
 لا لما قيل من ان الفاء لا تدخل على الماضي المتصرف الامع لفظه قد واضمارها ضعيف  
 لان كلام الوجهين سابق في امثاله بل تسمية الفاء في مثله فصحة انما هي على التقدير  
 الثاني على ما يقتضيه ظاهر كلام الكشف وان ذهب صاحب المفتاح الى ان التسمية  
 المذكورة انما هي على التقدير الاول ههنا ان مراده بالتقديم المقدر ارادة التقديم لانه المترتب  
 على ما سبق فهو محاذ مرسل عن الارادة كما اشار اليه في قوله ترتيب الابواب قال الشارح  
 المحقق ولما كان المنقسم اه جواب عن سؤال مقدر كانه قيل اذا كان الجواب تقديم

في الجاعل هو الولي العباد لكنه جعله  
 مفعولاً لا اراد ولا وجه له جداً بل  
 يمكن ان يكون مفعولاً لعامل مقدر  
 اي انما قال ترتيب الابواب على معنى  
 اراد ولم يقبل اراد ترتيب الابواب  
 تعبيراً فيه مفعول له لمقدراً على  
 لم يقل لكنه بعيد جداً  
 لا من ترتيب المص والشارح حيث  
 قدم المص الجدل على الخطابة  
 والشارح قدم  
 على الجدل

ولا نعلم ان الآية الكريمة خطاب  
 الى الخصم الغير المتعنت لما يقتضيه  
 وصف المجادلة بالتي هي احسن  
 اذا الخصم المتعنت لا يلزم ان يكون  
 جداله بالتي هي احسن بل لا يلزم  
 جداله ايضا قال تع ولا تجادلوا اهل  
 الكتاب الا بالتي هي احسن







انما تعرف بملكاتها ولا تنقسم الابا تقسامها فالتقسيم المشار اليه الجمل في كلام المحشي هو التقسيم الحاصل له بتبعية تقسيم العلم الى التصور والتصديق قوله اى مباحث القول الشارح وكذا الحال ابلس المراد انه على تقدير المضاف في الموضوعين ٣ بل في المواضيع الاربعة ٤ ايضا لان الكلام ههنا في بيان اقسام المنطق الذي هو عبارة عن المسائل بل غاية انه تعبير عن الكل باسم افراد اشرف اجزائه اعني موضوعات تلك المسائل كما وضحناه في شرح كلام الشارح وانما يفسر الموضوعين بالمباحث دون الكلمات الخمس والقضايا ايضا لوضوح المراد من كل منهما بخلاف القول الشارح والقياس فان المتبادر منهما اذا نهما بسبب ايرادهما مفردين فلذا فسرهما هو المراد منهما فافهم والمباحث جمع مبحث وهو المسئلة سميت به لوقوع البحث فيها وحاصل كلامه ان المنطق الذي هو عبارة عن المسائل مخصوصة قسمان لكل منهما مباد ومقاصد فحصل له اربعة اقسام اثنان مباد احدهما مبادئ التصورات وثانيهما مبادئ التصديقات فاوردتهما على فن واحد وقال هما الكلمات الخمس والقضايا واحكامها واثنان مقاصد احدهما مقاصد التصورات وثانيهما مقاصد التصديقات فاوردتهما على فن آخر وقال هما القول الشارح والقياس اشارة الى ان لكل مقصد مباد وان المقي واحد وان كان المبدأ متعدد فالمراد بالمبادئ والمقاصد المسائل الخصوصية ولا مانع في كون بعض مسائل العلوم مبادئ لمسائل اخر منها هي بالنسبة اليها مقاصد على ما وضحناه في الشرح فان قلت اذا كان المنطق عبارة عن المسائل الخصوصية يلزم ان لا يصح تعريفه بشيء بناء على ما حقق في محله من ان الشخص لا يحد ولا يحد به مع انه قد عرفه سابقا قلت ذلك التحقيق انما هو في التحديد الحقيقي وما اشار اليه الشارح ههنا انما هو تصوره برسمه وقد حقق ايضا ان تعريف الجزئي بما يفيد امتيازه عما عداه بحسب الوجود ممكن نحو الكشف كتاب صنفه جاز الله في تفسير القرآن وقد اشرنا الى هذا الامر فتذكر قوله لكن تفنن اى قصده التفنن ليرتب عليه قوله فاورد المبادئ على فن وهو الابرار بافظ الجمع والمقاصدين على فن آخر وهو الابرار بلفظ المفرد ولم يعكس الامر لما اشرنا اليه آنفا قوله اى بحسب المادة بناء على ان الاعادة في مقام الاضمار تقتضي نكتة وهي الاشارة الى تغاير القياسين والقياس لا يخلو عن المادة والصورة ولما كان القياس الثاني قياسا بحسب المادة بناء على اشتها ان الصناعات الخمس متعلقة بالمواد لم ان يكون القياس الاول قياسا بحسب الصورة ولهذا فرع المحشي على التفسير المذكور قوله فالقسم الرابع هو القياس بحسب الصورة فلا حاجة في بيان التفريع المذكور الى القول ٤ بان الاقسام الاربعة السابقة مع الصناعات الخمس الاتية تسعة كما ذكره الشارح ولا يكون ذلك الابان يكون القياس الاول بحسب الصورة بل لا وجه له كما اشرنا اليه واما ما قيل من ان المواد مقدمة على الصور فحينئذ يرد ان الاولى تقديم الابواب الخمسة الخاصة بها باعتبار المواد على الباب الحاصل باعتبار الصورة فلبس بشيء لان غرض المنطقي انما هو المباحث المتعلقة بالصورة ولذا جعل كثير منهم المباحث المتعلقة بالمواد اعني الصناعات الخمس من خاتمة مباحث القياس لكن لما تعلق بكل من تلك الصناعات غرض مستقل جعل كل واحد منها بابا على حدة بخلاف مباحث القياس من اقسامه

٣ وهو قوله القول الشارح  
والقياس  
٤ وهو قوله الكلمات الخمس  
والقول الشارح والقضايا واحكامها  
والقياس

٤ أشار اليه المولى برهان الدين فيجعة  
المولى الطرسوسي وقد خليل



لاعتبار المواد كان المراد بالقول الشارح والقياس ههنا هو المباحث المتعلقة بالصورة قطعا  
 وانما عبر عن المقاصد بالمفرد اشارة الى ان لكل مقصد مباد او نقول اثنى في ذلك  
 اتمام حيث اورد ههنا بالمفردين ثم اى بعد ما عرفت ان ههنا اربعة اقسام رابعها  
 القياس اعلم ان ذلك القياس انما هو بحسب الصورة وهو المطلب الاعلى من فن المنطق  
 الباحث عن الصورة واما القياس بحسب المادة وهو الذى جعلوه خاتمة لعلمهم  
 كما يشهد به تتبع اقسامه خمسة يسمونها الصناعات الخمس وانما اورد تلك الامور  
 الخمسة ههنا مع كونها متعلقة بالمواد لكونها متعلقة بجميع المواد المنطبقة على المواد  
 الجزئية لكنها لما كانت متعلقة بالمواد لا بالصور الحقوها وجعلوها من الخاتمة فظهر  
 من هذا ان القياس الثانى مغاير للقياس الاول والاشارة الى المغايرة اوردته مظهرا واما  
 قاعدة ان المقادير المعرف عين الاول فقد يعدل عنها والظاهر ان الاعادة المذكورة  
 تقتضى كون المراد بالقياس الاول القياس بحسب الصورة اذ المباحث المتعلقة به اما  
 متعلقة به بحسب الصورة او بحسب المادة وحيث كان المراد بالقياس الثانى القياس  
 بحسب المادة يكون المراد بالاول القياس بحسب الصورة والا لكان ايراد الاسم المظهر  
 خارجا عن القياس ٧ وهذا ظاهر وان خفى على بعضهم ٨ واسمى في تلك الارادة بكون  
 تلك الصناعات الخمس مع الاقسام الاربعة ابواب المنطق على ما سيجى من الشارح  
 فديرو بالله التوفيق قوله لما انه اى معنى انه انما كان للمنطق قسمان لما انه قد تقرر عندهم  
 اى عند جمهورهم لان بعضهم كالامام الرازى ذهب الى ان التصورات كلها بدئية  
 لا تحتاج الى الفكر المحصل ان الفكر المحصل الكاسب للمجهولات التصورية  
 تصورات اى امور تصورية والفكر المحصل للمجهولات التصديقية تصديقات  
 اى امور تصديقية بناء على امتناع اكتساب التصور من التصديق وبالعكس وان لم يقم  
 برهان على ذلك الامتناع وقد فصل ذلك في محله فللمنطق طرفان طرف بين فيه طرق  
 اكتساب النظريات التصورية وطرف بين فيه طرق اكتساب النظريات التصديقية  
 فظهر من البيان ان المراد بالفكر المحصل هو الامور المرتبة تصورا او تصديقا لاما  
 هو المتبادر منه فى الاصطلاح من ترتيب امور معلومة اذ لو كان المراد منه الثانى  
 لم يصح حل قوله تصورات وتصديقات عليه ولا وصفه بالتصديق ايضا اذ التحصيل  
 وصف الاور المعروفة لا وصف الترتيب الذى هو وصف الناظر المرتب وازاد قوله ٧  
 للمجهولات اى بالجمع ليحصل التاسب لقول الشارح تصورات وتصديقات فلا يرد  
 عليه ان الاولى للمجهول التصورى والمجهول التصديقى ولك ان تقول لو اوردته مفردا  
 فى جانب التصورات وهى ان التعريف لا يكون الامر كما فاورده جمعا اشارة الى جواز  
 التعريف بالمفرد ثم اوردته جمعا فى جانب التصديقات ايضا ليحصل التاسب بينهما  
 فافهم والمراد بالجهل الجهل البسيط وهو عدم العلم عما من شأنه لالجهل المركب اعنى  
 عدم العلم به مع الاعتقاد بمعلوميته لان صاحبه لا يلتفت الى الفكر المحصل له ولذا عجموا  
 العلم المنقسم الى التصور والتصديق بالجهليات المركبة ولكون العلم من الادوار الوجودية  
 جعلوه مقسما للتصور والتصديق دون الجهل وان كان هو متصفا ايضا بالتصورية  
 والتصديقية على ما هو صريح كلام المحشى بناء على ما تقرر عندهم من ان الاعداد

٩ والا فالقسام يقتضى ان يقال  
 ثم ان اقسامه خمسة

٧ فيه لطيفة

٨ طر سوسى

٧ قره خليل



ضبطه اذ ضبط الابواب ينضبط موضوعات المسائل ومجولاتها في كل باب فيحصل  
 لما طالب كمال فميز بغير اجزاء الفن بعضها عن بعض كما يميز عن غيره وهذا هو الذي  
 يعميه القدماء الغفلة من الرؤس الثمانية التي يذكرونها ههنا لما كان الغرض من تدوين  
 المنطق معرفة الناظر صحة الفكر الجزئي في مبادئ معينة ومواد مخصوصة وفصاهى الفكر  
 الجزئي ليحترز عنه او يطلع بذلك على اختلال استدلال الخصم وذلك الفكر الجزئي اما  
 تحصيل المجهولات التصورية او التصديقية اى المجهولات المنسوبة الى التصور او الى  
 التصديق من جهة التعلق باحدهما اذ الكلام في المعلومات لافى العلوم وانما كان الغرض  
 من المنطق معرفة الافكار الجزئية المتعلقة بالتصور والتصديق لان المنطق عبارة  
 عن القوانين الكلية ومن البين ان الغرض من تلك القوانين معرفة احكام جزئياتها  
 المتدرجة تحت موضوعاتها ولما كانت الافكار الجزئية لا تكاد تنحصر في عدد احتاجوا  
 في معرفتها الى تلك القوانين الكلية المتحصرة في النوعين بسبب انحصار تلك الافكار  
 الجزئية اليهما كما اشار اليه بقوله كان للمنطق طرفان يبحث في احدهما عن الافكار  
 الموصلة الى التصور وفي الآخر عن الافكار الموصلة الى التصديق فالمنطق منقسم اليهما  
 انقسام الكلى الى الاجزاء تصورات اى المباحث المتعلقة بالمعلومات والتصديقات بمعنى  
 وتصديقات اى المباحث المتعلقة بالمعلومات التصديقية فالتصورات والتصديقات بمعنى  
 التصورات والتصديقات مراد بهما المباحث المتعلقة بهما ولكل واحد منهما اى من  
 المباحث المتعلقة باحدهما مباد وهى ههنا المسائل الموقوفة عليها مسائل اخر من علم  
 المنطق هى بالنسبة اليهما مقاصد كما اشار الى مثله صاحب المواقف حيث قال ليس لعلم  
 الكلام مبادئين في علم آخر بل مباديه اما يئنه بنفسها او يئنه في تلك المبادئ الميئنه فيه  
 مسائل له من هذه الحيشة ومباد مسائل اخرى لا توقف تلك المبادئ عليها فلا يلزم الدور  
 انتهى وههنا كذلك فان لمسائل المذكورة في باب الكليات الخمس وفي باب القضايا  
 مباد للمسائل المذكورة في باب القول الشارح وفي باب الاقضية نعم نفس الكليات الخمس  
 والقضايا ايضا مباد اى اجزاء لنفس القول الشارح والقياس لكن الكلام ههنا في المباحث  
 المتعلقة بالصور لا بالمواد فافهم هذا فان الاشتباه بين المبادئ والمقاصدين قد اوقع بعض  
 الناظرين ههنا فيما اوقع فخرج عن سواء سبيل المقصدين وكان لكل واحد منهما مباد  
 بالمعنى الذى قررناه كذلك لكل منهما مقاصد وهى المباحث المتعلقة بالقول الشارح والقياس  
 وانما كانت مقاصد لترتب الغرض اعنى معرفة الافكار الجزئية عليها بلا واسطة بخلاف  
 المباحث المتعلقة بالكليات الخمس والقضايا فان الغرض يترتب عليها بواسطة ضمنية  
 وبالجملة فكان اقسامه اى اقسام الفن اربعة اثبات المبادئ واثبات المقاصد اى التصورات  
 اى المباحث المتعلقة بالتصور الموقوفة عليها مسائل اخر منها هى بالنسبة اليها مقاصد  
 الكليات الخمس اى المباحث المتعلقة بها لانفسها اذ الكلام فيها ههنا ومقاصدها اى المسائل  
 المتعلقة بالتصورات وهى مقصودة بالنسبة الى المسائل السابقة القول الشارح اى المباحث  
 المتعلقة به حد اورسما وعلى هذا المعنى قوله ومبادئ التصديقات القضايا واحكامها اى  
 المسائل المتعلقة بهما ومقاصدها القياس اى المباحث المتعلقة به وليس هذه الارادة في قوله  
 القول الشارح والقياس بتقدير المضاف كما توهم اذ المنطق لما كان باحثا عن الصور

و اشارة الى بيان منشأ غلط  
 المولى محمد امين ههنا على  
 وهو المولى محمد امين صاحب  
 الرسالة حيث حبر ههنا في مواضع  
 الرسلات عن الكليات الخمس  
 فيها التعمير ومنها التفسير عن  
 والقضايا بالمبادئ والقياس بالمقاصد  
 القول الشارح والقياس بالقياس  
 مع وضوح المراد من كل منهما على ما  
 اوضحناه وانجب منه انه بعد بيان  
 ان احدا قسامه المباحث المتعلقة  
 بالقول الشارح مثلا قال المقاصد  
 نفسه لا مباحثه ولا يفتى ما فيه من  
 التداخل والخروج عن المقام وانجب  
 منه انه يفتى عن بانه انحراف  
 ادعى ان العدول عن بانه انحراف  
 من السداد وعرض بذلك الحشى  
 المدقق في مثل هذا الضحوة  
 لناظرين فلا تدب احواله بعد ما  
 جاءه من العلم



الى السالبة الضرورية لا يعرض للمعلوم التصديقي الا لانه سلبية ضرورية ونتاج  
المطالب الاربعة لا يلحقه الا لانه مرتب على هيئة الشكل الاول الى غير ذلك ومن بين  
ان الواسطة في كل منها اخص من المعلوم التصوري او التصديقي فبلزم  
ان يكون المنطق باحثا عن الاعراض الغريبة لهما وليس لكم ان تقولوا ان اريد  
بالمعقولات الثانية ما صدقت هي عليه من الافراد لزم ان يكون خصوصية المعقولات  
الثانية التي لها مدخل في الايصال الى المجهول موضوع المنطق وليس كذلك اذ لا بحث  
فيه عن احوال تلك الخصوصيات قطعاً وان اريد بها مفهومها كان بحثه عن الاعراض  
الغريبة التي تلحقه لاسر اخص كما ذكرتموه في المعلومات التصورية والتصديقية  
لانا نختار الاول من التزديد ونقول المراد من المعقولات الثانية ما صدقت هي عليه  
من الافراد قولكم بلزم ان يكون جميع المعقولات الثانية موضوع المنطق فلتايم اذ ليس  
موضوعه جميع المعقولات الثانية مطلقاً بل المعقولات الثانية التي لها مدخل في الايصال  
ما خوزة على وجه كلي بحيث تنطبق على المعقولات الاولى وتعدى احكامها اليها كما دل  
عليه لفظ القانون في تعريف المنطق لان محصل هذا العلم انهم اخذوا طبائع الاشياء واعتبروا  
عوارضها العقلية التي لها مدخل في الايصال وحكموا على تلك العوارض باحكام كلية  
يندرج فيها احكام تلك الطبائع بحيث يمكن ان يتعرف احوال خصوصيات الطبائع في باب  
الايصال اذ ارجعنا الى احوال العوارض على ما فصل سابقاً فقلتم ايها المتأخرون نحن  
نقيد المعلومات التصورية والتصديقية بقيد تخصصهما بموضوع المنطق فنقول لا بحث  
فيه الا عن احوال المعقولات الثانية المنطبقة على المعقولات الاولى فان لم ينته تخصصكم  
اليها لا يجديكم فاعوان انتهى فلاحاجة للعدول عن الطريقة البيضاء الى اعتبار  
الاعم وهل هذا الاعتراف بخطائية العدول هذا خلاصة ما في شرح المطالع وخواشيه  
الشريفة ويمكن ان يقال نصرته للتأخيرين لبس مرادنا بالمعلومات التصورية  
والتصديقية ما هو اعم من المعقولات الثانية والاولى بل ما هو الخاص بالمعقولات الثانية  
وقيد الحثية قرينة عليه ضرورة ان المعقولات الاولى موصلة قريباً او بعيداً فلا معنى  
لتقيدها بحثية الايصال او بحثية النفع فيه فالمعلومات المقيدة بالقيود المذكورة لا تكون  
الامعقولات ثانية وانما عدلنا عن التصريح بالمعقولات الثانية اشارة الى ان بعض المباحث  
فيه مثل البحث عن الكلية والجزئية والذاتية والعرضية وغير ذلك انما وقع فيه على  
سبيل المبادى ٧ اذ ليس امثال المباحث المذكورة بحثاً عن احوال المعلومات من حيث الايصال  
او النفع في الايصال وان كان البحث عن امثالها بحثاً عن نفس المعقولات الثانية نعم  
يمكن الجواب عنه للمحققين ايضا بان البحث المذكور على سبيل المبادى كما قد سبق  
الاشارة اليه وهذا القدر كاف لهم في العدول عما ذكره اهل التحقيق وانما اطنتنا الكلام  
لكون المقام معارك الانام حقيق بالاهتمام وعلى الله اتوكل في تحقيق المرام قال الشارح  
العلامة ثم نقول اه اى بعد ما عرفت ما هو الواجب على كل طالب كثرة وما هو عادة العلماء  
قبل بيان الكثرة من العلوم المدونة من تقديمهم الشعورات الثلاثة وان تلك الامور الثلاثة  
اللازمة الشهور لكل طالب علم المنطق قبل الشروع في مسائله ما هي نقول في بيان  
اجزاء العلم المقصود وابوابه ليطلب المتعلم في كل باب منها ما يليق به ويحصل له زيادة

وقوله لزم ان يكون خصوصياتها  
اي لزم ان يكون ذات المعقولات  
الثانية موضوع المنطق والقرينة  
عليه ما ذكره في الجواب قوله قولكم  
بلزم ان يكون اول اول الايصال  
في تقرير التزديد ان اريد بالمعقولات  
الثانية ما صدقت هي عليه من الافراد  
بلزم ان يكون جميع المعقولات الثانية  
سواء كانت عماله مدخل في الايصال  
اولا كالحسب تصور اقسامها الثلاثة  
هنا وهو الواقع الجواب ولزدد  
الخصم في المعلومات لكن لما وقع  
هكذا في حواشي المطالع  
ما غيرناه

١٧١ المبادى التصورية منها



ككونها كلية وذاتية وعرضية وجنسا وفصلا فان مجرد امر من هذه الامور لا يوصل  
الى التصور مالم ينضم اليه امر آخر يحصل منها الحد والرسم ويبحث عن التصديقات  
من حيث انها توصل الى مجهول تصديقي ايضا لا قريبا كما في الاقضية او بعيدا ككونها  
قضية وعكس قضية فان كلاهما لا يوصل الى التصديق مالم ينضم اليه امر آخر ويبحث  
عن التصورات من حيث انها توصل الى التصديق ايضا لا بعيدا ككونها موضوعات  
ومجمولات ومقدمات وتوالت كما فضلنا سابقا ولا شك في ان ايصال التصورات  
والتصديقات الى المطالب ايضا لا قريبا او بعيدا من العوارض الذاتية فتكون  
هي موضوع المنطق فان قبل كل ما يبحث عنه المنطق اما تصور او تصديق من الحقيقة  
المذكورة فلو جعل موضوعه التصورات والتصديقات يكون البحث عن نفس موضوعه  
لا عن عوارضه اجيب بان الحبيبة المذكورة داخلية في المسائل خارجة عن الموضوع  
على انه ان اعتبرت الحبيبة المذكورة على انها خارجة عن التصديقات لم تكن  
مخوفا عنها وان اعتبرت على انها داخلية لم يلزم ان يكون البحث عن نفس الموضوع  
لخروجها عن التصورات والتصديقات التي هي موضوعات هذا خلاصة كلام المتأخرين  
ههنا واعترض عليهم الفريق الاول بانكم ان ارادتم ان المنطق يبحث عن الكلية والجزئية  
والذاتية والعرضية انه يبين تصورا انها فهو ليس من المسائل وذلك ظاهر وان اردتم  
التصديق بها الاشياء فهو ليس من المنطق في شيء بل ذلك من وظائف الفلسفة الاولى  
الباحثة عن احوال الوجود مطلقا فمثل هذه المباحث في المنطق لا ينسب ما حققناه  
من ان موضوعه المعقولات الثانية ويبحث عن احوالها واستدل المتأخرون على مدعاهم  
بانه كما ان المنطق يبحث عن احوال المعقولات الثانية يبحث عن احوال المعقولات الاولى  
فانه يبحث عن ان الكلي الطبيعي موجود في الخارج والنوع ماهية محصلة والجنس  
ماهية مبهمه والفصل علة الجنس واللازم البين وغيره موجودان في الخارج الى غير ذلك  
ولا شك ان الوجود الخارجى وكون الماهية النوعية معينة محصلة وكون الجنس ماهية  
مبهمه وكون الفصل علة الجنس احوال لطبايع هذه الاشياء التي هي معقولات اولى  
لالمفهوماتها التي هي من المعقولات الثانية فوجب ان يكون موضوعه ما يتناول المعقولات  
الاولى والثانية وهي المعلومات التصورية والتصديقية واجاب عنه الفريق الاول بان لا نم  
انها من مسائل المنطق فان بحثنا عن الموصلات الى المجهولات او عما ينفع في ذلك الايصال  
ومن البين ان لا دخل لها في الايصال بل انما يبحث عنها اما على سبيل المبادئ او على جهة  
تقيم الصناعة بما ليس منها ولا يوضح ما يكاد يخفى تصوره على اذهان المتعلمين ثم ان الفريق  
الاول بعد تزييف دليلهم بما ذكرناه قالوا في ابطال مدعاهم ان عنيتم بالمعلومات  
التصورية والتصديقية ما صدقنا عليه من الافراد يلزم ان يكون جميع المعارف والجميع  
في سائر العلوم بل جميع المعلومات التي من شأنها الايصال موضوع المنطق وليس كذلك  
ضرورة ان المنطق لا يبحث عنها اصلا وان عنيتم لهما مفهوم مبهما يلزم ان لا يكون  
المنطق باحثا عن الاعراض الذاتية لهما لان مجموعات مسائله لا يلحقها من حيث هما  
هما بل لامر اخص فان الاقسام الى الجنس والفصل لا يعرض للمعلوم التصوري الا  
من حيث انه ذاتي والا يوصل الى الحقيقة المعرفة لا يلحقه الا لانه حد وكذا الانعكاس

لا ونخلص هذا الجواب ان لنا قضايا  
وتصديقات يدخل فيها الايصال  
اما وقوعه فيها مجعولا واما الاشتغال  
بمحو لانها على معنى الايصال القريب  
ما قدناه في معنى الايصال بعرض  
والبعيد ولنا قضايا اخرى متغير وكل  
لها الايصال كقولا العالم متغير وكل  
متغير حادث فان مجموعها معروض  
الا يصال القريب الى قولنا العالم  
حادث وكل واحد منهما معروض  
للايصال البعيد اليه فالاولى هي  
المسائل والثانية من الموضوع  
فلا يلزم ما ذكرتم من كون بحث  
المنطق عن موضوعه فان عاد  
السائل وقال التصديقات التي  
يدخل فيها الايصال قد يعرض لها  
الا يصال ايضا كما اذركت المقدمات  
المنطقية الاستنتاج منها في حقوقك  
هذا شكل اول وكل ما هو شكل هذا  
ينجح كذلك فان الايصال الى نتيجة هذا  
القياس عارض لقد ماته على قياس  
سائر الاقضية اجيب بان تلك  
المقدمات اعتبارية فاعتبار دخول  
الا يصال فيها كانت آخر لها كالت  
عروض ايصال فلا يلزم شيء من المحذور  
من الموضوع الشريف والخصد ولها  
هكذا اقره الشريف والخصد ولها  
قلنا في الجواب على انه ان اعتبرت



المذكور في تعريف المنطق يعرفك هذا القيد أي قيد الانطباق فالحق ان المراد  
 بالانطباق ليس الانطباق المطلق بل الانطباق المعبر عند اصحاب الفن وهذا يشمل امثال  
 تلك المعقولات الثابتة نعم لو اخذ حبشة النفع في الايصال بدل حبشة الانطباق لكان واضح  
 واخصر كما فعله شارح المطالع لكنه تغنى كما لا يخفى على المتفنن المنقن قوله كما فعله  
 في شرح المطالع فيه انه ليس في شرح المطالع الجمع بين القيد بل اخذ قيد حبشة  
 الايصال بدل قيد الانطباق كما حققناه فاذا ذكره مستلزم للتطوير قوله اللهم الا  
 ان يقال اه اشار بهذا التعبير الى ضعفه لان هذه الكلمة انما تستعمل فيما قصد استثناء امر  
 نادر مستبعد كانه يستعان بالله تع في تحصيله وانما كان ضعيفا لان الاكتفاء المذكور  
 من قبيل الدلالة الالترامية ومن البين انها مبهورة في التعريف لاسيما اذا كانت  
 تلك الدلالة بمعونة تعريف آخر كما ههنا فاقبل ٧ من ان الاعتماد على القرينة امر شائع  
 سيما في مقام الاختصار ليس بشئ لان الاعتماد على مثل هذه القرينة التي هي من التعريف  
 السابق سيما في مقام التعريف والتوضيح امر مستبعد جدا واما ما قيل ٧ في دفع الاراد  
 من ان اشتراط اشتغالها على المعقولات الاولى التي لها نفع في الايصال الى المجهولات يدل  
 على ان البحث عن احوالها باعتبار ان لها نفع في الايصال ففيه ما فيه اذ لا بد ٩ على تقييد  
 المعقولات الاولى الواقعة في التعريف بذلك القيد حتى يتم ما ذكره فان اراد ان ذلك القيد  
 مراد بمعونة قيد الانطباق فلا بد من ان يصار الى ما حققناه آنفا واعلم ان هذا المقام  
 من مزالق اقدام ومعارك الافهام فلا بد ان نبين قول الفريقين وما هو التحقيق منهما  
 فنقول ذهب اهل التحقيق من الاوائل والاواخر الى ان موضوع المنطق المعقولات الثانية  
 لان المنطقي يبحث عن احوال الذاتي والعرض والنوع والجنس والفصل والخاصة  
 والعرض العام والحد والرسم والجملية والشرطية والقياس والاستقراء والتمثيل  
 من حيث الايصال او من حيث نفعها في الايصال الى المجهولات ولا شك ان هذه معقولات  
 ثانية عارضة لطبائع الاشياء المتمثلة في العقل وان البحث عنها ليس من حيث ذاتها  
 بل من حيث انه كيف يمكن التأدي بواسطتها من المعلومات الى المجهولات كما ان بحث النجاة  
 عن الكلمة والكلام ليس من حيث ذاتها من كونها من الاعراض السبالة  
 ومن الامور الموجودة الى غير ذلك من المباحث المتعلقة بحقائق الكلمة والكلام المذكورة  
 في كتب الكلام بل من حيث اعرابها وبنائها فاذا هي اي المعقولات الثانية موضوع  
 المنطق ويحتمل انما هو عن احوالها من الحبيثة المذكورة سواء كانت تلك الاحوال واقعة  
 في الدرجة الثالثة والرابعة او فيما بعد هما من المراتب على ما يظهر من مباحث المنطق  
 وقال اكثر المتأخرين كما ان المنطقي يبحث عن احوال المعقولات الثانية كذلك  
 يبحث عن نفس المعقولات الثانية ايضا كالكلية والجزئية والذاتية والعرضية  
 ونظائرها فلا تكون هي موضوع المنطق والازم ان يكون العلم باحثا عن نفس موضوعه  
 وقد قالوا موضوع العلم لا بد وان يكون مسلما لثبوت فاذا موضوعه ما هو اعم من المعقولات  
 الثانية وهو المعلومات التصورية والتصديقية الشاملة للمعقولات الثانية والاولى  
 ويبحث المنطقي عن اعراضها الذاتية فانه يبحث عن التصورات من حيث انها توصل  
 الى مجهول تصوري ايضا لا قريبا بلا واسطة ضمنية كما في الحد والرسم وايصالا لا بعيدا

لا فرق مخلص  
 لا فرق خليل  
 والادري انما ذكره المحقق من مواد  
 النقوض من المعقولات الثانية  
 المنطقية على المعقولات الاولى  
 فلا بد في دفع الاعتراض من ان يحدد  
 الانطباق المذكور في التعريف  
 وقد عرفنا حقيقة الحال فيه

وركا ان بحث البناء عن الاعمدة  
 والخشب والاجزاء ليس من حيث  
 انها بسيطة او مركبة وغير ذلك مما  
 هو المذكور في علم الحكماء بل من حيث  
 يتأدى منها البناء المطلوب فيبحث  
 عن الاستقامة والاعوجاج فيبحث  
 والكبر والصغر والصلابة والرخاوة من  
 الاحوال التي يكون مدار الحصول  
 البناء المذكور من تلك الاعمدة  
 والخشب والاحجار وهذا ظاهر



الاولى لانه اذا حكم عليها بان يقال الواجب كذا والامكان كذا كانت تلك الاحكام  
سارية منها الى تلك الماهيات التي هي المعقولات الاولى فعلى هذا يكون التعريف المذكور  
خلاف الواقع وغير مانع اذ يلزم فيه ان يكون المنطق علما باحثا عن احوال امثال  
تلك المعقولات الثانية فلا بد في التعريف المذكور من قيد حيثية النفع في الايصال  
الى المجهولات كما في التعريف الاول حتى لا يشمل التعريف الثاني امثال تلك المعقولات  
لانها وان اعتبر انطباقها على المعقولات الاولى في الاحكام المذكورة لكن ليس لتلك  
الاحكام مدخل في الايصال الى المجهولات وما قيل ٧ من ان مادة النقص ليست بمحققه  
اذ لم يبحث عنها في المنطق فقيد البحث يخرجها عن التعريف ليس بشيء اذ المنطق  
المعرف ليس بما اخذ في التعريف والالزام الدور الباطل فلا حاجة في دفعه الى ما قيل ٩  
ان مسائل العلوم ليست بمحصرة في البحوث عنها بالفعل لكونها مترابدة بتلاحق  
الافكار فالنقص وارد لا بد من دفعه كما ذكره بل لا وجه له لان هذه المعقولات الثانية  
ليس من شأنها البحث عنها في علم المنطق ايضا فخرج ٤ عن التعريف بملاحظة  
كون البحث فيه بحثا في المنطق على ما زعمه فخرج يندفع النقص المذكور عن التعريف  
مع انه زعم وروده كما ذكره المحشي فالوجه فيه ما اشرنا اليه ونحن نقول نصرة للش  
ان من المعقولات الثانية ما لا مدخل له في الايصال الى المجهولات كأوجوه والوجوب  
والامكان كما ذكره المحشي وفصلناه ومنها ما له تعلق بالايصال وهي منقسمة  
الى قسمين احدهما معقولات ثانية لا تنطبق على المعقولات الاولى ولا تسري  
احكامها اليها كعلاقات الوجوب والامكان فانها معقولات ثانية موصلة لكن  
احكامها لا تعدى منها الى المعقولات الاولى كما لا يخفى وثانيهما معقولات ثانية  
تنطبق على المعقولات الاولى وتسري احكامها اليها كالتى يبحث عن احوالها في المنطق  
فانا اذا علمنا ان الكلى منحصرة في خمسة عرفنا ان الحيوان لا بد ان يكون احدهما واذا حكمنا  
على الجنس والنصل باحكام كان الحيوان الناطق مندرجا في تلك الاحكام وكذا اذا علمنا  
ان السابعة الدائمة تنعكس كنفسها عرفنا ان قولنا لشيء من الانسان بحجر  
دائما ينعكس الى قولنا لشيء من الحجر بانسان دائما وعلى هذا القياس سائر مسائل  
المنطق فانها احكام على المعقولات الثانية سارية منها الى المعقولات الاولى هذا واذا عرفت  
ما تلوناه عليك عرفت اندفاع اعتراض المحشي لان هذا انما يرد لولم يذكر حديث  
الانطباق في التعريف وح لا بد من قيد حيثية النفع في الايصال الى المجهولات كما فعله  
في شرح المطالع حيث قال ذهب اهل التحقيق الى ان موضوعه هي المعقولات الثانية  
لامن حيث ماهي في انفسها ولا من حيث انها موجودة في الذهن فان ذلك وظيفة  
فلسفية بل من حيث انها توصل الى مجهول او يكون لها نفع في ذلك الايصال  
هذا كلامه فقد اخذ حيثية الايصال او حيثية النفع في الايصال بدل حيثية الانطباق  
واما اذا ذكرنا حيثية الانطباق كما وقع في تعريف الش فلا يرد الاعتراض المذكور  
لان حيثية الانطباق يقيد حيثية الايصال او نفعه فيه كما حققناه وقد اعترف به  
شارح المطالع ايضا حيث قال في ختام بحث الموضوع ان البحث في المنطق عن احوال  
المعقولات الثانية من حيث انها تنطبق على المعقولات الاولى ثم قال وكان القانون

لا فقه خليل  
لا فقه خليل  
ولو كان ذلك البحث مجزا بالافق



بعدم المنع هذا الورود عليه انه لو كان المجموع معنى اصطلاحيا للمعقولات الاولى كما اشار اليه  
 لا نقض التعريف الحاصل للمعقولات الاولى ايضا بالعدم المتعلق في الدرجة الاولى  
 اذ لا يصدق عليه المجموع وهو ظاهر فلا فائدة في الحمل على المعنى اللغوي للاحتراز  
 عنه ولا شبهة في ايضا بالاضافات على القول بتحقيقها في الخارج اذ لا يصدق عليه التعريف  
 بل لانها متعلقة في الدرجة الثانية في الاولى مع انها من افراد المعرف بل على القول بعدم  
 تحقيقها في الخارج ايضا لانها متعلقة في الدرجة الثانية ولا يحاذي بها امر في الخارج  
 واقول اما النقض الثالث فمدفع بان منشأ الانصاف في الاضافات هو معروضاتها  
 الخارجية فكانها متعلقة في الدرجة الاولى فلا نقض بها على هذا المذهب وقد سبق ما يتعلق به  
 واما الثاني فلان الاضافات لما كانت موجودة في الخارج عند القائلين بها كانت معقولة  
 في الدرجة الاولى بالنظر الى وجودها الخارجي وان كانت معقولة في الدرجة الثانية  
 بالنسبة الى معروضاتها المتعقولة فغاية ما لم يصدق كل من تعريف المعقولات الثانية  
 والاولى عليها بالاعتبارين ولا بأس في ذلك على انه اذا قطع النظر ههنا الى وجوداتها  
 الخارجية كانت معقولة في الدرجة الاولى نعم لو حمل المعقولات الاولى على المعنى  
 الاصطلاحي وحمل الصفة على الصفة الكاشفة لم يرد هذا النقض جزئيا واما النقض  
 الاول فمشارك الورود بين الحملين فعند ذلك نقول مراد المحقق في هذا المقام انه لو حمل  
 المعقولات الثانية على المعنى الاصطلاحي وحمل الصفة على الصفة الكاشفة  
 لورد الانقضاء بالعدم المتعلق في الدرجة الاولى قطعاً ولو حملت على المعنى اللغوي  
 لم يرد هذا النقض قطعاً كما فصلناه ولما حمل المعقولات الثانية على المعنى اللغوي لذلك  
 الداعي فالتناسب له ان يحمل المعقولات الاولى ايضا على المعنى اللغوي اذ لا خلاص  
 ههنا من النقض بالعدم المتعلق في الدرجة الاولى كما ينشأ واذ لم يمكن الخلاص  
 من النقض المذكور فلا أقل من ان لا يفوت التناوب بين المعقولات الثانية وبين  
 المعقولات الاولى ههنا سيما اذا انضم اليه ان المناسب ههنا تعريف العلم لا تعريف  
 موضوعه وغير موضوعه هذا هو تحقيق المقام فدع عنك خرافات الاوهام وكذا  
 القول بان الصفة الكاشفة لا يجب مساواتها فيحمل المعقولات الاولى على المعنى  
 الاصطلاحي ويجعل الصفة كاشفة فقد عرفت اختلاله على انه اذا كان الصفة  
 ههنا كاشفة تكون اخص من الموصوف لعدم شمولها بالعدم المتعلق في الدرجة  
 الاولى مع شمول المعقولات الاولى ايها ولم يقل احد بخصوص الصفة الكاشفة  
 عن الموصوف وان قال البعض بعمومها من الموصوف واما اطعننا الكلام صوبنا لاذهان  
 الاخوان عن الوقوع في الملام قوله لكن بقي فيه اى في التعريف الثاني المأخوذ  
 من الجهة الواحدة الذاتية بحث وهو ان الشئ اى كونه الشئ المطلق شيئاً والوجود  
 اى وجود الشئ المطلق ووجوبه وامكانه معقولات ثوان لان هذه كلها امور اعتبارية  
 لا وجود لها في الخارج على ما قرر في الكتب الكلامية والحكمة واما كانت هذه  
 من المعقولات الثانية لان الماهيات اذا حصلت في الازهان وقسمت الى الوجود الخارجي  
 عرضت لها هذه العوارض هناك ولا يحاذي بها امر في الخارج فهي من المعقولات  
 الثانية مع ان هذه ليست من موضوع المنطق وان اعتبرنا طباقها على المعقولات

في الورد  
 المولى عماد وقدره خليل  
 هذا المولى قرة خليل خامسة



ذلك القيد لايجل كمال الايضاح لزم خل المعقولات الثانية ح على المعنى اللغوي حذرا  
عن لزوم احد الفسادين عند الحمل على المعنى الاصطلاحي مع ان له مؤيدا آخر وهو ان  
عالمهم في مثل تعريف العلم ههنا اخذ الموضوع لا اخذه مع تعريفه ايضا اذ المط ههنا  
انما هو تعريف العلم لا تعريف الموضوع قوله ولا يجوز ان يحمل اه جواب عن سؤال مقدر  
وهو ان لا يلزم لزوم الاستدراك عند الحمل على المعنى الاصطلاحي لم لا يجوز ان يحمل  
على المعنى الاصطلاحي ويجعل المجموع من الصلة والموصول صفة كاشفة  
عن حقيقةها وحاصل الجواب انه لو حمل على ذلك لا تنقض التعريف بالمعدوم المتعلق  
في الدرجة الاولى هذا فقوله ويجعل جملة الصلة والموصول اه اشارة الى ان الكشف  
في الحقيقة انما هو للصلة والموصول مبهم لا يتعين الابه فا قبل الاولى ان يقال ويجعل  
الصفة كاشفة أو الموصول صفة كاشفة لان الصلة ليس لها حظ من الاعراب الكلام  
لا حظ له من الاعراب عند اولي الالاب وقوله عن حقيقة وقع في كلام المولى برهان الدين  
حيث زعم انه صفة كاشفة عن حقيقة هادفعا الاستدراك يدل عليه قوله كما فعله بعضهم  
وليس مقصوده ان الصفة الكاشفة لا بد ان تكون تعريفا كاشفا عن الحقيقة جامعها  
وبانعا حتى يرد عليه ان الكشف عن الحقيقة غير لازم في الصفة الكاشفة على ما صرح به  
المولى العصام في الاطول كيف والكشف المذكور غير لازم في مطلق التعريف فضلا  
عن الصفة الكاشفة على انه لو كان القيد المذكور صفة كاشفة لكان كاشفا عن حقيقةها  
اذ لا معنى لتعريف المعقولات الثانية بما هو اعم منها الاستلزامه اختلال تعريف العلم ايضا  
مع ان المق ههنا تعريف العلم بجهة واحدة المساوية فالحق ان الصفة الكاشفة ههنا  
لو امكنت لكانت كاشفة عن الحقيقة وان جاز ان يكون الصفة الكاشفة اعم من الموصوف  
في موضع آخر هذا ولا تلغى الى غيره قوله لانه ينتقض بالمعدوم اه علة اقوله لا يجوز  
اه يعني انه لو جاز ان يكون صفة كاشفة عند الحمل على المعنى الاصطلاحي لا ينتقض  
التعريف بالمعدوم المتعلق في الدرجة الاولى كالكليات الفرضية مثل الاشئ واللاممكن  
والعقلاء وغير ذلك اذ يصدق عليها انه لا يحاذي بها امر في الخارج مع انه من المعقولات  
الاولى قطعا وما قيل ٧ من ان الموصول عبارة عن العوارض والافاض وقد سبق  
عن الشريف العلامة وغيره ما يؤيد ذلك فلا يرد النقض بالمواد المذكورة لان الكليات  
الفرضية انواع لا افرادها الفرضية وليس بعوارض واوصاف فقد عرفت اضمحلاله  
عما حققناه اذ لا دليل على تخصيص الموصول بالعوارض قطعا واما التصريح  
بالعوارض بان يقال عوارض لا يحاذي بها امر في الخارج كما وقع في كلام الشريف  
وغيره فلا كلام لنا ولا لمحشى في ذلك فتدبر والله الموفق قوله وكذا الكلام في قوله المعقولات  
الاولى اه يعني الكلام ههنا كاللزام في السابق بان يكون المراد بالمعقولات الاولى معناها  
اللغوي اى الامور المتعلقة في الدرجة الاولى لامعناها الاصطلاحي المتعريفية القيدان  
والالكان قوله التي يحاذي بها اه مستدركا فيكون المجموع عين المعنى الاصطلاحي  
للمعقولات الاولى ولا يجوز ان يكون هذا القيد صفة كاشفة عن حقيقةها كما زعم بعضهم  
٧ ايضا لانه ينتقض بالمعدوم المتعلق في الدرجة الاولى اذ لا يصدق عليه انه يحاذي بها  
امر في الخارج مع انه من افراد المعقولات الاولى فالانتقاض ههنا بعدم الجمع وفي السابق

٧ الاعراب الثاني بمعنى الايضاح  
فقيه اطرافه جدا  
والمورد هو المولى قد خلبيل وقد  
ذكره ههنا في مواضع عديدة

لا قد خلبيل وقد اخذته من  
صاحب الرسالة  
وهو المولى برهان الدين

وفي شرح المطالع وحاشيته يكون عدم المحاذاة وصفا للعوارض لكن ابن هـ ذان  
 تعبيرا للشارح المحقق على تقدير كون هذا القول صفة كاشفة فالحق ان المعقولات الثانية  
 ههنا ألحقت على المعنى الاصطلاحي بلزم اما الاستدراك على تقدير عدم كونه صفة  
 كاشفة واما الانقراض على تقدير كونه صفة كاشفة فهي محمولة على معناها اللغوي  
 حذرا عن لزوم احد القسادين فبذا الذين لا يعلمون في خوضهم يلعبون قوله اي الامور  
 المتعلقة في المرتبة الثانية اي فيما عدا المرتبة الاولى فيشمل جميع المراتب بعد الاولى  
 وقد سبق ان الاصطلاح وقع على ذلك في المعقولات الثانية فاظهار ان المراد بها  
 ذلك ايضا على تقدير الحمل على المعنى اللغوي والا لا يشمل كثيرا من المراتب ولا بأس  
 في ان تكلم مثله لاجل المصلحة الا يرى انه انما عدل عن الحمل على المعنى الاصطلاحي  
 لاجل الاحتراز عن لزوم احد القسادين فكذا عند حمله على المعنى اللغوي يرتكب مثله  
 لاجل حصول المعنى الاصطلاحي من مجموع القيد والمقيد فلا بد من التعميم المذكور  
 ليحصل الغرض ولا يتوهم ان الامور المتعلقة عبارة عن العوارض الذهنية فيكون  
 القيد المذكور مستدركا جدا فلا فائدة في دفع لزوم الاستدراك للحمل على المعنى اللغوي  
 لان الامور المتعلقة اعم من ان تكون من العوارض الذهنية وغرها وهما وهما ظاهر لاسئرة  
 فلا بد عند الحمل على المعنى اللغوي من القيد المذكور ليخرج اوازم الماهيات والاضافات  
 ايضا على القول بتحقيقها في الخارج قوله المعتبر فيه القيدان المذكوران الاول  
 قوله الامور المتعلقة في المرتبة الثانية والثاني قوله التي لا يجاذى بها امر في الخارج وفائدة  
 ان توصيف ح كما اشيرنا اليه انما اخراج بعض الاغيار عن التعريف مثل لوازم الماهيات  
 والاضافات وح لا يكون صفة كاشفة قطعا والاشقضى بهاتين المادتين فيلزم ان لا تكونا  
 من الامور المتعلقة في الدرجة الثانية فتدبر فانه قد خفي على بعضهم واشتغل بما ينبغي  
 عن وهمه القديم قرأه والالكان قوله لا كلام في هذه الملازمة على ما حققناه وما قيل من انه  
 يجوز صفة كاشفة باعتبار ان الامر الاول اي التعقل في الدرجة الثانية يشعر به  
 لفظ المعقولات الثانية فيجوز ان يكون القيد المذكور صفة كاشفة بهذا الاعتبار  
 فليس بشيء لان هذا لا يقابل ما ذكره المحشي لانه في صدد لزوم الاستدراك على تقدير الحمل  
 على المعنى الاصطلاحي لافي عدم جواز كونه صفة كاشفة ثم ان السند المذكور  
 فاسد اذ لو كان صفة كاشفة فانما يكون صفة كاشفة بالاعتبار الثاني لا بالاعتبار الاول  
 على ما هو صريح كلامه على ان من جعله صفة كاشفة عن الحقيقة انما جعله كذلك  
 عند الحمل على المعنى الاصطلاحي لا على المعنى اللغوي وقد اشيرنا آتفا عدم جواز كونه  
 صفة كاشفة على تقدير الحمل على المعنى اللغوي فتذكر واما ما قيل من ان لا يلزم لزوم  
 الاستدراك المذكور عند الحمل على المعنى الاصطلاحي لاحتمال ان يكون محمولا  
 على التجريد فتدفع بانه اذا حمل على المعنى الاصطلاحي يادبه مجموع معناه  
 قطعا ولو حمل على التجريد لم يكن فرق بين الحمل على المعنى الاصطلاحي والحمل  
 على المعنى اللغوي وكلامه انما هو عند الحمل على المعنى الاصطلاحي قوله فيكون المجموع  
 من المقيد والمقيد اي فيكون المعنى المستفاد من مجموع الصفة والمرصوف عين المعنى  
 الاصطلاحي وهذا وان كان خلاف الظاهر والمتبادر لكن الشارح لما اخذ

وهذا الكلام مثله الاولى قوة خليل  
 لكونه على مذاقه وان رد  
 بعض الرد  
 بقولنا في القول السابق  
 وح لا يكون صفة كاشفة مثلا



على الحمل على المعنى اللغوي هو لزوم الاستدراك على تقدير الحمل على المعنى الاصطلاحي فكيف يكون عدم كونه صفة كاشفة باعثا على الحمل المذكور ايضا وهل هذا الاتعليل شيء واحد بعلمين مستقلين وليس هذا من قبيل النكتات حتى يقال انه لا تراحم في النكتات والحق ان غرض المحشى ههنا انما هو بيان سبب لزوم الحمل على المعنى اللغوي ردا على من زعم انه يجوز على معناه الاصطلاحي وان الصفة كاشفة عن الحقيقة على ما يظهر من سوقه وانما فرعه على ما سبق لكون الكلام السابق المنقول مدارا للزوم الاستدراك ايضا على تقدير الحمل على المعنى الاصطلاحي كما اشار اليه بقوله لامعناها الاصطلاحي المعتبر فيه كما هو غرض المحشى ههنا نعم يعلم عدم كونه صفة كاشفة لكن لا بالبيان السابق فتعطل من مجموع السابق واللاحق وكمن عائب قولنا صححها هذا ثم ان القائل المذكور تتبع هوى بعض الناظرين ٩ وقال ناقلا عن الغير ان التعريف الموروث من القدماء هو ان المعقولات الثانية هي العوارض التي لا يتحاذى بها امر في الخارج وما ذكره الشارح مختص بهذا التعريف على ان يكون الموصول عبارة عن العوارض وقد قال الشريف في حاشية المطالع ان العوارض ثلاثة اقسام الاول ما للوجود الخارجى بخصوصه مدخل فيه كالسواد والثاني ما للوجود الذهنى بخصوصه مدخل فيه كالكلية فلا يوصف به الشيء حال وجوده في الخارج وهذا معنى قوله عوارض لا يتحاذى بها امر في الخارج فهذه هي التسمية بالمعقولات الثانية والثالث ما للوجود المطلق مدخل فيه انتهى ويستفاد من ان عدم تحاذى امر بها في الخارج من خواص العوارض الذهنية التي للوجود الذهنى بخصوصه مدخل فيها فيصالح لان يكون تعريفا لخاصة فيكون صفة كاشفة فعلى هذا البيان لا يشمل التعريف المذكور المعدوم المتعقل في الدرجة الاولى لان الموصول على ما ذكرنا عبارة عن العوارض الذهنية العارضة للاشياء في الازدهار والمعدوم المتعقل في الدرجة الاولى ذاتي لافرادته من مثل الكليات القرضية انتهى لمخصا وحاصله انه لا وجه للحمل على المعنى اللغوي حذرا عن الاستدراك بل المعقولات الثانية ههنا مجموعها على المعنى الاصطلاحي والاستدراك مندفع بحمل قوله التي لا يتحاذى بها امر على كونه صفة كاشفة وانما يردح النقض بالمعدوم المتعقل في الدرجة الاولى اذا كان الموصول عبارة عن الذات وهو م بل الموصول عبارة عن العوارض الذهنية على ما هو صريح في حاشية المطالع وغيره فلا وجه لجرد ورود النقض على ظاهره الى صرف الكلام عن ظاهره وجهه على المعقولات الثانية على معناها اللغوي وهذا ونحن نقول امثال هذا من اساءة الظن للمحشى فهل يزعم عاقل انه انكر ما ذكره في حواشى المطالع وغيره وكعبه عال عن المغلة عن امثاله بل مقصوده ان قوله التي لا يتحاذى امر صفة للمعقولات الثانية فلو كان المراد بها معناها الاصطلاحي لكان مستندرا كما قطعوا ولو كان صفة كاشفة عن حقيقتها لكان شاملا للعوارض وغيرها اذ لا وجه لتخصيص الموصول بالعوارض ضرورة ان الفاظ التعريف يحمل على ما يتبادر منها والمتبادر من الموصول هو الشمول فان زعم ان المعرف قرينة على ذلك التخصيص فذا فاسد بل مستلزم للدور وان زعم ان ههنا قرينة غير فليبينها حتى نتكلم عليه نعم ٢ على تقدير التصريح بالعوارض كما في التعريف الموروث من القدماء

١ وهو محمد بن صاحب الرسالة  
 زعم ان كون الموصول عبارة عن  
 العوارض محقق مؤيد بما نقل عن  
 الشريف وغيره وادى اليه بلقي  
 ان يكتب من حواشى الشرح  
 ٢ ويسمى لازم الوجود واللازم  
 الخارجى الماهية  
 ٣ ويسمى اللازم الذهني  
 ٤ ويسمى لاشياء غلط الناظرين  
 ٥ اسمها بقسطين

بتحقيقها ووجودها في الخارج كما ذهب اليه الحكماء فغاية ما لزم وجود المعقولات الاولى  
 بالمعنى الاعم من معناها اللغوي عندهم لا عند المتكلمين فالحق ٧ ان الشرط المذكور  
 لا مفهوما له كقوله تعالى ولا تكرر هو فتياكم على البقاء ان اردن تحصنا حقق ٩ ذلك  
 في شرح التلخيص قوله كذا اي من اول القول الى هنا في حواشي شرح التجريد  
 للشرىف العلامة قدس سره قوله واذا عرفت هذا اي ان المعقولات الثانية يعتبر  
 فيها امران لا محالة فاعلم ان الشارح اشار الى الامر الاول منهما بقوله الثانية والى الثاني  
 بقوله التي لا يحاذي بها امر في الخارج فتح يكون المراد بالمعقولات الثانية معناها اللغوي  
 لا معناها الاصطلاحي المعتبر فيه الامر ان المذكوران والا لكان قوله التي لا يحاذي بها امر  
 في الخارج مستندركا في البيان فيكون المجموع من القيد والقيد عبارة عن المعقولات  
 الثانية الاصطلاحية فان اورد عليه بانه يجوز ان يكون ذلك القيد صفة كاشفة عن  
 حقيقةها فتح يبق المعقولات الثانية على معناها الاصطلاحي كما هو الظاهر قلنا  
 ذلك السند بطاوع يلزم ان لا يكون التعريف مانعا للاغبار لشموله المعلوم المتعقل  
 في الدرجة الاولى مع انه من المعقولات الاولى كما سبق من الكلام المنقول من حواشي  
 التجريد وبالجملة لو حل المعقولات الثانية ههنا على المعنى الاصطلاحي يلزم احد الامرين  
 اما الاستدراك ان قلنا بعد م كون قوله التي لا يحاذي اه صفة كاشفة واما عدم ما نعية  
 التعريف ان قلنا بكونه صفة كاشفة فلا بد ان يحمل على معناها اللغوي حتى لا يلزم شيء  
 من المحذورين نعم حملها على معناها اللغوي خلاف الظاهر لكن ربما يرتكب مثله لداع  
 كما ههنا مع ان في الجمل المذكور تصر يحاكي كل من الامرين المعتبرين في المعقولات الثانية  
 ومثل هذا مما يعتنى شأنه هذا خلاصة كلام المحشى الى قوله وكذا الكلام ولا كلام على  
 هذا البيان في موافقة للسابق واللاحق الا ان بعض من كان موافقا للتكلم بما لا يليق  
 بشأن المحشى فهم قصوره في تقريره بقوله اذا عرفت هذا فنقول اه حيث ان المستفاد  
 من ثمر هذا الكلام على ما سبق معرفة عدم صلاحية الوصف لكونه صفة كاشفة  
 المستلزمة لحل المعقولات الثانية على معناها اللغوي حذرا عن الاستدراك وان المستفاد  
 من للاحق كلامه حل المعقولات الثانية على معناها اللغوي حذرا عن الاستدراك فقال في  
 تقرير كلامه قوله اذا عرفت هذا اه يعني اذا علمت ان المعقولات الثانية لا تتحقق الا اذا تحقق  
 الامر ان المذكوران علمت ان قوله التي لا يحاذي بها امر في الخارج لا يكون صفة كاشفة  
 كما هو المنبأ لانه لا يقيد الامر الاول فاذا لم يكن صفة كاشفة يحل المعقولات الثانية  
 على معناها اللغوي فلا يكون القيد مستندركا انتهى ولما كان سياق كلام المحشى آيا عن  
 هذا البيان قال مصرعا على فهمه فالاولى ان يقال فاذا عرفت هذا عرفت ان قوله التي  
 لا يحاذي بها امر في الخارج لا يكون صفة كاشفة لعدم افادة الامر الاول فيجب  
 حل المعقولات الثانية على معناها اللغوي لا يكون قوله التي لا يحاذي بها امر في الخارج  
 مستندركا لكونه البقي واخصر انتهى وحاله كما ترى اما اولا فلا نالنا لزم العلم  
 الثاني من العلم الاول لان قوله التي لا يحاذي بها امر في الخارج شامل لما يتعقل  
 في الدرجة الاولى وفيما بعدها كما اعترف به سيما اذا كان الموصول عبارة  
 عن الاوصاف والعوارض وقد افاض القائل عليه ههنا واما ثانيا فلان الباعث

لا يعمل مراد المورد المذكور في  
 الجواب الوجه انه محمول على التمثيل  
 فاذا ذكرناه على ما اوضحه في حاشيته  
 وان لم يكن بمشابهة فان ذكرناه  
 في التلخيص والتقرير  
 واي حقق العلامة التفتازاني  
 في شرح التلخيص بان الشرط  
 المذكور في الآية لا مفهوما له ليدل  
 على ذلك فكذا فيما نحن فيه



المنطق قوله كان للسواد المعقول متعلق بالمتنفي وهو ظاهر ما يطابقه في الخارج اي  
 شيء يحمل ذلك السواد المعقول على ذلك الشيء بان يقال هذا سواد فالضهير المستتر  
 في يطابقه راجع الى السواد والضهير المنسوب راجع الى الموضوع وفي بعض النسخ كما  
 ان السواد بالنصب اسم ان وهو مستلزم لعدم صحة قوله ما يطابقه من حيث العربية  
 ثم ان قولنا هذا سواد قضية خارجية لكون موضوعها موجودا خارجيا كقولنا زيد  
 موجود في الخارج وان كان الانصاف في الاولى خارجيا وفي الثانية عقليا لكون الوجود  
 من الاسماء العقلية اذا الاعتبار في كون القضية خارجيا انما هو الى وجود الموضوع ولا فرق  
 بين قضيتين في ذلك ومن قال بان الثانية قضية ذهنية فقد ركب سططا وكأنه ظن  
 ان قوله في الخارج قيد للطابقة وقال ماقال ٩ وقد عرفت انه قيد للامر في قول الشارح  
 لا يحاذي بها امر في الخارج فكذا ههنا قوله ان لا تكون معقولة في الدرجة  
 الاولى سواء كانت متعلقة في الدرجة الثانية او الثالثة وهكذا فقد اشار بهذا الى  
 ان المراد بالثانية ههنا ماعدا الاولى سواء كانت ثانية او ثالثة او وهو الذي  
 عليه الاصطلاح كما حققناه آنفا فيذكر قوله بل يجب ان تعقل عارضة لمعقول آخر  
 يعني اذا تعقلت تعقلت عارضة لمعقول آخر لكونها من عوارض المعقولات ولا تعقل  
 العوارض الا بعد تعقل المعروضات وليس معنى هذا الكلام ان تعقل المعقولات الاولى  
 يلزمها تعقل تلك المعقولات الثانية لوما ينشأ بالمعنى الاخص كما توهم حتى ينشأ فيه  
 بانه لم لا يجوز ان يتفك تعقلها عن تعقل معروضاتها ويحتاج الى الجواب بدعوى الاستقراء  
 ويستمد في ذلك الجواب من المحقق الدواني كيف ومساائل العلوم كلها او اكثرها نظرية  
 محمولاتها اوزام غير بيضاء تحتاج الى الاثبات نعم يمكن ما ذكره من المعنى بين المعقولات الاولى  
 وبين المعقولات الواقعة في الدرجة الثانية لكن الكلام ههنا ليس مختصرا في ذلك  
 قوله وكذا ما لا يعقل الاعراض او مثل هذه الصورة تعد معقولا اول في الاصطلاح  
 وان كان تعقلها عارضا لتعقل غيرها فالمعقول الاول بالمعنى الاصطلاحي اعم من المعقول  
 الاول بالمعنى اللغوي اي المتعقل في الدرجة الاولى قوله كالاضافات جمع اضافة وهي  
 النسبة التي يكون مفهومها معقولا بالقياس الى الغير واقسامه سبعة بالاستقراء قوله  
 اذا قيل بحققها ووجودها في الخارج كاذب اليه الحكماء حيث حصروا الموجودات  
 الممكنة في عشرة واحد ها جوهر وابعدها اعراض منها ما هو غير نسبي وهو الكرم  
 والكيف ومنها ما هو نسبي وهو سبعة الاين والمنى والوضع والملك والاضافة والفعل  
 والانفعال والاضافة المعدودة عن السبعة عبارة عن حالة نسبية متكررة كالابوة  
 والبنوة فان كلا منهما متعلق بالقياس الى الآخر فلاضافة هذه اخص من الاضافة  
 في كلام المحشي والتكلمون انكروا ماعدا الاين منها هذا ثم انه ليس معنى كلامه انه اذا قيل  
 بتحقيقها في الخارج كما عند الحكماء تكون الاضافات من المعقولات الاولى واذ لم يقل  
 بتحقيقها كما عند التكلمين لكون من المعقولات الثانية حتى يرد عليه ان منشأ الاتصاف بها  
 هو الوجود الخارجى للمعروضات وان لم تكن الاضافة موجودة في الخارج على رأى  
 المتكلمين فالاضافة بمعنى النسبة مطلقا على القوانين من المعقولات الاولى بالاتفاق  
 انتهى بل معناه ان كون الاضافات مثالا للمعقولات الاولى بالمعنى المذكور مقيد بالقول

نعم قالوا ان قولنا زيد موجود  
 قضية ذهنية لكون الوجود من  
 المعقولات الثانية فلا يكون انصاف  
 زيد به الا عند حصوله في العقل  
 لكن فرق بين قولنا زيد موجود  
 وبين قولنا زيد موجود  
 والكلام في الثاني  
 ومن ان مثل قولنا زيد موجود  
 في الخارج قضية ذهنية فان بني  
 ذلك على اشتغال القضية امرا  
 اعتباريا يكون جميع القضايا  
 لاشتغالها على النسب قضايا  
 ذهنية فاهو جوابه فهو جوابنا علم



ان الاصطلاح على تسمية ما عدا المعقول الاول معقولا ثانيا انتهى قبل هذا الاصطلاح  
انما هو عند البعض واما عند الآخر فوقع في المرتبة الثانية فهو معقول ثان وما وقع  
في الثالثة فهو معقول ثالث على ما افاده السيد في حاشية التجريد وقد قال في حاشية المطالع  
مرجحا للاصطلاح الثاني ومن الناس من سمي ما عدا المرتبة الاولى معقولا ثالثا انتهى  
ونحن نقول ان بحاث المنطق متفاوتة بعضها متعلق بالمعقولات الثالثة وبعضها متعلق  
بالمعقولات الرابعة وهكذا فالقضية مثلا معقول ثان يبحث فيه عن انقسامها وتنقضها  
وانعكاسها فالانقسام والتناقض والانعكاس معقولات واقعة في الدرجة الثالثة  
واذا حكم على احد الانقسام او احد المتناقضين مثلا في المباحث المنطقية بشئ كان  
ذلك في الدرجة الرابعة وهكذا سائر المراتب وعلى كل تقدير فالمنطق لا يبحث فيه  
عن المعقولات الاولى اذا عرفت هذا فاعلم ان من قال بالمعقولات الثالثة او الرابعة  
اراد الاشارة الى تفاوت مباحثه ومن قال بالمعقولات الثانية اراد بها ما عدا الاولى اشار  
الى ان الكل مشترك في البحث عن المعقولات الثانية التي هي موضوع المنطق فليس  
بين الفريقين نزاع في ذلك حتى يكون احدهما راجحا على الآخر ومنشأ ما ذكره  
القائل ما في شرح المطالع حيث قال بالمعقولات الثانية موضوع المنطق وبحثه عن  
المعقولات الثالثة وما بعدها وقال الشريف هناك ومن الناس من سمي ما وراء المرتبة الاولى  
معقولا ثالثا ومن البين ان غرض شارح المطالع انما هو الاشارة الى تفاوت مباحث المنطق  
وساؤه كما صورناه ومع ذلك لا ينكر كون المعقولات الثانية التي هي موضوع المنطق  
بمعنى ما عدا المعقولات الاولى الا يرى انه لو كان محمول مسئلة من المسائل في الدرجة  
الرابعة من العقل فهل يقول بان موضوعها من المعقولات الثالثة فان قال به يلزم المخالفة  
لما صرح به اولاً من ان موضوع المنطق المعقولات الثانية وان قال بان موضوعها  
من المعقولات الثانية فترم عليه ان يقول بان المراد من الثانية ما عدا الاولى بناء  
على ان موضوع تلك المسئلة متعلق في الدرجة الثالثة واما القول المذكور فائتما  
هو الاشارة الى ان البعض من اهل المعقول لا يلتفت الى هذا التفصيل بل يعبر عن الكل  
بالمعقولات الثانية ويكون التفصيل المذكور مناسبا لمقام الاستفادة رجع كلامي شرح  
المطالع عليه وهذا مراده ايضا في حاشية التجريد والا فالاتفاق واقع على تسمية  
ما عدا المعقولات الاولى معقولات ثانية فتدبر وبالله التوفيق ذوله اذ لا يمكن تعقل  
اسكنية الابد تعقل امر يعرض له اسكنية ضرورة ان تعقل العارض اعني الكنية يتوقف  
على تعقل المعروف اعني المفهوم من حيث هو وهو وكذا الكلام في الجزئية على ما سبق  
قوله وليس في الخارج امر يطابقه اي ذلك الامر اسكنية على ان يحمل اسكنية  
على ذلك الامر ويتصف هو بها لان ذلك الامر من المعقولات فيكون الانصاف المذكور  
عقليا ايضا فيكون القضية التي موضوعها اسكنية وامثالها قضية ذهنية ومن هنا سمعهم  
يقولون ان مسائل المنطق كلها قضايا ذهنية لكون موضوعاتها من عوارض  
الوجود الذهني وهل القضايا التي موضوعاتها المعقولات الاولى مثل الحيوان كلي  
والحيوان الناطق حد تامه قضايا ذهنية والحق ان مثل الاولى قضية طبيعية ومثل الثانية  
قضية شخصية او طبيعية ومن هنا طلعت ايضا ضعف مسائل المتأخرين في موضوع

هذا النضالي مجولات المسائل  
الواقعة فيها كما يظهر  
من التقرير الآتي

وهذا قبل لشرح المطالع ان يقول  
تلك الموضوعات من المعقولات  
الثالثة او الرابعة ولا يلزم من ذلك  
ان يكون موضوع المنطق المعقولات  
الثانية لان موضوعات المنطق المعقولات  
للموضوع العلم كاتر في مقابلة  
الثانية على تلك الموضوعات المعقولات  
ثم اني والابلزم ان لا يكون موضوع  
المنطق المعقولات الثانية فليضع  
هو ليخص هذا البحث ان الاختلاف  
المذكور انما هو بالنظر الى مجولات  
المسائل واما بالنظر الى موضوعاتها  
فلا اختلاف في الاصطلاح لا فاقهم  
على ان موضوع المنطق هو  
المعقولات الثانية مع ان موضوعات  
مختلفة في مراتب العقل والكلام  
هم باقي بيان الموضوع



لحل المبادئ ايضا بناء على ماهو المتبادر من باب القياس المباحث المتعلقة بنفس الاقيسة  
قوله هي طبائع المفهومات اى الطبايع التى هي المفهومات فاضافة الطبايع الى المفهومات  
ظاهرة على ما هو اصل وضع الاضافة فيجتمعان ح ويكون كالاضافة البيانية  
الاصطلاحية في الاجتماع كما حققناه في اضافة النسخ الى العوارف في قول الس من مخ  
عوارف الافاضل فتكون لامية بالنظر الى ذات الاضافة وكالبيانية الاصطلاحية بالنظر  
الى ما هو المراد منها هنا فاقبل اضافة الطبايع الى المفهومات لامية اصطلاحية وبيانية  
بالمعنى اللغوى بمعنى تبين المتصانف كما صرح به ابو الفتح مبنى على العقول عما ذكرناه  
وجعل الاضافة على الاضافة الالامية على ان يكون المراد بالمفهومات المعقولات  
الثانية بعيد جدا ويأبى عنه التقييد بقوله المنصورة من حيث هي اذ الظاهر ان هذا  
القول صفة للمفهومات لا للطبايع ثم ان المحشى ههنا في صدد بيان المعقولات الاولى  
والمعقولات الثانية وعلى الاول اشار بهذا القول وعلى الثانى اشار بقوله وما يعرض له اه فخل  
هذا التوجيه من قبيل نزاع الخف قبل الوصول الى الماء على انه مخالف لبيانه الا ترى اذ  
المعقولات الثانية ليست عبارة عن المفهومات المنصورة من حيث هي هي فقط بل هي  
مشروطة بعدم ما يطابقه شئ في الخارج قوله من حيث هي هي طرف لغوي متعلق بالمنصورة  
او مستقر صفة ثانية للمفهومات والمعنى المنصورة والمعتبرة من حيث هي هي مع قطع النظر  
عن العوارض اللاحقة لها فانها الواعترت مع عوارضها لا تكون من المعقولات الاولى بل  
من الثانية لانه كان مفهوم الكلى والكليية من المعقولات الثانية كذلك الحيوان المتصف  
بالكليية مثلامنها ايضا اذ العبرة ح انما هي بالتصنيف من حيث الانصاف لا بذات المتصنف  
من حيث هي هي فالحقيقة المذكورة لبيان الاطلاق اول للتقييد قوله وما يعرض اه  
مبتدأ خبره قوله الا ترى يسمى معقولات اه وقوله ولا يوجد في الخارج اه انما اخذه اشارة  
الى ان العروض في الذهن غير كاف في المعقولات الثانية بل لابد مع ذلك من عدم وجود  
ما يطابقه امر في الخارج وقد بينا وجهه في توضيح الشرح والمراد بالخارج ما هو الخارج  
عن المشاعر من اذهانتنا والمبادئ العالية قوله كالكليية وهي امكان فرض صدقه  
على كثيرين كان الحزبية عدمه وقد عرفت مما سبق فنان ذكر الحزبية ليس باستطرا دى  
قوله ونظا رها من الحزبية والفضلية وكونه قضية وعكس قضية مثلا وكونه قيا سا  
اقرانبا واستثنائبا الى غير ذلك قوله وكفهوم الكلى وهو ما يمكن فرض صدقه  
على كثيرين والحزبى وهو لا يمكن الفرض المذكور وعلى هذا القياس ونبه باعادة  
الكاف الى ان تمثيل العوارض بالمبادئ على حقيقة وليس من ذكر المبادئ واردة  
المحمولات وقد سبق الاشارة اليه ولك ان تقول اشار بهذه الاعادة الى ان المعقولات  
الثانية قد تكون محمولة وقد تكون غير محمولة فان قلت ان المعقولات الثانية التى  
هي موضوع الفن من الاعراض الذاتية المحمولة على المعقولات الاولى كما يدل عليه  
الانطباق المذكور قلت بعد تسليم لزوم الحمل مواطاة في مطلق الاعراض الذاتية  
الكلام ههنا في بيان تميز المعقولات الثانية من المعقولات الاولى ولا كلام لنا ههنا  
في الانطباق المقضى لملها عايمها مواطاة هكذا ينبغي ان يقرر قوله في الدرجة الثانية  
من التعقل اراد بها ماعد الاولى من الثانية والثالثة والرابعة وغيرها على ما نقل عن المحشى

والذى يظهر من هذا التقرير ان  
الضمير المستتر في قوله ولا يوجد  
في الخارج امر يطابقه راجع الى الامر  
والضمير المنصوب راجع الى  
الموصول في قوله وما يعرض له اه وانما  
سامحنا فيه لظهور راجع الى الموصول  
ان الضمير المستتر الامر الموصوف  
والضمير المنصوب بكسر الباء هو  
لان المطابق والمطابق يقع الباء هو  
العارض والمطابق انا اقلنا مثلا  
تلك الامر الا ترى بكسر الباء هو  
انسان فالمطابق يقع الباء هو  
المحمول والمطابق وهكذا الاصطلاح  
الموضوع له بعض الناطقين  
وان لم يتفطن له بعض القدماء  
في مواضع ههنا فلازل قدمك  
بعد ان نبيناك على  
بعض الى منع لزوم الحمل المذكور  
اشارة الى ما في تعريف الاعراض  
وذلك لما مرنا في تعريف الحروف الواقع  
الذاتية ان المراد بالحورف الواقع  
في تعريفها اعين من القيام والعروض  
الحمل والذوم المذكور انما هو  
ومن الثانى لافى الاول على



تلك المعقولات اه اشار بهذا الى ان ضمير تنطبق راجع الى المعقولات الثانية لاني  
اعراضها الذاتية وان الحشية قيد الموضوع لا يبان الاعراض الذاتية وان نازع فيه المولى  
برهان الدين وزعم ان الحشية يبان للاعراض الذاتية والضمير راجع الى الاعراض الذاتية  
بناء على زعمه في التعريف السابق وقد عرفت ما يتعلق بذلك مما قررناه في شرح  
كلام الشارح فتذكر قوله اشتمال الكل على جزئياته دفع لاحتمال ان يكون الاشتمال  
من اشتمال الكل على اجزائه بناء على ان الانطباق اذالم يكن بمعنى المساواة كما ههنا  
يكون بمعنى حل الكلمات على الجزئيات ولذا قال اي يجري اه مينا للاشتمال المذكور  
يعني ان معنى الانطباق المذكور ان يجري على المعقولات الثانية احكام ٩ اي  
محكوم بها كلية بحيث تنتهي تلك الاحكام الكلية وتتأدى سارية الى المعقولات  
الاولى الموصلة الى المجهولات بناء على ان الغرض معرفة احوال تلك المعقولات  
الاولى التي هي طبائع تلك المعقولات الثانية ومعروضاتها ليتوصل بها الى  
المجهولات فاذا اريد ان يعلم حال كل من تلك الطبائع والمعروضات  
يرجع في علم حال كل منها الى احكام تلك المعقولات الثانية فقوله يرجع على صيغة  
المجهول جواب لقوله اذا اريداه وكونه على صيغة التكلم وان كان مناسباً بالقوله الاتي  
اذا اردنا لكن لا يحصل الانطباق بين الشرط والجواب قوله مثلاً اذا اردنا تصوير  
للمرجوع المذكور يعني انا نرجع في معرفة احوال تلك الطبائع والقواعد الكلية والمسائل  
المنطقية التي موضوعاتها معقولات ثانية مندرجة تحتها تلك الطبائع ومحمولاتها احوال  
واعراض تلك الموضوعات فتحصل هنا صغرى سهلة الحصول بحمل عنوان بعض  
تلك الموضوعات على بعض تلك الطبائع ونجعل بعض تلك القواعد الكلية كبرى  
فيحصل هنا نتيجة موضوعها ذلك البعض من تلك الطبائع ومحمولاتها محمول  
ذلك البعض من تلك القواعد ويسمى مثل هذا تقييماً واستخراجاً فاذا اردنا ان نعلم  
ان الحيوان الناطق موصل الى الكنه نرجع الى ان الخلد التام موصل الى الكنه ونقول  
الحيوان الناطق خلد تام وكل خلد تام موصل الى الكنه ينتج ان الحيوان الناطق موصل  
الى الكنه واذا اردنا ان نعلم ان الحيوان يتوقف عليه الايصال وموصل ايضاً لا بعيداً  
نرجع في ذلك الى ان الجنس يتوقف عليه الايصال وموصل ايضاً لا بعيداً ونقول الحيوان  
جنس وكل جنس يتوقف عليه الايصال وموصل ايضاً لا بعيداً ينتج ان الحيوان  
يتوقف عليه الايصال وموصل ايضاً لا بعيداً وعلى هذا القياس الكلام في الاقيسة  
ومبادئها فاذا اردنا ان نعرف مثلاً ان قولنا العالم متغير وكل متغير حادث ينتج ان العالم  
حادث نرجع في ذلك الى ان الضرب الاول من الشكل الاول ينتج موجبة كلية ونقول  
هذا قياس مركب من موجبتين وكل ما هو كذلك ينتج موجبة كلية ينتج ان هذا ينتج  
موجبة كلية وعلى هذا القياس حال المبادئ فقوله وعلى هذا القياس  
خبر مقدم لمبتدأ محذوف كما اشترنا اليه وفصلناه وقوله القياس صفة لاسم الاشارة  
والقياس بمعنى الطريق وجعله كلاماً مركباً من الخبر المقدم والمبتدأ المؤخر وان كان  
لا يخفى عن لطافة لكن مع كونه تكلفاً بنوعه سوق الكلام لعدم شموله لحال المبادي  
وتقدير المضاف بان يكون المعنى وعلى هذا باب القياس تكلف مع عدم تناوله

وهنا فنفس الاحكام بالحكموم بها  
اذا الاحكام بمعنى النسب لا يواد بها  
الا انفضالاً فلا ينصور فيها الاجراء  
المذكور نعم الكلية انما هو وصفها  
الانضالاً لا الحكموم بها الكنه وصفها  
ههنا مجازاً لمصلحة الاجراء  
المذكور



لما ترتبت على تلك القوانين وانما اطبقنا الكلام ليؤدي حق المقام قوله اي لا يوصف بها  
 شيء حال وجوده في الخارج اشار بهذا الى ان قوله امر بمعنى شيء وان قوله في الخارج ظرف  
 مستقر حال منه وقول النجاة ان صاحب الحال اذا كان نكرة وجب تقديم الحال عليه مقيد بما  
 اذا لم يكن تلك النكرة مخصصة بوجه من الوجوه وههنا خصصت بوقوعها في خبر النفي  
 لا كما هو الحال في كون المبتدأ نكرة وانما اختار كونه حالا على كونه صفة لان الغرض رجوع النفي  
 المذكور الى هذا القيد وهذا اظهر عند كونه حالا فلا يلتفت الى من قال القول بان مقصوده  
 تقرير المعنى لتوجيه الاعراب لان تفسيره قابل لكل منهما كما لا يخفى ثم اذا كان النفي المذكور  
 راجعا الى القيد يكون المعنى يوصف ذلك الشيء بالمعقولات الثانية واذ لم يكن ذلك الانصاف  
 في الخارج ثبتت انه في الذهن فيكون الوجود الذهني منشأ للانصاف المذكور لا الوجود  
 الخارجي وهو ظاهر والوجود المطلق ايضا شموله الوجود الخارجي فلو كان الوجود  
 المطلق منشأ للانصاف المذكور يلزم ان يكون الوجود الخارجي منشأ له والكلام على تقدير  
 سلب منشأيته وكونه منشأ له باعتبار شموله الوجود الذهني ليس مغايرا لكون الوجود  
 الذهني منشأ له ثم لما كان كلام الشارح ظاهرا في التفسير المذكور لكون المعقولات الثانية  
 من قبيل الاوصاف والعوارض وكان منشأ ذلك العروض هو الوجود الذهني دون  
 الوجود الخارجي بخصوصه ودون الوجود المطلق كان كلام الشارح ظاهرا في افادة  
 هذا المعنى وان خفي على البعض هنا والاشارة الى ما حققنا قال بل هي من العوارض  
 الذهنية يعني ان المعقولات الثانية من العوارض اللاحقة للمعقولات الاولى في الذهن  
 وهذا لازم لتفسير المحشى بل داخل فيه لما حققنا في شرح الشرح انهم انما اخذوا  
 في تعريف المعقولات الثانية قولهم ولم يكن في الاعيان ما يطابقه الذي هو معنى قوله  
 لا يحاذي بها امر في الخارج ليخرج اوازم الماهية عنها لانها وان كانت لا تعقل الاعارضة  
 لمعقول اخر لكنها اعارضة لها بحسب الوجود الخارجي ايضا فكون المعقولات الثانية  
 مخصوصة بالوجود الذهني انما يظهر بالقيد المذكور فاقبل من ان قوله بل هي  
 من العوارض اه ليس بداخل في تفسير كلام الشارح بل هو تنبيه على المراد في المقام  
 والا لكان قوله التي لا يحاذي بها امر في الخارج صفة كاشفة بلا نزاع لبس بشيء  
 لان التفسير المذكور انما هو على تقدير عدم كونه صفة كاشفة على ما سيجيء ولو كان  
 صفة كاشفة لا يكون مفسرا بالنفس المذكور اذ لا دليل على اعتبار الوصف فيه  
 بل هو ح شامل للوصف واغيره مثل المعدوم المتعلق في الدرجة الاولى على ما سيجيء  
 من المحشى فتدبر فان معنى الصفة الكاشفة ههنا قد خفي عليه كما خفي على بعض  
 من يدعي الكشف قوله الجزئية اه لاشك ان الجزئية عارضة لمفهوم الجزئي  
 وذلك المفهوم انما يكون موجودا في الذهن فالجزئية عارضة له باعتبار وجوده في الذهن  
 وما اشتهر من ان كل ما وجد في الخارج فهو جزئي فلبس على حقيقته بل من قبيل اسناد  
 حال المفهوم الى الذي المفهوم فلا اسناد المذكور بخارج عقلي فظهر ان الجزئية كالكلية  
 من المعقولات الثانية فصح التمثيل بها قطعانها لمدخلها في الاتصال الى المجعولات  
 لكن الغرض تمثيل المعقولات الثانية فذكرها ههنا ليس باستطراذ كما توهم وان كان  
 ذكرها في ابضاح التعريف السابق على مذهب المتأخرين استطراذيا قوله اي تشمل

لا فيه لطافة تأمل  
 واي يوصف ذلك الشيء بوقوعه  
 في الدرجة الثانية من التعقل

ثم ليت شعري ما معنى قوله بل هو  
 مراد في قوله التي لا يحاذي اه  
 وقع فيها هرب وان كان ذلك مرادا  
 في قوله المعقولات الثانية ففساده  
 اذ الكلام في تفسير الصفة  
 واضح اذ الامر الثالث قطعاً والمجب  
 ولا معنى الامر الثالث لتفسير المحشى  
 منه انه لا يوصف اه اذا اوصف  
 بقوله لا يوصف اه اذا اوصف  
 المذكور من عوارض الوجود الذهني  
 قطعاً والكل منشأ من عدم تجوز  
 المحشى كون الصفة كاشفة والعقلاء  
 عن وجه عدم التجوز المذكور علم



الكلية المنطبق على جميع جزئياته ليعرف احكامها منه لما في كل منها من التوصل  
الى تحصيل الامور الكثيرة على الاستقامة مثلا اذا قلنا كل فاعل مرفوع فالفاعل امر كل  
وله جزئيات متعددة يحمل هو عليها مواطاة وهذه القضية ايضا امر كل اى قضية  
كلية وقد حكم فيها على جميع جزئيات موضوعها ولها فروع هي الاحكام الواردة  
على خصوصيات تلك الجزئيات كزيد وعمر في ضرب زيد وضرب عمر الى غير ذلك  
وهذه القروع مندرجة تحت تلك القضية الكلية المشتملة عليها بالقوة القريبة من الفعل  
والقانون والاصل والقاعدة والضابطة اسماء لهذه الكلية بالقياس الى تلك الفروع  
المندرجة فيها واستخراجها منها الى الفعل يسمى تفرعا وذلك بان يحمل موضوعها  
اعني الفاعل على زيد مثلا فتحصل قضية ونجعل صفري وتلك القضية الكلية كبرى  
هكذا زيد فاعل وكل فاعل مرفوع ينتج ان زيدا مرفوع فقد خرج هذا الفرع بهذا العمل  
من القوة الى الفعل وقس على هذا جميع مسائل العلوم ومن هنا ظهر وجه قولهم مسائل  
العلوم جمليات موجبات كلييات والشرطيات والسوالب والجزئيات ليست بمسائل  
وان كانت مأولة ٧ بها ان كانت قابلة له وذلك لان الشرطيات لا موضوع لها والسوالب  
والجزئيات لا تقع كبرى الشكل الاول حتى يصح الاستخراج المذكور ولان السوالب لا تقتضى  
وجود الموضوع وقد عرفت ان الاستخراج المذكور يقتضى وجود الموضوع يعرف به  
اى بذلك القانون صحيح الفكر اى الفكر الصحيح وهو الذى وجد فيه شرائط الصورة  
الصحيحة تصورا او تصديقا على ما فصل في المنطق ولا يلزم فيه الصحة من حيث المادة  
والا يلزم ان لا يكون المنطق نافعا للفلاسفة الا ان يكون الصحة ٨ من حيث المادة اعم  
من ان يكون في الزعم او في الواقع وفاسده وهو الذى لا يوجد فيه شرائط الصورة  
والفكر على ما ذهب اليه القدماء عبارة عن مجموع الحركتين من المطلوب الشعور به  
الى المبادئ المناسبة له ومنها الى المط وعند المتأخرين الترتيب اللازم للحركة الثانية  
ويراد به النظر على القولين في المشهور وربما يفرق بينهما بان الفكر هو مجموع  
الحركتين او الترتيب اللازم للحركة الثانية والنظر ملاحظة المعقولات الواقعة في ضمن  
الحركتين او الترتيب ولذا قال ناقد المحصل انهما كالمتزادين وله مقام تفصيل ولما كان  
العادة ههنا هو الاشارة الى الامور الثلاثة كما صرح به الش وكان قد اشار الى ما هو العادة منها  
اراد ان يشير الى الباقيين فقال فاندراج في التعريف الاول معرفة الموضوع  
اى التصديق بموضوعية موضوع المنطق لا التصديق بوجود الموضوع لانه من المبادئ  
التصديقية ولا التصورية لانه من المبادئ التصورية والمق ههنا هو الاشارة الى ما هو  
من مقدمات الشروع وذلك هو الاول ليس الامر ذلك لان من حصل عنده تصورا للمنطق  
بالرسم المذكور حصل عنده ان مسائل المنطق باحثة عن المعلومات عند قوم  
او المعقولات عند قوم آخرين فيحصل ح عنده انه لو لم يكن المعلومات او المعقولات  
موضوعه لما كان مسأله باحثة عنها فيحصل له التصديق بموضوعيتها وكذا الحال  
في قوله وفي الثاني معرفة الغاية اى اندراج في التعريف الثاني التصديق بغاية الفن  
اى غاية الغاية وذلك لان من حصل الرسم المذكور حصل عنده ان معرفة صحة الفكر  
وفساده مترتب على تلك القوانين فيحصل عنده انه لو لم يكن تلك المعرفة غاية المنطق

٧ مثلا قولهم اذا كان البند أمثلا  
على ماله صدر الكلام وجب تقديمه  
ياول بقولنا كل مبتدأ مشتمل على ماله  
صدر الكلام وجب تقديمه  
ولا يسوغ المنفصل ياول بقولنا  
والمنفصل لا يسوغ ياول بقولنا  
معدولة لا يسوغ على ان يكون  
٨ ونقول صحة الصورة وعلى هذا علم  
الصحة للمادة لان الصورة مستخرجة  
من فساد الصورة فساد للمادة مستخرجة  
شارح المطالع اذ لابد في احققه  
النظري من الانتهاء الى ابيان  
البدئية فلو لم يكن هنا خطأ  
في الصورة فلو لم يكن هنا خطأ  
قطعا فعلى هذا اشتراط صحة  
الصورة مستغنية عن اشتراط صحة  
المادة الا ان كان في الاصل على ما هو  
المشهور فمما بينهم



كاشفة بكون تخصيصها للتعريف بقرينة المعرف وفساده ظ وان اراذاته عبارة  
 عن الاحوال بالنظر الى ذاته فلا دليل عليه قطعاً مع ان هذا البيان مخالف لما اتفق  
 عليه الآراء حيث لم يعرفوا المعقولات الثانية ٧ بالبحاذى بها امر في الخارج والحق ان هذا  
 ينجح بما هو غلط فاحش منه فظهر مما قررنا ان المعقولات الثانية عبارة عن العوارض الذهنية  
 المتعلقة فيما بعد الدرجة الاولى من التعقل وهي الامور والاحوال التصورية الشاملة  
 للمعلومات التصورية والتصديقية كفهوم الكلي الشامل لمفهومات الكلبيات وكفهوم  
 القضية والقياس الشامل لمفهومات القضايا والاقبسة فعلى هذا يكون موضوع  
 المنطق واحداً حقيقياً لا واحداً اعتبارياً كال معلومات التصورية والتصديقية ولما كان  
 بحث المنطقى عن المعقولات الثانية لامن حيث ماهى في نفسها ولا من حيث انها موجودة  
 في الذهن ولا من حيث انها من الكيفيات النفسانية الى غير ذلك فان ذلك وظيفة فلسفية اشار  
 بقوله من حيث تنطبق اه الى ان المنطق لا يبحث فيه عن جميع احوال المعقولات الثانية بل  
 يبحث فيه عن احوال تلك المعقولات من حيث تنطبق تلك المعقولات على المعقولات الاولى  
 ويسرى احكام تلك المعقولات الى المعقولات الاولى بسبب اندراجها تحت تلك المعقولات  
 مثلاً اذا اردنا ان نعرف ان الحيوان الناطق موصل الى الكسفة نرجع في ذلك الى ان الحد التام  
 موصل الى الكسفة بان نقول الحيوان الناطق حد تام وكل حد تام موصل بنسج ان الحيوان الناطق  
 موصل وكذا الحال في الكلبيات التي هي المبادئ واذا اردنا ان نعرف ان قولنا العالم مؤلف وكل  
 مؤلف حادث موصل الى قولنا العالم حادث نرجع في ذلك الى ان الضرب الاول من الشكل  
 الاول منتج للموجبة الكلبيات بان نقول هذا القياس من الضرب الاول من الشكل الاول  
 وكل ما هو كذلك فهو منتج للموجبة الكلبيات ينتج ان الضرب المذكور منتج للمطلوب  
 وكذا الحال في سائر الاقبسة والضروب والقضايا التي هي المبادئ فالكبرى المذكورة  
 في الموضوعين من مسائل المنطق بحث فيها عن احوال المعقولات الثانية من حيث الانطباق  
 على المعقولات الاولى كما قررنا فالفرق بين مذهبي المتأخرين والقدماء ظاهر وان خفي  
 على بعض الناظرين وستعرف حقيقة الحال عند ختام البحث ومن هذا البيان يظهر  
 فساد ما قل من ان الحثية قيد للاعراض الذاتية وضمير تنطبق راجع اليها لا قيد  
 للمعقولات الثانية اذ الانطباق بالمعنى الذي صورناه انما يوجد في المعقولات الثانية  
 لا في اعراضها الذاتية على انه يد عليه ان يكون المنطق باحثاً عن جميع الاعراض الذاتية  
 للمعقولات الثانية سواء كانت مجعوتاً عنها في المنطق او في الفلسفة لان الشكل منطبق  
 على المعقولات الاولى على ما اعترف به القائل فالحق انه قيد للموضوع هذا ثم لما كان  
 المعقولات الثانية ههنا بالمعنى اللغوي على ما حققناه كان المناسب له ان يكون المعقولات  
 الاولى ايضا بهذا المعنى اى الامور المتعلقة في الدرجة الاولى فعلى هذا يكون قوله التي  
 يحاذى بها امر في الخارج مع سابقة تعريف المعقولات الاولى بل هو الظاهر في مقام  
 تعريف العالم نعم يمكن ان يكون الصفة ههنا كاشفة لكن الاولى ما ذكرناه اولاً فلا تغفل  
 من الكلام الا انى المتعلق به هذا هو الكلام في تعريف المنطق باعتبار الجهة الاولى  
 واما باعتبار الجهة الثانية فهو ان المنطق اى المسائل قانون والظ ان يقال ٩ قوانين الا انه  
 وحدها باعتبار جهة وحدتها الموحدة اياها والقانون في اللغة اسم للمستطر نقل الى الامر

٧ وان عرفوها بعوارض لا يحاذى  
 بها امر في الخارج على ما في شرح  
 المطالع وغيره وكمن فرق بين  
 المميزين

٩ وفي شرح المطالع القانون لفظ  
 سرياني روى انه اسم المستطر بلقهم  
 وفي الاصطلاح مرادف القانون مع  
 والقاعدة ثم قال انما قيل قانون مع  
 ان المنطق قوانين لانها لما اشتركت  
 في مفهوم القانون وكان المنطق تعريف  
 المنطق من حيث انه علم واحد  
 عبر عنها به بعض الرسائل وفي مختار  
 هكذا في بعض القوانين والواحد  
 الصالح وليس بعربي

قضية اخرى كان معناه انه موصل الى كذا ايضا لا بواسطة فان مجرد امر من هذه الامور لا يوصل الى المطلوب التصديقي ما لم ينظم اليه امر آخر والحاصل انه لما كان مرجع جميع الاعراض الذاتية المبحوث عنها في المنطق الايصال مطلقا قريبا او بعيدا في كل من التصور والتصديق او ابعد في التصديق خاصة كما اشرنا اليه في بيان اقسام الموصل عبر عن تلك الاعراض الذاتية بالايصال وما يتوقف عليه الايصال قطعا لا لتطويل اللازم من التفصيل فكل محاولات مسأله راجع الى احد الامرين اى الايصال بلا واسطة او الايصال بواسطة كما اشار اليه القائل هذا هو الكلام على التعريف المأخوذ من الجهة الذاتية على مذهب المتأخرين وستطلع على ماهو التحقيق وبالله التوفيق قال الش العلامة او عن الاعراض الذاتية كلمة والتخير في التعبير وللإشارة الى ان ما قبله مبنى على مذهب وما بعده على مذهب آخر ولما كانت الاعراض الذاتية عند القدماء ٧ غيرها عند المتأخرين صرح بها ثانيا والاقلنا سب ٣ الاخصر ان يقول اول المعقولات الثانية وهى ما لا تعقل الاعراض لمعقول آخر ولم يكن في الاعيان ما يطابقه وقبل هى العوارض الخصوصية بالوجود الذهني والظاهر ان التعريفان متساويان وانما لم يكتف بقوله ما لا تعقل الاعراض لمعقول آخر لما روا ان لوازم الماهيات كالوجبة للاربعة لم تعقل الاعراض لمعقول آخر مع انها عارضة بحسب الوجود الخارجى ايضا فزادوا قيد عدم المطابقة للاحتراز عنها فاخص بعوارض الوجود الذهني كالتعريف الثاني فعلى كل تقدير هى من عوارض الوجود الذهني ومن احواله ولما كان قيد ولم يوجد في الاعيان ما يطابقه مأخوذا في تعريف المعقولات الثانية كما عرفت فلو حل المعقولات الثانية ههنا على المعنى الاصطلاحي لكان قوله الذى لا يحاذى بها امر في الخارج اى امر كائن في الخارج على ان يكون النفي راجعا الى هذا القيد مستدرا كذا لا بد ان يحمل المعقولات الثانية ههنا على المعنى اللغوي اى الامور المتعلقة في غير الدرجة الاولى سواء كانت متعلقة في الدرجة الثانية او فيما بعدها من الدرجات وهو المناسب لوقوعها في التعريف ويكون المجموع من القيد والمقيد عبارة عن المعقولات الثانية وبهذا الدفع ما قبل ٢ من ان هذا صفة كاشفة عن حقيقتها انتهى اذ الغرض ههنا تعريف العلم لا تعريف الموضوع على انه لو كان صفة كاشفة عن حقيقتها لكان هو تعريف مستقلا للمعقولات الثانية على ماهو مقتضى الكاشفة وقد عرفت انه جزء ثان من تعريف المعقولات الثانية مع انه منتزح بالمعنى المتعلق في الدرجة الاولى مثل الكليات الفرضية اذ يصدق عليه انه لا يحاذى بها امر في الخارج مع انه ليس من المعقولات الثانية لعدم كونه من الاحوال بل ذاتي لافرادها الفرضية واما ما قبل ٧ من ان المراد به الاحوال التى لا يحاذى بها امر في الخارج فمثل المعدوم المتعلق في الدرجة الاولى خارج عنه كما هو خارج عن المعقولات الثانية فهذه القول ليس الا صفة كاشفة لما قبله فليس بشئ وان ادعاه صاحبه بانه يليق ان يعد من الحواشي لان معنى كونه صفة كاشفة انه لو وضع الصفة بدل الموصوف لزم الامر ومن البين انه لو وضع هذا القول بدل المعقولات الثانية وقبل علم يبحث فيه عن الاعراض الذاتية لا يحاذى بها امر في الخارج لا تنقض بالمعنى هذا وظوان خفي عليه فان اراد ان هذا صفة للاحوال فلا يكون الا عبارة عن الاحوال فيرد عليه انه على تقدير كونه صفة

وهو مذهب القدماء حيث ذهبوا الى ان موضوع المنطق المعقولان الثانية التى لا يحاذى بها امر في الخارج من حيث تنطبق على المعقولات الاولى التى يحاذى بها امر في الخارج على مذهب المتأخرين حيث ذهبوا الى ان موضوع المنطق المعلومات التصورية والتصديقية من حيث الايصال الى المجموعات لاجب عرفوها بما يلحق الشيء لذاته او بما يساويه جزا او خارجا ٣ فيه تعريف للمولى قوله خليل حيث قال الاخصر او للمعقول الثانية على ٢ قاله كثير من المناظرين منهم المولى برهان الدين ومحمد امين صاحب الرسالة على لا محمد امين على



خلاف في ان البدهي لا يكون من المسائل والمطالب العلمية بل لامي للمسئلة الامايستل  
 عنه ويطلب بالدليل نعم قد يورد في المسائل الحكم البدهي لبيين لميته وهو من هذه الحثية  
 كسبي لبدهي وقد يجعل الصناعة عبارة عن عدة اوضاع واصطلاحات واحكام بيته  
 تغتفر الى تنبيه مسائلها وعلى هذا ينبغي ان يحمل ما وقع في تجريد المنطق من ان المسائل  
 ما يبرهن عليها في العلم لم تكن بيته انتهى فهذا صريح في ان المسائل لا تكون الانظرية والى  
 هذا ذهب جماعة من الفضلاء هذا قوله لبس في المنطق مسئلة مجموعها الايصال الى  
 الايصال القريب او ما يتوقف عليه الايصال الى احوال ما يتوقف عليه الايصال من الكليات  
 الخمس والقضايا واظرافها من الموضوعات والمحمولات والمقدمات والتوالي والمراد احوال  
 ما يتوقف عليه الايصال من الايصالات البعيدة في التصورات او البعيدة والبعدي في  
 التصديقات فاصل السؤال لبس في المنطق مسئلة مجموعها الايصال القريب او البعيد  
 والابعد وحاصل الجواب انه ليس المراد انها اي الايصالات مطلقا محمولات بل المراد بالبحث  
 عن هذه الاحوال هو رجوع البحث عن الاعراض الذاتية الى البحث عن تلك الايصالات  
 بان يكون الايصال مطلقا قريبا او بعيدا مرجع محمولات المسائل هذا قيل لان السلب  
 الكلي المشار اليه بقوله لبس في المنطق مسئلة اه الا ترى الى قولهم المعرف يوجب تصور  
 المعرف وقولهم الحد التام يوصل الى كنه الشيء والرسم يوصل الى بعض وجوهه وقولهم  
 الشكل الاول ينتج المطالب الرابع والضرب الاول ينتج الموجبة الكلية والاستقراء التام  
 يفيد الظن فان هذه مسائل المنطق مجموعها الايصالات صرح به الشريف في حواشي  
 المطالع واقول قد عرفت مما نقلنا عن شرح المفاصد ان المسائل لا تكون الانظرية وما ذكر  
 من الامور البدئية فليس بمسئلة ولو سلم فالكلام انما هو في المسائل البحوث عنها في العلم وما  
 ذكر لبس من المسائل البحوث عنها وان كانت من المسائل هذا قوله اذا حكم على معلوم تصوري  
 بانه حد او رسم اي اذا حكم بان ذلك المعلوم التصوري المركب من الجنس والفصل القريبين  
 مثلا حد تام او المركب من الجنس القريب والخاصة اللازمة مثلا رسم تام كان معناه ان ذلك  
 المركب من حيث انه مركب من ذلك المذكور موصل الى المحمول التصوري ولا شك ان المنطق  
 يبحث عن احوال مثل هذا المركب فاقبل من ان التصديق بالحدية والسمية للاشياء ليس  
 من المنطق في شيء على ما اوضحه شارح المطالع ان اراد بالنظر الى ذوات الاشياء فسلم لكنه  
 غير مقيد وان اراد بالنظر الى تركيباته العقلية فم على ان الغرض كون محمولات المسائل  
 راجعة الى الايصال قريبا او بعيدا وان كان المذكور في التصور بعض افراد موضوعات  
 المسائل فافهم قوله بلا واسطة اي موصل ايصالا حاصل بلا واسطة ضمنية وهو  
 الايصال القريب كما في الحدود والرسوم واما ما يتوقف عليه هذا الايصال من الكليات  
 الخمس من الجنس والفصل والخاصة فهو موصل ايصالا بلا واسطة ضمنية فان  
 مجرد امر من هذه الامور لا يوصل الى التصور ما لم ينظم اليه امر آخر يحصل منهما  
 الحد والرسم الا ان يكون تعريفا بالمفرد على مذهب من يجوز قوله وقس على هذا  
 اي قس على المعلوم التصوري المعلوم التصديقي فانه اذا حكم على معلوم تصديقي بانه  
 شكل اول او ضرب اول منه او قياسا افتراضيا او استثنائيا واستقراءيا كان معناه انه  
 موصل الى كذا ايصالا بلا واسطة واذا حكم عليه بانه قضية او عكس قضية او تنقيص

ثم اقول هذا السؤال انما يرد ويحتاج  
 الى الجواب كما اشار اليه اذا فسر  
 الايصال في قوله مجموعها الايصال  
 القريب الذي نقله الحاشي واما على ما  
 وقع في شرح المطالع من قوله فان قيل  
 لبس في المنطق مسئلة مجموعها  
 الايصال البعيد او الابعاد ولذا بين  
 الشريف هناك فائدة القيد المذكور  
 بوجود هذه المسائل فلا يرد ههنا  
 نقل المانع المذكور فلا يرد ههنا  
 لكن جواب الحاشي آت عن ذلك



متبادر في الاقسام الثلاثة اعني الاتصال البعيد في التصور والبعيد والابعد في التصديق  
 فالاولى ان يقال من حيث انها توصل لانا نقول هذا مشترك الورد لان قوله من حيث  
 انها توصل متبادر في الاتصال القريب في التصور والتصديق بل هو كما لصريح فيه  
 والظاهر انه بعد تحرير المراد من النفع في الاتصال هو صحة الاتصال لوجه لهذا الاراد  
 لان صحة الاتصال متحقق في الاقسام الخمسة قوله لان نفس الاتصال حتى يرد عليه  
 ان الاتصال محمول اريد اثباته في العلم فكيف يكون قيداً للموضوع وانه وقيد لا بد  
 وان يكون مسلم الثبوت في العلم وما قيل ان الاتصال مطلقاً قيد الموضوع وانواعه  
 اعراض ذاتية فلا منافاة بين كون الاتصال قيداً وبين كونه اعراضاً ذاتية اذ القيد  
 هو المطلق والمحمول خصوصياته ففيه انه ان اريد بالاطلاق ما هو بشرط الاطلاق  
 فيمنع تقييد الموضوع به اذ المطلق بهذا المعنى لا يتحقق الا في ذهن وان اريد به ما هو  
 لا بشرطه فيعود المحذور لان المطلق بهذا المعنى لا يتحقق الا في ضمن الخصوص و كل  
 مخصوص من تمة المحمول واما ما قيل من انه لا شك ان المدرك الواصل الى المجهولات  
 هي النفس الناطقة فهي اذا سلكت في طرق افكارها الواقعة في مهامه المعلومات  
 يقوئها العاقلة اوصلتها الى محالها بدياتها الى المجهولات فادركتها بالاتصال صفة العقل  
 ولا يذهب الى المعلومات التي هي مجازي الافكار لا يتصرف مجازي قبول بالآخرة الى كون  
 تلك المعلومات نافعة في الاتصال فلا يظهر معنى جعل الاتصال عرضاً ذاتياً للموضوع  
 وصحة الاتصال قيداً له ففيه ان غاية ما ذكر كون النفس الناطقة موصلة للقوة العاقلة  
 الى مجهولاتها لا كون القوة العاقلة موصلة فليس للقوة العاقلة الا الوصول وكما  
 ان النفس الناطقة موصلة ايها الى مطالبها وكذلك المعلومات موصلة ايها الى  
 مطالبها فكل ٧ من النفس الناطقة والمعلومات كاسب لهما ولا يلزم من كون الشيء كاسباً  
 لفعل ان يكون اسناد ذلك الفعل اليه مجازياً والا لكان اسناد الافعال الصادرة عنا اليها  
 اسناداً مجازياً وهو بطلان اتفاق اهل الكلام ولئن سلم ما ذكره فالتقييد المذكور انما هو  
 لتخصيص الاعراض الذاتية بالاتصال وما يتوقف عليه لان لمطلق المعلومات اعراضاً  
 ذاتية غير الاتصال وما يتوقف عليه كما اشرنا اليه في هذا ايضا ظهر فساد كون الحشية  
 بياناً للاعراض الذاتية كما ظهر فائدة التقييد قوله بل الاتصال وما يتوقف عليه  
 اعراض ذاتية اقول فـ اشرنا الى ان قوله فـ موضوع المنطق الى هنا فذلك لما سبق من  
 اول القول الى هنا وهو مأخوذ من الحاشية الصغرى ولما كانت الكلمات السابقة منشرة  
 لخصم بهذا الكلام ولبس هذا الكلام ملخص قوله سابقاً وتلك الاحوال فقط حتى  
 يرد عليه انه مستدرك مع ان قوله فيبحث عنها في هذا العلم قاطع شبهة الاستدراك هذا  
 قوله فيبحث عنها في هذا العلم هذا يقتضي ان يكون المسائل كلها نظرية اذ البحث  
 عنها يقتضي نظريتها خصوصاً اذا انضم اليه معونة المقام هي ان الفن محتاج الى التعليم  
 والتدوين مع ان بعض مسائل المنطق مثلاً كانتا نتاج الشكل الاول وكذا انتاج القياس  
 الاستثنائي بدهي وقس عليه ما يوجد في سائر العلوم ولعل هذا ما مبني على الغالب بناء  
 على ان المسائل قد تكون بدئية على ما ذهب اليه كثير من المحققين منهم الشريف  
 العلامة واما مبني على ان المسائل لا تكون الا نظرية قال في شرح المقاصد لم يقع

لا هذا مبني على ما هو التحقيق عند  
 الفلاسفة من ان موجد جميع الاشياء  
 هو الله تعالى واما على ما هو المشهور  
 فيها بينهم فلا بد في كون النفس  
 الناطقة موصلة



فيقع فيما هرب من لزوم كون تلك الاحوال لها مدخل في الايصال والحق ان هذا خبط من قائله وبدل على ما قررناه قوله ككون التصورات كلية اه فان كون التصورات كلية وذاتية وعرضية وجنسا وفصلا وخاصة احوال لها لا دخل لها في الايصال وانما المدخل فيه للتصورات الكلية والذاتية والعرضية والجنسية والفصلية فما قبل ايضا من ان فيه مسامحة فالمراد كالكلية والذاتي والعرضي وهكذا مبني على الخبط السابق نعم لو لم يقدر في قوله وما يتوقف عليه اه مضاف محذوف لا يمكن ذلك التوجيه لكن قد عرفت انه محتاج الى التقدير وترك النوعية والعرضية العامة لان النوع تمام الماهية وذكره في باب الكلبات لتكميل الصناعة او لتوضيح الاخوة او لكونه معرفا والعرض العام لا مدخل له في الايصال ويمكن ان يقال انه في صدد التمثيل قوله فان الموصل الى التصورات يتوقف على هذه الاحوال يستفاد من ظاهره ان ما يتوقف عليه الايصال عبارة عن هذه الاحوال وقد عرفت ما فيه فالمراد ان الموصل الى التصورات يتوقف على معروضات تلك الاحوال توقف الكل على اجزائه لاعلى انفسها اذ لا دخل لنفس الاحوال في الايصال قوله بلا واسطة احترازا عن الاقبسة فانها تتوقف على الكلبات الخمس بواسطة القضايا المتوقفة على اطرافها من الموضوعات والمحمولات قال الشريف في الحاشية الصغرى احوال المعلومات التصورية المبحوث عنها في المنطق ثلثة احدها الايصال الى المجهول التصوري توقفا قريبا ككونها كلية وذاتية اه وثانيها ما يتوقف عليه الايصال الى المجهول التصوري توقفا بعيدا كاي بواسطة ككونها موضوعات ومحمولات والبحث عنها في ضمن باب القضايا وكذا احوال المعلومات التصديقية ثلثة اقسام احدها الايصال الى المجهول التصديقي وذلك في مباحث القياس والاستقراء والتمثيل التي هي انواع الحجة وثانيها ما يتوقف عليه الايصال الى المجهول التصديقي توقفا قريبا وذلك في مباحث القضايا وثالثها ما يتوقف عليه الايصال الى المجهول التصديقي توقفا بعيدا ككون المعلومات التصديقية مقدمات وتوالي انتهى فاقسام الموصل الى التصور والتصديق المبحوث عنها في المنطق خمسة الموصل القريب الى التصور وهو المعارف والموصل القريب الى التصديق وهو الحجج والموصل البعيد الى التصور وهو بعض الكلبات الخمس والموصل البعيد الى التصديق وهو القضايا والموصل الابعد اليه وهو الموضوعات والمحمولات والمقدمات والتوالي فليفهم ٩ قوله وككون التصديقات قضية عطف على قوله ككون التصورات كلية وقد عرفت انه لا مسامحة فيه فكذا لا مسامحة ٤ فيه نعم لو كان كل منهما تمثيلا لنفس ما يتوقف عليه الايصال لكان في كل منهما مسامحة لكن قد عرفت ان هذا القول محتاج الى التأويل فبعد تأويله لا حاجة الى تأويل كل منهما قوله فموضع المنطق فذا كما باجمال ما فصله قبل قوله مفيد بصحة الايصال وهو المراد بنفعها في الايصال في قول الشارح من حيث نفعها في الايصال على ما نقل عنه وهذا النفع بهذا المعنى متحقق في الاقسام الخمسة للموصل لا يقال المتبادر من النفع في الايصال انها اسباب بعيدة للايصال وليست بموصلة فيكون

لا مصدره الا يمكن لاستلزام هذا التوجيه الترجيح بلا مرجح لكفاية مثال واحد او اثنين في التمثيل

٩ اشارة الى المناقاة الظاهرية بين ما نقل عن الشريف وبين ما اشترنا اليه والى دفعها ايضا بان غاية ما ذكرناه كون التصديق سواء كان تصوريا ابعدا الى التصديق حاصل ما ذكره او تصديقا وهذا لا يقال فعلى هذا الشريف ايضا لا يقال عن التصور بل يتم اكتساب التصديق عن التصور وقد قالوا بان نفعه لا يقال ذلك الاتساع في الموصل الابعد لا في الموصل القريب بل لا في بعض الاولى فخر خليل



احوال المعلومات اللاحقة لها لكن لامن تلك الحثيثة بل من حثيثة اخرى من كون تلك المعلومات موجودة في الذهن او غير موجودة او بوجود مطابق للاشياء الخارجية في الماهية او غير مطابق فيها وكونها ممكنة وحادثه وقديمة وغير ذلك والسفر فيه انه لو بحث في المنطق عن جميع احوالها لكان جميع العلوم علما واحدا وهو بطفعلي هذا يكون القيد المذكور احترازا هذا بحسب النظر الظاهر والذي نقول ان هذا القيد بيان الواقع اذ الواقع في المنطق انما هو البحث عن احوال المعلومات من حيث نفع تلك المعلومات في الاتصال وانما قيدته لئلا يحتمل ما هو خلاف الواقع على تقدير الاطلاق والعجب من بعضهم انه جعل قيد الذاتية في التعريف قيدا واقعيا لمثل ما ذكرنا من الوجه وجعل هذا القيد احترازا ومن البين ان الوجه القائم على كون قيد الذاتية قيدا واقعيا قائم على كون هذا القيد واقعيا ايضا فالظاهر فيه ما ذكرناه قوله باعتبار نفعها اي التصورات والتصديقات الظاهر انه متعلق بالبحث ويحتمل ان يكون متعلقا باللاحقة على محاذاة ما اشار اليه المحشي فالقول بأنه لا يتعلق باللاحقة على مذاق المحشي غفول عن التفصيل السابق للمحشي نعم لا يتعلق هذا باللاحقة على ان يكون ضمير نفعها راجعا الى الاعراض لكن لا نقول به قوله هي الاتصال قد عرفت مناسا انه ان كان المراد بالحقوق القيسام والعروض فالتمثيل بالبادي صحيح بل هو الاولى وعلى هذا الحاجة الى تأويل الاتصال بالموصل وان كان المراد به الحمل والمتبادر منه الحمل مواطاة فقيه مسامحة حيث ذكر المأخذ واريده المشتق والظاهر ان هذا المقام مقام بيان محمولات مسائل المنطق ولما كان المتبادر من الحمل هو الحمل مواطاة فلا بد من التساؤل ويل قوله كافي الحدود والرسوم ايرادها بالجمع باعتبار افرادها الشخصية او اراد بالجمع مافوق الواحد ولعله انما لم يقل كافي الاقوال الشارحة والاقبسة ليكون الكلام في الموصل الى التصور والموصل الى التصديق على نسق واحد اشارة الى ان اطلاق القول الشارح على الناقص لا سيما على الرسم الناقص محتمل اذ لا يوجد فيه شرح وايضاح ولذا جوزوا بالاعم والاخص في الرسم الناقص وبالاعم فقط في الحد الناقص ويمكن ان يقال الاقوال متبادر في الالفاظ والكلام ههنا في المعاني الموصلة وهذا واراد بالاقبسة الحجج ليكون الاستقراء والتمثيل داخلا فيها كذلك اقبل لكن جعلهما من اللواحق يقتضي خروجهما عنها قوله وما يتوقف عليه الاتصال معطوف على قوله الاتصال فيلزم ان يكون هذا ايضا من الاحوال مع انه خلاف الواقع على انه مناسا لما سبق من ان الاحوال لا دخل لها في الاتصال فالمراد احوال ما يتوقف عليه الاتصال على تقدير مضاف والمعنى ان تلك الاحوال هي الاتصال واحوال ما يتوقف عليه الاتصال مثلا الحيوان الناطق حد تام موصل الى الكنية واحوال الحيوان والناطق مثل جنسية الاول وفصلية الثاني فقولنا الحيوان جنس في قوة ان يقال موصل ايضا لا بعيدا وكذا الكلام في البواني وما قبل من ان هذا على تقدير ان يراد بما يتوقف عليه الاتصال ما صدق واما اذا اريد به المفهوم لا يحتاج الى التوجيه فان هذا المفهوم مرجع للمحمولات المذكورة في المنطق فليس بشئ لانه ان اراد بالمفهوم مفهومات الاشياء الخارجية فليس ذلك بمرجع لمحمولات مسائل المنطق وان اراد بالمفهوم الاحوال التي قدرناها

هو المولى محمد امين في رسالته  
وتبعه المولى قزوه خليل



الفاسد يحتاج الى معرفة تلك الاوصاف والاعراض لكن الكلام ههنا في التعريف بالجهة الاولى والذاتية لا في التعريف بالجهة الثانية العرضية على ان ذلك ليس بلازم في التعريف الثاني لان الكلام ههنا قبل الشروع واما ثالثا فلان الاعراض ههنا عبارة عن الاتصال وما يتوقف عليه الاتصال كما ستقف عليه فعلى ما ذكره في الجواب يلزم ان يكون لمعرفة تلك الاوصاف مدخل ونفع في نفسها ولا يخفى ما فيه من افساد فلذا لم يلتفت المحشي الى جواب ابراهه اصلا و اشار بقوله اذ الحشية قيد الموضوع الى سقوط ابراهه المبني على ما زعمه فاقبل من ان قيد الحشية قد يكون جهة البحث بان يكون بيانا لنوع الاعراض الذاتية فلما رجع المولى المذكور ضمير نفعها الى التصورات والتصديقات وقال ان قيد الحشية ببيان الجهة البحث والاعراض الذاتية لكان صوابا فالحشي مخطئ في الحصر على كون الحشية قيدا لموضوع اذ يحتمل ان يكون بيانا لجهة البحث والبرهان مخطئ في القول بتوقف الاتصال الى المجهولات على تلك الاوصاف على زعم المحشي مع ان نفس الاتصال الى المجهول وان لم يتوقف على معرفة تلك الاوصاف بناء على ان من لم يعرف المنطق يقدر على اكتساب المجهولات فعلى هذا يكون الحق مع المحشي لكن تغيير الفكر الصحيح عن الفاسد يحتاج الى تلك المعرفة والالزم ان لا يكون المنطق محساجا اليه فعلى هذا يكون الحق مع رمان الدين انتهى لمخصصا ففيه بحث ايضا اما اولاً فلان كون الحشية بيانا للاعراض الذاتية يقتضي ان يكون تلك الحشية مجملات مسائل المنطق وليس في المنطق مسألة مجملاتها النفع في الاتصال لاحقيقة ولاتا وبلا نعم مجملات مسائل المنطق الاتصال وما يتوقف عليه تأويلها كما سيحكي لكن الكلام ليس فيه واما ثانياً فلان جعل الحشية بيانا للاعراض الذاتية وجعل ضمير نفعها راجعا الى التصورات والتصديقات فاسد يقتضي ان يكون نفع التصورات والتصديقات مجملات مسائل المنطق واما ثالثا فلانه على تقدير الارجاع المذكور لاعمق لكون الحشية بيان الاعراض الذاتية واما رابعا فلان الكلام ههنا انما هو في تعريف المعلومات لا في تعريف المعرفة وتغيير الفكر الصحيح عن الفاسد واما ما اشار اليه الش في فصول البدايع من ان قيد الحشية ههنا محتمل للامر بن فليس مراده انه محتمل لكونه قيدا لموضوع ولكونه بيانا للاعراض الذاتية على ما توهمه بل مراده انه محتمل للتعليق بالبحث والاعراض على ما اشار اليه المحشي مع كونه قيدا لموضوع على كل تقدير ولو سلم فلا يكون كلامه دليلا على ما ذكره المحشي ومنشأ غلطها ههنا لفظ النفع الواقع في القيد المذكور بناء على انه متبادر في العلم والمعرفة لكن لانفع لهم فيه لانه بمعنى صحة الاتصال على ما نقل عن المحشي ههنا فلا وجه لما توهمه ذلك المولى ومن تبعه فالحق مع المحشي وتحقيق هذا المقال من غناية الملك المتعال قوله ولا دخل لها في الاتصال الى اه اذ الكاسب هو المعلوم نفسه فوصفه وكذا جزء ذلك الوصف وشرطه ليس بكاسب وموصل والظاهر ان المراد بالدخلية المنفية المدخلية في التأثير والامر كذلك فان الموصل في الحيوان الناطق مثلا انما هو نفسه مع قطع النظر عن كلبية الحيوان والناطق وجنسبة احدهما وفصلية الاخر وذاتيته وان لم يمكن انفكاك هذه الاوصاف عنهما فذلك الاوصاف مصاحبات لامور ذات هذا قوله والمقصود ان مقصود صاحب التعريف من هذا التقييد ان المنطق اه فمسألة قيد الحشية هو الاحتراز عن بعض

١ واما خامسا فلانه ان اراد بالبيان جهة البحث البيان لجهة الاعراض الذاتية فهذا عين معنى كونه بياناً للاعراض الذاتية وان اراده بيان سبب البحث ووجهه فهو عين ما اشار اليه المحشي سابقا وقد بينا انه داخل تحت كونه قيد الموضوع وان اراد معنى آخر فليبين حتى نتكلم عليه ولا يمكن دخول هذا البحث عليه الثالث المذكور في البحث ٢ وهذا هو مدار ما قررنا القائل ههنا في كتابه ٣ وهذا هو مدار ما ذهب اليه البرهان على ما بل مدار ما ذهب اليه حواشيه ٤ اشار اليه في حواشيه ٥ التوهم هو المولى قوله فموضوع ٦ وهو الذي صرح بقوله الاتصال وهو المنطق ٧ مقيد بجهة الاتصال وهو المنطق في الحاشية الصغرى ايضا ٨ قوله خليل



يُحتمل ان يكون بمعنى ان البحث عن العوارض بملاحظة تلك الحبيبة وبمعنى ان لحوقها  
 للموضوع بواقظتها ويحتمل ان يكون جزء من الموضوع فالحبيبة في مثل هذا الموضوع  
 تحتمل اربعة معان ثلثة مندرجة تحت كونها قيداً للموضوع اذا عرفت هذا  
 فكون الحبيبة ههنا قيداً للموضوع لا يتنافى كونها تعليلاً للبحث او العرّوض  
 وغرض المحشى من هذا انما هو بيان عدم كون الحبيبة ههنا جزء من الموضوع  
 لما قالوا من ان قوله من حيث تقع ههنا يجوز ان يكون ظرفاً مستقراً على ان يكون حالاً  
 من التصورات والتصديقات او صفة بان يكون متعلقاً بالشئ اى يبحث عن الاعراض  
 الذاتية الشائعة للتصورات والتصديقات من حيث اه وكلاهما اصرح في المتن اعني  
 كون الحبيبة للتقيد لما اشار اليه المحشى من كونها للتعليل فغفول عن كون التقيد  
 في مثل هذا الموضوع شاهلاً للتعليل فترجى المحشى لكون الظرف لغوا وكون الحبيبة  
 تعليلاً انما هو لاجل ان لا يراد بالقيد المذكور امر آخر وراء التعليل والذين غفلوا قالوا  
 ما قالوا قوله باعتبار المعنى يعنى ان الاعراض اسم جامد لا يصح تعليق الظرف به  
 الا باعتبار المعنى اى معنى الفعل المتفهم من الاعراض ولا يخرج الظرف بذلك  
 عن اللغوية لان متعلقه مذكور معنى وان كان غير مذكور لفظاً اى اللواحق بناء على ان  
 العرض الذاتى ما يلحق الشئ لذاته اه قوله والضمير راجع الى التصورات والتصديقات  
 سواء كان كلمة من متعلقة بالبحث او بالاعراض لا الى الاعراض الذاتية اذ لو رجع الضمير اليها  
 لزم ان يكون الحبيبة بياناً للاعراض الذاتية وهو مخالف لما حققوا من ان قيد الحبيبة  
 ههنا قيداً للموضوع بل لا يصح ههنا كون الحبيبة قيداً للاعراض على ما سنحققه  
 لما قيل من ان تقيد كل من الاعراض والموضوع يستلزم تقيد الاخر الا ان الاقرب  
 ما ذكره المحشى كلام مغل ٥ قوله اذ الحبيبة اى الحبيبة المذكورة في اكثر تعاريف العلوم  
 ومن جعلتها هذه الحبيبة في هذا التعريف لما عرفت ان بعض الحبيبة بيان للاعراض  
 الذاتية كما في قولهم موضوع علم الطب بدن الانسان من حيث يصح ويمرض اه ولك  
 ان تقول في البيان اذ الحبيبة المذكورة في هذا التعريف واعلم ان المحشى ساق هذا  
 الكلام لرد المولى بهان الدين حيث جعل الحبيبة قيداً للاعراض وارجع ضمير تقعها  
 الى الاعراض فورد عليه ان هذه الاعراض اوصاف للتصورات والتصديقات ولا دخل  
 لها في الايصال الى المجهولات وانما الموصل وجزؤه نفس التصورات والتصديقات  
 فلو كان الحبيبة قيداً للاعراض وكان ضمير تقعها راجعاً اليها لزم ان يكون لتلك الاوصاف  
 والاعراض مدخل ونفع في الايصال الى المجهولات وهو خلاف الواقع واجاب عنه  
 المولى المذكور بما حاصله انه وان لم يكن لنفس تلك الاوصاف والاعراض مدخل  
 في الايصال لكن لمعرفة ما دخل في الايصال المذكور مثلاً ما لم تعلم ان الحيوان جنس والناطق  
 فصل وان المركب منهما حد تام لا تعلم انه موصل الى الكثرة وكذا الحال في القياس فللاشارة الى  
 هذا قيد والاعراض ههنا بالحبيبة المذكورة ولا يخفى ما في هذا الجواب اما اولاً فلان التوجيه  
 المذكور بما لا يدل عليه لفظ التعريف واماناً فلا نال ان الايصال موقوف على معرفة تلك  
 الاوصاف والاعراض وكثير من المحصلين يحصلون مقاصدهم التصورية والتصديقية  
 من غير اطلاع منهم على تلك الاوصاف والاعراض نعم تمييز الفكر الصحيح عن الفكر

لا هذا نقل بالمعنى وهو اول من قوله  
 من ان كلامه من قبيل الاعراض  
 ونن قبيد الموضوع يستلزم  
 الاخر فافهم  
 وذلك لانه لو ادعى ان  
 رجوع ضمير تقعها الى الاعراض فم  
 قطع النظر عن فساد غير مسلم  
 في ذاته ولو سلم الاستلزام فلا وجه  
 للعدول عن التصريح الى الدلالة  
 بالترائية المجهولة في التعاريف  
 فيها هو الذى ههنا وان اراد الاستلزام  
 على تقدير رجوع الضمير الى  
 التصورات والتصديقات فلا ينكره  
 المحشى لكن لا يضره



كالنفس دون مذهب الآخرين منهم من ان مدرك الكل هو النفس الناطقة حقيقة  
لبس بشيء لان الظاهر ان المراد بالانسان المعروض هو حقيقة اذ لا حق لله بكل  
انما هو التجب بالمعنى الثاني ثم ان كون الحواس مدركة مذهب ضعيف فلامعنى  
لبناء التمثيل عليه واولس قوته فلا يندفع المسامحة بالبناء عليه ايضا لان هيكلا الانسان  
لبس منحصر في الحواس فالحق ان مثل هذا صادر عن النظرة الاولى ثم المراد بالحركة  
بالارادة هو الانتقال من مكان الى مكان آخر ويسمى حركة ابنة ونقله وهو لا حق للانسان  
بواسطة انه حيوان فيصح التمثيل وما وقع في تعريف الحيوان بانه جسم حساس متحرك  
بالارادة فالمراد به مبدأ الحركة فلا يرد ان الحركة جزء من الحيوان وهو جزء من الانسان  
فالحركة جزء من الانسان فلا يصح التمثيل به للعرض الخارج وقوله كاضحك اه هكذا  
في اكثر النسخ وهو الموافق لقرينه وفي بعض النسخ والضاحك للانسان وهو صحيح  
ايضا والمراد بالضحك ماهو بالقوة لان ماهو بالفعل وان كان من الاعراض اللاحقة  
للانسان بواسطة التجب لكنه لكونه بالفعل اخص من المعروض فلم يعد من الاعراض  
الذاتية نعم قد قيل في مثله ان العرض الذاتي هو المفهوم المردد بين الضحك بالفعل  
وبين عدمه فليطلب من محله وههنا ما حث شريفة اوردنا بعضها في شرح كلام الشارح  
فتذكر قوله يبحث عنها اي عن الاعراض الذاتية على ما هو الظاهر من السوق  
وارجاع الضمير الى احوال التصورات والتصديقات وان كان مناسباً لرجوع ضمير نفعها  
الى التصورات والتصديقات لكنه ارجاع من غير مرجع فان اراد بالاحوال الاعراض  
الذاتية فيعود الى الاول مع ان ذلك لبس بسالم عن تفكيك الضميرين واعلم ان كلمة  
من حيث قد تكون للاطلاق كما في قولهم الانسان من حيث هو هو كذا وقد تكون للتقييد  
كما قلنا الانسان من حيث انه اسود زنجي وقد تكون للتعليل فاشار المحشي بقوله بسبب  
نفعها الى انها للتعليل هنا اي لتعليل البحث فكانه قال البحث عن الاعراض الذاتية  
للتصورات والتصديقات لكونها نافعة في الاتصال الى المجهولات فيكون كلمة من للتعليل  
كما في قوله بما خطبناهم اغرقوا فيكون قوله من حيث نفعها ظرفاً لغوا متعلقاً بالبحث  
او بالاعراض باعتبار معنى اللواحق وحاصل المعنى ان البحث عن الاعراض الذاتية  
او ان لحق تلك الاعراض ايها انما هو لاجل النفع في الاتصال على معنى انه لولا ان لها  
مدخل في الاتصال لم يبحث عن الاعراض الذاتية لها ولم يلحق تلك الاعراض ايها  
هذا ما قبل فيه ويرد عليه ان المحشي سبصر بان الحبيثة قيد للموضوع فكيف تكون  
لتعليل البحث او العروض اي الحقوق واجب بان تعليل البحث او العروض بذلك يشعر  
بان البحث المذكور لبس عن مطلق الاعراض الذاتية لها بل عن الاعراض الذاتية التي  
للك الحبيثة مدخل في عروضها والالم تكن باعثة على البحث عنها وكذا اخل في تعليل  
العروض والحقوق فيعمل على كل تقدير ان تلك التصورات والتصديقات ليست  
موضوع المنطق مطلقاً بل مقيدة بالحبيثة المذكورة ولا يخفى ما في الكل ونحن نقول  
كلمة من حيث وان كان محتملاً للامور الثلاثة اي الاطلاق والتقييد والتعليل لكنها  
في تعريفات العلوم اما بيان الاعراض الذاتية كما في قولهم موضوع علم الحساب العدد  
من حيث الجمع والتفريق والتقسيم واما تقييد الموضوع كما ههنا ثم قيد الموضوع

١ صدر ذلك الارجاع عن المولى  
قوله خليل  
٢ اماما في الجواب فظاهر واماما  
في بيان القائل السابق فن حيث  
عدم اطلاعه على المناقاة المذكورة  
وتعريف التعليل مقابلاً للتقييد  
ههنا  
٧ اي في سائر المواضع

بالقييد وقال المتأخرون بعدمه فلا نزاع بينهم في وقوع البحث عن مثل هذا الجزء  
 وإنما النزاع في اعتبار القيد وعدمه وفيه ان مثل هذا التوجيه لا يساعد ما حققه القدماء  
 من ان المطلوب في العلم هو الآثار المختصة بالموضوع واللاحق للشيء بواسطة الجزء الاعم  
 ليس من الآثار المختصة به فلا يكون مطلوباً في العلم بانبرهان لانه اذا قيد ذلك الجزء بما يجعله  
 مساوياً للموضوع الفن يكون ح من الآثار المختصة به فلا يبق لاستدلالهم المذكور فائدة اصلها  
 يكون في غير موقعه على انه اذا قيد ذلك الجزء بما يساويه للموضوع فان كان ذلك القيد دخلاً  
 في حقيقة المعروض لكان الحقوق لذاته لا لجزئه وان كان خارجاً كان الحقوق للمخرج المساوي  
 للجزء الاعم والكلام فيه مع انه على ما ذكره يكون النزاع بينهم لفظياً فالحق ما اشار اليه  
 بعض الافاضل قوله ما يلحق الشيء انه يحتمل ان يكون المراد بالحقوق القيام والعروض فالمتمثل  
 بمبادئ المحمولات في موقعه بل هو الاولى واليه اشار الشارح في فصول البدائع وقرر  
 بان المراد بالواسطة في تعريف الاعراض الذاتية والغريبة هي الواسطة في الثبوت  
 ويحتمل ان يراد بالحقوق الجمل في التمثيل بالمبادئ مساحمة مشهورة النظائر واليه اشار  
 الشريف العلامة في حواشي شرح المطالع وقرر بان المراد بالواسطة المذكورة هو الواسطة  
 في العروض كما اشارنا اليه في شرح الشرح ثم اقول لعل وجه ما اشار اليه الشارح  
 من كون المراد بالواسطة في الواسطة في الثبوت هو انه اذا اريد بالحقوق القيام كما اشار اليه  
 فلو كان الواسطة المذكورة ح الواسطة في العروض لم قيام العرض اى العرض اللاحق  
 بالعرض اى الواسطة المذكورة وذلك القيام بطعن الفلاسفة وهذا المحذور لا يلزم  
 عند كون تلك الواسطة واسطة في الثبوت وهذا لما لم يلزم قيام العرض بالعرض على ما  
 ذكره الشريف اذا لجل انما يكون فيما يشتمل على الذات لم يبق له حاجة الى جعل  
 تلك الواسطة واسطة في الثبوت بل قررنا على ما هو الظاهر منها لكن المساحمة التي  
 اشار اليه الشريف انما تكون اذا دخل الجمل المشار اليه على ما هو المتبادر منه وهو الجمل  
 مواطاة اذ المبادئ لا تحمل مواطاة على معروضاتها واما اذا كان الجمل اعم من الجمل  
 مواطاة ومن الجمل اشتقاقاً على ما اشار اليه المسعود الشرواني في حواشي المطالع فيندفع  
 المساحمة المشار اليها قوله لذاته اللام اجلية تفيد التعليل لاصالة مفيدة لا تقوى  
 كما هو المتبادر وكذا الكلام في الآخرين قوله كالتعجب والحركة بالارادة والضحك  
 نشر على ترتيب الملف في اسكل مساحمة في التمثيل حيث ذكرنا ما اخذ واريه المشتق لكن  
 على تقدير ان يراد بالحقوق الجمل واو اريد بالحقوق القيام والعروض على ما ذهب اليه  
 الشارح وليس في التمثيل مساحمة قطعاً بل وقع التمثيل بما هو اللازم وقد عرفت أنفساً  
 تحفة والتعجب يطلق على ادراك الامور الغريبة وعلى الهيئة الانفعالية التابعة  
 لذلك الادراك اما بطريق الاشتراك او بطريق الحقيقة والمجاز فهو اى التعجب  
 بالمعنى الاول مثال اللاحق لذاته وبالمعنى الثاني مثال اللاحق لامر خارج فالمراد ههنا  
 هو المعنى الاول والمراد بمعرضه اعني الانسان انما هو التعجب بالمعنى الثاني لا بالمعنى الاول الذي  
 كلامنا فيه فالقول بان في التمثيل المذكور مساحمة من حيث ان الانسان مركب في الخارج  
 من النفس الناطقة ومن البدن الان يبنى على مذهب بعض الحكماء من ان الحواس مدركة

لا فقه خليل



الذاتية نافعة في الايصال الى المجهولات وما قيل ٧ من ان تلك الاعراض الذاتية وان كانت  
اوصافا للتصورات والتصديقات الموصلة ولم يكن انفسها موصلة لكن تلك التصورات  
والتصديقات انما تكون موصلة الى المجهولات بعد تميز الموصل عن غيره والتميز انما هو  
بالاوصاف والاعراض الذاتية فانك ما لم تعلم ان الحيوان جنس والناتق فصل والمجموع  
حد لا تعلم انه موصل الى معرفة الانسان وكذا الحال في التصديقات ايضا فيكون لهذه  
الاوصاف والاعراض الذاتية دخل تام في الايصال فقولوه من حيث نفعها في الايصال  
قيد للاعراض وضمير نفعها راجع اليها انتهى فمردود اما اولا فلا نهم اتفقوا على ان  
الحقيقة ههنا قيد للموضوع لا بيان للعرض الذاتي وامانا فلما اشترنا اليه من ان الاعراض  
الذاتية ههنا عبارة عن الايصال وما يتوقف عليه توقفا قريبا او بعيدا وامانا فلما  
فلان الموصل الى المجهول انما هو التصورات والتصديقات ولا يلزم في كونها موصلة  
ان تكون اوصافها متميزة لصاحب الفكر ولو سلم فلا دلالة في التعريف عليه ولو سلم  
فانما يصح ما ذكره لو كان تلك الاوصاف والاعراض مغايرة للايصال وقد حققوا بان مرجع  
تلك الاعراض والاوصاف هو الايصال فلامعنى لكونها نافعة في الايصال قطعاً فالحق  
ان هذا الوجه فاسد من وجوه وان عانده بعضهم ٩ ثم اقول وانما قيد الموضوع اعني المعلومات  
التصورية والتصديقية بهذا القيد اعني حيدية النفع في الايصال اذ لو لم يقيد به  
لزم ان يكون المنطقي باحثاً عن جميع احوال المعلومات التصورية والتصديقية وهو  
خلاف الواقع لان المنطقي انما يبحث عن احوالها باعتبار نفعها في الايصال الى المجهولات  
واما احوال المعلومات لامن هذه الحقيقة اعني صحة الايصال ككونها موجودة في الذهن  
او غير موجودة وكونها مطابقة لما بهات الاشياء او غير مطابقة الى غير ذلك من احوالها  
فلا يبحث للمنطقي لعدم كون عرضة متعلقاً بها فالقيد المذكور ههنا قيد واقعي  
كقيد الذاتية في التعريف بناء على ان بحث المنطقي عن احوال المعلومات انما هي  
من هذه الحقيقة فتدبره وبالله التوفيق قوله والعرض الذاتي اه لم يكتب بالضمير بان يقال  
وهي او هو اي العرض الذاتي الدال عليه الاعراض الذاتية لان الثاني تكلف والاول  
مخالف لما قيل ان التعريف المساهمة للافراد ثم اقول لما كان العرض الذاتي مذكوراً  
في تعريف المنطق المأخوذ من الجهة الاولى وكان التعريف الاول على مذاق  
التأخرين فسر المحشي ٧ الاعراض الذاتية الواقعة فيه على مذهب التأخرين فيها ايضا  
وهو كون اللاحق اعم من ان يكون لذاته او لجزئه او لمساويه واما القدماء فحجاب التعريف  
الثاني فقد حققوا بان العرض الذاتي الذي يبحث عنه في العلم ما يلحق الشيء لذاته  
اولاً مساويه جزئاً وخارجاً كالنفس للانسان لذاته والضحك والتكلم له لبطقة فهم لم يعتبروا  
اللاحق للشيء بواسطة الجزء الاعم مثل الحركة بالارادة للانسان بواسطة انه حيوان  
وبين الغريتين مباحث كثيرة تطلب من محله وهل هو نزاع لغوي يرجع الى تفسير اللفظ  
او نزاع معنوي قال بعض الافاضل هو نزاع معنوي ما له هل يبحث عنه في العلوم المدونة  
في الواقع او انه هل ينبغي ان يبحث عنه فيها وظاهر ان مثل هذا نزاع معنوي يليق  
ان يقع معركة للأراء وقيل ان نزاعهم انما هو في ان ذلك الجزء اذا بحث عنه في الفن  
هل يكون مقيداً بالمرسأ لموضوع الفن اذ لم يكن ذلك القيد مذكوراً قال القدماء

٧ اي في دفع ما يدعى جعل الحقيقة  
بياناً للاعراض الذاتية من ان  
الموصل هو التصورات والتصديقات  
والاعراض الذاتية اوصاف لها  
لا يدخل لها في الايصال  
٧ هو المولى بزمان الدين  
٩ قوله خليل  
٩ فمردود الى الدقة في كون القيد  
بماشارة واقعي الى ان معنى  
المذكور واقعي فاذنه اي شيء  
الواقعي ما هو وان فاذنه ان تم كونه  
هو الى ان قيد الذاتية ان تم كونه  
واقعي ثم هذا ايضا  
طرسوي  
٧ وبهذا البيان تدفع ما قيل في باد  
من منيع المحشي ههنا حيث فسر  
العرض الذاتي بالنفس المذكور  
ولم يفسر فيها بعد ان هذا متفق  
عليه بين القدماء والتأخرين ومذهب  
لان بيانه ههنا دليل على انه مذهب  
التأخرين واما عدم بيانه فيما بعد  
فلا حالة الى محل آخر ويحتمل انه  
اشار بهذا الصنيع الى جميع مذهب  
التأخرين فافهم



الطبيعية هي السطوح والاجسام التعليمية والخطوط ولم يقل احد من الفلاسفة بان المبدأ الفياض واسطة ههنا في الانقسام واما الامر بساويه ٧ سواء كان جزءه او خارجا عنه على ما هو التحقيق بان يكون هناك واسطة في العروض فيعرضها اولا وبالذات وللعرض بتبعيتها على مانص عليه الشريف فالعرض الذاتي ما يستند الى الذات اما بلا واسطة كما في العرض الاول او بواسطة ما يستند اليها بلا واسطة كما في اللاحق لامر يساويه واما ما يلحق الشيء بواسطة الاعم جزءا او خارجا كالحركة اللاحقة للابيض بواسطة كونه جسما او الخارج الاخص كالضحك العارض للمجروح بواسطة كونه انسانا او المباني كالحرارة اللاحقة للماء بواسطة النار تسمى اعراضا غريبة لعدم كونها مستندة الى الذات ففيها غرابة بالقياس اليها والعلوم لا يبحث فيها الا عن الاعراض الذاتية لموضوعاتها لان المقصود في العلوم بيان احوال موضوعاتها والاعراض الذاتية للشيء اعراض له في الحقيقة واما الاعراض الغريبة فهي بالحقيقة اعراض لاشياء اخرى بالقياس اليها اعراض ذاتية فيجب ان يبحث عنها في العلوم الباحثة عن احوال تلك الاشياء مثلا الحركة بالقياس الى الابيض عرض غريب وبالقياس الى الجسم عرض ذاتي فيبحث عن الحركة في العلم الذي موضوعه الجسم وقس عليها ما عداه فتقييد الاعراض بالذاتية لمجرد التوضيح لما عرفت ان العلوم لا يبحث فيها الا عن الاعراض الذاتية لموضوعاتها فلولا يقيد بها لتحمل على ذلك ايضا هذا ثم ان المراد بالبحث في العلم عن الاعراض الذاتية رجوع البحث فيه اليها اما بان يجعل موضوع العلم موضوع المسئلة ويحمل عليه ما هو عرض ذاتي له واما بان يجعل نوعه موضوع المسئلة ويحمل عليه ما هو عرض ذاتي لذلك النوع وما يعرضه لامر اعم لكن بشرط ان لا يتجاوز عموم موضوع العلم كقول الفقهاء كل مسكر حرام واما بان يجعل عرضه الذاتي او نوعه موضوع المسئلة ويحمل عليه ما هو عرض ذاتي له او ما يعرضه لامر اعم لكن بالشروط المذكور ايضا والالكان في كلتا صورتين من الاعراض الغريبة فملى هذا يتدفع ما يمكن ان يتوهم من ان الاعراض الذاتية محمولات لمسائل العلم وما من علم الا ومحمولات اكثر مسائله اخص من موضوعه فليزحم حل الاخص على الاعم وهو بطل وان كثيرا من مسائل العلم موضوعه ليس موضوع العلم فليزحم ان لا يكون التعريف المذكور جامعا وذلك لانهم وان اجملوا البيان في تعريفات العلوم كما ذكره الشارح لكن فصلوها عما ذكرنا كما نص عليه الفاضل الدواني وغيره للتصورات والتصديقات اى للتصورات والمصدقات اى المعلومات التصورية والتصديقية والمراد بالاولى ما حصل صورها عند العقل مجردا عن الازعان والثانية ما حصل صورها عند العقل على وجه الازعان والقبول من حيث نفعها اى تلك المعلومات في الاتصال الى تحصيل المجهولات التصورية والتصديقية فقول من حيث اه اما متعلق يبحث او الاعراض على ما يفهم منها معنى الواحق او ظرف مستقر حال عن التصورات والتصديقات او صفة لها وعلى التقدير فضمير نفعها راجع الى التصورات والتصديقات لا الى الاعراض الذاتية اذ الحثية ههنا قيد الموضوع لا بيان للاعراض الذاتية اذ الاعراض الذاتية ههنا عبارة عن الاتصال وما يتوقف عليه الاتصال كما استغف عليه ولا معنى لكون تلك الاعراض

٧ مصطفى على قوله اما لذاته

وهذا نادر جدا



التصديق بموضوعية الموضوع والتصديق بالغاية ايضا اذ لو لم يكن ذلك المبحوث عنه  
مثلا موضوعا له لما بحث عنه في ذلك العلم فالتصديق بموضوعية الموضوع مترتب  
على التصور بالرسم اللازم لكل طالب كثرة تضبطها جهة واحدة فلذا اکتفی به  
في تلك الكلية وانما لم يکتف بتلك الاشارة في معرفة الغاية اشارة الى الاهتمام بشانها  
وان الاهتمام بها فوق الاهتمام بمعرفة موضوعية الموضوع الا يرى ان في كل من التصور  
والتصديق بالغاية ما هو واجب عقلا على الطالب المذكور وهو التصور بوجه ما  
والتصديق بقائده ما واپس في التصديق بالموضوع ما هو واجب عقلا بل هو امر  
استحسانى قطعنا على ما اشترنا اليه فلذا اکتفی في تلك الكلية بالامرین واما في بيان  
عادتهم فقد ذكر الامور الثلاثة لكون العادة وافقه عليه في هذا البيان حصل الالتيام  
بين الكلامين وارتفع الغين من البين لكن الاولى ان يذكر معرفة الموضوع في تلك الكلية  
ليحصل الالتيام التام عند الخواص والعوام هذا هو التحقيق في المقال فدع عنك  
ما قيل او يفسر قال الشارح فيقول اه اذا عرفت ان من حق كل طالب علم تضبطه  
جهة واحدة ان يعرف تلك الجهة اه ولك ان تقول اذا عرفت ان عادة العلماء جرت  
على تقديم الشعورات الثلاثة على الشروع في المسائل فنقول مقتضا على اثرهم مشبرا  
الى تلك الامور الثلاثة معرفة المنطق باعتبار الجهة الاولى الذاتية المنطق وهو في اللغة  
مصدر كان ينطق ظاهريا وهو ظاهر وباطنيا بمعنى التعقل ولكون ظهور القوة النطقية  
بهذا الفن سمي به فكانه منبع المنطق ومعدنه والظاهر ان المراد به ههنا المسائل المخصوصة  
لقوله علم اي اصول وقوانين وما قيل من ان اسماء العلوم كالمنطق والنحو وغيرهما  
يطلق على المسائل المخصوصة وعلى التصديقات بتلك المسائل وعلى الملكية الخاصلة  
من مزاوله تلك التصديقات وعلى المفهوم الكلي الاجمالي الشامل لجميع تلك المسائل  
والثلاثة الاول لتقبل التعريف بالطريق المعتاد وانما يعرف المنطق مثلا باعتبار المعنى  
الرابع فقيه انه ياباه قوله علم اي اصول وقوانين اذ لا يصح الحمل ح وقد اردت في المسائل  
بهذا التفسير وان اراد بالمفهوم الشامل مجموع المسائل فهذا لبس امرا غير الاحتمال  
الاول اعنى كون العلم عبارة عن المسائل مع ان بعض الافاضل صرح بان المفهوم الكلي  
الشامل شامل لكل واحد من الثلاثة السابقة وهو الظاهر فالحق ان المنطق ههنا  
عبارة عن المسائل المخصوصة والتعريف الاتي رسم له على ما هو المطلوب ههنا  
لان معرفته بحسب حده لا تحصل الا بالعلم بجميع مسائله يبحث فيه اي في ذلك العلم  
عن الاعراض الذاتية وهو الخارج المحمول الذي يلحق الشيء اما لذاته اي بلا واسطة  
في العروض بان يكون هناك عروض واحد منسوب الى الواسطة او بالذات  
والى العروض ثانيا وبالعرض كما في الحركة بالنسبة الى جالس السفينة وبلا واسطة  
في الثبوت ايضا كما نص عليه الشريف في الحاشية الصغرى وما قيل من ان المنفى  
في العرض الاولى اي المعارض لذاته انما هو الواسطة في العروض لا الواسطة في الثبوت  
بشهادة انهم عدوا الالوان من الاعراض الذاتية للسطوح مع انها فاضت عليها من المبدأ  
القياس وهو واسطة في الثبوت فبعد الخالفة لما صرح به سيدهم برده عليه ان هذا  
مخالف ايضا لما صرحوا به من ان القائل للانقسام اولو بالذات في انقسام الاجسام

وهو الفاضل الذي في حواشي  
الهداية

في قوله جرى عادة العلماء الى التصور بالتعريف المأخوذ منها بل بأباه عادتهم ايضا  
 حيث يقد مون بيان الغاية على بيان الموضوع واوكان الامر كما ذكره لزم ان يكون  
 الامر على العكس وكذا ما قبله يمكن ان يكون ضميرها في قوله ويحصل الشعور بهاراجعا  
 الى الجهة مرادها الجهة الوحدة الذاتية على الاستخدام اولى الكثرة على ان يكون المراد  
 بالشعور بالكثرة التصديق بالموضوع بناء على انه لازم للتصديق بموضوعة الموضوع  
 فيكون من قبيل ذكر اللازم واردة المزوم انتهى اذ لا شك ان مثل هذا مما لا يدل عليه  
 سوق الكلام بل بأباه بيان القوم وعادتهم وسباق كلام الش ايضا كما في التوجيه السابق  
 مع انه لا يكون مجازا لكون الانتقال فيه من اللازم الى المزوم وانما يكون كناية على مذهب  
 البعض من اهل البيان وكلامه ظاهر في كونه مجازا على انه يحتاج الى قيد ان كانت  
 من العلوم المدونة على ما ستقف عليه فاذا ذكرناه اولا في توجيه الكلام ان صح اهون منها  
 وسنبين وجه الصحة بحيث يقبله اصحاب الفطنة قوله ان كانت اى تلك الكثرة  
 علما مدونا وفي بعض النسخ ان كان علماء اى ان كان ماذ كرم الكثرة المطلوبة علماء  
 والنسخة الاولى لكونها عارية عن التكلف المذكور اولى وما قبل ٧ من ان اسم كان في الاصل  
 مبتدأ والمبتدأ عين الخبر فيجوز مطابقة المبتدأ له كطابقته المرجع كما في قولهم من كانت  
 امك فلا حاجة الى التأويل بل المطابقة للخبر لكونه محط القاعدة اولى فالتسختان متساويتان  
 بل الثانية اولى ففيه ان مطابقة المبتدأ للخبر كعكسه انما هو في صورة كون الخبر  
 من المشتقات ولا كذلك ههنا فالمطابقة المرجع في مثله اولى من المطابقة للخبر وقولهم  
 من كانت امك \* ليس تأنيث الاسم فيه لاجل المطابقة للخبر بل للاشارة الى ان المرجع فيه  
 وان كان مذكرا لفظا لكنه مؤنث معنى ومن البين ان التأنيث والتأنيث في مثله سواء  
 واذا رجع احد الجانبين من جهة اخرى كما في المثال المذكور يكون ذلك الجانب اولى  
 واما ههنا فغالب التأنيث راجع والعجب من القائل انه كيف يشبه عليه امثال  
 هذا المقال وانما قيد المحشى به لان بعض تلك الكثرة ليس له موضوع يبحث عن اعراضه  
 الذاتية ففيه اشارة الى الرد على من ادريج معرفة الموضوع فيما تقدم اذ لو قصد ادراجه  
 لقيد بهذا القيد اذ الكلام ههنا في موضوع العلم ولا بد فيه من هذا القيد والظاهر ان هذا  
 التقييد بيان ما هو الواقع اذ الموضوع المعهود ههنا انما يحتاج اليه في العلوم المدونة  
 قوله لكان اولى والتأم اه اشار بهذا الى ان الالتيام موجودة في تقرير الش وان لم يوجد  
 الالتيام التام فيه اما عدم الالتيام التام فيه فظاهر من تقريره واما وجود اصل الالتيام  
 فلانه ظهر من المقدمة السابقة الكلية ان كل كثرة تضبطها جهة وحدة سواء كان  
 تلك الكثرة من غير العلوم او من العلوم مدونة او غير مدونة من حق طالبيها ان يعرفها  
 بتلك الجهة الشاملة للذاتية والعرضية فيستفاد منه قطعاً ان كل طالب علم من حقه  
 ان يعرفه بالجهة المذكورة الشاملة والارتفاع الامان والوثوق من الكلية فلا يصح  
 ان تقع كبرى الشكل الاول وقد عرفت ان المعرفة المذكورة تكون بالتعريف بالرسم  
 المأخوذ من احدي الجهتين وعرفت ايضا ان تلك المعرفة بحصول مقدمة كلية هنالك  
 هي ان كل مسألة باحثة عن كذا فهي من علم كذا وان كل مسألة لها مدخل في كذا  
 فهي من علم كذا ومن البين ان من حصل عنده المقدتان المذكورتان يحصل عنده

هو المولى العباد

لاقره خليل

لا يرى ان الشارح ترك هذا القيد  
 في قوله جرى عادة العلماء اذ ظهر  
 لان الموضوع المعهود انما يكون  
 في العلوم المدونة هذا



معرفته الغاية هذا على معناه اللغوي واما على ما هو المعروف من انه يستعمل للتشبيه  
 فعنه ان معرفة الغاية من حق الطالب كما كان معرفة الكثرة بالتعريف من حقه  
 فلا كدر فيه اصلا قوله كذلك ظرف مستقر مفعول مطلق مجازي صفة لمصدر  
 محذوف اي من حقه ان يعرف غايته معرفة مثل معرفة الكثرة بالتعريف في كونها  
 قبل الشروع فيها اشار به الى ان المراد بمعرفة الغاية معرفة تصديقية لان ما هو  
 من مقدمات الشروع ذلك ليس الا قوله فلهذا جرى اشار به الى ان قوله ولان كل  
 متعلق بقوله جرى والى دفع المسامحة الواقعة في كلامه حيث يستفاد من ظاهره  
 ان علة الجريان المذكور انما هي الصغرى فقط فاشار بهذا البيان الى ان علته ما هو نتيجة البيان  
 السابق فكانه قال لما كان كل علم من حق طالبيه ان يعرفها بتلك الجهة وان يعرف غايتها ايضا  
 جرى عادة العلماء اه قوله اي التصديق بموضوعية الموضوع اه اشار به الى ما قدمناه  
 من ان ما هو من مقدمات الشروع التصديق بموضوعية الموضوع فتذكر قوله  
 لم يلزم مما تقدم يعني ان التعليل المذكور فاصرا للدلائل المذكور انما ثبت تقديم الامرين  
 لتقديم الامور الثلاثة كما هو المدعى قبل ٣ انما يرد ما ذكره لو كان قوله وموضوعها من قبيل  
 عطف المفرد كما هو الظاهر لكن يحتمل ان يكون من قبيل عطف الجملة بتقدير وجرى عاينهم  
 ايضا بتقديم الشعور بموضوعها عطفا له على جرى العمل المذكور قبله فلا يرد ما اورده  
 ولهذا امر بالتأمل وفيه انه لو انفت الى مثل هذا التوجيه لا يمكن توجيه كل ما هو ظاهر  
 في الفساد ولا يخفى ما فيه على انه يقال له ما وجه جريان عاينهم على ذلك فان قيل  
 ليس له وجه يلزم ان يكون عشا خاليا عن الفاسدة وهذا فاسد مع ان الامور الاتفاقية  
 لا تكون دائمة او كثرة على ما تقر في محله وان قيل له وجه وسبب يقال له ما وجهه  
 فان كان وجهه ما اشار اليه الشفرد عليه ما اورده المحشى وان كان امرا اخر فبعد  
 تسليمه لابد من بيانه هذا قوله تأمل لعله اشارة الى منع اللزوم المذكور وبيانه انه لما كان  
 من حق كل طالب كثرة تضبطها جهة واحدة ان يعرفها بجهة واحدة يلزم على ذلك  
 الطالب ان يعرف اولاه جهة واحدة تلك الكثرة حتى يعرف تلك الكثرة بتلك الجهة  
 وتلك الجهة وان كانت اعم من ان تكون موضوعا او غيره لكن لعموم الكلية يندرج لزوم  
 معرفة الموضوع فيه فعلى هذا لو كتفى به لزم الامر ايضا لان تلك الجهة شاملة للغاية  
 ايضا لكنه مخرج بلزوم معرفتها ثانيا اشارة الى الاهتمام بشانها واخطا طريقة معرفة  
 الموضوع عن رتبة الاعتبار لان التمايز بالموضوعات امر استحقاقى على ما صرحوا به  
 فيقول من ان الاعم لا يدل على الاخص اصلا ليس بشئ لان ذلك ليس بطريق دلالة الاعم  
 على الاخص بل بطريق اندراج الكل تحت عموم الكلية كما اشرنا اليه هذا ما يمكن ان يقال  
 فيه وفيه ان يلزم لمعرفة تلك الكثرة بتلك الجهة معرفة تلك الجهة اما يتصورها  
 او تصديق وجودها والحق ههنا التصديق بموضوعية الموضوع ٩ على التعريف  
 مع انهم فعلوا الامر على العكس وما قيل ٩ من ان قوله ان يعرفها بتلك الجهة اشارة الى التصور  
 بالتعريف المأخوذ منها وقوله ويحصل الشعور بها اشارة الى التصديق بموضوعها المحذوف  
 المضاف ٦ غايتانه يحتاج الى الاستخدام او على التقدير في نظم الكلام اي ان كان  
 من العلوم المدونة حذف اظهورة تكلف جدا مع انه بآباه تخصيص الش الشعور

٨  
 طاب سوتى

٧ هذا البحث انما هو بالنظر الى ظاهر  
 الوجه المذكور والاقصوه فسدفع كل  
 ستقف عليه من قريب  
 ٩ ومن بين ان ذلك ليس بالزوم  
 في معرفة تلك الكثرة لان تلك الجهة شاملة للغاية  
 ظاهر ولو كان الامر كما ذكر لزم عليه  
 ٩ التصديق بموضوعية  
 تقديم الموضوع  
 ٩ قوله خليل  
 ٩ اي بموضوعية الموضوع

من ان يكون سعيه عبثا في نظره بل لا وجه لهذا التأويل قوله اي التصديق بموضوعها  
 كانه اشار الى انه معطوف على الشعور السابق ومثله ملحوظ هنا بقريته السابق وباقي  
 التوجيهات سبق والظاهر ان المراد منه التصديق بموضوعية الموضوع كما سيصرح به  
 ومقصوده ههنا انما هو ربط العبارة وانما قلنا المراد ذلك لان ما هو من مقدمات الشروع  
 انما هو التصديق بموضوعية الموضوع بان يقال ههنا مثلا وموضوعه المعقولات الثانية  
 او المعلومات التصورية والتصديقية من حيث الاتصال الى المجهولات واما التصديق  
 بالموضوع اي بوجوده فهو من المبادئ التصديقية وقد قالوا بموضوع العلم لا بد وان يكون  
 مسلم الثبوت ولا يكون اثبات الوجود فيه من مسائله واما تصور الموضوع فهو من المبادئ  
 التصورية وهذا ثم ان المحشي اشار لهذا التصديق فاندتين الاول تمير العلم المطلوب  
 عند الطالب عن غيره تميرا ذاتيا وانما كان التمير الحاصل به تميرا ذاتيا لان التمير المذكور  
 لما كان بالموضوعات وكانت تلك الموضوعات عبارة عن الذوات والمحمولات احوالا  
 يطلب في العلم نسبتها اليها كان التمير الحاصل بها تميرا ذاتيا ولذا قالوا بتميز العلوم بحسب  
 تميز الموضوعات اعتمادا منهم بالتميز الذاتي وخطا للتميز العرضي عن درجة الاعتبار  
 مع ان التمير يحصل بالمحمولات ايضا واما ما قبله من ان العلم هو المحمولات المنتسبة  
 فذلك للاشارة الى ان المقى في العلوم نسبة المحمولات الى الموضوعات وبيان احوالها  
 والثاني ازدياد بصيرته في طلبه وان كان اصل البصيرة حاصل بالتعريف وذلك ظاهر  
 ايضا فانه اذا حصل التصديق بموضوعية الموضوع فاذا اورد عليه مسألة من مسائل العلم  
 ولا حظ موضوعها علم انهم من ذلك العلم الذي حصل له التصديق بموضوعية موضوعه  
 علما اكمل من العلم الحاصل من التصور بالرسم لان ذلك انما هو بمعونة القضية الكلية  
 المستفادة من التصور بالرسم ولا يحتاج ههنا الى مثله فن قال ان الامتياز بالتصديق  
 بموضوعية الموضوع لاجل انه يتوصل به الى قاعدة كلية هي ان كل مسألة يبحث فيه  
 عن كذا فهي من هذا العلم او انه يتوصل به الى تعريف العلم ويؤخذ منه فالتصديق المذكور  
 وسيلة الى ما به التمير فيحصل له بصيرة فضلا عن ازديادها اذ لا حاجة ههنا الى التوصل  
 بالقاعدة وان كانت حاصلة له ايضا ثم انه لو كان التصديق المذكور وسيلة الى ما به التمير وكان  
 التمير المطلوب بالتصديق بموضوعية الموضوع هذا التمير كان التمير الحاصل بالتعريف  
 اقوى من التمير بالموضوع وهذا مع كونه خلاف الواقع يهدم قول المحشي ويزداد بصيرته  
 فالوجه ما اشرنا اليه قوله ويزداد انما قال ذلك لان اصل البصيرة حاصل بالتعريف  
 وهذا انما يكون على تقدير تقدم التمير الحاصل بالتعريف على ما حققناه وقد اعتادوا  
 على ذلك في المقدمة فيبينوا ولا تعريف العلم ثم غابته ثم موضوعه قوله وخلاصة الكلام  
 اه اشار بقوله فيكون من حق اه الى ان الترتيب منعكس لان حاصله ان كل علم من العلوم  
 المدونة كثرة كذلك وكل كثرة فيكون من حق طالبيها ان يعرفها بتلك الجهة اه وهذا  
 عين الترتيب الذي اشرنا اليه سابقا فنعم الخلاصة الجامعة بين الترتيبين وان خفي هذا  
 على بعض الناظرين قوله ايضا اي عاد المعرفة عودا اوعاد الحكم باللياقة عودا وحله  
 على معنى عاد اللياقة عودا وعلى معنى عاد معرفة الغاية عودا ابعد بل فاسد اذ لم يسبق

هـ قوله خليل  
 و فيه لطيفة تظهر من قولنا لا  
 ثم انه لو كان اه



فكيف يدرجان معا تحت شعور واحد ولان الباء في المعطوف عليه للسببية وفي  
المعطوف للصلة فلعله اراد به ان قوله وغايتها معطوف على الشعور بتقدير المضاف  
ههنا ايضا المحذوف بقرينة السابق لان الشعور السابق منسحب عليه ايضا  
وفيه بعد كونه خلاف الظاهر جدا حذف حرف الجر وهو سماعى مع انه لبس من قبيل  
حذف المضاف وقيل انه معطوف على صلة الشعور المحذوفة اى على تقديم الشعور  
بها وبغايتها وموضوعها وفيه حذف المعطوف عليه مع بقاء العاطف والمعطوف  
بل فيه اعتباره جار المعطوف عليه المحذوف في المعطوف والكل بعيد جدا مع ان  
فيه جعل الشعور الواحد مشتركا بين الامور الثلاثة ولا يخفى ما فيه وقيل انه  
اشارة الى حذف المضاف وان الغاية معطوف على تعريف العلوم على ان يكون  
الباء داخلة على الغاية ايضا اى على تقديم الشعور بالمسائل بتعريف العلوم  
وبشعور الغاية والموضوع وفيه ان الظاهر من سياق كلام الشارح ان العادة  
جرت على تقديم الشعورات الثلاثة لا على تقديم الشعور بالمسائل بتعريف العلوم  
وبالشعورين على ما هو اللازم لهذا التوجيه مع انه لبس من قبيل حذف المضاف وهو  
ظاهر جدا على ان التعريف من قبيل المعلوم والشعوران من قبيل العلم ويمكن ان يقال انه  
اراد انه معطوف على الشعور السابق وان ما ذكره يبان لحاصل المعنى اذ لا معنى لتقديم  
نفس الغاية في العادة انما هو تقديم الشعور بها وانما لم يصرح به الشارح لوضوحه  
بما ذكره وهذا ما اشترنا اليه في الشرح وانما ترك الشارح ذكر الشعور ههنا لكونه متبادرا  
في التصور والمطلوب ههنا التصديق بالغاية والموضوع والاوجه ان يقال ان الشعور  
اعم من التصور والتصديق وقوله وغايتها وموضوعها معطوفان على تعريف العلوم  
 والباء في المعطوف عليه للسببية وصلته اعني المسائل المحذوف وفي المعطوف للصلة  
 بقرينة ان المجرور مشعور به اولسببية ايضا بقرينة ان كلا منهما كما يكون مشعورا به  
 يكون سببا ١ للشعور ايضا في المعطوف عليه بحمل الشعور على التصور لوجود  
 قرينة المتعلق وفي المعطوف بحمل على التصديق بقرينة المتعلق ايضا اذ  
 معرفة الغاية والموضوع من المبادئ التصديقية فعلى هذا لا يلزم المحذورات السابقة  
 قوله اى لتصديق بها اشارة الى ان الشعور المحرظ ههنا شعور تصديق اذ ما هو  
 من مقدمات الشعور انما هو التصديق بان غايته كذا وقوله ليرداد جدا  
 ونشاطا اه صرح به ليكون نصا في الفائدة السابقة لهذه المعرفة فلا يجدى المناقشة  
 في مثله بانه مستدرك هذا قوله ولا يكون سعيه عبثا وضلالا هذا الكلام  
 على محاذاة قوله سابقا ولا يفتر عن السعي في تحصيله فعناه ح انه لو لم يصدق بالفائدة  
 المهمة المترتبة عليه في الواقع لكان سعيه اليه في تحصيله عبثا عرفا وفي نظره ضلالا وافتقر  
 عن السعي في تحصيله وهذا حق وقد نص عليه الشريف في الحاشية الصغرى  
 فاقبل ٤ من ان كثيرا من المحصلين يحصلون بدون التصديق بتلك الفائدة ولا يكون  
 سعيهم اليه ضلالا لبس بشئ اذ لا شك ان السعي المذكور عبث عرفا وضلالا في نظره  
 على ما هو المراد منه وان لم يكن عبثا وضلالا في نفس الامر لحصول المقصود على التقدير  
 المذكور فلا حاجة الى تأويله بعدم الامن من العبث والضللال بان يكون معناه لاياً من

١ ولا معنى لكون كل منهما سببا للشعور  
بالكثر الا بتقديمهما والشعور بهما  
حتى يحصل الشعور بالمسائل  
بشيء  
٢ ولعله فاس ما ذكره من ان السعي  
المتدين الذين لا يعرفون الموضوع  
ولا الفائدة ومن البين ان تحصيلهم  
كسرا بقبعة بحسب الظاهر ان ماء  
حتى اذا جاء لم يجده شيئا

٧ محمد أمين صاحب رسالة  
جهة الوحدة

على ما نص عليه المحققون من ائمة الكلام وغيرهم ولك ان تقول معنى قولهم غاية العلوم  
الغير الاكيدة حصول انفسها ان تلك العلوم لا تكون وسائل وآلات الى علوم اخرى ولا يلزم  
منه ان لا يكون لها غايات اصلا بحيث تعد مسائلها باعتبارها علوما متفرقة وهو المطلوب  
فلا يلتفت الى ما صدر عن بعضهم<sup>٧</sup> ههنا من الكلمات العارية عن الغاية قال الش  
العلامة جرى عادة العلماء وهي الفعل الاختياري الذي كان وقوعه دائما  
او اكثر يا على تقديم الشعور اى تقديم ما يفيد اذ لا معنى لتقديم نفس الشعور اى المعرفة  
الاجالية بمسائل العلم بتعريف العلوم اى سبب تعريفها ورسمها في اول تصانيفهم  
باحدى الجهتين المذكورتين ليكون الشارح على بصيرة في شروعه فانه اذا تصور العلم  
برسمه وقف على جميع مسائله اجمالا وقد سبق تفصيله في الحاشية فقله بتعريف العلوم  
متعلق بالشعور اما ظرف لغوا و ظرف مستقر وقوله وغايتها وموضوعها كلاهما معطوفان  
على الشعور المضاف اليه فيكون المعنى على تقديم غايتها وموضوعها ولا معنى له الا تقديم  
الشعور بغايتها وموضوعها على ما نص عليه الشارح سابقا بقوله وان يعرف غايتها  
وستسمع لهذا زيادة بيان وعطفهما على الشعور بتقديم المضاف على ان يكون المعنى  
على تقديم بيان غايتها وموضوعها او عطفهما على تعريف العلوم ليكون في خبر الباء  
بتقدير ذلك المضاف ايضا على ان يكون المعنى على تقديم الشعور بتلك المسائل بيان  
غايتها وموضوعها تكلف مع ان الاول يؤول الى ما ذكرنا اذ لا معنى لتقديم بيان الغاية الا تقديم  
الشعور بان غايتها كذا وكذا الموضوع ايضا فلا وجه لارتكاب حذف المضاف على ان  
العادة تقديم الشعورات الثلاثة ولا يفهم ذلك الا بما ذكرنا وان الثاني ايضا مخالف لهذه  
العادة وسنقف عليه في الحاشية وبالجملة انهم اعتادوا على تقديم الامور الثلاثة على الشروع  
في مسائل العلم ليكون المتعلم على زيادة بصيرة في شروعه ولتتميز العلم المطلوب عنده  
تميزا تاما ومن علل اعتبار تقديمهم الامور الثلاثة ههنا بقوله لئلا يكون كمن ركب متن  
عجاء وخبط خبط عشواء انتهى فقد ركب متن عجاء وخبط خبط عشواء لان ذلك التعليل  
انما هو في تقديم التعريف لا في تقديم الامور الثلاثة فافهم الفرق بين المقامين قال العلامة  
الكبرى في الحاشية الصغرى ما حاصله وقد ذكر ههنا ايضا بيان مرتبة العلم فيما  
بين العلوم وبيان شرفه وبيان واضعه وبيان وجه تسميته باسمه والاشارة الى جميع  
مسائله اجمالا فانه امور ثمانية متعلقة بالعلم المطلوب وموجبة لمزيد تميزه عند الطالب  
ولزيادة بصيرة في طلبه والاحسن في التعليم ان يذكر كلها اولا وقد يكتفى ببعضها ولا يحجر  
في شيء ذلك اذ لا ضرورة هناك الا في التصور بوجه ما والتصديق بغائده ما انتهى قوله  
اى لبأ من الطالب اه اشار به الى ان قوله على تقديم الشعور بتعريف العلوم نظير قوله  
سابقا ان يعرف غايتها تلك الجهة فاهو نكتة له نكتة لهذا ايضا واشاره ايضا الى ان حتى في  
السابق سببية لا يقال لا بد في حتى السببية ان يكون ما قبلها اسبابا لبعدها كما بين هناك فكيف  
يصح التفسير المذكور لانا نقول هذا من قبيل البرهان الاتي فلك حينئذ ان تجعل اللام لام  
الغاية ولا العاقبة كما في قوله تعالى فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا قوله اى  
الشعور بغايتها المتبادر مندانه عطف قوله وغايتها على تعريف العلوم ولا يخفى ما فيه  
من الركاكة اذ الشعور بتعريف العلوم شعور تصورى والشعور بغايتها شعور تصديقي



عن الاعراض الذاتية له اى للموضوع ليس بشئ اذ الموضوع ذات من الذوات فيلزم  
 على ما ذكره كون الشئ منسوب الى نفسه و ياباه ايضا قوله وحدة حقيقة او اعتبارية  
 اذ الجهة الوحدة الذاتية التى هى عين الموضوع كيف يكون واحدا وحدة اعتبارية  
 فالحق ان كلام الش خال عن المسامحة وان جهة الوحدة الذاتية هو ما اشار اليه  
 وان معنى جهة الوحدة الذاتية طريق وسبب لجعل تلك الكثرة شيئا واحدا منسوب  
 ذلك الطريق او لجعل المذكور الى الذات اى الموضوع وهذا ليس الا كون تلك الكثرة  
 باحثة عن الاعراض الذاتية لشيء واحد اى الموضوع ووحدة اما وحدة حقيقة  
 كالجسم الطبيعي موضوع الحكمة الطبيعية وكما لعدد موضوع علم الحساب واعتبارية  
 بان يكون الموضوع اشياء متناسبة متشاركة اما فى امر ذاتى كالخط والسطح والجسم  
 التعليمي موضوع علم الهندسة المتشاركة فى المقدار الداخلة تحته وان صرح الشيخ  
 ابن سينا بان موضوع علم الهندسة المقسار لكنهم افاءوا انواعه اى الخط والسطح  
 والجسم التعليمي مقام المقدار تسهيلا للامر على التعلين وكما لكتاب والسنة والاجماع  
 والقياس المتشاركة فى الدليل الذى هو جنس الاربعة واما فى امر عرضي كوضوعات  
 مسائل الطب المتشاركة فى الانتساب الى الصحة وكما لمعلومات التصورية والتصديقية  
 المتشاركة فى الاتصال الى المجهولات عند من يقول بان موضوع المنطق المعلومات  
 التصورية والتصديقية واما عند من يقول بان موضوعه المعقولات الثانية فهو اى الموضوع  
 واحد وحدة حقيقة كما ستقف عليه وكما ان تلك الكثرة تضبطها جهة وحدة ذاتية  
 على ما حققناه تضبطها ايضا جهة وحدة عرضية اى الجهة المنسوبة الى العرض  
 القائم بالغير المتعلقة به فكما ان العرض تابعة للذات كذلك الجهة المتعلقة به تتبع الجهة  
 الاولى الذاتية فى انها تعد المسائل الكثيرة باعتبارها علما واحدا والمتبوع فضل ورجحان  
 على التابع ولذا يعتنى بالجهة الاولى فى كثير من الاحيان وتلك الجهة العرضية اى المنسوبة  
 الى العرض ككونها اى تلك الكثرة فى العلوم الاكبية كالتصرف والنحو والمنطق  
 وغيرها والا كة هى الواسطة بين الفاعل ومنفعلة فى وصول اثره اليه كالمشار للنجار  
 فلهذا اطلاق الالة على العلوم محمول على التمثيل او حقيقة عرفية واستبعادها بالجر  
 عطف على الكون والضمير اما راجع الى الالة على ما يقتضيه القرب اذ لا بد لكل آلة من غاية  
 وهى ههنا العصمة عن الخطأ فى الفكر ولذا اخذنا معا فى تعريفه وقبل آلة قانونية  
 نعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ فى الفكر واما راجع الى تلك الكثرة والمعنى كاستلزام  
 تلك الكثرة غاية اى كونها متشاركة فى الغاية الواحدة ولا تسامح فيه ايضا  
 على ما حققناه آنفا لان معنى الجهة الوحدة العرضية جهة الوحدة المنسوبة الى العرض  
 وذاعين استلزام تلك الكثرة الغاية التى هى عرض من عوارضها ثم ان تلك الغاية فى العلوم  
 الاكبية ظاهرة جدا واما فى العلوم الغير الاكبية كعلم الفقه والحديث والتفسير بل الكلام  
 والحكمة ايضا فكذا ايضا اذ لا بد لكل علم مطلوب بل لكل كثرة مطلوبة  
 من غاية على ما نص عليه الشارح سابقا واما ما قيل من ان غاية العلوم القننير الاكبية  
 حصول انفسها وغاية العلوم الالوية حصول غيرها فهو بالنظر الى التخصيص كما هو  
 المنصوص من لفظ الحصول والكلام ههنا فى غاية العلوم انفسها ولا بد لكل علم من غاية

و اقول ايضا لما كان هذا الكون  
 امر اعتباريا وان كان متسبا الى  
 الذات كان وحدة العلم فى الحقيقة عبارة  
 قطعاً وان كان الكثرة وكان التعريف  
 عن المسائل الكثيرة وكان التعريف  
 المأخوذ من هذا الاعتبار تعريفاً  
 اعتباريا ورسميا واما ما اشارنا اليه  
 سابقاً من انه ان كان التعريف تعريفاً  
 سابقاً من اسمه كان حداً وان كان رسمياً  
 مسمى اعتبر غير هذا الاعتبار كما  
 فنبين على اعتبار ههناك فى الحاشية  
 اشارنا اليه التعميم الى ان قوله ذاتية  
 و اشار بها التعميم لكل من الجهة  
 جمل ان يكون صفة لكل من الجهة  
 والوحدة وان كان كان الظ هو الاول  
 ولا ينافى هذا التعميم  
 من الشارح

والا لامتنع صدور ذلك الفعل منه كما بين في موضعه وتركه المحشى لان النكتة الاتية  
اعني قوله ليزداد اه انما تقوم على ذنبك الامر ين لا على التصديق بفائدة ما وهو ظاهر  
وتركه الش المحقق لانه امر ضروري لا بد منه لكل فعل اختياري فلا حاجة الى الاشارة  
اليه والقول بان ذلك على قاعدة الفلاسفة واما على قاعدة المتكلمين من تجوز ترجيح  
احد المتساويين على الاخر من غير مرجح فالاختيار كاف في صدور الفعل الاختياري  
من الغافل فلا حاجة الى التصديق بفائدة ما فبعد تسليمه لا يكون وجهها لترك الش ذلك  
الامر ههنا بل الوجه ما شرنا اليه وهو المستفاد ايضا من تقرير السيد الشربف في هذا المقام  
قوله ولا يفترعن السعي اه من الفتور اقول لعل قول الش ليزداد جدا بالنظر الى كون  
تلك الغاية مهمة لذلك الطالب وقوله ونشاطا بالنظر الى كون تلك الغاية مترتبة عليها  
في الواقع وذلك لان النشاط زائد على الجد كما ان الترتب المذكور زائد على المهمة وقول  
المحشى اى سرورا وتلذذا تفسيرا للنشاط وهو ظاهر واما عدم الفتور فهو لازم لكل  
من الجد والنشاط لان من ازداد جده ونشاطه لا يفترعن السعي في تحصيلها فهو عطف  
على ما سبق فالقول بان عدم الفتور من لوازم السرور ناش من القصور قال الش  
المحقق رحمه الله ولان كل علم تخصص بعد التعميم متعلق بقوله جرى الاتي علة له قدمت  
للاهتمام اول كونه الاصل او الاشارة من اول الامر الى انه حكم على كثره اى مسائل كثيرة  
بناء على ما قرر ان حقيقة كل علم مسائل ذلك العلم تضبطها اى تلك المسائل  
الكثيرة جهة واحدة وتجعلها واحدا بعد ما كانت متكررة في ذواتها وتلك الجهة  
اما ذاتية اى منسوبة الى الذات على ما هو قاعدة النسبة اى الحقيقة او الامر لقائم  
بذاته فلا تغفل باعتبارها اى باعتبار تلك الجهة الذاتية متعلق بقوله تعدد قدم  
عليه الاهتمام مسائله اى مسائل ذلك العلم فالضمير راجع الى العلم وقد عرفت  
انه عبارة عن المسائل الكثيرة ففيه اضافة الشيء الى نفسه فيدفع اما بحمل الاضافة  
على اليانية او بان يرتكب الاستخدام بان يكون الضمير راجعا الى العلم بمعنى الملكية  
كما اختاره كثير من المحققين في تعريفات العلم وعلى كلا التقديرين صرح بالمسائل  
ليكون نصا فيما هو المقصود لان عدة علما واحدا انما هو باعتبار المسائل وانما عدد  
تلك المسائل باعتبار تلك الجهة علما واحدا لانها امتازت بها عن المسائل الاخر المتعلقة  
بالجهة الاخرى فاستحسن جعلها علما واحدا امتازا عن العلوم والمسائل المتعلقة  
بالجهة الاخرى وانما خص ذلك العدد بتلك الجهة الذاتية لانك قد عرفت ان معنى قوله  
جهة واحدة ذاتية جهة واحدة منسوبة الى الذات والمراد بالذات موضوع العلم فلهذا  
الذات رجحان على غيره من الجهات العرضية والغايات ولذا قيل تمايز العلوم بحسب  
تمايز الموضوعات فظهر من هذا ان جهة الوحدة الذاتية ليست عين الموضوع وان تسامحوا  
في ذلك بل هي كونها اى تلك الكثرة با حثة عن الاعراض الذاتية اى واحد  
على معنى حل تلك الاعراض الذاتية على ذلك الشيء الواحد لا على ما هو المتبادر من كون  
تلك الكثرة محمولة على تلك الاعراض اذا الكثرة المذكورة عبارة عن مجموع الاعراض  
والشيء الواحد فازعمه الناظر ههنا من ان كلامه محمول على التسامح من قبيل وصف  
الشيء بحال متعلقه اذ الجهة الذاتية انما هو الموضوع لا كون تلك الكثرة با حثة

يقول خليل



بله علم باصول يعرف بها احوال اواخر الكلام من حيث الاعراب والبناء حصل عنده  
 مقدمة كلية وهي ان كل مسألة من مسائل التحولها مدخل في تلك المعرفة فاذا اورد  
 عليه مسألة معينة منها تمكن من ان يعلم انها من مسائل التحول بان يقول ان هذه مسألة لها  
 مدخل في معرفة اعراب الكلام وبنائها وكل مسألة كذلك فهي من التحوف هذه من التحو  
 واذا اورد عليه مسألة معينة من مسائل الصرف تمكن من ان يعلم انها ليست  
 من مسائله كمسئلة الواو والياء اذا تحركتا وانفتح ما قبلهما قلنا الغايان يقول ان هذه  
 مسألة ليس لها مدخل في معرفة اعراب الكلام وبنائها وكل مسألة كذلك فهي ليست  
 من التحوف هذه المسئلة ليست منه وكذا اذا تصور الميراث بانه آلة قانونية تعصم مراعاتها  
 الذم عن الخطأ في الفكر حصل عنده مقدمة كلية هي ان كل مسألة من مسائل المنطق  
 لها مدخل في تلك العصمة وتمكن بذلك من ان يعلم مسائله وتميزها عن غيرها تميرا تاما  
 بالتصور المذكور ايضا والحاصل اذا تصور علما برأسه فقد عرف خاصيته وعلم ان كل  
 مسألة منه لها مدخل في تلك الخاصة وبذلك يقدر اذا اورد عليه مسألة ان يعلم انها منه  
 وانها ليس منه قدرة تامة فكانه قد علم ذلك ولم يرد انه بمجرد الوقوف المذكور والتصور  
 المزبور قد حصل له العلم بالفعل بتميز مسائله عن غيرها حتى يرد عليه انه بعد عدم كونه  
 لازما لما قبله خلاف الواقع ايضا هكذا ينبغي ان يقرر هذا المقام قوله اي غايتها  
 المهمة لذلك الطالب بان تكون معنيتها بالنظر الى المشقة التي تكون للطالب  
 في تحصيل تلك الكثرة اذ لو لم تكن معتد بها بالنظر الى المشقة المذكورة لاتكون مهمة له  
 فقيد المهمة اشارة الى قيد المعتد ههنا لا يقال لا يلزم من كونها مهمة للطالب كونها  
 معتد بها بالنظر الى المشقة اذ كثيرا ما يكون الشيء مهما للطالب مع كونه غير معتد به بالنظر  
 الى المشقة التي تكون في تحصيله لانا نقول المهمة ان كانت بالنظر الى نفس الامر  
 فيكون الاعتداد المذكور ايضا بالنظر الى نفس الامر وان كانت بالنظر الى الطالب  
 فالاعتداد ايضا كذلك وهم لم يأخذوا الاعتداد ههنا بالنظر الى نفس الامر  
 وعلى كل تقدير فالمهمة مستلزمة للاعتدادية قطعنا قبل ٩ بقي عليه التقييد بالمعتد بها  
 بالنظر الى مشقة تحصيل تلك الكثرة ليس بشيء ثم اقول وانما كان معرفة تلك الغاية المهمة  
 من حق كل طالب الكثرة اذ لو لاها لكان شروعه في تحصيلها وطلبه له بعد عشا  
 عرفا واما اذا علم تلك الغاية المهمة يقوى جده فيه قطعنا ولا بد ان تكون تلك الغاية  
 هي الغاية التي ترتب على تلك الكثرة كما اشار اليه المحشي بقوله المترتبة عليه في الواقع  
 اذ لو لم يكن اياها لما زال اعتقاده بعد الشروع فيه لعدم المناسبة بينهما فيصير  
 سعيه اليه في تحصيلها عبثا وفي نظره ضلالا واما اذا علم الفائدة المعتد بها المترتبة  
 عليه فانه يستكمل رغبته فيه ويبالغ في تحصيله كما هو حقه ويزداد ذلك الاعتقاد  
 بعد الشروع بواسطة مناسبة تلك الكثرة لتلك الغاية كذا اشار اليه الشريف العلامة  
 في كلامه نص في ان اللازم ههنا شيان الاعتداد والترتب عليه في الواقع فاشار المحشي  
 الى هذين الامرين غايته انه اخذ المهمة بدل المعتد بها وما ذلك الا لكون الاول مستلزما  
 للثاني كما اثرنا اليه نعم ههنا امر آخر مقدم على ذين الامرين وهو التصديق بفائدة ما لتلك  
 الكثرة بناء على ان الطالب فعل اختياري لا يصدر عن فاعله الا بعد التصديق بفائدة ما

لا نعد ايضا لما يولقته خليل حيث  
 حررها الووقوف الاجالي بالقدرة  
 التامة مع انه ظاهر فيها الاحاجة الى  
 تحريرها واللازم عليه ان يجر العلم  
 اللازم له المتبادر في العلم بالفعل حتى  
 يندفع ما يورد ههنا نقدها ما يعنيه  
 وصرف همتها الى ما لا يعنيه  
 وطرسوسى وتبعه قر خليل

الكلية ايضا فيلزم ان يكون المراد من المحمولات فيها الافراد وهو بطابق اهل المعقول  
 ولا فرق بين تركيب اضافي واسنادي في ذلك اذ الهيئة الاجتماعية موجودة في الكل على انه  
 مخالف لما نص عليه الأئمة في قوله تعالى كذلك يطبع الله على كل قلب متكبر الاية اذ لو صح  
 مثل هذا لم يكن لهم حاجة الى تقدير المضاف في الاية الكريمة وقد حكموا بوجوبه بل  
 جوز بعضهم بالقلب في الاية الكريمة كافي قول الشاعر فكل حنط امرى يجزى بمقدار  
 مع ان هذا تكلف لاداعي له اصلا مع ظهور الوجه الصحيح الذي اشار اليه المحشي قوله  
 تأمل تدبر اعلم اشارة الى تضاعف ما حققناه والى التدبر فيها ويحتمل ان يكون الاول  
 اشارة الى الاسئلة ههنا والثاني الى الاجوبة عنها اما الاول فبان يقال اما اول فلان  
 كون التنوين سور الكل غير مرضي للشارح وغيرهم فحينئذ لا يحصل المتى واما ثانيا فلانه  
 يلزم على التوجيه الثاني ان يكون كبرى الشكل الاول مبهمة وان كانت في قوة الكلية وقد نصوا  
 على لزوم كليتها واما ثالثا فلان كلامنا من ذلك لا يدفع ما هو الوارد على ظاهره وقد تقرر  
 ان المراد لا يدفع الابرار واما رابعا فلان اصطلاح اهل البلاغة لا يصح ما هو الوارد  
 على اصطلاح اهل المعقول واما الثاني فبان يقال اما اول فلان ذلك وان لم يكن سور الكل  
 في القضايا الكلية والمسائل العلمية لكنه لا مانع من ان يكون سور الكل في امثال  
 هذا المقام واما ثانيا فلانهم انما نصوا على لزوم كلية كبرى الشكل الاول في المباحث المعقولة  
 والمنقولة لاف امثال هذا المقام من المبادئ على ان التصريح المذكور منهم غير مسلم وقد نصوا  
 على ان الشخصية قد تقوم مقام الكلية فضلا عن المهمل واما ثالثا فلان التجرير ان  
 المبينة على القرائن بمنزلة الدلالات الظاهرة سيما والتجدير الثاني مبنى على امر يقتضى  
 العموم القطعي في مثل هذا المقام واما رابعا فلان الكلام ههنا في بيان المقدمات  
 لا في بيان اصطلاحات اهل المعقول على انه لو اورد مثل هذا البيان خلافا لاصطلاحاتهم  
 لانسداد باب الافادة والاستفادة اذ لا شك ان افادة المعاني واستفادتها تتعلق باللفاظ  
 وما يتعلق بها هذا وامثاله لا ينبغي على الاذهان السليمة وان جاؤا ههنا باشياء غير مبدئية قوله  
 يعني ان كل طالب كثر اه هكذا في النسخة التي عندها وهو الموافق لما سبق وفي بعض النسخ  
 طالب كل كثر بتأخير لفظ كل عن طالب ولعل هذا تغيير عن النسخة ثم ان المحشي  
 اشار بهذا التفسير الى ان ما قبل حتى سبب لما بعدها بمعنى كى على ما في النسخة وما بعدها  
 غاية مترتبة على ما قبلها وصور تلك السبب بمرتبتين اذ حاصله ان ذلك الشعور الاجالى  
 بتلك الكثرة بسبب الجهة المذكورة يستلزم الوقوف الاجالى عليها وذلك الوقوف  
 الاجالى يستلزم التمييز بين ما منها وبين ما ليس منها وذلك يستلزم الامن المذكور اما الاول  
 والثالث فظاهر واما الثاني فقد اشار اليه بكلمة حتى ايضا المفيدة لسببية ما قبلها لما بعدها  
 وبيانه ان ذلك الوقوف الاجالى انما يكون بمفهوم مأخوذ من تلك الجهة شامل لجميع تلك  
 الكثرة فاذا اورد عليه شئ من ذلك ينظر الى ذلك المفهوم فان كان ذلك المفهوم شاملا  
 علم انه منها وان لم يكن شاملا علم انه ليس منها ثم انه كان المراد بالوقوف الوقوف الاجالى  
 كذلك المراد من العلم بما هو منها والعلم بما ليس منها هو العلم الاجالى الذي به القدرة  
 النامة على التمييز اذ هو اللازم لذلك الوقوف الاجالى لا العلم بالفعل اعني به الاطلاع  
 على تلك الكثرات اذ مع كونه غير لازم لسابقه خلاف الواقع ايضا مثلا من تصور النحو

من التوامى الشاعرة



لاجل طلب الطالب اياه ومن البين ان هذا يجري في كل كثرة فهذه القرائن بحمل التنوين ههنا  
 على سور السكلى الابرى الى قولهم عمرة خير من جرادة وقوله \* يا اهل ذا الغنى وقبتم سرا  
 حيث افاد التنوين فيهما العموم لالذاته بل لفريقته هي في الاول شمول الخبر اعني الخبرية  
 لكل الترات وهو ظاهر وفي الثاني كون الكلام في مقام الدعاء وذلك انما يكون بالدعاء  
 عن الوقاية من جميع الشرور وهذا ظاهر وان خفي على الناظرين هذا قوله وان المهملة اه  
 عطف على قوله بان التنوين اه يعني بوجه ذلك اما بما سبق واما بان المهملة بالنظر  
 الى ذاتها مع قطع النظر عن القرائن عند علماء البلاغة احترازاعا عند اهل المعقول  
 فان المهملة ٧ عند هم في حد ذاتها مع قطع النظر عن القرائن والمواد الخصوصية  
 في قوة الجزئية كما يظهر من كتبهم فديكون في قوة الكلية وذلك اذ كان المقام خطايا  
 يكتفي فيه باطن كما ههنا لاستدلالا بطلب فيه البقين وذلك العموم لدفع ترجيح  
 احد المتساويين على الاخر لكون كل الافراد متساوية في جواز الارادة فلو جعل على بعضها  
 دون بعض بلزم الترجيح بلا مرجع وقد اشار اليه صاحب المفتاح في بحث افادة اللام  
 الاستغراق حيث قال اذا كان المقام خطايا لاستدلالا بكفوله المؤمن غير كرم والمناسق  
 خب ليهم حل المعرف اللام مفردا كان او جمعا على الاستغراق بعلة ايها ان القصد  
 الى فرد دون فرد مع تحقق الحقيقة فيهما ترجيح لاحد المتساويين على الاخر وهكذا ذكر  
 ايضا في بحث احوال متعلقات الفعل فكلام صاحب المفتاح صريح في ان كون المهملة  
 في قوة الكلية في بعض الاوتات اعني المفسام الخطابي انما هو بالنظر الى نفس المهملة  
 مع قطع النظر عن القرائن ولا يقول بمثله اهل المعقول وان قالوا بكلية المهملة بحسب  
 خصوص المادة كما صرح به شارح القسطاس وغيره فظهر من هذا البيان الفرق  
 بين نكتتي المحشى بان الاولى بالنظر الى وجود القرائن هنا كما قررناها وان الثانية انما هي  
 بالنظر الى نفس المهملة مع قطع النظر عن القرائن وظهر ايضا وجه تخصيص الثانية بعلماء  
 البلاغة واندفع ما وقعوا ههنا في حيص وبيص ثم انهم لما لم ينفوا على ما اراده المحشى ههنا  
 ذكرنا ههنا توجيهات اخر منها ان الالبات قد نعم بصفة عامة على ما تقرر  
 في اصول الفقه ولا شك ان ضبط تلك الجهة بتلك الكثرة شامل لجميع الكثرات  
 ومنها ان تعليل الحكم بالوصف المشتق سواء ذكر الموصوف او لا يشعر بان  
 ماخذ الاشتقاق علة لذلك الحكم فيكون الحكم عاميا وعموما علة اعني الطلب ههنا  
 ومنها ان الذاكرة قد نعم في الالبات باقتضاء المقام نحو عمرة خير من جرادة ونحو قوله  
 تعالى علمت نفس ما قدمت الابهة وقد عرفت من انفساد دخول هذه النكات الثلاثة في النكتة  
 الاولى للمحشى ومنها حذف المضاف وهو شائع اي كل طالب كل كثرة كما في قوله تعالى  
 كذلك يطعم الله على كل قلب متكبر جبار اي كل قلب كل متكبر اذ ليس لتكبر واحد  
 الا قلب واحد لا قلوب ولا يخفى سخافته ههنا اذ لا ضرورة في ارتكاب الحذف ههنا  
 مع استفادة المعنى المتق من التنوين استفادة واضحة ومنها ٧ ان كلمة كل يعتبر دخولها  
 وانسحابها على المضاف والمضاف اليه جميعا فكانه اعتبر دخول كلمة كل على طالب  
 بعد الاضافة الى الكثرة فبقيد عموم كليهما جميعا وهذا فاسد في نفسه اذ لا تصور انسحاب  
 احاطة كل الافرادى الى شئيين متغايرين ولو صح مثل ذلك لصح الانسحاب في الموجبات

ويرد عليه ان الشيخ صرح في  
 الشفاء بان مبهلات العلوم كليات  
 فكيف يصح مخالفة منهم اشقيهم  
 ورئيسهم واجيب بان كلام الشيخ  
 بالنظر الى غيرهما وان كلام الشيخ  
 بالنظر الى المسائل والاطهر ان مراد الشيخ  
 الى الدلائل والعلوم كليات بالتحقق في محله  
 ان مبهلات العلوم كليات فلا منافاة  
 وجود القرينة هناك لما حقق في محله  
 من ان مسائل العلوم كليات كما هو مراد اهل  
 بين كون المهملة جزئية كما هو مراد  
 المعقول وبين كونها كلية بالتحقق في محله  
 القرائن المقضية للكلية كما هو مراد  
 الشيخ وهذا البيان ينسب في محله  
 الناظرين ههنا ايضا  
 وهذا القول محمد امين وزعم ان هذا  
 نوجه لم يصل اليه احد من  
 الناظرين ههنا ومن هذا يجمع على  
 هو غلط فاحش منه كما رأيت  
 من تقريرا



فأخذ منه صغرى سهلة الحصول بان يجعل المنطق مثلاً موضوعاً ويجعل عنوان الموضوع  
 محمولاً فيحصل المنطق علم ونضم اليها تلك المقدمة الكلية ونقول هكذا المنطق علم  
 وكل علم من حق طالبيه ان يعرفه بتلك الجهة ينتج ان المنطق من حق طالبيه ان يعرفه  
 بتلك الجهة وهذا هو المطلوب ههنا والى هذا الفرع اشار الش بقوله فنقول اه هذا  
 ولا تلتفت الى من لم يتميز القشر عن اللب وانما اطينا الكلام لبؤدى حق المقام قوله  
 اى مطلقا اى كثرة مطلقا فالمفسر في الحقيقة محذوف لقبام القرينة والا حراز  
 عن شائبة التكرار ومطلقا قبله قائم مقامه وانما اوردته مذكرا اذ لو اوردته مؤنثا  
 لاحتمل ان يكون صفة لكثرة لمساعدة اللفظ عليه ح وح يوهم خلاف المقصود بل الواقع  
 لا يهاجمه ان يكون تلك المعرفة من حق طالبي الكثرة المطلقة لا من حق طالبي الكثرة المقيدة  
 وفي صورة التذكير لا يلزم هذا المحذور واما رجوع ضمير المذكر الكاش في مطلقا الى الكثرة  
 بخائر قطه الان ثابته للزومه بل يكون التذكير والتأنيث فيه سواء هذا ومن عاب هذا الكلام  
 فقد اتى بما يضحك عنه الانام قوله سواء كانت اه بيان لكون الكثرة مطلقا يعني ان تلك  
 الكثرة اعم من ان تكون من غير العلوم كالاموال فان على طالبيها ان يعرفها بجهة  
 واحدة وهي كونها موجبة بحصول الامال والمقاصد او تكون علوما مدونة تلك العلوم  
 كالصرف والنحو والمنطق وغيرها او غير مدونة كعلم الحياطة وغيرها من العلوم  
 المتعلقة باكثر الحرف والصنابع بما هو المتداول بين اربابه وقدم المنى اعنى من غير العلوم  
 على الكثرة ظاهر بخلاف العلوم فليس في عبارته غبار وان ادعاه بعض الاغبار قوله  
 والا اى وان لم يكن المراد ان من حق كل طالب كل كثرة ذلك لم يفد ذلك الكلام ان من حق  
 كل طالب المسائل المنطقية ان يعرفها بتلك الجهة لما عرفت ان تلك المقدمة بعد الصرف  
 الى قولنا وكل كثرة تضبطها جهة واحدة من حق طالبيها ان يعرفها بتلك الجهة وقعت  
 كبرى القياس من الشكل الاول المنتج لقولنا كل علم من حق طالبيه ان يعرفه بتلك الجهة  
 المندرج تحته المنطق وغيره فلو لم يكن المراد من تلك الكثرة كل كثرة لم يوجد فيه شرط  
 الانتاج اعنى كلية الكبرى واحتمل ان يكون تلك الكثرة ماعدا المنطق فلم يحصل ح ان المنطق  
 من حق طالبيه ان يعرفه بتلك الجهة مع ان الحق ههنا ذلك كما اشارنا اليه قوله فوجه اه اى  
 اذا كان العبارة المذكورة بظاهرها غير مقيدة للثبوت فلا بد من صرفها عن ظاهرها ونوجيهاها  
 اما بان التوابع في الالبات فذلك يكون سورا الكلية وان كان في الاكثر مقيدا للتخصيص على  
 ما اشار اليه التفاتى في شرح التلخيص نقلا عن اشارات الشيخ من انه ان كان ادخال  
 الالف واللام يوجب تعميما وادخال التنوين يوجب تخصيصا فلا مهملة في لغة العرب انتهى  
 وذلك لان كونه مقيدا للتخصيص في الاكثر وعند الخلو عن القرائن لا ينافي افادة الكلية في  
 بعض المادة وعند وجود القرائن والقرينة ههنا هو سوق هذا الكلام لبيان حال المنطق فلو  
 لم يحمل الكثرة على الكلية لم يحصل الحق ويكون السوق المذكور عبثا ولك ان تقول القرينة  
 على كون التنوين ههنا سورا الكلية ما بعده من قوله تضبطها جهة واحدة لانها صفة عامة  
 شاملة بجميع الكثرات ولك ان تقول القرينة عليه عموم العلة اعنى الطلاب لانه شامل لكل  
 كثرة وقد تقرر في اصول الفقه ان الحكم على المشتق او الموصول به او الموصوف به يفيد  
 عليه ما اخذ الاشتقاق لذلك الحكم فيفيد هذا الكلام ان لزوم معرفة الكثرة بتلك الجهة

لا تفرغ ايضا للقول فتره خليل حيث  
 قرر المقام بما يخلط فيه الاوهام كما  
 يظهر بالرجوع الى كلامه مثلا

فتره خليل  
 حيث قال الجمهور على ان اى حرف  
 تفسير وما بعده عطف بيان لما قبله  
 وصاحب الفتح على انها حرف  
 عطف فلا يجوز نصب مطلقا على  
 القولين مع انه يجب تأنيثه ايضا  
 لكون مرجه واجب  
 كلامه وقد عرفت انه قاعده مما  
 اشترنا وان الواجب ما قال المحشى  
 لا ما توهمه

على التثبت اعنى او علوما بالسلطنة  
 وعدم كونه مقصودا ههنا اصلا  
 بخلاف الثاني وورد كلمته في الاول  
 لعدم صحة جعل غير العلوم صحيح



ان لا يعرفها اصلا وهو محال امتناع توجه النفس نحو المجهول المطلق وطلبها اياه  
 والكلام في حق الطالب او يعرفها لامن تلك الجهة بل من حيث الكثرة فتح لابد من معرفة  
 كل واحد من تلك الكثرة بوجه ما قبل الشروع في تحصيله لما عرفت من امتناع  
 توجه النفس نحو المجهول فيضيع وقته في معرفة تلك الوجوه ويفوت عنه تلك الكثرة  
 المطلوبة له او يعرفها لامن جهة مساوية بل من جهة اعم فتح وان حصل بها الاندفاع  
 الى الاخص لكنه يجوز ان يقع بها الاندفاع الى فرد آخر من ذلك الاعم فتح يضيع وقته  
 فيما لا يعنيه والفرد الاخر ويفوت عنه بعض ما يعنيه وهو الاخص او يعرفها بجهة اخص  
 يفوت عنه بعض ما يعنيه وهو البعض الاخر من الاعم الذي لا يوجد فيه جهة الاخص  
 ويضيع وقته بقدر ما يحصل به الاخص بخصوصه وعلى التقدير الثلاثة ينطبق  
 قوله حتى يأمن من فوات شيء مما يعنيه وهو ما يكون من الكثرة المطلوبة وصرف  
 المهمة الى ما لا يعنيه وهو ما لا يكون منها بان اضاع وقته في تحصيله فليس هذا فائدة  
 للامر الثاني فقط كما زعم بعض المتصنفين بل هو فائدة للامور الثلاثة جميعا على ما حققناه  
 هذا ولما كان هذا غير كاف في حق الطالب المذكور بل كان ذلك محتاجا الى امر آخر  
 مغايرا للسابق اشار اليه بقوله وان يعرف غايتها اي الكثرة المذكورة واورد المعرفة  
 ثانيا اشارة الى مغايرته للسابق من حيث ان الاول معرفة تصورية والثاني معرفة تصديقية  
 لكن ذكر فيه ما هو النافع له لا ما هو الواجب عليه اذ الواجب عليه انما هو التصديق بفائدة ما  
 على ما قرر في محله لا التصديق بالفائدة المهمة المترتبة عليه في الواقع على ما هو المراد ههنا  
 كما دل عليه قوله ليرداد جدا ونشاطا اي جده ونشاطه فهما تميزان الا ان يقال  
 ذلك الواجب انما هو على الشارع في العلم والكلام ههنا في الطالب فكلاهما واجبان  
 عقلا على الطالب المذكور ولذا ترك الاشارة الى معرفة الموضوع مع ان اللازم عليه  
 ان يقول وان يعرف موضوعها لتتميرا المطلوب عنه تميرا تاما كما اشاروا اليه ههنا  
 الا ان يقال اكتفى فيه بما يستفاد من قوله ان يعرفها بتلك الجهة لان لزوم معرفة الكثرة  
 بتلك الجهة يستلزم لزوم معرفة تلك الجهة ايضا وهو ظاهر ولذا صرح فيما بعد  
 تلك الامور الثلاثة وحصل بهذا البيان الالتباس بين كلاميه هذا غاية تصحيح الوجوب  
 العقلي الذي ادعاه الشارح في فصول البدائع ويرد عليه ان اللازم من هذا ان يكون  
 معرفة تلك الامور الثلاثة واجبة عقلا على الطالب المذكور وواجبة استحسانا  
 على الشارع وهذا مستبعد جدا بل الظاهر ان يكونا متساويين في الوجوب الاستحقاق  
 كما انفقوا عليه في الثاني فالظاهر ان يكون المراد من الوجوب العقلي الذي نص عليه في فصول  
 البدائع هو الوجوب العقلي الاستحسان لا العقلي الضروري الذي يمتنع الطالب بدونه  
 وما قيل ٧ من ان جوهر الحق لا يتفك عن الدلالة على اللزوم والوجوب فهو غير خال  
 عن العيوب يعرفه علام الغيوب واعلم ان الشارح ههنا الى مقدمتين كليتين الاولى  
 اعم من الثانية والاولى قدمها على الثانية فن اجتماعهما يحصل مقدمة اخرى كلية  
 وترتيب القياس هكذا ان كل علم كثره اي مسائل كثيرة تضبطها جهة واحدة وكل كثره  
 تضبطها جهة واحدة فن حق طالبيها ان يعرفها بتلك الجهة ينتج ان كل علم من حق  
 طالبيها ان يعرفه بتلك الجهة فهذه قضية يتدرج في موضوعها المنطق وغيره من العلوم

٧ وهو محمد امين في رسالته عليه

٧ واستثناء عن قوله لا ما هو الواجب عليه

٤ استثناء عن قوله مع ان اللازم عليه ان يقول

لا بأسوسي

لمقصود الش فلذا قدر المحشى فيما عنده من النسخة مضافا مقدرا اعنى الشمس ليندفع  
ذلك الابهام بخلاف نسخة الاذان اذ لبس فيه ابرام خلاف المقصود غاية ان يكون  
الاضافة فيه لادنى ملايسة ولا بأس فيه بل هو من اللطائف على ان في المقارنة المذكورة  
لطيفة اخرى هي ان الاذان كما يوذن الصلوة يوذن الختم ايضا فتدبر وبالله التوفيق  
قال الشارح المحقق اعلم ان من حق كل طالب أه اعلم ان القوم قد اوردوا في اوائل كتبهم  
بحشا طويلا وذكروا فيه امورا يتوقف عليها الشروع في العلم على وجه البصيرة  
وبعين تلك الامور في تحصيل المق وسموه بالمقدمة والمص تركها رأسا لكون رسالته  
على غاية الاجازة مقصورا على بيان ما هو الموافق لحال المبتدى الذي لا ينفعه تلك الامور  
الطويلة فعناية امره حفظ المقاصد وان كان اجمال تلك الامور نافعا لهم ايضا  
فلذا اراد الش ان يلجج الى تلك المباحث فاورد ههنا لمخصها اعانة للمبتدئين وترفعها لهم  
من حضيض النقص الى ذروة الكمال وصدره بكامة اعلم اهتماما بشأنه والا فالعلم بكل  
ما فيه مطلوب وقال اعلم ايها الطالب للارتفاع والارتفاع ان من حق كل طالب كثرة  
اي امور كثيرة علوما او غيرها تضبطها جهة واحدة اي جهة صارت سببا لوحدة  
تلك الامور الكثيرة بحيث تعد تلك الامور الكثيرة بسميها شيئا واحدا وتفرد بالتدوين  
ان كانت من العلوم فاضافة الجهة الى الوحدة لامية من اضافة السبب الى المسبب  
بقوله تضبطها جهة واحدة احتز عن الامور المتكثرة التي لا تضبطها مثل تلك الجهة  
كالمسائل المتكثرة المجموعة من عدة امور تخالفة لانها وان كانت مشاركة في انها احكام  
بامور على الاخرى لكنهم يضبطها مثل تلك الجهة ههنا ومن حل جهة الوحدة على الاعم  
بما ذكر وجل انضبط على الضبط المعتبر واخرج مثل تلك الامور المتكثرة عنه ايضا  
اذ الضبط فيها لبس بضبط معتبر عندهم فلا مضايقة فيه وان كان خلاف الظاهر  
ومن لم يفهم المقال قال ما قال هذا وهل الوجوب المستفاد من لفظ الحق ههنا عقلي  
او استحساني والظاهر ههنا هو الاول لقصره على الامرين وتركه بيان حال الموضوع  
وقد صرح به في فصول البدايع ايضا حيث قال ان كل طالب كثرة كذلك حقه عقلا  
ان يعرفها تلك الجهة ليا من من فوات ما يعنى وضياح وقته فيما لا يعنى انتهى ومنهم من حمله  
على الثاني وهو الظاهر من قوله ثانيا وان يعرف غايته اه اذ لا ضرورة الا في التصور  
بوجه ما والتصديق بفائدة ما ولذا قصر العلامة التفتازاني في شرح التلخيص على الامر  
الاول ههنا وبالجملة فن حق كل طالب تلك الكثرة ان يعرفها اي تلك الكثرة بتلك الجهة  
اي المساوية لبس المراد معرفة تلك الكثرة بتفاصيلها اذ لا يقيح اقله بتلك الجهة فائدة  
اصلا ولانه خلاف الواقع ايضا ويلزم ايضا حصول الشيء قبل تحصيله بل المراد المعرفة  
الاجالية لها الحاصلة من تلك الجهة المساوية بان يتصورها بتعريف مأخوذ من تلك  
الجهة فان كان حقيقة مسمى اسمه كان ذلك التعريف حدا اسمياله والا كان رسما اسمياله  
والى هذا اشار بقوله ويحصل الشعور اى العلم الاجالى بها اي بتلك الكثرة بتلك الجهة  
كما هو الظاهر الملايم للسباق ويحتمل ان يكون ضميرها راجعا الى تلك الجهة وح يكون  
صلة الشعور اعنى تلك الكثرة محذوفا على عكس الاول قبل الشروع فيها اي في تلك الكثرة  
وانما كان ذلك من حق كل طالب الكثرة المذكورة اذ لو لم يعرفها بتلك الجهة فلما

وهو المولى محمد امين في رساله الجهد  
الوحدة حيث رجع الوجه الاول  
وزعم ان الوجه الثاني لا يجوز ارادة  
ههنا مع انه لا فرق بينهما في الداليل  
غاية امره ان الجمل المذكور وان عني  
جهة الوحدة فكذلك خصصها بخبر  
المراد من الضبط وهذا القابل عني  
الضبط وخصص جهة القابل عني  
كما قررناه  
لا يقال على ما ذكرته بلزم ان يكون  
المراد من المذكور ههنا حدا للمع  
صريحوا بالمراد ههنا حدا للمع  
شارح الواقف في حواشيه بان اسم  
كل علم موضوع بان مفهوم اجمال  
شامل له بان عرف ذلك العلم  
بذلك المفهوم نفسه كان حدا  
له بحسبه وعلى التقديرين لا زعم كان رسما  
لذلك العلم بمنزلة عن غيره واما الحد  
الحقيقي فانه هو تصور مسألته تصور  
التصديقات المتعلقة بها وليس ذلك  
من مقدمات الشروع فيه فاذ كان ذلك  
من التفصيل فانظر الى ذلك المفهوم  
الشامل



استعارة تخيلية ولا يخفى ما فيه اذا قرأنا لبس من لوازم الاصداغ بل ولا من ملائمة  
ايضا اذ الفريدة انما تكون فريدة بعد الخروج منها والعمل الكثير فيها يشهد به  
التنوع بل الاولى ان يقال ح شبه الرسالة باجل خزائن الملوك في الاشتغال على النفاس  
واضاف الفرائد اليها استعارة تخيلية قوله والتحقيقية اه لم يبين معنى المصراحة  
لانه اصرح من ان يصرح به على انه يستفاد من تعريف وصف التحقيق بالتعريف  
المذكوران المصراحة ما يصرح فيه باسم المشبه به والمستعار منه لانه جعل فيها المستعار له  
المسائل المتروكة حال الموصوف لا يفسر حال الوصف قوله وهي ههنا محققة عقلا  
اي لاحسا وذلك لان مسائل المنطق سواء كانت باحثة عن احوال المعقولات الثانية كما هو  
التحقيق او عن احوال المعلومات كما هو المشهور من قبيل العلوم التي هي امور معقولة قطعنا  
على ما هو التحقيق من ان العلوم متحدة بالذات مع المعلومات فاقبل ان المسائل معلومة  
وهي موجودة في الخارج فتحقق حسا لا عقلا مبنى على مذهب من اثبت التغاير الذاتي  
بين العلوم والمعلومات وهو بعيد عن التحقيق على انها لا يلزم من كونها موجودة في الخارج  
كونها محسوسة فيه وهو ظاهر فالحق ان الايراد المذكور فاسد مندفع بما اشترنا اليه اولاً وثانياً  
ولاحاجة في دفعه الى القول بان تلك القضايا لكونها مشتملة على النسب المعقولة الغير  
الموجودة في الخارج ليست موجودة في الخارج اذ المحذور ههنا انما هو المحسوسة  
في الخارج لا الموجودة فيها اي في كتب الفوائد اي في كتب نقوشها اشار المحشي  
بالفسر الى ان ضمير فيه راجع الى مصدر اكتب كما في قوله تع اعدوا هو اقرب للتقوى  
قوله اي في مغرب ذلك اليوم هذا صريح في ان نسخة المحشي في مغربه بدون لفظ الاذان  
ومقصوده من التفسير بيان مرجع ضمير مغربه وقوله ثانياً اي وقت غروب شمس اشارة  
الى ان المغرب اسم زمان للغروب وان المضاف الى الضمير الراجع الى اليوم مقدر هنا  
اعني الشمس اذ لا مغرب لليوم ويحتمل ان يكون المغرب مصدرا ميميا والمضاف اعني  
الوقت مقدرا هناك كالمضاف الى الضمير لكن ارتكاب حذف واحد اولي من ارتكاب  
حذفين وفي بعض نسخ الشرح مع اذان مغربه والظ ان المراد بالمغرب ح هو الصلوة  
المعهودة بعد الغروب اذ الاذان حقيقة انما هو لها فلا يصحح التفسير الثاني الا ان يحمل  
اضافة الاذان الى المغرب لادنى ملازمة فصيح التفسير الثاني ايضا لان اذان الصلوة  
المعهودة اذان لوقتها لكون وقت تلك الصلوة وقت غروب الشمس والمعنى ان الختم  
المذكور مقارن للاذان ولا يلزم من مقارنته للاذان وقوعه في اخر الاذان او في وسطه  
حتى يوهم عدم الاجابة للاذان ويحتاج اه لدفعه الى التقييد باول الاذان على ان الاجابة  
له معناه عدم التكلم بكلام الدنيا مع السكوت او التكلم بما يقوله المؤذن وكل ذلك يمكن  
للس في وقت الكتابة فلا يوهم عدم الاجابة المذكورة وعندى ان النسخة الثانية  
ارجح من الاولى لان الغروب يطلق على غروب الشفق ايضا ولذلك وسع الامام الاعظم  
وابو يوسف رحهما الله وقت صلوة المغرب الى غروب الشفق والظ ان زمان الشفق  
معدود من اجزاء اليوم اذ لا فرق بينه وبين طلوع الفجر الى طلوع الشمس فكما ان الثاني  
معدود من اليوم كذلك الاول وان جعله الله تعالى في حق الصائمين رحمة لهم  
فعلى هذا لوقبل ختمت مع مغربه لاحتمل ان يكون الختم مع غروب الشفق وهذا غير ملائم

هذا القول نقله المولى العباد  
في القائل هو العباد وتبعه  
فت خليل

الحجاج الى التفسير  
هو المولى قر خليل

لكون الاستعارة التي قررناها ههنا مصرحة فالقول ٣ بان التقيد ليس بمشهور عند الجمهور ليس بشئ وانما ذلك في مطلق الاستعارة وليس الكلام فيه ولما كانت المصرحة قد تكون تحقيقية وقد تكون تخيلية وكان الموجود المقرر ههنا هو الاول قيد. بتحقيقية فالمصرحة مقابل المكنية والتحقيقية مقابل التخيلية هكذا وقع الاصطلاح والتعبير من اهل البيان فالقول بان الاولى ان يقول نصر بجهة وتحقيقية او مصرحة ومحقة خارج عن الاصطلاح وار تكاب طرف ٢ زائد من غير ضرورة قوله في غير ما وضعت له اى من حيث انه غير ما وضعت له اذ قيد الحبيثة معتبر في تعريفات الامور الاعتبارية ذكرت ام لا فلا حاجة الى قيد في اصطلاح به الخطاب لادخال لفظ الصلوة المستعمل بحسب اللغة في الاركان المخصوصة بناء على انه مجاز ومع ذلك لم يستعمل في غير ما وضعت له في عرف الشرع ولا خارج لفظ الصلوة المستعمل بحسب اللغة في الداء بناء على انه مستعمل في غير ما وضع له في عرف الشرع مع عدم كونه مجازا ٤ لان قيد الحبيثة المذكورة يفي عنه في ادخال الاول واخراج الثاني والتحقيق ٥ المقام مقام آخر فليكتف بهذا القدر وتحقيق باقي القيود يطلب من محله قوله للعلاقة بكسر العين في المحسوسات ويتحقق في المعقولات وهو المراد ههنا هي المشابهة خرج بها المجاز المرسل لان الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له للعلاقة مع قرينة ان كانت علاقته غير المشابهة فجاز مرسل والامامة عبارة عنه مع قرينة مانعة اه قبل عليه الاولى للعلاقة وقرينة لان كلا منهما مما يتوقف عليه المجاز والاستعارة ولا وجه لجعل احدهما تابعا والاخر متبوعا ولعل ذلك منهم اشارة الى ان احتياج الاستعارة الى القرينة اشد من احتياجها الى العلاقة وقيل بوصف القرينة بالمانعة هو الدائر على السنتهم وانه وان كفي ذلك في المحاورات لكنه لا يكتفي بذلك في التعاريف بل لابد معها من القرينة المعينة للمراد كما اشار اليه التفاتنا في شرح التسمية واما الشارح فقد حقق في فصول البدائع ان القرينة امامية وهي المشترك واما محصلة وهي المجاز والفرق ان الفهم لوسرى نسبة المعنيين الى الارادة لولا القرينة فهي معينة وان رجح الحقيقة فهي محصلة فقرينة المجاز محصلة للمعنى المجازى فلا فائدة في الوصف بالمانعة الا انصرح بما علم القرا اما لان تلك القرينة المحصلة يلزمها كونها مانعة انتهى وفيه اما اول فلا لانتزاع بين القوم ههنا اصلا وما صرح به التفاتنا في ملزم عند الكل لان التعاريف يجب حملها على معانيها المتبادرة منها فلا بد هنا من القرينة المعينة للمراد لثلاثتهم خلاف المق واذلك لم يستحسنوا وقوع الالفاظ المجازية بدون تلك القرينة المعينة واما ثانيا فلان معنى المحصلة ليس الا المانعة وان كان في التعبير تغاير واما ثالثا فلان قيود التعاريف لا يلزم ان يكون كلها محرجة بل ربما يكون البعض منها موضحا فيجوز ان يكون هذا من هذا القبيل على انهم قالوا برمتهم ان هذا القيد يخرج الكناية لانها وان كانت مع قرينة لكنها ليست بمانعة عن ارادة الموضوع له فعلى ما ذكره يلزم ان يكون قرينة الكناية كقرينة المشترك من كل وجه وقد نصوا على الفرق بينهما قوله اضافتها الى الرسالة اذ لا يمكن للرسالة وجود الفرائد حقيقة فالمراد بها المسائل قيل ويمكن ان يقال انه شبه الفاظ الرسالة بالاصداغ المشتبهة على الفرائد واذ اضاف الفرائد اليها

قرنه خليل  
وهي كنهه الاول

ع متعلق بقوله فلا حاجة

اشاره الى ان امضهم في هذا البيان  
مجتاول كان ذلك مندفع ايضا

طهر سوسى

قرنه خليل



ان يكون ذلك التمدح تحديداً بنعمة الله تعالى عليه بناء على ان الكل مأثور به وانه يستجلب  
 النعم الاخر على ما قاله تعالى لئن شكرتم لازيدنكم وهو اللابيق لمنصب مثل الشارح  
 بناء على ان التزكية منهى عنها بقوله تعالى فلا تزكوا انفسكم ولا يلبق لثله ان يزكبه  
 فاذا كان المقصود به هو التحديث لا يكون المقصود منه مدح الكتاب اذ القصدان متغايران  
 لاسيما وقد ادى القصد الثاني الى التزكية المنهى عنها فاقبل ٧ من انه لا منافاة بينهما  
 اذ لا تراحم بين التكاثر ليس بشئ وانما قال يحتمل اهـ اذ يحتمل ان يكون المقى منه بيان الواقع  
 لا التمدح ولا التحديث لكن لما كان الاخير ظاهراً كما هو المناسب لقوله انه ولي كل توفيق وانعام  
 اختاره المحشى بالذكر وبهذا يتدفع ما قيل ٢ ان احتمال التحديث ينافي الاستحسان السابق  
 انتهى وذلك لان هذا الكلام ليس نصاً في التحديث بل يحتمل ان يكون لبيان الواقع  
 فمن اين يلزم المناقاة والحاصل ان الاستحسان القطعي وهو المذكور فيما سبق لا ينافي  
 احتمال تحديث النعم على انه لا يلزم من الاستحسان انكاره كلبا بل غاية التواضع كما حققناه  
 ومن البين ان الشكر على النعمة ولو ذرة لازم على المنعم عليه في كل حالة واما ما قيل ٤  
 في دفع المناقاة من ان زمان التحديث والاستحسان مختلفان اذ لا اول انما هو بعد  
 حصول المؤلف بالتوفيق الالهى والثاني انما هو في زمان الاقتراح وقبل العلم بما حصل له  
 من العناية الالهية والتوفيق الرباني فليس بشئ لان ذلك يقتضي ان يكون الشارح  
 غير عالم قبل التأليف بما حصل له من العلوم والحقائق وباقداره تعالى اياه على  
 مثل التأليف المذكور واغترى ان هذا خربة ما فيها مزية وقد تقرر ان كل اثناء يترشح  
 بما فيه وصاحب البيت ادري بما فيه وهل رأيت احدا يضع الموائد قبل تدارك الاطعمة  
 والفوائد فتدبر ومن الله الرشاد وبهذه اعنة التحقيق والسداد قوله شبه المسائل اهـ  
 خص المسائل بالتدبر مع ان في الرسالة مبادئ تصورية كالتعريفات وما يتعلق بها ومبادئ  
 تصديقية ذكرت فيها ادع ومقتضى وقد شرح الشارح كلامها كما استنفذ عليه اشارة  
 الى ان المقى من الرسالة هي المسائل وباقيها تبع لها وان المسائل هي الفرائد وان كل  
 غيرها من المبادئ من جملة اللآلئ قوله وهي اى الفريدة في ضمن الفرائد لان الخبر  
 ينبوعه رجوع الضمير الى الفرائد ولان التعريف الماهية لافراد كما هي الظاهرة  
 من الفرائد ويكون الدرة الكبيرة الشقافة في العادة محفوظة في ظرف على حدة وغير  
 مختلطة بالآلئ لشرفها اكتفى بما ذكره ههنا ولم يلتفت الى ما طوله بعضهم ٧  
 حيث قال وهي الدرة الثمينة التي تحفظ في ظرف على حدة ولا تختلط بالآلئ لشرفها  
 انتهى فالقول ٩ بان فيما ذكره نوع قصور لكونه اعم منها ليس بشئ قوله في التفاسير  
 اى المرجعية اشارة الى وجه الشبه بينهما وما ينبغي ان يعلم ان مجرد وجود علاقة المشابهة  
 كما ههنا لا يكتفى في الاستعارة بل لابد من ان يقصد المتكلم ان اطلاقه على المعنى المجازي  
 بسبب تشبيهه بمعناه الحقيقي مثلاً اذا اطلق نحو المشفر على شفة الانسان فان اريد  
 تشبيهه بمشفر الابل في الغلط فهو استعارة وان اريد انه اطلاق المقيد على المطلق  
 كاطلاق المرسن على الانف من غير قصد الى التشبيه فجاز مرسل فاللفظ الواحد  
 بالنسبة الى المعنى الواحد يجوز ان يكون استعارة وان يكون مجازاً باعتبارين صرح به  
 القناتاني في شرح التلخيص قوله استعارة مصرحة لا ممكنة قيدها بالمصرحة

قدرة خليل  
 هو القصد

قدرة خليل

٧ عصام  
 قدرة خليل



الحكاية النافذة للنكتة المذكورة لكن لا يرتضيه قول الشارح عن اقتراح اخ لي في كل صباح فالحق ان التخصيص وهم من قائله وكذا الكلام في النكتة الثانية قوله واطهارا لشفته اي الشارح عليهم اي على الاخوان بهذا التأليف اي الشفقة الحاصلة بهذا التأليف او الشفقة بسبب التأليف وذلك لان الشفقة اثر هذا التأليف بل داعية اليه اذ لو لم يكن منه شفقة لهم لم يصدر منه هذا التأليف في التعبير عنهم بالاخوان اظهار تلك الشفقة فعلى هذا كان المناسب ان يقال اظهار الشفقة الباعثة على هذا التأليف لكنه اشار بقوله بهذا التأليف الى لطيفة هي ان ذلك التأليف انما حصل بالاقتراح لا بالشفقة وانما هي مترتبة عليه ومن غفل عن هذا البيان قال ما قال فان قلت اعتبار الهضم يلزمه عدم العلو واعتبار اظهار الشفقة يلزمه العلو وهما متنافيان وتنافي اللوازم يدل على تنافي المزومات قلت لان ان العلو يلزم الثاني اذا اظهار الشفقة عليهم انما يكون بالنزول الى درجاتهم فلا علو ههنا ولو سلم فلبس فيه اظهاره كما في النكتة الاولى مع ان التقابل بين النكات مما لا بأس فيه بل هو من قبيل الجمع بين المتقابلين فالقول بان الاولى كلمة اوليس بشيء هكذا ينبغي ان يقرر هذا المقام قوله وقيل القائل هو المولى برهان الدين انما ضعفه لانه على هذا لا يكون المسؤول مطابقا لحال السائل اذ لو كان السائل مثالا للش لما سئل منه فضلا عن الاقتراح لكن لما كان كلام الش على هذا وصفا لتأليف ومد حاله باشتاقه على الدقائق والاسرار وانه لا يصل اليها الا الانها ان الصافية والعقول الخالصة وان من اطلع بما فيه يفوق اقرانه وعلو على اترابه ويفوز بمراتب الش وهذا غاية المدح المطلوب في امثال هذا المقام اعتنى به ونقله ثم قال ولكل وجهة هو موليها وقد عرفت مما قررناه وجهة كل منهما ومناسبة الاول الحال والمقام ومناسبة الثاني للمقام فقط فاقبل من ان هذا القول يقتضي التسوية بين التوجيهين في الحسن والقول مع ان عده عدما واستحقاقه يأبى عن الثاني نوع ابا بلس بشيء اذ لا يلزم من ذلك التسوية بين التوجيهين الا يرى ان هذا الكلام مقتبس من الاية وان ظاهر الاية شاملة لقبلي الامة الاولى والاخرة فمن اين يلزم التسوية التي ادعاها واولس ان الاية خاص بالقبلة المحمدية فلا يلزم التسوية ههنا ايضا كما قررناه قال البيضاوي في تفسير قوله تعالى ولكل وجهة هو موليها ولكل امة قبلة اولا كل قوم من المسلمين جهة وجانب من الكعبة والتوئين بدل الإضافة هو موليها احد المفعولين محذوف اي هو موليها وجهه والله تعالى موليها اياه انتهى فعلى هذا معنى العبارة ههنا لكل من القائلين او من التوجيهين وجهة من النكتة هو اي كل واحد مولى تلك الوجهة ذهنة او جانب توجيهه والله تعالى مولى تلك الوجهة الى كل واحد منهما فلا تغفل قوله فان قيل اه معارضة من القائل الثاني لترجيح توجيهه على التوجيه الاول كما ان المحشى ادعى رجحان توجيهه عليه وقد عرفت مذاق المحشى واما وجه ترجيح التوجيه الثاني فهو ان كتابة مثل ذلك الشرح في مثل ذلك الوقت القليل ينبغي عن كمال احاطة الشارح المحقق وعن كمال اطلاع على العلوم والحقائق فايصدر عن مثله ولو في وقت قليل ابس الاخلاصة العلوم وعصارة كالات اولى الالباب والفهوم يحتاج فهمه الى الا نظار الدقيقة والافكار العميقة مع التهم الصادقة والعزائم الخالصة قوله يمكن

التخصص في الموضوعين هو المولى  
قوله خيال  
٧ الاول اشارة الى ان قوله بهذا  
التأليف ظرف مستقر صفة للشفقة  
والثاني اشارة الى انه ظرف انو  
يعني ان ذلك التأليف انما حصل  
بالاقتراح لا بالشفقة المجردة بل هي  
مترتبة على التأليف فلبس معنى قوله  
بل داعية اليه  
مدخلا في ذلك وان كان المدار الكلي  
هو الاقتراح فلو قيل في التوجيهين  
عليه ان الشفقة لا يقال بل هي داعية  
اليه اذ لو لم يوجد منه شفقة لم يصدر  
منه هذا التأليف في التعبير المذكور  
اظهار تلك الشفقة الباعثة على هذا  
تلك باعثة ضعيفة ههنا والباعث  
القوى انما هو الاقتراح في قوله بهذا  
التأليف دون ان يقول الباعث على  
هذا التأليف اجماع الى ذلك انتهى  
يمكن اوضح



وعن غيرهم نسبة فلا يخصر السؤال في الاخ بل ههنا قوم فالضمير راجع اليهم هذا  
على ان النسبة غير مقبولة ههنا لعدم تحريكها نشاط الشارح الباعث على الكتابة  
كما لا يخفى على من له فطانة قوله اجابهم بحكم قوله يعني انه وان عده اولامعد وما  
لكمال تواضعه لكن لما لحوا عليه وعدوه امرا عظيما لكمال رغبته فيه وكان اجابة  
السؤال في مثله لازما اجابهم بحكم قوله عليه السلام اى بحكمه الثابت بدلالته لانه عبارة  
في الامر بالاغناء باعتبار سؤال المال كايديل عليه قوله ولو بشق تمره لانه اذا كان قضاء  
حاجة سائل المال امرا مهما فالولى ان يكون قضاء حاجة سائل العلم امرا مهما فيكون  
الحديث المذكور مثل الاية المذكورة في اول الحاشية فدار الحاشية على الفاتحة فالعجب  
دقته قوله اغنوههم عن المسئلة ولو بشق تمره كلمة اغنو بفتح الهمزة وسكون الغين  
المججمة وضم النون من الاغناء ومسئلتههم مصدر ميمي بمعنى السؤال وقوله ولو بشق  
متعلق بالاغناء والمعنى ولو كان اغناؤكم اياهم بشق تمره لا بالمسئلة اذ يكون المعنى ح  
ولو كان ذلك السؤال بشق تمره ولا يخفى انه ركبك وكلمة او وصلبة والواو المحال على  
ما اختاره صاحب الكشف اولل عطف على مقدر على ما اختاره الجزى او اعتراضية  
على ما اختاره الرضى اى الحاحه في مختار الصحاح الاحاح الخاف يقال الخ عليه  
بالمسئلة وفي تفسير البيضاوى الاحاف ان يلزم المسؤل عنه حتى يعطيه من قولهم  
لخفى من فضل لحافه اعطاني من فضل ما عنده في تعبير الشارح ههنا بالاقتراح ايماء  
الى ان السائل انما يسئل الشارح من فضله وفيه ايماء ايضا الى ان الاحاح والاحاف  
وان كان غير مقبول في امر الدنيا كما اشير اليه في قوله تعالى لا يستئلون الناس الخافا لكنه  
مقبول وممدوح في امر الآخرة وفي المختار ايضا يقال اقترح عليه شيئا اذا سئل اياه من غير  
روية واقترح الكلام ارتجاله وفيه ايضا ارتجال الخطبة والشعر ابتداءه من غير تهبة له  
وفيه ايضا حكمه في ماله تحكما اذا جعل اليه الحكم فيه فاحتكم فيه فقوله على سبيل  
التحكم من قبيل التفسير باللازم لان السؤال من غير روية ربما لا يخلو عن التحكم  
والاحتكام ٧ واما الارتجال فن معناه الحقيقي وقوله وروية عطف تفسير للفكر ومثل  
هذا السؤال كالايج من التحكم كما اشيرنا اليه لا يخلو ايضا عن التكرار عرفا وعادة فلذا  
فسره بالاحاح المقضى للتكرار والملازمة فقوله لان الاقتراح متعلق بالتفسير المستفاد  
من كلمة اى والداعى اليه ان الاجابة انما يكون عند الاحاح لا عند الاقتراح وان استلزم  
الثاني للاول هذا قوله والاخ يحتمل الدينى والطبى والتوين للتخمين كما قيل ٩ وللتكثير  
ايضا كما قلناه والظ ان يكتفى بالاخ الدينى اذا اخ الطبى الشامل للؤمن والكافر  
ينبوعه نسبة الى نفسه نعم مثل هذا الشرح نافع لكل لكن الكلام في كون ذلك الاخ  
منسبا الى الشارح قوله ههنا لنفسه بتخييل ان كتابه هذا شئ قليل يليق بالمبندين  
وان نفسه منزل منزلتهم ومعدود من جملةهم فهذا نهاية التواضع وفيه من جلب  
قلوب الطلبة ما لا يخفى سواء كان لفظ الاخوان من كلام المقترح اولا اذ الكلام في التعبير  
الصادر عن الشارح الا يرى ان المقترح اوقال اكتب لآخوانك ما يلىق بهم وحكى الشارح  
هذا الكلام بعينه لكان النكتة قائمة بعينها ايضا اذ لو لم يرتض الشارح بالاخوة  
المذكورة لغبر الحكاية قطعاً نعم اوقال المقترح اكتب لآخوانى ما يلىق بهم لا يمكن

٧ وفي هذا التقدير إشارة الى ان الاول  
المحشى ان يقول على سبيل التحكم  
اولا احتكام لكن امره هين

وكرر سوى

اعني كتب القوائد موجودة متحققة على اكل وجه فكله موجود كما لم لبس بشيء  
 اذا لم يدعى هنا هو كون المسؤل عنه موجودا خارجيا لا كونه محسوسا وكذا القول  
 بان المسؤل وان لم يكن موجودا حين السؤال لكنه لما كان قادرا عليه فكانه  
 قد وجد انتهى والحق ان المسؤل انما هو افادة المعاني بالفاظ مكتوبة والاوّل موجود  
 والثاني مقدور له فكانه موجود قوله قد عدّه عدما لاستحقاقه اي لعدّه شيئا  
 حقير او امرا قليلا ومثل هذا ورد في الاثر عن سيد البشر حيث قال عليه السلام  
 اللهم اجعلني في عيني صغيرا وفي اعين الناس كبيرا وقدر اعاءه المحشي حيث قرر ان هذا  
 في عين الشارح صغير وان كان في اعين الناس كبيرا ولذلك رغبوا فيه غاية رغبة فاقبل  
 من ان غاية الرغبة ينافي عده حقيرا فالوجه في اعتداده للردّ اللين مع انه قادر في الحال  
 على الاجابة هو الامتياز للطالب الصادق عن غير الصادق ساقط على ان كون  
 ذلك الاخ صادقا يستفاد من نسيبته الى نفسه حيث قال اخي وما ذلك الا لكونه صادقا  
 فلا حاجة الى تمييزه عن غيره مع انه لا حاجة الى الامتياز في مثل هذا المقام وكثير من الفضلاء  
 شكوا عن زمانهم وطلبته ومع ذلك صدر منهم مصنّفات كثيرة لان الله تعالى  
 يخلق الصادقين ولو بعد حين وكذا ما قبل ٧ من ان استحقاق مطلوب السائل ورده  
 رد اليه لا يكون امرا مقبولا شرعا وعقلا مع القدرة على قضاء الحاجة وهل هذا الا كمن  
 ملك نصبا وحال عليه الخول ولا يعطى زكوته لاستحقاقه على ان كتبه في اقصر الايام  
 لا يلائمه فالوجه ان يقال انما رد اليه لا يشغاله بما هو اهم منه كالتصنيف في العلوم  
 الدينية والتدريس فيها او غير ذلك من الموانع والا فان الايق نيل الشارح قضاء المسؤل عنه  
 قل اولا انتهى اما اولا فلا نال انم ان الاستحقاق المذكور لا يكون مقبولا في الشرع  
 والسند ظاهر بممار واما ثانيا فلان القياس المذكور قياس مع الفارق وهو ظاهر واما ثانيا  
 فلا نال انم عدم الملازمة بينه وبين الكتب المذكور كيف ولو كان شيئا عظيما لاحتاج تحريره  
 الى ايام كثيرة واما رابعا فلان ما ذكره المحشي من وجه الردّ اللين لا ينافي ما ذكره القائل  
 ايضا اذا الاستحقاق يحتمل ان يكون لكونه مستغلا بما هو اهم من ذلك على ان ما قررناه  
 في توجيه الاستحقاق ولي ما ذكره القائل من الوجه المشعر بالاستكبار فالحق ان ما اعتبره  
 المحشي في وجه الردّ اللين ادق والطف اذ هو المطابق بظاهره لكتبه في يوم من اقصر  
 الايام مع الاشارة الى كمال التواضع والطف منه انه استدلل على الجواب بقوله عليه السلام  
 اغنوه عن المسئلة او جعل كتابه كشيء عمرة كما كتبه الشارح في نصف دورة وهو اليوم  
 الذي هو نصف دورة واحدة بل اشار بوصف اليوم بالقصر الى انه اقل من شق القمر  
 وهو اللائق للعبد الفالح والرجل الصالح وهذا ولعمري انهم غفلوا عن دقائق الحواشي  
 وقالوا ما قالوا قوله فلما اتوا بالالحاح اه كلمة اتوا بقصر الهمة من الاتيان وقوله بالالحاح  
 مفعول بواسطة حرف الجر والمفعول بلا واسطة محذوف والمعنى لما جاؤا الشارح  
 بالالحاح ولو قال فلما اتوا بالالحاح لكان أولى لاشتهار هذه العبارة في امثال هذا المقام  
 وابراد الجمع مع ان الاخ مفرد للاشارة الى ان تنويته للتكثير اي اخ كثير كما في قولهم  
 ان له لابلا وان له لغما والقرينة عليه قوله الاتي بمطالعة الاخوان فلا حاجة في توجيهه  
 الى القول بان مثل هذا السؤال مسئلة كل طالب تحقيق فالاخ مسئلة عن نفسه اصالة

طرسوي

لاقره خليل



عزيمته لانه بمنزلة ان يقول افعل كذا ان شاء الله على ما يقتضيه العرف والعادة ومن البين  
ان مثل هذا لبس بنص في الفعل وتركه ايضا فاذا انضم اليه كمال كرم الش في اجابة مثل  
السؤال المذكور يتقوى عزيمته السائل الى جانب الفعل قطعاً فالقول ٩ بان مثل هذا  
وعد بناء على ان كلمة اعمل الترتبي وهو المتوقع لبس بشيء وكذا القول ٣ بانه وعد لكن لا يؤدي  
خلفه الى الكذب لان مثل هذا الكلام خرج من ان يكون عزيمته لكونه بمنزلة الاستثناء  
كما قال عليه السلام في حق بني قريضة لعلمنا امرناهم بذلك ولم يكن امرهم بذلك مع عدم  
كون ذلك كذبا لكون كلامه الشريف مفيدا انتهى وذلك لان الترتبي من قبيل الانشاء  
على ما نص عليه اهل المعقول والمنقول والوعد من قبيل الاخبار فكيف يكون مثله  
وعدا ثم انه لا يجوز الخلف في الوعد ولم يزمن يقول ان الخلف في الوعد لا يؤدي الى الكذب  
وقوله عليه السلام لبس من قبيل الوعد والالزام الخلف في وعده عليه السلام وهو بطل  
وان جوزوا الخلف في الوعد مع ان كلام هذا القائل مختلط لكون اخر كلامه مشعرا  
بانه لبس من قبيل الوعد كما هو الحقيق فالاصواب ان يترك امثال هذا الكلام من البين  
ويعضى الى انه من قبيل الرد اللين كما حققناه قوله بل اقترح على بناء التكلم الكتابة  
مفعول اقترح ففيه اشارة الى ان اكتب في الشرح مفعول اقترح وقد عرفت  
احتمالا آخر في صيغة اكتب فتذكر قوله ولازمني لاجلها اشارة الى ان قوله  
في كل صباح متعلق باقتراح باعتبار لازم معناه ٦ اعني الملازمة لان الاقتراح في كل صباح  
ومساء مما يؤدي الى ترك الادب فغاية ما يكون منهم هي الملازمة لاجل الكتابة وان كان  
لسان الحال انطق من المقال ٧ فاقبل ٩ في تفسير قوله بل اقترح على الكتابة اي بل لم يترك  
اقتراحه بل دام عليه مبنى على الغفول عن الملازمة وعن الدقيقة التي اشرنا اليه قوله  
كما هو رسم الملازمة اي الملازمة في كل صباح ومساء عادة الملازمة اذا الملازمة في جميع  
الافوات خارج عن المعتاد والعادات بل يؤدي الى عدم اجابة الحاجات فالمراد بالصباح  
والمساء هما الوقتان المخصوصان وجهلها على جميع الاوقات ببوعنه عادات السادات  
فظهر ايضا فساد ما قيل يحتمل ان يكون المراد بهما مجرد الملازمة فتح لا يلزمه ان يجرى  
اليه في كل يوم انتهى لانه ان اراد بمجرد الملازمة مجرد الملازمة في كل صباح اه فذا لبس  
وجهها مغايرا لما ذكرنا وان اراد به مجرد الملازمة في جميع الاوقات فبعد التسليم قد عرفت  
فساده وان اراد به مجرد الملازمة ولو في بعض الاوقات على ما يقتضيه تفريعه بقوله فتح  
لا يلزمه اه فذا مناف لعموم قوله في كل صباح ومساء قوله شرعت فيه جواب لما  
قد عرفت ان جواب لما كثيرا ما يكون فعلا ماضيا بدون الفاء والفاء قليلا وقد يكون  
جسلة اسمية فاذا مضارعا ما ولا بالماضي فاقبل من ان الاولى قد شرعت لبس بشيء  
قوله وقيل المراد بالسائل اه فعلى هذا يكون الابة دليلا لما نحن فيه بعبارة وهو اقوى  
من الدال بالدلالة على ما حقق في اصول الفقه ولذا حكمه بالنسبة لكن المختار عند الجمهور  
هو الاول ولذا قدمه قوله وههنا قد وجد بناء على ان مطلوب السائل انما هو افادة  
المعاني بعبارة رابطة والمعاني من قبيل العلوم التي هي من قبيل الكيفيات النفسانية  
الموجودة في الخارج ٤ والعبارة والالفاظ آلات لا فادتها مع قدرة الش عليها فكانها موجودة  
ايضا فالقول بان السؤال عنه وان لم يكن موجودا كمال لكن شرائط السؤال عنه

٩ قدره خليل  
٣ قدره خليل

٦ وذلك لانيك تعرف ان الاقتراح هو  
السؤال من غير روية وفكر وبلزومه في  
العادة الاخلاص وهو بمعنى الاخلاص  
هو ان يلزم السؤال عنه حتى يعطيه  
ما يسئله

٧ ولك ان تقول اشارة الى ان اقتراحه  
في كل صباح ومساء لبس من قبيل  
التبع لمصلحة اخرى بل دوامه انما  
هو لاجل الكتابة فلو لم يلاحظ  
الملازمة المذكورة لاحتمل ان يكون  
الاقتراح تابعا لامر آخر وهو خلاف

الحق  
٩ قدره خليل  
٤ وذلك العلوم قد انصف بالشارح  
وقت السؤال وهي موجودة  
في الخارج صح

وقتا بعد وقت فتدبر وبالله التوفيق قوله اى كنت لانتهره تفسير باللازم لان عدم انتهر  
لازم للتعلل على ما بينا في معناه والضمير للسائل المعلوم في المقام المستفاد من التعلل  
لانه يقتضى سبق سؤال وجود سائل فلا يتوهم فيه الاضمار قبل الذكر وقوله باستقباله  
متعلق بالمتنى مصدر مضاف الى المفعول ولا احتمال ٩ لغيره وقوله بكلام متعلق بالاستقبال  
والجموع تفسير للنهر لان النهر في اللغة الزجر وذلك في الغالب يكون بالاستقبال  
بالكلام الزا جر كما ههنا قوله يريد السائل على السبب على ما يقتضيه سبب النزول  
فعلى هذا يكون الآية المذكورة دليلا لما نحن فيه اعني كون نهر طالب العلم منهيا عنه  
بدلالته لا بمنطوقه لانه اذا كان زجر سائل الامور الفانية اعني الاموال منهيا عنه فاولى  
ان يكون سائل الامور الباقية اعني العلوم منهيا مع ان الاموال تنافس بالاعطاء  
والعلوم تنافس به ومن المعلوم ان المعطى ينتفع بالثاني دون الاول في الظاهر فيكون  
دلالة الآية على ما نحن فيه كدلالة قوله نع ولا تنقل لهما فاعني على حرمة الضرب والشم  
ولكون هذا الوجه قويا من هذه الجهة قدمه لكن لاحتمال ان يتخالف عن هذه الدلالة  
سيما في مقام يعنى بشأن المتدبر فيه حكم بالنسبة الوجه الثاني قوله يقول اى الله تع  
بيان للحاصل المعنى لانتهره فيه اشارة الى ان الضمير اراجع الى المفعول محذوف ولا تزجره  
عطف تفسير لما قبله اذا سألك كلمة اذا ظرفية لاشروطية لانه مضمون المفعول في الآية  
ولا مجال لكونه شرط او وسيل فلا يصح ان يكون قوله فاما ان تعطيه اه جزء له كما هو المتبادر  
بل جزاؤه اما مقدر او مقدم فافهم وقوله فاما ان تعطيه خبر مبتدأ محذوف اى فخالك  
اما ان تعطيه اى اما الاعطاء ٧ واما ملايس بالاعطاء ٩ ولا وجه لجل كلمة ان فيه على الزائدة  
كما جوزها الاخفش قوله بل كنت اعلم اى اتعلم على ما هو المطابق للشرح وقد عرفت  
ان كليهما واقعا في اللغة بمعنى وان اختار المحشى الاول والكلام اضراب عن قوله  
كنت لانتهره وعطف عليه فكلمة بل هذه عند الجمهور تفيد ثبوت الحكم للتابع مع السكوت  
عن ثبوت وانتفاءه في المتبوع وذا غير مناسب ههنا فلا بد ان يحمل على مذهب بعضهم  
من انها تفيد انتفاء الحكم عن المتبوع قطعاً يعنى ان عدم النهر كالتعلل مقطوع به  
وبهذا يشعر كلام اهل المعاني في بحث القصر ولو حمل الكلام على مذهب الجمهور  
لزم احتمال ارتكاب الش المنهى عنه وذا غير مناسب لمنصبه هذا قوله واقول لعلى  
بيان لما جله الش بقوله بلعل وعسى وقد عرفت الفرق بينهما ووجه دخول الباء عليهما  
ووجه ايرادهما عقيب التعلل والظ ان يكون خبرا على بدون ان المصدرية كما في قوله تع  
لعلى ابلغ الاسباب لكنه اوردته بكلمة ان مشاكلة لخبر كلمة عسى اذا الغالب ان يكون خبره  
المضارع المصدر بان على ان ابن هشام صرح في معنى اللبيب بان دخول ان على  
خبر لعل كثير لجلها على عسى مع ان المصدرية تدل على الظن المناسب ههنا كما لا يخفى  
قوله ولم يقع ذلك السائل اه من قبيل عطف العلة على المعلول ولك ان تجعله حالا  
بهذا الرد اللين انما كان هذا رد العدم حصول مقى السائل وهو ظاهر وايضا  
لعدم انكسار قلبه عن ذلك الرد بل هو من قبيل القول المعروف وقد قال تع قول معروف  
ومغفرة خير من صدقة يتبعها اذى وقال عليه السلام كلمة طيبة خير من صدقة يتبعها اذى  
ولاشك ان التعلل المذكور لا يقطع طبع السائل ورجائه بل هو بقوى نشاطه ويحرك

والاشاره الى رد ما قيل ههنا من توجيه  
البيان بتوجيه آخر غير هذا الوجه مثلا

وعلى ان يكون ما ولا بالاعطاء  
خبراه  
وعلى ان يكون الجبار مقدر في قوله  
ان تعطيه



اي بعد الحمد والثناء على الله والصلوة على رسوله وعلى جميع الانبياء قد مر ما يتعلق بذلك  
من جهة ما يتعلق بجوهر الكلام ومن جهة ايراد هذا المقال في هذا المقام فتذكر  
فلما لم ينفعني التعلل بلعل وعسى اي الاشتغال بقولي لعلي اكتب في زمان كذا وعسى  
ان اكتب في زمان كذا بناء على ما في القاموس من انه يقال تعلل بالامر تشاغل به والظاهر  
ان تعلل من قبيل تجاهل والباء متعلق به على تضمين معنى الاشتغال اذ التعلل في العرف  
انما يستعمل في مقام الاعتذار والمعنى لما لم ينفعني التعلل والاعتذار مشتغلا بهذين القولين  
فلعل وعسى كتابة عن هذين القولين واسم لهما ولذا دخل الباء عليهما كدخول اللام  
على ما هو في صورة الفعل كالقبل والقابل وكلمة لعل وان كان مستعملا في المتوقع وعسى مستعملا  
في المطموع فيه والاول اقوى من الثاني على ما قبل لكن الثاني ههنا اقوى بناء على انه يدل  
في الاصل على الدنو والقرب فكانه اشتغل اولا بقوله لعلي اكتب ثم لما لم ينفعه ذلك اشتغل  
بعسى ان اكتب في الترتيب المستفاد من ظاهر العبارة اشارة الى هذه الدقيقة عن اقتراح  
اخ لي اي الخاح محب صادق لي على ما يستفاد من نسبة الاخ الى نفسه فيكون الاخ  
دينا وهو ظاهر ويظهر منه ايضا ان الرادلين المذكور ليس لاجل امتياز الطالب الصادق  
عن غير الصادق وان صدر عن بعضهم لاسيما اذا كان اقتراح ذلك الاخ في كل صباح  
ومساء اذ الصادق اجل من هذا فكل كلمة في متعلق بالاقتراح وكونها متعلقة بالاخ لا يخ  
عن الركابة والمراد من الصباح والمساء الوقتان المخصوصان اذا الاقتراح لمثل هذا الامر  
انما يكون في هذين الوقتين المبسرين اللذين هما وقتا الفيوضات وزمانا جابة الحاجات  
وجعلهما كتابة ٩ عن جميع الاوقات كما في قوله تعالى النار يعرضون عليها غدوا وعشيا  
من قبيل ٣ قوله تع النار يعرضون عليها غدوا وعشيا ولما كان الاقتراح لا بد له من مقترح  
اشار اليه بقوله ان اكتب فوائده فهو مفعول به يقال اقترح شيئا كتب ايا امر وكلمة ان ح  
واما مضارع متكلم وكلمة ان ح مصدرية ولما كان الاقتراح مقتضيا لكون المقترح لا يخال  
بحال المقترح وصف تلك الفوائد بالابقاء بحالهم وعبر عنهم بالاخوان المشعربسوا وجميعهم  
ترجاهم منه اوتربعا لهم وعلى الثاني يكون ترغيبهم الى الشرح بانه مشتغل على حق بايق  
كثيرة ومهمات وفيرة وانه لا يصل اليها الا بالازكاء المباليغون في تحصيله والاطلاع بما فيه  
لانها شارحة لفرائد الرسالة ولا يكون الفرائد مشروحة الا بكون الآلات مجروحة  
فهم احقاء بان يكونوا مرحومين كيف وتلك الفرائد في الميراث يختبر بها الازدهان  
وبعرف به الافكار الصحيحة من الفاسدة شرعت فيه اي في كتب المقترح جواب لما  
والظاهر ان الماضي ههنا على حقيقته ولا وجه لجمه على معنى المضارع او على معنى اردت  
ان اشرع لان كل ذلك ينبوعه قوله وختمت مع اذان مغربه اذ لا معنى لجم هذا الفعل على  
الارادة او على معنى المضارع وكلمة غيرة نصب على الظرفية لشرعت ٩ اه وقوله سابقا  
في كل صباح ومساء من المناسب واقول لا يبعد ان يكون في الشروع في العدو والحثم  
مع اذان المغرب اشارة الى ان هذا الشرح لا وان كان كتب في يوم من اقصر الايام لكنه حاصل  
وقت طلوع شمس روحه في عالم بدنه ووقت غرو بهامنه وهو مدة جميع عمره ففقيه اشارة  
الى انه ثمره علومه التي حصلت له مدة عمره ونتيجته وانه يليق ان يعتنى به غاية الاعتناء  
ولا يلزم من ذلك ان يكون هو حاصل عمره فقط بل المقصود انه من علومه المترتبة له

٧ وفي المختار ايضا العلامة المرحوم وحديث  
يشغل صاحبه عن وجهه كان تلك  
العلامة صار شغلا ثانيا منعه عن شغله  
الاول وعلامة بالشيء تعليلا اي لهاديه  
ويقال فلان يعمل نفسه بعبادة وتعلل به  
اي تلهى به انتهى صح

٩ الجاعل هو الفاضل الطرسوسي  
٣ فيه لطيفة لا تخفى على اهله  
٤ مفسرة كما في قوله تعالى واناديته  
ان يا ابراهيم بناء على ان في الاقتراح  
معنى القول صح

٩ علم اللوثة ولا يخفى ما بين قوله  
شرعت  
٢ وعلى هذا يكون اليوم كتابة عن  
جميع العبد



غير جزيل من حيث المعنى وكذا جعل قوله بصيغ نائب الفاعل لدل بل هو بعيد جداً بل الظاهر ان نائب الفاعل قوله الآتي على ان خصائله نعم لو حل الباء على الزيادة وجعل الصيغ فاعلاً لدل على صيغة المعلوم لم يكن بعيداً لكنه خلاف الظاهر لفظاً واماد لآله قوله باكرم القبائل على ان قبيلته عليه السلام اشرف من قبائلهم فظاهر لفظاً ومعنى واماد لآله على ان خصائله اعلى من خصائل سائر الانبياء ومعجزاته اوضح من معجزاتهم فقد قيل انه مبنى على دقة واعتبار وهو ان يراد بافراد الخصلة التي جمع الشئان ما بالقياس اليها خصلة لكل واحد واحد من الانبياء بان يعتبر جميع خصائل بني فردا وجميع خصائل بني اخر فردا اخر وهكذا وكذا الكلام في المعجزات والدلائل وحاصله ان يعتبر من الجمع المضافين في قوله خصائل سائر الانبياء ومعجزاتهم الآحاد النوعية ومن المضاف اليها الآحاد الشخصية وذلك كاف في مقابلة الجمع بالجمع وقد كنت فردت هذا المقام على هذا المنوال في تعليقاتنا على الحواشي الخبائية على شرح العقائد النسفية متابعة للمولى الحيايى هنالك لكن نقول ههنا ينبغي ان يراد بافراد الخصلة التي جمع الشئان بالقياس اليها كل خصلة لكل واحد واحد من الانبياء وذلك لانه قد حقق في علم الاخلاق ان خصائل الانسان واخلاقه تابعة لنبات اعضائه وجودتها ٩ وقد حقق في علم القيافة وارتضى به الصوفية والفلاسفة ايضا ان كل واحد من اعضائه الشريفة عليه السلام بمرتبة من التجابة لا يوجد تلك التجابة في اعضاء سائر افراده ٧ ولذلك كان عليه السلام جامعاً لجميع الكمالات الانسية والانسية فلو التفت الى الاعتبار السابق لاحتمل ان يكون بعض خصائل سائر الانبياء مساوياً لبعض خصائله عليه السلام او اعلى منه وان كان مجموع خصائله عليه السلام اعلى من مجموع خصائل ذلك النبي والمساواة مما لا يرتضيه العقلاء برمتهم فضلاً عن الاعلوية فالحق ان كل خصلة من خصال سيدنا عليه السلام اعلى من كل خصلة لكل بني بني والى هذا التحقيق اشار القاضي عياض في الشفاء وفصله بعض التفصيل فمقابلة الجمع بالجمع في قوله من خصائل سائر الانبياء في مقابلة الآحاد الشخصية بالآحاد الشخصية هذا نعم يمكن التوجيه السابق في المعجزات والدلائل ولذلك مال اليه المولى الحيايى وحققناه هنالك اذ لا بأس في كون بعض معجزات بني مساوياً لبعض معجزات سيدنا عليه السلام بل لا بأس في كونه اوضح بحسب الحال مع كون مجموع معجزاته عليه السلام اوضح من مجموع معجزات بني بني لكن هذا الكلام ظاهري ايضا والمعجزات والدلائل انما صدرت عنهم لارشاد الامة ومن البين ان امة نبينا عليه السلام في درجته من الفطنة والذكاء ولا يبلغها احادهم سائر الانبياء كما اتفق العقلاء عليه فكيف يكون بعض المعجزات الصادرة عنهم عليهم السلام لارشاد اممهم مساوياً لبعض المعجزات الصادرة عنه عليه السلام لارشاد امته فضلاً عن كونه اعلى نعم بعض احاد ام سائر الانبياء اذكى واعقل من بعض احاد ام سيدنا عليه السلام لكن المعجزات والدلائل الصادرة عن الانبياء عليهم السلام بالنظر الى مجموع امهم فالحق ان الكلام في المعجزات والدلائل كالكلام في الخصائل ايضا وان مقابلة الجمع بالجمع في قوله من معجزاتهم من مقابلة الاحاد الشخصية بالاحاد الشخصية ايضا فافهم ٤ هذا المقام فانك لا تنجده في صدور الكرام قال الش المحقق اما بعد

لا وجه لادان الصيغ دالة لامد لولة  
ولو جعل قوله بصيغ نائب الفاعل لزم  
ان يكون الصيغ مدلوله وهذا لا يلزم  
في الوجه الظاهر الذي اشترنا اليه  
ان الدلالة معناها المعروف بجملة  
من الدلالة بمعنى الارشاد بعيد بجملة  
مجازاً عن قصد الدلالة اذ لا وجه  
للعندول عما هو المعروف عند  
العطف تفسير النجاة  
لاى الانسان

قره خيل  
وما ما قبل من ان المراد بالشئان  
شئان من خلفهم مثلاً ولو كان المراد  
بالدلائل دلائل النبوة له عليه السلام  
لا يلزم المقصود انتهى وكما عرض به  
الحشى حيث فسر الدلائل بالمعجزات  
وجعلها على دلائل النبوة له عليه  
السلام فافهم المقصود وبعد  
عن المقام من وجوه



انتفاء المزوم فالحق ان اول النعم الموجبة للصلوة عليهم انما هو خواص النبوة والرسالة  
وايمانهم واسلامهم واما منصب النبوة والرسالة فلا شك انها ارفع المناصب لكن الكلام  
ههنا في السبب الموجب للصلوة عليهم نعم لوقيل ايمانهم واسلامهم وان كان ارفع المناصب  
في نفسها لكنهما لا يكونان من الاسباب الموجبة للصلوة عليهم فالاولى تركهما كما ترك  
منصب النبوة لم يبعد كل البعد ويمكن ان يقال ان تلك الخواص الجليلة انما ترتب  
على ذلك الايمان الارفع بل هو منبع معارفهم اليقينية وعلو مهم الحقيقية وبها كانوا  
فياضين على ائمتهم فنعنا الله تعالى ببركاتهم في الدارين قوله لا بحسب الزمان يعني  
ان الاولوية ح هو الاولوية بحسب الشرف والرتبة لا بحسب الزمان كما هو المتبادر اذ لو كان  
المراد ما هو المتبادر وذا لبس الانعمة الوجود يلزم ان يكون الصلوة ههنا على جميع  
الموجودين وذا واضح لزوما وفسادا بالجملة يلزم ان يكون الوجود سببا موجبا للصلوة  
مع انه لا يشتركه لا مدخل له في السببية وما قيل من انه منقوض بالايمان والاسلام فقد عرفت  
اندفاعه لانا لانم الاشتراك ههنا كالاشتراك في الوجود وتحقيق هذا ان الوجود وان كان  
كلها مشككا متفاوتا افراده كما في وجود الواجب والممكن لكنه بالنظر الى افراده الممكنة  
كما ههنا كلى متواطى متساو افراده واما الايمان فهو كلى مشكك متفاوت افراده قوة  
وضعفا كما اشار اليه المحققون فانما هم واسلامهم اقوى واعلى من ايمان احاد الامة  
واسلامهم على ما شهدت به الآثار الصحيحة ايضا ودل عليه العقل الصريح فلا مجال  
لما يوهمه الناظرون قطعا قوله وفي الخصة وخلصت اه ظرف مستقر خبر مقدم  
وقوله الاتي ما فيها مبتدأ مؤخر وقوله من الصنعة البديعية بيان لما حال من كلمة ما على مذهب  
من جوز وقوع الحال عن المبتدأ وان كان كلمة ما فاعلا للظرف المستقر السابق فلا كلام  
في كونه حالا عنها وجعله حالا عن الضمير المستتر في الظرف المستقر اعني فيها عدول  
عن الظاهر اذ كلمة ما موصولة محتاج الى البيان ولا يحصل ذلك الايمان اشرفنا اليه  
وان كان بيان الضمير الزاجع اليها يانا لها ايضا هذائم ان في الاربعة الاول اعني خلصت  
وخلصت والتمح والحن جناس قلب وهو اتفاق اللفظين في انواع الحروف واعدادها  
وهيئاتها دون ترتيبها لكنه جناس قلب البعض لجناس قلب الكل كما في قوله حسامه  
فتح لاولياته حثف لاعدائه واما في الافاضل والفضائل والفواضل فالاشتقاق  
وقد عُد ذلك من المحققات بالجناس والاشتقاق توافقي الكلمتين في الاصول مرتبة  
مع الاتفاق في اصل المعنى وكل من هذه الكلمات الثلاثة مشتق من الفضل وقد وقع  
في بعض النسخ العوارف والعواصف وينهما جناس اللاحق وهو اختلاف المتجانسين  
بحرفين غير متقار بين كما ههنا ووقع في بعض النسخ ذكر العواصف فقط وهو سهو  
واما في المبعوث والمنعوت لجناس خطي وهو توافقي اللفظين في الكتابة لكن التفاضل  
صرح في شرح التلخيص نقلا عن صاحب التلخيص بان مثل ما يرجع الى التحسين  
في اللفظ كالجناس الخطي وغيره لا بد من اهماله وترك التعرض له اما لعدم دخوله  
في البلاغة او لعدم كونه راجعا الى تحسين الكلام فامثال هذا غير معدود من الصناعات  
البديعية قوله ودل على صيغة الجهول بصيغ التفضيل متعلق بدل في قوله ظرف  
مستقر صفة لصيغ اى الكثرة في قوله باعلى السائل وجعل هذا الظرف حالا منها

قوله خالصا

الجامع المولى مؤلفه خالصا

من حيث اللفظ قطعاً وما قبل من ان صيغة التفضيل فيه على حقيقتها وان فيه ايضاً  
 بمناسبة بها على الاحتمال الثاني وذلك من جهة المعنى فقط فتحلظ بين الرخاء المعنوي  
 واللفظي والكلام ههنا في الثاني على انك قد عرفت ان ضم الهمزة ليناسب ههنا  
 معنى الابد التاويل وذلك التأويل يحل المناسبة ٩ المعنوية الظاهرة على ما حققناه  
 والله الموفق قوله اي اشرف النعم هذا ناظر الى الاحتمال الاول الظاهر ولذا قدمه وقوله  
 او اولى النعماء ناظر الى الاحتمال الثاني في الكلام نشر على ترتيب اللفظ قوله وهو اي اشرف  
 النعم الايمان والاسلام وخواص النبوة والرسالة مثل البراءة عن الكفر والشرك وعن  
 الفسق العلاني قبل النبوة وبعدها وعن الكبار عدا عند اكثر العلماء ايضاً مطلقاً  
 وعن الامور الخسيسة مطلقاً وغير ذلك مما يحل بمناسبتهم الرفيعة ومقاماتهم العلية وازدادة  
 الخواص الى النبوة لامية لا يمانية اذ لا يتحقق فائدة لاختصاصها ويراد الرسالة بعد النبوة  
 اشارة الى انه نعمة اخرى اجل من النبوة خص بها بعض الاصفياء الاكابر من بينهم هذا  
 ثم الظاهر ان كلاماً من الاربع المذكورة اشرف النعم اما الاخيران فقط واما الاولان فلان  
 المراد بهما لبس مطلق الايمان والاسلام بل ايمانهم واسلامهم وذلك اقوى واعلى  
 من كل وجه من ايمان آحاد الامة واسلامهم على ما ورد في بعض الآثار وقد اعترف به  
 المحققون من المتكلمين ايضاً فكل من الامور الاربع اشرف النعم واعلاها ما قبل من ان  
 كون الايمان والاسلام اشرف النعم يستلزم التسوية بين الانبياء واممهم في هذه الصلوة  
 فالاصوب ان يكتفى بالخيرين ايسر بشيء ولا حاجة في دفعه الى ان يقال ٨ المراد هذا النوع  
 من انواع النعم بان يكون الاشرفية بالنظر الى مجموع الاربع لا الى كل واحد واما  
 استحقاقيهم للصلوة عليهم بنفس منصب النبوة والرسالة فهو وان كان ثابتاً في نفسه لكن  
 لزيم الصلوة عليهم ههنا علياً انما هو لكونهم وسائط بين الله تعالى وبيننا في قبضان  
 انكلمات عليتنا ومن البين ان ذلك القبضان انما يتم بخواصهم ولوازمهم فلذلك  
 جعل تلك الخواص اشرف النعم ههنا فافهم في المقام ولا تعد الى ما يحجر الافهام قوله  
 او اولى النعم بحسب الشرف والرتبة جمع بين الشرف والرتبة اشارة الى ان كلاماً من هذه  
 الاربع في الانبياء مقدم على غيرها من النعم شرفاً ورتبة انما خواص النبوة والرسالة  
 فقط واما ايمانهم واسلامهم فلما حققنا آتفاً من ان ايمانهم واسلامهم اقوى واعلى من ايمان  
 آحاد الامة واسلامهم فكل من الاربع مقدم على سائر النعم سواء كان تلك النعم نعم الانبياء  
 او نعم غيرهم مع دخول ايمانهم واسلامهم فيها هذا فالقول بان الظاهر ان الشرف والرتبة  
 ههنا بمعنى واحد مع ان التقدم الشرفي غير التقدم الرتبي فالاولى الاقتصار على الرتبة  
 كلام خال عن الرتبة وكذا القول بان الاولوية ههنا اضافية لان منصب النبوة اقدم الى النعم  
 في الرتبة والشرف فالاولى ان يحمل الاول على اول النعم الموجبة لسعادة الدارين  
 وهو النبوة اذ لا منصب فوق ذلك المنصب ولذلك استمرت عادة القرآن العظيم بتعظيم  
 الانبياء عليهم السلام وذلك لما قد عرفت ان السبب الموجب للصلوة عليهم انما هو خواصهم  
 وآثارهم على ما هو اللازم ههنا لا يرى ان اصحاب المناصب انما يمدحون بخواصهم وآثارهم  
 لا بانفس مناصبهم وان كان مناصبهم في حد ذاتها رفيعة على اننا نقول خواص الشيء  
 ما لا تنفك عنه واوائتني تلك الخواص لا تتفق ذلك الشيء بناء على ان انتفاء اللازم يستلزم

وخلص ان المحشى ادعى ان فتح  
 الهمزة في جميع من حيث المعنى على ضم  
 الهمزة وذلك ان الرخاء انما يكون  
 بمناسبة الاول دون الثاني ولو كان  
 الى اشارة الى انما لا يصلح التمكن  
 منه التنازل اليه المحشى اولا وفرد  
 ٨ قوله خليل

في تعرض للمؤلف في خليل



وقيل هي الدبققة التي تستخرج بدقّة النظر لمقارنتها لها غالبا من نكت الارض باصبع  
 او نحوها اطلقت عليها اذ لا يخلو صا حبا غالبا من النكت في الارض بنحو الا صبع  
 او لحصرها بالحالة الفكرية المشبهة بالنكت هذا قوله كهى في جدا لك اى كالنكتة  
 التي هي في جدا لك فحذف ما حذف فبقه حذف الموصول وبقاء صلته وقيل مستعارة  
 للمجور كما في قولهم ما انا كانت ورد ٩ بان الحمل على الاستعارة تصرف ذهب اليه الاخفش  
 والقراء لتوجيه ما جاء من العرب وبجى كهى منهم غير معلوم والقياس في امثاله غير جائز  
 نعم لوحده ل ذلك على الاغلاط الشائعة في عبارات المصنفين كجمع لامع النفي والاستثناء  
 في القصر لم يكن بعيدا جدا اقول التصرف المذكور مما اشار اليه ابن هشام في معنى اللبيب  
 وخص ذلك بضمير الخطأ كما في قولهم ما انا كانت لكن قال ابن مالك في الفقه وما زروا  
 من نحو به فتى نذر كذا كها ونحوه اى انتهى فهذا صريح في ان مثل كهى جاء من العرب  
 وان كان نادرا واسمه بعض شارحيه بقول الشاعر ولا زى بعلا ولا حائلا كهو ولا كهين  
 الا خلاط لثم قال وهو مختص بالضرورة لكن كلام ابن مالك على اطلاقه وهو الظاهر بناء  
 على ان بعضهم صرح بان الكوفيين والقراء لا يخصصون ذلك بالضرورة فعلى هذا يدفع  
 تحريف القائل السابق ولا حاجة لتحججه الى جعل العبارة المذكورة من الاغلاط الشائعة  
 قوله اولى اى لفظ اولى صرح به اشارة الى ان التحشية هذه انما هي للمضاف فقط  
 ولانه لو قيل ٧ يجوز فتح الهمزة وضمها فلا بد لبيان من التفصيل اذ اليان الواحد  
 لا يكتفى فيه فتح يقع في الكلام انتشار لاداعى له هذا قوله وهو الظاهر اى في هذا المقام  
 بناء على ان المقصود ههنا هو الاشارة الى سبب لزوم الصلوة والسلام على الانبياء  
 عليهم السلام فلا بد ان يكون ذلك المشار اليه سببا باعثا وداعيا مستقلا للزوم  
 ابراد الصلوة والسلام عليهم وهذا انما يتم اذا كان كلمة اولى مفتوح الهمزة اذ يكون المراد به  
 ح الايمان والاسلام وخواص النبوة والرسالة ولا شك ان الكل من حيث هو كل بل  
 كل واحد سبب للزوم الصلوة والسلام عليهم لان الانبياء عليهم السلام بتلك الاوصاف  
 الجليلة استفاضوا من الله الملك العلام فافاضوا علينا ما استفاضوا من الله تعالى فكان  
 لهم علينا من لا يمكن استقصاؤها فوجب علينا الصلوة والسلام عليهم اداء لبعض  
 الحقوق بقدر الامكان ولو كان اولى مضموم الهمزة يكون المراد به النعم الاولوية والمتبادر  
 منه الاولوية بحسب الزمان وما ذاك الا نعمة الوجود ومن البين ان نعمة الوجود ليس  
 سببا وداعيا للصلوة والسلام عليهم اذ الخلائق مشتركة في تلك النعمة ولو كان ذلك  
 سببا وداعيا لزم ان يكون الصلوة والسلام ههنا على جميع الموجودين وفساده ظاهر  
 فلا بدح ان ياول تلك الاولوية بحسب الشرف والرتبة حتى يصح كونه وجهها وسببا  
 لا يتراد الصلوة ههنا ولما كان صورة فتح الهمزة خاليا عن هذا التكلف كان راجعا على  
 الصورة الثانية هذا هو بيان الربحان المعنوي لصورة فتح الهمزة ولها ربحان لفظي  
 ايضا وهى هو الانسية بقرائه الثلاثة اعنى اعلى واشرف واوضح ولكون الرطابة للتناسب  
 اللفظي امرا مهما في امثال هذا المقام صرح به ثانيا والافلا حاجة الى التصريح به فكلنا  
 اشار به الى ان هذه النكتة هي النكتة الظاهرة في مثل هذا المقام والظاهر ان اسم  
 التفضيل في قوله والانسب بمعنى اصل الفعل اذ لا مناسبة له في صورة ضم الهمزة بقرائه

و هو سوسى

وهو الفاضل الاشرف في اوضح  
 المسالك  
 ٤ خالد الازهرى  
 لا يعرض للمولى قريه خليل







على ما لم يختاره الأئمة الاعلام فالظان معنى قوله فعبّر عن المشبه به انه اشار الى المشبه به  
 المرموز بلفظ المشبه وهذا حق بالنظر الى مذهب السلف اذ لفظ المشبه يشير الى المشبه به  
 بذكر لازمه لان معناه انه ذكر المشبه واراد به المشبه به على ما يستفاد من ظاهره  
 حتى يكون كلامه هذا مبنيا على مذهب السكاكي ويرد عليه ما رد وانما سلك هذا البيان  
 طلبا لكمال المقابلة بالنظر الى الظاهر بين المصرح والممكنة اذ في الاولى عبر  
 عن المشبه بلفظ المشبه به وفي الثانية بالعكس والافكل منهما على ما هو المختار عبارة  
 عن لفظ المشبه به المستعمل في المشبه وان كان لفظ المشبه مرموزا بالبدن في الكناية وصرح بما  
 في المصرح قوله استعارة تخيلية وهي الامر الذي اثبت للمشبه من خواص  
 المشبه به وهل هو مستعمل في معناه الحقيقي والمجاز في اثباته للمشبه وبالله ذهاب السلف  
 وتبعهم صاحب التلخيص او يجوز استعارته في بعض المواد لما يلائم المشبه به واليه  
 ذهب صاحب الكشاف في قوله تعالى الذين ينقضون عهد الله حيث استعير الجبل  
 للعهد على سبيل الاستعارة بالكناية والنقض لا يطاله على سبيل الاستعارة  
 المصرح او هو مستعمل في امر شبيه بمعناه الحقيقي واليه ذهب السكاكي والتفصيل  
 في محله فان قلت المختار في الاستعارة التخيلية المذهب الاول وهي في هذا المذهب  
 ان يضاف الى المشبه لازم المشبه وخاصته مما به قوام وجه الشبه او كماله كما في اظفار المنية  
 والعواصف ههنا ليست بل لازم انبثات الخصرة وخاصتها ولا بما به قوام وجه الشبه  
 اعني المرغوبة وفقدية الفرح والانبساط قلت العواصف في نفسها وان لم تكن  
 من لوازم النباتات لكن العواصف المضافة الى الفضائل كما ههنا من لوازم النباتات  
 التي شأنها الهلاك والقضاء وتليق به ان النباتات وان كانت في اول حالها ناضرة خضرة  
 لكنها متعقبة للهلكة والقضاء والزوال لادوام اهلها قطعها وان هلاكها وزوالها يكون بالرياح  
 كما قال الله تعالى واضرب لهم مثل الحبة الدنيا كما انزلناه من السماء فاخط به نبات الارض  
 فاصبح هشما تذرؤه الرياح على ان لزوم العاصي كاف في امثال هذا المقام فضلا  
 عما ذكر من القوام وان ادعاء بعض الاعلام قوله خلصتني اه هذا على التقدير الاول  
 اعني كون العواصف استعارة مصرح تحقيقية ظاهرا وما على التقدير الثاني فعلى  
 ما اشرنا اليه من ان قرينة الاستعارة بالكناية على مذهب السلف قد تكون استعارة  
 تحقيقية في بعض المواد لما يلائم المشبه به فقوله من نحن الاشياء المهلكة اشارة الى المشبه  
 المتروك وقوله كالرياح اشارة الى المشبه به المذكور وقوله لما اصابته من النباتات لمدخله  
 في هذه الاستعارة لكن اتى به اشارة الى الاستعارة بالكناية على التقدير الثاني على مذهب  
 السلف والافلا مدخله في تصوير الاستعارتين السابقتين وبهذا البيان يظهر الانطباق  
 على جميع التقادير ومن بني كلام المحشي سابقا على مذهب السكاكي وادعى ههنا الانطباق  
 على جميع التقادير فعداني بار محجب واجب وان يقال ان الاولى ان يترك قوله كالرياح اه  
 اذ لا يبيح للتغيير فائدة بل لا معنى له قطعاً قوله واما تشبيه ادراك الفضائل بالعواصف اه  
 المشبه هو المولى برهان الدين ولهذا التشبيه وجهان احدهما ان يشبه الادراك المذكور  
 بالعواصف ويستعمل الثاني في الاول وعلى هذا يكون استعارة مصرح وهو الظن من بيان  
 المحشي ههنا وثانيهما ان يجعل اضافة العواصف الى الفضائل من اضافة الصفة

فعلى هذا يندفع ما قيل عليه  
 الصواب ان يقال من اول الامر  
 او عبر عن المشبه به اه او يترك قوله  
 في النفس حتى يكون ماذكرا  
 نصافي مذهب السكاكي على ان  
 التعيين من شئ بشئ معناه المتبادر  
 التجاوز عن الاول الى الثاني وظن ان  
 ذلك ليس بنص في مذهب السكاكي  
 بل يحتمل مذهب السلف ايضا وقوله  
 في النفس في اول كلامه يرجع الثاني  
 على الاول فن ابن يفهم الخلط الذي  
 فحبه الناظرون ههنا  
 قوله من القوام بكسر القاف وهو  
 الدخول في ماهية الشئ وههنا  
 الدخول في المشبه به ككعادما  
 السائل  
 قوله خليل



ههنا قلت كانه رجع في الفقرة الاولى كون ما موصولة للسكتة التي قد منها نالك وههنا رجع  
كون ما مصدرية ليكون الحمد على الانعام كما كان في الفقرة الاولى على النعم ومن بين  
ان الحمد على الثاني جده عرفي وعلى الاول جده لغوي لعدم كون الانعام واصلا  
الى الحمد لكونه صفة لله تع بخلاف النعم فكان الشارح المحقق جمع بين الحمدين فتبصر  
بالعينين ٩ قوله الاشياء المهلكة للفضائل من الاسقام والعلل وغير ذلك مما يوجب  
المسائل والكسل ككساد اسواق المعارف والعلوم وانقراض اشواق اولى الاسباب  
والفهوم اذ الشكل من مهلكات الكمالات وعواصف الدرجات فالتخلص المذكور ههنا  
شامل للتخلص عن الكل وقد خلص الله تع الشارح المحقق عن الكل فجمع له بين  
جهات الشرف والله الموفق قوله ثم عبر بالعواصف التي هي الرياح الشديدة اشار  
بهذا التوصيف الى بيان معنى العواصف ففوله التي اء وصف مبین للعواصف كما شف  
عن معناه كما في قولهم الجسم الطويل العريض العميق يحتاج الى فراغ فاقبل ٧ يستفاد  
من كتب اللغة ان العصف بني عن معنى الشدة والسرعة والاهلاك بوصف به الريح  
وغيره بحسب مقتضى المقام فلا مساع ههنا لهذا التشبيه والاستعارة ليس بجيد بل نقول  
ان ادعى الاستقراء التمام فمنوع وان ادعى الناقص فغير مفيد بل الظ ما اشار اليه  
الحشى وقد اتفق ائمة التفسير في قوله تع كرماد اشتدت به الريح في يوم عاصف على ان وصف  
اليوم بالعاصف وصف مجازي بناء على ان العصف اشتداد الريح وصف به زمانه لمبالغة  
كقولهم نهاره صائم وليله قائم فلو كان الامر كما ذكره القائل لكان الوصف على حقيقته  
فاظد ما ذكره الحشى قوله ثم عبر عن تلك الاشياء بها اى بكلمة العواصف حال كون  
تلك الكلمة استعارة وهى الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له لعلاقة المشابهة مع  
قريته مانعة عن ارادته مصرحة وهى ما يكون المذكور هو المشبه به بخلاف الاستعارة  
بالكناية فان المذكور فيها المشبه بتحقيقه وهى ما يكون المستعار له اعني المشبه بتحقيقه  
حسنا وعقلا كما ستعرفها اى الاستعارة في الحاشية المتعلقة بقوله لغز ائد الراسالة الاثيرة  
قوله اوشبه الفضائل اه عطف على قوله سابق شبه اه وكلمة او للتخيير وللإشارة  
الى ان كلام التشبيهين كاف في توجيه الكلام واعلم ان في الاستعارة بالكناية ثلثة مذاهب  
اربعها وهو ما ذهب اليه السلف ان الاستعارة بالكناية لفظ المشبه به المستعار المشبه  
في النفس الرموز اليه بذكر لازمه وثانيها ما ذهب اليه السكاكى وهو ان الاستعارة  
بالكناية لفظ المشبه المستعمل في المشبه به بالدعاء انه عينه وثالثها ما ذهب اليه صاحب  
التلخيص وهو ان الاستعارة بالكناية التشبيه المضمر في النفس وعلى هذا لوجه  
لعميةتها استعارة بالكناية وما ذهب اليه السكاكى محتويات كفات كثيرة ذكرت في البيان  
فالختار هو الاول اذا عرفت هذا فاعلم ان ظاهر قوله في النفس بقيد انه اختار مذهب  
صاحب التلخيص لانه قد عرفت ان الاستعارة بالكناية عنده عبارة عن التشبيه المضمر  
في النفس وقوله فعبر عن المشبه به بلفظ المشبه يشعربانه اختار مذهب السكاكى لان  
الاستعارة بالكناية عنده كما عرفت لفظ المشبه المستعمل في المشبه به ولذا قيل عليه  
انه خلط بين المذهبين اذبنى اول كلامه على مذهب واخره على مذهب اخر فاللازم  
ان يبنى كلامه على احد المذهبين ولعلنا نقول لا ينبغي لمثل الحشى ان يقرر المقام

وتعريف للمولى فزه خليل جيت  
فصير في المقامين على كون ما  
مصدرية وكون الحمد فيها حمدا  
لغويا وغفل عما قصد الحشى  
ههنا  
طرسوسى

فقوله خليل



فبجعل الاضافة على البيانية يندفع التكرار في الصور الثلاث ثم اقول هذه الاحتمالات  
مندرجة تحت تقديرين كون النسخ مصدرا و كون الاضافة بيانية اذ كل منهما شامل  
للصور الاربع اما الاول فظ واما الثاني فلان كون اضافة النسخ الى العوارف بيانية  
انما يكون اذا كان النسخ جمعا باحتماله الاربعة فعلى هذا كان الانسب ان يقول  
وعلى التقديرين اى كون النسخ جمعا مع كون اضافته بيانية وكون النسخ مصدرا  
لا تكرر فيه الا انه اوردته جمعا توسعا وترويحيا وبدل على ما قرناه ان المحشى قال في النقل  
الآتى على تقدير عدم كون الاضافة بيانية وعدم كون النسخ مصدرا فانه صريح في ان كلا  
من كون النسخ مصدرا وكون الاضافة بيانية دافع للتكرار مع ان كلاهما شامل للاحتتمالات  
الاربعة كما بيناه فالوجه في وجه التثنية التي هي انسب ما ذكرناه واما ما قبله ان ما  
يوهم التكرار من الاحتمالات المستقيمة اثنان لازيد كما اشير اليه في بعض الحواشي ولذا  
قال الشيخ الوالد الانسب وعلى كلا التقديرين انتهى فقد غفل هو ووالده ايضا  
عن المرام لان المستقيمة اربعة وواحد منها كون النسخ مصدرا مع كون كلمة ماء مصدريه وكلمة  
من بيانية ولا تكرر فيه قطعا وثلاثة منها كون النسخ جمعا مع كون كلمة ماموصولة  
وكون من بيانية او متعلقة ومع كون كلمة ماء مصدريه وكون من متعلقة وفي كل من هذه الثلاثة  
يتوهم التكرار ما لم يحمل الاضافة على البيانية فالوجه ما حققناه والمحجب منه انه طعن  
لبعضهم ههنا بانه ابدى تلك الاحتمالات ولم يعرف سقميها من مستقيهما وقال ما قال  
والعصمة من الحفظ المتعال قوله على تقدير عدم كون الاضافة بيانية وعدم كون  
النسخ اه يفهم منه ان بيانية الاضافة ومصدريه النسخ دافع للتكرار وقد عرفت انه كذلك  
مع شمول كل منهما للتقادير الاربعة قوله او المأخوذة اه كلمة اول منع الخلو يدل عليه قوله  
الآتى المستنبط منهما او من احدهما في كل من النسخ والعوارف احتمالات فيكون النسخ  
على هذا القول من قبيل القوائد لكونها مترتبة على عوارفهم بمنزلة النتائج  
ولما كان النتائج لا تحصل من المقدمات الا باعتبار الهبة الاجتماعية فيها والوحدة الداخلية  
فيها اشار اليه بقوله فكان عوارفهم اعطيتها حيث اورد الحاشير مفردا مذكرا وان كان  
الظاهر ان يقال اعطيتها واعطيتها اشارة الى ان عوارفهم ما لم يحمل امرا واحدا لا يحصل  
منها منفعة وهذا اولى مما انفقوا عليه من انه جعل العوارف بمنزلة الشخص اذ لا حاجة  
لارتكاب المجاز في الطرف مع ان المجاز في النسبة اعنى النسبة الاضافية اولى لانه ابلغ فاضافة  
النسخ الى العوارف ح لامة على كل تقدير لا يقال الاولى ان يقال فكان العوارف يعطيتها  
بصيغة المضارع بناء على ما قرر في تقدير فعل الحمد بصيغة المضارع من التكنة الجميلة  
لانقول ان اعطاء العوارف مقدم على هذا التصنيف فلذلك اتى بصيغة الماضي واما الحمد  
فالمقصود منه الشاء على الله تعالى وقد عرفت ان المناسب له ههنا صيغة المضارع  
ومحصوله ان حمد الشارح لله تعالى يتجدد كل لحظة في مقابلة كل نعمة ولو كان  
تلك النعمة سابقة على زمان انشاء الحمد فقبل ٧ من انه عدل عن المضارع ههنا الى الماضي  
اشارة الى تغليب عليه او الاشارة الى تحقق وقوع تلك النعم مما لا يلتفت اليه اهل الكرم قوله  
اى تخلصك اباي من محن اه اشار بهذا الى ما قدمه من ان كلمة ما بالنظر الى هذه الفقرة  
لا تكون المصدرية فان قلت لعله زجج سابقا كون ماموصولة فاوجه ترجيح المصدرية

١٠  
١١  
١٢  
١٣  
١٤  
١٥  
١٦  
١٧  
١٨  
١٩  
٢٠  
٢١  
٢٢  
٢٣  
٢٤  
٢٥  
٢٦  
٢٧  
٢٨  
٢٩  
٣٠  
٣١  
٣٢  
٣٣  
٣٤  
٣٥  
٣٦  
٣٧  
٣٨  
٣٩  
٤٠  
٤١  
٤٢  
٤٣  
٤٤  
٤٥  
٤٦  
٤٧  
٤٨  
٤٩  
٥٠  
٥١  
٥٢  
٥٣  
٥٤  
٥٥  
٥٦  
٥٧  
٥٨  
٥٩  
٦٠  
٦١  
٦٢  
٦٣  
٦٤  
٦٥  
٦٦  
٦٧  
٦٨  
٦٩  
٧٠  
٧١  
٧٢  
٧٣  
٧٤  
٧٥  
٧٦  
٧٧  
٧٨  
٧٩  
٨٠  
٨١  
٨٢  
٨٣  
٨٤  
٨٥  
٨٦  
٨٧  
٨٨  
٨٩  
٩٠  
٩١  
٩٢  
٩٣  
٩٤  
٩٥  
٩٦  
٩٧  
٩٨  
٩٩  
١٠٠

١٠١  
١٠٢  
١٠٣  
١٠٤  
١٠٥  
١٠٦  
١٠٧  
١٠٨  
١٠٩  
١١٠  
١١١  
١١٢  
١١٣  
١١٤  
١١٥  
١١٦  
١١٧  
١١٨  
١١٩  
١٢٠  
١٢١  
١٢٢  
١٢٣  
١٢٤  
١٢٥  
١٢٦  
١٢٧  
١٢٨  
١٢٩  
١٣٠  
١٣١  
١٣٢  
١٣٣  
١٣٤  
١٣٥  
١٣٦  
١٣٧  
١٣٨  
١٣٩  
١٤٠  
١٤١  
١٤٢  
١٤٣  
١٤٤  
١٤٥  
١٤٦  
١٤٧  
١٤٨  
١٤٩  
١٥٠  
١٥١  
١٥٢  
١٥٣  
١٥٤  
١٥٥  
١٥٦  
١٥٧  
١٥٨  
١٥٩  
١٦٠  
١٦١  
١٦٢  
١٦٣  
١٦٤  
١٦٥  
١٦٦  
١٦٧  
١٦٨  
١٦٩  
١٧٠  
١٧١  
١٧٢  
١٧٣  
١٧٤  
١٧٥  
١٧٦  
١٧٧  
١٧٨  
١٧٩  
١٨٠  
١٨١  
١٨٢  
١٨٣  
١٨٤  
١٨٥  
١٨٦  
١٨٧  
١٨٨  
١٨٩  
١٩٠  
١٩١  
١٩٢  
١٩٣  
١٩٤  
١٩٥  
١٩٦  
١٩٧  
١٩٨  
١٩٩  
٢٠٠



هو الله تعالى والعارفة قائمته تع ح ولا معنى لاضافة الا ثار الى التأثيرات وانما تضاف الى  
 المؤثرات فان اراد بالتأثيرات لمؤثرات فذا ليس وجهها آخر مغاير لما ينقله المحشي عن بعضهم ٩  
 قد زعم وجهها آخر فثبت برؤي الله الموفق قوله اي الاحسانات اليهم واحساناتهم اي الحسنات  
 اليهم بفتح السين او بحسناتهم بفتح السين ايضا على ما عرفت من ان الاحسان الذي  
 هو معنى العارفة بمعنى المحسن بفتح السين فعلى الاول من اضافة اسم المفعول الى مفعوله  
 اعني الافاضل والفاعل المحسن هو الله تعالى وعلى الثاني من اضافة اسم المفعول الى فاعله  
 اعني الافاضل فليفهم ٣ قوله لكن عطف خلصتني عليه يدل اه اي دلالة ظاهرة  
 بل قوية بناء على ان الظاهر كون من في قوله من محن ه بيانية كما هو الاول في المعطوف عليه  
 ايضا فتح يكون تقدير الكلام ما خلصتني عنه من محن عواصف الفضائل فيلزم  
 كون المحن محمودا عليها وذا غير صحيح في نفسه نعم لو كان كلمة من ح متعلقة بخلصتني فتح  
 يكون تقدير الكلام ما خلصتني بسببه من محن عواصف لصح من حيث المعنى لعدم لزوم  
 المحذور المذكور لكن لا يصح من حيث العربية اعدم شرط جواز حذف الضمير المجرور  
 العائد الى الموصول ههنا وهو كون الضمير المجرور مجرورا بماجر الموصول على ما نص  
 عليه ابن مالك ومن اين ان الضمير ههنا مجرور بالباء والموصول بعلى وهذا وارد ايضا  
 على الاول اعني كون من بيانية وكان المحشي اعني ههنا الى المعنى فاشار الى امكان  
 توجيه المصدرية بكون من في هذه الفقرة متعلقة لكن اعتناؤه سابقا بقوله  
 وحذف العائد المنصوب اه الى شان الضمير ياتي عنه فاستفاد من قوله لا يصح عطفه عليه  
 من حيث المعنى انه يصح عطفه عليه من حيث العربية غير شديد هذا ويمكن ان يقال  
 نختار ههنا كون من بيانية والمحن المذكور عبارة عن ذلك العائد المحذوف اعني فكتانه  
 من وضع الظاهر موضع الضمير فلا حاجة للموصول الى الضمير واما كون المحن محمودا عليه  
 فاما مبني على ما قيل من ان المحنة عند ارباب الذوق نعمة لكنه تصرف صوفي  
 خارج عن هذا المقام واما مبني على ان المحن ههنا ليست مطلق المحن ولا محن الدنيا  
 حتى لا تكون محمودا عليها بل محن عواصف الفضائل وهي الشكوك التي عرضت  
 في اثناء المطالعة والتعبات التي حصلت في خلالها ولا شك ان الكل سبب للوصول  
 الى المعارف اليقينية والعلوم الحقيقية اذ لولاها لما حصل النجح المعهودة وما يتوقف  
 عليه النجح فهو منجحة فقه وان كان محنا ضرورة فعلى هذا يكون في كلام الشارح رح  
 رغب للمعلمين ونشيط المستفيدين وتحريك لاذهانهم القاصرة الى الرضى عن الله تعالى  
 في حالهم وما آتاهم قوله وح يكون المعنى من اعطاء عوارف اه الظاهر ان الاعطاء  
 مصدر مضاف الى المفعول والفاعل هو الله تعالى ويجوز ان يكون مصدرا مضافا  
 الى الفاعل وعلى كلا التقديرين المراد بالعوارف اما المسائل او الادراكات او الملكات  
 وغيرها من الاحتمالات واطاعة النجح الى العوارف في كل من التقديرين لامية لا بيانية  
 قوله وعلى جميع التقادير اه لما كان هذا ابتداء كلام متعلق بدفع التكرار المتوهم ههنا  
 اتى بالواو دون الفاء والتقادير الممكنة ثمانية اذ النجح اما جمع او مصدر وعلى كلا التقديرين  
 كلمة ما اما موصولة ام مصدرية وعلى التقادير الاربعة كلمة من بيانية متعلقة فهذه ثمانية  
 اربعة منها سقيمة واربعة منها مستقيمة واحد منها لا يوهى التكرار وثلاثة منها يوهى

برهان الدين  
 في وجهه ان اضافة اسم المفعول الى  
 مفعوله واقع كثير ولا يخفى فيها ايضا  
 واما اضافته الى فاعله فليدفع الى ان  
 اسم المفعول لا يعمل في الفاعل  
 ولا يجره ذلك ولان الظان المحسن  
 هو الله تعالى وان كانوا محسنيين المحسن  
 ليسوا وذلك لان محسنيين ايضا  
 الاحسان اليهم وان لم يمنع امتداد  
 غير مناسب لهذا المقام فالوجه ان  
 الاضافة لا ياتي اضماعا لاسم  
 المفعول الى مفعوله والى الكلام اسم  
 على المحذوف والابصال ان توضع  
 في المعنى فالغنى لا احسانات منهم اي  
 الله تعالى  
 وهذا البيان عرفت ضعف ما قيل  
 من ان التفسيرين اشارة الى ان  
 الاضافة يجوز ان يكون الى المفعول  
 اي العطايا الدالة اليهم والى الفاعل  
 اي الاحسانات الصادرة منهم انتهى  
 وجه الضعف غير خفي على من له  
 ادنى مسكة لان هذا القائل لم يطع  
 حتى كون المصدر ههنا بمعنى المفعول  
 وسجل المصدر على معناه الحق في ان  
 ان يفسرهم المقام



عوارف المضاف الى الافاضل بيانية لانه اضافة العام مطلقا الى الخاص وتلك الاضافة  
بيانية ينتج ان الاضافة المذكورة بيانية اما الصغرى فلان المنح شامل لعوارف الافاضل  
وغبرها واما الكبرى فقد اختلف الناظرون في بيانها منهم من ٣ بناها على ما اشار اليه  
ابو الفتح في حاشية التهذيب من ان البيانية قد تكون بمعنى بيان المضاف لاما كان بمعنى  
من البيانية كما هو المشهور عند النحاة والبيانية بالمعنى الثاني انما يكون اذا كان بين المضاف  
والمضاف اليه عموم من وجه كما في خانم فضة واما الاول فيوجد فيما اذا كان المضاف اليه  
اخص مطلقا من المضاف كما ههنا فهؤلاء حملوا البيانية ههنا على البيانية بالمعنى اللغوي  
لا على ما هو المشهور المصطلح عند النحاة ومنهم من ٤ بناها على ما هو المشهور بين النحاة  
وتكلف في مادة الاجتماع وما دنى الافتراق ومنهم من ٧ بناها على ما اشار اليه صاحب الكشف  
في سورة المائدة في قوله تعالى بهيمة الانعام حيث قال البهيمة كل ذات اربع من البر والبحر  
واضافها الى الانعام التي هي للزواج الثمانية على ما هو الراجح للبيان وهي الاضافة  
التي بمعنى من كخانم فضة اي من فضة ومعناه البهيمة من الانعام انتهى فقد حمل  
هذا القائل البيانية على المعنى المصطلح لكن لا على ما هو المشهور فيما بينهم بل على ما هو  
التحقيق عند صاحب الكشف ثم قال ما قاله الفريفي ان الاولان ناش من قلة التبع ونحن  
نقول انهم بحثوا عن البيانية ههنا ولم يلتفتوا الى اضافة المنح الى العوارف في كونها عهدية  
او غيرها وقد تقرر ان الاصل في الاضافة ان تكون للعهد وقد تكون للاستغراق وغيره فالذي  
يظهر من تفسير المحشى بقوله اي من العطايا ان تلك الاضافة عهدية والمراد المنح المعهودة  
وهي عوارف الافاضل فالمنح بالنظر الى نفسها وان كانت اعم مطلقا لكن ههنا معهودة فتجمع  
مع العوارف فيصح حملها عليها كما في البيانية المشهورة فعنى قول المحشى والاضافة  
بيانية ان الاضافة المذكورة كالاضافة البيانية المشهورة عند النحاة في اجتماع المضاف اليه  
مع المضاف والظاهر ان مراد صاحب الكشف فيما قرره في الآية المذكورة ذلك  
ايضا الاذلا وجه المحالفة مع جمهور النحاة في مثل ذلك ولا شك ان الاضافة في الآية الكريمة  
للعهد اذ لا داعي للعهد عن اصل الاضافة فيها مع ان الايات الاخر قرينة قوية على  
ان البهيمة المحملة لهم ما هي من الانعام لان غيرها فالحق ان كلام المحشى محمول على  
التشبيه البليغ وكذا كلام صاحب الكشف ايضا ويدل على ما قررناه ان المحشى  
لم يشير في التفسير المذكور الى كلمة من مع ان ذلك عادتهم واوردته بطريق التوضيف  
وقد تقرر ان الاوصاف قبل العلم بها اخبار فذا يقتضى جعل العوارف عين المنح وما ذلك  
الا يجعل المنح مخصصة معهودة فلا يكون المضاف ههنا ٩ اعم لامطلقا ولان وجه  
فان قلت فعلى ما ذكرت لا يكون هذه الاضافة بمعنى اللام ولا بمعنى من بل يلزم اضافة الشيء  
الى نفسه قلت كل ذلك من سوء الفهم بل الاضافة بالنظر الى نفس المنح بمعنى اللام ٧  
وبالنظر الى معهوديتها كالاضافة بمعنى من في كون المضاف من جنس المضاف اليه  
وان لم تكن منها باحققة لعدم وجود شرطها فلا يلزم محذور ٩ اصلا واما ما قيل ٤ يمكن  
ان يكون اضافة المنح لامية على ان يكون العوارف جمع عارفة مضد را مضافة  
الى الفاعل او المفعول ففيه ان المنح عبارة عن العطايا ولا يوجد للمعنى المصدرى القائم  
بالافاضل عطايا حتى يصح اضافتها اليها وكذا الثاني ايضا اذا الظاهر ان فاعله المحذوف

١٠ وهم جمهور الناظرين  
١١ الشيخ الطرسوسى  
١٢ الافاضل الطرسوسى  
١٣  
١٤  
١٥  
١٦  
١٧  
١٨  
١٩  
٢٠  
٢١  
٢٢  
٢٣  
٢٤  
٢٥  
٢٦  
٢٧  
٢٨  
٢٩  
٣٠  
٣١  
٣٢  
٣٣  
٣٤  
٣٥  
٣٦  
٣٧  
٣٨  
٣٩  
٤٠  
٤١  
٤٢  
٤٣  
٤٤  
٤٥  
٤٦  
٤٧  
٤٨  
٤٩  
٥٠  
٥١  
٥٢  
٥٣  
٥٤  
٥٥  
٥٦  
٥٧  
٥٨  
٥٩  
٦٠  
٦١  
٦٢  
٦٣  
٦٤  
٦٥  
٦٦  
٦٧  
٦٨  
٦٩  
٧٠  
٧١  
٧٢  
٧٣  
٧٤  
٧٥  
٧٦  
٧٧  
٧٨  
٧٩  
٨٠  
٨١  
٨٢  
٨٣  
٨٤  
٨٥  
٨٦  
٨٧  
٨٨  
٨٩  
٩٠  
٩١  
٩٢  
٩٣  
٩٤  
٩٥  
٩٦  
٩٧  
٩٨  
٩٩  
١٠٠  
١٠١  
١٠٢  
١٠٣  
١٠٤  
١٠٥  
١٠٦  
١٠٧  
١٠٨  
١٠٩  
١١٠  
١١١  
١١٢  
١١٣  
١١٤  
١١٥  
١١٦  
١١٧  
١١٨  
١١٩  
١٢٠  
١٢١  
١٢٢  
١٢٣  
١٢٤  
١٢٥  
١٢٦  
١٢٧  
١٢٨  
١٢٩  
١٣٠  
١٣١  
١٣٢  
١٣٣  
١٣٤  
١٣٥  
١٣٦  
١٣٧  
١٣٨  
١٣٩  
١٤٠  
١٤١  
١٤٢  
١٤٣  
١٤٤  
١٤٥  
١٤٦  
١٤٧  
١٤٨  
١٤٩  
١٥٠  
١٥١  
١٥٢  
١٥٣  
١٥٤  
١٥٥  
١٥٦  
١٥٧  
١٥٨  
١٥٩  
١٦٠  
١٦١  
١٦٢  
١٦٣  
١٦٤  
١٦٥  
١٦٦  
١٦٧  
١٦٨  
١٦٩  
١٧٠  
١٧١  
١٧٢  
١٧٣  
١٧٤  
١٧٥  
١٧٦  
١٧٧  
١٧٨  
١٧٩  
١٨٠  
١٨١  
١٨٢  
١٨٣  
١٨٤  
١٨٥  
١٨٦  
١٨٧  
١٨٨  
١٨٩  
١٩٠  
١٩١  
١٩٢  
١٩٣  
١٩٤  
١٩٥  
١٩٦  
١٩٧  
١٩٨  
١٩٩  
٢٠٠  
٢٠١  
٢٠٢  
٢٠٣  
٢٠٤  
٢٠٥  
٢٠٦  
٢٠٧  
٢٠٨  
٢٠٩  
٢١٠  
٢١١  
٢١٢  
٢١٣  
٢١٤  
٢١٥  
٢١٦  
٢١٧  
٢١٨  
٢١٩  
٢٢٠  
٢٢١  
٢٢٢  
٢٢٣  
٢٢٤  
٢٢٥  
٢٢٦  
٢٢٧  
٢٢٨  
٢٢٩  
٢٣٠  
٢٣١  
٢٣٢  
٢٣٣  
٢٣٤  
٢٣٥  
٢٣٦  
٢٣٧  
٢٣٨  
٢٣٩  
٢٤٠  
٢٤١  
٢٤٢  
٢٤٣  
٢٤٤  
٢٤٥  
٢٤٦  
٢٤٧  
٢٤٨  
٢٤٩  
٢٥٠  
٢٥١  
٢٥٢  
٢٥٣  
٢٥٤  
٢٥٥  
٢٥٦  
٢٥٧  
٢٥٨  
٢٥٩  
٢٦٠  
٢٦١  
٢٦٢  
٢٦٣  
٢٦٤  
٢٦٥  
٢٦٦  
٢٦٧  
٢٦٨  
٢٦٩  
٢٧٠  
٢٧١  
٢٧٢  
٢٧٣  
٢٧٤  
٢٧٥  
٢٧٦  
٢٧٧  
٢٧٨  
٢٧٩  
٢٨٠  
٢٨١  
٢٨٢  
٢٨٣  
٢٨٤  
٢٨٥  
٢٨٦  
٢٨٧  
٢٨٨  
٢٨٩  
٢٩٠  
٢٩١  
٢٩٢  
٢٩٣  
٢٩٤  
٢٩٥  
٢٩٦  
٢٩٧  
٢٩٨  
٢٩٩  
٣٠٠  
٣٠١  
٣٠٢  
٣٠٣  
٣٠٤  
٣٠٥  
٣٠٦  
٣٠٧  
٣٠٨  
٣٠٩  
٣١٠  
٣١١  
٣١٢  
٣١٣  
٣١٤  
٣١٥  
٣١٦  
٣١٧  
٣١٨  
٣١٩  
٣٢٠  
٣٢١  
٣٢٢  
٣٢٣  
٣٢٤  
٣٢٥  
٣٢٦  
٣٢٧  
٣٢٨  
٣٢٩  
٣٣٠  
٣٣١  
٣٣٢  
٣٣٣  
٣٣٤  
٣٣٥  
٣٣٦  
٣٣٧  
٣٣٨  
٣٣٩  
٣٤٠  
٣٤١  
٣٤٢  
٣٤٣  
٣٤٤  
٣٤٥  
٣٤٦  
٣٤٧  
٣٤٨  
٣٤٩  
٣٥٠  
٣٥١  
٣٥٢  
٣٥٣  
٣٥٤  
٣٥٥  
٣٥٦  
٣٥٧  
٣٥٨  
٣٥٩  
٣٦٠  
٣٦١  
٣٦٢  
٣٦٣  
٣٦٤  
٣٦٥  
٣٦٦  
٣٦٧  
٣٦٨  
٣٦٩  
٣٧٠  
٣٧١  
٣٧٢  
٣٧٣  
٣٧٤  
٣٧٥  
٣٧٦  
٣٧٧  
٣٧٨  
٣٧٩  
٣٨٠  
٣٨١  
٣٨٢  
٣٨٣  
٣٨٤  
٣٨٥  
٣٨٦  
٣٨٧  
٣٨٨  
٣٨٩  
٣٩٠  
٣٩١  
٣٩٢  
٣٩٣  
٣٩٤  
٣٩٥  
٣٩٦  
٣٩٧  
٣٩٨  
٣٩٩  
٤٠٠  
٤٠١  
٤٠٢  
٤٠٣  
٤٠٤  
٤٠٥  
٤٠٦  
٤٠٧  
٤٠٨  
٤٠٩  
٤١٠  
٤١١  
٤١٢  
٤١٣  
٤١٤  
٤١٥  
٤١٦  
٤١٧  
٤١٨  
٤١٩  
٤٢٠  
٤٢١  
٤٢٢  
٤٢٣  
٤٢٤  
٤٢٥  
٤٢٦  
٤٢٧  
٤٢٨  
٤٢٩  
٤٣٠  
٤٣١  
٤٣٢  
٤٣٣  
٤٣٤  
٤٣٥  
٤٣٦  
٤٣٧  
٤٣٨  
٤٣٩  
٤٤٠  
٤٤١  
٤٤٢  
٤٤٣  
٤٤٤  
٤٤٥  
٤٤٦  
٤٤٧  
٤٤٨  
٤٤٩  
٤٥٠  
٤٥١  
٤٥٢  
٤٥٣  
٤٥٤  
٤٥٥  
٤٥٦  
٤٥٧  
٤٥٨  
٤٥٩  
٤٦٠  
٤٦١  
٤٦٢  
٤٦٣  
٤٦٤  
٤٦٥  
٤٦٦  
٤٦٧  
٤٦٨  
٤٦٩  
٤٧٠  
٤٧١  
٤٧٢  
٤٧٣  
٤٧٤  
٤٧٥  
٤٧٦  
٤٧٧  
٤٧٨  
٤٧٩  
٤٨٠  
٤٨١  
٤٨٢  
٤٨٣  
٤٨٤  
٤٨٥  
٤٨٦  
٤٨٧  
٤٨٨  
٤٨٩  
٤٩٠  
٤٩١  
٤٩٢  
٤٩٣  
٤٩٤  
٤٩٥  
٤٩٦  
٤٩٧  
٤٩٨  
٤٩٩  
٥٠٠  
٥٠١  
٥٠٢  
٥٠٣  
٥٠٤  
٥٠٥  
٥٠٦  
٥٠٧  
٥٠٨  
٥٠٩  
٥١٠  
٥١١  
٥١٢  
٥١٣  
٥١٤  
٥١٥  
٥١٦  
٥١٧  
٥١٨  
٥١٩  
٥٢٠  
٥٢١  
٥٢٢  
٥٢٣  
٥٢٤  
٥٢٥  
٥٢٦  
٥٢٧  
٥٢٨  
٥٢٩  
٥٣٠  
٥٣١  
٥٣٢  
٥٣٣  
٥٣٤  
٥٣٥  
٥٣٦  
٥٣٧  
٥٣٨  
٥٣٩  
٥٤٠  
٥٤١  
٥٤٢  
٥٤٣  
٥٤٤  
٥٤٥  
٥٤٦  
٥٤٧  
٥٤٨  
٥٤٩  
٥٥٠  
٥٥١  
٥٥٢  
٥٥٣  
٥٥٤  
٥٥٥  
٥٥٦  
٥٥٧  
٥٥٨  
٥٥٩  
٥٦٠  
٥٦١  
٥٦٢  
٥٦٣  
٥٦٤  
٥٦٥  
٥٦٦  
٥٦٧  
٥٦٨  
٥٦٩  
٥٧٠  
٥٧١  
٥٧٢  
٥٧٣  
٥٧٤  
٥٧٥  
٥٧٦  
٥٧٧  
٥٧٨  
٥٧٩  
٥٨٠  
٥٨١  
٥٨٢  
٥٨٣  
٥٨٤  
٥٨٥  
٥٨٦  
٥٨٧  
٥٨٨  
٥٨٩  
٥٩٠  
٥٩١  
٥٩٢  
٥٩٣  
٥٩٤  
٥٩٥  
٥٩٦  
٥٩٧  
٥٩٨  
٥٩٩  
٦٠٠  
٦٠١  
٦٠٢  
٦٠٣  
٦٠٤  
٦٠٥  
٦٠٦  
٦٠٧  
٦٠٨  
٦٠٩  
٦١٠  
٦١١  
٦١٢  
٦١٣  
٦١٤  
٦١٥  
٦١٦  
٦١٧  
٦١٨  
٦١٩  
٦٢٠  
٦٢١  
٦٢٢  
٦٢٣  
٦٢٤  
٦٢٥  
٦٢٦  
٦٢٧  
٦٢٨  
٦٢٩  
٦٣٠  
٦٣١  
٦٣٢  
٦٣٣  
٦٣٤  
٦٣٥  
٦٣٦  
٦٣٧  
٦٣٨  
٦٣٩  
٦٤٠  
٦٤١  
٦٤٢  
٦٤٣  
٦٤٤  
٦٤٥  
٦٤٦  
٦٤٧  
٦٤٨  
٦٤٩  
٦٥٠  
٦٥١  
٦٥٢  
٦٥٣  
٦٥٤  
٦٥٥  
٦٥٦  
٦٥٧  
٦٥٨  
٦٥٩  
٦٦٠  
٦٦١  
٦٦٢  
٦٦٣  
٦٦٤  
٦٦٥  
٦٦٦  
٦٦٧  
٦٦٨  
٦٦٩  
٦٧٠  
٦٧١  
٦٧٢  
٦٧٣  
٦٧٤  
٦٧٥  
٦٧٦  
٦٧٧  
٦٧٨  
٦٧٩  
٦٨٠  
٦٨١  
٦٨٢  
٦٨٣  
٦٨٤  
٦٨٥  
٦٨٦  
٦٨٧  
٦٨٨  
٦٨٩  
٦٩٠  
٦٩١  
٦٩٢  
٦٩٣  
٦٩٤  
٦٩٥  
٦٩٦  
٦٩٧  
٦٩٨  
٦٩٩  
٧٠٠  
٧٠١  
٧٠٢  
٧٠٣  
٧٠٤  
٧٠٥  
٧٠٦  
٧٠٧  
٧٠٨  
٧٠٩  
٧١٠  
٧١١  
٧١٢  
٧١٣  
٧١٤  
٧١٥  
٧١٦  
٧١٧  
٧١٨  
٧١٩  
٧٢٠  
٧٢١  
٧٢٢  
٧٢٣  
٧٢٤  
٧٢٥  
٧٢٦  
٧٢٧  
٧٢٨  
٧٢٩  
٧٣٠  
٧٣١  
٧٣٢  
٧٣٣  
٧٣٤  
٧٣٥  
٧٣٦  
٧٣٧  
٧٣٨  
٧٣٩  
٧٤٠  
٧٤١  
٧٤٢  
٧٤٣  
٧٤٤  
٧٤٥  
٧٤٦  
٧٤٧  
٧٤٨  
٧٤٩  
٧٥٠  
٧٥١  
٧٥٢  
٧٥٣  
٧٥٤  
٧٥٥  
٧٥٦  
٧٥٧  
٧٥٨  
٧٥٩  
٧٦٠  
٧٦١  
٧٦٢  
٧٦٣  
٧٦٤  
٧٦٥  
٧٦٦  
٧٦٧  
٧٦٨  
٧٦٩  
٧٧٠  
٧٧١  
٧٧٢  
٧٧٣  
٧٧٤  
٧٧٥  
٧٧٦  
٧٧٧  
٧٧٨  
٧٧٩  
٧٨٠  
٧٨١  
٧٨٢  
٧٨٣  
٧٨٤  
٧٨٥  
٧٨٦  
٧٨٧  
٧٨٨  
٧٨٩  
٧٩٠  
٧٩١  
٧٩٢  
٧٩٣  
٧٩٤  
٧٩٥  
٧٩٦  
٧٩٧  
٧٩٨  
٧٩٩  
٨٠٠  
٨٠١  
٨٠٢  
٨٠٣  
٨٠٤  
٨٠٥  
٨٠٦  
٨٠٧  
٨٠٨  
٨٠٩  
٨١٠  
٨١١  
٨١٢  
٨١٣  
٨١٤  
٨١٥  
٨١٦  
٨١٧  
٨١٨  
٨١٩  
٨٢٠  
٨٢١  
٨٢٢  
٨٢٣  
٨٢٤  
٨٢٥  
٨٢٦  
٨٢٧  
٨٢٨  
٨٢٩  
٨٣٠  
٨٣١  
٨٣٢  
٨٣٣  
٨٣٤  
٨٣٥  
٨٣٦  
٨٣٧  
٨٣٨  
٨٣٩  
٨٤٠  
٨٤١  
٨٤٢  
٨٤٣  
٨٤٤  
٨٤٥  
٨٤٦  
٨٤٧  
٨٤٨  
٨٤٩  
٨٥٠  
٨٥١  
٨٥٢  
٨٥٣  
٨٥٤  
٨٥٥  
٨٥٦  
٨٥٧  
٨٥٨  
٨٥٩  
٨٦٠  
٨٦١  
٨٦٢  
٨٦٣  
٨٦٤  
٨٦٥  
٨٦٦  
٨٦٧  
٨٦٨  
٨٦٩  
٨٧٠  
٨٧١  
٨٧٢  
٨٧٣  
٨٧٤  
٨٧٥  
٨٧٦  
٨٧٧  
٨٧٨  
٨٧٩  
٨٨٠  
٨٨١  
٨٨٢  
٨٨٣  
٨٨٤  
٨٨٥  
٨٨٦  
٨٨٧  
٨٨٨  
٨٨٩  
٨٩٠  
٨٩١  
٨٩٢  
٨٩٣  
٨٩٤  
٨٩٥  
٨٩٦  
٨٩٧  
٨٩٨  
٨٩٩  
٩٠٠  
٩٠١  
٩٠٢  
٩٠٣  
٩٠٤  
٩٠٥  
٩٠٦  
٩٠٧  
٩٠٨  
٩٠٩  
٩١٠  
٩١١  
٩١٢  
٩١٣  
٩١٤  
٩١٥  
٩١٦  
٩١٧  
٩١٨  
٩١٩  
٩٢٠  
٩٢١  
٩٢٢  
٩٢٣  
٩٢٤  
٩٢٥  
٩٢٦  
٩٢٧  
٩٢٨  
٩٢٩  
٩٣٠  
٩٣١  
٩٣٢  
٩٣٣  
٩٣٤  
٩٣٥  
٩٣٦  
٩٣٧  
٩٣٨  
٩٣٩  
٩٤٠  
٩٤١  
٩٤٢  
٩٤٣  
٩٤٤  
٩٤٥  
٩٤٦  
٩٤٧  
٩٤٨  
٩٤٩  
٩٥٠  
٩٥١  
٩٥٢  
٩٥٣  
٩٥٤  
٩٥٥  
٩٥٦  
٩٥٧  
٩٥٨  
٩٥٩  
٩٦٠  
٩٦١  
٩٦٢  
٩٦٣  
٩٦٤  
٩٦٥  
٩٦٦  
٩٦٧  
٩٦٨  
٩٦٩  
٩٧٠  
٩٧١  
٩٧٢  
٩٧٣  
٩٧٤  
٩٧٥  
٩٧٦  
٩٧٧  
٩٧٨  
٩٧٩  
٩٨٠  
٩٨١  
٩٨٢  
٩٨٣  
٩٨٤  
٩٨٥  
٩٨٦  
٩٨٧  
٩٨٨  
٩٨٩  
٩٩٠  
٩٩١  
٩٩٢  
٩٩٣  
٩٩٤  
٩٩٥  
٩٩٦  
٩٩٧  
٩٩٨  
٩٩٩  
١٠٠٠



فح يكون من بيانية قدماه لكونه بالنظر الى كون ما موصولة وقد عرفت آتسانه ارجح  
وعلى هذا يكون الجاز والمجرور ظرفا مشتقرا مرفوعا خبرا لمبتدأ محذوف اعني هو  
فقيه ايجازان من جهة حذف المبتدأ ومن جهة حذف المفعول واطباب من وجله  
وهو الانضاح بعد الابهام لتكامل لذة العلم بتلك النعم المحمود عليها وليس فيه ايجاز  
من جهة حذف عامل الظرف لان ذلك اعتبار لفظي يحوي لا تعلق له بالخصوصيات  
فلا بعد مثل هذا ايجازا اصطلاحيا نص عليه التفاسير اني في شرح التلخيص فليس  
في الكلام وجوه من الايجاز وان ادعاها بعض الاخيار قوله وان يكون مصدرة قبل  
هذا الاحتمال اولى اذا لم يردح يكون على الانعام والسلامة عن الحذف ايضا وقد عرفت  
اضمحلاله مما حققناه في تحفة قوله وما يجوز ان يكون اه فتذكر قوله او متعلقة بالخص  
فح يكون من لا بداء الغاية والظرف لغو في الكلام ايجاز من وجه من جهة حذف المفعول  
وابهام الموصول ح للتفخيم اشارة الى انه لا يمكن تعداد تلك النعم المختصة من بين المنح  
كما في قوله تعالى فغشيهم من اليم ما غشيهم وليس في الكلام ح ايجاز آخر من جهة  
تقدير لفظ بين لان ذلك بيان حاضل المعنى لانه مقدر هنا قوله اي لخصته في الاول والثاني  
والثاني للاول نشر على غير ترتيب اللف اختاره لئلا يلزم الفصلان والفصل الواحد  
اولى من الفصلين والاشارة الى ان كون من متعلقة اولى من جهة ان فيه اشعارا بان ما  
انعم الله عليه من النعم خارج عن التعداد والبيان وانما يمكن له الاشارة الى النعم المأخوذة  
منها تلك النعم التي لخصها الله تعالى له فهذا غاية ما ينبغي به على الله تعالى في هذا المقام ولا يخفى  
ان هذه النكتة لا تحصل على تقدير كون من بيانية قوله او هو من منح عوارف اه  
هذا داخل تحت التفسير السابق اشارة الى ان من البيانية مع مجرورها خبر عما قبله  
اعني المبين واختار ابن هشام كونه في موضع نصب على الحال وما قبل من ان ما اشار  
اليه المحشى تصوير المعنى لا توجيه الاعراب لئلا يظهر من سوق البيان فان قلت الظ ترك  
من في التفسير لان البيان انما يكون بالمجرور قلت لعله اورد هذا المناسبة بينه وبين المعطوف عليه  
اذ لا بد من ارادها في صورة التعلق او ليكون نصا في كونه مبيانا وقيل للاشارة الى  
ان المنح ليس عين المنح اذ لا ينقل ما في الافاضل اليه بل هو من جنس ما قام بالافاضل  
وفيه ان من هذه لتبيين الجنس لما تقر في العرف فكونها مبينة الجنس مقتضاها وقد قدر  
هذا القائل لتصحيح مثل هذا في ديباجة الحاشية مضافا لئلا يلزم بقاء العرض زمانين  
وانتقاله من محل الى آخر مع ان كون كلمة من لبيان الجنس كاف في دفعه وعندى انه  
انما اورد هذا ههنا اشارة الى ان المنح ليس عين المنح من كل وجه بل مأخوذ منها اذ لو ترك  
من ههنا لكان المنح عين المنح من كل وجه فلا يبق ثبوته صيغة بالتحريض وجه اصلا  
فايرادها ههنا اشارة الى تصحيح كلام الشارح رح بقدر الامكان ولذا ترك المحشى  
هذا التلخيص في ديباجة الحاشية كما اشترنا اليه قوله فح يكون من متعلقة ولا يجوز ح  
ان تكون بيانية اذ الابهام في كلمة ما على هذا للتفخيم لاجتماع المهدد للتفصيل ومثل  
هذا الابهام لا يقصد بيانه بل لا يمكن على ما اشترنا اليه وازدادة المنح الى العوارف اه اي  
اضافة لفظ منح الى لفظ عوارف فالامان للعهد لكن لا لعهد بمعنى مدخولها  
كما هو الواقع الكثير بل لعهدية نفس مصحوبها يعني ان اضافة لفظ منح الى لفظ

لا نفي يمكن ان يقال يجوز ان يكون  
التلخيص بمعنى المفعول اي المنح  
وح يجوز ان يكون كلمة من بيانية  
ايضا والقول بانه لا وجه لارتكاب  
الجاز مع تحقق المعنى الحقيقي ليس  
شوي اذا لمجد على النعم اولى من الحمد  
على الانعام  
وهذا التقرير يندفع ما قيل  
ايضا من ان لفظ التلخيص يفسدان  
ما منح الله عليه من العلوم والكمالات  
افضل واشرف من كمالات الافاضل  
لانه مختار كلامهم لكونه ظاهرا عن  
الشكوك والاوهام انتهى ولو سلم  
فقبالة ما فاده لفظ التلخيص كون  
منح الله تعالى عليه نتائج علومهم  
ومن البين ان النتائج فروع للمقدمات  
والاصول في لفظ المنح فروع للمقدمات  
الى ان الاسلاف هم التلخيص اشارة  
الشارح هو المستفيض منهم والمقبس  
من اوارهم على ان هذا من قبيل  
التحديث بنعم الله تعالى عليه ولا يلزم  
ان يكون الامر كذلك في الواقع وقد  
قال الغزالي في الاحياء ما من احد الا  
وهو راض عن الله تعالى ما من احد الا  
وهو راض عن الله تعالى ما من احد الا  
وتغيب اللطيفة عن المسألة التي  
مهدوا لهم في هذا العلم فامثال هذه  
المدائح زوج من الداعين المرغبين  
ملا



قوله وهي الاحسان اشار به الى ان العارفة مصدر كالعاقبة والعاقبة على ما في الشافية  
 لكن المراد به المحسنات حتى يكون النعم والعوارف واحدا ويكون تكرارا فيحتاج  
 الى البيان الا ان لا يقال في الحاجة الى جعل عارفة مصدر اولم يبق على الظاهر  
 المتبادر منه لا نأقول المعنى المتبادر منه كونه اسم فاعل بمعنى المحسن بكسر السين  
 وعوارف الافاضل محسنات بفتح السين لا محسنات بكسر السين ومن هنا نشأ توجيهه  
 بعضهم هذه العبارة لدفع التكرار كما سنقف عليه من المحشى قيل الاول وهو الاحسان  
 وفيه ان هذا الضمير وقع بين المصدرين والاول منه مزيل ايضا ظاهرا بعلامة التأنيث  
 فالوجه ما قاله المحشى قوله وما يجوز ان يكون موصولة اه قدمه على احتمال المصدرية  
 لان الحمد على الاول يكون في مقابلة النعمة الواصلة الى الحمد فيكون ح مجامع الشكر على  
 ما شرفنا له في تحشية كلام الشارح رح فنذكر ولذلك اكتفى الشارح بالحمد ولو كان كلمة  
 ما مصدرية لكان الحمد على الانعام الذي هو من صفات الله تعالى فيرد عليه ح  
 ان الحمد عليه يجب ان يكون اختياريا وصفات الله تعالى صادرة عنه بالاجاب على ما  
 اتفق عليه اولو الالباب ويحتاج في دفعه الى تكلفات كثيرة ذكرت في محله منها ان الحمد  
 على الانعام ليس باعتبار ذاته بل باعتبار آثاره وهي النعم الصادرة عنه بالاختيار فيؤول  
 بالآخرة الى كون الحمد عليه هو النعم فلا شك ان جعلها محمودا عليه اولا وعسرا حة اولى  
 لا يقال تلك النعم قائمة بالافاضل فهي نعم لهم فيلزم ح الحمد على النعم القائمة بغير الله تعالى  
 وذا غير جائز لا نأقول تلك النعم قائمة بهم بطريق الكسب لا بطريق اليجاد على ما حققه  
 اهل السنة والوداد تلك النعم كلها صادرة منه تعالى حقيقة وقد تقرر ان مدح النفس  
 راجع الى مدح النقاش فلا كلام اصلا في كون عوارف الافاضل محمودا عليه وقد ورد  
 في الاثر عن سيد البشر عليه السلام ان من لا يشكر الناس لا يشكر الله تعالى هذا  
 ناقيل من ان كلمة ما حرفة اولى لفظا ومعنى اما لفظا فلا يحتاج الى تقدير العائد  
 وهو تكلف واما معنى فلان الحمد على الانعام اولى من وجوه ليس بشيء اما الاول فلانه  
 شائع واقع بلا تكلف كيف والحذف شجاعة العربية واما الثاني فلانا لان الحمد  
 على الانعام اولى بل الاولى ٧ هو الحمد على النعم على ما حققناه نعم عطف خلصتني على  
 لخصتني يقتضي كون كلمة ما مصدرية لكن ذاك كلام يذكره المحشى والكلام ههنا  
 في الفقرة الاولى مع قطع النظر عن الثانية قوله وحذف العائد المنصوب ٨ اي المتصل  
 المنصوب بفعل او وصف غير صلة الالف واللام على ما نص عليه ابن مالك في الفيتة  
 حيث قال والحذف عندهم كثير منجلى في عائد متصل ان انتصب بفعل او وصف كن  
 تزجويهم والمراد بالوصف ما هو غير صلة الالف واللام نص عليه شارحو كلامه  
 لكن ترك المحشى هذه القبول لوضوح امرها كما قال ابن الحاجب والعائد المفعول يجوز  
 حذفه وكان للمحشى فيه اسوة حسنة قوله معتقر من الغفر بالغين ثم الفاء المعجبتين  
 بمعنى الكثرة والشيوع ويلزمه الجواز والوقوع اما الجواز فلقرينة كون الصلة فعلا  
 متعديا ولا بد له من مفعول واما وقوعه فكما في قوله اهـذا الذي بعث الله رسولا اي بعثه  
 حذف المفعول للاختصار والتخيل العدول الى اقوى الدليلين من العقل واللفظ  
 وغير ذلك من النكات الممكنة واما شيوعه فبظهور من تتبع تراكيب البلغاء قوله

هو المولى قرو خليل عليه  
 لا يقال صرخ العلامة النفاذاني في  
 شرح التلخيص بان الحمد على النعمة  
 امكن من الحمد على نفس  
 ولذا قيل الشاكر في الحقيقة من ينظر  
 في النعمة الى النعم لكن الكلام  
 نقول هذا كلام حق لكن الكلام  
 ههنا في ترجيح المحشى ما الموصولة  
 على ما المصدرية وما ذاك الا بما  
 حققناه والحق ان جعل ما مصدرية  
 يؤدي الى ارتكاب تكلفات هائل  
 منها جعل كلمة ما موصولة فافهم  
 عليه  
 ٨ وتفيد العائد بالنصوب قيد واقعي  
 اذ هو الواقع ههنا لا احترازي اذ يجوز  
 حذف العائد الجور ايضا اذا وجد  
 شرط الحذف كما اشار اليه ابن مالك  
 ثم روط الحذف ما بوصف  
 حيث قال كذلك حذف ما بقضا  
 خفضا كانت قاض بعد امر من قضا  
 كذا الذي جرعا الموصول جركم  
 بالذي مرت فهو ر سوي انه غفل عنه  
 من الفاصل المذكور احترازي اذ لا  
 وقال التقييد المذكور احترازي اذ لا  
 اعتقاد في حذف العائد المرفوع  
 والجور نعم هذا مسلم في المرفوع  
 لكن الجور قد عرفت حاله عليه



برهان الدين تقدير الماضي على تقدير المضارع بان الماضي يدل على الحمد السابق في مقابلة  
 النعمة السابقة وهو يجلب النعمة اللاحقة بحكم قوله تعالى لئن شكرتم لازيدنكم  
 فيزيد شمول النعمة للآزمنة كلها بخلاف المضارع فإنه يدل على الحمد اللاحق المقيد  
 شمول النعمة للآزمنة اللاحقة فقط فيلزم خلو الآزمنة السابقة من النعمة انتهى  
 وذلك لان اللازم على العبد ان يحمد الله تعالى على نعمته في كل وقت فترك الحمد في الزمان  
 الماضي ثم الاخبار بوقوعه على ما هو مدلول الماضي لا يخفى من كفران النعمة والامتنان على  
 مولى النعمة جل جلاله فان صدر الحمد عنه ايضا في الزمان الماضي فذلك حمد استقبال لاجد  
 بماضوى ثم ان الآية المذكورة لا تدل على ما ادعاه لانها وان كانت في صورة الماضي لكنها  
 بمعنى المضارع على ما يقتضيه كلمة ان الاستقبال مع ان في هذا البيان تخطئة للآئمة الذين  
 صدروا واولئك كتبهم في مقام الحمد بصيغة المضارع فالحق ان تقدير المضارع هو الاول  
 بل هو المتعين والتوفيق المبين من الله تعالى العلامة المعين ثم اقول في بيان المحشى بحث  
 وهو ان صاحب المفتاح ومن تبعه فرقوا بين الزهد يشرب وبين يشرب الزهد بان الاول  
 يدل على صدور الفعل منه حاله فحال على سبيل الاستمرار والثاني يدل على مجرد صدوره عنه  
 في الحال او الاستقبال فعلى هذا لا يدل الفعل المقدر ههنا على الاستمرار التجددى لانه  
 من قبيل الثاني لان المقدر فعل مقدم على الفاعل والجملة فعلية وجوابه ان الفرق المذكور  
 مبنى على تقديم المضارع وتأخير وتقديم المبتدأ على الفعل المضارع لمدخله في الدلالة  
 على الاستمرار بل الدال عليه انما هو المضارع سواء قدم او اخر سيما اذا انضم عليه معونة المقام  
 كما لا يخفى على اولى الاقهار قوله الموجب لاستغراق الحمد الظان هذا الاستغراق حقيقى  
 اذ ليس المقصود منه بيان ما يصدر عنه من الحمد حتى يدعى ان الاستغراق الحقيقى غير مقدر  
 للبشر على ما نص عليه بقوله تعالى كلا لما يقض ما امره وبغيره من الآيات الدالة على عجز  
 العباد بل المقصود منه بيان استحقاقه تعالى لذلك وذات ثابت في جميع مدة عمر العباد لئلا  
 نعم الله تعالى عليهم كل لحظة ويدل على ما قلنا ان صاحب الكشف قال ان الله تعالى  
 استحقاقا ذاتيا واستحقاقا فعليا وللتنبية على كلا الاستحقاقين قال الحمد لله رب العالمين قوله مع  
 انه لا يدل له رزق من دلالاته على الانقطاع الى عدم الاستغراق وكلاهما غير مناسب لمقام الحمد  
 قطعا اذ المناسب له الدوام والاستغراق فعلى هذا كان المناسب لتفسير معنى ايضا ان يقال كما  
 يدل على الانقطاع وان كان بينهما مخالفة في النفي والاثبات ولك ان تقول في معناه كما لا يدل  
 على استغراق الحمد في جميع الآزمنة المستقبلية وهذا وان كان مناسباً من حيث الابطال لكن فيه  
 خناتة من حيث انه لا يدل على امكان النفي ولا امكان لذلك في الماضي وجعله بمعنى المضارع  
 ح مقيد للتشبيه المستفاد من كلمة ايضا اذ ان الكلام في الماضي لا في المضارع فالوجه هو الاول ثم  
 ان هذه الكلمة من المصادر المحذوف فعلها وجوب اسماعا على ما في الرضى واللب واصله ارض  
 ايضا اى رجع وما اشير اليه في معناه من التشبيه فيان الحاصل المعنى فله در المحشى حيث  
 ختم هذا القول ببعض المصادر المذكورة المشار اليها في اوله فدار الحائمة على الفائحة فما عجب  
 عباراته الرشيدة وبيانها الدقيقة قوله وهو الرواية اى المروى عن المؤلف فالرواية مصدر  
 بمعنى المفعول وكونه اسم المصدر بعيد نعم او جعل من قبيل رجل عدل لم يكن بعيدا كل  
 البعد قوله وهى العطية اسم لما يعطى فتأوه للنقل من الوصفية الى الاسمية قوله

٧ على ما اشار اليه الطرسوسى  
 عليه



واجبا وجازا فيما يتعلق بالنحو وقد اشار اليه اولا فبعد الفراغ عما يتعلق بالنحو لا معنى للاشارة اليه ثانيا لاسيما بعد الشروع في بيان النسكات فقبل ٩ من ان عذائي في قوله وجو باللبس بشيء وكذا القول بان هذا التفسير تأويل بقرينة الحديث فبذلك لا يندفع سؤال المناقاة عن الظاهر لابس بشيء بل هذا تفسير بقرينة السياق وكون المحشى في بيان الخصوصيات كما لا يخفى على من له ادنى خاصية ومنهم من تكلم في توجيهه المقام بما لا يلتفت اليه العوام قوله ليقع الحمد على وتيرة التسمية أي طريقتهما في وجود الحذف في كل منهما وان كان الموجود في الجر الحذف الواجب وفي البسملة الحذف الجائز وهذا كاف في دفع احد هما على طريقة الآخر مع الاشارة الى الجمع بين الجواز والوجوب قوله من المذهبين المكيين على ما نص عليه في بحث الإيجاز من علم المعاني فالماودة بينهما ما لم يشترط احد وان تحريفه بعض الناطرين ٢ قوله يدل على الاستمرار التجدي اه هذه الدلالة دلالة ذوقية تستغنى عن الصيغة بمؤنة المقام فهي خارجة عن الدلالة الثلثة المطابقة والتضمن والالتزام لانها انما هي بالنظر الى اللفظ الدال بالوضع ولا مدخل للوضع في الدلالة المذكورة بل هي من قبيل مستبعصات التركيب على ما هو شأن الخصوصيات واما دلالة الفعل على التجرد فلانها هي بالنظر الى الوضع فبذلك يتدفع المناقاة بين هذا الكلام وبين قوله سابقا لان الفعل يدل على التجرد والقربة على ما قررناه ان المحشى ههنا في بيان الخصوصيات ولذا جعل ما يتعلق بالوضع في السابق لتعليل التعليل حيث قال ولا اعترف بالعجز عن استدامة الجر لان الفعل يدل على التجرد ثم انه فسر هذا المعنى بقوله اخذك مدة عمرى ساعة فساعة فجعل مفاد الاستمرار التجدي مقابلا للصيغة فبعد هذا كيف يتصور توهم كون الدلالة المذكورة وضعية فظهر فساد ما قيل ٩ ان اراد دلالة عليه بطريق الحقيقة فباطل وان اراد بطريق التجوز فيجوز ذلك ايضا في الماضي اذ لا يشترط السماع في آحاد المجاز انتهى لان تلك الدلالة ليست بحقيقة ولا مجاز كما حققناه مع انها لو كانت مجزاة لكان علم المعاني الباحث عن المزايا اللفظية بارشا عن المجاز وفساده ظاهرا ثم زاد في الفساد وقال ان من المعلوم ان جملة الحمد نقلت من الاخبار الى الانشاء على الصحيح المختار والمتعارف في مثله هو لفظ الماضي كما في صيغ العقود مثل بعث واشترت تتقدر الماضي هو الاولى بل هو المتعين انتهى وذلك لان الالفاظ العقودية الفقهية انما اعتبرها الشرع من الالفاظ الانشائية لتحكيحها لمصدر عن العاقل بقدر الامكان اذ لا وجود للنسبة فيها قبل الإيجاب والقبول على ان بعض المحققين ٧ اخرجهما عن سائر الانشائيات بكون النسبة موجودة قبل الإيجاب والقبول بطريق الاقتضاء بخلاف سائر الانشائيات ولا كذلك ما نحن فيه واوسلم فالقياس قياس مع العارق بل المضارع انسب بالانشاء من الماضي وهو ظاهر وان خفي عليه ولرسلم فالاستمرار التجدي المقصود ههنا انما يفسد من صيغة المضارع ولم يقل احد بكونه مستفادا من صيغة الماضي وما يدل على ما قررنا ان من نورده الحمد ههنا بالجملة الفعلية المذكورة اوردها بصيغة المضارع حيث قال المص ههنا نحمد الله نعا وقال صاحب المطابع اللهم نأحمدك والحمد من آلائك وغير ذلك على ان صيغة الماضي ههنا لا تخ عن شائبة الامتنان على الملك المنان وبهذا يظهر ايضا فساد ترجيح

والقول الاول لاكثر الناطرين ههنا  
والقول الثاني للطرسوسي  
دفع خليل

دفع خليل

وطرسوسي

من الاصوليين وهو المولى  
صدر الشريعة في توضيحه

ومبنيته ولا يلزم من ذلك كون طريقة الفعلية ارجح من طريقة الاسمية من كل الوجوه  
اذ اكل وجهه هو مواليها واما ثالثا فلا نالنا ان ما ذكره المحشي لا يقتضي العدول عن الاسمية  
كيف والوجوه المذكورة مقتضية للعدول المذكور وان كان هناك وجوه مقتضية  
لايراد الاسمية اذ لا يلزم على المتكلم قصد جميع المزايا والنكات وما قصده ههنا كاف  
فيما رجحه واما رابعا فلا نك قد عرفت ان الحذف المذكور عند نجم الاثمة قياسي فيحتمل ح  
ان يكون الحذف المذكور لقصد الدوام واللزوم لا سيما على ما اختاره المحشي ههنا  
وقصد الدوام واللزوم لا يجري في السماء على ان ما ذكره الرضي انما هو بالنظر الى ظاهر  
الحال وذا لا يتنافى افادة التجرد بحسب الحقيقة وهو المقصود واما خامسا فلا نك  
الشريف من العجز عن اداء الحمد وزوم التسلسل انما هو بالنظر الى قول صاحب  
المطالع اللهم انا نحمدك والحمد من الآت من حيث ان صاحب المطالع لما جعل الحمد  
من الآلاء وأشار بذلك الى الاعتراف بالعجز عن اداء الحمد على ما ينبغي بينه الشريف بلزوم  
النس فغاية ما ذكره الشريف بيان وجه الاعتراف بالعجز وليس في الجملة الاسمية ذلك  
الاعتراف حتى يحتاج الى البيان والعجب من هذا القائل انه هدم بهذا الكلام ما اسسه  
من ترجيح الاسمية على الفعلية اذ الاسمية على هذا تكون فاسدة مستلزمة للنس المح  
الفعلية لعدم استلزامها التسلسل المحال فان قلت فكيف يصح الاسمية المقيدة للدوام  
والحال انها مستلزمة للنس المح مع انها طريقة القرآن قلت يجوز ان يتعلق جدا واحد بنفسه  
وغيره من النعم فلا يلزم النس وبهذا يصح الاسمية ايضا لكن الاعتراف بالعجز لا يحتاج  
الى هذا التوجيه فلذا رجحه الشارح والمحشي واما سادسا فلا نالنا ان الحمد لله لا يدل على  
صدور الحمد من نفسه وقد عرفت ان هذه الاسمية معدولة والاصل حدث الله جدا على  
ما اختاره صاحب الكشف وكلام صاحب العناية لا يكون دليلا على العلامة بل نقول  
قائل الحمد لله يسمى حامدا بالانفاق ولولم يدل هذا الكلام على صدور الحمد عن نفسه  
لما سمي بذلك فالحق ان اصل الدلالة مشتركة بين الجاهلين والتنصبص على الصدور  
عن نفسه انما يوجد في الفعلية فاعلم هذا المقام فقد غفل عنه الكرام قوله وللتنصبص  
على صدور الحمد عن نفسه لانه انما يحصل بالفعلية والاسمية وان دلت على الصدور  
المذكور لكن لا يوجد فيها التنصبص عليه وهو المطلوب في هذا المقام وما يقال من ان جدي  
ثابت له تعالى جملة اسمية دالة على التنصبص على صدور الحمد عن نفسه فلا يكون  
هذه التكتية مرجحة للفعلية قد فوع بان التنصبص فيه مستفاد من الاضافة والكلام  
في افادة نفس الجملة التنصبص المذكور وذا انما يوجد في الفعلية كذا في الحاشية ولقائل  
ان يقول كما ان الفعل لا بدله من فاعل كذلك المضاف لا بدله من مضاف اليه فاعتبار  
دخول الفاعل في الفعل فيما نحن فيه واعتبار خروج المضاف اليه في المادة المذكورة  
لا بدله من فارق وجوابه ان الكلام ههنا في الجملة ولا شك ان الفاعل داخل في الفعلية  
واما المضاف اليه في المادة فخرج عن الاسمية قطعاً وهذا معنى كلامه في الحاشية  
المذكورة قوله وانما اختير الحذف اى صورة حذف الفعل ولو كان ذلك الحذف  
واجباً دون صورة ذكره مثل احمد الله تعالى او نحمد الله على ما اختار المص وانما فسرناه  
بذلك لان المقصود ههنا بيان مرجحات الطريقة التي اختارها الشارح واما كون نفس الحذف



طرفيها اما الفعل فظاها لانه يتضمن النسبة الى الفاعل واما الفاعل فلانه اصل  
المرفوعات على ما هو التحقيق اوراجع في هذا المقام والاسمية معدولة عنها وقد حقق  
صاحب الكشف ان اصل الحمد لله حدث الله جدا او احده جدا حذف الفعل  
وعُدل عن النصب لقصد الدوام والثبات ولما كانت الاسمية ههنا معدولة لم تعد  
من المؤكدات ههنا وان عدوها في غير هذا الموضع فاقبل ٩ من ان اصله يحتمل ان يكون  
لكون هذا المقام مقام الحمد لم يلاحظ فيه التردد والانكار فيكون فيه من الكلام الجملة  
الفعلية اعرائها عن التاكيد بخلاف الاسمية انتهى فانما يصح في الاسمية الصرفة  
لا في المعدولة والموجود ههنا هو الثاني كما اشترنا اليه قوله وللاعتراض بالعجز عن  
استدامة الحمد بناء على ان هذا المقام لكونه مقام الحمد والشكر على نعمته تعالى الدائمة  
الغير المنقطعة يقتضي ان يؤدي ذلك الحمد بما يدل على الدوام والثبات كما في الجملة الاسمية  
فلما يسلك طريقة الاسمية وسلك طريقة الفعلية المفيدة للتجدد يستفاد منه ذوقا انه  
لو كان الحمد الدائم في قدرته لاورد الاسمية المفيدة للدوام فبايراده الفعلية المفيدة للتجدد  
يظهر الاعتراف بالعجز ذوقا قطعا فقوله لان الفعل يدل على التجدد علة للاعتراف ومعناه  
ان الفعل لما دل على حدث مقترن باحد الازمنة الثلاثة وكان مقارنا في دلالة على معناه  
الحدثي التضمني باحد الازمنة وكان الزمان من الاعراض السالبة المتجددة اعترف بمجموع  
معناه الدلالة على التجدد فالدلالة على التجدد في الفعل دلالة وضعية بخلاف الدلالة على  
الدوام والثبات في الاسمية لا سيما في الاسمية المعدولة عن الفعلية كما ههنا فانها بحسب  
ما يستفاد بمعونة المقام والقرائن فالدلالة المذكورة في الاسمية من قبيل مستتبعات التراكيب  
صرح به اهل المعاني وهو المستفاد من كلام المحشي في هذا المقام وان خفي ذلك  
على اكثر الانام هذا واما ما قبل ههنا من ان قولنا الحمد لله جملة اسمية خبرها ظرف فان قدر  
عامل الظرف اسم فاعل كانت مفيدة للدوام الثبوت وان قدر فعلا كانت مفيدة للتجدد  
قطعا فلا مخالفة بين الطرفين بل طريقة الاسمية طريقة القرآن فاذا ذكره المحشي  
منظور فيه اما ولا فلان ما ذكره لا يقتضي العدول عن الاسمية الى الفعلية اذ الطرفين  
متساويان واما ثانيا فلان نيج الامثلة جعل الحذف في جدا لك لقصد الدوام والرزوم  
بحذف ما هو موضوع للحدث والتجدد واما ثالثا فلان العجز في الحمد مشترك بين الطرفين  
لان الحمد من النعم فيتسلسل كما اشار اليه السيد في حواشي المطالع واما رابعا فلان الاسمية  
لا تدل على صدور الحمد عن نفسه كما يقتضيه قوله ولتنصبص اذا استفاد منه ان الدلالة  
على صدور الحمد من نفسه مشتركة بين الطرفين مع ان هذا مم في الاسمية وقد قال  
صاحب العناية الحمد لله يدل على كونه تعالى محمودا سواء صدر الحمد من حامد او انتهى  
ففيه ما فيه اما ولا فلان الظاهر ان يقدر الظرف في الاسمية باسم الفاعل ولو سلم  
فالتقدير المذكور من ضرورات تصحيح العبارة والامر في حذالك لبس كذلك ثم ان عامل  
الظرف اذا كان فعلا يكون ما ضيا لامضارعا فلا يفيد الاسمية الاستمرار للتجدد  
المطلوب ههنا ولم يقل احد بان مثل زيد في الدار اذا كان الظرف فيها مأولا بالفعل  
يفيد التجدد واما ثانيا فلا لاشك ان الاسمية طريقة القرآن لكن المقصود ههنا تصحيح  
ما صدر عن الشارح رح وبيان نكاته ولا شك ان الوجوه المذكورة قائمة على ما ادعاه

وطرسوي

لا الفاعل هو المولى قد خابيل

عامله على ما يشهد به التبع وصرح به بعض شارحيه وانما لم يذكر ابن الحاجب حين تعداد المصادر المذكورة ما بين الفاعل او المفعول باللام لانه في صدد بيان المصادر المذكورة لاني بيان فاعلها او مفعولها هذا والذي في لب البضاوي ان هذه المصادر المقرونة باللام مما يجب حذف فعلها وجوباسما عا وان امكن تطبيق كلام اللب على ما ذهب اليه الرضى على ما اشار اليه في الامتحان وبالجملة فقد اشار البضاوي الى ما خفى من كلام ابن الحاجب فالحق ان كلام الحشبي ههنا منطبق على مذهب ابن الحاجب لاسيما على مسئلة البضاوي فاندفع حيرة الناظرين ههنا وانما اختار الحشبي مذهب ابن الحاجب ومن تبعه لان النكات الآتية في اختيار الفعلية انما تظهر بالنظر الى مذهبه كما ستطلع عليه ثم اعلم ان اللام في قوله لك لا يتعلق بالمصدر لانه قائم مقام الفعل المحذوف والفعل متعدي بنفسه فكذا القا ثم مقامه فالجار والمجرور ح ظرف مستقر خبر مبتدأ محذوف او صفة له هذا قوله المحذوفة فعلها اورد ٣ على هذه العبارة انها من قبيل الوصف بحال متعلق الموصوف وفي هذا يتبع الصفة الموصوف في الاعراب والتعريف والتذكير وفي البواقي اعني الافراد ومقابليه والتذكير والتأنيث كالفعل ينظر الى فاعله والفاعل ههنا مفرد مذكر فلا بد من تذكير العامل ايضا اوجع الفعل ايضا وان يقال المحذوف فعلها او المحذوفة افعالها ٩ واجيب بحمل الاضافة على الاستغراق وح يكون المراد افعالها وان المضاف يكتسب من المضاف اليه اشياء من جملتها التأنيث فالفاعل هنا مؤنث بالاكتساب ويندفع الاضطراب ولا يخفى ما في الكل اما في الاول فلان الاضافة الاستغرافية لا تجعل لفظ الفعل افعالا يصح التأنيث بل تفيد الاحاطة في الافراد الا برى انهم قسروا الجمع المحلى بلام الاستغراق بما تفيد الشمول في مفردة فالاستغراق يجعل الجمع مفردا ولم يقل احد بعكسه واما في الثاني فلان شرط الاكتساب المذكور صلاحية المضاف المحذف على مانص عليه ابن مالك في الفيته حيث قال وربما اكتسب ثا او لا تأنيثا ان كان المحذف موهلا ولا يصلح المضاف ههنا المحذف قطعا وعندى ان اسناد الحذف الى الفعل ههنا او هم صلاحية المضاف المحذف وان لم يكن في نفسه صالحا المحذف فهذا القدر من الوجه كاف في اكتساب المضاف من التأنيث على ان الشرط المذكور غير تام في جميع الموارد الا برى الى قوله تعالى لونها ناسر الناظرين حيث ان ضمير تسر راجع الى اللون باعتبار اكتسابه التأنيث من المضاف اليه مع انه لا يصلح المحذف قطعا صرح به في بعض شروح المفصل قوله وهو اى الفعل المحذوف حدث او احد ففيه مسامحة من حيث ان المحذوف هو الجزء الاول من الجملة نعم اذا حذف الفعل حذف القا عل ايضا لكن الكلام في الاول قوله اختيرت الجملة الفعلية اى ناسب اختيارها اذ الوجوه الآتية انما تقوم على المناسبة لا على الاختيار لانه بدى وقس عليه نظائره والمراد من الجملة الفعلية مجموع الفعل والفاعل وان كان الكلام في الاول اذ لا ينفك الفعل عن الفاعل وما قبل ٧ من انه على هذا وان صح التعليل الثالث لكونه بالنظر الى مجموع الفعل والفاعل لكن لا يصح التعليلان الاولان لانهما بالنظر الى مجرد الفعل مع قطع النظر عن الفاعل فليس بشئ لان التعليل الثاني اعني الاعتراف بالعجز انما يكون بالجموع وهو ظاهر وكذا الاول اعني الاصل قبل اصاله الفاعل ارجح من اصاله الفعل فلا وجه للتخصيص قوله لكونها اصلا اى راجح بالنظر الى اسناده لاصالة

٣ المورد جمهور الناظرين

٩ الجواب الاول للمولى قره خيل  
وبالجواب الثاني للطرسوسى

طرسوسى



حقيق ذلك في محله. ولما كان الحمد ههنا في مقابلة النعمة وكان مجازا مع الشكر اذ هو  
مقابلة النعمة بالقول او الفعل او الاعتقاد اكتفى بالحمد لانه شامل للشكر قطعاً  
وقد عرفت وجه ايراد الشكر في الخاتمة عقيب الحمد واكمل وجهه لكن الاولى للشارح  
ان يقدم الفقرة الثانية على الاولى لان الثانية متعلقة بالتحلية بالخاء المعجمة والاولى  
متعلقة بالتحلية بالخاء المهملة ومن البين ان التحلية بالمعجمة مقدم على التحلية بالمهملة  
الا ان يقال ان الاول وجودي والثاني عديم والوجودي مقدم على العدمي او يقال  
الاول اشرف من الثاني او يقال الاول مطمح نظر الكل ومطمعهم فلماذا قدمه  
على الثاني قال الشارح المحقق وصلوة قد عرفت انه لا كراهة في الافتصار عليها ههنا  
ثم انه صلى اولاً على جميع الانبياء حيث قال على عامة من لحقهم اولى الفواضل وترقى  
فيها الى الصلوة على محمد حيث قال لاسمياً على محمد صلى الله عليه وسلم فافاد المبالغة  
في الحكم المذكور على ما يقتضيه كلمة لاسمياً بناء على ما حقق في محله من ان هذه الكلمة  
الاستثناء عن الحكم المتقدم ليحكم عليه على وجه اتم بحكم من جنس الحكم السابق وكلمة  
اولى في قوله اولى الفواضل بفتح الهزة وضمتها وعلى التقديرين بفتح اللام وقد اختاره  
المجشي وستعرف منه تحقيقه ويحتمل ان يكون بضم الهزة واللام وان لم يساعده الخط  
والمعنى على عامة من لحقهم اصحاب الفواضل وهم اعمهم بل جميع الانس والملائكة والجن  
فترغب افاضليهم من الكل ويكون ح في الكلام اشارة الى الصلوة الى اتباعهم بالتبع  
على ما يدل عليه لفظ الحقوق وعلى هذا ينبغي دفع ما قبل لا من ان المستثنى بقوله لاسمياً على  
محمد اه محمد وآله مع انه لم يذكر آل من لحقهم فيحتاج الى تقدير المعطوف فكانه  
قال وعلى آلهم لاسمياً على محمد وعلى آله وما قبل في دفعه ايضا من انه بلا حظ عطف  
آله بعد الاستثناء فلا حاجة الى التقدير هذا قوله قوله حمدالك من جملة المصادر قوله بمعنى  
المقول مبتدأ لا بمعنى المصدر اذ لا يصح ح حذف قوله من جملة المصادر عليه وهو ظرف  
وحدا لك بدل منه او عطف بيان او مفعول اعني المقدر او خبر مبتدأ محذوف  
نص عليه في الكتب الاعرابية وقوله من جملة المصادر خبر للمبتدأ المذكور فغيه  
مساححة من حيث ان ما هو من جملة المصادر لفظ جدا فقط لا مجموع جدا ذلك  
هذا واعلم ان هذا الكلام بظاهره لا ينطبق على مذهب احد من الخلف لان ابن الحاجب  
ومن تبعه عدوا واحدا وامثاله بدون اللام والاضافة من المصادر المحذوف فعلها وجوبا  
سماعا على ما يظهر من بعض تصانيفه والشيخ الرضي ومن تبعه عدوا واحدا وامثاله  
باللام والاضافة من المصادر المحذوف فعلها وجوبا قيا لاسمعا حيث قال والذي ارى  
ان هذه المصادر وامثاله ان لم يأت بعدها ما تعلقت به من فاعل او مفعول اما بحرف  
الجر او باضافة المصدر اليه فليست مما يجب حذف فعلها واما ما يبين فاعله او مفعوله  
بالاضافة او بحرف الجر نحو كتاب الله ٢ وضرب الرقاب ٣ وبؤسالك ٤ وحدا لك ٥ ويجب  
حذف الفعل في جميع هذا قيا سا انتهى لمخصا ولذلك اضطرب الناظرون في توجيه  
هذا الكلام والظاهر ان كلام ابن الحاجب وان دل بظاهره على ان هذه المصادر  
وامثاله بدون اللام مما يجب حذف فعلها وجوبا سماعا لكن مراده المصادر المستعملة  
مع اللام اذ هو الواقع في كلام الفصحاء عند الحذف واما ما لم يذكر مع اللام فلا يحذف

لا اله الا الله  
الابرار والذوق  
قد خيل  
اي لفظة قوله

اي كتب الله كتابا  
اي اضرب الرقاب ضربا  
اي بؤس بأسا  
اي حداثا

بقريته قوله واشتياق اذ لا معنى لكون غاية اشتياق على ما يقتضيه العطف مفعولاً مطلقاً لقوله  
 راغبون ٧ والقول بان مشتاقون مضمن ٨ لقوله راغبون فن ههنا على قوله واشتياق ليس بشيء  
 اذ الرغبة تستعمل بغير فلا حاجة الى التضمن والاشتياق انما يستعمل بالي والمضمن لا بد ان يكون  
 مستعملاً بحرف الجر الواقع في مقام التضمن نعم لو قال غاية اشتياق واكتفى به لكان  
 في كلامه صنعة احتباك كما لا يخفى قوله علق عليها اه الظ ان صيغة الماضي ههنا على  
 حقيقتها بناء على ان الديباجة وقعت بعد التحشية وبدل عليه عطف قوله ولم آل جهدا  
 عليه لانه متبادر في معناه الحقيقي ايضاً ويحتمل ان نكون بمعنى المضارع وكذا قوله  
 لم آل جهدا بناء على ان التحشية متأخرة عن الديباجة ويؤيده قوله والله ولي الاتمام  
 وبسر الاختتام لان المتبادر منها طلب الاتمام وتيسر الاختتام من الملك العلام وذلك  
 يقتضي عدم تمامه واختتامه اذ لا معنى لطلب الحاصل لكن يحتمل ان يكون المراد منها  
 بيان الواقع شكر الما انعم الله تعالى من تذكرك النعمتين الجليلتين قوله حتى يتيسر لهما  
 علة للملازمة وغاية لهما بتحصيلها النهوض اي النهوض بتحصيلها النهوض  
 فالباء متعلق بالنهوض المقدر والمذكور مفسر له على محاذاة ما ذكره التفتازاني في قول  
 صاحب التلخيص واكثرها الاصول جمعاً بناء على ان المصدر عند العمل مأول بان مع الفعل  
 ومعمولاً لا يتقدم عليه فكذلك الأول به ثم قال بعد القول بعدم تمامية القياس المذكور والظاهر  
 انه جائز اذا كان المعمول ظرفاً او شبهه كما في قوله تعالى فلما بلغ معه السعي لا تأخذكم بها  
 رافة لان الظرف يكفيه راحة من الفعل ولهذا اتسع في الظروف ما لا يتسع في غيرها  
 وعلى هذا فالنقص لا راحة السجدة ومعنى النهوض القيام اي قيامهم من حضب  
 النقص الى زروة الكمال فهو نهوض معنوي مجازي وضمير تحصيلها اما راجع  
 الى القوائد واما الى مفعول علق اعني كلمة ما باعتبار كونها عبارة عن الخواشي وعلى  
 كلا التقديرين ٧ الباء للسببية وجعل الباء متعلقاً بـ يتيسر غير مناسب من جهة المعنى  
 كما لا يخفى قوله ولم آل من الاول وهو التقصير جهدا بالضم والفتح اي الاجتهاد وعن البعض  
 الجهد بالضم الطاقه وبالفتح المشقة والظ ان الا لو ههنا يضمن له معنى المنع فيكون  
 متعدياً الى مفعولين كما في قولهم لا الوك جهدا اولاً الوك نصحا نص عليه صاحب  
 الكشف في تفسير قوله تعالى لا يا اوتكم خبالاً فالمعنى ههنا لم امنعهم اجتهاداً وحذف  
 ههنا المفعول الاول لانه غير مقصود هذا هو التوجيه الذي اختاره التفتازاني في شرح  
 التلخيص ولا شك في جواز معناه ح بالنظر الى هذا المقام ٩ والقول بانه لازم بمعنى التقصير  
 وجهد اتميز اي من جهة الجهد او منصوب بزرع الخافض اي في الجهد او حال  
 اي مجتهداً وفقاً ٨ وجعله بمعنى الترك متعدياً الى مفعول واحد على ما في القاموس  
 ما لاوت الشيء ما تركته واختاره الشريف ٦ في خطبة شرح المواقف غير جيد  
 اذ المستفاد منه انه لم يترك الجهد في بيان الواقع والمقصود انه بذل كل الاجتهاد  
 قال الشارح المحقق رحمه الله جهدا لك الهم قد عرفت ما يتعلق بذلك فلا نعيده  
 وقد اشتهر فيما بينهم ان في مثله التفتازاني على مذهب الجمهور اذا كان البسملة جزءاً  
 من الكتاب حيث عبر عن الله تعالى في البسملة بالغيبة وههنا بالخطاب فقد وقع تعبيران  
 متغايران عن ذات واحدة في كلامين لكن التحقيق عدم الالتفات عندهم ايضاً في مثله

٧ الفاعل هو الطرسوسي

٣ بفتح الميم

٨ فيه رد للعماد حيث خصص  
 السببية ههنا على التقدير الثاني  
 ولا يخفى انه تفرقة من غير فارق  
 ٩ الفاعل هو المولى حسن چلبغا

٨ اذ لا بيا في نسبة التقصير الى  
 الفاعل ولا يصح جعله غير الاعلى  
 اختيار الاسناد المجازي والنصب  
 بزرع الخافض سماعي وكذا  
 وقوع المصدر حالاً ليس بقياس  
 الاقبياس يكون المصدر نوعاً من  
 العامل نحو اتاني سرعة وبطو  
 نص عليه الرضي وابن مالك  
 ونا ولبه باسم الفاعل اي جاها  
 تكلف لاداعي له  
 ٦ ونهجه الطرسوسي ههنا



بين كلمة اما وبين الفاء معمول الشرط المحذوف واختاره التقطعاني في شرح التلخيص  
 نظرا الى ان الاتيان بكلمة اما انما وقع بعد الاتيان بالحمد والصلوة فالمناسب له جعل  
 الفاصل جزءاً من الشرط لامن الجزاء والظاهر ما اختاره المحققون من النجاة لان المقصود  
 ههنا ان التأليف المصدر بالحمد والصلوة الموصوف بالاوصاف التي اشار اليها بقوله  
 فلما كانت القوائد لازم لوقوع شيء ما مطلقا لانه لازم لوقوع شيء ما بعد الحمد والصلوة  
 وذلك الغرض انما يحصل بجعل كلمة بعد جزءاً من الجزاء لامن الشرط على ان ما ذكره  
 اوتم فانما يتم في هذا الموضع لاني غيره من موارد استعماله قالوا وجه ما اختاره المحققون  
 واختاره ابن الحاجب ومن تبعه واما تقدير اقول الذي اشرنا اليه فانما هو في مثل هذا الموضع  
 اذ لابد للظرف من عامل ولا عامل فيه غيره واذا وجد ههنا عامل مثل اما يوم الجمعة فزيد منطلق  
 فلا يحتاج الى التقدير بل يحتل الكلام ح هذا وباقي مباحث هذا المقام يطلب من محله  
 قوله فلما كانت اه كلمة لما ظرف بمعنى اذ تستعمل استعمال الشرط عليه فعل ماض  
 لفظا او معنى هذا اذا دخل على الماضي كما ههنا واذا دخل على المضارع يكون حرف جازم  
 واذا دخل على الاسم يكون بمعنى الا كما في قوله تعالى ان كل نفس لما عليها حافظ صرح به  
 في شرح ديباجة المصباح وعلى الاول لا بد له من جزاء وهو ماض غالبا بدون الفاء  
 كما ههنا وبالفاء قليلا وقد يكون جملة اسمية مصدرية باذا ومضارعا ماولا بالماضي وجميع  
 الاستعمال واقع في التنزيل ههنا ان المقصود من هذا الكلام بيان سبب التأليف وجمع هذه  
 الخواشي لكنه انما يتم بامر من الاول بيان سبب ترجيح هذا الفن على سائر الفنون والثاني بيان  
 سبب تحشية هذا الشرح من بين كتب المنطق والثاني هو الذي اعتنى بشأنه ههنا  
 واما الاول فله مقام بين فيه ان تحصيل هذا الفن واجب باتفاق العلماء العقلية والعظماء  
 النقلية لكن اختلفوا في انه واجب عين التوقف معرفة الله تعالى الواجبة عليه مال اليه كثير  
 من المحققين او واجب على الكفاية لتوقف شعائر الدين عليه مال اليه جم غفيرة واختاره  
 صاحب الطريقة قوله القوائد جمع فائدة وهي في اللغة ما حصلته من علم او مال  
 مشتق من افيد بمعنى استحدثات المسال او الخيرة وفي العرف هي المصلحة المترتبة على فعل  
 من حيث هي ثمره ونتيجته وتلك المصلحة من حيث انها على طرف الفعل تسمى غاية له  
 ومن حيث انها مطلوبة للفعل بالافعال تسمى غرضا ومن حيث انها باعثة للفعل  
 على الاقدام على الفعل وصدور الفعل لاجلها تسمى علة غائية فالغائدة والغاية متحدان  
 بالذات ومختلفان بالاعتبار كما ان الغرض والعلة الغائية ايضا كذلك لكن الاولين اعم  
 من الاخيرين مطلقا اذ بما يترتب على الفعل فائدة لا تكون مقصودة لفاعله والظ  
 ان المراد بها المعاني التي افادها الش المحقق منها ما هو غامض دقيق لا يطلع عليه الا  
 الازكياء ومنها ما ليس بهذه المشابة وان خفي عن اوساط الناس والى هذين الامرين  
 اشار بقوله ومشتلة على ما لا يخفى عن الغموض والاغلاق ٧ فحمل الاول على ما يتعلق  
 بمشكلات الفساضة والثاني بمشكلات مداولاته مما لا يعتد به وان صدر ذلك عن بعض  
 من يعتد به قوله ومع هذا اخوان الزمان الاضافة فيه لاني ملا بسة كما في قولهم  
 ابناء الزمان راغبون فيها اى محبوبون على ما اشتهر من ان الرغبة اذا استعملت بني تكون  
 بمعنى المحبة واذا استعملت بمن تكون بمعنى العدول والظ ان ههنا محذوف اى مشتاقون اليها

الحامل هو الطرسوى  
 من

بين معناه اللغوي على كل من التقديرين وبين معناه الاصطلاحي ظاهرة فهو ولفظ مقول  
اصطلاحى كلامى واما الفرق بينه وبين لفظ الرسول في محل آخر والاضافة الى الضمير  
للعهد الخرجى على ما هو الاصل في الاضافة فتفيد التشريف فوصفه بقوله النبي  
اي الشريف من نبيه نباهة اي شرف شرافة فهو نابه ونبيه من قبيل امس الدابر  
كان يوما عظيما اعنى كانه صفة مؤكدة وان لم يكن منها حقيقة لان النباهة انما تؤكّد  
ما يستفاد من الاول بطريق الاستنباع وقوله محمد عطف بيان لصفة ان قد اشهر  
ان العلم لا يكون صفة وان كان موصوفا لا يقال كيف يكون عطف بيان وهو تابع  
غير صفة بوضع متبوعه ولم يبق ههنا في متبوعه خفا حتى يزيله عطف البيان  
لانا نقول لانهم قد بقاء الخفا في متبوعه ههنا اصل البناء على انه يحتمل ان يكون الاضافة  
الاستغراق وعلى تقدير كونها للعهد فلا يتعين المقصود منه كنعينه من محمد  
صلى الله عليه وسلم قوله امثل الافاضل جمع افضل بمعنى امثل وقس عليه افضل الامثال  
ففي هذا عكس يدعى كافي قوالهم عادات السادات سادات العادات ولهذا لم يلتفت  
الى تكراره على انه لا بأس بالتكرار في مقام المدائح والظاهر ان المراد بالافاضل  
افاضل الانس وكذا المراد بالامثال امثاله فيفيد انه عليه السلام افضل الانس ولما كان الانس  
افضل جميع الخلائق لزم ان يكون عليه السلام افضلهم ويحتمل ان يكون المراد  
بالافاضل والامثال افضل الخلق جميعا واما عليهم فيفيد صراحة انه عليه السلام  
افضل الخلق جميعا لكن الاول اولى كالا يخفى قوله وذو به اي اصحابه قبل كلمة ذولا تضاف  
الى مضمرا لا يرى انهم حكموا بشذوذية قول القائل انما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه  
وغاية ما يمكن ان يقال اشار بهذه الاضافة الشاذة الى ان احوال اصحاب رسول الله  
عليه السلام شاذة مخالفة لاحوال سائر الخلائق كيف وكلهم بذوا الدين مهجته  
ولاشريعة كانوا خيرا عوان فقد اشار بشذوذية الدال الى شذوذية المدلول ولا يخفى  
ان مثل هذا انصرف ذو في خارج عما يتعلق بالالفاظ ولعل المحشى لا يسلم شذوذية اضافته  
الى الضمير وله ان يقول ايضا انما ذلك في كلام الفصحاء واشعار البلغاء والفصاحة  
غير ملتزمة في امثال هذا المقام كالا يخفى قوله المنعوتين اي الموصوفين بحسن السمائل  
وكرم الخصال اي السمائل الحسنة والخصال الكريمة فالاضافة فيهما من قبيل  
اضافة الصفة الى الموصوف في هذا التوصيف اشارة الى انهم اصحابه عليه السلام  
حقيقة لانهم تخلقوا باخلاقه عليه السلام كما اشار اليه الشارح رح بقوله المنعوت  
باعلى السمائل ولما كان درجة الانبعاث ادون من درجة المتبوع قطعوا وصفهم المحشى رح  
بحسن السمائل قوله اما بعد ٩ اي بعد الحمد والصلوة قطعت عن الاضافة ونبت على  
الضم على ما تقرر في النحو واصل اما بعد فلما مهمما يكن من شئ فاقول بعد الحمد والصلوة  
لما كانت اه حذف الشرط واقيم كاحه اما مقامه فلزم اجتماع ادق الشرط ولكن اه  
فصلوا بينهما بكلمة بعد الواقعة في حيز الغاء بعد قطعها عن الاضافة فصار اما بعد  
فاقول لما كانت حذف اقول ايضا فصار ماصار هذا هو المختار عند المحققين ٧ من النجاة  
وعند بعضهم ٨ اصله مهمما يكن من شئ بعد الحمد والصلوة فلما كانت اه حذف ما حذف  
فصار اما بعد فلما كانت فهو لا لم يجوز واتقدّم ما في حيز الغاء عليها جعلوا الفاصل

لا فيه اشارة الى رد ما قرره المولى  
قوله خليل

وهم الانبياء عليهم السلام  
و اشارة الى رد ما قرره قوله خليل

لا يقرب من هذا ما نقل كان المحشى  
وجد كلمة ذو معنى صاحب الرجل  
ومصطلجه فهان عليه اضافته  
الى الضمير انتهى

لا فيه لطافه فافهم  
وهذا التفسير مبنى على كون  
ليس جزاء من التكلم وهو المختار  
٧ وهم سيديوه ومن تبعه  
٨ وهو الغراء ومن تبعه



من قبيل المؤكدة اذا التعبدية مأخوذة في مفهوم الفواضل والظواهر انما عبارة عن السيلان  
 ثم ان في هذه الفقرة الشاملة للعلوم وغيرها على ما اشرنا اليه تعرضنا للمشاور حيث اكتفى  
 باعطاء الله تعالى اياه للعلوم والمعارف مع ان من المعلوم ان تلك المعارف والعلوم  
 انما تكسب بالآلات واسباب كلها فائضة من الله تعالى واللائق للمحمدان يشكره تع  
 ايضا على تلك النعم والاسباب التي لا تحصى تلك العلوم الالهة فلهذا المحشى ما اعجب  
 فطنته والطف جودته قوله وصلوه وسلاما اى صلى صلوة واسلم سلاما فالفعلا ان  
 محذوفان لكنهما يسألوا جبي الحذف كما في حمدك وشكرالك والمشهور ان الصلوة  
 من الله تع رحمة ومن الملائكة استغفار ومن المؤمنين دعاء والتحقيق انه موضوع  
 للتعظيم وان كان ذلك التعظيم مشتركاً بين افراده الثلاثة فالصلوة مشترك معنوي بينهما  
 لا مشترك لفظي حقق ذلك في اصول الفقه ويدل عليه قوله تعالى ان الله وملائكته  
 يصلون على النبي الالهة فلو كانت الصلوة مشتركاً لفظياً بينهما يلزم الجمع بين معنيي المشترك  
 في ارادة واحدة وهذا غير جائز والتقدير بان يقال ان الله يصلى وملائكته يصلون تكلف  
 الادعى له ثم وجه اراد الصلوة عقيب اراد الحمد هو ان المعارف السابقة والفواضل  
 اللاحقة انما تنقبض علينا من جناب الحق تع وتقدس بواسطة حبيبه واله فلهم علينا  
 منن ايضا لا يمكن استقصاؤها يجب الثناء عليهم بها فلذا التزموا اراد الصلوة عقيب  
 اراد الحمد والثناء وتحقيق هذا المقام ان النفوس الناطقة الانسانية متغمسة في العلائق  
 البدنية مكدرة بالكدورات البشرية والذات الحق عز شأنه في غاية التزعة عنهما  
 وقد تقرر في العلوم الحقيقية ان استفادة القابل من المبدأ الفياض يتوقف على مناسبة  
 بينهما فلا جرم وجب الاستعانة في استفادة الكمالات الالائية عن الذات الحق جل جلاله  
 بمتوسط يكون ذا جهتين التجرد والتعلق بالجهة الاولى يستفيض ذلك المتوسط  
 من ذلك الجناب الحق تعالى وبالجهة الثانية يفيض ذلك المتوسط لاصحاب  
 اللائق والكدورات وما ذلك الا الانبياء عليهم السلام اكلهم سيدنا محمد صلى الله عليهم  
 وسلم فلذلك لزمنا التوسل في استحضار الكمالات العلمية والعملية اليهم لاسيما الى محمد  
 عليه السلام وبافضل الوسائل اعني الصلوة والسلام عليه وعليهم وبهذا السبب  
 يتوسل ايضا فيه بالآله واصحابه لانهم هم الوسائط فينا وهم الاء الروحانية لنا  
 ولما كانوا اتباعا له عليه السلام في ذلك كله جعل الصلوة عليهم تبعاً للصلوة عليه  
 عليه السلام هذا وانما اتى بالسلام بعد الصلوة اشارة الى ان الاولى هو الجمع بينهما  
 وان كان الاقتصار على الصلوة جائزاً ايضا فانما اتفقوا عليه من ان الاقتصار  
 على الصلوة بدون السلام مكروه لا بدله من بيان بل الحق ان الامرين واقعان في القرآن  
 قال الله تعالى ان الله وملائكته يصلون على النبي يا ايها الذين آمنوا صلوا عليه  
 وسلموا تسليماً نعم الاولى هو الجمع بينهما لكن لا يلزم من ذلك كراهة الاقتصار فان ارادوا  
 بالكراهة خلاف الاولى فلا ينبغي ان ينزاع في مثله قوله على نبيك من النبأ بمعنى الخبر  
 او من النبوة بفتح النون وسكون الباء وفتح الواو بمعنى الارتفاع فعلى الاول هو  
 مهور اللام وعلى الثاني ناقص واوى وعلى التقديرين فعيل بمعنى فاعل ثم نقل  
 في اصطلاح اهل الكلام الى انسان بعثه الله تعالى الى الخلق لتبليغ الاحكام والمناسبة

والمعنى من امثال معارف الافاضل ان معارف الافاضل قائمة بنفوسهم لاتعدى الى غيرهم لانها عرض لاتنتقل ولا تبقى زمانين فالوجود في غيرهم انما هو امثاله  
 هذا ومنهم من قدر الجنس لتوجيهه ولا يخفى ان العلوم امثال الاجناس فان اراد بالاجناس  
 الامثال فلتقدر من اول الامر على ان هذا ليس بتقدير بل بيان ماهو المعروف ههنا  
 وفي امثاله فليفهم ثم ان انا في هذا البيان كلا ما ذكرناه في تعليقاتنا على الحواشي  
 الفتحية التهذيبية قوله وشكرا لك اى اللهم على ما يقتضيه السوق فالكلام السابق  
 يجرى ههنا فذكر زاد الشكر استجلابا لمزيد النعم واسارة الى ان الحمد والشكر كانهما  
 اخوان فاللايق ان يذكر احدهما عقب الآخر ولما قدم الحمد لدواعي ذكرت عقبه  
 بالشكر قضاء لحق الاخوة وطلبنا لكمال المروة هذا ثم ان الشكر اما لغوى وهو فعل يتي  
 عن تعظيم المنعم بسبب كونه منعمها واما عرفى وهو صرف العبد جيع ما انعم الله تعالى  
 عليه من السمع والبصر وغيرهما الى ما خلق له واعطاه لاجله كصرف النظر الى مصنوعاته  
 ليستدل به على وجود الصانع ووحدايته وانصافه بسائر الكمالات وقس على هذا  
 سائر النعم الظاهرة والباطنة والحمد ايضا معنيان لغوي وهو الوصف بالجميل الاختيارى  
 على الجليل الاختيارى على جهة التعظيم والتبجيل وعرفى وهو فعل يتي عن تعظيم المنعم  
 بسبب كونه منعمها كالشكر اللغوي الاله تدد في ان وصول النعمة الى الشاكر لازم في الشكر  
 اللغوي دون الحمد العرفى او غير لازم في الشكر اللغوي ايضا وعلى الثاني يكونان متحدين  
 وعلى الاول يكون الحمد العرفى اعم منه مطلقا والشكر العرفى اخص مطلقا من الشكر اللغوي  
 والحمدين اللغوي والعرفى وكل منهما اعم مطلقا منه وبين الحمدين عموم وخصوص من وجه  
 وكذا بين الحمد اللغوي والشكر اللغوي وبالجملة ههنا معان اربعة والنسبة بينها على ستة  
 اوجه اثنان بالعموم والخصوص من وجه وثلاثة بالعموم والخصوص مطلقا وواحد  
 اما بالاتحاد واما بالعموم والخصوص على الاطلاق فعليك بالمواد ولا تكن من اهل البطالة  
 والعتاد قوله على ما عرفت به على اتي بقوله على للتخصيص على وقوع الامتنان عليه  
 ولانه هو الموافق لما ورد في اللغة حيث يقال من عليه اى انعم واما قوله به فهو اشارة  
 الى مفعوله الصريح اذ المن يتعدى بنفسه وعلى ايضا ويجمع التعتيدان في مادة واحدة  
 قال الله تعالى يمتنون عليك ان اسلموا قل لا تمنوا على اسلامكم ودخول الباء في المفعول  
 الصريح للدلالة على التكرير والدوام كما حققناه آنفا ففيه اشارة الى ان من الله تعالى  
 عليه ونعمه دائمة غير منقطعة وهو المطلوب ههنا فاقيل من ان كلمة المن انما تستعمل  
 على فالوجه ان يقال مننت على لبس بشئ والمحجب منه انه سها عن لزوم الضمير  
 في الصلة للموصول فاباله بطلمع على النكتة الدقيقة التي اشرنا اليه في المقامين فان قدر  
 للموصول ضميرا لتصحيح الصلة فيرد عليه على ما زعمه انه مخالف لما في اللغة فا هو جوابه  
 فهو جوابنا والمنة لله تعالى قوله من ذوارف القواضل كلمة من بيانية او تبعية  
 والذوارف جمع ذارفة اى السبالة من ذرف اى سال والغواضل جمع فاضلة وهى المزايا  
 المتعدية الى الغير كما ان الفضائل هى المزايا القائمة باحبابها والاضافة من قبيل  
 اضافة جرد قطيفة والمعنى من القواضل السبالة الفاضة عن جنابه تعالى  
 الاقدس على الممكنات القابلة لتلك القواضل علوما كانت او غيرها فالصفة المذكورة

١٠ قره خليل

١٠ اى فى عمله

١٠ اى مواد الاجتماع والافتراق



قوله حمد لك اه افننى اثر الشارح في الثناء على الله تعالى بما هو اهله بطريق  
المخاطبة ٧ ايماء الى انه مشارك له في اداء الحمد كما ينبغي لان اللايق ٩ بحال  
الحامد ان يلاحظ المحمود او لا حاضرا ومشاهدا ثم بحمده لا يقال فعلى هذا  
كان اللايق ان يقال لك الحمد كما صدر عن بعض الاكابر فاذكرته انما يصلح وجهها  
للسان دون ما ذكره الشارح والمحشى ههنا لانا نقول الظاهر ان الحمد ههنا  
انما هو مجموع حمد لك فسواء قدم لفظ الحمد على قوله لك او اخر يجرى نكتة المخاطبة  
نعم في تقديم مادة الحمد على قوله لك ايماء الى ان الاهتمام بالحمد لكون المقام مقام الحمد اولى  
لكن ذلك لا يمنع المشاهدة السابقة والملاحظة اللاحقة هذان في السلوك المذكور اشارة  
ايضا الى انه مشارك للشارح فيما انعم الله تعالى عليه من التحقيقات والتدقيقات في هذا المقام  
لان حده مثل حمد الشارح يقتضى وجود نعمة مثل نعمته وذلك ظاهر ففقه ترغيب  
للطلمبة الى انهم كما اتخذوا الشرح مسارح انظارهم ومطارح افكارهم لم عليهم  
ان يتخذوا هذه الحواشى ايضا مرأى ابصارهم ومرامى بصائرهم والامر كذلك  
فان هذه الحواشى مع وجازتها حاوية لحقايق كثيرة وكافية للمهمات وفيرة فعلى الطالب الراغب  
ان يستحفظ بما فيه من المباحث الثوابت وسنزيد الكلام لهذا المقام حين جئنا الى شرح  
كلام الشارح قوله اللهم اصله عند البصريين بالله حذف حرف النداء وعوض عنها  
الميم المشددة في اخره وعند الكوفيين اصله بالله امنا بالخبر اى افصدا به حذف  
حرف النداء واوصل الجلالة الى الفعل وحذف المفعول فصار ماصارا والمختار هو الاول  
كرر الخطاب تلذذا بلذة المخاطبة واشارة الى انه مشاهد له تعالى في ذاته تع وصفاته  
اذ الجلالة تدل على الصفات ولو التزامية ففقه اشارة الى ان المحشى كالشارح  
متصف بالمشاهدين ٩ ولك ان تقول انما اورد الجلالة بعد الخطاب اشارة الى انه  
تعالى انما يشاهد باعتبار صفاته المستفادة من الجلالة لا باعتبار ذاته وهذا هو  
الموافق لما ورد في الاثر عن سيد البشر صلى الله عليه وسلم الاحسان ان تعبد الله  
كأنك تراه الحديث واذا وقعت على هذه الدقيقة وقفت على رجحان قولهما حمد لك  
اللهم على قول العلامة عضد الملة والدين لك الحمد والحمد لله المفضل المنعم قوله  
على ما منحت به اه افننى فيه ايضا اثر الشارح حيث قال لخصتلى من منحه اه ففقه تعريضه  
حيث خصص الشارح ذلك التخصيص لنفسه بقوله لى وان الاولى لى ان يجعل المحمود عليه  
نفس ٤ المنح لا لتخصيصه والمعنى اعطى وانعم به فعلى هذا كان الظاهر ان يقول على ما  
منحته اذ هو متعبد بنفسه وقد قال في القاموس منحته الناقة جعل له درهما وانها  
ولعل اتيان الباء ههنا للدلالة على التكرير والدوام كما في قولهم اخذت الخطام واخذت  
بالخطام ففقه اشارة الى ان منح الله تع عليه دائمة غير منقطعة وقد اشار الى مثل هذه  
الزيادة صاحب المفتاح في تحقيق تعلق قوله تع باسم ربك باقر الثاني فاندفع حيرة الناظرين  
٦ ههنا قوله من معارف الافاضل الظان كلمة من بيانية ويحتمل ان تكون تبعية  
والمراد بالمعارف مطلق العلوم تصورية او تصديقية نظرية او ضرورية اذ الكل  
من منح الله تعالى بفيضه على النفوس القابلة للكمالات العلمية والافاضل جمع افضل  
وهو الزائد على غيره في الكمال وهم الاكابر الذين حازوا قصبات السبق في مضمار المعارف

٧ اى بطريق الخطاب والتعريض  
الخطاب بالمخاطبة لا يخفى وجهه على  
ذوى الفطنة منهم  
٩ فان قلت من مشاهير نكتة الخطاب  
ههنا هو التنبيه على القرب اى  
المعنى مع التلميح الى قوله تعالى  
وتقرب اليه من جبل الوريد  
فقاله اكتبى بما ذكره ههنا قلت النكتة  
المذكورة مع جلاتها وطول ذيلها  
مستغنية عن تلك النكتة المشموزة  
كما لا يخفى على  
٩ فنفس العين

٤ اذ الظاهر ان المنح عين المنحصر  
فانهم  
٦ منهم المولى فخر خليل وغيره



حاشية  
على القنارى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

جدالك اللهم على ما انعمت علينا من اجتناس الجود والكرم \* وفضلنا على كثير  
من خلقك بانواع اللطف وفصول الحكيم \* وشكرالك على ما خصصتنا ببدايع خواص  
الانام \* واعرضتنا عن عامة اغراض العوام \* وصلوة وسلاما على سيدنا محمد الذى  
بين ما هيات الاشياء حدا ورسمنا \* وقطع مواد الاشكال عن الموارد قطعنا وحسنا \* وعلى آله  
واسحابه الذين صدقوه في اخباره تصديقا جزما \* وجادوا لخصما به بالحكم النبوية جدا  
لاجبا \* فدفعوا به التخيالات والاغاليط دفعا عظيما \* وبعد \* فيقول الفقير الى الله  
الملك البارى الشيخ عبد الله ابن الشيخ حسن الكانقرى الانصارى اسكنهما الله تعالى  
في دار السلام القنارى هذه تعليقات بحجية وتحقيقات غريبة علقها على الشرح  
القنارى والخواشى الاحدية افاض الله على صاحبهما وارادته الصمدية الاحدية  
عند الاشتغال بالذاكرة لجمع كثير من المستفيدين وجم غفير من المستعدين لما اتوا وجدناهم  
ايتاما سائلين الى العلم والتعليم محتاجين متكئين على حواس اكثرها غواش فقلنا لهم  
يا اهل الكتاب تنفخون بلا ضرام وتسمنون ذا اورام فهل ندلكم على تجارة رابحة وطريقة  
رابحة فقالوا ان هذا الشئ عجاب وامر مستطاب فأتنا بما يوصل المقصود ويحصل  
الموعود حتى تكون في ظل ممدود ومقام مشهود فشمرنا عن ساق الجود وبذلنا كل الجهد  
بخاءت محمد الله تعالى توفيقات بدبعة وتدقيقات منعة يتفجع منها الصغار والكبار  
ويقلمها المهرة الاخيار وان ردها الجاهل والمتجاهل الكبار فلتنا فأتنا من الناس الثناء الجميل  
لحسننا ما رجو من الثواب الجزيل والله الهادى الى سواء السبيل وهو حسبي ونعم الوكيل

BP  
155  
.5  
K36  
1826



Handwritten text in a script, likely Persian or Urdu, enclosed in a rectangular border. The text is arranged in approximately 15 horizontal lines. The script is cursive and appears to be a form of calligraphy. The paper is aged and shows signs of wear, including discoloration and small dark spots.













BINDING SECT. FEB 4 1974

PLEASE DO NOT REMOVE  
CARDS OR SLIPS FROM THIS POCKET

---

UNIVERSITY OF TORONTO LIBRARY

---

BP	al-Kanqari, 'Abd Allah ibn
165	Hasan
.5	Hashiyah 'alá al-Fanari
K36	
1826	



